سَعْدُون حَمادة

تاريخ الشيعة في لبنان

المجلد الثاني

تهْجيرُ الشيعة مِن جبل لبْنان





تهجيرُ الشيعةِ من جبَل لبنَان

تاريخ الشيعة في لبنان

تهجير الشيعة من جبل لبنان

سعدون حمادة





للطباعة والنشر والتوزيع
بناية يعقوبيان بلوك ب طابق 3 ـ شارع الكويت
المنارة ـ بيروت ـ 2036 6308
لبنان ـ تلفاكس : 009611-740110
E-mail: alkhayal@inco.com.lb

الاخراج والتنفيذ دار الخيال للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى 2008

تصميم الغلاف: مهدي شمص

طباعة: دار شمص للطباعة والنشر، هاتف: 450280 -1-00961

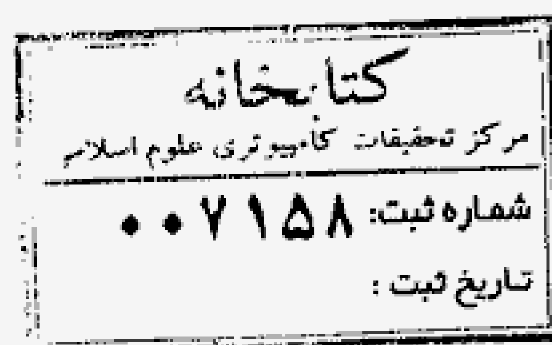
تجليد فني:مؤسسة أنطوان جلخ وإخوانه للتجليد، هاتف: 688430 -1-00961

سَعْدُون حَمَادة

تاريخ الشّيعة في لبنان

المُجلّد الثّاني

تهجيرُ الشيعةِ من جبل لبنان



دار الخيال للطباعة والنشر والتوزيع



حدود جبل لبنان

يقتصر جبل لبنان في الأصل على المنطقة الواقعة بين بيروت وطرابلس، وقد أطلقت هذه العبارة على المقاطعات الشمالية جبيل والبترون وجبة بشري[1]. وعرفت المنطقة الممتدة إلى الشمال من طرابلس باسم عكار، في حين أطلق اسم جبل الدروز أو جبل الشوف على البلاد التي تشكل نصف دائرة بين بيروت وصيدا، قبل أن تسلخ بعض هذه المقاطعات عن ولايتي الشام وطرابلس، وتلحق مضافة إلى كسروان بولاية مستحدثة مركزها صيدا، فيتمدد طرف القوس الجنوبي لجبل الدروز باتجاه بلاد جبيل[2]. وتدخل ناحية كسروان أو قسم كبير منها في نطاقه الإداري وإن احتفظت باستقلالها الجغرافي كمقاطعة تقع في طرف جبل الدروز المجاور للبنان[3]. وبقيت هذه التسمية سائدة حتى أواسط القرن التاسع عشر، وعرف سكانه بالدروز حتى وإن كانوا من الموارنة، وكان الأمير الشهابي يدعى أمير الدروز مع أنه لم يكن يوماً درزياً، والمراسلات العثمانية الرسمية توجه إليه باعتباره أمير الدروز. واستمر هذا الأسلوب متبعاً حتى أواخر عهد الشهابيين سنة 1841[4]، بالرغم من تكاثر الموارنة الوافدين الذين لم يكن لهم كيان سياسي قبل هذا التاريخ، بعكس الدروز الذين برز زعماؤهم كقادة سياسيين في غرب سوريا[5].

كما أن التسمية نفسها بقيت معتمدة وشائعة في كافة التقارير الدبلوماسية حتى هذا التاريخ. وقبل القرن التاسع عشر لم يشر إلى سلسلة جبال لبنان باسم جبل لبنان، إلا إلى

(1) جبل عامل السيف والقلم، بحث لحسين سليمان، ص 343.

(2) D.D.C. T9, P 84 ، طرف جبل الدروز شمالاً في جبيل وجنوباً في صيدا.

(3) D.D.C. T1, P41.

(4) البحث السابق، د. سليمان ونص الفرمان في:
Recueil des traités de la porte ottoman avec les puissances étrangérs Testa V3, P 83-84

(5) البحث السابق عن ايليا حريق ص 16.

أجزائها الواقعة في أقصى الشمال، ويستعمل أيضاً تعبير بلاد جبيل للدلالة على كامل مقاطعات جبل لبنان وهي جبة بشري وجبيل والبترون والزاوية والكورة.[1] وان كانت المقاطعات الثلاث الأولى أكثرها شهرة وتداولاً. ويطلق على جرود جبيل والبترون اسم بلاد المتاولة،[2] كما أطلق الرحالة والقناصل على عموم هذه البلاد اسم بلاد الحماديين[3].

أما الوثائق السلطانية الرسمية فتطلق عليها أحياناً اسم بلاد سرحال[4]. كما أن عقود الالتزام الصادرة عن ولاية طرابلس يورد فيها أحياناً مقاطعة سرحان علماً لبعض نواحي هذه الولاية[5].

منذ العهد المملوكي كانت هذه المقاطعات ملحقة بمملكة طرابلس دون سائر أنحاء لبنان التي تتوزع بين مملكتي صفد والشام. ولم يتغير هذا التقسيم الإداري في العهد العثماني، واستمر الحكام من الشيعة في ظل باشوات الولاية سواء كانوا من العسافيين والسيفيين في المرحلة الأولى، أم من سائر الموظفين العثمانيين بعد ذلك، بإجازة هؤلاء البشوات أو رغماً عنهم.

كانت علاقة حكام جبل لبنان الشيعة مع جيرانهم أمراء جبل الدروز التابعين لولاية أخرى يسودها التحالف غالباً، وان تخللتها فترات من التنافس، والخلاف أحياناً، وقد فشلت بعض المحاولات النادرة التي قام بها أمير معني وآخر من آل علم الدين لالتزام بعض مقاطعات ولاية طرابلس وانتهت الأولى بطرد محمد المعني من عكار، وتنصيب علي بن العجال الشيعي من بشتانا مكانه سنة 1651[6]. وسقط الآخر قتيلاً في معركة دامية،[7] وكان الأمير أحمد المعني قد رفض مثل هذا العرض أكثر من مرة، ليقينه باستحالة تنفيذه على أرض الواقع وبخلفيات بواعثه المستترة.

عندما استطاع أول شهابي الحصول على التزام بلاد جبيل من والي طرابلس والإقامة فيها، لم يفعل ذلك بوصفه أميراً على جبل الدروز، وهو لم يكن قد تأمر بعد وإنما كأي ملتزم

---

(1) بيروت ولبنان، هنري غير، ص 220.

(2) المصدر نفسه، ص 224.

(3) D,D,C, T. P

(4) لبنان والإمارة الدرزية، أبو حسين، ص 149. وقد أصبح هذا الاسم غالباً في القرنين السابع عشر والثامن عشر والكثير من الوثائق الرسمية الواردة في سياق هذا البحث.

(5) تنورين، شربل داغر، ص 194.

(6) تاريخ الدويهي، ص 534.

(7) الغرر الحسان، المجلد الثاني، الجزء الأول، ص 881.

آخر، كان باشا طرابلس يتحرق منذ زمن بعيد لاستبداله بالملتزم الشيعي المتعب والمتمرد[1]. وبقيت المقاطعتان منفصلتين إدارياً، رغم أن آخر أميرين شهابيين تمكنا من الجمع بينهما بالتزامهما من ولايتين مختلفتين هما صيدا وطرابلس دون أن ينشيء هذا الواقع أي تعديل على وضعهما من الناحيتين الإدارية والتنظيمية، وهذا ما استند إليه العثمانيون فيما بعد كواقع قانوني في وجه محاولات اللجنة الدولية المكلفة بوضع نظام جديد للبنان وضم المنطقتين في صيغة واحدة بعد سقوط الإمارة الدرزية ونشوب الحوادث الطائفية المعروفة[2].

كانت السلطنة العثمانية تميل إلى عدم إلحاق بلاد جبيل بالقائمقامية النصرانية بحجة أنها لم تكن داخلة في حكم الشهابيين، وتفضل إلحاقها بولاية طرابلس وتعيين حاكم عثماني عليها. وانطلاقاً من هذا المبدأ صدر فرمان سلطاني بإلحاق جبيل بحكومة طرابلس، واقتصار قائمقامية النصارى على كسروان والمتن. وكانت وجهة نظر الدولة العثمانية كما أدلى بها والي صيدا أسعد باشا، أن فصل جبيل، وملحقاتها عن قائمقامية النصارى يعود إلى أنها لم تكن داخلة في حكم الشهابيين إلا على سبيل الالتزام. وعينت والياً عليها من عمالها المسلمين. ولكن حركة مارونية ناشطة من رجال دين وأعيان مدعومة بتشجيع دولي برئاسة حيدر أبي اللمع، أوفدت إلى الأستانة المطران نقولا مراد ليطالب بإلحاق جبيل بالقائمقامية، وقدم المطران تقريره الشهير إلى سفراء الدول الخمس بتاريخ 29 كانون الثاني 1843[3]. فأظهر السفراء حماسهم للطلب المذكور وعلى رأسهم سفير فرنسا البارون دوبوركنه وطلب بموافقة زملائه ضم منطقة جبيل إلى القائمقامية. وتحقق ذلك في 14 تموز 1843[4].

في أيام التحالف والصفاء كثيراً ما قصد أمراء الدروز جيرانهم حكام الشمال عند أيام المصاعب والملمات، ينشدون اللجوء والحماية والمناصرة، كما فعل المعنيون بقيادة الأميرين أحمد وقرقماس، والشهابيون بقيادة الأميرين علي ومنصور، وكما فعل الأمير حيدر الشهابي بعد ذلك فأرسل عائلته إلى الأطراف الجنوبية، وتوارى مع أركان حزبه في

---

(1) جبل عامل السيف والقلم.، ص 338. كان والي طرابلس يتمنى أن يجد شخصاً يضمن له بلاد جبيل.

(2) المقاطعات اللبنانية ونظام القائمقاميتين رياض غنام، ص 214.

(3) ما جاء في هذا التقرير:

ورد فرمان سلطاني بفصل جبيل وملحقاتها عن لبنان وهي من أهم أقسامه بحيث إن هذه البلاد والمأهولة بالمسيحيين فقط والممتدة إلى أعلى قمم جبل لبنان بما فيها وادي قاديشا المقدس مهد المسيحيين الموارنة الذين وقفوا في سوريا منذ أوائل عهد الإسلام في فتوحاته، وطلب مسترحماً أن لا توافق الدول على ذلك وأن تعمل على ضم تلك المناطق إلى قائمقامية النصارى.

(4) المحررات السياسية، فيليب وفريد الخازن، الجزء الأول، ص 114ـ117.

أقصى الشمال حتى حصل على المؤازرة المطلوبة والفعالة من أمير بعلبك الشيعي.

يصر بعض من كتب عن تاريخ الشيعة في لبنان على افتراض محطات، هاجروا فيها إليه من خارجه، واستقروا في ربوعه ومنها جبل لبنان في حقبات زمنية تتفاوت منذ أيام معاوية عند بعضهم، وفي فترات لاحقة عند آخرين، وأنهم أتوا إليه من فارس، أو من العراق وربما من أماكن غيرها؛ وهذه كلها افتراضات واهية لا تقوم على أساس يمكن التوقف عنده والاهتمام به. فالشيعة في الواقع، هم بعض من سكان لبنان اعتنقوا التشيع في فترة ما لأسباب موضوعية، أو سياسية، أو عقائدية، كما اعتنق بعضهم الآخر غير هذا المذهب من معتقدات، مثلهم مثل غيرهم من سكان طرابلس وحلب والجليل وحتى دمشق،[1] في ظروف سياسية مواتية، وخصوصاً على عهد الفاطميين ودولة بني عمار وبني حمدان. وعصمتهم مناعة جبالهم، وحصنتهم عن التحول عن معتقدهم كما فعل آخرون بعد تغير الأحوال والظروف. إن كسروان بمفهومها الجغرافي الواسع الذي كانت تعنيه حينها، وكذلك جزين وبلاد بعلبك وجبل عامل، حافظوا جميعاً على تشيعهم في الوقت الذي انحسر فيه هذا المذهب عن طرابلس وبيروت وغيرها من المدن والسواحل والسهول، حيث يتوفر في يد السلطة مجالٌ أرحب لفرض ما تريد على من تريد، بينما تقصر عن مثل هذه القدرة، أو بعض منها في مسالك الجبال والمراكز السكنية القصية والممتنعة لأسباب طبيعية وجغرافية لا تخفى.

«استمر التشيع في كسروان وجوارها بمن نجا من سكانها بعد حملات الإفناء المملوكية والسالم منهم تفرقوا في جزين وبلادها وبلاد بعلبك وبعضهم أعطوا الدولة أمانهم»[2]. ولا بدَّ أن قلة منهم قصدوا الأماكن الجبلية المجاورة، القليلة السكان في جبل لبنان، فلم يبق منهم في كسروان إلا بقية قليلة بعد أن كان وجودهم فيها كثيفاً ومعروفاً ومتقدما، إلى حدٍّ استدعى تأليف المصنفات الخاصة بالرد على فقهائهم واعتقاداتهم، وما اشتهر عنهم من تشيع راسخ القدم[3]. غير أن ذلك لا يمنع أن جماعات متباينة الحجم من الشيعة التحقت في فترات متباينة بإخوانها في سائر أنحاء لبنان، خصوصاً في المناطق الجبلية الوعرة، كما فعل أبناء الطوائف الأخرى، وخصوصاً الموارنة. وكان من أهم هذه الجماعات تلك التي أعطت اسمها إلى كل من سبقها ولحق بها، والتي استقرت في جبل لبنان في القرن الخامس عشر على الأغلب وعرفت باسم الحمادية.

---

(1) إن أهل طبرية ونصف نابلس والقدس وأكثر عمان شيعة. أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، أبو عبد الله المقدسي المعروف بالبشاري، ص 179.

(2) تاريخ بيروت، صالح بن يحيى، ص 96.

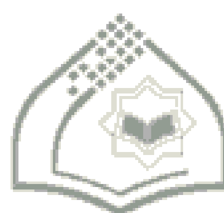
(3) الرد على أهل كسروان، ابن تيمية، مذكور سابقاً.

الباب الأول

الحكم الشيعي في جبل لبنان



الفصل الأول: الأرض الموعودة
الفصل الثاني: بنو حمادة
الفصل الثالث: مصادر التاريخ الشيعي
الفصل الرابع: خصائص الحكم الشيعي
الفصل الخامس: بداية الحكم الشيعي
الفصل السادس: الشيعة في ولاية طرابلس
الفصل السابع: الثورة الشيعية العامة
الفصل الثامن: جمهورية العصاة الحرة


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الفصل الأول

الأرض الموعودة

إنّ للجغرافيا تأثيراً أساسياً ومباشراً على أحداث التاريخ وتطوّراته. وإنّ التفاعل بين العلمين جذريٌّ وحيّ ومتواصل. لذلك كان الترابط بين الموقع الجغرافي، والبيئة الطبيعية، ونوازع الإنسان ودوافعه، وقابليّاته وسلوكه من الأمور البديهية والمحتمة في مقدّمة المبادئ العامّة التي لا بدّ أن تحكم السياق التاريخيّ لأيّ بقعة من الأرض، أو مجموعة من البشر منذ بداية النشاط الاجتماعيّ والمدنيّ والحضاريّ للإنسان من أقدم الأزمنة، وحتى عصرنا الحاضر.

انطلاقاً من هذا المبدأ الأساسيّ قال أحد فلاسفة التاريخ الفرنسيين: «**أعطني خارطة بلدٍ ما واذكر لي صفاته السطحية وعيّن جغرافيته الطبيعية وسأخبرك ما سيكون عليه الإنسان في هذا البلد وأي دور سيلعبه في التاريخ ليس خلال حقبة واحدة من الزمن بل في جميع الفترات**»[1].

إنّ الموقع الجغرافي، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية الأخرى من تربة ومناخ ومياه ومسالك لأيّ حيّزٍ جغرافي محدّداً لا بدّ أن تلعب دوراً بارزاً وأساسياً في تاريخه؛ فإنّ إحاطة المياه بالجزيرة العربية من جهاتها الثلاث، واتّصال هذه الجزيرة بالشام والعراق لعبت في تاريخ هذه الأقطار الثلاثة دوراً تحكّمت هذه الخصائص بتطوّراته إلى حدٍّ بعيد. كما أنّ موقع الجزر البريطانية، وانفصالها عن القارة الأوروبية قد تحكّم في تاريخها الطويل، وحدّد الكثير من معالم هذا التاريخ ومظاهره بشكلٍ يختلف في الكثير منها عن (إيسلندا) مثلاً، الجزيرة الأخرى المواجهة للبرّ الأوروبيّ، والتي تفصلها عنه مساحات أكثر بعداً وأطول مسافةً بما لا يُقارَن.

---

(1) أصول البحث التاريخي، عبد الواحد طه، ص 58. والفيلسوف الفرنسي هو فيكتور كوزان (Cousin).

إنّ موقع جبل لبنان الذي تكاد أطرافه الغربية تلامس أسوار المدن الساحلية الهامّة في العهد الصليبيّ وقبله - بيروت، جبيل، البترون، طرابلس - والذي تمتدّ منحدراته الشرقية حتى تلامس سهل البقاع الخصيب، بينما ينبع نهر العاصي من سفوحه الشمالية مخترقاً الوادي الضيّق المعروف باسمه، والذي يمتدّ حتى سهول أفاميا وحماه حيث بقيت المسيحية تحافظ على آخر مواقعها البعيدة عن بيزنطية إلى وقتٍ متأخّر نسبيّاً، بالإضافة إلى وعورة مسالكه، ووفرة مياهه وأشجاره، وندرة سكّانه وربّما اقتصارهم على عددٍ من النسّاك والزهّاد، والمتعبّدين في فترةٍ ما... هي العوامل البارزة التي ستحدّد معالم تاريخه المتنوّع، والزاخر في القرون العديدة المقبلة[1].

يبدو واضحاً من جميع الروايات المتعاقبة في أزمنة متباعدة، والمتشابهة في جوهرها رغم القرون العديدة التي تفصل بين رواتها - أنّ جبل لبنان احتفظ منذ العهود الإسلامية الأولى، وحتى وقتٍ متأخّر بهالةٍ وجدانية مؤثّرة من الصوفيّة والقداسة والماورائية؛ لأنّ الله أنعم عليه بالظلال الوارفة، والمياه المطّردة، والفاكهة والزروع التي لا يزرعها أحد. يتمتّع بخيراته من أراد بدون جهد أو حرج، وفيه مخلوقات تشبه الملائكة تجسّد الصلاح والخير، وفيه من الزهّاد والصالحين مسلمين ومسيحيين يعيشون في وئامٍ وودّ، ويتعاونون في ما بينهم حتى يكاد لبنان أن يكون قطعة من الجنّة الأرضية ميّزها الله وفضّلها عن غيرها بما حباها من خيرات مادّية، وأنعم عليها من خصائص علوية[2].

لا بدّ أنّ مغريات هذا الفردوس الأرضيّ قد وصلت تواتراً نثراً وشعراً إلى أسماع الكثيرين من سكّان البلاد المجاورة وحتى البعيدة. وبالغت المخيّلات والأساطير في الإشادة بمحاسنها، وتعداد خيراتها. فدغدغت أماني المضطهدين والمستضعفين والمطاردين، وكوّنت عامل جذبٍ قويٍّ وفعّال لدى مجموعات متعدّدة ومتنوّعة كلّما واجهت خطباً أو محنةً من تشريدٍ وتنكيل وعسفٍ ومظالم حتى أصبحت قبلة الباحثين عن ملاذٍ آمن، وملجأ حصين يقي الهاربين من سطوة مقتدر غاشم يتهدّدهم في حياتهم، أو أموالهم أو معتقداتهم، يأملون بالاحتماء بوعورة مسالكه، والتنعّم بفائض خيراته والاطمئنان إلى صلاح أهله، وتنوّع مشاربهم. فتوالت الهجرات إلى ربوعه مجموعات وطوائف وقبائل وعائلات وأفراداً، وعلى فترات تطول، أو تقصر تبعاً

(1) راجع فصل «جبل لبنان».
(2) المصدر نفسه.

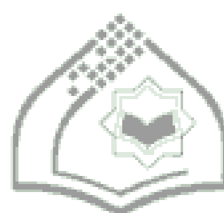
للظروف السياسية والاقتصادية والأمنية والمعتقدية التي تطرأ في مناطق الهجرة، وما تتعرّض له من اضطرابات وقمع وتسلّط، أو هدوء وأمان وحرّية.

تنوّعت أسباب هذه الهجرات ودوافعها، إلا أنّ محاورها الأساسية توزّعت على الغرب والشرق والشمال حيث تجد مستقرّاً قريباً لها قبل أن تتّجه ببطءٍ وتأنٍّ إلى أماكن أشدّ إغراءً، وغالباً باتّجاه الجنوب.

إنّ تأثير الخصائص الجغرافية في رسم الملامح التاريخية العامّة لقطرٍ ما، هي عاملٌ ثابت لا يكتسب أهمّيته المطلقة، إلا من خلال الظروف والتطوّرات التاريخية الهامّة، والتغيّرات التي تحدث في الأقطار المجاورة والقريبة، وتعكس تداعياتها ونتائجها وإفرازاتها وآثارها على محيطها القريب والبعيد حيث يلعب العامل الجغرافي دوره في تحديد الإطار والمسار للمديين المكانيّ والزمانيّ اللذين يمكن أن تبلغهما وتتحكما إلى حدٍّ بعيدٍ في طبيعة الأحداث وسياقها المقبل.

من أجل ذلك كلّه، تقاطر المعذّبون والمستضعفون والمطارَدون إلى رحاب جبل لبنان الشاقة الوعرة لوضع حدٍّ لمعاناتهم. وقصده كلّ من يأبى الضيم والخضوع والمذلّة حفاظاً على العنفوان، وصوناً للحرمات، وضنّاً بالكرامات. فتعايشت في شعابه مجموعات مختلفة الأديان والثقافات والمشارب، أمّته من جهات مختلفة. فجاءته قبائل شيعية متمرّدة من وراء الفرات تركت سهولها الخصبة، وتحاشت الإقامة في بوادي الشام الواسعة لميلها الطبيعيّ إلى التفرّد والاستقلال. وتحصّنت مع من سبقها من الوافدين الأوائل عاصيةً، وراء صخوره الصلبة، على كلّ تحكّم وتسلّط. كما تسلّقت قممه من الشمال جماعات من الفلاحين الموارنة المتديّنين دفع بهم تعنّت إخوانهم في الدين، وأعدائهم في المذهب إلى النجاة بمعتقدهم وذاتيّة خياراتهم؛ فانتقلوا مخلفين خصوبة وادي العاصي وأريحيّته، وانتظام مواسمه إلى القناعة والتسليم بفسحات متناثرة من الأرض المنشودة حيث الحصول على الكفاف هو أقصى المطامح؛ فالتقى فيه الموارنة والشيعة وعاشوا في شعابه متجاورين وشركاء.

ليس هناك من سبيل أن نعرف بدقّة حاسمة أيّة جماعة سبقت الأخرى في الوصول، إلا أنّه يمكن التأكيد بأنّ هجرات صغيرة متتابعة من الجماعتين استمرّت في التوافد إلى هذا الجبل على فتراتٍ زمنيّة متداخلة ومتباعدة. وكان الحماديون من أكبرها حجماً وأكثرها أثراً.



الفصل الثاني

بنو حمادة

مشايخ الحمادية أقدم من كافة المشايخ الموجودين في لبنان[1]، وأعلاهم قدراً[2]، ومنذ قدومهم إلى جبل لبنان أصبح يطلق على كل شيعته اسم آل حمادة وكل عائلاتهم تنهي أسماءها بحمادة[3]. وقد يقال الحماديون والعشائر الحمادية وطائفة الحمادية وآل حمادة.

يتبادر إلى أذهان الكثيرين أنه اسم يطلق على عائلة، أو عدة عائلات لعبت دوراً معيناً في تاريخ لبنان، ولكن الأقرب من الواقع التاريخي والمدلول الاجتماعي لأي من هذه الأسماء أن كلاً منها قد يشير إلى شخص أو عشيرة، أو جماعة، أو عدد معين من العشائر، أو طائفة معلومة مرادفة للمتاولة الذين يقيمون خصوصاً في جبل لبنان، وقد استعمل في التاريخ اللبناني للدلالة على شعب يقيم في جبل لبنان وينتمي إلى مذهب الشيعة الإمامية[4].

---

(1) دراسة عن القائمقاميتين «السكان والأجناس والمراتب والأديان وذكر عدد كل فرقة ورتبة» محفوظة في البطريركية المارونية مؤرخة سنة 1860 جارور البطريرك بولس مسعد. قائمقامية النصارى، ص 4. راجع الوثيقة رقم 1 E

(2) رسالة تاريخية في أحوال جبل لبنان، الشيخ ناصيف اليازجي، ص 35. وهذه الرسالة هي المصدر الأساسي في مجتمع جبل لبنان حول التقاليد والأعراف المتبعة في المكاتبات والمخاطبات وطبقات الحكام وعاداتهم وتقاليدهم وأصول اللياقة «المحققان الباشا وغنام»، ص 7. اقتصرت هذه الرسالة بشكل رئيسي على مجتمع جبل الدروز ولم تتطرق إلى البقاع وجبل عامل. ومن المعروف أن الشيخ اليازجي والذي تدور شكوك حول صحة نسبة الرسالة إليه كان كاتباً في حاشية الأمير بشير حتى عزله 1840 وتوفي سنة 1871. إن الأمير إن كان من بني شهاب زاد في كتابته ما يدل على الكرامة فوق بني أبي اللمع وهم فوق بني أرسلان. وإن كان الشيخ من بني حمادة كتب له كما يكتب للأمراء بني أبي اللمع وإلا فهم على نسق واحد.

(3) المسلمون الشيعة، علي حيدر أحمد، ص 22.

(4) إن الشيعة أو المتاولة أو الحماديون لها مدلول واحد في هذا البحث. وفي معظم المصنفات التاريخية القديمة المحلية والأجنبية التي عرضت لجبل لبنان في القرن الثامن عشر كان المتاولة تحت قيادة عائلة حمادة وكان يشار إليهم في مراسلات العصر تحت اسم الحماديين أو الحمادية.
Amédiens ou Amedéens. .Traditions francaises, P. 203

الوثيقة E1: طائفة الحمادية المتاولة مامورين عليهم مشايخهم. والمشايخ المذكودين اقدم من كافة المشايخ الموجودين في لبنان وهم في بلاد جبيل ويلحق بها الهرمل وشمسطار. (أرشيف بكركي جارور البطريرك مسعد).

وصل الحماديّون إلى لبنان في تاريخٍ غير محدّدٍ بدقّة، تتركّز أغلب التخمينات حوله على النصف الأول من القرن الخامس عشر، على شكل جماعة متجانسةٍ من عدّة أُسَر وعشائر ترتبط في ما بينها برباطٍ قبليّ من نوعٍ خاصّ يقوم على عاملَي النسب والولاء ويرتكز على رابطة الدم والقربى التي تدين بالرئاسة والطاعة لرجلٍ واحد يقوم على رأس الهرم شيخاً على الحمادية. والباقون ثلاث طبقات[1] تؤلّف بمجموعها ما عرفه التاريخ اللبنانيّ باسم الحمادية. وقد عمّ هذا الاسم وتوسّع استعماله ليشمل جماعاتٍ أخرى من الشيعة، كانت تتواجد قبل وصولهم، أو وصلت إليه بعد استقرارهم وأصبح يطلق في وقتٍ ما على كلّ الشيعة اللبنانيين[2]، ويطلقه كلّ شيعيٍّ على نفسه معبّراً عن انتمائه[3]. كما أطلقه الرحّالة الأوروبيون والقناصل الأجانب على شعبٍ له كيان مميّز من أهمّ عناصره وحدة المذهب، يعيش في لبنان إلى جانب الشعب الدرزيّ والشعب المارونيّ، ويطلق على المقاطعات التي يتواجد فيها هذا الشعب «بلاد الحماديين»[4].

يقول الرحّالة دولاروك DelaRoque : «**يسكن لبنان وأنتي لبنان Anti - Liban الآن ثلاثة أنواع من الأمم (Nation) :**

- المسيحيون الموارنة.

- الدروز الذين لا تزال أصولهم وديانتهم حتى الآن سرّاً يكاد يكون مجهولاً.

- الحماديون وهم محمديون من شيعة علي »[5].

جاء في مذكرة مرفوعة إلى ملك فرنسا عام 1707م. وعنوانها: «**مذكّرة مرفوعة للملك متعلّقة بالموارنة والدروز والحماديين الساكنين في لبنان**»[6].

يسكن الحماديّون (الشيعة) أربع مناطق في جبل لبنان: بلاد جبيل ما عدا

(1) تاريخ الأمير فخر الدين، المعلوف، ص 71.

(2) راجع لبنان في القرن الثامن عشر، ص 261. المؤتمر الأول للجمعية اللبنانية للدراسات العثمانية.

(3) راجع الوثيقة المرفوعة من شيعة جبل لبنان إلى فؤاد باشا. إن معظم الوثائق الواردة في هذا البحث على اختلاف مصادرها وتواريخها تطلق على جميع الشيعة القاطنين في جبل لبنان أو الذين تعود جذورهم الأولى إلى اسم الحماديين أو الحمادية أما أنصارهم والخاضعون لحكمهم فيطلق عليهم اسم طوائف الحمادية.

(4) D.D.C., T3, P. 286

(5) رحلة إلى سوريا وجبل لبنان، دولاروك G. De La Roque ، ص 113.

(6) Mérmoire pour le Roi relatif aux maronites aux druzes et aux Amédiens habitants du Liban.

المدينة التي تحمل الاسم نفسه وبلاد البترون وقسم من جبل لبنان وهم يعتنقون المحمدية ولكنهم من شيعة علي مثل الفرس، وهم من الأعداء المميتين لسائر الأتراك الذين يدعونهم «أرفاض» - ومعناها هراطقة - ويكرهونهم أكثر بكثير ممّا يكرهون المسيحيين. وهم غادرون ولكنهم شجعان يفضّلون الموت على التراجع [1].

يقول القنصل الفرنسيّ بولارد في تقريرٍ دبلوماسيّ مرفوع إلى حكومته في 28 آب 1705م: **«مع كل الأمراء المسيحيين أرى في هذه المقاطعة الجميلة من سوريا أكراداً وتركماناً وحماديين ودروزاً وطوفان من العربان كلّهم مزوّدين بسلاح ناريّ وهؤلاء العصاة هم أسياد البلد»**[2].

ويقول جمهور الشيعة في بلاد جبيل وكسروان - وهم سكان نحو ثلاث عشرة قرية من بين الذين صمدوا في ديارهم بعد المحنة التي حلّت بهم في القرن الثامن عشر - معبّرين عن انتمائهم وكيانهم في مستهلّ عريضة مرفوعة عام 1860م، إلى فؤاد باشا الوزير العثمانيّ ورئيس اللجنة الدولية[3]:

«يعرض عبيدكم ورعاياكم طائفة الحمادية المتاولة»[4].

وهم أهالي البلدات التالية: لاسا، الحصون، زبدين، مشان، فرحت، عين الدلبة، المعيصرة، بلحص، شواشا، إلخ.. وتعبير طائفة الحمادية في هذه العريضة يشمل عموم الشيعة أهالي هذه البلدات دون أن ينتسبوا بالضرورة إلى الحماديين أو العشائر الحمادية برابطة الدم والقربى.

في رسالة موجهة إلى البطريرك الماروني مؤرخة في 7 أيلول 1860 حول هجرة الشيعة من جبل لبنان إلى البقاع على أثر حوادث 1860 يذكر كاتبها أن الشيخ حسن همدر أحد أعيان المتاولة في جبل لبنان تقدم بعريضة إلى عمر باشا قال فيها: أنه لم يبق بعد الهجرة غير خمسمائة أسرة حمادية معرضين للقتل، وهم كل من لا يزال من الشيعة مقيماً في بلاد جبيل وكسروان[5].

---

(1) لبنان في القرن الثامن عشر، ص 265.

(2) D.D.C. T.3, P. 266.

(3) تألفت في بيروت لجنة دولية تمثلت فيها كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا وبروسيا برئاسة محمد فؤاد باشا وزير الخارجية العثماني في 5 تشرين أول 1860، ومهمتها معالجة ذيول حوادث 1860 الطائفية. أزمة الحكم في لبنان، أحمد طربين، ص 152.

(4) راجع الوثيقة، صورة عن الأصل. الوثيقة رقم 2 E.

(5) أرشيف بكركي، جارور البطريرك مسعد، راجع الوثيقة F17.

وثيقة E 2: عريضة أهالي بلاد جبيل المتاولة – طائفة الحمادية – المرفوعة إلى فؤاد باشا عام 1860. موقعة من جميع البلدات والقرى الشيعية في المقاطعة.

وإلى جانب هذه التعابير التاريخية المتداولة[1] هناك تعابير أُخرى، لكلٍّ منها مدلوله الخاصّ المتميّز والذي قد يشمل جماعة دون أخرى من التسمية الأشمل والأعمّ التي يدخل تحت مدلولها جميع التسميات الأخرى، وهي «الحمادية». ومن أكثر هذه الصيغ استعمالاً:

1 ـ العشائر الحمادية

هي الأُسَر التي نزحت مع زعيمها حمادة إلى لبنان وأقامت في مناطق مختلفة منه وحافظت على الروابط التي تجمع بينها، واعتبرت نفسها دائماً أنّها من دمٍ واحد؛ فتخاطبت بابن العم[2]. وكانت تلبّي «الصوت» مجتمعةً. والصوت هو الدعوة إلى القتال من إحدى العشائر إلى الباقين تدعوهم لنصرتها. وقد هاجر معظمهم إلى الهرمل وبعض بلاد بعلبك على أثر محنتهم. وحملوا معهم العادات والأعراف نفسها التي نشأوا عليها. وكانوا يشكّلون على امتداد القرون التي أمضوها في جبل لبنان عماد القوة المقاتلة بين الشيعة. ذكر المؤرّخ عيسى اسكندر المعلوف أسماء ثلاثين عشيرة منها، وهي الأسماء نفسها التي عدّدها العلامة الشيخ سليمان الظاهر[3]: زعيتر، شمص، دندش، جعفر، شريف، الحاج يوسف، ملحم، ناصر الدين، عواد، علوه، المقداد، حجولا، قمهز، خير الدين، حيدر أحمد، علام، أبو حيدر، بدير، وعمرو، وصفوان، والمستراح، الجمل، بلوط، جنبلاط، الحاج حسن، نون، النمر.

ويمكن إضافة أسماء كثيرة تحت تسمية العشائر الحمادية [4] التي تبقى أكثر التسميات شيوعاً قديماً وحديثاً في مختلف الاستعمالات الرسمية والأهلية والعامّة. كما ورد في هذا الإعلام المرسل من الأمير مسعود حفيد الأمير بشير ونائبه إلى أحد معاونيه تحت الحكم المصري.

---

(1) يطلق على الشيعة في بعض المصادر الأجنبية اسم آخر هو Les Hémetiens وهو مشتق أيضاً من الحمادية. أما في بعض مؤلفات السنة من بلاد الشام فيطلق عليهم طائفة الحمادية المتاولة. الحقيقة والمجاز النابلسي، ص 226, القسم الأول.

(2) الأمير فخر الدين، المعلوف، ص 71.

(3) تاريخ الشيعة السياسي، الشيخ سليمان الظاهر، ج 3، ص 153، يقول المؤلف الأسر الثلاثون المهاجرة والمنتمية كما تلقيت ذلك في الهرمل عن الزعيم الكبير محمد سعيد باشا (1829ـ1925).

(4) مثل همدر وبرو ورباح ويزبك وعبيد وبرق وزعرور وحيدر حسن وحمدان وزين الدين وسيف الدين وناصيف وقبلان... إلخ. ويصعب حصرها بدقة نظراً إلى التشعبات الأسرية المتعاقبة في مختلف الأجيال.

إعلام من الأمير مسعود حفيد بشير الثاني بجمع سلاح العشائر الحمادية في جهات بعلبك 1255ـ1839م[1].

حضرة الأخ العزيز الشيخ بشارة الخازن المحترم حفظه الله

من بعد الأشواق لمشاهدتكم بكل خير وعافية والثاني واصلين إخواننا المشايخ أولاد عبد الملك والمشايخ أولاد جهجاه لأجل تكونوا أنتم واياهم يداً واحدة بجمع أسلحة العشائر الحمادية من بعلبك بحسب الأمر... عن سعادة جدنا المعظم ونحن قدمنا الاعراض على توجههم لعندكم هذا ما اقتضى ومهما حصل عرفونا ولا تقطعوا أخباركم عنا.

التوقيع

مسعود

2 ـ طوائف بيت حمادة[2]

يشمل هذا التعبير جميع العشائر الحمادية المعروفة بأسمائها، بالإضافة إلى بقية الجماعات الأخرى التي سبق وجودها في لبنان، النزوح الرئيسيّ الكبير في العهد المملوكيّ، أو التي التحقت به بعد ذلك، واندمجت في المجموعة الكبرى من حيث الولاء والانتماء؛ فكانت المراسلات الأهليّة والرسميّة توجّه إليها تحت هذه التسمية.

عن عيسى اسكندر المعلوف إنّ **«الحماديين ثلاث طبقات: الأولى المشايخ الذين حكموا في المنيطرة والبترون وبلاد جبيل والهرمل والضنّية، وبقاياهم في الهرمل وحدث بعلبك ومجدل العاقورة، والثانية دون المشايخ ويقال لهم أولاد عم الشيخ، والثالثة البسطاء. وبقايا الطبقتين الأخيرتين في لبنان وبعلبك ووقائعهم وأنسابهم مفصّلة في تواريخ لبنان وسورية»**[3].

(1) راجع صورة عن الأصل، E3.

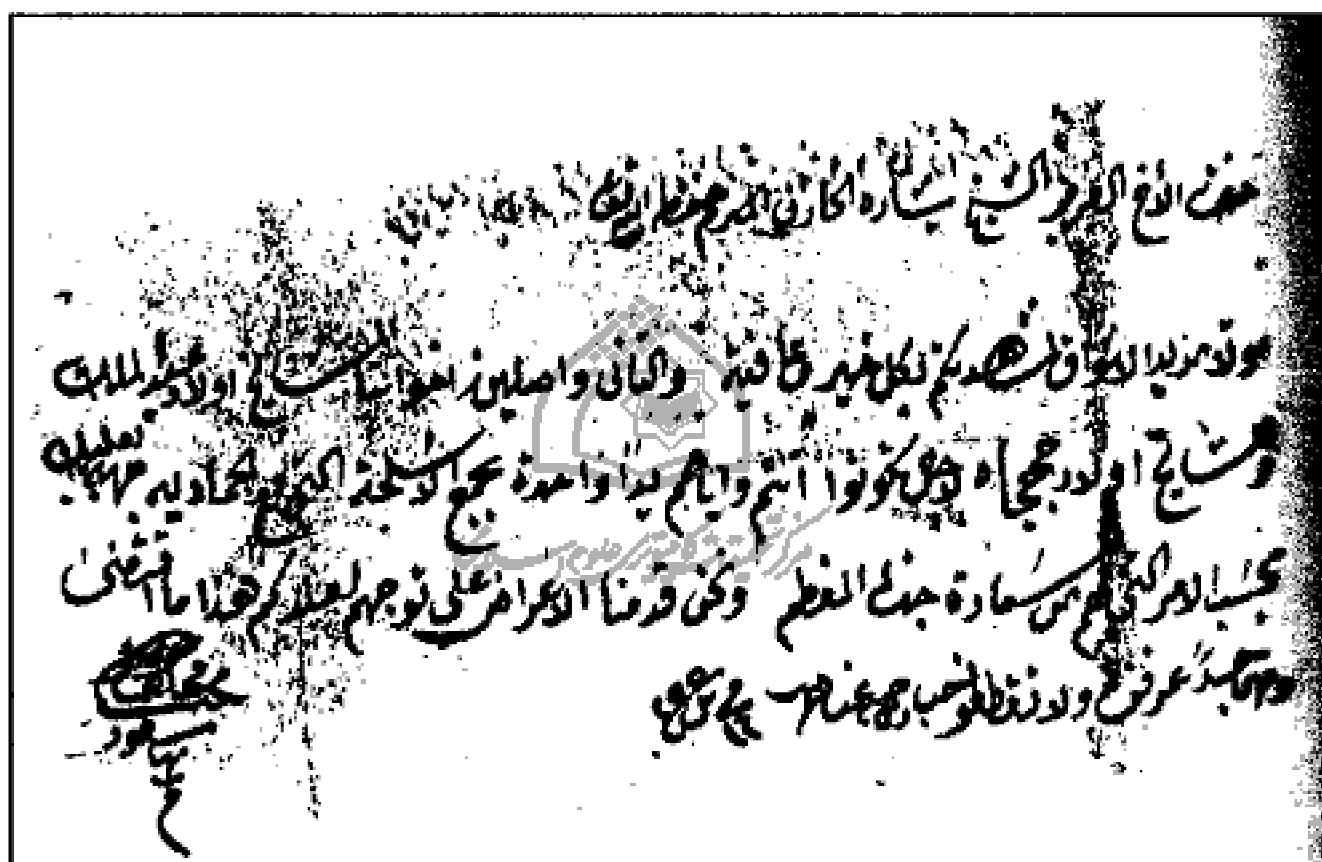
(2) راجع الوثيقة الصادرة في 11 ربيع أول 1275 هـ، عن عموم الشيعة في جبل لبنان والبقاع الموقعة من: أ ـ كامل مشايخ آل حمادة.

ب ـ أفراد طوائف بيت حمادة القاطنين في جبل لبنان وقرى لواء بعلبك.

ج ـ الحماديين في جبيل والهرمل وتوابعها.

د ـ عموم أمراء آل حرفوش وسكان لواء بعلبك (من غير طوائف بيت حمادة). وهذه الوثيقة موقعة من جميع شيعة الجبل والبقاع بما فيهم الفئات الحمادية الثلاث المشايخ، الحماديين، وطوائف الحمادية. F 21.

(3) عيسى أسكندر المعلوف، الأمير فخر الدين، ص 57.



وثيقة E3 : سلاح العشائر الحمادية سنة 1839.

3ـ الشيخ «صاحب السمية»

هو الشيخ الذي يقوم على رأس الهرم، وهو الزعيم الأكبر للحمادية، والرئيس على المشايخ الحاكمين، وعصبتهم الأقربين، وسائر المشايخ الحمادية. وقد يكون الشيخ حاكماً من قبل أن يصبح «صاحب السمية وشيخاً على بيت حمادة»؛ فقد تمشيَخ الشيخ سرحان بن قانصوه سنة 1638م، على المنيطرة[1] قبل أن يتمشيَخ على بيت حمادة بعد وفاة أخيه علي سنة 1641م[2].

وقد يُطلق على البيت الحاكم أسماء الأب أو أحد الجدود بدون نسبته؛ فيقال بنو زعزوع ولاة بشناتا،[3] أو بنو سرحان الرافضة[4]. أو بالإضافة إلى اسم أحد الجدود كأبناء سرحان حمادة، أو أولاد قانصوه[5]، أو عموم آل اسماعيل[6]، والمقصود بهم في هذه الحال الأحفاد من أبناء العمومة المتحدّرين من جدٍّ واحد.

أما الأسماء التي تفضل الوثائق والتواريخ العثمانية إطلاقها على آل حمادة والحماديين وكافة شيعة جبل لبنان، فنادراً ما كانت تستعمل إلا القزلباش الأرفاض والسرحانيين[7].

نسب الحماديين

1 ـ «ينتسب الحماديّون إلى رجل يُسمّى حمادة من بخارى العجم خرج على الشاه «عند فتح تبريز» فوجّه له الشاه جيشاً قتل من تعصّب له ففرّ بأهله وعشيرته إلى جبل لبنان»[8].

---

(1) تاريخ الدويهي، ص 520.
(2) المصدر السابق، ص 524.
(3) أخبار الأعيان، ج2، ص 190.
(4) خلاصة الأثر، الجزء الرابع.
(5) طرابلس في التاريخ، ص 191.
(6) راجع الوثيقة، رقم F21.
(7) التاريخ العثماني 1688ـ 1704، عبد القادر أوزكان، وكان المؤرخون العثمانيون كثيراً ما يستعملون لفظة السرحانيين للإشارة إلى الشيعة المتمردين.
(8) الإمارة الدرزية، نقلاً عن الدويهي، ص 258. التبس الأمر على المؤرخ حيدر الشهابي، فقال إن الشيخ حمادي هو الذي افتتح توريز أو تبريز، الغرر الحسان، المجلد الثاني، ص 790 وجاء في مخطوط مختصر تاريخ الدويهي لطنوس الشدياق أن حمادة انتقل من تبريز إلى قمهز، مختصر ص 138.

2 ـ « هم قومٌ من العجم من بكاره، وكان جدّهم حمادة من بعض أهلها فنشأ فيها واشتهر بين أهلها ثمّ أراد الخروج إلى سلطان تلك الديار فوجّه إليه السلطان جيشاً قتل من تعصّب له ففرّ حمادة بأهله وعشيرته فقدم جبل لبنان »[1].

3 ـ « ينتسب الحماديون الشيعيون إلى هاني بن عروة بن مذحج من آل حميَر. كان جدّهم في كوفة العراق، ولما حارب يزيد بن معاوية الحسين بن علي بن أبي طالب كانوا من أتباع الحسين فقتل جدّهم هاني أمام الحسين، ثم قتل الحسين وطورد بنو هاشم وشيعتهم فهجروا بلادهم إلى العجم مستخفين مدّة، ثمّ ظهروا وخرج جدّهم حمادة على شاه العجم فقاتله بجيشه، وقتل من تعصّب له ففرّ حمادة بأهله وعشيرته إلى لبنان» [2]

4 ـ وجاء في تقرير دبلوماسيّ أرسله إلى حكومته الترجمان الثاني في القنصلية الفرنسية في أزمير Smyrne في 8 تموز 1846م.، وهو عبارة عن موجز لتاريخ الشهابيين اعتمد فيه على مصادر ذكرها في تقريره يتكلّم عن لجوء الشهابيين عند بني حمادة في كسروان فيقول: «أصل هذه العائلة من فارس من منطقة حمادة في جهات بخارى. قام أحد أجدادهم بثورة ضدّ السلطان فأرسل السلطان جيشاً قتل الذين أبدوا بعض المقاومة، وهرب الناجون إلى كسروان حيث أصبح لهم بعد وقت قصير نفوذ واسع وسيطروا على معتقدات الشيعة فلم يجد الشهابيون فيهم غير حزبيّتهم القيسية فلجأوا إليهم مع كلّ ثرواتهم وحوالي ستماية من رجالهم»[3].

5 ـ بنو حمادة عائلة لبنانية عريقة تعود بجذورها إلى قبيلة مذحج اليمنية. نزحت عن اليمن بعد خراب سدّ مأرب إلى بخارى في منطقة الأهواز الإيرانية[4]. ثمّ انتقلت إلى جبل لبنان ونزلت في جرود كسروان، ثمّ ما لبثت أن أصبحت تحكم تلك المنطقة بعد تراجع سلطة آل عساف وآل سيفا. ثمّ امتدّت سلطتها إلى مناطق كبيرة من سوريا منها وادي النصارى وصافيتا وبانياس. ولكنّ حروب الإجلاء التي تعرّض

---

(1) العينطوريني، ص 79.

(2) تاريخ فخر الدين، المعلوف، ص 70.

(3) تقرير شايفر، Ch. Shaefer. D.D.C. T.8, P. 415 . وقال غيره إن الحمادي نسبه إلى أراضي الحماد في البادية السورية، صفحات من ماضي الشيعة، عمرو، ص 60.

(4) محافظة خوزستان الحالية جنوب إيران على الحدود العراقية قريبة من البصرة. وليس فيها اليوم مكان يحمل اسم بخارى. وفي إيران اليوم منطقة تقع شرق تبريز لا تزال تحمل هذا الاسم.

لها شيعة تلك المنطقة أدّت إلى تراجع سلطتهم نحو البقاع، فتركّزت في الهرمل وجوارها[1].

6 ـ جاء في تاريخ غبالة:

«ينتسب الحماديون إلى رجل من بخارا العجم يسمّى حمادة بن مذحج حمادة أراد الخروج على شاه العجم سلطان بلاده، فوجّه الشاه إليه جيشاً قتل من تعصّب له من قومه ففرّ بمن بقي من أهله وعشيرته إلى جبل لبنان ونزل في الحصين من مزارع غبالة المشهورة. وكانت غبالة من مراكز المشايخ آل حمادة في الفتوح، وكان الفتوح بأجمعه من مناطقهم الإقطاعية الموروثة مدة ثلاثة قرون متوالية من الزمن من أوائل القرن السادس عشر الميلاديّ حتى أواخر القرن الثامن عشر يحكمون فيه ويتولّون أموره. وكان الحماديون طيلة حكمهم لمناطقهم في جبيل والبترون وجبة بشري في حالة هيجان مستمر، وثورات متواصلة على الحكام مجاوريهم وولاة أمرهم يوالون حيناً ويثورون أحياناً. وقلّما استقرّ لهم حال فكانوا دوماً في حل وترحال وكر وإدبار مع أتباعهم من السكان»[2].

7 ـ يقول الكولونيل تشرشل[3]: إنّ «الفترة المحدّدة التي بدأ فيها المتاولة يستوطنون سلاسل الجبل اللبناني لا يمكن التأكّد منها، أمّا ما تقوله الروايات فهو أنّهم كانوا في الأساس يسكنون مملكة بخارى، ومنها هربوا إلى سوريا بعد أن قاموا بثورة غير ناجحة على ملكها. كان قسمٌ منهم بقيادة زعيم يحمل اسم حرفوش بينما القسم الآخر بقيادة زعيم اسمه حمادة توغّلوا في طريقهم إلى لبنان، فعُرفت ذرّية حمادة بآل حمادة. وقد أنيطت بهم حكومات مختلفة في شمال جبل لبنان، ولم تكن هناك إلا نادراً ولا مقاطعة في شمال لبنان إلا وكانوا مكلّفين بحكمها»[4].

8 ـ أمّا القنصل الروسيّ بازيلي، فيكتفي عند تأريخه لدخول العثمانيين إلى سوريا عام 1516م. بالإشارة الآتية:

«أما في جبيل وبعلبك فقد قويت عائلتا مشايخ بني حمادة والأمراء الحرافشة وكلتا العائلتين من متاولة ما وراء الفرات وقد اعترفت بهم الحكومة الجديدة»[5].

(1) رسالة تاريخية، ناصيف اليازجي، ص 34.
(2) تاريخ غبالة، فرنسيس الحداد ص 157.
(3) نبيل ودبلوماسي وعسكري إنكليزي، أقام قريباً من عاليه مدة عشر سنوات، توفي سنة 1869.
(4) جبل لبنان، الكولونيل تشرشل، ص 101 ـ 102.
(5) سوريا ولبنان وفلسطين، القنصل بازيلي، ص 45.

9 ـ وقال الشيخ سليمان الظاهر(1):

«إنّ من يدّعي انتسابه إلى عشيرة فالعادة المتبعة في الإنسان أن تقر دعواه إلى أن يعرض ما يفسدها بدليل مقبول، والحماديون معروف عندهم متناقل لديهم أنهم عرب أقحاح ينتسبون إلى هاني بن عروة المذحجي، وأنّ أوائلهم كأوائل كثيرين من العرب الذين كانوا يهاجرون من بلادهم إلى البلاد التي انضوت تحت لواء السلطان العربيّ الإسلاميّ لدوافع وعوامل كثيرة. وما زال في بلاد الفرس وفي غيرها من بلاد الأعاجم من هو محتفظ بنسبه العربي.

ولما وقع بينهم وبين شاه إيران ما وقع، هجروا إيران بعشائرهم البالغة ثلاثين أسرة إلى البلاد الشامية، فأقاموا في بعض جهات حلب مدة ثلاثة أشهر. ولما كانت لهم قواعد خاصة في الزواج فلا يصاهرون غير ذوي أرحامهم، فأراد بعض رجال عرب الموالي(2) مصاهرتهم على كريمة من كرائمهم، فأبَوا ذلك عليه تمسّكاً بتلك العادة، وأدّى ذلك إلى نزاع فحرب بين الفريقين انتهت بفوز الموالي لكثرة عددهم ولانضمام الكثير من القبائل العربية في تلك البوادي إليهم، فاضطروا للنزوح إلى لبنان وسكنى القرى التي دخلت في إقطاعهم وامتدّ حكمهم فيها إلى العهد الذي ألغت فيه الدولة العثمانية الحكم الإقطاعي من البلاد الشامية»(3).

جاء في دراسة عن علاقة الموارنة بالحكم الشيعي في جبل لبنان نشرها ستيفن ونتر في إحدى المجلات المتخصصة.

سيطرت بشكل خاص عائلة حمادة من وادي علمات على جبيل والفتوح من أيام المماليك. وامتد نطاق حكمها بعد التنظيمات المالية العثمانية في القرن السادس عشر على منطقة واسعة تشمل أكثرية الموارنة ورغم أنهم كانوا الملتزمين الرئيسيين لكامل منطقة طرابلس ونافسوا الملتزمين المهمين مثل المعنيين والشهابيين فقد أثاروا باستمرار غضب السلطات العثمانية، ولم ينجحوا في أي وقت باكتساب ثقتها(4).

(1) أديب وقاض ومؤرخ عاملي (1873ـ 1960).
(2) عشيرة من عنزة كانت لها سيطرة فريدة على جهات حلب وحماه في القرنين السادس عشر والسابع عشر.
يقول التقليد المتواتر إن المعركة التي جرت بين الفريقين تسمى معركة حمراء الموت لأن اسم الفتاة التي سببتها كانت حمراء. وأنها كانت ابنة أحد رجال الدين من الأشراف يرافق المهاجرين.
(3) تاريخ الشيعة السياسي، الشيخ سليمان الظاهر، ج3، ص 152ـ153.
(4) مجلة Arabica سنة 2004، عدد 1ـ51، ص 2.

تكاد المصادر تُجمع على أنّ حمادة العجمي ثار في زمنٍ غير معلوم على الشاه أو السلطان في بخارى العجم (عند فتح تبريز)، وفرّ بعد فشل ثورته إلى جبل لبنان مع مجموعة كبيرة من الناس. فكان قدومه أقرب إلى هجرة جماعية أقامت في موقعَين هما كسروان والضنّية، وانتشرت على طول المرتفعات بينهما، ثمّ انحدرت إلى السواحل. وبقيت في جميع الحقب تشكّل وحدة متماسكة في إطار اجتماعيّ موحَّد وتنظيم عشائريّ متين وفريد من نوعه في ديار هجرتها على الأقل، لأنّه يختلف في بعض مفاصله عن التنظيمات القبلية والعشائرية وتفرّعاتها السائدة في لبنان. وتعود هذه الجماعة إلى جذور عربية من قبيلة مذحج اليمنية القحطانية. وقد هاجرت من الكوفة بعد مقتل هاني بن عروة أحد شيوخ مذحج في ثورة الحسين بن علي سنة 61هـ، 631م[1].

إنّ التحقّق من صحّة الأنساب والأصول يخرج في غالب الأحوال عن مقاييس علم التاريخ وأساليبه المعتمدة، وقواعده المتعارَف عليها لتعذّر القيام به من جهة ولعدم جدواه العملية من جهةٍ أخرى؛ لأنّه ليس واقعةً يمكن إخضاعها لإعمال المنطق التاريخيّ ومطابقته على الحوادث المماثلة والمعاصرة، وإسناده إلى المصادر الموثوقة والرزينة، بل يعتمد غالباً على السماع والنقل والتقليد حتى عند العائلات والعشائر التاريخية، أو السلالات الحاكمة والقيادية، خصوصاً وأنّها قد تختفي في فترةٍ ما عن تسلسل الوقائع والأحداث، فيتوقّف التاريخ عن متابعة أخبارها حتى إذا عادت إلى دائرة الضوء مرّةً أخرى، تكون السلسلة قد قُطعت وبعض حلقاتها قد سقط؛ فالفاطميّون مثلاً رغم قرب عهدهم نسبياً بما ادّعوه من نسب قرشيّ، بقيت صحّة هذا النسب مثار جدل ولا تزال حتى يومنا. والتاريخ على كلّ حال قلّما يقف طويلاً أمام صحّة الأنساب ودقّتها، لأنّ اهتمامه ينصبّ عادةً على الوقائع والحوادث والتطوّرات، دون الإلتفات طويلاً إلى مثل هذه التفاصيل، إلا بمقدار ما تحمله من دلالات وما تفصح عنه من صلاتٍ بكلّ ما يثير فضوله من أحداثٍ وسِيَر.

إنّ اقتران اسم حمادة بالعجمي وبالعجم نسبةً وموطناً قد لا يعني عند البطريرك الدويهي ـ وهو أول من قال بها ونقل عنه جميع المتأخّرين ـ أكثر من تعبير يقصد به المذهب والمعتقد؛ فالعجميّ والشيعيّ مرادفان لمعنى واحد خصوصاً في عصر البطريرك، إذ كانت الحرب بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية الشيعية على أشدّها

(1) من سلالة مذحج في الإحساء اليوم، آل حمادة، آل عريعر، بنو خالد، إلخ...

كما كان من عادة العجم ـ وربّما لا يزال ـ نسبة كلّ شيعيّ من بلاد الشام إلى جبل عامل فقالوا ـ ولا يزالون ـ الشيخ البهائيّ العامليّ، وينطبق ذلك على علماء من الشيعة كثيرين غيره مع أنّ الشيخ البهائيّ البعلبكيّ الموطن والنشأة ربّما لم يرَ جبل عامل طيلة حياته.

في القرن الذي يُرجّح أنّ الحماديين هاجروا فيه من ديارهم حتى استقرّوا في جبل لبنان، كان جنوب العراق موطنهم الأول وبلاد فارس ـ التي تنسبهم الدويهيّ إليها ـ يشكّلان دولة واحدة تحت حكم تيمورلنك (1336 ـ 1405م.) وخلفائه. حتى تمكّن أحدهم (السلطان أبو سعيد) (1452 ـ 1469) من حكم مملكة واسعة تشمل العراق وفارس إلى حدود الهند[1]. حتى قيام الدولة الصفوية في العام 1501م. وسيطرتها على العراق في العام 1508م. قبل أن ينتزعه السلطان سليمان القانوني في العام 1534م. ويصبح محلّ نزاع دائم منذ ذلك التاريخ بين الدولتين الكبيرتين. لذلك يصعب تعيين حدود ثابتة بين القطرين المتداخلين طيلة هذه الحقبة ممّا قد يوجد التباساً في النسبة إلى أحدهما بدون الآخر.

في الوثائق الرسمية العثمانية، وخصوصاً في مجموعة (أموري مهمة دفتري) التي لا زال بعضها محفوظاً في أرشيف رئاسة الوزراء حتى اليوم (باشبكانلق أرشيفي) وهي الفرمانات السلطانية (أمورات شريفة) التي تمثّل القرارات الصادرة عن الحكومة المركزية ممثّلةً بالسلطان، والتي تتناول أموراً إدارية متعدّدة ومتشعّبة أهمّها التعليمات والأوامر الصادرة إلى العمّال العثمانيين في مختلف أنحاء الإمبراطورية ـ «يُشار إلى آل حمادة على أنّهم قزلباش (Kizilbas) وهو اسم يطلق على طائفة من هراطقة المسلمين في شرق الأناضول وأذربيجان، والذين أصبح قادتهم في ما بعد مؤسّسي الإمبراطورية الصفوية»[2]. والقزلباش في التاريخ الفارسيّ تنظيم عسكريّ أسّسه سلطان حيدر عندما حوّل الطريقة الصفوية الصوفية إلى حركة سياسية عسكريّة بعد أن نظّم مريديه تنظيماً جيّداً، واختار لهم لباساً أكثر ما كان يميّزه قلنسوّته الحمراء ذات الاثني عشر شقة تيمّناً بالأئمة الاثني عشر. وقد أصبح هذا اللباس شعاراً للقوى الصفوية التي عُرِفت بالقزلباش (حمر الرؤوس)[3]، والتي ستتمكّن في مستهلّ القرن السادس عشر من تأسيس الدولة الصفوية في إيران،

(1) تاريخ الشعوب الإسلامية، بروكلمان، ص 423.
(2) الإمارة الدرزية، أبو حسين، ص 21.
(3) تاريخ العلاقات العثمانية الإيرانية، عباس صباغ، ص 41.

التي ستصبح من ألدّ وأقوى أعداء الإمبراطورية العثمانية في الشرق.

أطلقت الوثائق الرسمية والتواريخ العثمانية اسم القزلباش على شيعة جبل لبنان منذ أوائل القرن السابع عشر، وبقي هذا الاسم هو السائد والطاغي في فترات العداء والتمرد حتى وقت متأخر من القرن الثامن عشر، ولم تعرف العلاقات بين الفريقين إلا القليل من فسحات السلام والهدوء.

يورد الباحث عبد الرحيم أبو حسين ترجمةً لعدّة وثائق عثمانية موجّهة إلى ولاة سوريا وبلاد الشام تتعلّق بالحماديين، وحروبهم مع الولاة والقادة العثمانيين، ومحاولات الدولة المتواصلة القضاء عليهم، واجتثاثهم من ولاية طرابلس، وتسمّيهم بالروافض الأشقياء وغالباً بالقزلباش، أو طائفة القزلباش الأشقياء العصاة الذين أكلوا وبلعوا عائدات بيت مال المسلمين، واستولوا على طرابلس الشام منذ عدّة سنوات[1].

ليس القزلباش شعباً أو عرقاً أو بلاداً أو حتى مذهباً لتصحّ نسبة الحماديين أو سواهم إليها. يقول الباحث (أبو حسين).

« هناك شواهد في الوثائق العثمانية تعزّز وتوضح ما هو مذكورٌ عرضاً أو تفصيلاً من التاريخ اللبناني للفترة نفسها من المصادر المحلّية. إنّ مسألة أصل عشيرة آل حمادة مثال جيّد على ذلك. فالدويهيّ في تاريخه يشير إليهم بوصفهم عشيرة فارسية من منطقة تبريز. أمّا في الوثائق العثمانية، فيُشار إلى آل حمادة أنفسهم بشكلٍ قاطع على أنّهم قزلباش».

إنّ القزلباش ـ كما رأينا ـ تنظيمٌ عسكريٌّ شيعيّ خبره العثمانيون في حروبهم مع الفرس، وأطلقوه على الثائرين على سلطتهم من الشيعة، أو العلويين في الأناضول ولربّما كانوا يطلقون هذا الاسم على الشيعة بالمطلق، أو على المحاربين منهم، أو على من يصنّفونهم في خانة العصاة والمرتدّين الذين يستوجب قتالهم وإخضاعهم. ربّما هي لفظة جرى العرف الرسميّ العثمانيّ على إطلاقها على كلّ شيعيّ مغضوب عليه من السلطة عدائيةً، وازدراءً باعتبار أنّ حروب القزلباش الصفويين والقوات العثمانية السنّية قلّما سكنت طويلاً خصوصاً في القرون الأولى لتأسيس الإمبراطوريّتين المتنافستين دون أن يكون لهذا الاسم مدلولٌ عرقيّ معيّن، وإنّما هو تعبير سياسيّ يُطلق على الشيعة المعادين أو المتمرّدين على السلطة العثمانية وعمّالها. ويبدو أنّ استعمال هذا

(1) الإمارة الدرزية، أبو حسين، ص 150.



وثيقة E 4: عقد شرعي صادر عن ديوان طرابلس الشام بحضور الوالي مصطفى باشا يذكر فيه اسم حسين ديب القزلباش سنة هـ 1053 - 1643 م. وهو شقيق حسن ديب ابن الشيخ علي حمادة محافظ طرابلس المدينة في ولاية عمر بك (أيلول 1649) وحاكم الضنية.

الاسم لم يقتصر على المراسلات العثمانية الصادرة عن دوائر الباب العالي في العاصمة فحسب، وإنّما كان يتردّد أحياناً في بعض الوثائق الحكومية الرسمية الصادرة في ولايات الشام أيضاً ومنها ولاية طرابلس[1].

إن منشأ هذه الجماعة، وأصولها العرقية، وتاريخ وصولها إلى لبنان تتمحور في معظم المراجع المحلية، مثل الكثير من المرويات والأساطير والتوجيهات، حول ما ذكره الدويهي في أحداث 1547 عن شيخ حمادي قتل إثر هجوم على بشري قائلاً: إنه هاجر من إيران بسبب احتلال تبريز الذي توهم خطأ أنه حصل سنة 1493 كما يرى كمال الصليبي[2].

وقد ساد هذا القول على آراء مؤرخي القرن التاسع عشر، فتخيلوا الحماديين كمواطنين من بخارى وجنوداً للشاه، وتطور هذا الاعتقاد إلى اعتبار جميع الشيعة من أصول إيرانية. ومنذ سنة 1700 وهو تقريباً تاريخ وضع مؤلف الدويهي، قال دبلوماسي فرنسي مجهول: إن أصلهم العربي مشكوك فيه.

«يعتقد البعض أنهم قدموا من فارس لأنهم من شيعة علي. والآخرون أنهم جاؤوا من نواحي صيدا أو صيدون»[3].

وكانوا دائماً يصرون في تراثهم الشفهي أنهم حميريون من مذجح الكوفة. وأن جدهم هانيء بن عروة قتل مع الحسين بن علي في كربلاء سنة 61 هجرية[4].

لم يكن تميزهم الأبرز عن باقي الجماعات التي تعيش إلى جوارهم، يعود إلى أصولهم أو مذهبهم، وإنما قبل كل شيء إلى تركيبتهم الاجتماعية الفريدة، لأنهم كانوا منتظمين كعشائر متعددة لها تقاليدها وأعرافها وذهنيتها الخاصة، يشد بينها رباط

(1) راجع الوثيقة E4 التي تطلق على الحمادي، اسم القزلباش، (وثيقة عقد شرعي صادر عن ديوان طرابلس الشام بحضور الوالي مصطفى باشا، يذكر فيه اسم حسين ديب القزلباش سنة 1053هـ 1643م. وهو شقيق حسن ديب محافظ طرابلس المدينة، سنة 1649. وينتسبون إلى الفرع الحمادي الذي حكم الضنية خصوصاً.

الدويهي، ص 533, والشدياق، ص 192. الوثيقة رقم 4.

(2) يرى كمال الصليبي أن احتلال تبريز جرى سنة 1514 و 1534ـ مقالة بعنوان «مقدمو بشري» نشرت في مجلة Arabica 15- 1976- P.30

(3) مذكرة مرفوعة إلى الملك حول الدروز والحماديين. لبنان في القرن الثامن عشر، المؤتمر الأول، ص 250 ـ 253.

(4) الإمارات الشيعية، ص 94. ونتر. وهناك إشارة في نفس المصدر إلى نزوح عائلة قرقماز من الفتوح سنة 1520.

معقد من الأواصر القبلية والأسرية، ويؤلفون وحدة اجتماعية وسياسية وقبلية كاملة الإنصهار، يحكمها شريعة من الأعراف والسنن التي حملتها معها منذ تاريخ غير محدد. يتنقل معظمها موسمياً بحسب الفصول وما تقتضي حاجات قطعانها[1]:

يرى باحث معاصر أن النسيج الإجتماعي والإقتصادي لهذه الجماعة يتكون من ثلاث فئات تتمايز في طريقة معيشتها.

أولاً: المزارعون الثابتون المستقرون في قراهم، وعائلات التجار الذين اعتادوا الحياة الحضرية منذ وقت مبكر.

ثانياً: العشائر المرتبطة بآل حمادة الذين استقروا في قراهم مشكلين خط الدفاع بوجه الجماعات غير الشيعية خارج مناطقهم في القرن الخامس عشر.

ثالثاً: عائلات معروفة بمكانة علمية ودينية، ربما جاءت في الأصل من جبل عامل واستقرت في الإمارة الشيعية في أواخر القرن السابع عشر[2].

وقد اندمجت هذه الفئات المختلفة في مجتمع موحد شديد الترابط، لم يكتسب يوماً مزايا الحياة الزراعية والفلاحية المرتبطة بالأرض. كما يرى عادل اسماعيل:

Cette Communauté ne s'est que fort peu attachée á la terre et est restée sans liens avec la vie paysanne[3]

لم تهتم الدولة العثمانية كثيراً بكونهم مقاتلين، أو رعاة أو فلاحين، ولا بأصولهم سواء كانوا من الكوفة أو من الأهواز أو من تبريز. فقد صنفتهم منذ البداية في عداد أشد أعدائها، فهم ليسوا إلا هراطقة وأرفاض فأطلقت عليهم اسماً واحداً قلما غيرته وهو القزلباش، واعتبرت أن القضاء عليهم واجب ديني وفرض إلهي. فكان على تاريخ هذه المنطقة في لبنان أن يشهد في القرون التالية تطورات كارثية.

(1) لا يزال هذا التقليد سارياً حتى اليوم، فالكثير من عشائر بعلبك الهرمل تصطاف في الجرود وتقضي الشتاء في السهول.

(2) رياح أبي حيدر، المجتمع الشيعي، ص 86 ـ 91.

(3) Adel Ismail Histoire du Liban du XVIIe siecle à nos Jours T1, P 25-26.

الفصل الثالث

مصادر التاريخ الشيعي

لم يُكتب تاريخ الشيعة والحماديين كتابةً وافية حتى اليوم. وجلّ ما هو متداول ومتناقل بعض النبذات المبثوثة عرَضاً في تاريخ البطريرك الدويهيّ، ومن نقل عنها من المتأخرين وغيره من تواريخ الموارنة عند الحديث عن واقعة أو حدثٍ ساهموا في صنعه، أو كانوا هدفاً له. وقد قضت أسباب عاطفية وطائفية أن تفتقد حتى هذه النبذات المتفرّقة، إلى كثير من الموضوعية والإلتزام، إلا في محطّات نادرة لم تترك طبيعة أحداثها فجوة كبيرة لأعمال الهوى، وفرضت نفسها على مجريات الوقائع بدون إمكانية تجاوزها أو تجاهلها، إلا على حساب ترابط الأحداث ومصداقيّتها.

إنّ ندرة المصادر والمراجع هي في مقدّمة العوامل التي تجعل من كتابة تاريخ الحماديين والشيعة بوجهٍ عامّ، محاولةً في غاية الصعوبة، محفوفة بمخاطر حقيقية تتمثّل في الإفتقار إلى المصادر المحايدة والمبالية، ممّا يدفع إلى توخي الحذر الشديد والخوف القلق من البعد عن الوضوح المرغوب، والتسلسل التاريخيّ المستمرّ اللامتقطّع لبناء سيرة تاريخية شاملة ومعقولة تبرّز الجهد المبذول في التقصّي والبحث وإزالة ما يمكن من الإبهام بالتعمّق في التحليل والمقارنة. وهذا ما يثير لدى المهتمين الملاحظات الآتية:

1 ـ إنّ أربعة قرون على الأقلّ أمضاها الشيعة في جبل لبنان أسياد مصيرهم ومصيره لم تخلّف أثراً تاريخياً واحداً يختصّ بهم وضعاً أو موضوعاً. وحتى في مجالات أخرى من الآداب والأفكار، فإنّ محاولة العثور على أثرٍ مكتوب من تأليف أو تصنيف لأحد من شيعة جبل لبنان نظماً أو نثرا، لم تؤدِّ إلى العثور على شيءٍ يعتدُّ به غير بعض

المعاملات والتعاملات المحدودة القيمة تاريخياً وأدبياً. ولا ندري إذا كان هذا الواقع المؤسف يعود إلى عجز وعدم اهتمام، أم إلى أنّ الظروف القلقة والمتحفّزة التي تحكّمت بهم طيلة هذه القرون نتيجة استهداف شرس ومتواصل من السلطة الحاكمة، أم أنّ الأيام السوداء والنكبات التي طالما كانت في صلب معاناتهم المستمرّة. لم تبقِ على النذر اليسير ممّا جادت به معارفهم المتواضعة. والملفت أنّ إخوانهم في جبل عامل ـ مع ضخامة ما توارثوه من تراثٍ مكتوب في الفترة نفسها ـ كانوا وكأنّهم يجهلون وجود جيرانٍ لهم في الموطن والمعتقد، ولا يتذكّرون ذلك إلا عند هبوب رياح الخطوب في ربوعهم.

2 ـ كان لا بدّ من الإعتماد في هذا البحث، إضافةً إلى المراجع الكلاسيكية المعتادة التي لا تتضمّن أكثر من بعض النبذات المتفرّقة المتقطّعة، التي لا يمكن أن تصلح وحدها أساساً لأيّ بحثٍ، وهي مشوبة غالباً بالإيجاز الشديد والغموض بحيث يلتبس معناها أو موقعها في السياق العامّ أحياناً، أو تتّصف بالسطحية أو عدم الأهمّية في أحيانٍ أخرى. ومن هذه المصادر تواريخ الدويهي والشدياق وأبي خطّار ومن أخذ عنهم ...إلخ إلى بعض الفقرات والنبذات العرَضيّة أيضاً في تواريخ القرى والعائلات، وهي متنوّعة وكثيرة العدد، ولكنها تعتمد في الغالب على التقليد والسماع ومخزون الذاكرة الشعبية العامّة من حوادث وأساطير تقتصر كما سابقاتها على نذرٍ من المرويّات المتقطّعة قد تكون مفيدة أحياناً وأقرب إلى الأساطير في غالب الأحيان.

3 ـ بعض الإشارات النادرة في الحوليّات التي كُتبت خارج لبنان في دمشق أو عكّا أو حمص مثلاً، ومعظمها ـ ولأسباب طائفية وجغرافية ـ لا تقترب أيضاً من ميدان اهتمامنا إلا قليلاً عند الضرورة القصوى، وكأنّها كمثيلاتها اللبنانية تؤرّخ لطائفةٍ معيّنة وتعتقد أنّها غير معنيّة ببقية الطوائف، إلا في حدود التزامها المعتقديّ ومصلحته كما تراها. فالمحبّي في خلاصته الوافية لم يضمّن أجزاء مصنّفه الأربعة إلا ترجمة واحدة لأحد الحرافشة لأنّه أقرب أهله إلى التسنّن ونبذة يتيمة عن الحماديين جاء فيها:

«وجورهم بالنسبة إلى أمراء بلاد الشام كالدروز بني معن والرافضة بني الحرفوش وبني سرحان[1] مقصور على أنفسهم من حيث المعتقد فحسب وما لهم في القديم والحديث كثرة أذية للمسلمين» [2].

(1) أحد مشايخ الحماديين، وسيأتي ذكره.
(2) سبق الإشارة إلى نص المحبي.

4 ـ تبقى هناك مصادر ثلاثة موثوقة ومدوّنة يمكن أن تشكّل للباحث في هذا الموضوع حقلاً يعود منه ببعض الجنى المتفرّق بعد أن يُعمل الفكر في تنقيته من كلّ ما فرضته حرفيّة المدوّنين، ومهنيّتهم من مستلزمات المهنة وأعرافها، وهي:

1 ـ سجلات الأديرة والرهبانيات.

2 ـ مصنّفات الرحّالة الأجانب.

3 ـ التقارير الدبلوماسية ولا سيّما العائدة للقناصل الأوروبيين وخصوصاً الفرنسيين في طرابلس وصيدا وبيروت ودمشق.

4 ـ بعض الوثائق التاريخية البالغة الأهميّة التي قاومت آثار السنين في محفوظات خاصّة، صانها بعض المهتمّين لسبب أو لآخر، أو عامّة، بقيت في بعض المؤسّسات الرسمية.

5 ـ ولكن أهم هذه المصادر وأوثقها يبقى دائماً الأرشيف العثماني الضخم، ووثائقه المحفوظة اليوم في الدواوين الرسمية، والسجلات الحكومية، والمحاكم الشرعية. والذي يتزايد اهتمام الباحثين بالتنقيب بين كنوزه التاريخية، رغم مشقة هذا الجهد، عن كل ما يسلط الضوء على أحداث التاريخ اللبناني، أو غيره من البلدان التي خضعت للحكم العثماني المفقودة أو الناقصة أو المجتزأة أو الملتبسة بسبب قيمته التوثيقية الحاسمة، رغم أنه من الطبيعي أن يتضمن وجهة نظر السلطة تجاه الوقائع والأحداث التي يتناولها.

إن اتجاه المؤرخين والباحثين في الآونة الأخيرة، نحو هذا الينبوع التاريخي الغزير والرحب، من شأنه أن يسد الكثير من الثغرات الفادحة في التاريخ اللبناني، ويحد من تأثير الأهواء على صدقيته، ويجنح به نحو المزيد من الواقعية والحقيقة والموضوعية والإنصاف.

بدأت في الفترة الأخيرة تظهر عن بعض المراكز الجامعية والمجلات المتخصصة، أبحاث علمية موضوعية حول تاريخ الشيعة في جبل لبنان العثماني في أميركا وأوروبا، تستند بشكل خاص على الوثائق الحكومية الرسمية، وتقارير الرحالة والدبلوماسيين الأوروبيين، يبرز فيها الدور الشيعي وأهميته الواقعية، وتركز على التجاهل المنهجي والمقصود والطمس المتعمد للدور الأساسي والرئيسي، الذي قام به الشيعة في الفترتين المملوكية والعثمانية في تاريخ المناطق التي يتألف منها لبنان الحالي، وكيف حاول

التاريخ الكلاسيكي منذ ظهور تاريخ البطريرك الدويهي، وما ظهر بعده في القرون اللاحقة من حصر للتاريخ اللبناني في منطقة ضيقة هي جبل الدروز وتعميمه بدون مبرر على غالب المناطق اللبنانية الأخرى في جبل لبنان والبقاع وجبل عامل، وهي تؤلف القسم الأعظم من لبنان الذي كان تحت الحكم الشيعي حصراً معظم الفترة العثمانية، ولم يكن للمعنيين والشهابيين وغيرهم من حكام جبل الدروز موقعاً سياسياً أساسياً فيه يتجاوز دائرة الجوار والتبعية للولاية العثمانية نفسها[1].

إن الإعتماد على المصادر المعروفة والمتداولة وحدها، وهي محدودة في نطاقين زمني وجغرافي، تبقي أي بحث في تاريخ لبنان داخل أسوار مغلقة من المعلومات الموضوعة والمفترضة، كي تخدم سياقاً مرغوباً ومأمولاً ومعتمداً بشكل مسبق، وجامداً لا يلامس إلا ما يتوافق معه، حريصاً على إلباسه ثوب الواقعية والمصداقية الموهومتين، ولو بدون توفيق وإقناع في غالب الأحيان.

انطلاقاً من هذه المعطيات كان لا بدَّ من البحث عن مصادر أخرى إلى جانب المصادر الكلاسيكية، تتمتع بمصداقية موثقة لا تقبل الشك فضلاً عن الطعن، الأمر الذي توفره وثائق رسمية وتقارير دبلوماسية ومشاهدات رحالة لم يكن التاريخ من بين اهتماماتها عندما أخذت طريقها إلى حيث يمكن أن تؤدي دورها الآني.

إن الوثائق العثمانية الرسمية التي أمكن الاطلاع عليها، وتقارير القناصل الأوروبيين الباقية في محفوظات دولهم، ومشاهدات الرحالة التي تصف ما عاينته من أوضاع وأحداث عند مرور أصحابها في لبنان، وضعت جميعها من أجل غاية سياسية أو مهنية أو ثقافية دون أن تكترث بموقعها في التاريخ أو في سياقه ومدلولاته. وهذه الخاصة بالذات تمنحها قيمة ومصداقية غير محدودتين أمام المؤرخ المعاصر.

ويدخل في هذه الفئة من المصادر الوثائق التاريخية اللبنانية، الكنسية منها والمدنية، التي سلمت من الضياع والتلف، رغم ندرتها، وتشتت موضوعاتها في الزمان والمكان.

من أجل ذلك يعتمد هذا البحث على هذا النوع من المصادر الموثقة كلما تيسر له

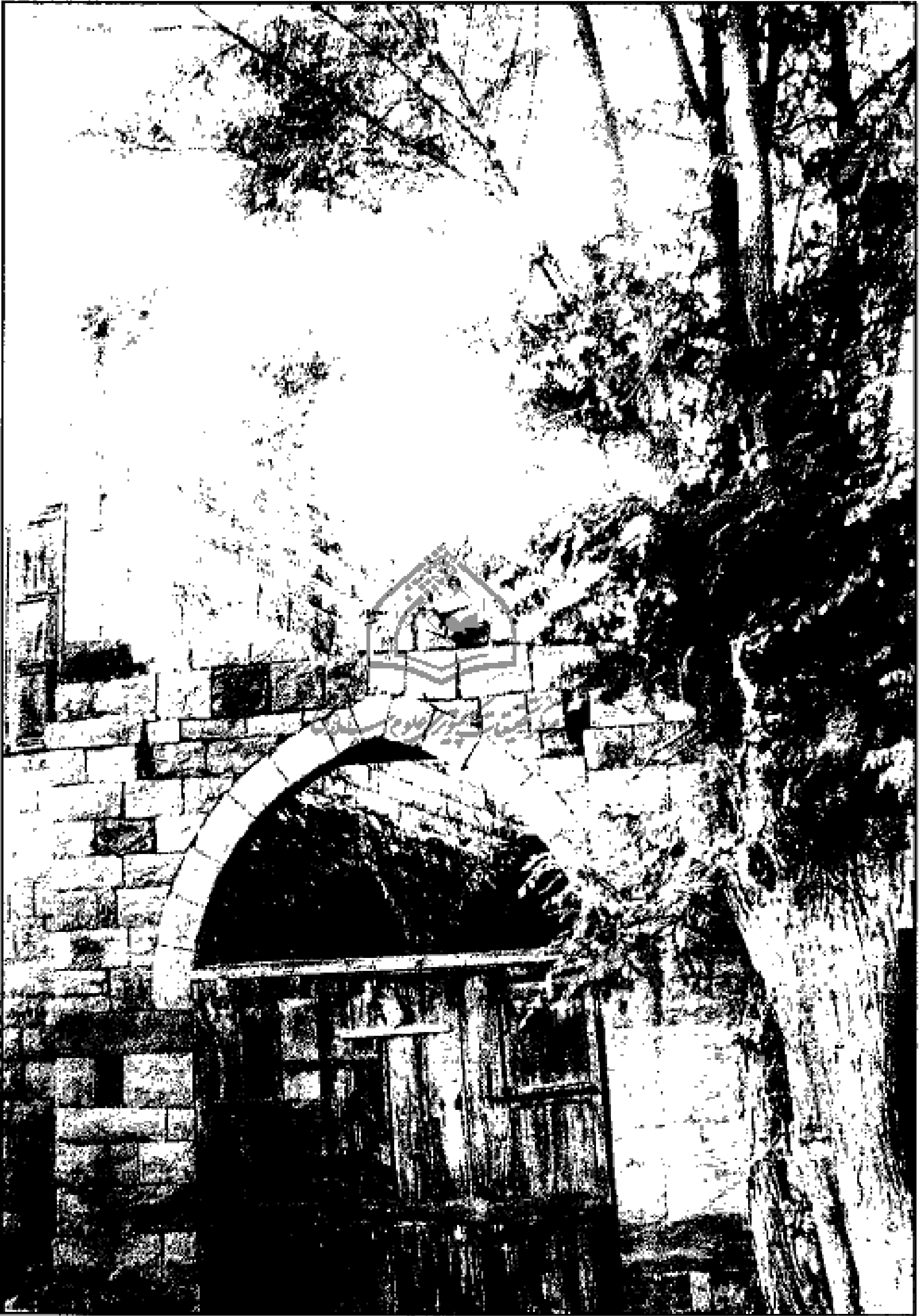
(1) من أهم الدراسات التي ظهرت في الولايات المتحدة حول هذا الموضوع:
The Shiite Emirates of ottoman Syria Mid-17th - Mid 18th century.
The companign against the Hamadas of Mt. Lebanon 1693-1694.
الباحث Stefan H. winter
وأهم المجلات الغربية التي تناولت أبحاثاً تاريخية لبنانية:
Arabica 20 , 1973, P.25-52.
Revue geographic de Lyon 32 1957, P.117-126.

ذلك، دون أن يغفل دور المراجع المتداولة وأهميتها في تلمس السياق التاريخي العام، رغم كل عيوبها وثغراتها. ولا بدّ من المقابلة بين النوعين والتكامل بينهما كلما كان ذلك ممكناً ومقنعاً.

إن القسم الذي يتناول تاريخ جبل لبنان في هذا البحث، وهو الأكثر تنوعاً وتعقيداً بما لا يقاس من تاريخ سائر المناطق اللبنانية، يشير في هوامشه إلى مصادر معلومات متنوعة يمكن تصنيفها في الفئات الآتية:

I وثائق عثمانية	إشارة	120
أموري مهمة دفتري	60	
سجلات المحاكم الشرعية	44	
شكاية دفتري	4	
مؤلفات مؤرخين عثمانيين شبه رسميين	12	
II وثائق لبنانية		80
وثائق كنيسة محفوظة في بكركي وسائر الأديرة	53	
وثائق خاصة مصورة ومذكورة في النص	27	
III تقارير قناصل أوروبيين		54
VI رحالة ومبعوثون أوروبيون وقصاد رسوليون		102
V مؤلفات رجال دين موارنة		173
IV المراجع اللبنانية المتداولة: الدويهي، الشدياق، الشهابي		100
IIV مراجع أخرى		216
المجموع		845

1 – ان الأرقام في هذا الجدول هي تقريبية، الغاية منها الإشارة إلى توعية المصادر المعتمدة وحجم الإشارة إلى كل فئة منها.



بيت حمادي في القرن السابع عشر لا زال قائماً حتى اليوم في جبة بشري.

لبنان صور من التراث
ريشار شاهين

جاء في مقدّمة بحث لأحد المؤرّخين:

«من الصعب جداً كتابة سيرة المشايخ الحماديين المتداخلة مع سيرة كلّ أمراء لبنان طيلة قرنين ونصف من الزمن، لأنّ هؤلاء المشايخ تولّوا الحكم في منطقة تمتدّ من أطراف كسروان الجنوبية إلى أطراف عكّار الشمالية، أي أكثر من نصف لبنان بالإضافة إلى انطوائهم على أنفسهم في البقاع الشمالي لأجيال طويلة حتى طرابلس عاصمة الشمال والولاية التي يعود إليها حكم الشمال تسلّمها الحماديّون أنفسهم أكثر من مرّة وتوزّعوا في ما بينهم الإقطاعات التابعة لها. والذي يزيد في غموض تاريخهم تعدّدهم، وتوزّع مقاطعاتهم، وعدم استقرارهم في مناطقهم، وصراعهم الدائم مع الحكّام والولاة والأمراء. وفي الوقت الذي كان لغيرهم فيه مقرّ أو مقرّان على أبعد تقدير كان لهم في بلاد جبيل والبترون وطرابلس وعكّار وبشرّي والهرمل وبعلبك وكسروان مقرّاتهم المتعدّدة»[1].

وقال آخر: **«لم يكن لهم مقرّ ولا مستقرّ يجوبون القرى بخيالتهم مرتكبين الشناع، حتى كثر مبغضوهم وحاربتهم الدولة»[2].**

هذه بعض الصعوبات التي قد تعترض اليوم الباحث عن تاريخ الحماديين. ولكنّ الصعوبة الأساسية والتي هي المنطلق لكلّ هذه الصعوبات وغيرها تكمن في اضطراره إلى الاستناد والتعلّق بنتفٍ مبعثرة من وضع مؤرّخين نادرين تعمّدوا عن قصد إخفاء ما لا يريدون إظهاره من أخبارهم، والتركيز على ما لا أهمّية له منها لأسباب لا تستعصي على فهم من ينظر فيها.

إنّ البطريرك الدويهي الذي استطاع أن يترك بصماته العميقة على كلّ التاريخ اللبنانيّ في القرنين السادس عشر والسابع عشر، بحيث إنّ مؤلّفه الفريد استأثر برسم السياق العام لكلّ مؤرّخ أتى بعده وحتى عصرنا الحاضر، هو قبل أن يكون مؤرخاً رجل دين وصل إلى قمة الهرم الكنسيّ، فمن غير المستغرب أن يكون التاريخ عنده وسيلةً غايتها مصلحة هذا الدين وخدمته. كما يراها هو في عصرٍ له مقاييسه وأفكاره وقواعده الخاصّة ولو كان ذلك على حساب الموضوعية التاريخية. وحينما نلمس من خلال تاريخه كيف ينظر إلى بقية المذاهب المسيحية التي لا تختلف عن مذهبه إلا ببعض

(1) تاريخ لبنان عبر الأجيال، عبد الله أبي عبد الله، ج8، ص 47.
(2) الأيديولوجيا المجتمعية، جان شرف، ص 340.

الطقوس الشكليّة والسطحيّة، والنظريات الجدليّة التي تبقى محصورة ضمن نطاقٍ بالغ الضيق من رجال الكهنوت المتخصّصين بدون النفاذ إلى اهتمامات العامّة ومفاهيمهم، يمكننا أن نخمّن كيف كانت نظرته إلى الطوائف والأديان الأخرى وإلى أيّ مدى يمكن أن يبقى قريباً من أمانته التاريخية عندما تضطره الوقائع إلى الإشارة إليها. وسنرى خلال تتبّعنا لهذه السيرة التاريخية أنّ شخصية هذا المؤرّخ ومزاجه واعتباره التاريخ وسيلة إلى غاية هي حتماً في اعتقاده أسمى هدفاً، وأجلّ مقصداً قد ساهمت في اهتزاز الصورة التي خلّفها إلى من جاء بعده من المؤرّخين، فأوقعتهم أحياناً في حيرةٍ وارتباك لعدم تطابق ما كان يعتبر أنّه خارج دائرة الشكّ والتحليل لصدوره عن مرجع موثوق كالبطريرك، وما أوضحته في ما بعد الوقائع والأحداث المستقاة من مراجع موثوقة أخرى ظهرت بعده بزمنٍ طويل كالوثائق والسجلات الرسمية، أو تأكّدت صحّتها لاحقاً رغم التناقض والتعارض بين الصورتين المبرزتين للموقع الواحد.

إن البطريرك المؤرخ كان يكتب التاريخ كما تمناه لا كما حصل في الواقع: لذلك يقول أحد الباحثين: **إنه يخشى أن يكون الدويهي قد وقع ضحية تصوره للتاريخ كما ينبغي أن يكون لا كما هو واقع وحاصل على الأرض**[1] وأن هذه الخشية في محلها تماماً.

(1) نيابة طرابلس في عهد المماليك، د. إلياس القطار، ص 276.

الفصل الرابع

خصائص الحكم الشيعي في جبل لبنان

حكم الحماديون جبل لبنان[1] طيلة ثلاثة قرون متواصلة لم تنقطع خلالها ثوراتهم وفترات تمردهم. فدانت لسلطتهم جميع المقاطعات اللبنانية في ولاية طرابلس، من كسروان حتى أطراف الولاية في الشمال مروراً بالمنيطرة وجبيل والبترون والزاوية والضنية والكورة وجبّة بشرّي وعكار،[2] وصار لهم إجازة على كامل المقاطعات على بر الشام لحد بوابة حماه، وعملوا رمية على كل ضيعة من تلك البلدان[3] وصار أمر حكّامهم نافذاً إلى حد حلب[4] ودخل في إقطاعهم أحياناً صافيتا[5] والحصن وجبل الكلبيين[6] وبانياس ووادي النصارى[7].

«لا يبدو ممكناً تحديد الزمن الذي استقر فيه آل حمادة في مرتفعات جبيل بدقة. إلا أنه من الواضح أنهم كانوا العشيرة الشيعية الأساسية في المنطقة في بداية الفتوحات العثمانية. وبعد سيطرتهم على الفتوح خضعت لسلطتهم المناطق المرتفعة من جبة المنيطرة وجرود وكسروان وجبة بشري وكذلك منطقة بعلبك واتخذوا من وادي

---

(1) D.D.C. T3, P266

(2) جبل لبنان، تشرشل، ص 102.

(3) مختصر تاريخ جبل لبنان، العينطوريني، ص 59.

(4) المرجع السابق، ص 60.

(5) م.ط.ش، سجل رقم 2، ص 53 ـ 1667.

(6) تاريخ الدويهي، ص 499.

(7) رسالة تاريخية، اليازجي، ص 34 هامش.

علمات مقراً عائلياً حيث لا تزال بقايا القصر السيادي للعصر العثماني ظاهرة حتى اليوم في عاصمتهم فرحت [1] (Farhat). إن وادي علمات مثله مثل البلدان المحصنة الإقطاعية إيعال[2] في أعالي طرابلس ودير القمر في الشوف، كانت تؤمن ملجأ مثالياً في التلال الوسطى من سلسلة الجبال اللبنانية، والتي تبعد مسافة يوم واحد من السواحل. فمن تلك الأمكنة كان باستطاعة الشيوخ أن يسيطروا على البلدان الساحلية والطرق التجارية والهرب إلى الجبال العالية عند مواجهة جيش الدولة. وكانت عشائر آل حمادة غالباً ما يذهبون بقطعانهم إلى المراعي العالية خلال الصيف حيث يقتربون من وادي البقاع في سفح المنحدر المقابل وهذه القابلية على الحركة كانت عاملاً مهماً في صالح اندماج العشائر المختلفة، وأبقتهم على اتصال فيما بينهم، وزادت أواصر القربى بالزواج بين فروع العشيرة المختلفة. وساعدت على نمو روابط الزواج مع آل الحرفوش وحتى مع العشائر الشيعية في جنوب لبنان. ومكنتهم من إحكام سيطرتهم العسكرية على كافة أنحاء شمالي لبنان.

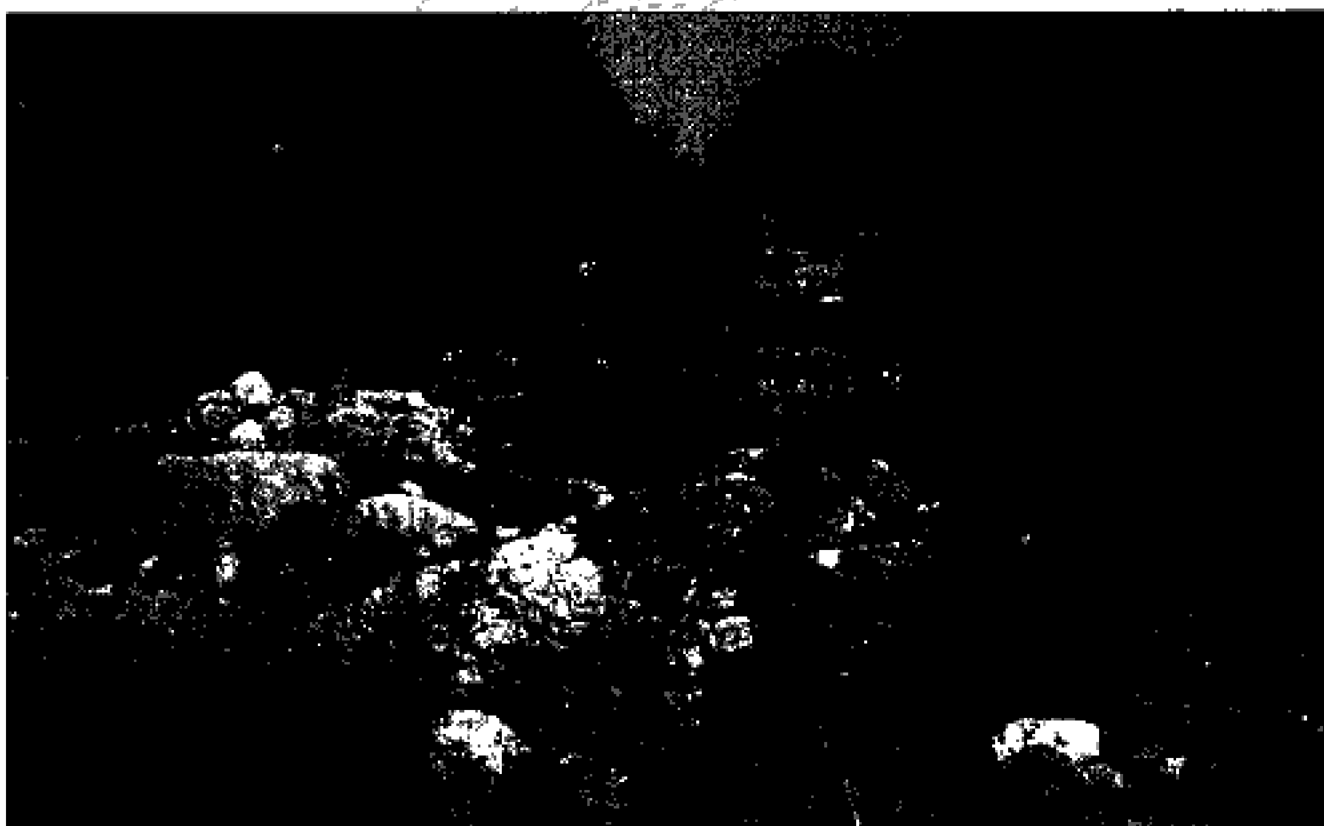
في وقت ما من القرن السابع عشر حكم آل حمادة الشيعة مقاطعة تمتد من صافيتا في سوريا الحالية إلى منطقة الفتوح في جبال جنوبي شرقي طرابلس. وبقيت أجزاء من هذه البلاد في أيديهم حتى طردوا مع عشائرهم إلى المنفى سنة 1760. ولكن مذهب الإمامية لم يختف تماماً من المنطقة حتى يومنا هذا. إن وقائعهم ومفاوضاتهم المتواصلة مع سلطات الدولة، والتقارير المتأرجحة حول رعاياهم ومنافسيهم تبرز كقمة التحرر السياسي الشيعي في ظل الحكم الاستبدادي العثماني. وربما كانت إمارة آل حمادة الإقطاعية هي الوحيدة الأكثر نفوذاً في سواحل المنطقة الجبلية بعد وفاة فخر الدين المعني سنة 1635، وحتى نهضة الشهابيين سنة 1698 وكان لها أن تصبح أقوى دويلة شيعية في الإمبراطورية العثمانية[3].

يختلف مفهوم الحكم والسلطة في المناطق التي توالى على حكمها الحماديون عن غيرها من المناطق اللبنانية الأخرى الملحقة بولاية دمشق، أو ولاية صيدا بعد العام 1661 من حيث هو تعبير عن أمر واقع وقائم فرضته الأوضاع المحلّية والعصبيات

(1) فرحت قرية في مرتفعات جبيل (راجع صورة بقايا القصر اليوم).
(2) إيعال بلدة شمالية قريبة من زغرتا ترتفع 250 م عن سطح البحر.
(3) The strongest Shiite polity in the ottman Empire, The shite Emirates of Ottoman Syria. S.H. Winter, P. 91- 92.



منظر عام لفرحت



بقايا القصر السيادي في فرحت – تصوير مؤلف الإمارات الشيعية

والتفاعلات السياسية بين مجموعات السكّان المعنيين بدون أن يكون الفرمان الذي يصدره الوالي، أو العقد الذي يبرمه مع الإقطاعي هو بالضرورة الذي تنبثق عنه سلطات الحاكم وصلاحياته، ويحدّد مداها الجغرافي والزمني[1]، بل كثيراً ما تحوّل هذا الفرمان إلى إقرارٍ بواقع قائم عجز الوالي عن تغييره باستعمال قدراته السلطوية، فيعمد إلى الاعتراف به وتوثيقه، وإعطائه الشكل المتبع حفاظاً على المظاهر الإدارية المعمول بها ورضوخاً لأمرٍ واقع وفعليّ، وفي وقت صار همّ معظم الباشاوات الذين تعاقبوا على طرابلس في هذه الفترة وهدفهم هو إزالته والتخلّص منه باستعمال ما يملك الحاكم العثماني من أسباب وأساليب بحكم منصبه، ليتمكّن من الإمساك الكامل بزمام الأمور والتحكّم بمحض رغبته وإرادته في تسمية من يشاء على رأس المقاطعات التابعة لباشويّته. وشكل هذا الأمر اهتماماً أولياً لسلطات العاصمة.

«والي طرابلس كان يتمنى على فرد يضمن له بلاد جبيل أقله إذا راح شيء من الميري لا يكون بالقهر كما بيت حمادة»[2].

حاول الكثير من الباشوات المتعاقبين على ولاية طرابلس السيطرة على كامل مقاطعاتها، ولاسيّما في القرنين السابع عشر والثامن عشر، فجرّدوا الجيوش وقادوا الحملات، واستعان بعضهم أحياناً بقوات غيرهم من الولاة المجاورين. وربّما أدّى ذلك أحياناً إلى الإستعانة بالقوات المركزية للسلطنة، وتدخل السلطان. ولكنهم كانوا يتراجعون في كلّ مرّة بعد أن يخلّفوا وراءهم آثار غاراتهم المدمرة، دون تحقيق بغيتهم بانتظار جولةٍ أخرى. وقد تكون هذه الحملات المتوالية السمة البارزة في التاريخ العثمانيّ لجبل لبنان في تلك الفترة.

كان والي طرابلس في نظر الحماديين ومنذ وقتٍ مبكر من العهد العثمانيّ «هو الحاكم الكافر الذي يقتل المتاولة والنصارى»، وأنّ مقاومته عملٌ بطوليٌّ يستثير النخوة والإعجاب ويستدعي النصرة والتشجيع والمكافأة، وأنّ المتاولة والنصارى هم سواء في التعرّض لبطشه وتنكيله؛ فهو عدوّ الجميع، الذي يقتضي التعاون على قتاله بصرف النظر عن شخصيّته واسمه[3].

(1) يلاحظ التأكيد على هذه الفكرة وتكرارها في أكثر من مكان حرصاً على تفسير أدق للواقعة التي ترد في سياقها.

(2) جبل عامل، السيف والقلم، حسن الأمين، ص 338. ومن المعلوم أن بلاد جبيل تستعمل أحياناً بمعنى كل مقاطعات شمال لبنان.

(3) راجع وثيقة أحمد حمادة لآل الحصري، B1.

هذه هي النظرة الحمادية إلى السلطة وممثّلها في مركز الولاية، الذي لا بدّ وأنّه كان يبادلهم العداء؛ فهم أرفاض ومارقون من الدين ومتمرّدون وعاصون على الدولة **«أهل بغي وفساد وشقاوة ملاعين يجب إزالتهم وتطهير الأرض من أجسادهم القذرة وإرسال رؤوسهم إلى دار السعادة»**[1]. فكان من البديهيّ ألا يشعر الحماديون، حكّاماً وأهالي، بالاطمئنان أبداً، وأن يبقوا على أهبةٍ دائمة لمواجهة هجوم، أو مداهمة في أية لحظة، إن استطاع سيفُهم أن يؤمّن لهم النجاة بعدها، فلن يتمكّن غالباً من حفظ بيوتهم وزرعهم وطرشهم من الإنتقام والتدمير.

كانوا في حرب متواصلة طيلة قرون مهدّدين بالفناء في أيّ لحظة؛ لذلك قيل عنهم: **«كان الحماديون طيلة حكمهم الذي استمر ثلاثة قرون في حالة هيجان مستمر وثورات متواصلة وقلما استقر لهم حال؛ فكانوا دوماً في حل وترحال وكرّ وإدبار مع أتباعهم**[2]. **موصوفين بالشجاعة والكرم والجلد على الضيم، لا مقر لهم ولا مستقر**[3]. **ينامون معرضين لكل أنواع الرياح. لهم أجسام من حديد، أصحاب قوة وصحة لا تتغير. يتحملون بدون تذمر أشد المشقات، ويستعملون السيف والبندقية ببراعة مدهشة**[4]**؛ إنهم شجعان يفضلون الموت على التراجع**[5]. **يطردون الآغاوات والعساكر العثمانية ويحكمون كما يريدون، لا يملك باشا طرابلس من أمر لبنان إلا ما يرغبون في إعطائه»** [6].

هذا العداء المستحكم بين الطرفين سيحدّد في القرون اللاحقة طبيعة التاريخ المأساويّ والدمويّ للمناطق التي انتشروا فيها، وتولّوا حكمها والدفاع عنها بوجه سلطةٍ غاشمة وقاسية تتمتّع بطاقات وموارد لا تُحَدّ.

مال العثمانيون منذ بداية عهدهم إلى إسناد الأحكام إلى آل عسّاف، وآل سيفا الذين يماثلونهم مذهباً وعرقاً. وبعد انقراضهم لم ينقطع باشوات طرابلس عن إصدار الفرمانات التي تمنح بموجبها التزام بعض المقاطعات الواقعة تحت حكم الحماديين إلى أشخاص، أو عائلات محلّية أو موظفين أتراك، إلا أنّها بقيت في أحوال كثيرة بدون

(1) الإمارة الدرزية، ص 60 ـ 80.
(2) تاريخ غباله، ص 157.
(3) الأيديولوجيا المجتمعية جان شرف، ص 339، نقلاً عن الأصول التاريخية، لشيبان الخازن.
(4) دارفيو، مصدر مذكور وسيرد كاملاً في فصل آخر.
(5) لبنان في القرن الثامن عشر، ص 256.
(6) من تقرير القنصل بولارد، مذكور سابقاً.

مفعول عمليّ لتعذّر تنفيذها؛ فتضطرّ إلى التدخّل العسكريّ. وقد حاول الباشا في مرحلةٍ لاحقة وبدون نجاح أن يستقدم عائلات أو جماعات أو أشخاص يتمتعون بقدرة عسكرية مميّزة من أماكن بعيدة ويعهد إليهم بالتزام مقاطعةٍ ما وانتزاعها من الحماديين[1].

إنّ استمرار الحماديين في مواقعهم لفترة طويلة من الزمن رغم محاولات السلطة الرامية لإبعادهم، وإصدارها الفرمانات المتلاحقة بهدف توزيع بعض مقاطعاتهم على ملتزمين متعدّدين، أبرزت مع مرور الوقت فارقاً واضحاً بين وظيفة الملتزم المحدّدة لفترة زمنية معيّنة، ومهمّته التي تقتصر عادةً على جمع الضرائب، وإيراد المبلغ المتفق عليه إلى خزانة الوالي، وبين الحاكم الدائم الذي يمارس سلطات واسعة سواء صدرت عقود الالتزام باسمه أو باسم غيره، وتضطرّ الولاية في النهاية إلى الإعتراف به والتعامل معه وتشريع وضعه من وجهة نظرها بشكلٍ ما.

يقول أحد الباحثين الأجانب حول الحكم الشيعي في جبل لبنان: **إن حكم آل حمادة الشيعة على جبل لبنان في العهد العثماني يبرز من بعض الوجوه تناقضاً تاريخياً محيراً. فبالرغم من أن أولاد سرحان «Sirhan Ogullori» كانوا من الخوارج الأهم بدون منازع في لبنان العثماني كونهم شيوخ قبائل متمردة شيعية المذهب، فلقد جسد أمراء آل حمادة ثقافة هامشية لم ترَ فيها السلطات الحكومية المركزية (ابتداء من المماليك) حتى ولا الارستقراطية المارونية (ابتداء من الدويهي) ما ينضوي ضمن رؤيتهم للمجتمع العثماني المحلي. ومع ذلك فإن البدو الشيعة الرعاة سيطروا على سلسلة جبال لبنان منذ أواخر القرون الوسطى. وإن كونفدرالية آل حمادة الإجتماعية والعسكرية، والروابط بين عشائرهم أهلتهم ليتولوا أمور الضرائب والأمن في ظل تخلي الإدارة العثمانية عن الكهنوت العسكري من خلال ما يسمى بعقود الإلتزام في سوريا الريفية، إن إمارة الشيعة في جبل لبنان لم تكن إلا نموذجاً من المجموعات الخارجية المختلفة التي أفرزها التعدد الاجتماعي في الإمبراطورية العثمانية قبل تحديثها**[2].

«إن تاريخ علاقة آل حمادة بالدولة العثمانية يظهر توتراً دائماً وفترات من الصدام، وأخرى من التعاون، وفي النصف الثاني من القرن السابع عشر قام حكام الولايات

(1) راجع فصل الشيعة في عكار.
(2) الإمارات الشيعية، ص 131.

السورية بعدة محاولات للسيطرة على الشيعة كلما تأخرت العائدات الضريبية، أو لأسباب أخرى، في نفس الوقت الذي تؤكد فيه عقود الإلتزام الباقية حتى اليوم أن الدولة كانت تقدر عشيرة آل حمادة وخاصة بالنسبة للنظام والسيطرة التي فرضوها على معظم منطقة طرابلس الريفية فاعتمدت عليهم في حفظ الأمن وجباية الضرائب وتطوير هذه المنطقة اقتصادياً لمصلحة الدولة، وذلك رغم هويتهم المذهبية البغيضة. بينما الروايات الأدبية للتاريخ اللبناني المتداول تفسر النظام الإقطاعي على أنه كان فقط تحت السيطرة الدرزية المارونية».

إن نجاح إمارة آل حمادة الشيعية تقدم دلالة حاسمة على الإجماع الملتبس على السلطة بين بدايات الدولة الحديثة المنظمة، وأقسامها المنحرفة. لم يكن لدى العثمانيين أية أوهام حول هرطقة آل حمادة وعنفهم وخداعهم الضريبي، ورغم ذلك لم يكن بمقدورهم أو أنهم لم يرغبوا في إنهاك أنفسهم من أجل تغيير مؤسسة ما قد تصرفت بشكل جيد في منطوق مخطط المصالح الإمبراطورية العليا[1].

كان هذا الإجماع هشاً في أحسن الأحوال، ولم يكن مقدر له الاستمرار بعد الأزمات السياسية والاجتماعية التي أعقبت الحملة الكارثية على فيينا سنة 1684. ففي جبل لبنان كما يبدو من شهادة موثقة في محكمة طرابلس في تشرين أول 1685 تفيد بأن توتراً يتأجج منذ فترة طويلة بين مسؤولي الدولة وأمراء آل حمادة خصوصاً بسبب التخلف عن دفع الضرائب[2].

«وضع شقيقه محمد رهينة في مدينة طرابلس ضماناً لتسديد المبلغ المتفق عليه ومنذ ثلاثة أيام بينما كان محمد عند بوابة المدينة مع الجنود المولجين بحراسته حضر رجال حسين بن سرحان المسلحون وشهروا السيوف على الحرس وأخذوا محمداً وهربوا. إنهم يختبئون مع الشيخ حسين ومعهم كامل أموال الدولة ومأموريهم»[3].

ويبدو تمييز السلطات العثمانية واضحاً بين رعاياها من السنة وغيرهم من المنتمين إلى المذاهب الأخرى في هذا الأمر السلطاني.

(1) الإمارات الشيعية، ص 132.
(2) المصدر السابق.
(3) م.ط.ش سجل 3 ـ 5 بالتركية، انظر: صورة عن الأصل.

«إن سرحان وأتباعه لم يكتفوا بالاستيلاء على ضريبة المزارع في جبيل والبترون والضنية وجبة بشري طيلة حكم ولاة عديدين ولفترة من الزمن. بل اغتصبوا أيضاً ضرائب عكار والزاوية والكورة بالإضافة إلى احتفاظهم بضرائب باهظة بين أيديهم على البضائع والممتلكات العائدة للسكان المحليين، والمهددة بالدمار وكثيراً ما سطوا على المسافرين والتجار. فإذا استمروا في أساليبهم للاستيلاء على ضرائب عكار والزاوية والكورة وهي مناطق مسلمة. بالإضافة إلى المزارع التي يسكنها الدروز والمسيحيون، والتي ما زالوا يحتفظون بها منذ مدة طويلة. فمن المؤكد أن العامة وسكان المناطق الريفية سوف يتفرقون بسبب اضطهادهم.

لا تعطوهم الضرائب في المناطق الإسلامية بالإضافة إلى الضرائب الموجودة بين أيديهم في مناطق الدروز والمسيحيين، ودافعوا عن المسلمين من العدوان واغتصاب السلطة»[1].

بالرغم من أن عكار والزاوية والكورة كانت تحت سلطة آل حمادة لأجيال عديدة، فإن هذا «الحكم» يشير وبشكل استثنائي إلى التباين المذهبي بين آل حمادة وسكان هذه المناطق، فالسجلات الضريبية لم تذكر أبداً شيعية آل حمادة أو اغتصابهم للسلطة عموماً فهل كانت الدولة العثمانية تعتبر آل حمادة مراطقة ومغتصبي سلطة أم أنهم حكام يمثلون الدولة التي تعترف بشرعيتهم طوعاً أو كرهاً؟ إن سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس تبرز علاقة منتظمة وإن كانت غامضة بين الدولة العثمانية والأمراء الشيعة في القرن السابع عشر[2].

الحكم بالتعاقد

لقد اعتمد بعض الحكّام من الحماديين على عقدٍ آخر ذي طبيعة ربّما فريدة في الولايات العثمانية يقوم على طلبٍ من المحكومين أو الأهالي أو الرعية بحسب التعبير العثمانيّ وقبولٍ من الحاكم كفريقين في عقدٍ متبادل ينصّ على حقوق كلٍّ منهما وواجباته؛ فيلتزم المحكومون بالطاعة، ويلتزم الحاكم بالعدل والإنصاف ويقتضي لصحّة هذا العقد بداية أن تأتي المبادرة من الرعية تعرض القبول على الحاكم المقترح على أسس تحدّدها، لأنّ الحاكم إذا أبدى رغبته وعرض شروطه يفقد هذا

(1) أ.م.د. (277 ـ 278) 100: 74

(2) الإمارات الشيعية، ص 118.

العقد ميزته الاستثنائية، ويصبح رهينة لكلّ أنواع القهر والطمع والمداهنة.

«توجه زعماء القوم في جبّة بشرّي إلى الشيخ سرحان الثاني وطلبوا إليه أن يولي عليهم واحداً من خاصته على الجبّة فوجّه إليهم ابن عمه الشيخ أحمد يلي أمرهم كما يشاء فيأخذ للمظلوم من الظالم، ويحكم بـ(النصفة) على العباد دون أن يأخذ بوجه أحد»[1].

فحين وقع تغيير الأحوال والحكام في الجبة، وما عاد هدي لها حال، التزموا أهالي البلاد، أهل العمدة والمعروف، فتوجهوا إلى عند الشيخ سرحال، أبو الشيخ اسماعيل حمادة، وطلبوا منه أن يوجه له أحد أهليته (أنسبائه) لكي يحكم جبة بشري. فوجه معهم ابن عمه الشيخ أحمد، يتكنى أبو زعزوعة. لأنه كان ولد (حديث السن).

وصارت شروط بني أهل البلاد والشيخ سرحال، بأنه الشيخ أحمد المذكور، يحكم بلادهم كما يشاء. ويقاصر (يعاقب) المذنبين. ومسموح له أن يحكم كما يشاء، ما عدا ثلاثة أشياء ما له بها حق، ولا يقارش (يطالب) البلاد بها. أي دينهم، وعرضهم، ودمهم، فهذه الثلاثة أشياء تكون محفوظة، ما له مقارشة، ولا معارضة بوجه من الوجوه. فحضر المذكور، وحكم جبة بشري[2].

إنّ هذه الصيغة الفريدة في التعاقد بين الحاكم و(الرعية) تكتسب أهمّية ملحوظة في التعبير عن الأساس الشرعيّ والواقعيّ لنظريّة الحكم كما كانت سائدة ومطلوبة ومرعيّة المفهوم في الفترة والمحيط البشريّ حيث وضعت موضع التنفيذ. كما كانت تمثّل حالة فريدة في فرض الخيار السكانيّ العام، والرغبة الشعبية على الوالي الممثّل للسلطة صاحبة الحق غير القابل للجدال في اختيار من تشاء ليمارس السلطة باسمها حيث تشاء بدون الإلتفات إلى النظريات التي كانت رائجة في الفترة نفسها عن مفهوم الحكم وأساسه القانونيّ سواء تلك التي ترجع إلى نظرية الحق الإلهي أو حق الفتح أو إلى الخليفة السلطان.

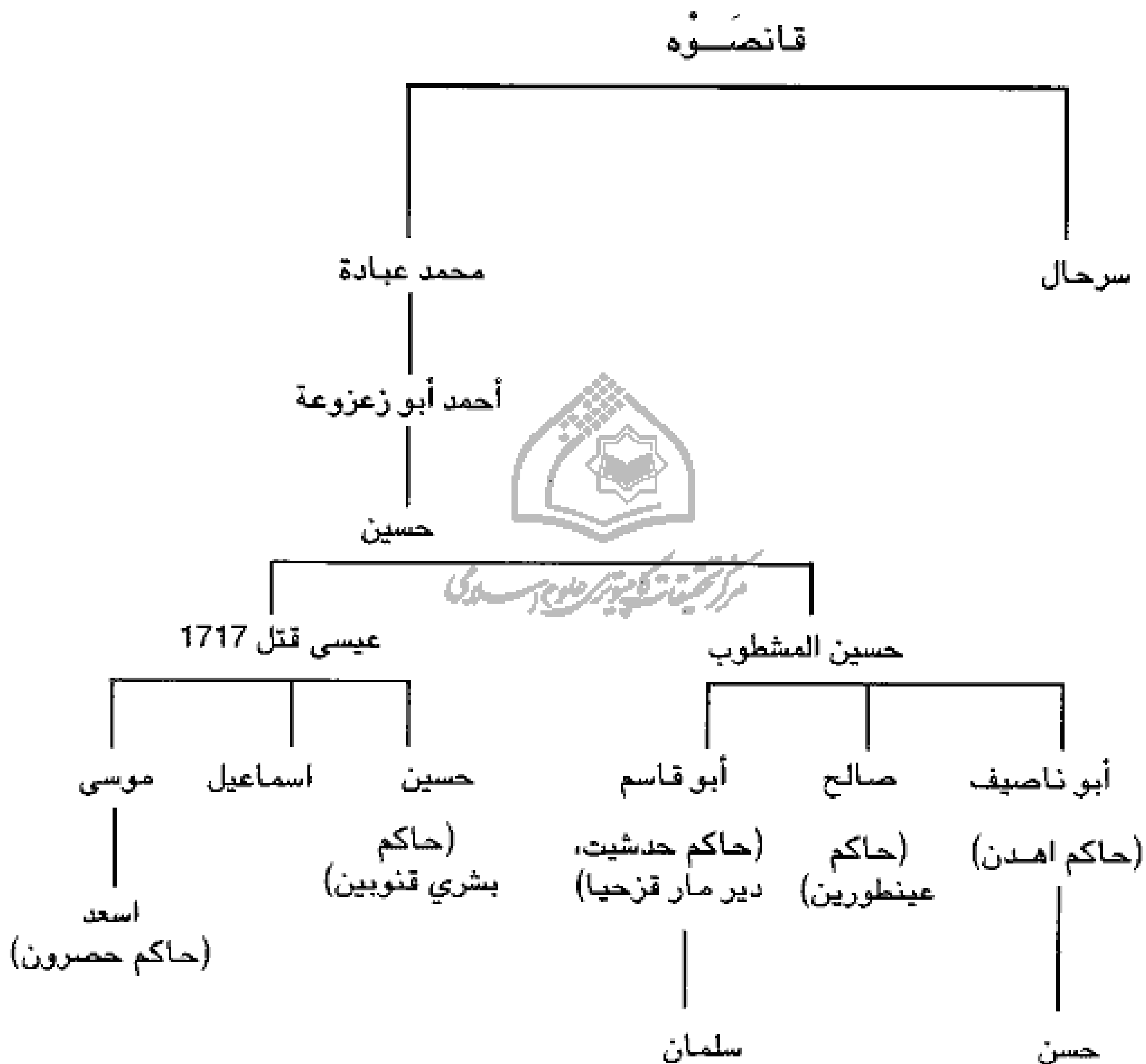
---

(1) تاريخ بشري، الأب رحمة، ص 348.

(2) مختصر لبنان العينطوريني، ص 131. وسرحال هو جد اسماعيل وليس والده.

إن علاقة الحماديين السلطوية بجبة بشري تعود إلى أواخر القرن الخامس عشر على الأقل عندما بدأت بعض المصادر القليلة تشير إلى دورهم في هذه المنطقة، فقد ذكرهم القلاعي في زجليته وقال الدويهي إن ابن شلهوب من الحماديين، كان يجبي ضرائب بشري سنة 1573. (تاريخ الدويهي، ص 272) وأشار العينطوريني إلى اضطرابات حصلت في بشري بين القريعيين ـ متاولة حماديين ـ وأهل بشري سنة 1574. (مختصر تاريخ جبل لبنان، ص 143). ووردت مثل هذه الإشارات في مصادر أخرى.

حكام جبة بشري وعكار الشيعة



وهي النظرية التي اعتمدها العثمانيون والقاضية باعتبار البلاد ملك السلطان وسكانها رعيته، وهو خليفة المسلمين المؤتمن على تنفيذ أحكام الشريعة بحسب تفسيره واجتهاده، والفتاوى التي تصدر بناءً على طلبه أو طلب أصحاب الشأن ممّن أوكل إليهم هو نفسه هذه المهمّة ذات الطبيعة الإلهية.

إن توجه أهل العمدة والمعروف في الجبة إلى الشيخ سرحال حمادة والطلب إليه تعيين أحد أقاربه حاكماً، تلقي ظلالاً قوية من الشك حول كل ما تردد قبل ذلك وبعده عن ممارسات حمادية لا يقوم على صحتها دليل مقبول.

إلى جانب كلّ هذه النظريات المتداولة حينئذٍ يبرز هذا المفهوم الفريد والمستحدث، والمنبثق عن التطلّعات الشعبية والعملية البعيدة عن التعقيد والغموض والغيبية، والذي يحوّل ممارسة الحكم إلى عملٍ مزدوج، ومتبادل بين الحاكم والمحكوم نتيجة اتّفاق يقوم ويستمرّ برضا الطرفين على شروط معلومة ومحدّدة يسقط عند الإخلال بها، أو عدم مراعاتها، ويوضح بإيجاز وبساطة أساليب هذا الحكم وغاياته.

إنّ أهمّ موجبات هذا الاتفاق أن يحكم الشيخ بالنصفة بين العباد دون أن يأخذ بوجه أحد، ومهمّته الأساسية بعد ذلك هي في الحفاظ على الدين والعرض والدم؛ فالدين يشمل حرّية المعتقد على إطلاقها دون تعيين دين، أو مذهب دون غيره، والعرض هو كرامة كلّ شخص وحرمته وتقاليده وأدبياته، والدم هو كلّ ما يتعلّق بأمنه وحياته وسلامته الجسدية.

ولو لم يكن حكم سرحان أو من يمارسه باسمه، والذي استمرّ زهاء نصف قرن يوحي بالثقة والرضا، لكان أولى بأهل العمدة والمعروف أن يقصدوا والي طرابلس وهو صاحب السلطة الرسمية ليطلبوا منه حاكماً ينصفهم، أو إلى الأمير المعني في دير القمر، الذي طالما أشار المؤرّخون الموارنة المحدثون إلى مناقبه وإيثاره إياهم.

إنّ مقارنة هذا العقد الإنسانيّ الذي يؤكّد على صيانة واحترام أهمّ الحقوق الأساسية والقيم الحضارية التي هي في مقدّمة اهتمام المجتمعات قديماً وحتى اليوم، بعقد الإلتزام المعتاد الذي يجريه الوالي العثماني، والذي يقتصر عادةً على تعهّد الملتزم بإيراد مبلغٍ محدّدٍ في أجَلٍ معلوم، ويقدّم ضماناً شخصياً على حسن التنفيذ بدون أن يتطرّق إلى غير ذلك إلا من باب الشكليات الإدارية بكل ما له علاقة بشؤون الحكم، وأمور البلاد وسكانها، لأن معظم اهتمام الوالي منصرفٌ إلى التأكّد من الحصول على

مبلغ الإلتزام، كما أنّ اهتمام الملتزم ينصبّ على كيفية التحصيل من المكلّفين دون أن يكون للاعتبارات الأخرى أهمية تُذكر لدى الطرفين في غالب الأحيان.

لا بدّ أنّ هذا العقد الذي أُبرم بين كبير الحماديين وزعماء القوم في الجبّة وحفظه لنا التاريخ أهمّ أحكامه حتى اليوم قد كان معمّماً شكلاً أو مضموناً على سائر المقاطعات التي حكمها الحماديون، وإنّ روحيّته في معظم الأحيان كانت هي التي تحدّد العلاقة بين الحاكم وسكّان مقاطعته سواءً أكان العقد مُبرماً وظاهراً، أو كان الاتّفاق على التقيّد به ضمنيّاً بحكم التقليد والعرف والنظرة الشاملة إلى مفهوم الحكم عند جميع الفرقاء في ذلك الوقت.

إنّ استمرار الشيعة الحماديين كلّ هذه الفترة الطويلة من الزمن في حكم المقاطعات اللبنانية لولاية طرابلس لا تعني أنّ عقود الالتزام كانت تصدر عن الوالي العثمانيّ دائماً باسمهم ولمصلحتهم، بل إنّ الحكم يبقى في يدهم تغلّباً حتى يضطرّ الوالي إلى تكريس هذا الواقع والإعتراف به. إلا أنّ ما يمكن تأكيده أنّه طيلة هذه الفترة لم تصدر فرمانات بتلزيم عدّة مقاطعات في هذه الولاية إلى شخص واحد، أو جهة واحدة، أو تواصل مثل هذا التلزيم عدة سنوات للأشخاص أنفسهم، من خارج هذه الأسرة، وإنّما كان الوالي يلجأ أحياناً إلى تقسيم مقاطعات الحماديين على عدّة ملتزمين سرعان ما يتأكّد عجزهم عن مباشرة مهامّهم الجديدة، فتعود الأمور إلى حالتها السابقة بانتظار جولة أخرى من التجاذبات، على خلاف ما كان يحصل في جبل الدروز حيث كان باشا صيدا يعمد عند سخطه على المعنيين وبعدهم على الشهابيين إلى تلزيم المقاطعات إلى أمير أو أكثر من آل علم الدين، أو من غيرهم حتى يزيد من اندفاع المبعدين إلى إجراء تسوية مرضية معه عادةً ما يكون طابعها الماديّ هو الغالب. وهو الأمر الذي لم يحصل في ولاية طرابلس إلا بعد تهجير الحماديين في الحقبة الأخيرة من النظام الإقطاعيّ قبل إنشاء نظام القائمقاميتين.

البحث عن الحماية

حكم بنو حمادة كسروان وجبة المنيطرة وجبيل والبترون وجبّة بشرّي والكورة بالإضافة إلى عكّار والهرمل والسفوح الشرقية لسلسلة جبال لبنان، والقسم الغربي من سهل البقاع حتى شمسطار دون أن تظهر طيلة فترة حكمهم وبعد انقراض آل عساف وآل سيفا أيّة أسرة تنافسهم على الحكم، أو تقاسمهم إياه حتى أيام الأميرين الشهابيين

الأخيرين يوسف وبشير. أمّا قبل ذلك، فقد تقاسم حكم لبنان التاريخي[1] عائلات درزية أو سنّية كالتنّوخيين والمعنيّين والشهابيّين في جبل الدروز، والحماديين وحدهم في جبل لبنان، ولم يكن لأمير الدروز يوماً أيّ نفوذ أو سلطة على مناطق الحماديين، ولم يدّعِ أحدهم خلاف ذلك، أو يسعى إليه طامعاً فيه بل كان يرفض المحاولات العثمانية في جرّه إلى ذلك ليقينه باستحالته، وأنّ الغاية من ورائه إيجاد ثغرة بين العائلتين والطائفتين ربّما تتحوّل إلى نزاع، أو صدام يحقّق للعثمانيين ما يرمون إليه، باستثناء ما حاول القيام به الأمير فخر الدين المعني الذي شكّل ظاهرة تاريخية لبنانية استثنائية، وحملته مطامحه الواسعة إلى الاصطدام بآل سيفا وآل حمادة في الشمال وغيرهم من القوى الأخرى في سائر المناطق.

لم يكن يجمع بين ولاة الدولة في طرابلس وبين رعاياها في المقاطعات ما يمكن أن يجمع أحياناً بين الحاكم والمحكوم من تجانسٍ في العرق، أو المذهب، ولم تكن من أولويّات هذه الدولة إشاعة العدل والاستقرار والرفق بمصالح الرعية، فانعدمت روابط الولاء نحوها إلا ما كان عن مداهنة ورياء جلباً لمنفعة، أو دفعاً لبلاء.

كان الباشوات القابضون على السلطة في طرابلس كما في غيرها من مراكز الولايات في بلاد الشام ينتمون غالباً إلى طبقة العبيد المجندين محرومين من الحدّ الأدنى من المزايا العلمية والاجتماعية ـ مع استثناءات نادرة ـ التي تدفع الإنسان إلى حسن التصرّف، وتوخي الخير العام عند ممارسته السلطة، فكانوا غالباً يعتبرون المنصب مغنماً ينبغي استثماره إلى أقصى الحدود بدون مراعاةٍ للمبادئ الإدارية البديهية واستجلاب أكبر قدرٍ من المنفعة الذاتية في أقصر مدّة ممكنة، لأنّ سيف العزل من مراكز القرار في العاصمة مسلّط فوق رؤوسهم باستمرار. وهو سريعٌ ومفاجئ وغير مضمون المصير. فكانت الرعية عادةً نهباً لمشاعر الخوف والقلق من تعدّيات الولاة وأعيانهم وانكشاريتهم، فتحصّنت في تجمّعات طائفية معيّنة وصارت تنشد الحماية والرعاية حيثما تيسّرت لها السبل. ولئن وجد أعيان الموارنة هذه الحماية في كنف القنصل الفرنسيّ ووجد بعضها الدروز في حمى جبالهم المنيعة متسلّحين كلّما اضطرّوا إلى الخروج منها، والتعامل مع أولي الأمر بتقيّة حيّرت كلّ من تعامل معهم ولم يعلم من حقيقة اعتقادهم وتفاصيله شيئاً كثيراً. لم يجد الشيعة حماية فاعلة إلا بالاعتماد على سيوفهم وحدها، لأنّ سعة بلادهم وكثرة عددهم وانتشارهم في

(1) المقصود بذلك جبل لبنان وجبل الدروز معاً.

مساحات واسعة جعلت التقية سلاحاً عديم الجدوى، ووعورة المسالك لا تتوفّر في بعض ديارهم. والدولة البعيدة التي تماثلهم مذهباً كانت من أسباب بلائهم؛ فهي العدوّ الأول للسلطة المتحكمة فيهم، والحروب بين الدولتين متواصلةٌ منذ زمنٍ قديم.

في مثل هذه الظروف الصعبة، وفي ظلّ هذا الواقع الذي توفرت في عناصره كلّ أسباب الصدام، ونتيجة النفوذ الذي مارسه الشيعة في معظم ولاية طرابلس كان لا بدّ من أن تتحدد طبيعة العلاقة التي ستسود في القرون القادمة بين ولاة المدينة من جهة وحكّام المناطق التابعة لهذه الولاية قسراً من جهةٍ أخرى. فكان الصدام حتمياً ودائماً وشرساً بين سلطة مستبدّة ونهمة تصف بعض رعاياها بالقزلباش ألدّ أعدائها، وهم منحرفون عنها يأبَون الخضوع لسطوتها، ويرفضون خصوصاً دفع الضرائب بقدرٍ يرضيها. ونتيجةً لانعدام التكافؤ في القدرات بين الطرفين اضطرّ الطرف الأضعف إلى استنفار أقصى ما يمكنه من طاقات ذاتية. فأصبح شعباً محارباً بامتياز يصنع سلاحه بنفسه، ويعتمد أسلوب الكرّ والفرّ والضرب المفاجئ للحفاظ على بقائه بمواجهة هذه العواصف كلّها، والمنافسة الشرسة بينه وبين الوالي العثماني وأقرانه على السلطة في داخل مدينة طرابلس نفسها أحياناً.

يرى ستيفان ونتر أن إمارة آل حمادة الشيعية تمثل أسلوب التعايش ومدى التعاون الذي قام بين الدولة العثمانية والدويلات ذات الحكم الذاتي والبنية العشائرية في نطاق المحيط الإقليمي، وإن الإدارة المركزية كانت مستعدة لتجاهل أوضاع آل حمادة الدينية والاجتماعية باعتبارهم أهم وأقوى سلالة في إيالة طرابلس، إن لم يكن على طول الساحل السوري. فاعتمدت عليهم في حفظ الأمن، وجباية الضرائب في مناطق ريفية واسعة. ولكن هذا الانسجام العابر، بدأ ينحل في الوقت العصيب من فترة التدخل الأجنبي وحركة الإصلاح الامبراطورية في أواخر القرن السابع عشر، فتزايد اهتمامها بالموارنة المدعومين من فرنسا، وأسيادهم من أمراء الدروز في سلسلة الشوف الجنوبي وذلك لزيادة الأعباء على حكومة أرياف طرابلس[1].

إن نظام الإلتزام العثماني يرتكز في الأساس على نظام الجباية الذي اعتمدته الإدارة لتحصيل وارداتها المالية، عن طريق إبرام عقد سنوي مع من تراه أهلاً للقيام بهذه المهمة، في مقاطعة محددة، بأقل قدر ممكن من المخاطرة والعناء.

(1) الإمارات الشيعية، ص 133.

أما عقود الالتزام الشيعية في جبل لبنان فتبدو أقرب إلى أن تكون مراسيم تعهد الدولة بموجبها إلى عائلة معينة، دون تعيين شخص محدد أحياناً، بأمور سلطوية ليست عادة من طبيعة هذه العقود، كحماية الغرباء، وتأمين أبناء السبيل، وتسليك الطرق، والاهتمام بجرائم القتل والتخريب، في مساحة جغرافية واضحة الحدود، تتجاوز المقاطعات الإدارية الرسمية وتقع غالباً بين جبيل وحصن الأكراد[1].



الوثيقة E 5: عقد التزام جبيل والبترون والجبة، من نهر إبراهيم حتى حصن الأكراد إلى أولاد الشيخ سرحال حمادة وأولاد الشيخ أحمد ويعود إليهم حماية الغرباء وأبناء السبيل ومنع أعمال التخريب والقتل والغارات.
الوالي علي باشا سنة 1096- 1686م.

(1) م.ط.ش سجل رقم 3، ص 5 و6 راجع الوثيقة رقم E 5.


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الفصل الخامس

بداية الحكم الشيعي

لا يوجد تاريخ محدد لمعرفة متى أصبحت المناطق الشيعية في جبل لبنان تحت حكم إمارة عشائرية. ففي سنة 1519 كان لآل رحال السيادة الضريبية في منطقة الفتوح ولكنهم اختفوا من سجلات الحسابات معظم القرن السادس عشر. إن سجلات الضرائب لسنة 1571ـ 1572 تظهر العديد من القرى والمزارع المسكونة بالشيعة في الفتوح والمنيطرة مسجلة كعائدات للأمير منصور العسافي التركماني المتوفى سنة 1580. بينما كان عدد كبير من البلدات المسيحية في منطقة البترون القريبة من جبيل وبشري تحت السلطة الضرائبية للقرويين أنفسهم، فإن مزرعة واحدة في منطقة جبيل «كفر دوما» كانت تحت سيطرة الأمير منصور. وكان بين الأورثوذكس في «قرنة الروم» وشيعة المنطقة علاقات تضامن وتقارب في المذهب والنسب والكثير من عائلات هذه الطائفة عملت في الزراعة عند آل حمادة[1].

في بداية القرن السادس عشر كان آل حمادة قوة عسكرية معترفاً بها في مرتفعات طرابلس[2]. ففي أوائل سنة 1488 انضمت عائلة المقدم زعزوع الحمادية في الضنية إلى اليعاقبة في نزاعهم مع الموارنة،[3] وبعد ذلك بقليل هاجم بشري أحمد بن حسن المتحالف مع حرافشة بعلبك وربما يمكن الاستنتاج أن السلالتين الشيعيتين وقفتا إلى جانب المجتمع الأورثوذكسي الناشئ في نزاعه مع المؤسسة المارونية في ذلك الوقت، ومنذ ذلك التاريخ بدأ اسم آل حمادة ويظهر بوضوح

(1) المجتمع الشيعي، أبي حيدر، ص 73ـ74.
(2) الإمارات الشيعية، ص 109.
(3) أخبار الأعيان، الشدياق، ص 193.

انخراطهم في النزاعات المحلية بعد أن استقروا كحكام على جبيل والبترون[1].

يعود تألق نجم آل حمادة في صدارة السلطة المحلية إلى مناوراتهم الذكية بين اللاعبين الأساسيين في ولاية طرابلس، وظهروا كمساعدين لآل عساف، الذين تحكموا بإيالة طرابلس من عاصمتهم في غزير حتى القرن السادس عشر. وبقيت علاقة العائلتين وطيدة منذ أيام المماليك، واستمروا في موقعهم السياسي في عهد آل سيفا الحكام العثمانيين الذين خلفوا آل عساف بعد أن قتل يوسف سيفا آخر أمراء آل عساف وتزوج أرملته. وفي سنة 1625 التحق آل حمادة بابن الأمير يوسف وخليفته قاسم في قلعة المرقب قرب مدينة بانياس على الساحل السوري في محاولة يائسة لاستعادة طرابلس من الوالي العثماني. وبعد مقتل الأمير أحمد بن حمادة بيد آل سيفا في كانون الثاني أو شباط 1637 ساهم أخوه علي في القضاء على آخر السيفيين، ولم يبق من ينافسهم على السلطة، بعد أن قضوا على آل المستراح الشيعة في آخر هجوم على مشان. وطردوا آل الشاعر إلى الساحل السوري شمالاً في المرقب. وبعد وفاة علي بن قانصوه سنة 1640 أصبح سرحان رئيس مشايخ آل حمادة رغم أن وصوله إلى الرئاسة لم يكن بإجماع الحماديين[2].

في مستهلّ الحكم العثمانيّ عاود الحماديون من جهتهم على رأس المتاولة تنمية الدفع المزدوج إلى الأمام، وكان المماليك قد تمكنوا من شلّه في ما مضى[3].

إن استطاع المماليك شلّ هذا الدفع كما يقول نانته: Nantet أو تجميده، فقد كان ذلك آنياً في الزمان ومحصوراً في المكان. وهذا بحثٌ يخرج عن نطاق العصر الذي نؤرّخ له، فما يهمّنا أنّ هذا الاندفاع قد استعاد حيويّته في مستهلّ العهد العثمانيّ رغم أنّ السياسة العثمانية، والعوامل العرقية والمذهبية المحرّكة لها لم تكن لتسمح لهذا الاندفاع بالذهاب بعيداً، بل حاولت ما أمكنها تعويقه، والقضاء على جذوره ومنابعه. ولكنّها لم تحرز نجاحاً ملحوظاً قبل مرور ثلاثة قرون عندما ساهمت مع قوى قادرة أخرى ولأسباب متباينة ربّما في تحقيق بعض ما سعت إليه منذ البداية بعد صراع عنيف وطويل، شكّل المحور الأساسيّ في تاريخ جبل لبنان طيلة القرون الثلاثة وكان سمته الأكثر بروزاً.

(1) مقدمو بشري، كمال الصليبي، ص 76ـ77. (نقلاً عن ابن القلاعي).
(2) الإمارات الشيعية، ص 117.
(3) تاريخ لبنان، نانته، ص 94، G. Nantet.

إنّ تحديد الفترة الزمنية التي بدأ فيها الحكم الشيعي في جبل لبنان يتجاوز قدرة الباحث المهتمّ ليس لانعدام المصادر المتداولة فحسب، بل لأنّ هذا الحكم والوجود القائم خلفه أو حوله هو في طبيعته على علاقة عدائية ومتوتّرة مع السلطة المملوكية الحاكمة، ممّا حال دون منحه الشرعية الرسمية وتكريسه، والإعتراف به بالطرق الحكومية المعتادة، بل كان كما بقي في العهد العثمانيّ يعتمد بالدرجة الأولى على أمرٍ واقع مفروض بحكم العصبية القبائلية والمذهبية التي تلزم السلطة بالتعامل معه حرباً أو سِلماً، وغضّ الطرف عن وجوده أحياناً تحت وطأة الضرورة ومراعاة واقع الحال.

كان الإختلاف في تحديد مبدأ هذا الحكم مفهوماً ومبرّراً؛ فقد أعاده بعض الباحثين إلى مطلع العهد المملوكيّ ورأى آخرون غير ذلك.

«في نهاية الحكم الصليبيّ ومطلع عهد المماليك كان التمركز الإقطاعيّ في لبنان يتميّز بوضوح تامّ في بعض المناطق؛ فقد رافق التشتّت الصليبيّ وزوال سيطرته عن المناطق توسّعٌ هائل في نفوذ آل حمادة الذين سيطروا على مناطق كسروان وجبيل والبترون وجبّة المنيطرة والضنية وبعلبك والهرمل. لذلك اعتبروا سقوط طرابلس بيد المماليك إنذاراً لهم بزوال نفوذهم، فأعلنوا العصيان ضدّهم منذ البداية»[1].

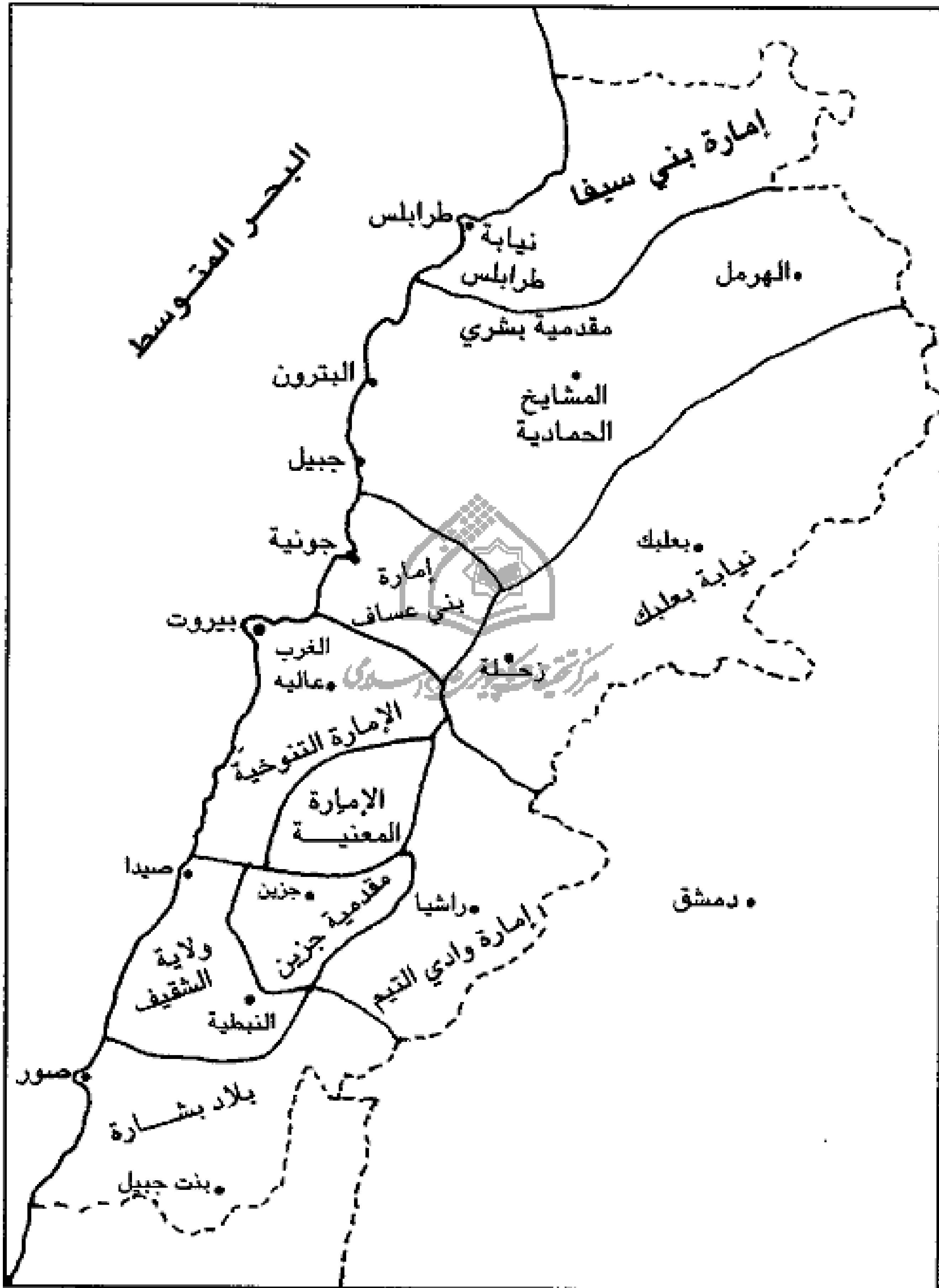
ويرى بعضهم أنّ حملات كسروان في أوائل القرن الرابع عشر كانت موجّهةً ضدّ الحماديين باعتبارهم أصحاب النفوذ على المناطق الشيعية المستهدفة. ويرى أنّ نتائجها حدّت من نفوذهم، وتواجدهم وأجبرتهم على الانكفاء إلى مناطق مجاورة على أمل استرجاع ما فقدوه نتيجة هذه الحملات.

«بعد حملة كسروان التي قام بها المماليك انحسر نفوذ آل حمادة الشيعة إلى جهة المنيطرة وبعض مناطق بلاد جبيل بعد أن كانت لهم مزارع في الكورة والزاوية وحكموا مقاطعة الضنية فترة طويلة من الزمن. وقد حاولوا استرجاع ما فقدوه نتيجة تلك الحملات من إقطاعات كانت حكراً عليهم منذ عهد الفاطميين»[2].

إنّ تاريخ الحماديين المتداول والمكتوب لا يبدأ في الواقع قبل القرن الخامس عشر

(1) تاريخ الضنية، قاسم الصمد، ص16.
(2) المصدر السابق، ص 23 و 28.

الإمارات الإقطاعية في لبنان في القرن الخامس عشر



«لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني محمد علي مكي ص 324».

الميلادي[1] عندما برزوا كأسرة قوية ونافذة في مقاطعات عديدة من جبل لبنان وسهل البقاع.

يقول محمد علي مكّي:

«برز المشايخ الحمادية الشيعة في القرن الخامس عشر وتمكنوا من الحصول على العديد من المقاطعات الممتدة من سفوح صنين الشمالية إلى جبة بشري في الشمال بما في ذلك بلاد جبيل والكورة والبترون وبعلبك، ووصلت مقاطعاتهم إلى الضنية وكان بينهم وبين الموارنة تنافس دائم على ملء الفراغات البشرية في المناطق الجبلية التي نجمت في القرن الرابع عشر عن تشتيت الشيعة والنصيرية»[2].

«توسع الموارنة بخروجهم جنوباً نحو بلاد جبيل وكسروان ولكن في القرن الخامس عشر تعرض هذا النزوح إلى تجميد مؤقت بسبب انتشار القبائل الشيعية الحمادية في بلاد جبيل والمنيطرة وجبة بشري والبترون»[3].

لم يذكر المؤرّخون اللبنانيون الأوّلون بني حمادة قبل القرن الخامس عشر، وجاء ذلك في إشارات مقتضبة في معرض تفصيل المنازعات المذهبية المحتدمة في ذلك الوقت بين المسيحيين أنفسهم من نساطرة ويعاقبة، وتدخل الحماديين أحياناً لمناصرة فريق على آخر، أو محاولة إخماد هذه الفتن على نحوٍ ما، قد يثير ردود فعلٍ متناقضة من فريقَي النزاع.

من أقدم الآثار المارونية المكتوبة التي وصلت إلينا زجليات القلاعي كما هو معروف. ويبدو أنّ واضعها كان مُعاصراً للأمير أحمد[4] الذي ذكره أكثر من مرّة بوصفه صاحب

(1) ليس من السهل متابعة تاريخ هذه الأسرة بشكل مقنع وجدي قبل هذا التاريخ رغم ما أوردناه من إشارة إليها في العهدين الفاطمي والصليبي.

(2) تاريخ لبنان، محمد مكي، ص 266. لم نجد أي دليل يؤكد أن جماعات من طائفة النصيريين قد تواجدت في منطقة لبنانية طيلة العهدين المملوكي والعثماني رغم أن كثيرين من الباحثين المعاصرين توهم ذلك. واعتقادنا أن لهذا الوهم سببين:

أ ـ عدم التمييز الدقيق بين الإمامية والنصيرية لدى البعض. وقد أشرنا إلى ذلك في مكانه.

ب ـ اعتبر بعض الجغرافيين العرب لبنان من جبل اللكام وهو الجبل المشرف على أنطاكية وطرطوس. ولا يخفى وجود أتباع هذه الطائفة في هذه الأماكن منذ القديم، معجم البلدان، ياقوت، الجزء الخامس، ص 22.

(3) المصدر السابق، ص 265.

(4) الأمير أحمد، هو أحمد بن حسن المذكور في الفصل السابق.

سلطة وسطوة أرسله الله ليعاقب المقدمين المارقين من الإيمان الدينيّ السليم كما يعتقده الناظم. ولكن أولاد الشيخ زعزوع ولاة بشناتا لبّوا نداء أتباع المذهب الآخر المطرودين من إهدن، فنهضوا برجال الضنية لنجدة المقدم عبد المنعم وشيخ حدشيت ورهبان دير الأحباش وقصدوا إهدن حيث تعرّضوا لكمين في مكانٍ ما يسمّى «حمينا» حيث هلك الكثيرون منهم وتشتت اليعاقبة حتى وصل بعضهم إلى قبرص وكان ذلك سنة 1488م[1].

وعلم أهل إهدن بقدومهم فأقاموا لهم كميناً في «حمينا». ولما نزل رجال الضنية من الجبل وثب عليهم الكمين فأهلك كثيرين منهم.

ويروي المطران يوسف الدبس أسباب هذه الحادثة، فيقول: **«إلى أنه في سنة 1488مل يعقوب أسقف إهدن وأهلها من إنذار القس يعقوب والأحباش القاطنين بدير مار يعقوب بإهدن ليرعووا عن ضلالهم وعن بثه بين العامّة فلم يقلعوا عن غيّهم فرقوا إلى درجة الأسقفية ابرهيم بن حبلص وأنزلوه عليهم في الدير فلم يتحمّلوه ليحكم فيهم فرحلوا إلى وادي حدشيت وجعلوا نفوسهم تحت حماية الشدياق جرجس ابن الحاج حسن وسكنوا في دير مار جرجس وسمي دير الأحباش إضافةً إليهم فشقَ أمرهم على الشدياق جرجس الذي كان شيخ حدشيت وعلى المقدم عبد المنعم ولما لم تكن لهم مقدرة على مناوأة أهل إهدن استنجدوا بأولاد زعزوع مقدم بشناتا فجمع هؤلاء رجال الضنية وقصدوا إهدن في صباح الأحد وعلم أهل إهدن بقدومهم فأقاموا لهم كميناً في حمينا ولما نزل رجال الضنية من الجبل وثب عليهم الكمين فأهلك كثيرين منهم وتتبع أهل إهدن من بقي منهم يقتلون فيهم إلى مرجة تولا ولما علم اليعاقبة بذلك ضربتهم أيدي سبا وتشتت شملهم وفرّ بعضهم إلى حردين وبعضهم إلى كفر حورا وبعضهم ساروا إلى قبرس وارتحل القس يعقوب ورفقاؤه إلى دير مار موسى في البرية»[2].**

أمّا البطريرك الدويهي، فيعطي هذه الحادثة بعداً سياسياً إلى جانب خلفيّاتها المذهبية؛ فينسب الأسباب إلى تولّي أولاد الشيخ أحمد حمادة جبّة بشري فدفع استبدادهم وظلمهم البطريرك بطرس الحدثي ورجال إهدن إلى مهاجمتهم في الوقت الذي كان اليعاقبة ومقدم بشري اليعقوبي عبد المنعم إلى جانبهم وجرت المعركة في مرجة تولا قرب زغرتا. فانهزم المتاولة الحماديون وعادوا إلى الضنية وفرّ اليعاقبة إلى

(1) أخبار الأعيان، الشدياق، أورد ذلك تحت أخبار الحمادية، ص 193.
(2) الجامع المفصل، الدبس، ص 160.

حردين وكفرحورا ولم ينجُ من المتاولة سوى نفر قليل «أعطوا الخبر في طرابلس والضنية عند ذلك اجتمع النصارى وألقوا القتلى وخيلهم وأثرهم في مغارة قريبة ثمّ حرثوا المرجة وقلبوها فلم يبق للمعركة أثرٌ واضح»[1].

ويبدو أنّ تورّط الحماديين في خلافات السكان الموارنة المذهبية والعائلية لم تنقطع بعد دخول العثمانيين إذ يحدّثنا البطريرك الدويهي عن اتّفاق بين ست الملوك زوجة كمال الدين عجرمة مقدم إيطو وأحد الحماديين سنة 1584م، على الثأر لزوجها من قاتله عبد المنعم مقدم بشري، فقام بقتل عبد المنعم وأولاده منهياً بذلك سلالة سيفا من المقدمين الموارنة بعد أن دفع حياته ثمناً لذلك عند انتهاء المعركة[2].

إذا كان هناك صعوبة في تحديد التاريخ الدقيق لظهور الحماديين على مسرح الأحداث في لبنان، فإنّهم كانوا موجودين حتماً بقوّة وفاعلية كشعبٍ وكطائفة وكحكّام في القرن السابق للفتح العثمانيّ وبالتحديد في منتصف القرن الخامس عشر كما يرى Nantet بأنّه في هذه الحقبة «ظهرت عند المتاولة الحماديين والحرافشة عائلتان كبيرتان ستلعبان في ما بعد دوراً غير محدود في تاريخ لبنان»[3].

إنّ أوّل ذكر لآل حمادة يمكن تأكيده، أورده مؤرّخ معاصر لحادثة حصلت في العام 1470 عندما اتّفق زين الدين بن مزهر[4] كاتب السرّ عند السلطان خشقدم[5] مع قضاة طرابلس على قتل ابن حمادة لخصومة وقعت بينهما[6].

(1) عبد الله أبي عبد الله نقلاً عن نسخة الفاتيكان المخطوطة بالسريانية لتاريخ الدويهي، ورقة 97.
تاريخ لبنان عبر الأجيال، ج8. ويبدو في رواية هذه الواقعة الكثير من الخلط بالتواريخ والوقائع والأسماء وحتى عند الدويهي والشدياق والدبس وغيرهم أيضاً.

(2) يسميه الدويهي، الشيخ حمادة وكذلك الشدياق، تاريخ الدويهي، ص 417.

(3) Historie Du Liban. G, Nantet, P78.

(4) هو القاضي أبو بكر بن محمد بن مزهر زين الدين ولد في القاهرة 831 هـ 1428م - ربي في حجر السعادة وبرع في الفقه والعلم واللسان التركي ونشأ موفور الذكاء فولي نظر الاسطبل ثم أضيف إليه الجوالي المصرية ثم الشامية. ثم خانقاه سعيد السعداء. ووكالة بيت المال ثم نظر الجيش. وحصل الاقتصار عليه والانفراد به مرة بعد أخرى ثم كتابة السر. 866م - 1462م واستمر فيها حتى مات 893هـ 1488م وكان من آخر مهامه في دمشق قبل وفاته بقليل تجهيز أمر المشاة للتجريدة العثمانية التي انتصرت على جيش ابن عثمان في العاشر من رمضان من نفس السنة. بعد وفاته بأربعة أيام.
ابن الحمصي، ص 214, والضوء اللامع، ج11، ص 78.

(5) هو السلطان الظاهر سيف الدين أبو سعيد خشقدم الناصري، تسلطن سنة 865هـ - 1460م. ومات سنة 872هـ 1467م.

(6) وثائق نادرة التدمري، ص 52 نقلاً عن مخطوط بدار الكتب المصرية يرجح الدكتور التدمري أن يكون مؤلفه برهان الدين البقاعي المتوفى سنة 1480م.

لم يأتِ هذا المصدر أو غيره بمعلومات حول ابن حمادة الذي كان على خصومة مع أحد أهم الشخصيات الرسمية القضائية والإدارية والعسكرية في العصر المملوكيّ مع أنّها دلالة قوية على أنه كان منذ ذلك التاريخ على الأقلّ من أصحاب النفوذ والسلطان حتى تنشأ خصومة بينه وبين إحدى أقوى الشخصيات في مركز السلطة في القاهرة، والتي كان يهرع للسلام عليها عند قدومها إلى بلاد الشام كبار رجال الدولة وقضاتها في مختلف النيابات[1].

إذا كنا لم نستطع أن نحدّد بدقّة صفة ابن حمادة في ولاية طرابلس في هذا التاريخ، إلا أنّنا نعلم من مصادر أخرى أنّ عائلته كانت في ذلك الوقت من الحاكمين والنافذين في أكثر من مقاطعة فيها وربّما في المدينة نفسها.

إنّ الخرافة التاريخية التي تداولها البعض حول الوفد اللبنانيّ الذي مثل بين يدي السلطان سليم في دمشق بعد انتصاره الحاسم في مرج دابق 1516م. والتي تفتقر إلى ما يوفّر لها بعض الصدقية التاريخية تجعل الحماديين في عداد أعضاء الوفد اللبنانيّ الزائر إلى جانب فخر الدين المعني الأول وأمراء عساف والأكراد[2] ممّا يلقي مزيداً من الشكّ على صحة هذه الواقعة، لأنّه لم يكن من المنطقيّ أن يتجرّأ الحماديون ويأمنوا إلى مثولهم تحت رحمة السلطان المنتصر بعد أن وصلت إلى مسامعهم حتماً أخبار المذابح التي تعرّض لها الشيعة على يديه في طريقه نحو الشام، وبعد أن فقد حليفهم (الشيعيّ الآخر) رأسه بسيف هذا السلطان حال وصوله[3].

الحكومات المحلية

كان من نتائج الاستقرار الإقطاعيّ في القرن الخامس عشر أن تحوّلت الإقطاعية إلى حكومات محلّية مصغّرة تميّزت بطابع طائفيّ لم يظهر واضحاً من قبل. وقد استمرّ في ما بعد على حاله في العهد العثمانيّ، ولا بدّ أنّ هذا الطابع الطائفيّ لعب دوراً هامّاً في تحديد علاقة هذه الحكومات المصغّرة بالحكومة المركزية في عواصم القرار من جهة، وبين بعضها البعض من جهة أخرى. فكان من البديهيّ ألا يشعر الشيعة بفرقٍ كبير عندما حلّت الدولة العثمانية الجديدة مكان السلطة المملوكة البائدة، فالسلطتان محكومتان بالموقف نفسه وبالسياسة ذاتها نحو الجماعات والمجموعات والقوى التي

(1) مفاكهة الخلان، ابن طولون، ص 81.
(2) بطاركة الموارنة من القرن 13 إلى 15، الأب فهد، ص 155.
(3) الأمير الحرفوشي، أمير بعلبك الشيعي ونائبها.

تخالفهما مذهباً واعتقاداً. وبما أنّ الجيوش العثمانية المظفّرة أكملت زحفها إلى مصر دون أن تطأ أقدامها المقاطعات اللبنانية فلم يشعر أحد بتغيير هام في أمور السلطة خصوصاً أن العثمانيين تركوا الوجوه نفسها بعد أن بدّلت ولاءها ونقلته إلى السيّد الجديد.

كانت دولة المماليك قد أسندت إلى بني عساف التركمان مهمّات أمنية وسلطوية، وأوكلت إليهم حكم بعض الجهات الشمالية من جبل لبنان. فلمّا جاء السلطان سليم **«وافتتن بالأصول التركمانية لهؤلاء الحكّام السنة زادهم بسطة نحو الشمال وأعطاهم بلاد جبيل»**، فاتّخذوا من غزير التي كانت حينئذٍ قرية مختلطة من عدّة مذاهب قاعدة لإمارتهم الصغيرة، التي ما لبثت أن توسّعت وأصبح الأمير العسافي ممثّلاً للسلطان العثماني في كامل المنطقة الممتدّة من بيروت حتى عرقا بما فيها طرابلس قبل أن تتحوّل من سنجق إلى باشوية **«واستطاع بحسن إدارته أن يؤمّن تعاون عائلة حمادة المتوالية التي تحكم مدينة جبيل»[1]**.

انحاز الأمير عساف إلى جانب السلطان سليم في معركة مرج دابق، فلمّا رجع من مصر بعد القضاء على طومان باي آخر سلاطين الشراكسة، ولاه كسروان وبلاد جبيل وسلّمه بذلك خطاً شريفاً. وما لبث حفيده منصور بعد سنوات قليلة أن أصبح والياً على طرابلس سنة 1523م. وصدرت الأوامر السلطانية بأن تكون ولايته من نهر الكلب إلى حماه يولي عليها من يشاء.

كان العسّافيون في الواقع أسرة محلّية رغم أصولهم التركمانية، وقد نزلوا منذ أكثر من قرنين في ساحل كسروان ليحافظوا عليه من الإفرنج حيث كانت مهمّتهم حماية الساحل الواقع بين انطلياس وجسر المعاملتين. وبما أنّ الحماديين كانوا في الفترة السابقة للاحتلال العثمانيّ متواجدون في بعض قرى كسروان، فلا بدّ أنّ علاقات جيّدة كانت تجمع بين الطرفين فلم يكد الأمير العسّافي يكلّف بمهمّته الجديدة التي أولاه إيّاها السلطان سليم حتى منح سرحان حمادة[2] سنة 1519 صكاً بولاية جبيل باعتباره أصبح يمثّل السلطة المخوّلة بذلك، مع أنّ هذا الصك لا يعدو كونه اعترافاً وتثبيتاً لوضعٍ قائم فقد كان الحماديون عند انهيار الدولة المملوكية حكّاماً في مدينة جبيل وكسروان ومناطق لبنانية أخرى.

---

(1) Histoire Du Liban G. Nantet, P. 92

(2) يتكرر اسم سرحان أو سرحال في أجيال متعاقبة في الأسرة نفسها.

يذهب بعض المؤرّخين إلى أنّه كان لهذا الصكّ ثمناً هو رؤوس المقدمين الستة الأربعة في جاج التي قدّمها سرحال وإخوته إلى الأمير العسّافي في غزير لنفرة كانت بينهما، وإن سرحان تولّى مكانهما على بلاد جبيل بينما انتقل أخواه إلى جاج للإقامة فيها[1].

إنّ هذه الواقعة التي تتردّد في تواريخ هذه الحقبة منقولة عن مصدر واحد تبدو أنّها واهنة الأساس ولا تتوافق مع الحقائق التاريخية الآتية:

- إنّ المقدم هو أحد الوجهاء في القرية، الذين قد يعهد إليهم صاحب الشأن بالإبلاغ عن بعض الحوادث الأمنية، أو الحالات الضريبية. وليس منصباً سياسياً مهماً يمكن أن يثير التنافس خارج نطاق القرية المحدود بين سكّانها وحدهم، وصاحبه في جميع الأحوال أقل شأناً من أن يثير اهتمام الأمير العسافي حتى يسعى للتخلّص منه بهذا الشكل المعقّد والمكلف. والحماديون على كلّ حال كانوا قبل كلّ ذلك وبعده حكّاماً على المنطقة كلّها. ولا يمكن أن يكون اهتمامهم منصرفاً إلى الحلول مكان مقدم قرية محلّي من قرى المقاطعة التي يحكمونها فعلاً. إنّ أغلب الظنّ أنّ المقصود بالمقدمين الأربعة هو التعبير عن وجهاء هذه القرية أو أعيانها، لأنّه من المستغرب أن يكون لجاج أربعة مقدمين بينما يقتصر الأمر في بشرّي مثلاً على مقدّم واحد، وهي أكبر القرى في المنطقة بأسرها ولمقدّمها التقدّم على جميع أقرانه.

يذكر الناقلون عن تاريخ الدويهي في حوادث سنة 1600م. حادثة أخرى مفادها أنّ يوسف سيفا أرسل يوسف وقانصوه حمادة فقتلا مقدّمي جاج الأربعة مرة أخرى بعد مرور قرابة قرن على الحادثة السابقة، لأنّهم أحلاف الأمير فخر الدين[2] ولكنّهم مسيحيون هذه المرة ممّا سبّب لدى الكثير من المؤرّخين تخبّطاً واضحاً في سرد تفاصيل كلٍّ من الحادثتين.

ويذهب بنا الظنّ إلى الترجيح بأنّ الغاية من وضع هذه الأساطير المبالغ فيها هي إعطاء المقدم حجماً سياسياً وسلطوياً يخوّله المشاركة في الأمور العامّة عداوةً أو تحالفاً مع السيفيين فالمعنيين والحماديين وزجه ولو قتيلاً في واجهة الأحداث، مع أنّ المقدم ليس سوى الكاشف الذي تنحصر مهمّته في حدود قريته للقيام ببعض المهمّات الإدارية البسيطة والسطحية مثل الإبلاغ عن الحوادث الهامّة الطارئة التي تحدث في قريته أو معاونه الجابي على إعداد كشوفات الضرائب، والرسوم في القرية، ومن المرجّح أنّ هذا

(1) تاريخ لبنان العام، مزهر، ج2، ص. وأخبار الأعيان، ص 192.
(2) تاريخ الدويهي، ص 455.

الوثيقة E 6 : وثيقة تلزيم نفس جبيل وتوابعها – أولاد اسماعيل حمادة – صدرت عن مجلس الشرع الشريف المنعقد في لاسا في جرود المنيطرة بحضور مشايخ البلدات والقرى 1748 م.

التعبير الإداريّ قد اختفى مُفسحاً في المجال أمام تعبير شيخ القرية الذي أصبح متداولاً ومعترفاً به من سلطات الولاية، فيُذكر عادةً أمام اسمه لقبه واسم قريته؛ فنرى في وثيقة تلزيم جبيل والبترون وجبة بشري والهرمل من عثمان باشا والي طرابلس إلى اسماعيل حمادة سنة 1730م. ذكر تسع عشرة قرية شملها الالتزام وحضر شيوخها في مجلس العقد الشرعي في قلعة جبيل وهم شيخ حنا ولد جرجس، وإبراهيم موسى شيخي قرية معاد، وشيخ عيسى ولد يحنا شيخ قرية بخعاز، وشيخ منصور شيخ قرية منصف، وعقل ولد ياسف شيخ قرية بنتاعل، وعاصي ولد رزق شيخ قرية جاج، وميخاييل ولد جرجس شيخ قرية شيخان، وباقي مشايخ الناحية المزبورة، وموسى ولد ياسف شيخ قرية غلبون، وشيخ جبرايل ولد مهنا شيخ قرية لحفد، وفرج ولد عيسى شيخ قرية مصباران، وحنا ولد موسى شيخ قرية جبالين، وشيخ يوسف ولد عبد الله شيخ قرية بجة، وباقي مشايخ الهرمل، وشيخ دغيم ولد ياسف شيخ قرية كفرحي، ومخلوف بن مهنا شيخ قرية كفيفان، ونصر ولد فرحات شيخ قرية عين كفاع، وباقي مشايخ ناحية البترون، وشيخ يوسف ولد حنا شيخ قرية إهدن، وعبد الله ولد رزق شيخ قرية بقاع كفره، وميخاييل العفريت ولد ديب شيخ قرية حصرون، وعيسى ولد إلياس شيخ قرية حدشيت، وبولص ولد بطرس شيخ قرية إهدن تابع زغرتا، وباقي مشايخ ناحية جبة بشري[1].

روى الشدياق حول مقتل المقدمين روايتين تتفقان في بعض التفاصيل وتتباعدان في أخرى ويفصل بين تاريخ وقوعهما نحو قرن من الزمن.

«استدعى الأمير عسّاف أحمد وديب وخاطبهما سرّاً أن يقتلا مقدّمي جاج فيوليهما عوضهما، ولما رجعا سألهما أخوهما الصغير فكاشفاه بذلك فتوجّه سرّاً إلى غزير وتعهّد للأمير بقتل المقدمين المذكورين وأخذ منه صكاً بولاية جبيل وعاد إلى أخويه فأخبرهما فارتضيا وتوجّهوا جميعاً إلى جاج، فقتلوا مقدّميها وأتوا برأسيهما إلى غزير فولّى الأمير الشيخ سرحان بلاد جبيل ومكث أخواه في جاج»[2].

وفي الرواية الثانية يحل يوسف باشا في موقع الأمير عساف وتدخل الواقعة ضمن مضاعفات الصراع بين السيفي والأمير فخر الدين وفي الحالتين يكون المقدمون هم الضحية.

(1) سجل رقم 6، ص 5 لسنة 1134 هـ، 1730، وثائق نادرة، عمر تدمري، ص 270، راجع الوثيقة E6. وفيها عدد آخر من مشايخ القرى في حينه.
(2) أخبار الأعيان، ص 192.

«في سنة 1600م. أرسل يوسف باشا سيفا يوسف وقانصوه ابنَي أحمد يقتلان مقدّمي جاج لأنّهم أحلاف الأمير فخر الدين فوجدا المقدمين الأربعة عند البيادر فقتلاهم وسلبا أموالهم وأخذا مشيخة بلاد جبيل عوضهم»[1].

كان ديب حمادة قد استقر في بشناتا حاكماً على الضنية ثم زوج ابنتيه إلى مقدمي جاج المسلمين، وقد تمرد المقدمان على الأمير عساف فطلب إلى ديب وأخيه أحمد أن يقتلا المقدمين ويحلا مكانهما.

ولكن الأمر صعب على ديب وتردد، فأقنعهما أخوهما الثالث سرحان حاكم قمهز فقتلوا المقدمين وتولى الشيخ سرحان حكم بلاد جبيل بما فيها جاج وبعده تولى أولاده جبة المنيطرة[2].

لقد ترددت رواية قتل المقدمين في معظم تواريخ هذه الحقبة نقلاً عن الدويهي والشدياق. وهي رواية موضوعة بكاملها وتناقض وقائع تاريخية مثبتة ومؤكدة.

كانت إيليج بين جبيل والبترون مركزاً للحكام الشيعة الحماديين منذ استيلاء الأتراك على جبل لبنان، وكانوا قبل ذلك قدموا إليها ولم يكن يسكنها أحد فتملكوا هذه البلاد وحكموها[3].

إن العودة إلى إحصاء 1519 عند حصول هذه الواقعة المزعومة تبيّن أن سكان جاج والمنطقة المحيطة بها مثل كفرشلي وطورزيا وحدتون وبرناسا كانوا من الشيعة ولم يكن في كل منطقة جبيل سني واحد خارج مدينة جبيل نفسها، وإن هذه البلاد كانت تحت حكم الشيعة منذ زمن، واستمرت بعد ذلك لقرون فمن أين أتى هؤلاء المقدمون السنة، وما الذي يدفع الطامعون بالحكم إلى قتلهم وهم حكام قبل ذلك وبعده؟[4]

إن الإخوة أحمد وسرحان وديب هم أولاد قانصوه حمادة المقيم في غزير وقد استمروا حكاماً، ديب في الضنية وسرحان وأحمد في جبيل والبترون وجبة بشري وعكار وصافيتا وأحياناً الضنية حتى سنة 1668, على الأقل تاريخ موت أحمد واستمر سرحان يحكم هذه المناطق منفرداً أو مع ولده حسين حتى سنة 1686 تاريخ وفاته ولم يعد بعدها يظهر اسمه في عقود الالتزام في محكمة طرابلس الشرعية[5]. فكيف يمكن

(1) المصدر السابق، ص 193.
(2) تاريخ لبنان الحضاري، يوسف السودا، ص 225ـ226.
(3) تاريخ حدتون، خليفة، ص 17ـ18.
(4) المصدر السابق، ص 70.
(5) راجع جداول حكام هذه المناطق في القرن السابع عشر.

أن يقتلوا المقدمين قبل وفاتهم بحوالي قرنين من الزمن؟

«**منذ أيام المماليك باتت مناطق لبنان السكانية حكراً على عائلات إقطاعية معيّنة. ولم يتغيّر هذا الوضع مع قدوم العثمانيين الذين ثبّتوا الوضع الجديد مع بعض التعديلات فكرّر الحمادية محاولاتهم لاسترجاع ما فقدوه أيام المماليك**»[1] «**فتولوا الحكم لمدة قرنين ونصف في مناطق مساحتها أكثر من نصف لبنان**»[2]. «**وتمكّنوا من بسط نفوذهم على الشمال بكامله بما فيه طرابلس التي استلموا ولايتها أيضاً**»[3].

انقراض العائلات التركمانية الحاكمة

في القرن الأول من الحكم العثماني، برز في المقاطعات اللبنانية التابعة لولاية طرابلس، ثلاث عائلات نافذة هي حمادة وعساف[4] وسيفا.

وقد تعايشت الأسر الثلاث في فترة زمنية واحدة، وفي الحيّز المكانيّ نفسه، والذي يُعرف إدارياً في العهد العثمانيّ بولاية طرابلس الشام. ولكنّ هذا التواجد المشترك لم يدُمْ طويلاً بعد أن انقرض العسافيون قبل نهاية القرن السادس عشر بموت الأمير محمد قتيلاً بدون عقب في كمين نصبه له يوسف سيفا بين البترون والمسيلحة سنة 1590م. وما لبث آل سيفا أن لاقوا المصير نفسه بعد أقلّ من نصف قرن بعد صراع طويل مع الحماديين وعلى يدهم[5] سنة 1634 بعد معارك متمادية في جبيل والبترون والمنيطرة[6].

فما هي طبيعة العلاقة بين هذه الأسر الثلاث التي تختلف عرقاً ومذهباً، وقد تصدرت واجهة الأحداث لأكثر من قرنٍ من الزمن[7].

(1) تاريخ الضنية، الصمد، ص 23.
(2) تاريخ لبنان عبر الأجيال، عبد الله أبي عبد الله، ج8، ص 47.
(3) جبيل والبترون والشمال في التاريخ، المؤلف نفسه، ص 170.
(4) أسرة تركمانية تولى أحد أفرادها الأمير عساف التركماني على جبيل وكسروان في مستهل العهد العثماني، اشتهر منهم منصور، توفي 1580.
(5) أخبار الأعيان، الجزء الأول، ص 190.
(6) الأيديولوجية، ص 306.
(7) توهم بعض المؤرخين أن بني عساف كانوا من الشيعة، ومنهم فيليب حتي (مختصر تاريخ لبنان، ص 177).

بنو سيفا عشيرة من الأكراد أو التركمان من وجهاء بلاد عكار جار عليها بنو شعيب[1] بعد أن تولّى أحدهم «محمد آغا شعيب» ولاية طرابلس، فنزحوا إلى الباروك ولم يتمكّنوا من العودة إلا بمساعدة الأمير منصور العسّافي الذي هيّأ لهم سبل القضاء على أخصامهم بتزويدهم بعدد من المحاربين، واغتيال الوالي الشعيبي في طرابلس، فصفا لهم الجوّ وتولّوا بلاد عكّار (935هـ./1528م).

بعد سنواتٍ قليلة غضبت الدولة على الأمير منصور، وأصدر السلطان فرماناً برسم طرابلس باشوية لأول مرة بعد أن كانت سنجقاً، وتعيين يوسف سيفا بكليركي عليها فبقي في منصبه مدة طويلة ازداد أثناءها نفوذه، وعظمت قوّته حتى تمكّن من القضاء على آخر العسّافيين والاستيلاء على كلّ ما خلفه من مناصب وأملاك وأموال[2].

في القرن العثمانيّ الأول كادت ولاية طرابلس أن تكون حكراً على العائلات الثلاث عسّاف، سيفا وشعيب. وربّما يعود ذلك إلى أصولهم العرقية المتشابهة التي دفعت الباب العالي إلى الركون إليهم باعتبارهم من رجاله المخلصين خصوصاً وأنّ مذهبهم السنّي، وانتماءهم الكرديّ التركمانيّ قد تكون من الأسباب التي يسّرت لهم بلوغ هذه المرتبة التي لم يصل إليها أحد بعدهم من الرجالات المحلّيين. حتى الباشوات الأتراك الذين تعاقبوا على ولاية طرابلس في القرون القادمة لم يستطع أحدهم الاحتفاظ بمنصبه لمدّة طويلة كما فعل منصور عساف (57 سنة) ويوسف سيفا (45 سنة) [3].

كان بنو عساف وبنو سيفا يمارسون السلطة على جبل لبنان باعتبارهم ولاةً عثمانيين معيّنين بفرمانات من الدولة يستمدّون منها مدى وحدود سلطاتهم. فإذا أبعدوا عن هذا المنصب انحسر تأثيرهم، وضعف شأنهم وتراجع ما كان بيدهم من قوة وسلطان.

وبقي الحماديون وحدهم حكّاماً محلّيين في مناطق معيّنة يمارسون سلطة عامّة لا تقتصر على جمع الضرائب، وتحقيق أوامر البكليركي، وإنّما تقوم بكل مهمات الحكم دون أن تستمدّ قوّتها ومبرّر وجودها من إرادة الدولة سواءً أكان والي طرابلس سيفياً أو عسّافياً أو أي تركياً آخر، وإنّما هي قائمة منذ أيام المماليك بقوّة ذاتية وواقع مستمرّ

(1) عائلة من أعيان عرقا، تولى أحد أفرادها ولاية طرابلس بالإنابة، سنة 1523، وكانت لا تزال «سنجقاً».

(2) الأمير محمد قتل سنة 1590, وقد سبقت الإشارة إليه.

(3) تولى الأمير منصور لأول مرة سنة 1523 واستمر على فترات منقطعة حتى وفاته سنة 1580 وتولى هذا المنصب يوسف باشا بين 1579 و 1624.

غير معنيّ بتبدّل الولاة وأحكام الفرمانات. لقد طرد بنو شعيب آل سيفا من ديارهم عندما أسندت إلى أحدهم ولاية طرابلس ولم يعودوا إليها إلا بفضل الثلاثماية مقاتل الذين زوّدهم بهم الأمير العسّافي،[1] ولكنّ يوسف باشا استطاع أن يستأصل آل عساف ويقضي على وجودهم برمّته بعد أن عيّنته الدولة والياً على طرابلس بسلطات البكليركي كاملةً. فلمّا فقد السيفيون هذا المنصب بعد موته سنة 1632م. وعدم جدارة ولده قاسم لخلافته رغم النفوذ الكبير الذي حازه في حياته، تبدّد وجودهم تماماً بعد سنوات قليلة 1637م، ولم يبقَ لهم أثر.

بقيت علاقات التعاون التي أرسى قواعدها الأمير عسّاف بحسن تدبيره مع الحماديين ثابتة ومستمرّة حتى آخر أيام هذه الأسرة. ولم تحدّثنا كتب التاريخ عن أيّ صدامٍ بينهما؛ فمن الواضح أنّ العسّافيين، رغم المناصب الرسمية التي أسندت إليهم من اسطمبول، ظلّوا يتصرّفون كعائلة محلّية خبروا طبيعة البلاد وتباين مذاهبها وعصبيات سكّانها. فلم يحاولوا كما فعل خلفاؤهم تنفيذ سياسة رسمية قصيرة النظر تعتمد على البطش والاستنزاف قبل الانتقال إلى موقعٍ آخر لا يعلمون متى يحين أجله السريع.

كان الحماديون يعودون إلى هواجسهم القلقة من العثمانيين في الفترات التي ينقطع بها الأمير منصور عن ولاية طرابلس، وتسندها الدولة إلى أحد الولاة الأتراك فتسوء العلاقة بين الطرفين كما حصل في ولاية حسن بك ومن خلفه من أبناء جنسه[2]. ويعود الخوف المزمن من «تقتيل المتاولة والنصارى والتنكيل بهم على يد العثمانيين» لتعود هذه العلاقة إلى طبيعتها عند عودة العسّافي إلى الولاية كما حصل بعد عودة الأمير محمد من اسطمبول على أثر حادثة جون عكار الشهيرة[3] بعد أن تيقّن السلطان من براءته وعهد إليه مرة أخرى بولاية كامل مقاطعات طرابلس ما عدا المدينة فبادر فور عودته إلى دعوة الشيخ أبو قانصوه محمد بن همام حمادة للإقامة في مركز حكمه غزير بعد أن منحه داراً فيها[4]. ولم يتعرّض لأيّ حاكم حماديَ في إدارة مقاطعته. فقد كانت الألفة والمشاركة في السلطة قديمة العهد بينهما. فإن السلالتين

(1) تاريخ سوريا، جرجي بنّي، ص 319.

(2) فترة انقطاع الأمير منصور عن ولاية طرابلس 1549 ـ 1573.

(3) يلف الغموض هذه الحادثة التي يبدو أن إسقاطات بعض المراجع المحلية قد تلاعبت بوقائعها. (1584)

(4) تاريخ الدويهي. ص 448.

(5) البحث المذكور سابقا في مجلة Arabica.

القبليتين حمادة وعساف كانتا تسيطران على كسروان منذ العهد المملوكي[5]، وكان الأمير العسافي قد شاخ ولم يرزق ولداً فأصبح آل حمادة ورثة الإمارة العسافية قبل ست سنوات من زوالها[1].

بعد انقراض آل عساف أصبح يوسف باشا سيفا والي طرابلس الجديد صاحب السلطة الرسمية، فأوكل تدبير كسروان والفتوح وبلاد جبيل والبترون والجبة إلى رؤساء عشيرة آل حمادة، وبعد وفاته في العام 1624م ، أصبحت الفتوح مقاطعة مستقلَة مفصولة عن كسروان تحت ولاية بيت حمادة الشيعة، لأنّ أكبر قسم من أراضيها كان ملكهم ومقرّ حكمهم كان في غبالة ويحشوش [2].

بقي الحماديون متواجدين في غزير بعد مقتل الأمير محمد وانقطاع ذرّيته 1590م. ويبدو أنّ أرملته ووارثة أملاكه بقيت هناك حتى خطبها يوسف سيفا بعد ثلاث سنوات فانتقل بعض رجالهم معها إلى طرابلس حيث بقوا هناك كمتسلّمين يمارسون السلطة الفعلية في داخل المدينة كما في خارجها. ومن أولى مهمّاتهم حفظ الأمن والدفاع عنها ضدّ كلّ اعتداء خارجيّ. إلا أنّ علاقات العائلتين ما لبثت أن تدهورت ونشبت معارك بينهما في المنيطرة وبلاد جبيل والبترون وعكّار حتى نهاية السيفيين وانقراضهم.

الانتشار الشيعي في جبل لبنان

وصل الحمادية إلى لبنان وهم مجموعة قبائل وعشائر، فانتشروا في منطقة واسعة من جباله. وبسبب طباعهم التي تميل إلى التفرّد والاستقلال ورفض الظلم والتحكم[3] وانسجاماً مع دوافع هجرتهم وهواجسهم وتعدد عشائرهم ونمط سلوكها وما ألفته وتعودت عليه، فضّلوا الإقامة في الجرود والسفوح والمزارع على الإقامة في السهول والسواحل والمدن خصوصاً في بداية فترة انتشارهم.

إنّ الأماكن الأولى التي سكنوا فيها تبتدئ من أقصى كسروان جنوباً حتى أقصى المرتفعات الغربية القائمة عند سهول عكار في سلسلة الجبال المقابلة للبحر بين بيروت وطرابلس، فكانت أهمّ مراكز تواجدهم الأولى بسكنتا، فاريا، حراجل، عجلتون،

(1) كمال الصليبي Northern Lebanon
(2) تاريخ الكفور، الخوري يوسف أبي صعب، ص 76.
(3) تاريخ لبنان عبر الأجيال، أبو عبد الله، ج8، ص 47.

الحكم الشيعي في جبل لبنان



يحشوش، غبالة، قمهز، الحصين، أفقا، لاسا كفرحلدا، ميفوق، جران، المجدل، حدتون، كفر حلدا، بنهران، بشتليدا، مرجحين، بشري، حصرون، إهدن، حدث الجبة، تنورين، المغيري، وادي علمات، جاج، أهمج، العاقورة.

ثمّ ما لبثوا حتى امتدوا إلى سائر المناطق المجاورة، وأنشأوا بينها قرى ومزارع جديدة، ونزلوا إلى المدن والسواحل كغزير وجبيل والبترون، كما اتّجه قسمٌ منهم شرقاً وجنوباً إلى المنحدرات والسفوح الواقعة على الأطراف الغربية لسهل البقاع كالهرمل وشمسطار والحدث دون أن يتجاوزوا بعلبك، ودون أن يتوغّلوا شمالاً بعيداً عن أماكن تجمّعهم الأولى.

بعد انحسار العائلات التركمانية التي كانت تتقاسم النفوذ في البلاد التي حلّوا فيها وتعاقبوا على ولاية طرابلس متمتّعين برعاية الدولة الحاكمة في العهدين المملوكيّ والعثمانيّ، اختفت أيضاً عائلات أخرى أقلّ شأناً، كانت تتحكّم في بعض المقاطعات الصغيرة كالمستراحيين والمقدّمين من الشيعة وآل الشاعر. وقد أدّى الانتشار الحماديّ إلى اضمحلال معظم هذه العائلات، وهجرتها إلى أماكن أخرى وذوبانها في المدّ الحديث الوافد.

بعد مقتل مقدّمي جاج حارب الحماديون المستراحيين الذين كانوا قد تمشيَخوا على جبة المنيطرة منذ عام 1480م. فقتلوا كبيرهم جمال الدين سياله[1] وانتقل الباقون إلى حدث بعلبك كما انتقل بنو المقدّم إلى كفرحونا في جزين[2].

أمّا الحكّام السنّة فكان أهمّهم بنو الشاعر حكّام بلاد البترون ومركزهم تولا.

يقول مؤرخ قديم من البترون:

«كان من حكّام البلاد في ذلك الحين المشايخ الحمادية الذين نزع جدّهم من الكوفة وأتى إلى هذه الربوع وحكم بسيفه وكان مقداماً شجاعاً يشدّ أزره أعوان لهم من الصولة والبأس ما حملهم فور وصولهم إلى هذه المنطقة على إشهار الحرب على المشايخ بني الشاعر حكّام هذه المقاطعة من لبنان فاستظهروا عليهم وفتكوا بهم فتكاً ذريعاً وأجلوهم عن بكرة أبيهم إذ قُتل منهم من قتل وفرّ من فرّ لا يلوي على شيء»[3].

(1) تاريخ الدويهي، ص 507, وهم بعض الحماديين ومتأهلين منهم، 451. الدويهي.
(2) معجم أسماء الأسر، أبو سعد، ص 862.
(3) الخوري بولس روحانا أبي إبراهيم، (توفي 1893)، أوراق لبنانية، ج3، ص 231.

كسروان

كانت كسروان من المناطق الأولى التي سكنها الحماديون وتولوا حكمها وتملكوا بعض أراضيها بالشراء من أصحابها السنة،[1] وبدأوا منذ ما قبل سنة 1505 في استقدام عائلات من الشيعة وتشجيعهم على الإقامة في جرودها وتعميرها[2]. بالإضافة إلى من بقي من سكانها الأصليين بعد اجتياحها في عهد المماليك، ومن عاد منهم بعد أن هاجر منها إلى جزين والبقاع وجرود لبنان المتاخمة إلى الجنوب[3].

وقد استطاع فخر الدين بعد حروب طويلة من السيطرة على قسم منها فأصبحت بعد ذلك تقسم عملياً إلى ثلاثة أقسام:

أولاً: القسم الشمالي أصبح مقاطعة مستقلة بقيت تحت حكم الحماديين ومعظم أراضيه من أملاكهم[4]. وعرف باسم الفتوح أو (فتوح بني رحال).

ثانياً: القسم الجنوبي الذي دخل تحت سلطة حكام جبل الدروز يعهدون بقرية أو عدة قرى منه إلى وكلاء أو ملتزمين ثانويين من الموارنة المحليين.

ثالثاً: القسم الثالث ويضم غالب المنطقة الجردية، بقي تابعاً لوالي دمشق يستوفي من سكانه الاعشار والفرد بواسطة حواليه مباشرة[5]. ومعظم سكانه من الشيعة ويقع عملياً تحت سلطة الحماديين واشرافهم ثم ألحق بولاية صيدا بعد ذلك، وتعرض الوجود الشيعي الكثيف فيه إلى ضغط مبكر أدى إلى انحساره تدريجياً لمصلحة هجرة مارونية وافدة، بدأ الشيعة في المرحلة الأولى في استقدامها ورعايتها لأسباب اقتصادية واجتماعية، قبل أن تتحول إلى عملية استيطان ذات أبعاد سياسية وسلطوية ترمي إلى الاستيلاء المنهجي على أراضي الشيعة ودفعهم إلى الهجرة إلى مناطق أخرى.

وقد سخّرت أجهزة الولاية العسكرية والإدارية بتدخّل سافر أو مستتر من جهات فاعلة استطاعت أن تدفع والي دمشق، أو حاكم جبل الدروز إلى القيام بحملات تهجير منتظمة ومتواصلة من أجل دفع الفلاحين الشيعة المتشبّثين بأرضهم إلى مغادرتها والتنازل عنها تحت أقسى الظروف بعد أن أصبحوا بدون حماية إدارية أو قتالية، وبدون

(1) رجوع النصارى، الخوري زغيب، ص 19.
(2) المرجع السابق، ص 19.
(3) قضايا في تاريخ المماليك أحمد حطيط، ص 151.
(4) تاريخ المقاطعة الكسروانية، الخوري حتوني، ص 9.
(5) رجوع النصارى، زغيب، ص 12.

قيادة سياسية يلتفّون حولها. ومع ذلك، فقد تمكّنوا من الصمود لسنوات طويلة،«وظلّ **المتاولة محتلّين جرود كسروان حتى قوي شأن النصارى فأخذوا يزحفون رويداً رويداً إلى السواحل ويصعدون إلى الجبال إلى أن تمكّنوا منها نهائياً في أواخر القرن الماضي**»[1].

لم يسلّم الحماديون بسهولة لِما جرى وظلّوا يعتبرون أنّ حكم كسروان هو من حقوقهم المشروعة والمتوارثة، ويحاولون استعادتها بشتّى الوسائل في فترات مختلفة؛ فقد كانت غزير لا تزال آهلة بالحماديين حتى النصف الثاني من القرن السابع عشر، وبقوا يرمون الصوت على أهلها كلّما دعت الحاجة إلى ذلك كما فعل سرحال حمادة في إحدى معاركه مع الأمير علي علم الدين[2]. ولم يتوقّف الحماديون عن مهاجمة كسروان بقصد العودة إليها؛ فقد قاموا بغارة على عشقوت سنة 1684م.[3] وأخرى سنة 1691م[4]. «وفي سنة 1725 تلاقى أناس من بيت حمادة نحو ثلاثين رجلاً كان مرادهم مسك عبدالله الخازن وإهانته لأنّه كان حينذاك حاكماً على بلاد كسروان،[5] وكان بيت حمادة المذكورون يدّعون أنّ البلاد هي لهم إرثاً خلفاً عن سلف»[6]. ويلجأون إلى شعابها في الملمات ويعتبرونها حمى لهم ولم تتوقّف هذه المحاولات حتى منتصف القرن التاسع عشر[7].

كانت «الحمادية» إحدى أبرز العشائر التي سكنت كسروان منذ القدم، وكانت مدينة طرابلس مركزاً مهماً للتعليم والثقافة الشيعية تحت الحكم الفاطمي. لذلك كان من الطبيعي أن تكون المناطق المحاذية لها امتداداً للسكان الشيعة خلال العهدين المملوكي والصليبي. وفي معظم الأحيان كانت القبائل الشيعية الريفية تمضي فصل الشتاء في بعض القرى القريبة من الساحل، أو البقاع وتعود بقطعانها نحو الأماكن العشبية المرتفعة في الصيف. وكانوا يمارسون الشيعية الإمامية الاثني عشرية غير الكهنوتية

(1) فخر الدين المعني الثاني، الخوري بولس قرالي، ص3.
(2) تاريخ الدويهي، ص 525.
(3) أخبار الأعيان، ص 194 والمقاطعة الكسروانية، ص 100.
(4) تاريخ الكفور، أبي صعب، ص 79.
(5) بقي القسم الجنوبي من كسروان الملحق بولاية صيدا تحت حكم المعنيين وبعدهم الشهابيين وكانوا يعهدون إلى بعض الأعيان المحليين باستيفاء الضرائب في بعض القرى.
(6) وقد روى المطران الدبس مثل هذه الحادثة عن عكار، الجامع المفصل في تاريخ الموارنة المؤصل الدبس، ص 266.
(7) رجوع النصارى، زغيب، ص 25.

فلم يشتهر منهم رجال دين وفقهاء كما كان الحال في جبل عامل وكان الأوروبيون منذ بدأ اهتمامهم السياسي والتجاري، وخصوصاً الرسولي في لبنان يراقبون الحمادية في الجبل ومهاراتهم وقوتهم العسكرية[1].



(1) الحملة ضد الحمادية، ص
The campaign against the Hamadas of Lebanon, 1693-1694 6

الفصل السادس

الشيعة في ولاية طرابلس

نستطيع من خلال الوثائق العثمانية الرسمية الباقية حتى اليوم، سواء في الأرشيف العثماني في عاصمة السلطنة، أو في سجلات محكمة طرابلس الشرعية، أو ما حفظ من التلف في دواوين السلطنة الأخرى، أن نتعرف إلى طبيعة العلاقة المتقلبة التي قامت بين السلطة العثمانية وهذه العائلة الشيعية التي حكمت جبل لبنان ومعظم ولاية طرابلس لأجيال متعاقبة، وما تخللها من حملات عسكرية تكاد تكون متواصلة لوضع حدٍّ لسيطرتها. وما أصدرته من مراسيم تعطي هذه السيطرة إطارها القانوني والشرعي، طبقاً لأنظمة هذه الدولة وأعرافها وأساليبها الإدارية.

إن بعض ما أمكن مراجعته من هذه الوثائق والمراسلات والسجلات ودفاتر المهمة، يعود إلى أيام حكم سرحان حمادة الذي ازدهرت الإمارة الشيعية في عهده[1] والذي أصبح رئيس العشيرة سنة 1640[2]، وبقي في واجهة الأحداث نحو نصف قرن من الزمن. إن سجلاً مهماً وفريداً «دفتر مهمة» موجوداً في مكتبة Bliotheck Sachsische Landesbi يحتوي على أمر صريح وقصير يعود إلى بداية 1661 موجه إلى والي طرابلس يطلب منه إلقاء القبض ومعاقبة سرحان حيثما وجد في ولاية دمشق أو منطقة ابن معن أو أي مكان آخر بأي وسيلة ممكنة[3]. ومن الممكن أن أحكاماً سابقة كثيرة ضد آل حمادة قد فقدت، وكان كوبريلو Koprillu الذي أصدر هذا الحكم قد أرسل قبلان مصطفى باشا والياً على طرابلس سنة 1659 ومعه فرمان ملكي بمقاتلة آل

---

(1) الإمارات الشيعية، ص 119.

(2) تاريخ الدويهي، ص 520.

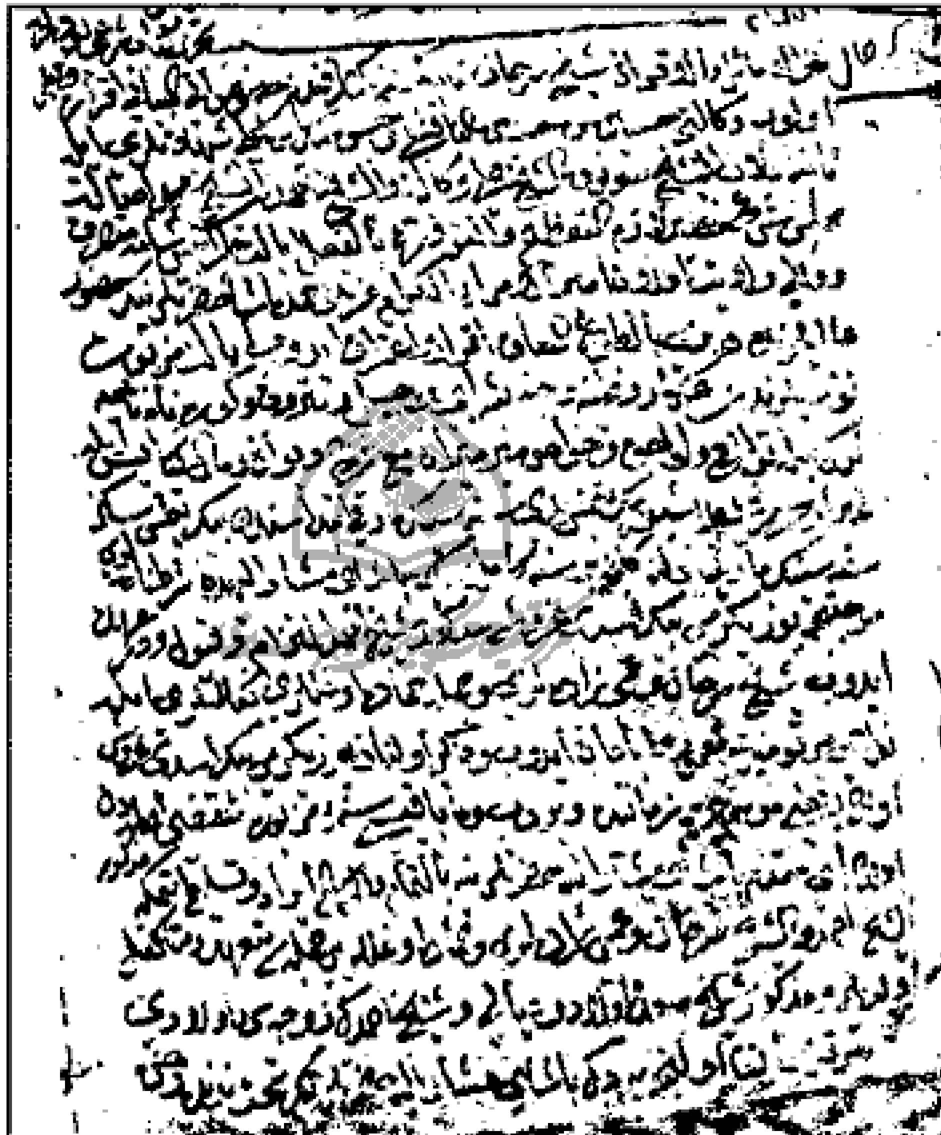
(3) Dresdev Eb, 387, fol, 28b عن الإمارة الشيعية، ص 119.

حمادة. ثم أرسل ابنه أحمد والياً على دمشق وقام بحملته الشاملة التي أجبرت المعنيين والشهابيين على الفرار، واللجوء إلى آل حمادة في قهمز التي هاجمها قبلان باشا بناء على أوامر كوبريلو بقوة قوامها خمسة آلاف جندي حولت المنيطرة والفتوح وجبيل والبترون إلى خراب. وقتل قرقماز المعني في السنة نفسها على يد والي صيدا[1]. وتفيد مستندات أخرى من سجلات Dresden أن أوامر مشابهة وصلت إلى البكليركي في طرابلس وصفد وصيدا وبيروت بالتنسيق مع والي دمشق في حملته ضد ابن معن وسرحان والمقدمين مراد وفارس[2] وقطاع الطرق الدروز الآخرين، ليس بسبب عصيانهم فقط، بل بسبب تأخرهم في تسديد الضرائب أيضاً. وبسبب خوف الباب العالي من لجوء الثوار إلى مناطق بعضهم، فقد أمر السلطات بتجاوز مبدأ عدم التدخل في الولايات الخارجة عن سلطتهم وبمطاردتهم ومعاقبتهم حيثما وجدوا[3].

تؤكد الوثائق العثمانية نفسها، أن هذه الحملات لم تحقق أهدافها في القضاء على الإمارة الشيعية، أو الحد من سلطة الحماديين وامتداد نفوذهم. فإن عقد الالتزام المبرم سنة 1667 ينص على تسليم المقاطعات الرئيسية الست وهي عكار والضنية وجبة بشري وجبيل والبترون والكورة إلى الحكم الشيعي، ويضع كافة جبل لبنان عملياً تحت سيطرة آل حمادة وتعترف بموقعهم وبحكمهم المتعاون في طرابلس[4]. ورغم أن المفاوضات جرت في سرايا طرابلس بين الوالي والشيخ سعد بن علي حمادة فقد صدر العقد باسم أحمد بن محمد، ومن الواضح أن الشيخين يعملان تحت إشراف كبير الحمادية سرحال. إن المسؤولية عن حماية وتطوير هذه المقاطعات وإيراد المبالغ المستحقة على عاتق أحمد، ولكن التعهد بالتنفيذ كان للشيخ سرحان وأولاد عمه.

إن مدة عقد الالتزام هي كما جرت العادة سنة شمسية تبدأ في آذار (مارس) وقيمة الالتزام ماية وعشرين ألف قرش تسدد على دفعتين، وتشمل جميع أنواع الضرائب، وينص العقد على إقامة الشيخ سعد وعائلته وعائلة الشيخ أحمد في طرابلس تحت إشراف الباشا حتى يتم سداد المبلغ المتفق عليه. وقد كان لعدم التقيد

(1) تفصيل هذه الحوادث الخطيرة في مكان آخر، «ثورة أولاد العرب».
(2) من أعيان الدروز.
(3) Dresden Eb 387, fol 102a (1-2)
(4) الإمارات الشيعية، ص 122. راجع الوثيقة رقم 7E، وبموجبها تعهد الدولة إلى الشيخ سرحال وسائر أبناء حمادة بمقاطعات جبيل والبترون وجبة بشري وعكار والضنية والكورة.
م.ط.ش سجل 1، ص 11ـ 12 بالتركية.



وثيقة E7: عقد التزام عكار والضنية وجبة بشري وجبيل والبترون والكورة.
الدفع في عهدة الشيخ أحمد والتنفيذ الشيخ سرحان وسائر ابناء حمادة 10رمضان 1077 هـ 1667م.

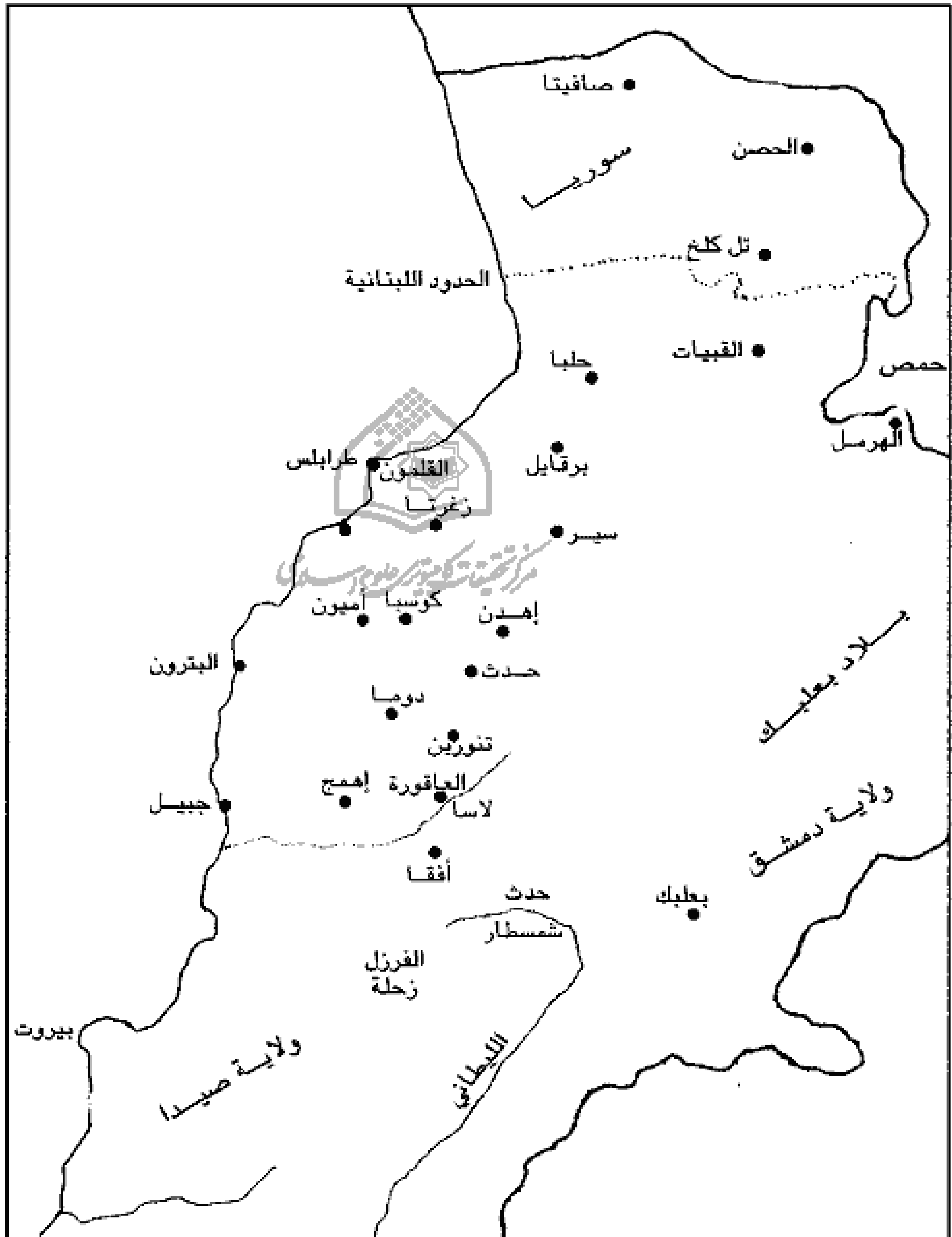
الدائم بهذا البند انعكاسات مهمة على العلاقة بين طرفي العقد[1].

إن الوثائق العثمانية الرسمية العائدة لسنة 1668 تسجل الامتداد الجغرافي الكبير لإمارة آل حمادة مع توسع ملحوظ في محيط الضرائب والجباية فتشمل بلاد النصيرية وصافيتا في جبال العلويين التي دخلت ضرائبها في عهدة الشيخ أحمد بالإضافة إلى عكار وجبة بشري، بينما بقيت بلاد جبيل والبترون في عهدة ابن عم سرحان ديب بن عيسى بواسطة وكيله مصطفى بن ناصر الدين وشملت عقود الالتزام بالإضافة إلى الضرائب العادية والرسوم المفروضة على قبائل العرب وعشائر التركمان والجزية على المسيحيين[2]. وتفيد الوثائق المسجلة في محكمة طرابلس في الفترة اللاحقة عن انتشار نفوذ هذه العائلة ووجودها وممتلكاتها إلى خارج المناطق اللبنانية ومدينة طرابلس نفسها[3]، حتى صافيتا[4] وجزيرة إرواد على الساحل السوري[5].

حكم بنو حمادة جميع المقاطعات اللبنانية التابعة لولاية طرابلس بما فيها ضواحي المدينة نفسها، فأصبح الباشا التركيّ عملياً مجرّداً من أهمّ مظاهر السلطة، وهي تعيين الحكّام والملتزمين في سائر مقاطعات ولايته وتبديلهم بما يحقّق له أكبر قدر من المنفعة المادية، والتحكّم السلطوي في ما يراه أولى مهامّه وحقوقه. كان الولاة الأوّلون من آل عساف وآل سيفا يتمتّعون بنفوذ شخصيّ وعائليّ فاعل لا يتعلّق حكماً بما يرتبط بالمنصب الرسميّ من مزايا إضافية، رغم أنّ المنصب قد أضاف إليها ولا شكّ حجماً أكبر وسلطةً أشمل، ربّما استعملت لدعم سيطرة أسرهما باعتبارها أسراً متنفذة، بينما لم يكن للولاة الذين تعاقبوا بعد ذلك سوى السلطة الملازمة لطبيعة الوظيفة والمنبثقة منها. فكان من البديهيّ أن يتواصل سعيهم لخلق الأوضاع المناسبة التي تمكّنهم من استعمال صلاحيّاتهم بأكبر قدر من الحرية والتفرّد حتى لا يكون «البكليركي في طرابلس بمجرّد الاسم لا غير كالناطور»[6]، أو يقع أسير الأمر الواقع المفروض رغم إرادته بالتعامل من مركز ضعف وإذعان مع حكّام مشاكسين ومتمرّدين ومحاربين قبل كلّ شيء.

(1) م.ط.ش، سجل 1 ـ 2.
(2) م.ط.ش، سجل 1 ـ 2، ص 76ـ77.
(3) م.ط.ش 1 ـ 2، ص 21.
(4) م.ط.ش 1 ـ 4، ص 13.
(5) م.ط.ش 6ـ12، ص 53 ـ 55.
(6) تاريخ الدويهي، ص 546.

الحكم الشيعي في ولاية طرابلس



كانت المشاعر عدائية بين الوالي العثمانيّ والحكّام الحمادية يزيد في تنافرها تاريخاً دموياً يزخر بالمآسي والغدر وانعدام الثقة وأوامر شريفة[1] غالباً ما تأمره عند تعيينه بقصاص بني حمادة ومعاقبتهم وإبعادهم عن الحكم ممّا جعل استهدافهم بحملات عسكرية متلاحقة من ثوابت السياسة العثمانية وتقاليدها.

إن أبرز ما يزخر به تاريخ ولاية طرابلس في قسمها اللبنانيّ خصوصاً هو استعراض مراحل الصراع الدامي والدائم بين حملات القمع العثمانية، ومقاومة الحماديين المتمرّدين والثائرين على سلطة لم يعترفوا يوماً بشرعيّتها وعدالتها، وهي لم تنظر إليهم إلا بوصفهم عاصين على سلطانها ومارقين من أحكامها وشرعها.

لم تمنع هذه العلاقات المتوتّرة من لجوء الوالي في أحيان كثيرة بعد كلّ معركة فاشلة، أو حملة متعثّرة، إلى إصدار الفرمانات التي تشرّع وجود الحماديين على رأس مقاطعاتهم: فتوجّه إليهم خلع الولاية وتعيّن في الحدّ الأدنى ما يترتّب لها من التزامات ضريبية معيّنة المقدار والآجال، إلا أنّها قلّما تصمد طويلاً بعد أن يمتنع الحماديون عن الدفع أو تعود الدولة بعد استجماع أسباب قوّتها إلى محاولة ضربهم من جديد حتى أصبح هذا الواقع يدخل في صلب التقاليد السياسية المتكرّرة التي لا جديد فيها إلا عند تدخّل عنصر طارئ غير منتظر، أو عندما تتدخّل سلطة عثمانية عامّة تتدرّج من تجمّع ولاة بلاد الشام الآخرين حتى تدخّل الباب العالي وصدور الأوامر السلطانية على أعلى مستوى؛ فترمي الدولة بثقلها وعساكرها لتحاول وضع حدّ نهائيّ لهذا التمرّد الذي يمسّ هيبتها، إلا أنّ النتائج لم تكن دائماً متطابقة مع ما تتمناه.

في الفترة التي أعقبت مقتل الأمير فخر الدين سنة 1635م. وانتهاء ولاية آخر السيفيين على طرابلس، وبين انتقال حكم جبل الدروز إلى الشهابيين سنة 1697م، تعاقب على طرابلس عدد كبير من الباشوات من النادر ألا يكون أحدهم قد قام بحملة واحدة على الأقلّ ضدّ الحماديين ولم يصدر في الوقت نفسه فرماناً بتقريرهم على مقاطعاتهم. وكان يشترك في بعض هذه الحملات عدّة باشوات عثمانيين؛ فيجتمع أحياناً في حملة واحدة إلى جانب باشا طرابلس باشا الشام وباشا صيدا (بعد 1660م.). وقد تتوسّع الحملة لتضمّ ولاة غزّة ونابلس وحلب وغيرهم ويعهد بقيادتها إلى عسكري محترف ذي رتبة عالية ومزوّد بأمور سلطانية، فتستنفر الجيوش وتوجّه

(1) كان والي طرابلس غالباً ما يصطحب معه عند تعيينه أوامر سلطانية تأمره بالقضاء على الحماديين وسائر الشيعة في ولايته.

الحملات إلى مختلف ديار الحماديين تهدم البيوت، وتفني الزرع، وتنكل بالناس، فيواجهون أحياناً أو ينتقلون إلى أماكن أكثر أمناً يشنون منها غارات ومداهمات خاطفة، ثمّ يعودون إلى مراكزهم بعد هدوء العاصفة، لأنّ كلّ هذه الجيوش التي جُرِّدت لقتالهم وكلّ المراسيم التي قضت باستبدالهم بحكّام آخرين، بقيت دون مفعول ثابت ودائم، ونادراً ما اقترنت بتنفيذٍ على الأرض ممّا يضطرّ السلطة التي أصدرتها إلى الإقرار بالواقع وصعوبة تبديله (والاعتراف بهم كحكّام واقعيين).

حفلت الحوليات والمصادر الرئيسة بأخبار الحروب والمعارك بين الحماديين والعسكر العثمانيّ، التي تتكرّر وتتداخل بانتظام. فيصبح عسيراً معرفة نهاية إحداها من بداية الأخرى وكأنّها حربٌ مستمرّة تخمد أحياناً لتنفجر في أيّة لحظة. وغالباً ما تنهي هذه المصادر تفاصيل معركة ونتائجها بعبارات مثل: «طهرت هذه الأرجاء منهم»[1] و«لم يعد يسمع بأحد منهم»[2] حتى تعود هي نفسها إلى التحدّث عن معارك جديدة نشبت بين الفريقين نفسهما أشدّ عنفاً وضراوة في العام نفسه أو في العام الذي يليه.

إنّ العلاقة المتوتّرة أبداً بين الطرفين تكاد أن تكون مسلسلاً استمرّ عشرات السنين من الصدامات التي تتشابه بظروفها وتفاصيلها، بحيث يتبيّن بعد استعراض بعضٍ منها على سبيل المثال أنّ الأمر محكوم بروتين متكرّر يبدأ من المنطلقات نفسها وينتهي غالباً، إلى النتائج نفسها. لذلك، قد تكون الإشارة إلى عددٍ منها تغني عن استعراض الباقي بسبب التشابه إلى حدّ التطابق في الأسماء والتفاصيل، وتعطي الصورة الواضحة الكاملة عن نوعية العلاقة وتفاصيل الجزئيات التي تتحكم بالعلاقة بين الفريقين.

في هذه الفترة عرفت المدينة عدداً كبيراً من الولاة ليس من اليسير حصره وتعيينه بدقة[3]. إلا أنه يمكن أن يكون أشهر الموظفين الذين شغلوا منصب الوالي حتى نهاية القرن السادس عشر وهو التاريخ نفسه الذي انتقل فيه حكم جبل الدروز من آخر أمير معني إلى أول الشهابيين 1697م هم:

---

(1) خطط الشام، كرد علي، ج2، ص 220.

(2) ما عاد ظهر أحد من آل حمادة، «الغرر الحسان»، ص 880.

(3) وضع حكمت شريف يكن قائمة بأسماء ولاة طرابلس العثمانيين وكذلك الأب أغناطيوس الخوري وسميح الزين في تاريخ طرابلس وبين هذه القوائم اختلاف واضح في التواريخ والأسماء.
وفي تاريخ لبنان الحديث لعادل ومنير اسماعيل جدول من سبع وعشرين والياً في الفترة نفسها لا تتطابق غالباً مع ما هو وارد في وثائق محكمة طرابلس الشرعية وبعض المصادر المعاصرة للأحداث.

1 ـ مصطفى باشا كتاجاج 1636.

2 ـ برجال أحمد باشا 1637.

3 ـ شاهين باشا، 1638.

4 ـ محمد باشا الأرناؤوط 1639.

5 ـ الأرناؤوط مرة أخرى بعد أن أضيفت إليه ولاية صيدا 1642.

6 ـ حسن باشا 1644.

7 ـ محمد باشا الأرناؤوط (مرة ثانية، 1645).

8 ـ محمد باشا الصوفي، 1647.

9 ـ الأرناؤوط (مرة ثالثة) 1648.

10 ـ عمر بك[1] 1649.

11 ـ حسن باشا (مرة ثانية) 1651.

12 ـ الأرناؤوط (مرة رابعة) 1652.

13ـ قره حسن، 1653.

14 ـ محمد باشا الكبري[2]، 1654.

15 ـ محمد آغا الطباج 1656.

16 ـ قبلان باشا[3] 1658.

لم يدع الباب العالي وسيلة إدارية أو عسكرية إلا وحاول استخدامها للقضاء على بني حمادة ونفوذهم في ولاية طرابلس، وربما قدر أن هذه مهمة تتجاوز قدرات واليها وإمكاناته فاتخذ تدبيراً سلطانياً يقضي بفصل بلاد الحماديين عن هذه الولاية وإلحاقها بولاية الشام كما حصل أثناء ولاية شاهين باشا 1638.

(1) عمر بك هو صهر الوالي الذي سبقه محمد الأرناؤوط.

(2) كوبريلو، عائلة عثمانية شهيرة تولى الكثيرون من أفرادها منصب الصدارة العظمى وقد انتقل محمد باشا من ولاية طرابلس إلى الصدارة، سنة 1656 وبقي حتى 1661.

(3) والي طرابلس أثناء ثورة أولاد العرب.

«في غرة رجب قدم من الشام عبد الرحمن آغا بأمور شريفة بأن بلاد جبيل والبترون وجبة بشري ينقطعوا عن طرابلس، ويكونوا تبع الشام. فانهزم الشيخ علي ابن حمادة من طرابلس إلى الكورة مع توابعه وعينت الدولة بعض الآغوات ليحكموا بلاد جبيل والبترون وبشري»[1].

ولكن الشيخ سرحان بن قانصوه حمادة وتوابع بيت حمادة أفشلت هذا التدبير في هجوم قامت به في آخر شهر كانون الثاني الموافق لشهر شوال قتل فيه الحاكم المعين وتمشيخ أبو محمد سرحان على أثره.

عين الوالي ابن زين الدين حاكماً على مقاطعات الحمادية ولكن علي حمادة انقض بجماعته من 'لكورة وقتلوا الحاكم المعين وسلموا ولاية طرابلس إلى سرحان حمادة المعروف بأبي محمد حاكم جبيل والبترون في سنة 1638[2].

عُزل شاهين باشا عن إيالة طرابلس، فتولاها محمد باشا الأرناؤوط أحد أطول الولاة مدة[3]. فزحف هذا الوالي بعسكره على بيت حمادة سنة 1641[4]. واضطهدهم وطردهم من وادي علمات وبلاد جبيل وقتل محمد ياغي بن قمر الدين وصعب بن حيدر وبعض تابعيهم.

وولى الأرناؤوط الأمير علي علم الدين على مقاطعات الحماديين وكان قبلها أميراً على جبل الدروز ثم هرب لاجئاً إلى جبل عامل وأقام بعدها في بيروت. فداهم الشيخ سرحان في غبالة في الفتوح فنهبها وقبض على بعض أولاد من أقربائه وقتل خمسة منهم فتبعهم الشيخ سرحان بأهل غزير واشتبك معهم ثم اجتمعت الرجال على سرحان وقبضوا على بعض أتباعه ولوحق الباقون وصار ضيم عظيم على الرعايا بسبب التفتيش عن جماعته[5].

وروى أحد الآباء اليسوعيين في تاريخ «السيدة العذراء في لبنان» أنه في سنة 1641 كان الأمير علي علم الدين حاكماً على بيروت فصدر إليه أمر والي طرابلس الأرناؤوط بتعقب أشقياء الفتوح المتاولة.

(1) تاريخ الدويهي، ص 519.
(2) المرجع السابق، ص 520. وجبيل والبترون، أبو عبد الله، ص 168.
(3) تولى أربع مرات على طرابلس لمدة تقارب عشر سنوات.
(4) طرابلس في التاريخ، البابا، ص 178.
(5) تاريخ الدويهي، ص 526.

واتخذ الأمير لعملياته العسكرية قرية علمات قاعدة له. ومنها سار بحملة عسكرية قوية إلى غبالة مقر الشيخ سرحان وهاجمه في داره في الحصين وقتل أربعة من أبنائه ونهب القرية وطرد من فيها من المتاولة[1].

استمر حسن باشا والي طرابلس الجديد 1651 في سياسة العداء للحماديين التي مارسها أسلافه فكان من أول أعماله إنشاء حلف من أبي رزق البشعلاني الترتجي والمقدم علي بن الشاعر والأمير اسماعيل الكردي ضد بيت حمادة وأعطوا حكم عكار للأمير ملحم بن معن للاستقواء به على الحماديين ولكن الشيخ سرحان طرد معتمده حسن آغا أبو دية وحكم عكار كما حكم جبة بشري علي ابن العجال من بشناتا وانهزم أبو رزق من طرابلس[2].

عزل حسن باشا وعاد محمد باشا الكبري والياً على طرابلس للمرة الرابعة سنة 1654، واستخدم لمحافظتها الأمير اسماعيل الكردي والشيخ سعد بن علي حمادة حاكم الكورة ولكن العداء ما لبث أن انفجر خصاماً وصداماً مع انكشاريته «**فحمل عليهما ابن الباشا وأخرجهما إلى أطراف الزاوية فأعلنوا التمرد وسلبوا شاشات القواصة وسلاحهم وعصوا بالمال الأميري فهاجمهما محمد باشا وأوقع بهما عند حريشة الهري وكسرهما فانتقلوا إلى الكورة واستمرا في عصيانهما هناك**»[3].

ثورة أولاد العرب

رغم تعدّد الحملات العسكرية التي دأبت الدولة على سوقها ضدّ بني حمادة أو غيرهم من الحكّام العاصين والمتمرّدين في مختلف المناطق اللبنانية، كانت المرة الأولى التي تكتسب فيها المقاومة طابع الشمول والعمومية. وتبدو حريصة على الاصطفاف في جبهة واسعة تلاشت فيها العائلية والطائفية والمذهبية التي كانت عادةً المحور المركزيّ في الظروف المشابهة. تجلّت من خلال الاستهداف العثماني والتحالف الذي قام للتصدّي له، مظاهر الالتفاف حول موقف تجاوز الأطر الضيقة والعصبيات المعتادة ليأخذ بعداً وطنياً عاماً يرتكز على إحساس بوحدة المصير ويحيي رابطة وثيقة وفاعلة أبعد من مشاعر الولاء القبليّ أو الالتزام المصلحي والانتماء المذهبي. فاجتمع وربّما لأول

(1) تاريخ غبالة، ص 160.

(2) الدويهي، ص 534 والفرر الحسان، ص 863.

(3) تاريخ الدويهي، ص 538.

مرّة الشيعي والسنّي والدرزي والماروني في جبهةٍ واحدة أمام عدوٍّ واحد يستهدفهم جميعاً دون تمييز، وكان ذلك في مجموع التدابير والحملات والمطاردات التي كان لبنان مسرحاً لها في الأعوام 1658 و 1660 والتي نجمت عن ثورة هي في الواقع «ثورة أولاد العرب»[1]، نظراً لما بدا في خلفياتها من صراع عرقي واضح انعكس على نوعية المستهدفين والمقاومين، وبدا جلياً في التحالفات التي نشأت لمقاومة الحملة وتداعياتها، والواقع الإداري الجديد الذي رسمته السلطات العثمانية بتقسيم ولاية الشام واستحداث ولاية صيدا من بعض مقاطعاتها اللبنانية لتحطيم ذراع أولاد العرب[2]. كما استنتج البطريرك المؤرخ المعاصر لهذه الأحداث.

بدأت هذه الثورة عند تعيين قبلان باشا والياً جديداً على طرابلس فقدم إلى المدينة

---

(1) كان هذا الشعور بالحمية العربية يظهر خجولاً في مناسبات عديدة. ويدفع بعض الأحداث في اتجاهات معينة، تختلف عن تلك المرسومة لها، تجاوباً مع حس عرقي يتجاوز المشاعر القبلية من قيس ويمن، والمذهبية على اختلاف مشاربها. ونستطيع تلمس عمق هذا الشعور وحيويته في مواقف كثيرة تقابلها تدابير رسمية سلبية تستهدف العنصر العربي دون اعتبار للتقاليد والأعراف والأنظمة العثمانية المرعية الإجراء والتي نادراً ما تلحظ مثل هذه الاعتبارات وأن تفسير الدويهي للمغزى الكامن وراء إنشاء باشوية صيدا والتي عبر عنها «بلوي ذراع أولاد العرب» إثر ثورة عارمة اشترك فيها لبنانيون من مختلف المذاهب فساهم فيها الماروني (الخازن) والدرزي «أبو اللمع» والشيعي حمادة وعلي الصغير، والسني (المعني والشهابي). تدل على موقفين متناقضين لعب في اصطفافهما العنصر العرقي عند الجهتين دوراً أساسياً. نتج عنه قيام مؤتمر دير القمر من جهة، وإنشاء باشوية صيدا من جهة أخرى، وحسم النزاع على إثر مفاوضات ثنائية انتهت بعودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل هجوم الجيوش العثمانية، وإطلاق الرهائن الشيعة من قلعة طرابلس وإرسالهم بحراً إلى مأمنهم، دون أن يحرز فريق منهما نصراً حاسماً على الفريق الآخر وقبل ذلك وعلى إثر سفر فخر الدين إلى أوروبا تعهد يونس الحرفوش بتصفية ذيول الخلاف بين الأمير والسلطة بإخلاء القلاع التي استعصت على الحصار العثماني وتسليمها إليهم ولكن الأمير يونس احتال على هدم هذه القلاع لئلا تنتقل سليمة من أيدي أولاد العرب إلى أولاد الترك، كما ذكر الصفدي.

وأبت له حميته العربية ذلك رغم أن الاتفاق كان ينص على أمر مغاير، ويدخل في باب هذا الشعور أيضاً حماس الحاكم الشيعي في جبل لبنان على مناصرة الذمي بوجه حاكم طرابلس الكافر الذي يقتل المتاولة والنصارى. إن الجهود المتواصلة والمضنية التي قام بها ناصيف النصار لتأليب سائر القوى المحلية لمجابهة العثمانيين، والحروب الطاحنة التي خاضها إلى جانب حليفه الزيداني ضدهم. تحمل في خلفياتها الكثير من بذور هذا العامل الفتي وهذا ما جعل القنصل المدقق بازيلي يقول عند سقوط عكا بيد الجزار إن الحصن الذي أسسه المدافع المتقدم عن القومية العربية في سوريا (ظاهر العمر) تحول إلى عش ظل الأكثر وحشية من الباشوات الأتراك يمسك منه البلاد بمخالبه ويعذب فرائسه أكثر من ثلاثين سنة، سوريا ولبنان وفلسطين، بازيلي، ص 91.

(2) تاريخ الدويهي، ص 551.

ومعه «أمورات شريفة» ـ كما جرت العادة ـ بالقضاء على بيت حمادة وتأديبهم. فقام الوالي بحملة على رأس ألفين من جنوده وهاجم البترون وبلاد جبيل دون أن يتمكّن من النيل من أحدهم لأنّهم انتقلوا مع عائلاتهم ومواشيهم إلى كسروان. فدهم الباشا وادي علمات وهدم دورهم ونهب قراهم، ثمّ نزل بعسكره إلى جبيل وضبط الحبوب التي وجدها هناك لأهالي كسروان وكانت قيمتها ثلاثة آلاف قرش. وعيّن حكّاماً على مقاطعات الحماديين فكتب بلاد البترون على المقدّم علي بن الشاعر بسبعة عشر ألف قرش وجبة بشري على قاتبيه بن الشاعر باثني عشر ألفاً، وجبيل على كاور اجلي وعكار على المقدم فارس مراد بكفالة روم أحمد، وعاد إلى طرابلس[1].

ظهر عجز المتسلّمين الجدد عن القيام بما كُلّفوا به، فقتل الوالي بعضهم وصادر البعض الآخر في الوقت الذي اتّخذ الحماديون من كسروان مركزاً لعمليّاتهم وانطلقوا في أعمال الثورة والتمرّد حتى وصلوا إلى أبواب طرابلس[2]. ولمّا وجد الباشا نفسه عاجزاً عن مواجهتهم أرسل الشكاوى بحقّهم إلى الباب العالي طالباً المساعدة والعون. وأصبح كالناطور لا يملك من أسباب الولاية غير الاسم، كما أرسل في الوقت نفسه من الشام عروضات إلى الباب العالي تتّهم الأميرين الشهابيين علي ومنصور والحمادية بأنهم منعوا الوالي مرتضى باشا من الدخول إلى المدينة وأنهم يسوسون أهل المدينة وبرها بغير أمره[3].

أثارت العروضات التي قدّمت إلى الباب العالي على الحماديين والشهابيين تحرّكاً على أعلى المستويات، فأرسل الصدر الأعظم محمد باشا[4] ولده أحمد باشا إلى إيالة الشام، وقبلان باشا إلى إيالة طرابلس، ومحمد آغا الأرناؤوط إلى صيدا وبيروت[5]. واستقدمت النجدات والعساكر من سنجق صفد وباشا غزة وباشا القدس وأنصار الدولة من الأعراب، فجمع أحمد باشا جيشاً من خمسة عشر ألف مقاتل وسار على رأسه من الشام إلى سعسع لتأديب المتمرّدين[6].

فشلت محاولات الشهابيين في إنقاذ الموقف بدفع مبلغ من المال، فهربوا بعيالهم إلى

(1) تاريخ الدويهي، ص 546.
(2) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
(3) المصدر السابق، ص 546ـ547 ومخطوطة مختصر تاريخ الدويهي ـ طنوس الشدياق، ص 180.
(4) والي طرابلس سابقاً وعدو الحماديين.
(5) كان والياً على طرابلس وفي حرب دائمة مع الحماديين.
(6) تاريخ الدويهي، ص 547.

كسروان عند بني حمادة ولجأوا إليهم مع كلّ ثرواتهم وستماية من رجالهم[1] وعلى رأسهم الأميران منصور وعلي.

دخل الجيش إلى وادي التيم وهدم حارات الشهابيين وأكواخهم وقطع أشجارهم وأعطى حكم وادي التيم إلى أولاد علم الدين، والمقدم زين الدين وابن أخيه عبدالله، ثمّ سار إلى قب الياس وكتب إلى الأميرين المعنيين أحمد وقرقماز يطلب منهما الشهابيين والحماديين بعد أن أرسل الشوابصة[2] إلى صفد وبلاد بشارة وصيدا وبيروت ليجمع مزيداً من الرجال استعداداً للتطوّرات المقبلة.

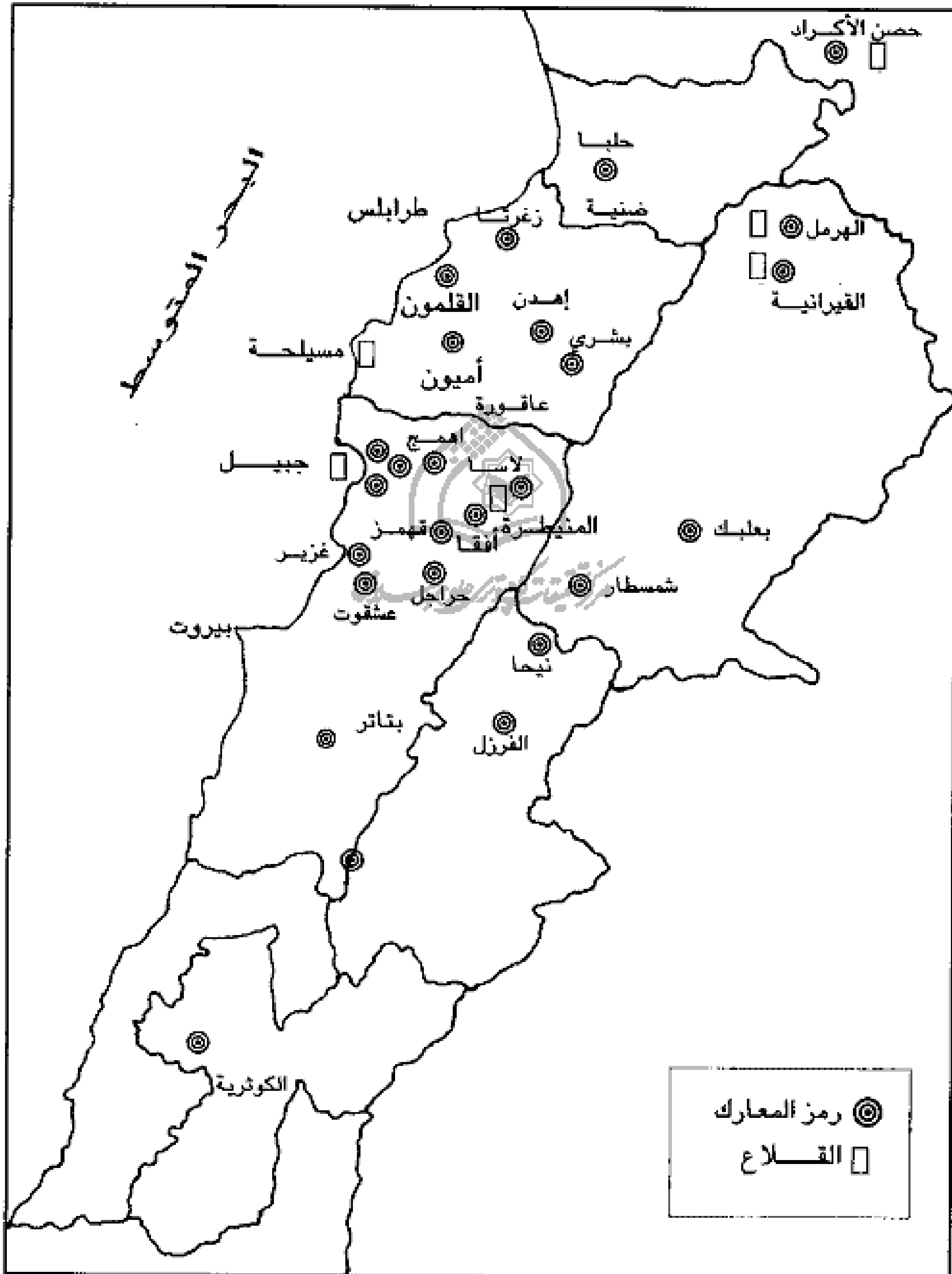
جمع المعنيون رجالهم وساروا على رأس سبعة آلاف مقاتل إلى عين زحلتا حيث لم يعد يفصل بينهم وبين جيش الكبري إلا قمة الجبل. ولم يجتمع معهم الشهابيون والحماديون لأنّهم كانوا هدفاً لحملة الباشا. فكتب إليه المعنيون «**بأنّ بيت شهاب وبيت حمادة ما دخلوا بلادهم** وتعهّدوا بدفع مبلغ مئتين وخمسين ألف قرش في مدّة أربعة أشهر وأرسلوا أمير الشويفات ومقدّم حمانا ليكونا رهينة عنده إلى أن يتمّ إيراد المال. فرضي بذلك وعاد إلى دمشق».

كان محمد باشا والياً على طرابلس قبل أن يصبح صدراً أعظم، فلا بدّ أنّه اكتسب من خلال إقامته في برّ الشام خبرة ومعرفة بالأوضاع السائدة فيه. فلمّا عجز قبلان باشا عن تنفيذ الأوامر السلطانية التي كانت سبب تكليفه بمهامّ الولاية أرسل ولده الحديث السن وجمع له جيشاً يبدو من كثرة عدده أنّ مهمّته تتجاوز الحملات التأديبية العادية التي تكتفي بالتخريب والبلص إلى القيام بأمر أكثر أهمية وأعمق تأثيراً؛ وهو القضاء على حكم أولاد العرب في لبنان، والتخلّص منهم، وتعيين حكّامٍ غيرهم من أصحاب العصبيات الضعيفة التي يمكن تبديلها بسهولة في أيّ وقتٍ لاحق.

استنفرت قوات الدولة من برّ الشام حتى عريش مصر، بما فيهم حكام طرابلس والشام وصفد وغزة والقدس بالإضافة إلى أنصارها والموالين لها. وعيّن أحمد الكبري والياً على الشام ليبقى مدّةً طويلة في قيادة الأحداث على رأس جيشٍ كبير الحجم، وأدخل تعديلاً إدارياً جذرياً وأساسياً باستحداث باشوية صيدا وسلخ مقاطعاتها عن ولاية الشام وتعيين والٍ عثمانيٍّ عليها «حتى يحطم ذراع أولاد العرب» وفي هذا التعبير

(1) الإمارات الشيعية، ص 415، والغرر الحسان، ص 866.
(2) تاريخ الدويهي، ص 548.

بعض المعارك والقلاع الحمادية الشيعية في جبل لبنان



ما يكفي للدلالة على غاية الحملة وهدف إحداث الباشوية في وقتٍ واحد.

تأخّر المعنيون عن دفع المال المتّفق عليه فغادرت الجيوش إلى قب الياس، وغادر الأميران أحمد وقرقماز إلى كسروان عند الحماديين حيث كان الشهابيون لا يزالون عاصين هناك. واتّفق المتمرّدون الثلاثة بعد التشاور أن يرسلوا المقاتلين والسكمانية واللاوند عند الأمير كنعان آل عساف الحياري، وأن يختفي الأميران علي ومنصور الشهابيان والأمير قرقماز المعني في جهات حلب بينما يبقى الأمير أحمد مختفياً في كسروان وجبيل.

وجّه أحمد باشا جيشاً من خمسة آلاف مقاتل مع بعض اليمنيين إلى بلاد الحماديين وكتب إلى قبلان باشا والي طرابلس أن ينهض لمساعدتهم.

دخلت الجيوش بلاد جبيل والبترون وجبة المنيطرة والعاقورة وكسروان ومشمش وقمهز ولحفد فحرقوا البيوت وقطعوا الأشجار ونشروا الخراب حيث مرّوا.

وغيّر أحمد معظم الولاة: فكتب الشوف على الشيخ سرحان بن عماد والغرب والجرد والمتن على أولاد علم الدين وكسروان على محمد آغا. ووزّع على كلّ مقاطعة عشرين ألف قرش غير الميري المعتاد، وأصبح علي باشا الدفتردار أول والٍ على صيدا.

«فاجتمع المعنية والشهابية وبيت حمادة في قهمز واتفق الرأي بينهم أن يصرفوا رجالهم وأن يختبئ الأميران أحمد وقرقماس المعنيان في جبيل كذلك الأميران منصور وعلي الشهابيان مع خمسين من رجالهم[1]. فأرسلت الدولة جيشاً من خمسة آلاف رجل على رأسه قبلان باشا ومن أطاعه من اليمنيين وهاجموا مراكز الحماديين في قهمز ووادي علمات ومشمش ولحفد وجبيل والبترون وجبة المنيطرة والعاقورة وأحرقت دور بيت أبي اللمع وبيت الخازن وبيت حمادة وقطعت أرزاقهم[2]. ولم تلبث هذه الثورة العامة أن امتدت إلى جبل عامل فوقعت الفتنة العظيمة بين والي صيدا علي باشا الدفتردار ومشايخ المتاولة»[3].

استطاع الحماديون مواجهة هذه الحملات في الشرق والشمال والحفاظ على مواقعهم المعتادة ومنع المتسلمين المعينين من ممارسة مهامهم والاستقرار في

(1) الغرر الحسان، ص 867.
(2) تاريخ الدويهي، ص 551.
(3) تفاصيل ذلك في فصل آخر وتعبير الفتنة العظيمة للأمير حيدر الشهابي.

المقاطعات التي عينوا حكاماً عليها كما حفظوا ضيوفهم وصانوا سلامتهم. وكان شيخهم في هذه الفترة الصعبة هو سرحال بن قانصوه الثائر الدائم والذي بقي في صراع مستمر مع العثمانيين حتى وفاته معتصماً بمنعة بلاده وصعوبة مسالكها، مستعيضاً عن موارده المتواضعة بصلابة رجاله وتمرسهم بالحرب وصبرهم على الشدائد[1]. وقد اشتهر أمره وذاع صيته حتى أطلق اسمه على جبل لبنان فعرف في بعض المصادر والوثائق ببلاد سرحال[2]، أو منطقة سرحال كما أطلق هذا الاسم أيضاً على ذريته فقيل عنهم بنو سرحان وبقي الاسمان قيد الاستعمال طويلاً، وأطلق الباب العالي على المتمردين الشيعة اسم السرحانيين[3].

يأتي المؤرخ البطريرك على ذكر هذه الحوادث بإيجاز وتحفظ رغم معاصرته لها نظراً لعلاقته الوثيقة بالأمير أحمد المعني، ومحاولته إبعاد صفة التمرد عن صديقه[4] ومواقفه السلبية من المتمردين الآخرين فيقتصر على القول:

«في سنة 1658 أخذ إيالة طرابلس قبلان باشا وجاب معه أمورات شريفة في بيت حمادة فجمع نحو ألفين من الرجال وسار بهم إلى بلاد جبيل والبترون فما استطاع أن يلحق بأحد منهم لأنهم قطعوا مع عائلاتهم ومواشيهم إلى بلاد كسروان فخرب حاراتهم وقرى وادي علمات.

ثم عين على بلاد الحماديين ملتزمين من خواصه وعاد إلى طرابلس وأما بيت حمادة «فنهبوا» «وخضخضوا» حتى وصلوا إلى أبواب طرابلس وثم يحتموا في كسروان فأرسل يعرض بهم إلى الباب العالي»[5].

في خضم هذه الحرب المستعرة، وبعد شهرين من قيامها، هيأت الظروف لرحالة أجنبي كان في ضيافة البطريرك الماروني في قنوبين[6] أن يلتقي بمفرزة من الجنود الشيعة وترك وصفاً دقيقاً لهم وما خلفوه لديه من انطباع،

(1) دارفيو، ص 189.
(2) الإمارة الدرزية، أبو حسين، ص 149.
(3) خلاصة الأثر المحبي، ج4، مصدر مذكور سابقاً وتعبير السرحانيين سيرد في وثائق لاحقة.
(4) الدولة الدرزية، أبو حسين، موقف الدويهي من أحمد المعني والحماديين، ص 204ـ205.
(5) تاريخ الدويهي، ص 546.
(6) هو البطريرك جرجس البسبعلي، (1657ـ 1670).

وما تميزوا به من قدرة على تحمل المشاق وبراعة في خوض المعارك[1].

«كنا نتأهب للمغادرة في صباح الغد. عندما وصل عشرون جندياً مسلحين ببنادق جيدة. أفزعتنا وجوههم، كانوا أناساً جافين، أجسادهم النحيفة خالية من اللحم، وقد لوحتها الشمس، يحيط بعيونهم السواد، وهم عراة تقريباً.

دخلوا بوحشية إلى فناء الكنيسة دون أن يسلموا على أحد، ونظروا إلينا طويلاً بانتباه دون أن يقولوا شيئاً.

كانوا سيرعبوننا لو التقينا بهم في هذه الدروب الضيقة حيث أقل خطوة خاطئة يقوم بها حصان كفيلة بأن تلقي به وبفارسه إلى أمكنة من الصعب العثور فيها على ما قد يتبقى من أجسادنا. فمهما فعلنا رغم تسلحنا الجيد فإن هؤلاء الرجال المعتادون على تسلق الجبال مثل الماعز البري سينالون منا لو وقعنا في أيديهم.

عرفنا أخيراً أنهم من أتباع أمير من عائلة حمادة هو سرحان بن حمادة يخوضون حرباً مع والي طرابلس تركوا قراهم وبيوتهم منذ أكثر من شهرين وانسحبوا إلى قمم الصخور حيث ينامون معرضين لكل أضرار الرياح دون أن ينزعجوا. إنهم أناس ذوو قوة وصحة لا تتغيران يتحملون بدون تذمر أشد المشقات عسراً، ويتحلون بقناعة وشجاعة لا تضاهيان. إن أشد الانكشارية شجاعة ومراساً في الحرب لا تجعلهم يتراجعون خطوة إلى الوراء يستعملون البندقية والسيف بقوة وببراعة مدهشة.

وعندما ينقصهم البارود يضعونه بأنفسهم لذلك يحمل كل منهم كيساً صغيراً يضع فيه الكبريت والبارود ويستخرجون الفحم ببراعة من خشب الصفصاف ويدخلونه بواسطة قضيب إلى نقر في الصخر يضعون فيه المقدار اللازم من الكبريت والبارود. وهكذا يحصلون على ذخيرتهم وهي من النوع الممتاز. إن قدومهم أزعجنا في البداية، فتناولنا سلاحنا قبل أن نعلم أنهم لم يأتوا إلى قنوبين إلا ليسألوا عن أحوال البطريرك من قبل أميرهم ويقدمون له ما يحتاج إليه من خدمات.

ولما تعارفنا وتحدثنا وأكلنا وشربنا معاً تأكدنا أنهم من خيرة الناس».

---

(1) Laurent DArvieux Memoires, (1615-1702), P189.

الفارس لوران دارفيو، مذكرات، ص 189. القنصل الفرنسي في حلب (1686-1679) ولد في مارسيليا سنة 1653 سافر إلى سوريا مع قريبه القنصل بيتونديه Bétondie أقام خمس سنوات في أزمير وسبع سنوات في صيدا (1658-1665) درس العربية والتركية وترك مؤلفات عدة وزار قنوبين بعد أن حصل على إذن من الحماديين بواسطة البطريرك بسبب حالة الحرب التي كانت قائمة. وقد كلف سنة 1671 بمهمة رسمية فوق العادة لتمثيل البلاط الفرنسي لدى الباب العالي وكان يطمح أن يكون سفير الملك في القسطنطينية.

مؤتمر دير القمر

أمام عجز الدولة عن القضاء على الحماديين بقوة عساكرها وسياسة ولاتها حاول الوالي الجديد حسن باشا 1673 الإيقاع بين عناصر العصبية الشيعية الداخلية بهدف إيجاد انقسام في صفوفها ليوهن من وحدة التلاحم التي عرف شيعة جبل لبنان بها أمام عدوهم الدائم، فيسهل عليه القضاء على عنف صمودهم ومقاومتهم، ومن جهة أخرى فإن الشقاق الداخلي يقطع الطريق أمام بذرة بدأت تظهر خجولة على مسرح الأحداث بين العائلات والقبائل ذات الأصول العربية، وتدفعها إلى مناصرة الحماديين أمام الغارات العثمانية حتى بين الجماعات الذين اعتادت الدولة أن تمنحهم بعض الامتيازات الرسمية ليقاتلوا في صفوف عساكرها. ولتحقيق هذا الهدف سعى إلى اصطناع نوعٍ من عداوة الدم والثأر بين الشيعة فيما بينهم ومع مجموعة من أولاد العرب[1].

نفّذ الباشا خطته الجديدة إثر وليمة أقامها لأهل دولته، وكان منهم الشيخ أبو طاهر ابن الحاج يوسف وأبو عساف مدلج بن شريف والحاج باز بن أبي رعد وغيرهم من أولاد العرب. ثمّ أحضر الشيخين السجينين أحمد ومحمد وقتلهما ثمّ أشاع بأنّ أولاد العرب الذين كانوا على مائدته هم المسؤولون عن قتلهما. ولكن مسرحية الباشا فشلت في تحقيق هدفها وخلفت موجة عارمة من الثورة وأعمال العنف.

وحين شاع خبر قتلهما «هاجت الحمادية وتوابعهم. وتضعضعت أحوال الرعايا ووثب رفاقهم على جبيل والبترون والجبة، وانتشرت الثورة على سلطة الوالي في سائر الأنحاء. فسقط ثلاثة عشر قتيلاً في جبيل ودمرت قرى كثيرة في البترون وأحرقت حصرايل وحصرون في الجبة. وصار الناس في «وجل عظيم من العاصين والطائعين»[2].

عندما انتشر التمرد وخرجت الأمور عن سيطرة الوالي «كتب حسن باشا إلى الباب العالي عن عصاوة البلاد طالباً المعونة والنجدة. فحضر أمر إلى باشا الشام وباشا صيدا أن ينجدا باشا طرابلس على العصاة وخرج على رأس قواته من مدينة طرابلس عصر يوم 29 أيلول 1675 على طريق حدث الحديد التي في جبة بشري فما أن وصل إلى جبة المنيطرة حتى تضعضع عسكره فارتحل إلى بعلبك دون أن يحقق غايته»[3] وفي

(1) تاريخ الدويهي، ص 560.
(2) المصدر السابق، ص 561.
(3) تاريخ الدويهي، ص 561.

أول تشرين أول بلغ عدد الجيوش التي اجتمعت في قب إلياس في البقاع نحو خمسين ألفا[1]. وطالبوا بتسليم العصاة واتهموا الأمير أحمد المعني بمساعدة الحماديين سرا[2]. وبدأ الاستعداد للهجوم فجزع الناس وهاجروا بعائلاتهم إلى ساحل البحر وتداعى الأعيان إلى الاجتماع لمناقشة الأمور في دير القمر.

حضر هذا الاجتماع الحاشد مشايخ البلاد وأولاد العرب والأمراء الشهابيون وكان عددهم نحو أربعة آلاف أرسلوا إلى الباشوات العثمانيين جواباً يفيد أن آل حمادة ليسوا في بلادهم، وأنهم مروا في دير القمر دون أن يستقروا فيها. وتولى المفاوضات الأمير أحمد عن أهالي البلاد واسماعيل باشا والي صيدا عن الدولة وتم الاتفاق على ما يلي:

أولاً: يتكفل الأمير المعني مبلغ عشرين كيساً يدعيها والي طرابلس على بيت حمادة 14 كيساً مكسورة من العام الماضي وستة أخذها الشيخ سرحان متسبقاً.

ثانياً: تفرج الدولة عن الرهائن الحماديين الموجودين في قلعة طرابلس.

وبالفعل عندما وصلت الرهائن بحراً إلى صيدا أورد اسماعيل باشا المبلغ المتفق عليه وانسحب العسكر[3].

استمر حسن باشا في منصبه سنة 1676 والياً على طرابلس. فعين حكاماً من خواصه على جبيل والبترون والجبة. ووزع الجنود السكمان على جميع المقاطعات خوفاً من بني حمادة[4]. ثم سار لمحاربة تركمان البغدلة.

ثار الحماديون في غيابه. واحتلوا طرابلس وهاجموا البترون واعتقلوا مرعب الشاعر الحاكم المعين وسجنوه في قلعة طرابلس التي استولوا عليها حتى مات غماً[5]. وقتل الشيخ حسين بن أحمد، الحاكم الذي عينه الباشا على الضنية الحاج باز في أرض لحفد. فلما عاد الوالي، سار برجاله إلى جبيل، وقتل شيخ البربارة، وقبض على ابن الحسامي، وعلى مشايخ غرزوز لأنهم صرفوا آل حمادة من أملاكهم. وأمر الباشا بخراب قرى بيت حمادة ونهبها، فأحرق قرى علمات، مشان، طورزيا، الحصون،

(1) الغرر الحسان، ص 872.
(2) الإمارة الدرزية، أبو حسين، ص 94. وحول حقيقة مواقف أحمد المعني من الثورة الشيعية وثائق عديدة سترد في فصول أخرى.
(3) تاريخ الدويهي، ص 562.
(4) الغرر الحسان، ص 874, وتاريخ الدويهي، ص 563.
(5) جبيل والبترون والشمال، أبو عبد الله، ص 171.

أهمج، جاج في وادي علمات. وكفر حيال، المغيري، لاسا وأفقا في جبة المنيطرة فأحرق الحماديون بالمقابل قرى الموالين للباشا المرافقين له من آل الحسامي والشاعر مثل قسوبا، تولا، عبدللي، بزبينا، سفار، شبطين، وبيوتهم في كفر حلدا ومصرح[1] . وأحرقوا بلاد جبيل والبترون فخربت جميع البلاد ونزح الرعايا وتفرقوا[2].

بعد حسن باشا تقررت ولاية طرابلس على محمد باشا، فاجتمع الواليان ليتشاورا حول وضع الحماديين فقدم القديم للجديد بالإضافة إلى خبرته أغاواته وبعض رجال حكومته لمساعدته في قتالهم[3]. فاستهل محمد باشا ولايته بإرسال حملة بقيادة كاخيته إلى نهر إبراهيم حتى لا يصرفهم في الحكم، ولا في أرزاقهم ولكنه سرعان ما اقتنع بعقم المحاولة وعدم جدواها واضطر رغماً عنه أن يداريهم. فكتب بلاد جبيل على الشيخ سرحان والبترون على ابنه حسين وبشري على حسين بن أحمد وكرر ذلك سنة 1680[4].

إن هذه السلسلة من الحملات العسكرية المتواصلة وما تجره من قتل ودمار وتهجير تبدو أقرب ما تكون إلى حرب مستمرة ميدانها جبل لبنان ساحلاً وجبلاً قد طبعت تاريخه بظلالها ولم تتمكن من تحقيق هدفها الأساسي إلا بعد أكثر من قرن على هذا التاريخ. وبعد أن اتخذت بعداً دولياً وطائفياً معيناً وتداخلت فيها عوامل داخلية وخارجية متنوعة ومعقدة.

ولا بدَّ للناظر إلى كل هذه الأحداث والوقائع من الاستناد إلى تاريخ البطريرك الدويهي قبل أي مصدر آخر فهو يكاد الوحيد الذي ذكرها ببعض تفاصيلها وأخذ عنه كل من أتى بعده، كما أنه المراقب المعاصر للكثير من أحداثها والمطلع على أبعادها بسبب علاقته المباشرة ببعض أبطالها من الأطراف المختلفة، ويبدو واضحاً أن عواطف هذا العالم المؤرخ وأهوائه قد تركت بصمات عميقة على إبراز الأحداث وظروفها بحيث أفقدتها الكثير من قيمتها التاريخية وموضوعيتها. سيما وأن من أخذ عنه في عصور سابقة نادراً ما خالفه في الأهواء والعواطف نفسها. فسار على منواله وبالغ في تحيزه على حساب الحقيقة المطلقة والأمانة التاريخية المفترضة فاختفت حقائق هامة وانقلبت

(1) تاريخ الدويهي، ص 565.
(2) الغرر الحسان، ص 874.
(3) تاريخ الدويهي، ص 565.
(4) المرجع نفسه، ص 567.

مواقف أساسية بفعل الميل والهوى كما يذهب أبو حسين في دراسته الوثائقية التي رجعنا إلى مدلولاتها الحاسمة مرات عديدة[1].

لم يحاول البطريرك المؤرخ إخفاء ميوله الشخصية وإبرازها في كل مناسبة، ولا سيما تحيزه الواضح ضد الحماديين ليس في علاقتهم مع المعنيين وباقي الأطراف المحلية الأخرى، بل حتى في صراعهم مع العثمانيين وعصيانهم على الولاة طيلة القرن الذي عاش فيه، ففي الوقت الذي كان غيره من بعض رجال الدين المؤرخين يذكرون بإيمان ساذج مرافقة السيدة العذراء للحماديين في بعض حروبهم ومعاركهم حماية وانتصاراً لهم، كان البطريرك يصر على تسمية شهود بأسمائهم قد عاينوا السيدة العذراء تشارك في المعارك ضد الحماديين حماية لأعدائهم[2]. حتى أن المؤرخين العثمانيين أنفسهم كانوا أقل تحيزاً وأكثر إنصافاً وموضوعية في سرد هذه الأحداث أحياناً.

العلاقات الإقطاعية

من بين العائلات الخمس التي تقاسمت حكم لبنان حصراً طيلة القرن الثامن عشر ومعظم الفترة الباقية من الحقبة العثمانية حتى انتهاء الحكم الإقطاعيّ وتبدّل الهيكل الإداريّ لطريقة الحكم في الدولة في منتصف القرن التاسع عشر كان ثلاث منها من الشيعة وهم الحماديون والحرافشة والصغيريون،[3] وكانت علاقات الودّ والقربى وطبيعة الروابط الاجتماعية والأعراف والموقع الجغرافي لا تسمح بنجاح أيّ محاولة لبذر الفتنة في ما بينها، فانحصرت محاولات الولاة العثمانيين في العائلتين الباقيتين؛ وهما آل معن وآل شهاب للسعي إلى إيجاد أسباب تؤدّي إلى التنافر والتناحر بينها وبين الحماديين، وتؤدّي بالتالي إلى إضعاف إحداهما أو كلاهما، ولا سيّما بعد التعاون

(1) الإمارة الدرزية، أبو حسين، وقد عرض لهذا الموضوع في مكان آخر. وقد أظهرت وثائق الأرشيف العثماني، التي صار بعضها في التداول اليوم، أهمية هذه المعارك وتفاصيلها وأحداثها. مما قلل كثيراً من أهمية وفرادة تاريخ الدويهي كمصدر وحيد لبعض الحوادث.

(2) تاريخ الدويهي، ص 563.

(3) العائلتان الباقيتان هما المعنيون في جبل الدروز والشهابيون في وادي التيم قبل انتقال بعضهم إلى حكم الشوف. أما في الشمال فلم تظهر عائلة أخرى غير الحماديين بعد انقراض آل سيفا وآل عساف وفي جبل عامل كان المناكرة والصعبيون يحكمون في ظل آل علي الصغير وتحت رئاستهم، أما الحرافشة فقد انفردوا في حكم بعلبك حتى سقوط الحكم الإقطاعي نهائياً. وسنرى أنه كان هناك تحالف وتوافق بين العائلات الشيعية الثلاث على الوقوف معاً في المواجهات الصعبة.

والتحالف اللذين ظهرا بين العائلات الثلاث في ثورة أولاد العرب في قمهز وحال إلى حدٍّ كبير دون قدرة العثمانيين على التحكّم بأمور الحكم والتولية كما يرغبون.

حاول العثمانيون إلقاء بذور فتنة بين الشهابيين والشيعة عندما عمد والي الشام سنة 1680م. إلى تولية فارس الشهابي على بعلبك ممّا سبّب «معركة نيحا التي قُتل فيها فارس مع خمسة وخمسين نفساً من أجاويد وادي التيم». ولكنّ الأمير أحمد المعني جاء إلى بعلبك وأجرى الصلح بين الفريقين بدفع الدية؛ فقُضيَ على هذه المحاولة في مهدها. والمحاولة الثانية كانت بإصدار الفرامانات القاضية بتولية أحمد المعني على مقاطعات في جبل لبنان ولكنه كان في كل مرة يتهرب من قبول ذلك بأعذار تؤكد إدراكه للغايات الحقيقية الكامنة وراء مثل هذه العروض[1].

كان علي باشا والي طرابلس ـ كمن سبقه ـ يبغض بني حمادة فحاربهم حرباً لا هوادة فيها، وأخذ بعضهم رهائن وسجنهم في قلعة طرابلس فقتلوا ابن أخته شيخ عكار في حلبا وهاجموا طرابلس فاحتلوا قلعتها وأخرجوا رهائنهم بالسيف[2]. وأغاروا على كسروان فطلب الوالي مساعدة الأمير وعرض عليه أن يتولى قطائع آل حمادة مرة أخرى.

أظهر الأمير المعني للسلطات العثمانية أنه على الطاعة فقدم على رأس عساكره إلى كسروان وقام ببعض الأعمال الحربية التي قصد من ورائها إثبات التزامه بأوامر الباشا دون أن تؤدي إلى نتائج تذكر. ورفض القبول بما عرضه الباشا من توليته على مقاطعات الشيعة في ولاية طرابلس[3]. وانتهى الهجوم أخيراً باجتماع بينه وبين الشيخ سرحان أكد العلاقة الودية بين الحاكمين. كما يعود الدويهي ويذكر ذلك[4].

إنّ الأمير المعني ـ بسعيه إلى عقد الصلح وفرض الديّة عند مقتل الأمير فارس ورفاقه، وبرفض الولاية على مقاطعات الحماديين ـ حال دون نجاح مخطّطات السلطة الرامية إلى التخلّص من الحكم الشيعي في جبل لبنان بافتعال فتن بينهم وبين الحلف المعني الشهابي خدمة لأغراض الباشوات وأهدافهم.

(1) كانت السلطات في اسطمبول تتهم الأمير أحمد بالوقوف إلى جانب الشيعة سراً ومؤازرة القزلباش في عصيانهم حتى عزلته من أجل ذلك وأمرت ولاتها بقتله.
راجع المراسلات العثمانية حول هذا الموضوع في فصل لاحق.

(2) تاريخ الدويهي، ص 572، والغرر الحسان ص 876.

(3) تاريخ طرابلس، ص 189.

(4) تاريخ الدويهي، ص 573.

سنة 1686م. تولّى علي باشا النكدلي إيالة طرابلس، فسار لقتال عرب البكدلة في الشمال؛ فثار الحماديون وقتلوا داغر شيخ حردين وابن رعد شيخ الضنية. فقبض نائب الوزير على اثني عشر رجلاً من أتباعهم وقتلهم على الخازوق[1]. ولمّا عاد الباشا إلى طرابلس تلقّى أمراً من الباب العالي بمهاجمة الأمير شديد الحرفوش؛ فاجتمع إليه الأمير بشير شهاب والمقدّم قيتبيه ابن الشاعر ورعد شيخ الضنية وابن دندش من آغوات الأكراد في عكّار وساروا إلى بلاد بعلبك على طريق الهرمل. أمّا الأمير شديد، فهرب إلى بلاد جبيل مستجيراً بالحمادية[2]، فنزل الباشا على العاقورة وأحرقها كما أحرق أربعين قرية من قرى الحماديين وقطع أشجارها وهدم حارة الشيخ حسين بن سرحان كبير الحماديين في إيليج وقبر الأمير عمر في طورزيا. واهتدى العسكر إلى خباياهم في مغارة قنات في جرد تنورين. ولكنّ الشيعة هاجموا العسكر ليلاً في عين الباطنية وقتلوا منه خمسة وأربعين رجلاً وغنموا أسلابهم. فانحدر الباشا منهزماً إلى جبيل فنكبها وعاد إلى طرابلس. وهرب يوسف آغا مع جماعته إلى بعلبك وانفضّ الدروز والعرب والتركمان إلى مناطقهم، وهرب ابن الحسامي المعيّن على جبيل إلى بيروت.

فدخل حزب الحمادية إلى جبيل وأحرقوا قلعتها ونهبوا ما وجدوه في المدينة[3]. وكالعادة عندما تفشل الحملات العسكرية في الوصول إلى هدفها بالقضاء على الحماديين لا يجد الباشا العثماني حلاً أمامه غير الاعتراف بالأمر الواقع وتشريعه؛ لذلك عاد محمد باشا إلى تولية الحمادية، فسلّم الشيخ حسين سرحان بلاد جبيل والبترون وابنه الشيخ اسماعيل الكورة والحاج موسى حمد الجبة وأولاد حسن ديب الضنية[4].

«هاجمت جيوش الدولة قبائل الشيعة وعشائرها في جبال طرابلس وكانوا منتشرين من بعلبك والهرمل في البقاع إلى جميع مناطق جبل لبنان كجبيل والبترون وجبة بشري والضنية والزاوية وعكار في الشمال وحرقت القرى وفتّشوا

(1) تاريخ الدويهي، ص 574.
(2) المصدر السابق، الصفحة نفسها، وفيها ختم الدويهي وتاريخه. وسيرد تفاصيل هذه الأحداث من خلال الوثائق العثمانية وحدها.
(3) الغرر الحسان، ص 877.
(4) المصدر نفسه، ص 897.

عنهم وقرضوهم على بكرة أبيهم. ثمَ أرسل والي طرابلس إلى ابن معن يعرض عليه مقاطعات آل حمادة فرفضها بحجّة خراب الأقاليم، فاستعان بولاة دمشق وحلب وصيدا وغزة ولاحق من بقي من بني حمادة في السهل والجبل حتى أفناهم وساق عليهم وعلى ابن معن ثلاثة عشر ألفاً. فهرب ابن معن وتولّى مكانه موسى علم الدين كما ولي على بلاد جبيل حسين صعب الكردي وعلى البترون قايتبيه ابن الشاعر وأخذ والي طرابلس يتاثر من بقي من آل حمادة في السهل والجبل حتى أفناهم»[1].

وينقل كرد علي عن راشد في حوادث (1105 - 1693): في سنة 1105هـ رأت الحكومة أنَ أبناء سرحان حمادة عادوا فنجم ناجم شرورهم فأقامت الدولة الوزير طوسون باشا قائداً عاماً عليهم، فجمع من أطراف سورية ألف مقاتل من العرب والأكراد ثمَ جمع ما قدر عليه من الجند هو وحكام سورية. فالتقى عشرون ألف مقاتل في بعلبك والبقاع فلمّا علم العصاة بذلك، أوجسوا خيفةً وتأثرهم العسكر فقبضت عليهم وطهّرت تلك الأرجاء منهم[2].

كان الحماديّون يحكمون بلادهم كما يريدون بدون انتظار الفرمانات التركية لتمنحهم هذا الحق، أو لتحدّد لهم كيفيّة ممارسته ومدّته وحدوده كما كانوا يمارسونه في العهد المملوكي السالف. واستمرّوا في القيام به في العهد العثمانيّ وبالطريقة نفسها. في 28 آب 1705م. أي بعد عدّة سنوات على انقضاء هذه الحروب المستعرّة مع الولاة العثمانيين، كتب قنصل فرنسا في طرابلس مسيو بولارد Poullard :

«Le pacha de Tripoli n'a de revenue sur le Liban que ce que les Amediens veulent bien lui donner. Ils enchassent les agas et les soldats et commandent en souverains»

«ليس لباشا طرابلس من عائدات على لبنان غير تلك التي يرغب الحماديون حقّاً في إعطائها له فهم يطردون آغاته وعساكره ويحكمون بسيادة»[3].

إنّ السيادة التي ذكرها القنصل بولارد تعني عند الحماديين التفرّد بإدارة شؤون مناطقهم ومقاطعاتهم بدون مراعاة سلطة باشا طرابلس أو غيره من الباشوات الأتراك، وما يدّعونه من سلطان بموجب مناصبهم الحكومية. ولم تكن قضية

(1) خطط الشام، كرد علي، ص 270.
(2) المرجع السابق، ص 271 وسيأتي تفصيل ذلك في فصل خاص.
(3) من تقرير القنصل إلى حكومته في 28 آب 1705. الإمارات الشيعية، ص 266.

الضرائب وتحصيلها أكثر من شأن إلى جانب غيره من شؤون الحكم والسلطة.

لم يكن الحماديون جباة ضرائب لحساب الباشا وبناءً على تكليفه. ولا يبدو أنّ نيّتهم كانت منصرفة إلى ذلك، ونادراً ما تركوا له بعضها إلا نتيجة صدامات وتدخّلات ووساطات، بدون أن تعتبر من حقوق السلطان المسلم بها، وإنّما هي أقرب إلى أن تكون حلاً لنزاع أو إكراماً لوسيط. ولا يبدو أنّ الكره المتبادل من جانب الحماديين على الأقلّ يتّصل بهذه العلاقة «الفرمانية» فحسب، وإنّما هو شعورٌ عميقٌ ومتأصّل يرتكز على أسباب عامّة وثابتة ذات طبيعة مذهبية وعرقية واجتماعية؛ فالحاكم الحمادي الذي يعبّر عن عدائه ووجوب مقاومته للوالي العثماني في وقتٍ مبكر (1552)م من وجود دولته بوثيقة رسمية تحمل خاتمه وشهادة شهود يُعلن فيها عن كفر الوالي العثماني وإدانته بقتل المتاولة والنصارى ويدعو إلى تعاون الطائفتين لمجابهته جدّياً باعتبار أنّ التعرّض له بأذيّة هو عمل بطوليّ يثير الإعجاب ويدفع إلى وجوب المساندة والمؤازرة. كل ذلك ينمّ عن تجذر الشعور بالتمايز والعداء وعمق الاستعداد للمقاومة والمجابهة دون الالتفات كثيراً للعلاقات الضرائبية والإدارية وكل ما يتصل بها.

كانت حالة الحرب التي غالباً ما تكون قائمة بين الحماديين والباشوات العثمانيين تفرض عليهم اتّخاذ بعض التدابير التي لها طابع أمنيّ والتي تحظّر على كلّ من له علاقة بالعثمانيين وكل غريب من الدخول إلى بلادهم بدون إذن مُسبق منهم. وهذا ما أكّده الرحّالة الفرنسيّ D'arvieux الذي بقي منتظراً في طرابلس حتى وصله الإذن بالسماح له بزيارة جبل لبنان سنة 1658م.

«في هذا اليوم نفسه، عاد الرسول الذي كنا قد أرسلناه إلى البطريرك جبل لبنان حاملاً معه رسالة شديدة التهذيب من جانبه حيث أكّد لنا أنّه لم يعد علينا أن نخشى شيئاً على الطرقات لأنّه أرسل أناساً يبلّغون بني حمادة بزيارتنا **لأنّهم كانوا في حرب مع باشا طرابلس ولا يسمحون لأحد بدخول أراضيهم بدون إذنهم**»[1]. وهي الحالة نفسها التي اعترضت رحالة آخر هو الدمشقي العالم عبد الغني النابلسي بعد ذلك بنحو نصف قرن، حينما أثنى على «**الوزير العثماني المكرم علي باشا حينما أمن وصوله إلى جبيل رغم الحرب القائمة في تلك الأيام في 2 تشرين الثاني 1693 بينه وبين طائفة الحمادية الروافض**»[2].

(1) Memories D'Arvieux، وقد سبق الإشارة إلى ذلك .

(2) الحقيقة والمجاز ، النابلسي، القسم الأول، ص 226. والروافض هو التعبير المفضل عند علماء السنة للدلالة على الشيعة.

إنّ هذا الاستقلال في إدارة شؤون جبل لبنان العامّة فرض التعامل معه والاعتراف به كأمرٍ واقع ثابت ومستمرّ من قبل جميع المعنيين، بما فيهم قناصل الدول التي لها مصالح آنية ومستقبلية في جبل لبنان. وهذا ما يبدو واضحاً في تقرير القنصل الفرنسيّ دوبواسمون، المرفوع إلى الكونت بونشرتران الوزير الأول الفرنسي في 30 حزيران 1715م.

إنّ شيخ الحماديين عنده الكثير من الإنفتاح والصداقة لرعايا الملك. وقد أكّد لي أنّه طالما هو وعائلته يحتفظان بجبل لبنان فإنّ مرسلينا الذين يكنّ لهم تقديراً خاصاً سيجدون كلّ ما يرغبون به من الرعاية[1].

إنّ السبب المُعلن لمعظم الحملات العثمانية على بني حمادة هو الامتناع عن دفع مال السلطان لأنّ القيام بذلك عند الإدارة الحاكمة هو التعبير الأمثل عن الطاعة والولاء، وهو في الوقت نفسه الغاية الأولى التي تسعى إليها هذه الإدارة بمعظم أجهزتها العسكرية والمدنية، بدون الالتفات الكبير إلى سائر أمور الحكم والسلطة سواءً بمضمونها الشرعيّ والسياسيّ، أو بمظهرها الشكليّ المراسميّ؛ فالولاية تمنح التزام جباية الضرائب إلى من يتعهّد بدفع السعر الأعلى ويقدّم أمامها كفيلاً يضمن حسن التنفيذ بدون اعتبار لشخصه وأهليّته وتاريخه المعلوم. هذا من حيث المبدأ النظري الذي قد لا يكون له الأهمية المطلقة أمام الاعتبارات الواقعية والعملية التي يصعب تجاهلها وتجاوزها عادةً.

إنّ الباشا في طرابلس قد حصل على منصبه بطريقة مشابهة وهو في الواقع ملتزم كبير لمجموع مقاطعات الولاية يعيد تلزيمها بالمبلغ الأعلى الذي يتمكّن من تحصيله. والفرق بين مبلغ الالتزام الذي تعهّد به الوالي للباب العالي والمبلغ الإجمالي لكامل المحصّل من كامل مقاطعات ولايته يشكل ربحه الشخصيّ من هذه العملية بالإضافة إلى ما يمكن أن يحصل عليه بطرق أخرى مستترة ومتعدّدة، ولا تخضع بطبيعتها للتسجيل والتوثيق.

إنّ مدّة الالتزام هي دائماً لسنة واحدة تبدأ وتنتهي في أجلٍ معلوم يُصار خلاله إلى دفع المبلغ المتّفق عليه. فإذا أخلّ الملتزم بذلك وامتنع لأيّ سبب كان عن إيراد المال المُحدّد بدقة إلى خزينة الإيالة، أو تأخّر عن أدائه بعد انقضاء العام، لا بدّ أن يعمد

(1) الإمارات الشيعية، ص 274.

الوالي في هذه الحال إلى الامتناع عن تجديد العقد لعامٍ آخر، ومطالبة المتخلّف بأيّة وسيلة يراها مناسبة.

إنّ تراكم هذا المال في ذمّة الحكّام من الحماديين لسنوات طويلة وبشكلٍ مستمرّ ومتمادٍ، رغم الضغوط العسكرية التي يلجأ إليها الباشا أحياناً يدلّ على عجزه عن استبدالهم بمن يحقّق رغباته، ويضيف على مبلغ الالتزام ما أصبح عرفاً وعادةً لا بدّ من تأديته للخزينة العامرة، وهو ما كانت تخلو منه عقود الالتزام الحمادية وحدها، والتي تنفرد بميزات خاصّة عديدة في الشكل والأسلوب والمضمون. بل تتعدّى كلّ ذلك لتصل إلى مدلول العقد وأثره ونتائجه[1].

إنّ العقد الذي يتعلّق بموضوع التزام حماديّ لمقاطعةٍ ما، ليس أكثر من توثيق موافقة متبادلة يقرّ فيها الوالي بوجود الحماديّ حاكماً لهذه المنطقة مقابل موافقته على دفع مبلغ معيّن من المال إلى خزينة الولاية بدون أن يكون له فعاليّة تنفيذية إدارياً أو سياسياً أو حتى ضرائبياً على المقاطعة المعنية.

إنّه أشبه باعتراف بأمرٍ وقع سابقاً لقاء إبداء رغبةٍ لاقت قبولاً، وهي تقضي بدفع مبلغ سنويّ ربّما يختصر ويحصر كلّ علاقة المقاطعة وحكّامها المحليين بواليها الموجود في طرابلس. فخارج فترات العداء والجفاء والحروب التي حكمت العلاقة طويلاً بين الاثنين، كانت تأتي فترات السلم والهدوء تفرض عليهما التعاون المشترك واتّباع الأعراف العثمانية السائدة والقوانين المتّبعة لا سيّما في أمور الأمن والإدارة والالتزام بخصوصيّةٍ تتناسب وطبيعة الوجود الحمادي في القسم الجنوبيّ من الولاية وطبيعة الانتشار الشيعي في أرجائها.

عقود الالتزام

إن حجة الالتزام هي الصيغة القانونية الرسمية التي تحدد الإطار الإداريّ الشامل لعلاقة الملتزم بالوالي ومن خلاله بكامل مؤسسات الدولة وأجهزتها. لذلك كان المكان الوحيد المعتمد لانعقاد «مجلس الشرع الشريف» لصياغة نص حجّة الالتزام وإصداره بوصفه وثيقة قانونية وشرعية وإعلانه على الملأ، وتسجيله في السجل الرسميّ المخصوص هو المحكمة الشرعية في طرابلس المحمية بحضور كبار رجال الباشوية

(1) المؤتمر الأول لتاريخ ولاية طرابلس، ص 79ـ80.

وموظّفيها كالمفتي والقاضي ونقيب الأشراف والقائمقام والكتخدا ومتسلّم المدينة وكاتب العربية والترجمان والصفرجي باش وغيرهم بالإضافة إلى طرفي العقد الوالي والملتزم أو وكيلاً شرعياً ثابت الوكالة عن كل منهما[1].

إنّ عقود الالتزام الصادرة عن ولاية طرابلس في القرنين السابع عشر والثامن عشر، والتي يكون فيها أحد الحماديين طرفاً إلى جانب الوالي، تنفرد عادةً عن سائر العقود بخصائص في الشكل والمضمون يمكن من خلالها قراءة طبيعة هذه العلاقة وخلفيّاتها. ومقاربة بعض الأوضاع التاريخية والوقائع السياسية والإدارية التي كانت سائدة عند توقيعها، لأنّ ذلك لا بدّ أن ينعكس على الجوّ العام الذي صدرت في ظلّه هذه المراسيم، وعن الخلفيات التاريخية والاجتماعية والسياسية التي تحكمت فيها ورعتها. إنّ أبرز الفوارق تظهر في مقدار الالتزام ومكان توقيع العقد والكفالة الضامنة لتنفيذه.

إنّ جمع التزام أكثر من مقاطعة بيد عائلة واحدة هي ظاهرة نادرة الحصول في ولاية طرابلس تحمل دلالات تاريخية وسياسية مجدّدة. فلا بدَّ من الاستنتاج، عندما تقع جميع المقاطعات الجنوبية من ولاية طرابلس كالبترون وجبيل والجبة والكورة والضنية وعكار والزاوية والهرمل تحت الحكم الشيعي، وهي تشكل معظم الولاية عملياً ولا يبقى خارجها إلا مقاطعتي طرطوس وصافيتا وهما المقاطعتان اللتان دخلَتا أحياناً في التزام الحماديين. يتأكد أن هناك واقعاً تاريخياً يفرض نفسه على السلطة والإدارة وسائر أصحاب الشأن.

إنّ تغلب هذه العائلة وتنامي قوّتها العسكرية أديا إلى إجبار والي طرابلس على إيلاء أمر جباية الأموال الأميرية فيها إلى كبيرها أو أحد المقربين منه[2] لصعوبة أي خيار آخر رغم التاريخ الطويل من العلاقة المتوترة والمتشنجة والدامية أحياناً بين الطرفين. «**وليس أدل على ذلك مما تظهره حجج الالتزام في سجلات المحكمة الشرعية من تمنع مشايخ آل حمادة من الحضور إلى مجلس الشرع في مركز الولاية والاكتفاء بإرسال وكلاء عنهم**»[3]. أو انتقال مجلس الشرع إلى حدود المقاطعات أو إلى سراي بيروت أو إلى أي مكان آخر خارج المدينة وربما أحياناً خارج الولاية. وحتى الوكيل الشرعي الذي يحضر المجلس في هذه الأحوال لا يكون عادة من العائلة. ولا من

(1) المؤتمر الأول لتاريخ ولاية طرابلس، ص66.
(2) المصدر السابق، ص69.
(3) المصدر السابق، ص70.

العصبية الحمادية والشيعة عموماً، بل غالباً ما يكلف واحداً أو مجموعة من مشايخ القرى «الذميين» بذلك.

وغالباً ما ينعقد المجلس الشرعي في مقرات الحماديين أو في قرى شيعية كما حصل في لاسا في جرود المنيطرة عند تلزيم مال نفس جبيل وتوابعها مع جميع ناحية جبيل ولواحقها لسنة 1161هـ 1748م.[1] أو في كفر حلدا عند تلزيم البترون وجبيل[2]. أو في قلعة جبيل مقر الشيخ الحمادي نفسه بعد أن وصل إليها وفد كبير من المشايخ والموظفين وجماعة من المسلمين كما حصل عند تلزيم نفس جبيل ونواحيها وناحية البترون وناحية جبة بشري وناحية الهرمل. سنة 1143هـ/ 1731م[3].

كما انعقد المجلس خارج ولاية طرابلس في سراي بيروت 1162هـ 1749م حيث حضر العقد مفتي بيروت ونقيب أشرافها ودازدار قلعتها وعدد من الخطباء والمشايخ والوجوه[4]. كما اجتمع المجلس «على شاطئ نهر بزيزه التابع لناحية الكورة من أعمال طرابلس المحمية» عام 1756م. عند تلزيم جميع مال ميري نصف مقاطعة البترون لأولاد الشيخ إبراهيم حمادة بمبلغ 2250 غرشاً وقد ناب عن الباشا «فخر أقرانه أبو بكر آغا صفرجي باش الوزير المحتشم بوكالته عن سعادته»[5].

إن باشا طرابلس هو الملتزم الأكبر في باشويته لأنه عادةً ما يتعهّد بمبلغ معين يسلمه إلى خزينة الدولة معجلاً أو مؤجلاً بتواريخ محدّدة عند تسلمه منصبه بالإضافة إلى مبالغ أخرى كان العرف العثماني يلزمه بدفعها إلى أصحاب الحظوة والسلطة والنفوذ في دوائر القرار في العاصمة. وكان يتعين عليه تقديم كفيل مصرفي يضمن حسن إيفائه بتعهداته في مواعيدها.

إنّ مبالغ إضافية كانت تزاد على مال الالتزام الأساسي يتوجب على ملتزم الولاية المحلي تأديتها بعد إضافتها إلى حجّة الالتزام. وتذكر هذه المبالغ على أنها دين شرعي تحت تسميات عديدة: ضموم معتادة، مصارف، عوايدات، قبوخرجي، زرخليه، مشاهرة المحكمة العلية، خدم استعجالات مصارف الزخاير.

(1) سجل رقم 15، ص1، لسنة 1161هـ 1748م. راجع الوثيقة رقم F19 .
(2) سجل رقم 9، ص129و148, لسنة 1160هـ 1747م.
(3) سجل رقم 6، ص5، لسنة 1143هـ 1731م، وثائق نادرة، ص269.
(4) سجل رقم 15، ص163.
(5) السجل نفسه، ص100.

يعمد الباشا حرصاً منه على استيفاء كامل مبلغ الالتزام في آجاله المعينة وتفادياً لأي خسارة قد تلحق بخزانته من جراء عجز الملتزم أو تهربه أو امتناعه عن الدفع لأي سببٍ كان، إلى طلب كفيل يضمن حسن التنفيذ. وأهم أنواع هذه الكفالات وأكثرها فعالية وتأكيداً على الأهمية المطلقة لعملية تسديد أموال الالتزام والمبالغ الإضافية، هي تسليم الملتزم أحد أولاده ـ وخاصة القاصرين منهم ـ إلى الحاكم الشرعيّ، وربّما أحد أقربائه أو من له علاقة متينة به على سبيل الرهن والاستيثاق، وإسناد أمر حفظ الرهينة وسجنها إلى «دازدار» القلعة في طرابلس أو أرواد أو أي مكان آخر يقع تحت سلطة الوالي، وقد اعتمدت هذه الطريقة بشكل يكاد أن يكون عاماً في العقدين الخامس والسادس من القرن الثامن عشر بحيث قلما تخلو حجة التزام مقاطعة، أو ناحية تابعة لولاية طرابلس من ذكر تسليم أحد الملتزمين ابنه القاصر أو أحد أقربائه للحاكم الشرعيّ.

«إن مجمل حجج التزام المقاطعات التي يتولاها مشايخ آل حمادة خلت تماماً من ذكر ضموم أو مصارف أو عوايدات وسائر المبالغ الإضافية التي اعتادت سلطة الولاية زيادتها عن مبلغ الالتزام الأساسي في العقود الأخرى كالديون والضرائب والمصاريف الخ...» فتقتصر العقود المبرمة مع أحدهم على ذكر مبلغ الالتزام مجرداً من أية إضافة أو زيادة. وهو في الواقع مبلغ زهيد بقي ثابتاً لم يتغير طيلة أكثر من قرن بالمقارنة مع الزيادات التي طرأت عليه مباشرة بعد ذلك منذ العام الأول الذي عقب تهجير الحماديين ونهاية عقودهم المتشابهة. ولا بدَّ من الإشارة إلى أن المبالغ الإضافية الواردة في العقد تحت أسماء مختلفة ليست وحدها التي تذهب إلى خزينة الوالي ومنفعته؛ فهناك حتماً مبالغ أخرى من رشاوى وهدايا يستفيد الباشا وأعوانه منها بدون أن يلحقها التسجيل والتوثيق.

«إن استثناء عقود الحماديين من الإضافات والزيادات يرجح أنه عائد إلى طبيعة العلاقة التي قامت بينهم وبين ولاة طرابلس المتسمة غالباً بطابع التغلب والسيطرة أكثر مما اتسمت بروح التعاون والتآلف [1]».

وكانت المراسيم العثمانية تجمل عادة مقاطعات جبيل والبترون وجبة بشري والكورة والضنية وعكار في عقد واحد. وقد تضيف مقاطعات أخرى من ولاية طرابلس كحصن الأكراد وصافيتا وغيرها[2].

---

(1) المصدر السابق، ص80 .

(2) راجع الوثيقة رقم E7، م.ط.ش، سجل 1، ص 11.

كذلك خلت العقود العائدة إلى مقاطعات آل حمادة في جميع الحقب والمناسبات عن ذكر رهينة أو تعيينها[1] رغم أن هذا النوع من الكفالات كان شائعاً ومتداولاً في سائر الولايات العثمانية وطالما استعمل مع الشهابيين وغيرهم من ملتزمي المقاطعات[2].

كان على الحماديين جباية جميع الرسوم في مناطقهم بما في ذلك المداخيل العسكرية «التيمار» والضرائب الزراعية الميري ورسوم الغرامات والطرق وسواها من الجبايات الأقل شأناً. وكان العقد ينص عادة على دفع ثلاثة أرباع المبالغ المتفق عليها في موسم الحرير والربع الباقي في موسم الزيتون قبل نهاية السنة المالية في آذار بشهرين أو ثلاثة.

وفي كثير من الوثائق كان يطلب منهم السهر على رخاء البلاد وتنميتها وحماية الأهلين والمسافرين من جسر المعاملتين حتى قلعة المسيلحة.

لم يظهر الأمراء الحماديون الكبار شخصياً في المحكمة أبدا. وذلك حتماً لأسباب أمنية بل يتمثلون بعدد من جماعتهم بصفة وكلاء. ولم يخاطروا بالذهاب إلى طرابلس للمفاوضة على عقود الالتزام حول مقاطعاتهم الخاصة، بل كانت المحكمة الشرعية تنتقل إلى قلعة جبيل أو إلى قرية شيعية في الجبل حيث يشعر المشايخ أنهم آمنون من قبضة السلطة. ومنذ عام 1740م كانت الجلسات تعقد في الكورة في قرية «كفر عقا» على حدود مقاطعاتهم كمنطقة محايدة بين الدولة العثمانية والإمارة الحمادية[3].

ومنذ عام 1740م أصبح كفلاء الحماديين تقريباً بدون استثناء من شيوخ القرى المسيحية الخاضعة لسلطتهم. وليس من الواضح إذا كان هؤلاء الوجهاء الصغار يحصلون على أية منفعة شخصية من هذه المسؤولية غير المزعجة. وهناك حالات قليلة يقوم بالكفالة فيها بعض الرجال المتنفذين مثل سليمان آغا في الهرمل[4]، وناصيف رعد

(1) المؤتمر الأول لتاريخ ولاية طرابلس، ص88. بعدما سببت قضية الرهائن الحماديين مشاكل خطيرة في القرن السابق.

(2) كان بعض الأمراء الشهابيين يقدمون أولادهم رهينة تضمن إيفاء التزامهم المادي نحو الوالي، رهن الأمير حيدر ولده أحمد ومجموعة من مشايخ الدروز لقاء 20 ألف غرش. (الجذور التاريخية ضاهر، ص97). كما رهن الأمير يوسف ولده حسن ومدبريه سعد وغندور الخوري ، الإمارة الشهابية، أبو صالح، ص 157.

(3) Arabica ، ص 7، راجع م.ط.ش. سجل 8، ص 172 تاريخ مارس 1138.

(4) م.ط.ش، سجل 7، ص 5، آذار 1738، وهو أحد أعيان منطقة حمص.

في بشري[1] وهناك وثيقة التزام في بيروت خارج ولاية طرابلس ضمن الأمير ملحم الشهابي بنفسه ديوناً على الحماديين **بلغت خمسة وعشرين ألفاً وستماية وقرشين ونصف القرش**[2].

وعندما تقتضي طبيعة العلاقات القائمة بين الوالي والحماديين أن يعهد التزام مقاطعاتهم إلى ملتزمين غيرهم، كان لا بدَّ أن يضيف على عاتقه تقديمات استثنائية ليس أقلها إمداد الملتزمين المجازفين بألف رجل من رجال طرابلس المحمية «**وبأنظاره الاكسيرية وبتتابع أفكاره اللوذعية**» وهي تعابير تعني بلغة ذلك العصر أن الإدارة العسكرية والمدنية والسياسية تبقى تحت إدارة الوالي المباشرة ويصبح الملتزمون في هذه الحالة مجرد موظفين لجباية ضرائب الباشا وإيرادها في مواعيدها لإنقاذ «**الشاب البالغ العاقل ابن الملتزم المسجون في قلعة طرابلس على طريق الاستيثاق لإيفاء المبلغ كاملاً. على أن يمدهما بألف رجل وبأنظاره الأكسيرية وبنتائج أفكاره اللوذعية**»[3]. ومثل هذه التقديمات والتدخلات لم تعرفها عقود الالتزام الحمادية التي كانت تنص أحياناً على بعض الموجبات الأمنية والسياسية مثل تأمين النواحي المجاورة لهم، وخطوط التواصل مع دمشق الشام والبقاع وغيرها [4].

إلى جانب عقود الالتزام وما تقتضيه من تعامل إداري ومالي واحتفالي بين الحماديين وباشا طرابلس، كان هناك ميدان آخر فرض مثل هذا التعامل. إلا أنّ الطابع المالي كان أكثر بروزاً فيه. بينما انقلبت الأدوار من الناحية المالية؛ فأصبح الوالي هو الذي يدفع المال والحمادي هو الذي يقبضه لقاء مهمّة دائمة يكلفه القيام بها وتتعلق عادة بالإشراف على حماية المدينة والأمن فيها. وقد يتسبب إخلال الوالي بالدفع بمشاكل خطيرة[5].

كان الحماديون يسيطرون عملياً على كامل الأرض الواقعة حول طرابلس. وتمتد سيطرتهم حتى على ضواحي المدينة ومشارفها. وكانت طرق المواصلات الأساسية التي تربط المدينة بسائر المناطق بين أيديهم وتحت سلطتهم. فكان «**تسليك الطرقات وتامين أبناء السبيل والمارين من جسر المعاملتين إلى قلعة المسيلحة** ـ وهي الطريق

(1) م.ط. ش، سجل 15، ص 194.
(2) م.ط.ش، سجل 15، ص 262 في آذار 1749.
(3) سجل رقم 7، ص205، سنة 1152هـ 1739م.
(4) سجل رقم 6، ص5، لسنة 1143هـ 1130م.
(5) تاريخ الدويهي، ص524.

الساحلية التي تربط مدينة طرابلس بولايتي الشام وصيدا - من المهام التي يحرص الباشوات على تسليمها إلى الحماديين في عقود الالتزام،[1] وهي الطريق نفسها التي تقفل عادةً في وجه رجال الولاية وجنودها وفي وجه الغرباء عموماً، بدون إذنٍ من الحماديين، يسمح بدخولها عند أي توتر أو عداء أو صدام مع السلطة.

إن طبيعة هذه الأوضاع التي أصبحت مع مرور الوقت بمثابة العرف الإداري السائد قضت أن يكون للحماديين دورٌ أمني وسياسي في داخل المدينة نفسها. فجرت العادة أن يكون أحدهم أو نفرٌ منهم محافظ البلد، وهي مهمة تُنيط بهم مسؤولية الدفاع عن المدينة أمام أي هجوم خارجي تتعرض له أو أيّ إخلال بالأمن يجري داخلها.

ظلّ معمولاً بهذا التقليد فترات عديدة منذ أيام العسّافيين والسيفيين إلى الولاة العثمانيين في قرون متأخّرة. وكان الوالي يعهد إلى بني حمادة بالأمن في طرابلس في حضوره واستلام المدينة في غيابه، أو عند خلوّ المنصب لأي سببٍ كان.

لقد قام الحماديون الذين استلموا هذه المهمة بالدفاع عن المدينة أكثر من مرّة. وواجهوا فخر الدين المعني الثاني مرّتين على الأقلّ بهذه الصفة.

عندما حاصر الأمير فخر الدين طرابلس وبدأت طلائع عسكره الدخول إليها، هرب بنو حمادة محافظو البلد ودخلوا القلعة وتحصنوا فيها[2].

«سنة 1631م توزع القشلاق[3] على الناس، وهي ضريبة مستحدثة أثقلت كاهل المكلفين فتذمروا منها وسعوا إلى إلغائها. وكان فخر الدين المعني تولى إيالة طرابلس قبل ذلك فقدم إليها من صيدا لاستيفاء هذه الضريبة. فخرج السكان لملاقاته ومطالبته أن يمنع عنهم هذا العبء الإضافي. وحضر الشيخ أحمد حمادة فطلب منه ألا يدخل المدينة ووعد بمبلغ من المال، فلم يرضَ. فهجم عليه وقتل بعضاً من جماعته[4] باعتباره حافظ البلد. وطالما حدث تنافر أيّام السلم بين رجالهم

---

(1) سجل 15، ص32، سنة 1756م.

(2) تاريخ طرابلس سميح الزين، ص190.

(3) ضريبة غير دائمة توزع على البلاد لنفقات الجند ومعناها العسكر الشتوي.

(4) تاريخ سوريا، جرجي يني، ص 325. يبدو من المؤكد أن فخر الدين لم يعيّن يوماً والياً على طرابلس كما يدعي التاريخ اللبناني المدرسي، وإن أرفع منصب عثماني وصل إليه هو ملتزم سنجق صيدا قبل أن تصبح ولاية، ثم سنجق صفد. راجع الإمارة الدرزية، عبد الرحيم أبو حسين، ص 19. كما يبدو أن أغارته على طرابلس سنة 1631جرت بهدف فرض مبلغ من المال على أهالي المدينة ولو كان والياً لما منعه محافظها من الدخول إليها.

وعساكر الولاية المتواجدين في المدينة من انكشارية وقواصة وغيرهم تؤدي إلى مواجهات دامية في داخل المدينة وخارجها كما جرى أيام كان سعد بن علي حمادة محافظ البلد»[1].

ومهما كانت طبيعة هذه العقود وفعاليتها فلم تكن بالنسبة للحماديين أكثر من اعتراف رسمي بأمر واقع ومستمر مستقل عن مفاعيلها. فهي لا تنشئ حالة سياسية قائمة بالفعل ولا تلغيها فهم يحكمون بلادهم سواء رضي ولاة الأمر أم كرهوا. وليس لوالي طرابلس إلا القبول بهذا الواقع أو تحريك قواته نحو ميادين القتال، رغم ما يحتمل هذا الإجراء من كلفة ومشاق ومخاطر الفشل والخيبة.

يقول محمد جميل بيهم:

«عهد باشاوات طرابلس إلى مشايخ آل حمادة الجعفريين بإقطاعات جبة بشري وجبيل والبترون بيد أن الحماديين تجاوزوا هذه المهمة إلى بسط سلطتهم المباشرة على هذه الإقطاعات، وعلى الضنية، واستأثروا بكل مرافقها في إبان ما كانت السلطة العثمانية مشتبكة مع الدول الأوروبية بحروب متصلة .[2] وقد أدرك آل حمادة من الجاه والنفوذ حداً جعل بطاركة الموارنة يرجعون إليهم في شؤونهم الخاصة»[3].

وقد عبر عن الواقع نفسه أحد الأساقفة المتحمسين للشرعية العثمانية، في معرض نقده والتهجم عليه.

«إن البلاد، كان متسلطاً عليها قوم من المسلمين وكانوا من الشيعيين أي من أتباع علي «بني حمادة» وكانوا حاكمين البلاد رغماً عن بيت عثمان أصحاب الملك»[4].

---

(1) تاريخ الدويهي، ص537.
(2) قوافل العروبة ومواكبها، محمد جميل بيهم، ص 41.
(3) المصدر السابق، ص 43.
(4) المطران جرمانوس فرحات، تاريخ تأسيس الرهبانية اللبنانية (تنورين، ص 26).

الشهابيون والحكم الشيعي

مات الأمير أحمد المعني في 12 أيلول سنة 1697م. وخلفه في حكم جبل الدروز الأمير بشير الشهابي الأول 1698م. وقبل ذلك بسنوات قليلة انتهى البطريرك الدويهي من تدوين تاريخه المشهور، وأصبح تاريخ الأمير حيدر «الغرر الحسان» هو المعول عليه في فترة الحكم الشهابي، فهو من المعاصرين لبعض أحداثه والمطلعين عليها بحكم موقعه العائلي وإن كان هذا الانتماء يستدعي الحذر الشديد في قبول رواياته بدون رويّة بسبب العصبية العائلية التي قد تمنعه من رؤية الأمور مجردة من نوازع الهوى، ومزالق الميل والتحزب. لذلك لا بدَّ من مناقشة بعض ما جاء على ذكره من علاقة الشهابيين بالشيعة وتحليله في ضوء المنطق والواقع، ومقابلته مع المراجع الأخرى المعاصرة التي عرضت للموضوع نفسه، على ندرتها وعدم شموليتها وتقيدها بالسرد المتواصل بدون محطات وفواصل تفقد الحادثة التاريخية شيئاً من وحدتها وسياقها المتوافق مع تسلسل الأمور وتطوراتها.

إنّ أول ذكر للحماديين في غرر الأمير الشهابي جاءت في حوادث عام1110هـ/ 1698م. حول خلافهم مع والي طرابلس وتدخل الأمير بشير الأول [1].

«وفي تلك السنة كان قبلان باشا أخو أرسلان باشا والياً على طرابلس. وكان يبغض بني حمادة الشيعية أصحاب ديار جبيل والبترون لعدم ثباتهم في طاعته، ولكسرهم المال السلطاني المترتب على ديارهم. فوجه إليهم جيشاً داهمهم على بغتةٍ فقبض على بعض أكابرهم وعلى جماعةٍ منهم. فأحضرهم إلى طرابلس واعتقلهم جميعهم في السجن وفر من بقي منهم إلى دير القمر فتراموا عند الأمير بشير والتمسوا منه الإغاثة، فأرسل إلى قبلان باشا يلتمس منه إطلاق الجماعة الحمادية من الاعتقال، وإعادتهم إلى ديارهم ولاةً، وتعهد له بدوام طاعتهم لأوامره وكفل له ما كان مكسوراً عندهم من المال السلطاني وما طلبه جرماً عن ذنبهم، فبلغ ذلك مائتين وخمسين ألف قرش. ولما كفل الأمير بشير ذلك المبلغ أطلق الوزير المشار إليه بني حمادة من الاعتقال وفوض ولاية ديارهم للأمير بشير على أنه يوليهم هو من قبله فرضي بذلك، وصدر صك الولاية باسمه ثم ولاهم هو عليها من قبله وأرسل معهم بعض خواصه أقام عندهم يستورد المال المذكور حتى استورده جميعه ودفعه لوالي طرابلس حسب الكفالة. واستمرت الحال على ذلك زماناً مديداً، فكان كل عام

(1) إن تاريخ الأمير حيدر (رستم والبستاني) يبدأ بولاية الأمير بشير في نفس العام.

يفوض والي طرابلس على ولاية ديار بني حمادة لأمير جبل الشوف في ذلك العصر، وأمير الشوف يوليهم عليها من قبله ويرسل من خواصه من يعتمده، يقيم عندهم لتقاضي الأموال السلطانية فيستوردها ويدفعها لوالي طرابلس. وساد الأمير سيادة حسنة ونبغ أمره وشاع ذكره»[1]. ولقب بحاكم بلاد آل حمادة[2].

بينما اقتصر التاريخ المطبوع في مصر على ذكر هذه الحادثة باختصار شديد جاء فيه: «كان أرسلان باشا والي طرابلس قد غضب على مشايخ بني حمادة ونزع من أيديهم ولاية بلاد جبيل فشفع فيهم الأمير بشير وكفل كل ما يحدث منهم وأعادهم إلى ولايتهم»[3].

إن الاختلاف في معنى كل من النصين ومدلوله لا يحتاج إلى شرح مسهب، فالنص الأخير يقصر الدور الشهابي على الشفاعة والكفالة. وهو أمر مألوف وشائع في العرف الإداري العثماني، وأثره محدود في ولاية جبيل دون غيرها من مقاطعات الشمال اللبناني. أما النص الوارد في الطبعة اللبنانية[4]، فيذكر تفاصيل تعامل إداري غير مسبوق وغير مألوف لا بدَّ من التوقف عنده، ومعرفة مدى إمكانية مقاربته للواقع الإداري والتاريخي، وانطباقه على الظروف الموضوعية وما إذا كانت تسمح أو تنبئ بإمكانية حصوله كما جاء في هذه الطبعة. وقبل كل ذلك بين أيدينا ما يلقي على كل من النصين ظلالاً من التساؤل عن مدى واقعيتهما وانطباقهما على مجريات الأمور، وعن قيمة ما أوردته بعض المصادر عما هو متداول وشائع عن اجتماع أعيان جبل لبنان للمشورة بهدف اختيار والٍ منهم على ما كان في يد آل معن بعد وفاة الأمير أحمد المعني بدون عقب.

يبدو من فرمان سلطاني موجه إلى والي صيدا قبلان باشا أن الأمير بشير الأول لم يخلف الأمير أحمد المعني مباشرة لا بوصفه وصياً ولا أصالة. بل إن الحاكم على مقاطعات صيدا بيروت بالإضافة إلى صفد، الذي خلف الأمير المعني وكان أميراً حتى أواخر محرم 1111هـ - 1699م. على الأقلّ هو الأمير منصور الشهابي كما يؤكد هذا الفرمان:

---

(1) لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، حيدر الشهابي، ص6.
(2) الجذور التاريخية، مسعود ضاهر، ص220.
(3) نزهة الزمان، ج2، الشهابي، ص885.
(4) أشرف على نشر هذا التاريخ فؤاد أفرام البستاني وأسد رستم.

«حكم إلى والي صيدا ـ بيروت وأمير الحج الشامي حالياً قبلان محمد باشا»،

أنت أيها الوالي المشار إليه، لقد عهدت بمقاطعات صيدا ـ بيروت وصفد إلى الشقي الدرزي المدعو منصور. إن الشقي المذكور يقوم بممارسة كافة ضروب الظلم والفساد والتسلط على أهالي البلاد. وبالإضافة إلى هذا، فقد اغتصب أموال وأرزاق المتوفى أحمد بن صالح باشا واعتدى على زوجته المعتدة ووضعها تحت تصرفه (تزوجها) بالقوة والإكراه خلافاً للشرع الشريف. كما أنه زوَج بنات (أحمد بن صالح باشا) إلى أشقياء من الدروز وقتل أخته عامداً. وقد استنجدت البنات ومربيتهن بدمشق ووصلن إلى هنالك بمساعدة أهاليها.

أما زوجة (أحمد) فما زالت معه وتحت سيطرته، هذا ما أعلمت به. الآن ولدى وصول أمري الشريف، يجب معاقبة منبع الفساد (وصاحب) هذا الاعتقاد الشقي الدرزي الذي وليته وسلطته على أهل الإسلام. وهذا المذكور على قدر كبير من الفساد والشناعة والجسارة. ولذا يجب عليك إلقاء القبض عليه بأي طريق ممكن وهذا مطلوب منك. وباختصار لا تختلق الأعذار والحجج. وإذا كانت حياتك تهمك الق القبض على المذكور واقتله وأرسل رأسه المقطوع إلى مقر دولتي. وقد صدر فرمان عالي الشأن بهذا الخصوص[1]».

تؤكد هذه الوثيقة الرسمية أنّ الأمير بشير لم يصل إلى حكم الشوف إلا بعد 1111هـ/1699م. وبعد فرار شقيقه الأمير منصور الذي تذكر بعض المصادر أنه كان حاكماً على وادي التيم في وقتٍ ما أيضاً، وأنّ كفالة بشير للحماديين ذكرها الأمير حيدر في حوادث 1110هـ/1698م. وقد مات بشير مديوناً بِ 250 ألف غرش كان تعهّد بها عندما أعطاه قبلان باشا خلعة الولاية. فكيف تكون كفالته لغيره مقبولة وهو لم يكن قد حكم بعد في هذه الفترة ثم مات بعدها بدون أن يسد ما تعهد به لخزانة السلطان!

إن قبول كفالة الأمير بشير لمبلغ خياليّ هو 250 ألف غرش لا يمكن أن يكون واقعياً لأن مجموع المبالغ الذي يجري به تلزيم أكبر مقاطعات الحمادية الثلاث[2]، والذي بقي

---

(1) لبنان والإمارة الدرزية، عبد الرحيم أبو حسين، دفتر مهمة 111ـ271، ص95 ، 96 .أمر والي دمشق بقتل الأمير منصور سنة 1118هـ/ 1706ـ1707م.

(2) وهي جبيل 9600 غرشاً.

البترون 4500 غرشاً.

جبة بشري 6500 غرشاً.

ثابتاً طيلة القرن الثامن عشر على الأقل، لا يمكن أن يقارب هذا المبلغ لمدّة عشرة أعوام متتابعة. ومن جهة أخرى، فإن الأمير الشهابي كان يضطر إلى رهن ولده القاصر أو شقيقه أو كبار رجال مقاطعته لأقل من عشر هذا المبلغ، فكيف يكتفي الوالي بقبول كفالة معنوية وحدها ضماناً لمثل هذا المبلغ الكبير!

عندما غضب والي الشام على الشهابيين قبل ذلك، قاموا بستماية من رجالهم وثرواتهم ولجأوا عند الحماديين في قمهز لمدة شهور قليلة مما أدى إلى حروب طاحنة، وحملات تأديب أحرقت الزرع والضرع في بلاد الحماديين، فكيف تكون زيارة أحد الحماديين أو بعضهم إلى دير القمر تعتبر ترامياً عند الأمير بشير والتماس استغاثة أدت إلى قبولهم بكل ما اتفق عليه الوالي والأمير بدون اعتراض، مع كل هذه المعارك التي سبقت والتي ستعقب هذا الاتفاق الغريب الذي يعترف الحماديون بموجبه ليس بسلطة الوالي والتعهد بدفع هذه الثروة الضخمة إليه فحسب، بل تشمل القبول بسلطة الأمير بشير الشهابي أيضاً، وبصدور خلع الأحكام باسمه على أن يحولها إلى من يشاء من الحماديين، مما لم نجد له أثراً في أي مرجع آخر لم ينقل عن الأمير حيدر ولا في أي سجل أمكن الاطلاع عليه من سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس العائدة لهذه الفترة! [1].

إن ما يزيد في بعد رواية الأمير حيدر عن الواقعية والمصداقية بعد ذلك كله أن شاهداً معاصراً ومطلعاً بحكم منصبه على دقائق الأمور وخلفياتها وبواطنها يجزم في تقرير رسمي رفعه إلى حكومته في التاريخ نفسه يؤكد أنه منذ سنوات قليلة سبقت انتقال الأمير بشير إلى حكومة جبل الدروز. وبعد سنوات طويلة من وفاته مسموماً بيد خلفه حيدر.

«إن شيخ الحماديين يحكم جبل لبنان منذ ثلاثين عاماً دون أن يتمكن باشوات الأتراك مهما بلغت قوتهم أن يحدوا من سلطته»[2].

(1) إن ورود هذه الحادثة في طبعة بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية دون ما سبقها يلقي ظلالاً من الشك على أنها لم تكن وليدة عواطف الأمير حيدر العائلية وميله الشخصي لتعزيز سيرة عشيرته. وإنما قد تكون موضوعة برمتها لأنها تتوافق مع النظرية الافتراضية الوهمية لتاريخ الإمارة الشهابية كما تمناه وجهد من أجل نشره وتعميمه المشرفون على هذه الطبعة. وهذا ما يبدو أنه حصل في نشر مخطوطة طنوس الشدياق أيضاً، تاريخ الأعيان في جبل لبنان، فمن المؤكد أن حذفاً متعمداً قد أصابها عند النشر، فهي تقفز من عين دارة 1711م إلى سنة 1840م أي 130 سنة. مسعود ضاهر، الجذور التاريخية، ص 95. ومن المعلوم أن التاريخين من نشر المشرف نفسه.

(2) من تقرير القنصل الفرنسي في صيدا بولارد إلى حكومته في 21 آذار 1717م D.D.C., T1, P180.

إن ما يبدو وأقرب إلى الواقع هو ما ذكره مؤرخ معاصر للأمير حيدر وكان من المقربين له والعاملين معه، وربما نقل الحادثة التاريخية عن معلمه بعد أن حذف منها ما لم يقتنع بصدقه وصوابيته ومطابقته للواقع.

«في هذه السنة 1697م. كان حكم بلاد جبيل في أيدي المشايخ بني حمادة وكانوا يلبسون خلعة الحكم من يد وزير طرابلس، فحدث منهم مطاولة على حقوق رسلان باشا، فغضب عليهم ونزع الولاية منهم، فتوسط أمرهم الأمير بشير واسترضاه وأعادهم إلى الولاية»[1].

ويأتي مؤرخ معاصر يستعين بهذه النبذة التي يسندها إلى مصادر شهابية لتأكيد ما يريد إثباته من توسع الأمير بشير، فيفسر الأمر واضعاً له صيغة تنفيذية عملية بأن يرسل الأمير بعض خواصه لجمع الأموال الأميرية المفروضة ودفعها إلى والي طرابلس، وبهذا أصبحت جبيل والبترون عملياً ضمن دائرة حكم الأمير الشهابي لأنه توسط لدى والي طرابلس متعهداً له بتأدية الأموال المطلوبة، فقبل الوالي وساطته وفوضه بأمر تعيين من يختاره من الحماديين لتولي شؤون المقاطعتين[2]. إن هذا التفسير هو شخصي صرف يتنافى مع الواقع التاريخي، ومع التعامل الإداري السائد في الولايات العثمانية عموماً في ذلك الوقت. بالإضافة إلى تعارضه مع موازين القوى، والأعراف السائدة في هذه الفترة التي ظهرت الدولة العثمانية عاجزة أمام آل حمادة وبدا تخليها عن السلطة على مقاطعاتهم كان شبه كامل حتى أنه قيض لإمارتهم أن تصبح جمهورية عصاة مستقلة. كما يقول ونتر[3].

ليس في سجلات محكمة طرابلس الشرعية ما يؤكد أو يشير إلى أي تدخل لبشير الشهابي في أمور ولاية طرابلس، وهناك وثيقة عقد التزام حمادي أبرم في بيروت وكان الأمير حيدر الشهابي كفيلاً لدين على الشيخ الحمادي استحق سابقاً.

ولم تكن الضمانة الشهابية تعني شيئاً كثيراً لدى الولاة العثمانيين، ففي هذه الفترة تأخر عند الأمير حيدر الشهابي من الأموال السلطانية عشرون ألف غرش عند الوالي العثماني عثمان باشا نفسه. فاجتمع بأكابر بلاده واتفقوا على أنهم يرسلون إلى الباشا

(1) الدر المرصوف في تاريخ الشوف، دار الرائد، القس حنانيا المنير، ص 12. وبين تاريخ القس وتاريخ الأمير توافق كبير يكاد يصل إلى النقل الحرفي (توفي 1823).

(2) الإمارة الشهابية، عباس أبو صالح، ص 45.

(3) تفصيل ما يراه الباحث في فصل لاحق.

رهناً على هذا المال، فأرسل الأمير حيدر ولده أحمد والأمير حسين أبي اللمع ولده حسن والشيخ قبلان القاضي المقدم شرف الدين مزهر لأنه لم يكن له ولد والمشايخ اليزبكية (تلحوق عبد الملك عماد ومن والاهم) أحد فتيانهم. أما الأمير مراد أبي اللمع، فلم يكن عنده من يرهنه. فاجتمع أصحابه من أهل بيروت ودفعوا عنه ما يخصه من المال المكسور.

فبقي الرهائن عامين في صيدا. فلما عزل عثمان وانتقل إلى البصرة أخذهم معه، فكابدوا مشقة عظيمة وهواناً حتى رجع عثمان والياً على الشام فعادوا معه بعد سبع سنوات واستوفى المال من الأمير حيدر[1].

إن هذه الواقعة موضوعة من أساسها، ولا تستند إلى منطق مقنع أو مصدر مقبول وليس لها في ما نعلم أي سند تاريخي يركن إليه. بل على العكس، إن كل الوقائع والمصادر الأخرى تدحضها وتفقدها أي وزن أو قيمة في تعاطي الأحداث بالإضافة إلى ما ذكرناه آنفاً وما ورد في تقرير القنصل الفرنسي بولارد، فإن الحماديين استمروا في حكم مقاطعاتهم كما كانوا منذ قرون بدون أن يكون لرضا والي طرابلس أو لفرمانه تأثير جذري في ثبات الأمور واستمرارها على النسق المعتاد؛ فلا والي طرابلس ولا الأمير بشير قطعاً هو من يوزع المقاطعات على حكامها من الحماديين، بل هو كبير المشايخ الحماديين المقيم في جبيل والمرجع الوحيد لتوزيع الحكام على مقاطعاتهم في «بلاد الحماديين»[2].

تشاء الصدف أن يلتقي رحالة أجنبي بأحد الحماديين في هذه الأثناء ويترك لنا وصفاً حول ما شاهده وما عرف عن الحماديين في هذه الحقبة[3].

في الطريق من إهدن إلى طرابلس وفي أكثر هذه الأحراش كثافة، التقينا بواحد من أهم أسياد البلاد اسمه الأمير علي أمير التركمان، أو الحماديين المسيطرين على جبل لبنان[4]. ومعه عائلته ووراءه مئتان إلى ثلاثماية فارس أنه ذاهب لحضور زفاف أحد أقاربه. تعرضنا إلى بعض الشتائم من الفرسان الذين يتقدمون مسيرة الأمير وقد سر بعضهم بمداعبتنا لإرهابنا. فالتركمان يتسلحون بالأسلحة النارية، ولا يحبون ملاقاة

(1) نزهة الزمان، حيدر الشهابي، ص 892.
(2) الإمارات الشيعية، ص 286، والجذور التاريخية، د. مسعود ضاهر، ص 229.
(3) من المرجح أن هذه المقابلة حصلت بين 26 و31 تشرين أول 1689م .
(4) يخلط الرحالة بين التركمان والشيعة، والأمير علي هو علي الأرجح ابن سرحال وشقيق حسين الذي خلف والده في الحكم وقتل 1692م .

النصارى بسبب غرابة معتقدهم. وقد وجدنا تكريماً أكثر لدى الأمير الذي التقينا به في سهل صغير في نهاية الغابة وقد أحاطنا فرسانه وكأننا محاصرون طيلة المدة التي أراد أن يكلمنا خلالها. وقال له الأب الذي يحسن العربية إننا رجال دين فقراء فرنسيين نبدأ من لبنان في زيارة الأماكن المقدسة في فلسطين. فأثنى الأمير على مشروعنا الكبير الذي يعرضنا إلى الكثير من المشقات. وسألنا أسئلة عامة عن أمراء أوروبا وحروبها، وبدا مسروراً من أجوبة الأب. وبعد أن منحنا حمايته في هذه البلاد تركنا بأدب عزَّ نظيره»[1].

يقول القنصل الفرنسي في تقريره عن هذه الفترة: «يقوم باشا طرابلس باستعدادات كبيرة للحرب ضد إسماعيل الشيخ الحمادي الذي هو سيد البلاد الواقعة بين طرابلس وبيروت»[2].

إن السلطان العثماني نفسه يؤكد في أحد أوامره إلى ولاته في بلاد الشام أن **الروافض الأشقياء قد استولوا في تلك الفترة على نواحي طرابلس الشام منذ سنوات، واغتصبت هذه الطائفة «القزلباش» العائدات التي هي حسب الشرع ملك لبيت مال المسلمين**[3].

من كان يحكم «بلاد الحماديين» في الفترة نفسها التي كان فيها الأمير بشير الشهابي حاكماً على جبل الدروز بين 1698م ـ 1706م؟.

قال القنصل الفرنسي عن عيسى إنه كان يحكم جبل لبنان منذ ثلاثين سنة رغم محاولات باشوات طرابلس لمنعه أو للحدّ من سلطته؛ إذ استمر في حكومته منذ 1687م. على الأقل، أي منذ أيام المعنيين في الشوف حتى انتقال الحكم إلى الشهابيين. فعاصر فترة وجود الأمير بشير في الحكم وبعد أكثر من عشر سنوات على وفاته.

إلا أن عيسى ـ وإن كان من كبار شيوخ الحماديين ـ فإن الشيخ الأول الذي ترجع أمور الحكام وسائر القضايا الهامة الأخرى إليه كان الشيخ إسماعيل حمادة.

---

(1) رحلة إلى سوريا وجبل لبنان، دولاروك، ص 63. سبق أن جاء ذكر هذا الرحالة في فصول سابقة وكان قد قابل شيخ بشري الشيعي وحمل منه رسالة إلى أمير بعلبك الحرفوشي حيث مكث في ضيافته مدة زيارته إلى المدينة. ولاروك (1661م ـ 1745)م عالم ولغوي ومؤرخ وربما كان في مهمة حكومية في زيارته إلى لبنان 1689م.

(2) الإمارات الشيعية، ص 180ـ181، مذكور في فصل آخر.

(3) الإمارة الدرزية، أبو حسين، ص 150ـ151.



إسماعيل حمادة

الشيخ إسماعيل بن حسين

هو الشيخ اسماعيل بن حسين بن سرحان حمادة الذي أصبح كبير الحماديين، «وصاحب السمية» بعد مقتل والده في إحدى المعارك مع العثمانيين سنة 1692م. حيث قتل مع ابن أخته حسن ديب وسبعة من الحمادية الآخرين بين قمهز ولاسا. وبدأت شهرته بعد أن داهم العثمانيين بعدد قليل من مقاتليه وثأر لأبيه في معركة عين قبعل في الفتوح ملحقاً بهم هزيمة قاسية[1].

يقول عنه القنصل الفرنسي المعاصر له في تقرير رسمي مرفوع لحكومته: «**اسماعيل الشيخ الرئيس الآخر للحماديين الذي هو سيد البلاد الواقعة بين بيروت وطرابلس والذي جعل مقره في مدينة جبيل**»[2].

كانت البلاد «شراكة» له ولإخوته إبراهيم وعيسى في أيام أبيه فلما توفي، قسموها بينهم؛ **فأخذ الإخوة بلاد البترون وكانت حصته بلاد جبيل ووادي علمات وفتوح كسروان وجبة المنيطرة «وسمية بيت حمادة تبعه» أي خاصة له تدفع ميرتهم ويدفع نفع السمية**[3].

ثم نقل مقره من إيليج حيث كان أبوه؛ بسبب قربها من الدولة وسواحل البحر. وعمر سرايا في قرية لاسا في جبة المنيطرة وسكنها، «**فاشتد بأسه في كامل المقاطعات وصارت تهابه، كافة حكامها. وبقي أمره نافذاً إلى حد حلب من خوف الناس منه**»[4]. «**ومن أجل الحماديين ومن أبعدهم شهرة الشيخ اسماعيل بن حسين بن سرحان حمادة، الذي تولى بعد أبيه وجده بلاد جبيل ووادي علمات وجبة المنيطرة والفتوح. وجعل مركز إقامته في قرية لاسا، حيث بنى له داراً لا تزال أنقاضها بارزة إلى اليوم. وقد تحول بعضها كنيسة صغيرة للمسيحيين على اسم «سيدة قبعل» أيام السعيد الذكر المطران يوحنا مراد مطران بعلبك**[5]. **كذلك الجامع الذي بناه في يحشوش حول إلى كنيسة باسم مار سمعان بعد التهجير**[6].

---

(1) سبق ذكر هذه المعركة وتفاصيلها.

(2) التقرير المذكور سابقاً، D.D.C. T1، P180.

(3) مختصر تاريخ لبنان، العينطوريني، ص 59.

(4) المصدر السابق وربما يقصد بتعبير الخوف منه أن نفوذه امتد إلى جهات حلب رغم إرادة الوالي وبدون فرمان منه.

(5) تاريخ غبالة، ص 159.

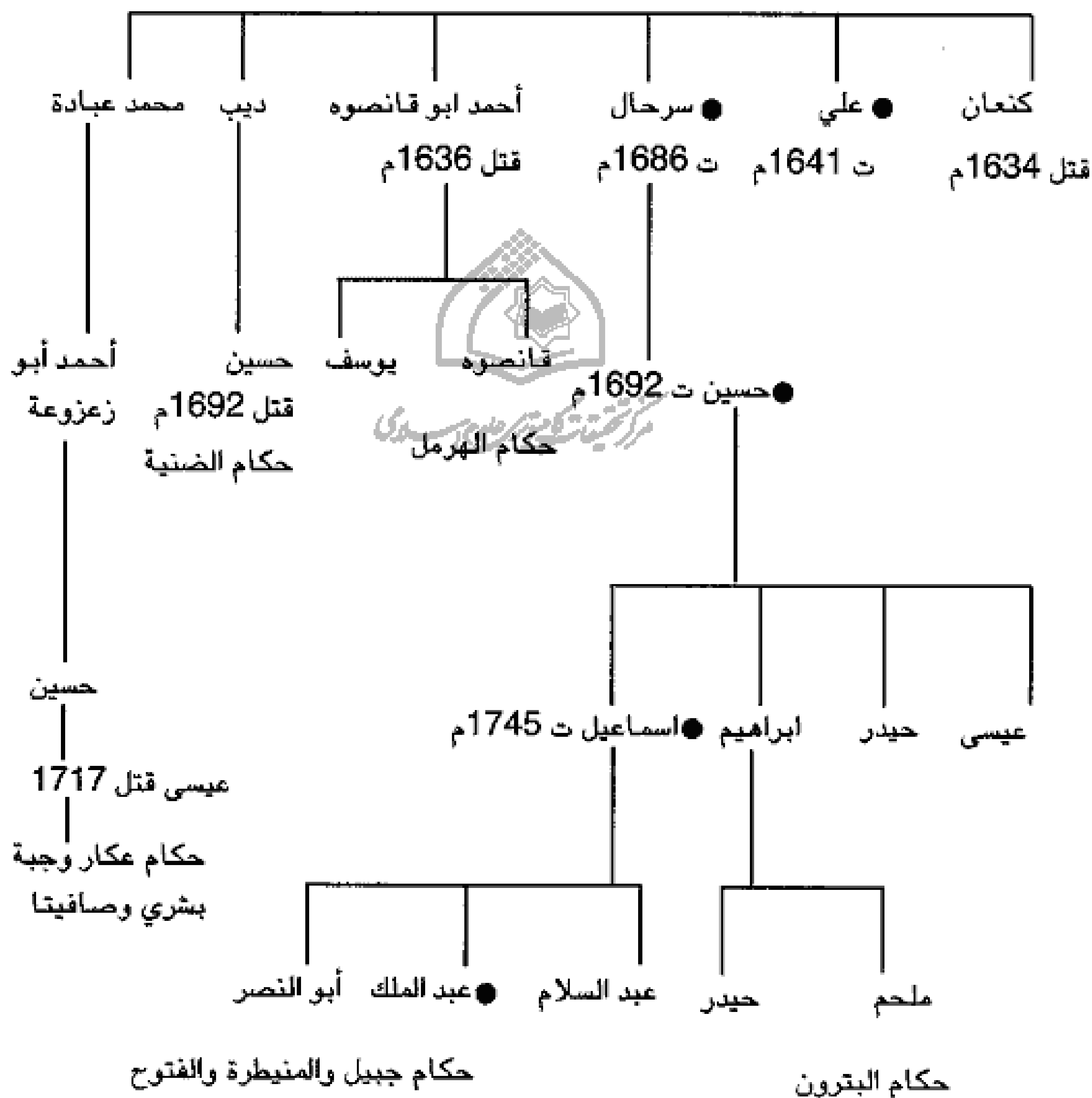
(6) صفحات من تاريخ الشيعة، عمرو، ص 72.

الحكام الشيعة في جبل لبنان

●سرحال الأول 1516م

●أحمد

● قانصوه قتل في المنيطرة ودفن في كفتين 1590



● الشيوخ أصحاب السمية ومراجع الحكم على كل المناطق.

واشتدت شوكة بيت حمادة وصار لهم جايز نفوذ على كافة المقاطعات وأخذوا في الكورة والزاوية مزارع وأرزاق بقوا بكليكا إلى يومنا هذا[1]. وخلف الشيخ إسماعيل ثلاثة أولاد هم عبد السلام وعبد الملك وأبو النصر استقاموا في طاعة والدهم واشتدت شوكتهم وتعاظمت دولتهم وصاروا ملجأ للهادي والغادي، وامتد جايزهم لحد بلاد بعلبك وأخذوا شمسطار بكليكا لهم واستقام الحال معهم سنين، وبعد وفاة أبيهم اقتفوا آثاره وتملكوا مكانه[2].

ويقول الخوري بولس روحانا:

«اشتهر الشيخ إسماعيل حمادة بالعدل والإنصاف وكان يقيم غالباً في ميفوق ووهب لدير السيدة أملاكاً كثيرة فيها. ويروى بالتقليد أنه استغاث بها (بالسيدة العذراء) مرة إذ أحدق به أعداؤه وكاد يسقط بين أيديهم، فأنزلت عمود غمام حجبه عن أنظارهم فنجا من شرهم وأوقف لها وقتئذ السهلة المعروفة إلى اليوم بسهلة كرم الشيخ وموقعها بين حدتون وميفوق»[3].

ومن مآثره المشهورة أنه كان إذا أذنب أحد الفلاحين حبسه في بيت المؤونة، ولما سئل عن ذلك أجاب: «إن معاش الحكام هو من تعب الفلاح لذلك يجب أن نمزج له القساوة بالرأفة!»[4].

الشيخ سرحان بن قانصَوْه

بدأ إسماعيل حياته العملية وهو فتى يافع في حياة جده المشهور سرحان بن قانصوه. وقتل والده حسين 1692م بعد سنوات قليلة من وفاة جده 1686م. الذي تمشيخ على بني حمادة بعد وفاة شقيقه علي 20 شوال 1641م[5]. وأمضى أكثر سنوات حكمه في معارك شبه متواصلة مع العثمانيين. وهو الذي لجأ إليه المعنيون والشهابيون «في حركة أولاد العرب»، وكان شيخاً على المنيطرة منذ 1638م. فتكون المدة الواقعة بين مشيخة

(1) توفي المؤلف سنة 1821م.
(2) مختصر تاريخ جبل لبنان، العينطوريني، ص 60.
(3) عن مخطوط للخوري بولس روحانا أبي إبراهيم، (توفي 1893م)، عن أوراق لبنانية، ص 213، سنة 1957م.
(4) المرجع السابق، أوراق لبنانية، المخطوطة نفسها.
(5) تاريخ الدويهي، ص 524.

سرحان ووفاة إسماعيل تفوق قرناً كاملاً من الزمن استمرا يحكمان خلاله بلا انقطاع رغم الصراع مع الباشوات الذي لم ينقطع أبداً[1].

والغالب أنه توفي في مستهل المواجهة العامة التي ابتدأت 1685م واستمرت حتى سنة 1700م وتولى بعد سرحان ولده حسين الذي سقط في المواجهات سنة 1692م.

الشيخ عيسى بن حسين

في الوقت الذي كان فيه إسماعيل يحكم المنطقة الواقعة بين طرابلس وبيروت، كان يحكم جبل لبنان بما فيه جبة بشري وعكار والكورة شيخ حمادي آخر هو عيسى بن حسين بن أحمد. وأحمد هذا هو الفتى الذي أرسله سرحان صاحب السمية ليحكم جبة بشري بعد أن طلب منه أعيان البلاد أن يرسل أحد أقاربه ليحكمها على شروط توافقوا عليها.

فحكم أحمد جبة بشري سنة 1654م، ومشى كل عدل ورحمة وساق كل طريقة وأرضى الجميع من حكام البلاد وأهلها حتى خلفه في الحكم ابنه الشيخ حسين الذي حافظ على سيرة أبيه في العدل والرحمة، وترك ولدين هما حسين المشطوب وأبو محمد عيسى[2].

كان أبو محمد عيسى حاكماً عادلاً مشى بكل طريقة تناسب الفلاح، وعمر البلاد ووضع سنناً وفرائض مثل حدود قرى وأراضٍ وتمشي طرق وسواقٍ وما زال الأهالي حتى اليوم «1818م.» يسيرون بموجب سننه وفرائضه. وهو الذي وضع نظام السقاية في البلاد الشحيحة المياه بنظام لم يزل مرعياً حتى يومنا هذا[3]. وتعهد للقنصل الفرنسي في طرابلس برعاية المبشرين الفرنسيين ما دام هو وعائلته يحكمون جبل لبنان[4].

(1) تاريخ الدويهي، ص 520 ـ 524.

(2) مختصر تاريخ جبل لبنان، العينطوريني، ص 131.

(3) المصدر نفسه، ص 131 ـ 132.

(4) D.D.C. T3, P. 274.

يتناول بعض رجال الدين المؤرخين تفاصيل حادثة يقولون إنها جرت بين عيسى والبطريرك دويهي. في أرشيف بكركي ـ جارور البطريرك الدويهي ـ عدة رسائل إحداها من بشير حسين الشهابي وأخرى من كيخيا والي طرابلس تتناول تعرض البطريرك الدويهي إلى معاملة عنيفة من عيسى حمادة إثر تمنع البطريرك عن دفع مبكر للضريبة. وقد بالغت المصادر الحديثة في إبراز هذه الحادثة التي يخلو من أي إشارة إليها. تاريخ الدويهي نفسه والتواريخ اللاحقة مثل الشدياق والشهابي والعينطوريني.

وبعد أن فرض عيسى سلطانه على جبل لبنان لمدة ثلاثين سنة استطاع العثمانيون بتدبير من الباب العالي، وتنفيذ من والي طرابلس أن ينصبوا له فخاً فقتل غدراً في مطلع شهر آذار سنة 1717م وأرسل رأسه إلى القسطنطينية[1].

يبدو واضحاً مرة أخرى أن الحماديين حكموا بلادهم حكماً وراثياً شاملاً كل مناحي الحياة العامة، ولم يلتفتوا كثيراً إلى عقود الالتزام التي كان باشا طرابلس يصدرها كاعتراف بما هو حاصل فعلاً، وأن عدم صدورها لا يغير من الأمر شيئاً كثيراً. لذلك كان من الطبيعي أن يحاول الباشوات استرداد ما أمكن مما يعتبرونه من صلب صلاحياتهم وطبيعة مناصبهم. ولما حاول أحد الباشوات الأقوياء محمد باشا تحدي الحماديين بتعيين ابن أخته حاكماً على عكار، لم يتوانوا عن قتله في حلبا ومهاجمة طرابلس نفسها واحتلالها ودخول قلعتها[2].

الشيعة في عكار

بدأ الصراع في عكار بين العائلات المتنافسة في مستهل العهد العثماني 1528م. واختفى آل شعيب أصحاب عرقا أولاً ليبقى التنافس محصوراً بين آل سيفا وآل عساف ويدخل النزاع بينهما على منصب والي طرابلس عنصراً أساسياً في هذا الصراع، قبل أن يحسم نهائياً لمصلحة يوسف سيفا بعد مقتل آخر العسافيين وبروز الحقد التاريخي المترسب بين السيفيين وآل حمادة منذ أيام آل شعيب[3]. ويعزز بعض الوهم أن حرباً طائفية علنية دارت بين العائلتين[4] هيأت السبيل لعائلة آل حمادة أصحاب جبيل **وكسروان لمد نفوذهم إلى عكار وبسط سيطرتهم عليها[5]. بالإضافة إلى اقتتال آل سيفا فيما بينهم ومناصرة آل حمادة لفريق على آخر[6].**

لم تكن نظرة ولاة طرابلس إلى وجود الحماديين في عكار تختلف عما كانت عليه في سائر المقاطعات التي كانوا يحكمونها غصباً غالب الأحيان. فحاولوا في مناسبات عديدة التخلص منهم وتلزيم المقاطعة إلى بعض الموظفين أو المتنفذين والقوى الناشئة،

---

(1) راجع تفاصيل مقتل عيسى في فصل الشيعة في عكار.
(2) طرابلس في التاريخ، الباشا، ص 189.
(3) تاريخ عند قيت، مطانيوس غريبة، ص 186.
(4) كما ذكر في المرجع السابق، الصفحة نفسها.
(5) تاريخ عكار، د. حبلص، ص 21.
(6) تاريخ عند قيت، ص 186-187.

وخصوصاً في فترات هروب آل حمادة إلى خارج عكار مطاردين من عساكر الدولة. ولكنهم كانوا يعودون لبسط سلطتهم من جديد بعد أن يعمدوا حتى خلال فترات **نزوحهم إلى تهديد الملتزمين الجدد والتضييق عليهم عن طريق نشر الفوضى والإغارة وأعمال الشغب**[1].

إن مرسوماً سلطانياً صدر في العاصمة يقضي بإخراج عكار والمناطق السنية الأخرى عن سلطة الحكم الشيعي لاسباب مذهبية وبناء كما جاء في المرسوم على شكاوى رجال الدين السنة وأعيان الطائفة في المناطق المذكورة.

وصلت الأوامر إلى ولاة دمشق وطرابلس في حزيران 1690م، يرفع يد القزلباش عن التحكم بأمة محمد، وإنقاذ عكار والمناطق الأخرى من ظلمهم وسلطتهم.

«إنهم إذا استمروا في الإستيلاء على ضرائب عكار والزاوية والكورة المسلمة، بالإضافة إلى المزارع التي يقطنها الدروز والمسيحيين، فمن المؤكد أن المؤمنين الورعين (السنة) سوف يتعثرون ويتفرقون.

لا تعطوهم الضرائب في المناطق الإسلامية، والمزارع المسكونة بأمة محمد، بالإضافة إلى ما بين أيديهم من ضرائب الدروز والمسيحيين. دافعوا عن المسلمين من العدوان واغتصاب السلطة»[2].

حاولت السلطة أن تقضي على وجود الحماديين في عكار بالقوة العسكرية وحملات التأديب؛ فقامت بالإضافة إلى الحملات العامة التي تستهدف وجودهم في سائر المقاطعات بالإغارة على عكار بشكل يكاد أن يكون متواصلاً. ويمكننا أن نحصي أكثر من خمس حملات كبيرة متتالية في فترة لا تتجاوز الأربعين عاماً (1651م ـ1691م) قامت خلالها بأعمال قتل وأحرقت قرى ومنازل وقطعت أشجاراً... إضافة إلى غيرها من أعمال الإضرار والتنكيل والنهب.. مما أدى إلى إفقار الفلاحين وسبّب انكماشاً زراعياً وانهياراً سكانياً، فدمرت قرى بكاملها، فتزايد النزوح وعمّ الخراب.

حاول الحماديون معالجة هذا الواقع بالاتفاق مع أعيان الأهالي ومشايخ القرى عن طريق إبرام عقد توافقي بين مشايخ إحدى وعشرين قرية من أهم قرى عكار، والشيخ

(1) الإمارة المرعبية، خالد مرعب، ص 42.

(2) ا.م.د سجل 100:74 ص277 وسجل 100: 74 ص 278

أحمد قانصوه حمادة[1] يقضي بأن يقوم الشيخ أحمد بدفع ضرائب هذه القرى وإعادة أهلها النازحين ومدهم بالمساعدة اللازمة لإعادة الحياة الطبيعية، ودورة الإنتاج إلى البلاد عام 1667م.

كانت الأحوال السكانية والاقتصادية في عكار قد بدأت تتدهور قبل ذلك نتيجة للحروب المدمرة التي قامت في وقت سابق بين فخر الدين وآل سيفا، ثم تفاقمت بعد حملات التأديب والقمع التي وجهتها الدولة على الحماديين، **فتعطلت الأملاك واضمحل الكثير من البلدات والقرى والمزارع ونزح عنها أغلبية أهلها ولم يبق من متحصل مالها إلا القليل**[2]. وكانت الأحوال السياسية والعوامل الطبيعية تزيد الأوضاع سوءاً وتدهوراً: ففي سنة 1663م ـ1074هـ تعرضت طرابلس إلى ظلم شديد ومحلٍ في الزرع وفي الحرير حتى وصل رطل الحرير إلى عشرين قرشاً وقلة الزيت إلى سبعة قروش وشنبل الحنطة في البيدر إلى قرش ونصف.. **فتشتت الناس عن مواطنهم من شدة العوز**[3].

كما فعل «**أهل العمدة والمعروف**» في جبة بشري عندما ساءت أحوالها. كذلك فعل أعيان عكار ومشايخها واتفقوا مع الشيخ أحمد قانصوه حمادة على أن يقوم بإعمار القرى المدمرة والمهجورة، ويعيد النازحين من أهلها ويدفع عنها ضريبة الميري إلى الدولة ويقدم للأهالي ما يحتاجونه من مساعدات مادية وعينية، فيمدهم بالبذور وآلات الفلاحة وأسباب التقوية لإعادة إعمار عكار، وعودة أهلها المشتتين خارج ديارهم. وقد صادقت السلطة الممثلة بولاية طرابلس على هذا الاتفاق لقاء التزام الشيخ أحمد بدفع ما يترتب من ضرائب على القرى المدمرة والتي تشملها إعادة الإعمار وتبلغ عن تسع سنوات هي مدة العقد (106380 مئة وستة آلاف وثلاثماية وثمانون غرشاً) أسدياً بواقع 11820 إحدى عشر ألفاً وثمانمئة وعشرين غرشاً في السنة الواحدة. وكان الشيخ أحمد يحكم في الوقت نفسه بالإضافة إلى عكار صافيتا وجبة بشري[4] والضنية[5] وحصن الأكراد وجبل الكلبيين[6].

---

(1) في الوقت نفسه، كان الشيخ أحمد هو حاكم عكار والقسم الشمالي من ولاية طرابلس.
(2) أشكال الملكية وأنواع الأراضي، عبد الله سعيد، ص 100.
(3) وثائق نادرة، ص 51، نقلاً عن تاريخ الأزمنة، ص 553.
(4) م. ط. ش سجل رقم 2، ص 52 في ولاية خليل باشا، 1667م، وثائق نادرة، تدمري، ص85.
(5) العشيرة، فؤاد خليل، ص 180، رقم القضية 2 و 22، سنة 1666م ـ 1685م.
(6) تاريخ الدويهي، ص 499.

وقد تم تصديق هذا الاتفاق في محكمة طرابلس الشرعية على يد نوح أفندي القاضي والحاكم الشرعي في ولاية طرابلس وقد حضر مجلس العقد الشرعي اثنا عشر شخصاً من أعيان ومشايخ عكار، وهم: [1]

1 ـ الحاج حسن ابن الحاج مرعي شيخ قرية عرقا.

2 ـ مراد بيك ابن محمد بلوكباشي شيخ قرية بقرزلا.

3 ـ الشيخ عيد بن البحنين شيخ قرية تل عباس.

4 ـ الشيخ مصطفى ابن الشيخ مرعي شيخ قرية البيرة.

5 ـ حسين كاخية ابن الدالي محمد شيخ قرية الدبابنة.

6 ـ المقدم موسى بن خليل شيخ قرية رماح.

7 ـ الشيخ حسين العيتاوي، شيخ قرية دير جنين.

8 ـ الشيخ حسن ابن الحاج محمد بن طاها شيخ قرية نفس عكار.

9 ـ الشيخ حسن بن محمد شيخ قرية مشحا.

10 ـ المقدم محمد ابن المقدم أحمد مقدم قرية برقايل.

11 ـ الشيخ علي بن يوسف شيخ قرية رحبة.

12 ـ الشيخ علي ابن المقدم يونس شيخ قرية حلبة (حلبا).

ويشمل العقد البلدات والقرى التالية في عكار:

بينين، الجديدة، السفينة، إبزال، حبشيت، دنبو، خريبة الجرد، الحويش، نفس عكار، حدودا، بزبينا، تكريت، بيت ملات، عين ياقون، عيات، حلبا، حيزوق، جبرايل، قرية رحبة مع لبة، مزرعة قبولا.

ويبدو أن ولاة الأمور في طرابلس وأصحاب القرار في الدوائر العليا قد توصلوا إلى قناعة بأن استمرار الضغط العسكري لن يؤدي إلى الغاية المتوخاة بكسر شوكة الحماديين والخلاص منهم، فاستقر الرأي على اللجوء إلى أساليب جديدة ومبتكرة وأقل كلفة ومشقة تقضي باستقدام قوى خارجية ودعمها ومساندتها لمواجهة الحماديين.

(1) سجل رقم 1، ص 61، 1667م ـ 1078هـ، وثائق نادرة، ص 43. وثيقة رقم E 9.

وثيقة E 9 : عقد مبرم في محكمة طرابلس الشرعية بين أحمد حمادة حاكم عكار وجبة بشري وصافيتا والضنية. وحصن الأكراد وجبل الكالبيين ومشايخ قرى عكار حول إعادة اعمارها سنة 1667م.

لجأ والي طرابلس مصطفى باشا بدعم من كبار موظفي الصدر الأعظم إلى واحدة من القول المتوطنة حديثاً، فلزم عكار إلى هزيم آغا دندش[1]وقامت الدولة في عهد السلطان محمد خان الرابع[2] بإصدار فرمان تملك الدنادشة بموجبه عدداً من قرى عكار كما منحهم لقب آغا[3] دعماً لهم بقصد إعدادهم للتصدي للحكم الشيعي في عكار، ومنع الحماديين من السيطرة عليها وإثارة المتاعب في وجه بعض ولاة طرابلس الضعاف،[4]ولكن سرعان ما بدا بوضوح أن هذه الخطوة فشلت في تحقيق النتائج المرجوة، «**وعجز الدنادشة عن السيطرة على أوضاع عكار ومواجهة الحمادية، أو الحد من نفوذهم في هذه المنطقة لأنهم كانوا أكثر قوة وعدداً وأعرق انتشاراً ونفوذاً، وعكار كانت ربما أكبر من قدرة الدنادشة على السيطرة عليها، أو ربما لم يكن عند هذه العشيرة الرغبة أو النية في مناوأة الحماديين بل اضطرت إلى مسايرة الوالي دون معاداتهم**»[5].

«**بعد هذه التجارب الشاقة في الحروب والمواجهات بدا لأصحاب القرار وولاة الأمور أن التخلص من الشيعة في عكار بالوسائل العسكرية المباشرة هو أمر عسير وفادح الثمن، فإن تمرس الحمادية بالحروب والقتال وتاريخهم في أعمال الكر والفر وثوراتهم المستمرة ضد السلطة العثمانية مع وفرة عددهم ومقاتليهم وسعة مناطق انتشارهم وقدرتهم على الصمود وتحمل أعباء القتال والمعارك الشرسة والقاسية مما جعلهم مضرب المثل وحديث الناس في ذلك الوقت، فتحدث الناس عن مقدرتهم وقوتهم وانتصاراتهم مما مكنهم من احتكار السلطة في عكار وإجبار كل ملتزم مهما علا شأنه على الهروب سريعاً**[6]. إن سمعة الحمادية «والدعاية» الواسعة التي كانت منتشرة عنهم وعن مقدرتهم وقوتهم **جعلت الجميع يخافونهم ويهابون مقارعتهم**»[7].

(1) الدنادشة عشيرة قدمت من حوران في القرن السابع عشر إلى برج الدنادشة فوق تل كلخ قاتلوا الشيعة في حصن الأكراد والتزموا إقليم الشعرا واشتهروا بالفروسية واقتناء الخيل أطلق عليهم منذ القديم لقب أغوات مما يشكك في نسبهم العربي. (الرحلة الشامية، محمد علي باشا، ص 6).

(2) هو السلطان العثماني التاسع عشر، 1648م ـ1687م.

(3) آغا لقب تركي من ألقاب التعظيم قد يعني سيد، رئيس، خال، الأخ الأكبر، رئيس الخدم ورئيس الانكشارية.

(4) تاريخ عكار، فاروق حبلص، ص 26.

(5) الإمارة المرعبية، ص 46.

(6) الإمارة المرعبية، خالد مرعب، ص91.

(7) المصدر نفسه، ص92.

لم يبقَ أمام السلطة العثمانية إلا البحث عن وسائل مستحدثة وغير عادية للتخلص من نفوذ الحماديين في عكار وتفردهم بحكمها منذ القديم. فخطط حسن باشا والي طرابلس للقضاء على الشيخ عيسى الذي كانت منطقة عكار كغيرها من مناطق جبل لبنان داخلة في حكمه منذ ثلاثين سنة.

وبما أن المواجهات السابقة مع هذا الشيخ العجوز قد أثبتت عقمها مراراً، لم يعد أمام الوالي إلا اللجوء إلى كمين غادر ربما يحقق له مراده إذا خطط له بسرية ومكر وبراعة. وقد وجد الوالي فرصته عندما جاءه جماعة من الأكراد الرشوانية ـ وعلى رأسهم شديد الناصر ـ من منازلهم بين مدينتي مرعش وبسنا مصحوبين بتوصية من والي حلب موجهة إلى كلٍّ من والي طرابلس ووالي صيدا تطلب إعطاءه التزام عكار وذلك سنة 1714م. فأغراه حسن باشا واستعان به واستخدمه لتحقيق مأربه المعد سابقاً. «فكاتب شديد الشيخ عيسى ملاطفاً ومحاسناً وطلب لقاءه سراً للاتفاق على الباشا وأن تكون عكار لهما معاً، فأركن عيسى إليه لأنه لم يكن بينهما غل سابق ولا عداوة.. ولا زال شديد الناصر يكاتبه أو يرفده بالإيمان إلى أن ربطها مع الباشا وعينوا عسكراً سرياً»[1].

«كان في قلب الباشا من عيسى فحلف إلى شديد أنه إن مكنه منه يعطيه ما أراد»[2].

ضرب الشيخ عيسى موعداً لشديد في دير حنطورة[3] في الكورة حيث وفد الشيخ مع عدد قليل من رجاله فأرسل الباشا حملة من جنوده اللاوند من نحو 150 مقاتلاً ومعهم شديد، خرجوا في الليل ومضوا في دروب مسلوكة واجتازوا عكار والضنية ثم وصلوا إلى الدير في الليل وقتلوا عيسى واثني عشر رجلاً من جماعته بينهم ابنه حيدر وعبده بلال ومراسله سميا الماروني، وهم غالباً نيام لأن ذلك حصل ولم يشعر به أحد من أهل البلاد[4].

(1) التاريخ اللبناني، الأب أغوسطين زنده، ص 19. والأب زنده، راهب مثير للجدل، تنقل بين الرهبانيات اللبنانية والحلبية وسافر إلى روما سنة 1757م وهو يرى أن هناك أسباباً إلهية لقتل عيسى إضافة إلى الأسباب البشرية.

(2) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(3) يقوم هذا الدير على الضفة الشرقية من نهر أبي علي (قاديشا) في سفح الزاوية مقابل بلدة كوسبا في الكورة.

(4) يرى صاحب بحث «الإمارات الشيعية في سوريا العثمانية» الصادر عن جامعة شيكاغو أن عيسى الذي أصر على تنفيذ قرار البابا بشأن قضية البطريرك عواد، ربما سقط شهيد الشرعية الكاثوليكية وقرارات البابا نتيجة مكيدة قام بها أعيان الموارنة لدى والي طرابلس.

جهز الباشا عسكراً من خمسة آلاف رجل لمهاجمة الحماديين وطرح الشيخ إسماعيل الصوت وجمع عسكراً ليأتي إلى الجبة ويأخذ نساء عيسى خوفاً عليهن من الدولة. فاجتمع أعيان طرابلس وتواسطوا بين الباشا وإسماعيل وقاموا بزيارات للطرفين بعد أن توترت الأجواء بينهما[1].

جاء في تقرير القنصل الفرنسي في صيدا بولارد إلى حكومته حول هذه الحادثة «وفي مطلع هذا الشهر داهم والي طرابلس بدهائه وحنكته، الشيخ عيسى من آل حمادة، في قرية حنطورة التي تبعد عن تلك المدينة حوالي أربعة أميال. وهذا الشيخ الحمادي، من شيعة الإمام علي يفرض سلطانه على جبل لبنان منذ ثلاثين سنة. ولم يستطع الباشوات بما لديهم من حول وقوة أن يتخلصوا منه. وقد داهمه رجال الوالي ليلاً، وقطعوا رأسه الذي عرض في طرابلس ثم أرسل إلى القسطنطينية. وهكذا كان أيضاً مصير أشقائه وعشرة من أتباعه الذين ألقي القبض عليهم معه».

وقد أدى هذا الحادث إلى اضطرابات من المتوقع أن تنتهي قريباً، لأن والي طرابلس يقوم باستعدادات عسكرية كبيرة لإجبار الشيخ اسماعيل أحد المشايخ الرئيسيين لآل حمادة، وهو سيد البلاد الممتدة من طرابلس إلى بيروت ويقيم في مدينة جبيل، على وضع اتفاق سلام بضمان أمير جبل الدروز التابع لولاية صيدا، وقد لجأ إليه الشيخ اسماعيل لأن هؤلاء المتمردين على السلطة العثمانية متفقون جميعاً على مساعدة بعضهم البعض لضمان وجودهم واستمرارية مصالحهم».

والحرب التي يقوم بها والي طرابلس ضد آل حمادة تجعل التجار الفرنسيين في ضيق منها لأنها تعيق الأشخاص الذين يحملون رسائل تجارية في تنقلهم من مكان لآخر. ومن المتوقع أن تنتهي هذه الحرب في غضون أيام قليلة، وقد أدت إلى مقتل اثني عشر رجلاً قطعت رؤوسهم، كما تسببت بمعركة طاحنة لم يشهد أحد مثلها في السابق».

وتجدر الإشارة إلى أن عثمان باشا كان قد حاول منذ سبع سنوات الصعود إلى كسروان ففقد بين 400 و 500 رجل وخسر 200 كيس من قيمة الالتزام الذي جباه من هذه المنطقة[2].

---

(1) المصدر المذكور، الأب زنده، ص 20.

(2) D.D.C. T1, P179-181 ، وهذه ترجمة التقرير في تاريخ لبنان الحديث، عادل ومنير اسماعيل، ج1، ص 82. في 21 آذار 1717.

إن تقرير القنصل الفرنسي لا يشير إلى وجود شديد الناصر. كما يتردد في بعض الروايات المحلية ـ أو الأمير موسى الكردي أو بيت رعد في عداد حملة باشا طرابلس، «بينما تروي وثيقة» نسب آل المرعبي أن الشيخ شديد دخل إلى الدير حيث كان الشيخ عيسى بالحيلة والخداع وأقنع الحرس بأنه مكاري مع قافلته يودّ السلام على الشيخ الزعيم ثم أطلق النار من غدارته عليه وانسحب. ويقول المراعبة إنهم يحتفظون ببعض الذكريات الشعبية عن عمليات القضاء على من تبقى من الحمادية في عكار، والمجازر الدموية التي قضت على وجودهم فيه ورسمت حدودها الشمالية الشرقية[1]. بينما تحصر المراجع الأخرى دور شديد في الاشتراك بتدبير الكمين ومرافقة حملة الباشا الليلية إلى دير حنطورة. أما التقرير الدبلوماسي الفرنسي، فلم يأت في روايته عن الواقعة على أي ذكر له أو لغيره من العائلات المحلية، وإنما ينسبه إلى دهاء والي طرابلس وحنكته وإلى رجاله الذين قطعوا رأس عيسى ليتم عرضه في اسطمبول باعتباره عدو الدولة والسلطان[2].

إن ما لم يلحظه القنصل الفرنسي في تقريره وربما غاب عن ذهنه كما غاب عن ذهن المؤرخين الذين ذكروا مقتل عيسى أن القرائن والدلائل تشيران بقوة أن الشرك الذي نصب للشيخ الشيعي كان من اقتراح ورسم الباب العالي في عاصمة السلطة وليس من بنات أفكار والي طرابلس الذي كان يتحرق إلى مثل هذه الفرصة التي انتظرها طويلاً.

بعد فشل الدنادشة في تحقيق المهمة التي أوكلتها السلطة إليهم رغم دعم الباب العالي وفرمان السلطان محمد خان الرابع[3] قدم من حلب سنة 1127هـ 1715م ضابط كردي هو شديد الناصر ومعه تقرير رسمي من السلطة العثمانية موجه إلى والي حلب سابقاً ووالي صيدا حالياً هذه ترجمته[4].

محافظ حلب سابقاً وصيدا وبيروت حالياً، حضرة صاحب الدولة الوزير المكرم

---

(1) الإمارة المرعبية، خالد مرعب، ج1، ص 94.

(2) وهذا ما يؤكد أن دور شديد الناصر في مقتل عيسى لم يتجاوز القيام باستدراج الشيخ إلى الدير وتسهيل وصول العسكر العثماني إليه.

(3) راجع صورة عن هذا الفرمان الصادر سنة 1685م في تاريخ عكار، فاروق حبلص، ملحق رقم 13، ص 403.

(4) المصدر السابق، ص 392. الأصل في سجلات محكمة طرابلس الشرعية، سجل رقم 5، ص 104. وثيقة رقم 10 E.



وثيقة E 10 : رسالة من الباب العالي حملها شديد الناصر إلى والي صيدا.

إبراهيم باشا، لقد أتى من حلب وذهب إلى صيدا شيخ شديد الناصري الذي نزل في محلة اسمها صاحب الطاحونة الواقعة في ناحية حصن الأكراد من نواحي طرابلس الشام وأصبح ضابطاً للناحية المذكورة بعد مكثه فيها يومين.

ليكن معلوماً لديك أيها الوزير بأنه قد تم تلزيم شيخ شديد مقاطعات عكار وحصن الأكراد من مقاطعات طرابلس الشام وذلك بالتلزيم، فيجب إشاعة الخبر وإعطائه إلى الأهالي والرعايا بعدم تعطيل التلزيم وعدم إشاعة الفوضى. وقد يعرض عليك أيها الوزير قريباً منصب طرابلس. وفي هذه السنة سوف تتكرم عليك الدولة العلية بمنصب طرابلس الشام. واعلم أيها الوزير أن شديداً أصبح ملتزماً للمقاطعات المذكورة في عكار. وليبقى شيخ شديد في عكار بين إخوته وأقربائه وسوف نوجه لك قريباً منصب طرابلس وليلتزم شديد مقاطعات عكار وليضبط الأمور فيها وليصار إلى عدم التشويش وعلى هذا المنوال حرر هذا التقرير 1127هـ.

إن الوقائع الواردة في هذا التقرير تعزز الاستنتاج الذي يرجح أن خطة القضاء على الحاكم الشيعي قد رسمت في عاصمة السلطنة. وكلف ضابط مقاطعة صافيتا الذي

أصبح ضابط ناحية حصن الأكراد المتاخمة لعكار بحمل هذا القرار إلى والي حلب سابقاً ووالي صيدا حالياً وإبلاغه مضمون هذه المهمة والاتفاق معه على اعتماد أيسر السبل لتنفيذها.

إن شديد الناصر «ضابط مقاطعة صافيتا» مكلف بمهمة رسمية وأنه حائز على ثقة ورضا جهات نافذة حتى يتمكن من الحصول على هذا التكليف الذي هو عادة من صلاحية والي طرابلس ونادراً ما تقوم به أو بمثله عاصمة السلطنة أو ولاية حلب.

إن هذا التقرير المختص أصلاً بشديد الناصر يؤكد على التلويح لوالي صيدا بأن الدولة ستمنحه منصب والي طرابلس في السنة المقبلة إذا استطاع أن يؤمن لحامل الرسالة التزام عكار. ويبدو واضحاً أن حصوله على ولاية طرابلس منوط بأمر لا بدَّ من القيام به ولشديد دور ما في تنفيذه.

إن الضابط والوالي مكلفان بمهمة رسمية ذات أهمية خاصة فإذا نجحا في تنفيذها يكافأ الأول بمنحه التزام مقاطعة عكار، وتكون جائزة الثاني هي تولية ولاية طرابلس الشام قريباً.

إن ما يؤكد أيضاً صدور الأوامر ورسم الخطط كان في عاصمة السلطة نفسها أن رؤوس عيسى ورفاقه قد أرسلت لتعرض في القسطنطينية[1] دلالة على تنفيذ أوامرها وهو التقليد العثماني المعروف الذي كان سائداً وشائعاً في أعراف إدارة اسطمبول وتقاليدها.

بقي الحماديون بعد مقتل الشيخ عيسى يعتبرون أن حكم بلاد عكار حق إرثي لهم انتزعه منهم العثمانيون سطوة واقتداراً. **ومع كل محاولاتهم التدميرية والدموية، لم يتمكنوا من إرجاع الشيعة إليها**[2]. ولكنهم استمروا في محاولاتهم للعودة إلى حكم عكار مما كان يستدعي أحياناً إرسال الحملات العسكرية لثنيهم عن مطالبهم كما حصل سنة 1725م. عندما تولى فاضل بن خطار الخازن ناحية عكار، ولما كان راجعاً من دير قزحيا التقاه نحو ثلاثين رجلاً من المشايخ الحمادية وأتباعهم وأرادوا إهانته لأنه تولى الناحية المذكورة وهم يدعون أن لهم حق الولاية عليها. فعاونه عليهم الرهبان فتملص منهم. وشكا آل الخازن الحمادية إلى والي طرابلس سليمان باشا العظم فأرسل

(1) تقرير القنصل الفرنسي، D.D.C., T1, P180 ، وأيضاً التاريخ اللبناني، الأب زنده، ص20.
(2) عندقيت وقراها الخمس، مطانيوس غريبة، ص 184.

عسكراً فنكل بهم ونهب عسكره بلاد جبيل والبترون[1]. **فمنذ تولوا عكار منذ اندثار آل سيفا المشاهير[2] كانوا متربصين دوماً لكل من يتجرأ على الإقدام على التزام عكار خاصتهم[3].**

ترك الشيخ عيسى ولدين هما حسين وموسى استمرا في حكم جبة بشري بالاشتراك مع أولاد شقيقه حسين المشطوب. وهم: أبو ناصيف وأبو حسين وأبو قاسم. وقد قسموا بلاد الجبة مناصفة بينهم على الوجه الآتي:

حسين: بشري وقنوبين وقيطوا وبزعون.

أسعد بن موسى: حصرون، بلوزا، كفر صغاب، وتولا وكرمسدة وراسكيفا.

أبو ناصيف: إهدن.

أبو حسين صالح: عينطورين ومزرعة التفاح وبنشعي وقنات وسرحليون وحماطورا وكفر صارون وبيت زعيتر.

أبو قاسم: دير قزحيا وحدشيت وبقاع كفرا[4].

«حكم المذكورون البلاد بكل هدوء وراحة ومشوا على موجب الشروط القديمة واستقاموا مدة سنين. واستغنوا رزق بكليك في البلاد المعروفة إلى الآن، واستقاموا حكاماً بكل عدل وحلم»[5] قبل أن تعصف رياح الهوى والمصالح من الخارج وتثير النعرات الطائفية وتنشر الحروب والشحناء في كل مكان.

كان من الطبيعي أن يؤدي مقتل عيسى غدراً في دير حنطورة ـ بترتيب من باشا طرابلس ـ إلى التسبب بمعركة طاحنة لم يشهد أحد مثلها في السابق كما يقول القنصل الفرنسي في تقريره متوقعاً قيام معارك أخرى مكلفة للعثمانيين، كما كانت حملة عثمان باشا في وقت سابق على كسروان ومحاولته الدخول إليها فخسر بين أربعماية إلى خمسماية من رجاله بالإضافة إلى مبالغ نقدية كبيرة لا تقل عن ماية ألف غرش.

---

(1) الجامع المفصل، المطران دبس نقلاً عن سجل الرهبانية المارونية، ص 266. وقد حدث مثل ذلك في كسروان، إذ كانوا أيضاً يعتبرون أن لهم مثل هذا الحق في كسروان أيضاً. البطاركة الموارنة، القرن 18، الأباتي فهد، ص 138.

(2) مصطفى آغا بربر، الأب أغناطيوس الخوري، ص 118.

(3) الإمارة المرعبية، خالد مرعب، ص 91.

(4) تاريخ بشري، الأب فرنسيس رحمة، (نقلاً عن وثيقة موجودة في الصرح البطريركي)، ص 350.

(5) مختصر تاريخ لبنان، العينطوريني، ص 132.

الفصل السابع

الثورة الشيعية العامة
1685م ـ 1700م
من خلال الوثائق العثمانية

يتميز العقد الأخير من القرن السابع عشر بانفجار صراع عسكري شامل بين السلطة العثمانية والإمارة الشيعية لم تسلم من آثاره باقي المناطق الشيعية في البقاع وجبل عامل.

إن توفر المستندات حول هذا الحدث في الأرشيف العثماني تظهر لهذا النزاع جوانب سياسة امبراطورية عليا.

لم تحظ هذه الحركة حتى الآن باهتمام التاريخ اللبناني، ولم يتسن لها أن تشغل حيزاً ولو متواضعاً من صفحاته، إن مقارنة ساذجة بين حجم أحداثها ومدلولاتها وغيرها من محطات التاريخ اللبناني الكلاسيكي، التي احتلت بصورة مصطنعة أبرز المراتب فيه، تثير الحيرة والتساؤل والشك لدى غالب المتتبعين الموضوعيين. إن معركة عنجر، وهي ليست أكثر من مناورة بلوكباشية قام بها بعض أعيان ديوان الولاية في دمشق بجهازيها الإداري والانكشاري، أثارت ولا تزال فيضاً من مشاعر الفخار وعواطف التقريظ ومظاهر الاهتمام، في الوقت الذي يضن بذكر عابر يلامس عشرات المعارك الكبرى التي شاركت فيها جحافل الامبراطورية الواسعة في ثورة لبنانية شاملة ألهبت معظم مناطقه في جبل لبنان وجبل عامل والبقاع. بل وحتى جبل الدروز لم ينأى عن المشاركة فيها تأييداً ومناصرة وقواعد أمان للثائرين، فدفع حاكمه أحمد بن معن وكبار رجالاته مناصبهم ثمناً لمواقفهم الداعمة حتى اضطروا إلى الهرب والاختفاء.

لذلك كان لا بدَّ من متابعة أحداث هذه الحركة التي يرى باحثون غربيون أنها أهم الانتفاضات السورية على الحكم العثماني والأكثر تأثيراً في تاريخ الشيعة العثمانية وأبرز التحديات اللبنانية في وجه السلطة المهيمنة[1]، من خلال الوثائق والمصادر العثمانية وحدها لأن ما رواه الدويهي حولها وأخذ عنه كل من جاء بعده حافل بالمشاعر الشخصية والعواطف الخاصة والهوى السياسي وهذه كلها أفرغته من محتواه التاريخي وقيمته وفائدته.

السياسة والمذهب

لم تكن هذه هي المرة الأولى التي تسيّر الدولة قواتها وعساكرها إلى جبل لبنان، مستهدفة الوجود الشيعي فيه، ولكن طول المدة التي لم ينقطع خلالها تواصل هذه الحملات (خمسة عشر عاماً)، واتساع نطاق الاستنفار الإداري والعسكري الذي شارك فيها جهاز الدولة من الأناضول حتى مصر، وتجاوز البيانات والمراسلات والمراسيم الصادرة عنها اللغة الرسمية المتعارف عليها في ظروف مشابهة، وتداول تعابير شرعية ودينية ومذهبية مستحدثة لامس فيها الصراع المبادئ الأساسية التي قامت عليها الدولة باعتبارها حامية الإيمان السليم في وجه الهرطقة والمروق من الدين. كانت من أهم ميزات هذا الصراع الطويل في الفترة الأخيرة من القرن السابع عشر.

فما هي الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذا الإصرار والاستنفار الغير مسبوقين من قبل الدولة، والتصميم على حسم عسكري جذري لم يظهر بمثل هذه الحدة في مراحل أخرى قبل ذلك.

دأبت المراجع المحلية على التأكيد أن الحكم الحمادي الجائر والمستبد هو المسؤول الأول عن قيام الدولة بإرسال قواتها لتأديبهم ورفع الظلم والضيم عن الرعايا. وهذا ما تراه المصادر العثمانية أيضاً التي تعتبر أن سبب هذه الحملات التأديبية على أولاد سرحان وسائر الحماديين هي آثامهم وشرورهم قبل أي أمر آخر[2] في الوقت الذي تكاد الوثائق العثمانية الكثيرة التي تختص بهذه المواجهات سواء الأحكام السلطانية أو دفتر الشكايات أو وثائق المحاكم الشرعية تركز على **القزلباش الأرفاض الملعونين الذين بلعوا ضرائب ولاية طربلس وأساؤوا إلى الرعايا المؤمنين الورعين**، فما هو دور التباين المذهبي في انفجار هذا الصراع؟

(1) الإمارات الشيعية ونتر ص 134.
(2) خطط الشام، محمد كرد علي، الجزء الثاني، ص271.

يقول عبد الرحيم أبو حسين الذي أخذ نظرية الدويهي على ظاهرها حول أصول آل حمادة العجمية[1]:

إن آل حمادة كعشيرة يعود ولاؤهم إلى الصفويين في إيران، وهم الأعداء التقليديين للسنة العثمانيين وهم بنظرهم أيضاً عصاة متمردون وقزلباش. ويبدو أن آل حمادة استغلوا فرصة التورط العثماني الكارثي على الجبهة الهنغارية بعد فشل حصار فيينا سنة 1683م فقاموا بعصيانهم ضد الحكومة العثمانية في ولاية طرابلس[2].

ليس هناك دليل واحد يركن إليه على قيام علاقة ذات طابع سياسي بين الصفويين وشيعة لبنان بشكل عام. وليس هناك ما يثير الشكوك، بأن هجرة أعداد من علماء جبل عامل إلى المراكز الدينية في إيران، وإلى حمى الصفويين تحمل خلفيات تتجاوز العلاقة المذهبية والثقافية، بالإضافة إلى أن العلاقات بين الدولتين العثمانية والصفوية التي ميزها تاريخ طويل من الصراع والحروب، لم تكن يوماً بأفضل حال من الفترة التي قامت فيها ثورة الشيعة اللبنانيين، بعد أن تم بين الدولتين تبادل التمثيل الدبلوماسي والهدايا والوفود وغير ذلك من مظاهر التعاون. فقبل الحملة العثمانية الأولى بأيام ضد آل حمادة استقبل السلطان العثماني المبعوث الإيراني الحاكم كلب علي خان «Kelb Ali Khan»، محملاً بالهدايا النادرة[3].

وربما كان إطلاق العثمانيين على الشيعة وآل حمادة بوجه خاص اسم القزلباش، تهجماً وتحقيراً، هو ما أوهم الكثيرين بأصولهم الفارسية ودفع بالمؤرخ أبي حسين إلى الشك بوجود علاقات سياسية بين الصفويين وآل حمادة كما توهم كمال الصليبي وجودها أيضاً مع الحرافشة قبل ذلك[4].

أما الباحث ستيف ونتر فيخالف أبا حسين فيما ذهب إليه، ويرى أن هناك أسباباً عديدة لتبرير التوقيت الذي حصلت فيه هذه المواجهات.

«إن تحدي آل حمادة للعثمانيين عمل على صعد متوازية فعلى المستوى الشخصي تميزت سنة 1685م باختفاء الأمير العظيم سرحان الذي كان أسلافه أقل منه مقدرة في توجيه الإمارة خلال مخاطر السياسة الإقطاعية ولسوء حظهم استثمر الموازنة كرم

(1) سبق مناقشة أصول آل حمادة العرقية والعشائرية في فصل آخر.
(2) أبو حسين Unknown Career p244 نقلها ونتر، ص166.
(3) المصدر السابق، ص167، نقلاً عن تاريخ سلحدار، الجزء الثاني، ص620 وتاريخ راشد، الجزء الثاني، ص182.
(4) بيت ومنازل كثيرة، كمال الصليبي، ص165.

فرنسا المادي والدبلوماسي لتوطين الموارنة والرهبانيات في المرتفعات التي يسيطر عليها الشيعة. كما أصبحت هوية آل حمادة موضوعاً رئيسياً على نحو غير مسبوق في الأحكام السلطانية فأصبحوا يوصفون وبشكل ثابت أنهم أرفاض وقزلباش ولصوص كما أن الأوامر التي صدرت في أواخر سنة 1694م تصفهم بالملعونين الروافض، وأن القضاء عليهم هو واجب إلزامي وأن ضحاياهم هم الرعية أي رعايا السلطان من المسلمين المطيعين بالرغم من أن الأغلبية كانت في الواقع من المسيحيين الموارنة.

يحاول مؤلف تاريخ برلين المجهول أن يقلل من أثر عصيان آل حمادة، حين يذكر بأن الروافض يعتبرون من واجبهم محاربة المسلمين. وأكثر من ذلك فإن حكماً سلطانياً صادراً في أيار وحزيران 1694م يفيد ،بأن علي باشا عين لإزالتهم وطردهم بحسب أمري السلطوي المنبثق في السنة الماضية عن فتوى جليلة. وإذا كانت الفتوى لم تقتصر بشكل واضح على آل حمادة أنفسهم فإن شيخ الإسلام الشهير أبو السعود أجاز قتل أي شخص من القزلباش منذ أكثر من قرن ونصف»[1].

لا شك أن العامل المذهبي لعب دوراً مهماً وثابتاً في العلاقات المتوترة غالباً بين السلطة المركزية والحكام الشيعة في جبل لبنان وغيره من المناطق اللبنانية الأخرى التي يسيطر عليها الشيعة. إلا أنه قطعاً لم يكن العامل الوحيد، وربما ليس السبب الرئيسي لهذا التاريخ الطويل من العداء والمجابهات. فهناك عوامل أخرى قد يكون لها الاعتبار الأول في نظر السلطة وطبيعة ممارسة وظيفتها يتعلق بالنفوذ الواقعي والواسع الذي فرض نفسه على واقع هذه السلطة، دون أن تكون الفرمانات الرسمية وحدها هي التي تمنحه القدرة والشرعية على القيام بمهامه في ظل حيز واسع من الاستقلال الذاتي، ونوع من فرض الأمر الواقع على الباشا العثماني الذي كثيراً ما وجد نفسه مجرداً من القدرة المطلقة على التحكم بأمور ولايته. وهو أمر أشرنا إليه مراراً لأنه شكل دائماً أساس العلاقة بين السلطتين المركزية والواقعية وهو العامل الذي أفقد القيمين على الضريبة التي يعلقون على جبايتها أهمية أساسية كما يبدو من خلال المراسيم العديدة التي تشير إلى هذه الخسارة بمرارة تكاد تقارب حدَّ التحسر.

«إن الرعايا الفقراء لا يستطيعون دفع ضريبة الميري، بينما غالبيتهم هجروا

(1) الإمارات الشيعية ونتر، ص165 استناداً إلى Anonim Osmanh Tarihi 95 والأحكام السلطانية في دفتر المهمة 105 : 10:32 - 105: 10 :8 - : 105: 17 :6

وان تاريخ برلين المجهول المؤلف هو مخطوط لا يعرف كاتبه انما يبدو اكيداً اشتراكه في حملة علي باشا الهنغارية وأنه كان وثيق الصلة به والمخطوط موجود في (برلين)

staatsblibliothek / preubisher kulturbe- و هي تغطي الأحداث الواقعة بين سنة 1039 و 1116هـ. 1629- 1704 م.

منازلهم وتركوا أرضهم، ومصير الباقين يزداد سوءاً لأنهم يفتقرون إلى الوسائل اللازمة والمقدرة على دفعها.

إن اللصوص لا يدفعون الميري. ويتسببون بظلم الرعية وإفقارها. فوجودهم في هذه المناطق هو سبب نشوب الفوضى واستمرارها وإفقار الأرض. فمن الضروري القضاء على ظلمهم للرعية، وعدم دفعهم ضريبة الميري، وإنهاء وجودهم في هذه المناطق»[1]

The impoverished reaya are unable to pay the miri tax and most have left their homes and quit the land. The fate of those who stay is worsening, for they do not have the resources and ability to pay the miri...In the measure that aforesaid brigands refuse to pay the miri and oppress and tyrannize the impoverished reaya, their presence in these regions is the cause for the start and perdurance of upheaval and the reason for the [ruin] of the land. It is necessary to repulse their Tyranny and oppression of the impoverished reaya as well as their excuses and sluggishness concerning the miri tax, and eliminate their presence from these regions.

إن المبادئ الراديكالية التي فرضها القانون الإسلامي العثماني للتعامل مع العصاة من الروافض وسائر الهرطقة لم يكن هو وحده السائد في براغماتية الإدارة الامبراطورية. ولم تكن فتوى الشيخ أبو السعود هي التي تحدد خطوات الإدارة وتعاملاتها إلا حينما تقضي مصلحتها بذلك. في سنة 1690م وفي خضم المنازعات الدائرة اكتفت السلطة بإخراج المناطق المأهولة بالسنة من حكم آل حمادة مثل الضنية وعكار. وأصدرت المراسيم التي تعترف بهم حكاماً على المناطق الأخرى وعندما كانت أوامرها تؤكد على **قتل الأرفاض وقلعهم وإزالة حتى أبدانهم من على وجه الأرض**. كانت ترسل أحكامها إلى آل شهاب وآل معن طالبة مساهمة مجتمعاتهم الدرزية في قتال الكفار.

إن الالتجاء إلى الدافع الديني وإثارة الحماس المذهبي وحشد المؤمنين لقتال الكفار وتأديبهم والاستناد إلى الفتاوى ذات الجذور الإلهية. وكل الأساليب المشابهة أثبتت دائماً جدواها في كل الحروب. ولم تكن الدولة العثمانية أول من رفعها ستاراً يخفي الأهداف الحقيقية في سعيها للتخلص من الأرفاض المنافقين، ففي الوقت الذي كانت غاية هذه الحملات المعلنة **تحسين أوضاع المؤمنين ورفع الظلم عنهم**،[2] كان قادة

(1) أ.م.د. السجل 709 - 102:180:708 663 - 622 :104:155
(2) أ.م.د. السجل 105:7:18 105:8:24

الحرب أرسلان باشا وطرسن باشا يستلمون تعليمات محددة لمصادرة ممتلكات المهزومين وإن كان لازماً بالتعذيب والإيلام.

«صادروا الأمتعة المنقولة وغير المنقولة التي تجدونها المال النقدي، الأمتعة، الحيوانات والماشية، وكل أملاكهم ومخازنهم مهما كانت».

«استعلموا واكتشفوا الأموال المدفونة في أماكن سكنهم أو مخيماتهم وفي أماكن أخرى يمكن أن تشكوا بأمرها وبأية وسيلة ممكنة كاستجواب المحتجزين أو من يعرف شيئاً من الناس احفروا الأماكن المشكوك فيها وسعوا نطاق التفتيش وابذلوا الجهد حتى تجدوا الأموال، صادروها من أجل الضريبة وارفعوا السجلات والتقارير إلى العرش»[1].

Seize all the mobile and stationary goods that are to be found; their cash, effects, beasts, livestock and all of their property and stores, whatever there is, for the tax registry, the accountancy, and the fisc. In addition to this, investigate and discover the money buried and hidden in the places where they live or camp.... and in [other] sites you might think of and suspect, by whatever means necessary, [interrogating] the captured men and those people who know. Dig up the suspected places. Widen the search and efforts and have it found. Seize it for the fisc, and report to and appraise my august throne with a register.

ويبدو من هذه المراسيم أن الحصول على الضريبة هو الهاجس الرئيسي لحكام أسطنبول. وإذا كانت الأوامر تقضي غالباً بقتل المقبوض عليهم من الثوار، فهي لم تأت أبداً على ذكر استتابتهم وعودتهم إلى الاعتقاد القويم. وهو ما قررته بعض الاجتهادات الشرعية. فالمطلوب من القزلباش قبل أي شيء آخر هو الخضوع للوالي ودفع الضريبة للخزينة قبل تغيير المعتقد والرجوع عن الكفر. إن القتل وخصوصاً على الخازوق هي عقوبة الرفض الشرعية. وقد أنزلتها الدولة بالعديد ممن وقعوا بين أيديها. إلا أن من يترك بلاده قد ينجو من هذه العقوبة ولو بقي على مذهبه الهرطوقي، وقد صدر مرسومان في أواخر سنة 1691م إحداهما يتعلق بآل حمادة والآخر بعصاة من النصيريين في منطقة اللاذقية تنصان فقط على نفي من لا يستحق الإعدام على أن تكتب أسماؤهم في السجلات الحسابية[2].

(1) أ.م.د. سجل 40: 105:16 و سجل 45: 18: 105
(2) أ. م.د سجل 521: 100:137 سجل 532: 140: 100

وثيقة E11 : مرسوم ملكي صادر في أدرنة 19 أيلول 1685م حول عصيان سرحال والأوامر بالقضاء عليه.

بهذا التدبير تطمئن الدولة إلى خضوع المتمردين لسلطاتها بعد إبعادهم عن مناطقهم العاصية وتأمين الجباية منهم بعد تسجيل أسمائهم في السجلات الضرائبية.

بدايات الثورة في الوثائق والمصادر العثمانية

كان العصيان الشيعي ضد السلطة سنة 1685م حلقة في سلسلة طويلة بدأت قبل ذلك بوقت طويل. إن مرسوماً ملكياً مرسلاً من أدرنة Edirne في 19 أيلول يفيد أن **سرحان العاصي على الدولة لم يقدم لها من أموال الجباية من ضريبة جبيل والبترون غير خمسة أكياس وهرب إلى الأراضي التابعة لولاية دمشق ليحصل على مساعدة أحمد بن معن الذي يرفض حماية الأمير الشيعي والذي يجب عليه أن يلزمه بدفع المتأخرات**[2].

كما قتل سرحان رئيس الجباة في الكورة ووضع مكانه كردياً عجز عن تنفيذ عقد التزامه[3].

كما صدر فرمان من الحاكم يذكّر الشيخ أحمد بالدين الكبير المترتب على مقاطعة الضنية الواقعة تحت إشراف الإمارة الحمادية[4].

اشتد تمرد الشيعة في الأسابيع اللاحقة وتوالى العنف وسفك الدماء بين سرحان ورجال الدولة في ضواحي العاصمة. وبدا واضحاً أن الدولة عجزت عن إخضاعهم..كما تؤكد وثيقة لا تزال محفوظة في محكمة طرابلس الشرعية مؤرخة في بداية أيار 1686م.

«قبل شهرين من تاريخ هذه الكتابة عندما عين الباشا المحترم لحرب البدو واتجه إلى الرقة هجم سرحان مع شعبه وأقاربه وأتباعه على المؤمنين الورعين فقتلوا عدة رجال وهدموا منازل في مقاطعة حصن الأكراد والضنية[5]**. وذلك**

(1) م. ط. ش سجل 165 - 3 بالتركية وهو موجه إلى قاضي دمشق والي ابن معن. راجع الوثيقة E 11.
(2) ط. ش سجل 5: 3 بالتركية.
(3) م. ط. ش سجل 11: 3 بالعربية.
(4) إن وصف سكان الضنية بالمؤمنين الورعين والإشارة إلى أن الوضع الخاص لقرية إيعال تبرز الملامح المذهبية للنزاع كما تراه محكمة طرابلس الشرعية التي أصدرت هذه الوثيقة

لإخافة الناس وترويعهم ونهب ممتلكاتهم ومواشيهم معذباً العديد منهم. هرب كل سكان الضنية وهم مقهورون وفقدت أموال الجباية. بالإضافة إلى ذلك فقد حضروا مع خمسماية أو ستماية من الرماة إلى إيعال وهي قرية في الضنية مملوكة للحرمين وطردوا عمال دودة القز. وهرب سكان الجوار وتفرق عمال الحرير.

عين الضابط الانكشاري السابق ابراهيم سافوس آغا وأرسل لملاقاة سرحان في القرية المذكورة وسأله عن سبب تعذيبه واضطهاده للمؤمنين فأجاب:

لدي السلطة والقوة للدمار وللتحسين وللهدم وللبناء فإذا لم يحرر نائب الباشا الرهائن من القلعة ويعيدهم سالمين معافين من الآن وحتى صلاة العصر فإني سأقتل أناساً في كل اتجاه وسأعاقب وأضرب وأدمر البلاد من حصن الأكراد حتى قلعة جبيل وأقضي على محاصيل الحرير وأنهب ضرائب الدولة ولا أحفل بتأنيب السلطان ولا عقابه[1].

Two months before the date of this writing, as the honorable Pasha was delegated to the bedouin war and headed toward Raqqa, the aforesaid Sirhan had his people and kin and the thugs affiliated with them fall upon the righteous believers. They killed several men and destroyed houses in the districts of Hisn al - Ekrad and Zanniye in order to terroize and intimidate the subjects, and stole and plundered their property, supplies and livestock, tormenting and afflicting a great many folks. All the people of Zanniye have fled and are dispersed and the state tax moneys are lost. Morever, they came with 5 to 600 archers and wiped out the silkworm and thread of I'al, a village belonging to the Harmayn foundation in Zanniye. the men of the environs have disappeared and the silk - growing subjects have scattered...

The ex- Janissary officer Ibrahim Cavus Aga was appointed and sent to meet with Sirhan in the said village. Asked "what is your aim in oppressing and tormenting the righteous believers?" he answered, "I have the power to improve or to waste, to build or to destroy your land. If, between now and the afternoon prayer, the Pasha's lieutenant [...] does not release our hostages from the citadel and send them safe and sound, I will kill people in every direction. I will wreak havoc and destruction from the country of Hisn al - Edrad to the citadel of Jubayl; I will ruin the silk crop, vivi-ate the state taxes, and not care about the sultan's reproof or pun-ishment.

(1) م. ط. ش بالتركية سجل 3 ص - 64 65 مترجمة إلى الإنكليزية ومنها إلى العربية.

وثيقة E 12: قبل مرور اسبوع على الانذار الذي وجهه سرحال إلى سلطات الولاية وفشل المفاوضات. صدر مرسوم الاعتراف به حاكماً على البلاد التي يسيطر عليها من جسر المعاملتين حتى حصن الأكراد.

وثيقة E 13 : مرسوم يقر التزام سرحال جبيل والبترون وجبة بشري والضنية – مقاطعة سرحال – من نهر إبراهيم حتى حصن الأكراد 1067هـ – 1686م وأناطت به المحافظة والحراسة وقمع الفتن فيها.

رضخت السلطة لمطالب سرحان ونفذتها قبل انقضاء مهلة الإنذار[1] وقبل مرور أسبوع على هذا الحادث صدرت عقود الالتزام لمصلحة الحماديين في جبيل والبترون[2]. واقترنت بتواقيع الأمراء الشخصية وأختامهم، وأكد الطرفان الالتزام التام بتعهداتهما ومنها قيام الحماديين بدفع المتأخرات الضريبية عن سنتين سابقتين ويسري ذلك على جبة بشري والضنية والزاوية وعكار وحصن الأكراد أيضاً[3]. ويرى **هلموت أن هذه السياسة العثمانية غير المسبوقة رسمت ذروة سلطة إمارة آل حمادة في جبل لبنان وولاية طرابلس**[4].

رغم اعتراف الدولة بالسلطة الشيعية في ولاية طرابلس وتوثيقها بعقود رسمية استمرت العلاقات متوترة وعدائية بين الجانبين، وتجددت المجابهات الدموية بعد لجوء أمير بعلبك الشيعي المطارد شديد الحرفوش إلى حلفائه في جبل لبنان وحاول والي طرابلس التملص من الأوامر السلطانية بمهاجمته عارضاً للباب العالي الصعوبات التي تعترض تنفيذ هذه الأوامر.

«إن قاطع الطريق سرحان قدم له الحماية، وأوى عائلته، وخبأ له كل حاجاته وأغراضه. وطالما لم يتعهد بالامتناع عن إلحاق الضرر والتعذيب بسكان طرابلس وبعلبك فقد أصبح من الضروري مهاجمة سرحان.

وقبل يوم من وصولهما إلى القرية التي اختفيا فيها في أعالي جبيل نقلا عائلتيهما وحوائجهما وأملاكهما إلى قرى كسروان في أرض ابن معن.

ولكي يحافظ العصاة على عائلاتهم أصبحوا أشد تطرفاً في تمردهم. فانقسم رجالهم إلى مجموعتين مسببين ضرراً لا حدود له في منطقة طرابلس. فعذبوا وجرحوا المؤمنين الورعين. بالإضافة إلى عزل وهدم مناطق جبيل والبترون وجبة بشري والضنية. وسعوا إلى إتلاف وإخفاء إيصالات الضريبة لكافة المناطق الأخرى[5].

بعد أن أكد الجواسيس أن حفيدي سرحان اسماعيل وسرحان وأمهما وعائلات اللصوص وعامة سكان جبيل والبترون متوارين في قرى كسروان، قامت سلطات ولاية

(1) الإمارات الشيعية= ص 136.

(2) م. ط. ش سجل 3 ص69 - 70. الوثيقة رقم 12E.

(3) م. ط. ش سجل 3 ص 129 - 130 الوثيقة رقم 13E.

(4) الإمارات الشيعية، ص 137.

(5) راجع، الإمارات الشيعية ص138 وم. ط. ش سجل 3، ص 185. الوثيقة رقم 14E.

وثيقة E 14: أولاد سرحال واسماعيل حمادة وشديد وسعد أولاد حرفوش أوقعوا ضرراً لا حد له في ولاية طرابلس وهدموا مناطق جبيل والبترون وجبة بشري والضنية واتلفوا سجلات الضريبة. مرسوم صادر في أوائل سنة 1687م.

طرابلس بوضع استراتيجية حازت على موافقة الوزير الأكبر بسرعة، وتقضي بإلقاء اللوم على والي صيدا بما أنه كان قد استلم أوامر صارمة بجمع الضريبة من كل من تشملهم سلطته دون أن يتأخر عن تنفيذ هذا الأمر لأي سبب كان **واعتبرته مسؤولاً عن الضرر المادي الذي لحقها من جراء عصيان الأمراء في ولاية طرابلس**[1].

وبعد ثلاثة أشهر من هذا التاريخ. في آذار 1687م صدرت عقود الالتزام التي تعترف لآل حمادة بحكم مناطقهم بما فيها جبيل والبترون وجبة بشري والضنية والكورة[2]. واستمر ذلك في السنوات اللاحقة.

في شباط 1691م صدرت عن الباب العالي «أحكام Hukums» موجهة إلى ولاة دمشق وطرابلس وسنجق عجلون حول «**الأشقياء شديد بن حرفوش والهراطقة الشيعية «الأرفاض» الذين هاجموا بعلبك ونهبوا وهم يستمرون بالقتل والنهب ضد المسلمين**[3].

وتفسر وثيقة وردت في سجل الشكايات Skayet Dejfteri مؤرخة في آذار من العام نفسه جريمة شديد بأنه **احتفظ لنفسه بكامل أموال الضريبة البالغة 24,000 قرشاً بالإضافة إلى ثلاثة قناطير من الحرير الخام وأن من شركائه في الاستيلاء على ضرائب بعلبك حسين بن سرحان وابنه إسماعيل وعيسى بن أحمد وحسن بن حسين ديب حمادة** [4].

ويخص الأمر السلطاني أحمد بن معن، بعد أن يأمره بالانضمام إلى القوات الحكومية في قمعها للثورة الشيعية، بإنذار شديد اللهجة جاء فيه.

احذر... إن وصل إلى علمنا الملكي أنك تتآمر أو تخفي أياً من أولئك المجرمين فإن العقاب الكاسر وعواقب الغضب الملكي الذي خبره أبوك (فخر الدين) سوف يطالك أيضاً[5].

ويبدو من أحد الأحكام السلطانية أن المعارك كانت محتدمة بين قوات الدولة والروافض في البقاع في شهر تشرين الثاني من العام نفسه[6].

(1) م. ط. ش المصدر نفسه.
(2) م. ط. ش سجل رقم .3 ص.149 الوثيقة رقم 15 .
(3) أ. م. د سجل .100 ص .137 .521 522.
(4) شكايات دفتري سجل .15 ص113: 473.
(5) أ. م. د. سجل 100: 139: 531.
(6) أ. م. د. 102: 78: 355.



وثيقة E 15: عقد التزام جبة بشري والضنية والزاوية وعكار وحصن الأكراد إلى الشيخ حسين حمادة وتكليفه بحفظ هذه المناطق وحراستها وتأمين الطرقات وعبور ابناء السبيل وسائر الرعايا 1098هـ - 1688م.

إن هذه الوثيقة تؤكد الأسباب الحقيقية لتمرد الأمير شديد وانضمامه إلى ثورة حلفائه. بينما يذكر الدويهي وتبعه كالعادة، جميع المؤرخين، إن الدولة طاردت شديداً بعد أن أحرق قلعة رأس بعلبك فالتجأ إلى الشيعة الثائرين في جبل لبنان.

بينما تؤكد الوثائق العثمانية أن الثورة كانت عامة وموحدة في جبل لبنان والبقاع في وقت واحد وأن المتمردين كانوا يسيطرون على بعلبك ويجبون ضرائبها. تلقى حاكم طرابلس تعليمات تقضي بعدم منح التزام عكار والزاوية والكورة إلى آل حمادة باعتبار أن هذه المناطق مأهولة بالسنة[1].

يفيد حكم سلطاني صادر في تشرين الثاني 1691م أن **سكان مقاطعات الكورة والضنية، تقدموا إلى السلطات بشكوى على الأرفاض القزلباش، أنهم ومنذ عدة سنوات قد نشروا الفساد في بلادهم بمساعدة أربعة أو خمسة من العناصر المحلية وفرضوا سيطرتهم على هذه المناطق**[2].

وبعد أربعة أشهر من هذا التاريخ حاولت الدولة تنظيم حملة تأديبية ضد الأمراء الشيعة فأمرت ولاة دمشق وطرابلس وصيدا ـ بيروت والقضاة والملالي في هذه الولايات. وكذلك حكام ألوية حمص وصفد وابن معن بإلقاء القبض على الهراطقة الشيعة الأشقياء القاطنين في جبال طرابلس ومعاقبتهم[3].

إن أخبار هذه الحملة تغيب تماماً عن مصادر التاريخ المحلي. ولكن من المؤكد أنها لم تحقق أهدافها بدليل احتفاظ آل حمادة بامتيازهم الضريبي على هذه المقاطعات في آذار من نفس العام كما في العام الذي تلاه[4].

في شباط 1699م بلغ التذمر العثماني من تحكم الحماديين ذروته مما دفع الباب العالي إلى شن حملة أكثر فعالية على جبل لبنان. إن الأوامر الموجهة إلى والي دمشق وزملائه وابن معن تعترف بأن الحماديين خدموا الدولة في هذه المناطق لأكثر من أربعين سنة منصرمة.

إن طائفة القزلباش التي ظهرت في منطقة طرابلس واستقرت في مناطق صخرية

---

(1) الإمارات الشيعية، ص 142.
(2) أ. م. د. سجل 102 : 315 ، 67.
(3) أ. م. د سجل، 109 : 708 ، 180.
(4) أ. م. د سجل، 102 : 709 181.

صعبة اغتصبت ضرائب الدولة في هذه الأنحاء، ومنعت المدخول القانوني المستحق لخزينة إسلامبول. إن هؤلاء اللصوص لا يلتزمون بالقانون الشرعي، ولا يخضعون للحكام إن استبدادهم بضرائب الدولة يعادل في السوء طغيانهم وقمعهم للسكان المسالمين.

«إن وجودهم سبباً لخراب الأرض... راسل الحكام الآخرين واتفق معهم على وقت معين ومحدد وهاجم الزمرة المذكورة في الجبال حيث يتواجدون اقبض على هؤلاء

The Kizilbas sect that appeared in the Tripoli region and settled in difficult, rocky country has usurped the state tax farms of the area and swallowed the income legally due to the treasury of Istanbul... These brigands neither follow the holy law nor submit to the governors, whence their perfidy regarding the state taxes is as bad as their tyranny and oppression of the humble commoners. Their existence is the reason for the ruin of the land... Correspond with [the other governors] and agree on a precise and known time according to your judgment... and attack the aforesaid faction in the mountains where they live. Arrest all these brigands and give them the punishment they deserve by law.

اللصوص وأنزل بهم العقاب الذي يستحقونه قانوناً[1]».

تتبارى المصادر العثمانية في الإشادة بالانتصار الذي حققته هذه الحملة وما لحق بالشيعة في جبل لبنان من جرائها من قتل وعسف وتدمير وخسائر.

إن أمين سر المحكمة العليا ساري محمد باشا (ت.1717م) والذي يستطيع بحكم منصبه الاطلاع عادة على المراسلات الهامة المتعلقة بهذه الحملة، وضع ما أصبح الرواية العثمانية الرسمية والمتداولة عن نتائج الهجوم العثماني العسكرية.

وصلت مذكرة تشرح «بأنه بفضل الله تعالى العلي فإن خيط اشتراكهم قد انقطع، فوقع العديد منهم طعناً بالسيوف، وسقط رؤساؤهم حسين بن سرحان وأبناء عمه حسين وعيسى وكثيرون من الملعونين أمثالهم طعاماً لنصل القوة

---

(1) أ. م. د سجل 104: 155: 156 ص .662 - .663

(2) إن هذا النص مترجم عن تاريخ راشد طبع اسطمبول ،1865م الجزء الثاني، ص،194 ،195 وتاريخ ساري محمد باشا منشورات عبد القادر أوزكان أنقرة ،1995 ص 429 - 430عن الإمارات الشيعية، ص 145.

A memorandum arrived... stating that by the grace of God on High the thread of their association was snapped. Many of them fell prey to the sword,and of their chiefs, Husayn Sirhan - ogli, his cousins Hasan and Isa, and numerous accursed ones like them, became fodder for the blade of force and destruction. Ma'n - ogli, their accessory, as well as those brigands spared of the sword, went the way of seeking quarter and swore off the wickedness and insubordination which had been their habit until now.

والدمار، أما ابن معن مساعدهم في الجرم وغيره من اللصوص الذين لم تسفك دماؤهم فقد فروا إلى أماكن أخرى وأقسموا على ترك الشر والعصيان الذي كان من شيمهم حتى الآن[2].

لكن الحوادث التالية تؤكد أن هذه المذكرة الرسمية المرسلة من ميدان العمليات إلى العاصمة تضمنت الكثير من المبالغات، ففي أواخر تشرين أول 1693م ذكر الرحالة الدمشقي عبد الغني النابلسي من طرابلس أن الحاكم علي باشا لا يزال في ميدان المعارك يحارب طائفة الحمادية الروافض العنادية[1]. وفي نيسان بعد هجوم آل حمادة الدموي وانتصارهم على القوات العثمانية والمتحالفين معها من الإقطاعيين والأمراء والأكراد، حدث تحول هام كان له الأثر الحاسم على الصراع الشيعي العثماني في السنوات العشر القادمة[2]. **فقد استدعي والي طرابلس علي باشا إلى اسطمبول وأصبح صدراً أعظم. فأعطى تعليماته إلى الولاة العثمانيين والي حلب ودمشق وطرابلس وصيدا وأمراء ألوية كلس وحمص وحماه واللجون وغزة والقوات الإقطاعية المتواجدة في سلمية ودير الزور والرحبة وجبلة وبعلبك وحلب والمفتش العام للجيش الأناضولي للقضاء تماماً على الشيعة وكذلك على المتعاون معهم ابن معن مرة واحدة ونهائية[3].**

ويقول مؤرخ البلاط راشد[4] الذي كان بحكم منصبه مطلعاً على المراسيم والمراسلات المتعلقة بهذه الحملة تحت عنوان مقاومة أعمال التحريض والفساد في

(1) الحقيقة والمجاز في رحلة بلاد الشام ومصر والحجاز، القسم الأول عبد الغني النابلسي، ص 202.

(2) الإمارات الشيعية، ص 148.

(3) أ. م. د. سجل 105، ص 5. 11 - من الواضح من الوثائق العثمانية المختلفة أن ابن معن كان يناصر الثوار في الوقت الذي يحاول عبثاً خداع السلطات المركزية وإخفاء حقيقة موقفه.

(4) تاريخ راشد الجزء الثاني ص 225 و 226 وأيضاً تاريخ محمد ساري باشا ص 284 - 285 المصدر السابق.

جوار طرابلس (في أحداث سنة 1691 ـ 1692 م).

قام اللصوص أولاد سرحان (حمادة) مع العشائر والقبائل من الكفار الشيعة المقيمين في المرتفعات الصخرية العالية في منطقة طرابلس، بالاشتراك والاتفاق مع ابن معن من العصابة الدرزية المقيمة في المناطق المرتبطة بضرائب إقطاعات صيدا وبيروت، بالهجوم على جباة الضرائب المرسلين من قبل الحاكم وطردهم، مما أدى إلى هبوط سريع في دخل الدولة. وتمادوا في استغلال المقاطعات التي رغبوا فيها واستولوا عليها واستمروا في الامتناع عن دفع ضريبة الميري في نهاية السنة. إن مخالفتهم للعدالة وظلمهم واعتداءاتهم، قد تجاوزت الحدود. فكرر الوزير الجليل علي باشا تقديم عرائضه والتماساته إلى الباب العالي الذي بذل كل جهده لصد هذا الهجوم، وأهم ما قام به أنه وجه إلى الوزير نفسه فرماناً إلهياً (فتوى دينية) يقضي بوجوب الانتقام منهم ومعاقبتهم.

وبناءً على ذلك انطلق الوزير المذكور من طرابلس، معتمداً على نعمة الخالق وعونه، مع أقصى ما قدر على جمعه من الجنود والفرق ووطأ بقدم الجبروت والانتقام جبل سرحال (جبل لبنان) موطداً العزم على قتال عصبة اللصوص.

وصلت من الوزير مذكرة تفيد أنه تمكن بعناية الله في عليائه، أن يشتتهم ويقتل العديد منهم وبينهم ابن سرحال حسين وأبناء عمه حسن وعيسى وغيرهم من الملعونين أمثالهم أصبحوا طعاماً لسيف القوة والدمار.

إن ابن معن التابع لهم مع اللصوص الذين نجوا من سيف الدولة، ذهبوا إلى حيث يجدون مكاناً آمناً يلوذون به، وأقسموا على الخضوع والتوقف عن أعمال الشر التي ألفوها. وأنقذت المقاطعتان من قبضة ظلمهم.

وفي أحداث سنة 1693 ـ 1694م يقول المؤرخ نفسه تحت عنوان تعيين طرسن محمد باشا لسحق الكفار الشيعة في جبال طرابلس: بعد أن بذل رئيس الوزراء علي باشا اهتماماً بالغاً من أجل تأمين أمن هذه المناطق منتقماً إلى حدٍّ بعيد من اللصوص الكفار الشيعة أولاد سرحال في جبال طرابلس وأخضع تابعهم ابن معن إلى الطاعة. وصلت رسالة من أرسلان باشا، الذي كان علي باشا قد عينه تحت إشرافه الشخصي

(1) مير ميران: لقب يطلق على البكليركي أو الوالي أو أمير الأمراء.

(2) الزعامث والتيمار: قطعة أرض تعطيها الدولة مقابل خدمات عسكرية فإذا كان عائدها لا يتجاوز 200000 أقجة تسمى تيمارا وما تجاوز هذه القيمة لغاية ألف تسمى زعامث وما يفوق ذلك يسمى خاص.

«بيكر لبك» على طرابلس، تفيد أن العصبة المذكورة عادت إلى مباشرة طريقتها في التمرد والظلم. ومن أجل معاقبتهم صدرت التوصية بتعيين المذكور مير ميران[1]، وأمر بكليركي صيدا، وحكام دمشق وحلب، والزعامث [2] والتيمار في مقاطعة حلب وفويفودا[1] كلس وألف فارس كردي وعلى رأس الجميع كقائد للجيش الوزير الجليل طرسن محمد باشا مفتش عام الأناضول من أجل المثابرة على قتال ومعاقبة اللصوص المذكورين سابقاً لأن ذلك أمر ضروري.

عندما علمت عصابة أولاد سرحال بوصول الوزير ومعه عشرين ألف جندي إلى بعلبك وسهل البقاع الجنوبي ملأ الخوف والهلع قلوبهم فهربوا إلى الأماكن المجاورة فألقي القبض على الكثيرين منهم ونالوا العقاب الذي يستحقونه[2].

في نفس الوقت الذي كانت فيه الجيوش العثمانية تتجمع في البقاع للقضاء نهائياً على الحكم الشيعي في جبل لبنان، كان الصدر الأعظم الجديد معسكراً في أدرنة يجهز حملة عثمانية، شنت هجوماً فاشلاً على قلعة Peterwordein الواقعة على نهر الدانوب في حكم الهابسبورغ أباطرة النمسا. ومع ذلك فقد حشدت الدولة مواردها السياسية والعسكرية بشكل غير مسبوق، واستنفرت قواها المنتشرة بين الأناضول ومصر. ودعمت الحكام الاقطاعيين والطامعين بالحكم في كل أرجاء سوريا لتشجيعهم على المساهمة في مجهودها الحربي، ومنهم الإمارة المعنية المجاورة في الشوف، والنفوذ الإداري لعائلة آل العظم الصاعدة، وكذلك مختلف القوى الريفية والعشائرية في سائر المناطق السورية من حلب والجزيرة في الشمال إلى اللجون وغزة في الجنوب، كل ذلك من أجل القضاء على الحكم الشيعي وقمع تمرد آل حمادة[3].

ويبدو من أوامر السلطة الصادرة في هذه الفترة أن هذه الحملة الواسعة كسابقاتها لم تحقق الهدف المنشود، فألقت اللوم والمسؤولية عن هذا الفشل على عاتق علي باشا حتى بعد أن أصبح صدراً أعظم بينما أنحى والي طرابلس باللوم على موقف ابن معن الملتبس والغامض.

«كان معلوماً أن أحمد بن معن المستقر في جبال صيدا ـ بيروت لا يهتم بشؤونه الخاصة. ولكنه يساند القزلباش المغضوب عليهم الذين يعيشون في جبال طرابلس

(1) فويفودا: لقب سلافي الأصل أطلقته الدولة على أمير لواء.

(2) تاريخ راشد، الجزء الثاني، ص 225 - 226 وأيضاً تاريخ محمد ساري باشا، ص 284 - 285 المصدر السابق.

(3) الإمارات الشيعية، ص 149 – 150

(4) أ. م.د.، 105 : 11: 10.

مع كل الأنذال الآخرين في المنطقة. إن هؤلاء اللصوص يخربون القرى، ويستبدون بالمسلمين في أعالي طرابلس فهو سبب الحرمان والطغيان فإذا لم يعاقب ابن معن فإن الشر وتحريض المفسدين على الفتنة لن يتوقف»[4].

من الواضح أن علي باشا كان يعتقد أن القضاء على التمرد الشيعي يستوجب الخلاص من ابن معن أو تحييده على الأقل إذا تعذر اكتسابه إلى صف السلطة. ويبدو ذلك من خلال رواية مؤلف المخطوطة المجهول، الذي هناك ما يؤكد صلته وصداقته مع الصدر الأعظم. إن سرده لأخبار الحملة اللبنانية يمثل وجهة نظر صديقه علي باشا الذي قاد هذه الحملة شخصياً وذهب بعد أن عُين والياً إلى جبال سرحان فتكون لديه انطباع مفاده.

«إن البعض ومن الواضح أنهم كثرة هم أتباع القزلباش ومقاومتهم عسيرة فغض النظر عنهم، وهناك آخرون صرحوا بأنهم مرهقون من تعسفهم ولا يستطيعون فعل أي شيء تجاه ذلك. فإذا وقف ابن معن جانباً يصبح من السهل في هذه الحالة صد السرحانيين «Sirhanids»[1] طبعاً يقصد اللبنانيين الشيعة بهذا التعبير المستحدث.

كتب علي باشا إلى ابن معن طالباً منه استلام مقاطعات آل حمادة الضرائبية. لم يظهر حتى الآن أثر للرسالة في الأرشيف العثماني، أو سجلات المحاكم الشرعية في طرابلس أو صيدا ولكن بعض المؤرخين العثمانيين ذكروا أهم ما ورد فيها.

إن والدك وأجدادك نعموا في ظل المملكة الإسلامية. ووجد أقاربك وأنسباؤك ملجأ دائماً لهم، وحماية سلطانية. أنت أيضاً مدعو الآن إلى أن تظهر طاعتك، وتدافع بإخلاص لتساعد أمة الإسلام. إن ضرائب المزارع ستحول إليك بينما يتوقع منك مزيد من اللطف والإحسان. ستحصل على كل ما تتمناه وتلقى من المعروف ما لم يناله أسلافك ولكن إذا انحرفت بعيداً عن الطاعة واتبعت نزوات السرحانيين sirhanid فأعمالك سوف تعاقب بمشيئة الله[2].

فتظاهر الأمير المعني المراوغ بالخضوع والطاعة. حتى أنه توسل إلى الباشا طالباً منه **«العدالة والانتقام للكثير من رجالنا وعشائرنا من الذين قتلهم أولاد سرحان»** ولكن الصدر الأعظم لم ينخدع بهذه التوسلات فبقي يشير إلى **«نذالة ابن معن وأتباعه»** عندما قام بمحاولة أخيرة للقضاء على العصاة الشيعة المتمردين. وأخيراً

(1) الإمارات الشيعية، ص 151 نقلاً عن التاريخ العثماني (1688م - 1704م) عبد القادر أوزكان.
(2) التاريخ العثماني 1688م - 1704م، عبد القادر أوزكان . المصدر السابق ص 151.

عزلت الدولة ابن معن عن المقاطعات الدرزية الأربع وهي الشوف والجرد والمتن والغرب، وعينت الأمير موسى علم الدين الذي تسلم هذه المقاطعات بدون ممانعة بالإضافة إلى كسروان. وأعطي رتبة سنجق بك على لواء صفد فأصبح حاكماً على رأس منطقة عسكرية عثمانية، كما هو حال أمراء آل الحرفوش في حمص وغيرها من الألوية العثمانية. ولكن موت السلطان أحمد وخروج علي باشا من الصدارة العظمى مهد السبيل أمام والي صيدا ليتمكن من إصدار عفو عن الأمير المعني الفار الذي استطاع كسب رضاه بالهدايا والهبات بشروط واضحة وحاسمة تقضي بأن ينضم إلى حملات القمع ضد الشيعة.

«أن يبقى مهتماً بشؤونه الخاصة، ويخدم بإخلاص واستقامة، وأن لا يناصر الشيعة العصاة والمفسدين الآخرين في طرابلس وحولها. ولا يضر بالقرى ولا بالناس. ويدفع الجبايات عن منطقة الشوف وكسروان وضريبة المزارع التي استلمها كاملة إلى الولاة. وأن يحرم ويطرد الشيعة الهراطقة والعصاة الآخرين من منطقته»[1].

المواجهة الحاسمة

هناك دلائل موثقة تؤكد أن الشيعة اللبنانيين بأسرهم شاركوا في هذه الثورة، فمنذ الفترات الأولى لاندلاعها بدا وكأن جبل لبنان والبقاع يشكلان منطقة عمليات واحدة. فالمواجهات تتوالى في كل من المنطقتين بوتيرة متصاعدة، وتشكل جبيل ووادي علمات مثل مدينة بعلبك هدفاً أساسياً للقوات العثمانية المتنقلة بين مختلف الأنحاء الجنوبية لولاية طرابلس، والقسم الغربي من ولاية دمشق، حتى ضمت المنطقتان تحت سلطة إدارية وعسكرية واحدة تسهيلاً للعمليات الحربية والتدابير الإدارية الرامية إلى قمع المتمردين. فكان علي باشا حتى قبل وصوله إلى منصب الصدارة يكتب من مركز ولايته في طرابلس إلى الباب العالي مطالباً باقتطاع منطقة بعلبك من ولاية دمشق وتوحيد المنطقتين إدارياً تحت سلطة الوالي نفسه وذلك **«لصد هجوم الروافض المتمردين الذين استولوا على منطقة طرابلس.**[2] ولم يلبث شيعة جبل عامل طويلاً بعيدين عن الانغماس المباشر في الصراع رغم العوائق الإدارية والجغرافية، فشكلوا الجبهة

(1) أ. م. د 106 :854: 239.
(2) الشكايات 26: 129: 17.
(3) نبذة تاريخية ابن نجيم، ص 818 - 819.

الخلفية النشطة والفاعلة لدعم إخوانهم، إن كان بإيواء الهاربين وتأمين الحماية والملجأ الأمين لهم، لأن عدداً من أفراد عائلة حمادة لقوا حتفهم في سجون صيدا بعد أن ألقي القبض عليهم أثناء هربهم جنوباً إلى جبل عامل[3]. وأيضاً إرسال المحاربين إلى الجبهة الأمامية في جبل لبنان للقتال في المعارك الدائرة. ففي سنة 1696م «**كان المغضوب عليهم القزلباش مع تعزيزات قدمت من جبل عامل يرهبون عابري السبيل والفلاحين في جبال سرحان في طرابلس**»[1].

في هذه الأثناء بقي جبل الدروز وحده من بين سائر المناطق اللبنانية، وكأنه يقف على الحياد بين الجهتين فكان ابن معن يثني على جهود السلطة وتحركاتها ويطالبها بالانتقام من أبناء سرحان ظاهراً. وحتى أنه أقدم على بعض التحركات العسكرية الشكلية في وقت ما، ليوحي بأنه يشارك في المجهود الرسمي. في الوقت الذي استمرت الاتهامات الرسمية له بالتقاعس عن تنفيذ الأوامر الصادرة إليه بل ومساعدة المتمردين سراً.

في الواقع بقي موقفه غامضاً وملتبساً إلى النهاية وحتى بعد أن عزلته الدولة عن منصبه وطاردته فاضطر إلى الاختباء، ولم ينضم علانية إلى الثوار، أو يلجأ إلى جبال سرحان كما فعل قبل ذلك مع أخيه قرقماز. بل فضل التخفي بين الأعراب في ريف دمشق[2]، حتى عاد إلى الشوف بعد العفو المكلف الذي ناله من والي صيدا في العام التالي، وبقي يتعرض إلى لوم السلطات وتصنيفها ودعوتها له للاشتراك في عملياتها لقمع الثورة.

«**أنت ملزم ومجبر على حماية الناس والدفاع عنهم وتأديب هذا النوع من قطاع الطرق. إن الأذى الذي أصاب المساكين والضعفاء بسبب سوئهم وشرهم يعود إلى تغاضيك وإهمالك**»[3].

وفي وقت ما أثناء احتدام المواجهات العسكرية لم تعد السلطة تميز كثيراً بين ابن معن وأولاد سرحان فاعتبرتهما في العداء والعصيان والتمرد سواء، وأصدرت أحكاماً مشتركة لتشديد الحصار على ابن معن والقزلباش لمنعهما من الهرب سواء عن طريق

(1) أ. م. د. 102 : 1093 : 259 حول دور جبل عامل في هذه الثورة، راجع فصل جبل عامل.

(2) تقرير القنصل الفرنسي في صيدا Lemperear إلى الكونت بونتشارتان في 8 حزيران 1695م.Archives Nationales Paris AE B1 1017، بينما تقول المصادر المحلية إنه اختبأ في وادي التيم.

(3) أ. م. د. 108 : 1093 : 259.

(4) أ. م. د. 105 : 25 : 8.

(5) أ. م.د 105: 29: 9.

البحر لإحكام المراقبة في الموانئ،[4] أو إلى الصحراء وربما إلى المناطق الواقعة غربي الفرات بإرسال أوامر مشددة إلى حاكم صحراء دير الزور والرحبة لمنع فرار المطلوبين عبر سناجقهما[5].

في الوقت الذي تكاد فيه المصادر المحلية أن تتجاهل تماماً هذه الأحداث وانعكاساتها على مسار التاريخ اللبناني بشكل عام وتكتفي بإشارات مبهمة وعابرة عن تفاصيل هذه المواجهات السياسية والعسكرية. نرى على العكس من ذلك أن أمهات التواريخ العثمانية المعاصرة لهذه الأحداث قد أولتها اهتماماً كبيراً وتعرضت لمسبباتها وتفاصيلها ونتائجها واعتبرتها انتصاراً مجيداً للدولة العثمانية على أعدائها وإن كان «مشكوكاً فيه كما يقول «winter»[1] **وتؤكد مجريات الأحداث اللاحقة**» على أنه في الوقت نفسه انتصار للإسلام القويم والمعتقد السليم على الكفر والهرطقة تحقق بعناية الله وعونه.

«بالرغم من حذر الوالي وانتباهه ومثابرته، فإن القضاء على المنبوذين والتخلص منهم لم يتحقق، واستمر شرهم دون أن يستأصل. فعين في السنة الماضية القائد

Despite the valis' circumspection, persecution, perseverance and attention, the elimination and extripation of these godforsaken ones did not come to pass. With their banditry continuing unabated, my most honorable commander, my proudest marshal [etc, etc] Ali Pasha was assigned... Last year to uproot and extirpate them, and with the help of God on High, most became fodder to the blade of death and destruction. Those who were spared of the sword found neither repose nor the force to sow corruption a new.

الشهير والمرشال الفخور علي باشا للقضاء عليهم واقتلاعهم وبمساعدة الله تعالى صار معظمهم طعاماً لسيوف الموت والدمار ومن نجا من السيف وجد نفسه دون راحة ولا حول ليستمر في فساده من جديد»[2].

بالغ المؤرخون العثمانيون في تمجيد نتائج الحرب التي شنتها القوات الامبراطورية

(1) الإمارات الشيعية، ص 157.

(2) أ. م.د. سجل 105، ص 5 - 10 - 11 - 15 - 16.

(3) Anonim osmanh Tarihi p 95.

(4) الإمارات الشيعية، ص 158.

على آل حمادة وأكدوا على كفاءة علي باشا الصدر الأعظم وأهليته لقيادتها. وكان من أهمهم المؤرخون الرسميون راشد وساري محمد وتاريخ برلين المذكور سابقاً[3]. وهاجموا الولاة السابقين الذين سمحوا - وربما بقلوب فرحة - لآل حمادة بجباية ضرائب المزارع

Camp was pitched near Tripoli and an army assembled, and with foresight and wise counsel, they set out into the Sirhan Mountains... Glory be to God on High, the authors of sedition and insurrection were destroyed by the army of righteousness, the heaven - succored host. Those arrogant impiovs rebels' impure bodies became smeared with the blood of justice.

التي حصلوا عليها بشكل غير قانوني[4].

أقيم مخيم في طرابلس وتجمع فيه الجيش وببصيرة وحكمة أعد نفسه لدخول جبال سرحان... وبمجد الله تعالى قضى جيش التقوى على المحرضين على الفتنة والعصيان وتطهرت أجسادهم الدنسة بدماء العدالة[1].

إن التدخل الإلهي حاضر ومؤثر في ساحات القتال ينزل بالكفار الرافضة القزلباش صنوفاً من التنكيل والعقاب، تسبقه غالباً أوامر شرعية وفتاوى دينية تصدر عن أعلى مرجع للفتاوى الإمبراطورية وهو المفتي الأكبر في اسطمبول.

إذا كانت السلطنة العثمانية قد استنفرت كامل قواتها العسكرية في بلاد الشام، وجميع ولاتها وأمراء سناجقها وحكامها الإقطاعيين للقضاء على ثورة الشيعة في جبال سرحان فقد اختارت لقيادة هذه القوات الضخمة ألمع قادتها الحربيين وباشواتها الإداريين، ومعظمهم من الذين تولوا قيادة الجيوش في حروبها الأوروبية في البلقان،

(1) المصدر السابق الصفحة نفسها.

(2) جرجي «Gurgu» محمد باشا محارب لمع اسمه في بلده الأصلي جورجيا قبل دخوله في خدمة العثمانيين. تولى ولاية دمشق وقام بالقضاء على ثورة الانكشارية فيها، ثم ترقى في المناصب الإدارية. وتزوج إحدى قريبات السلطان.

(3) كافانوس «kavanos» أحمد علي باشا والي صيدا عين في آذار 1692م لقتال آل حمادة. وعنف لإهماله ذلك وهو روسي الأصل استلم مناصب إدارية رفيعة قبل أن يصبح صدراً أعظم سنة 1703م. نشأ في البلاط العثماني وتزوج من عائلة كوبرولو koprulu المعروفة.

(4) بزوكلو Bozoklu مصطفى باشا عهد إليه بالقضاء على آل حمادة وآل الحرفوش والنصيرية في جهات اللاذقية، واتهم بالتقاعس عن تنفيذ الأوامر. عين صدراً أعظم سنة 1693م ربما بسبب نفوذ زوجته الأميرة. وهو الذي عفا عن ابن معن وأعاده إلى منصبه إبان توليه على صيدا.

ووصلوا إلى رتبة الصدارة العظمى على رأس إدارة الدولة، ومعظمهم ممن صاهر السلطان، وكان يعد من كبار رجاله وبطانته والمقربين منه، وأرفع قادته العسكريين رتبة.

في مستهل سنة 1692 كان جرجي محمد باشا يقود الحملة على حسين بن سرحان حمادة[2]. وخلفه في نفس العام كافانوس أحمد باشا[3]. ثم عزلته الدولة لإهماله وعينت حامل السيف السلطاني الأميرال بزوكلو مصطفى باشا[4] ولكن رغم أن أيّاً منهم لم يحقق حسماً عسكرياً أو هدفاً معلناً فيبقى أشهر القادة الذين كلفوا بهذه المهمة علي باشا وطرسن محمد باشا.

كان هؤلاء القادة وأمثالهم يمثلون الجيل القديم من الحكام العثمانيين وينتمون إلى أصول أجنبية وغير مسلمة. وقد تلقوا تربية خاصة في البلاط الإمبراطوري. فقد كانت خبرتهم الإدارية محدودة وسطحية، وكانت مهاراتهم العسكرية في خدمة الدولة، تتركز على تحصيل الضرائب والنهب وسحق محاولات العصيان والهرطقة. وقد شهدت فترة الاصلاح اللاحقة محاولات جدية لاستبدال هذه الطبقة بحكام يتمتعون بمهارة إدارية وخصوصاً في عهد كويرولو.

كان علي باشا أشد القادة العثمانيين تصميماً على القضاء على آل حمادة، وقد بنى أمجاده السياسية وشهرته العسكرية على حماسته لتحقيق هذا الهدف حال تعيينه والياً على طرابلس. ومع أنه لم يحقق نتائج مهمة في هذا السبيل فقد حرص عند تبلغه نبأ تعيينه صدراً أعظم أن يختار أحد المقربين منه رسلان باشا ليخلفه في ولاية طرابلس وزوده بتعليماته وخبرته ورجاله ليستمر في حملته ضد الشيعة.

وكان قد اصطحب معه عند مغادرته مركز باشويته لتسلم منصبه الجديد الأمير أحمد الكردي والأمير موسى علم الدين، وقد عرف عن الأميرين معاداتهما للشيعة وانضمامهما إلى صفوف قوات السلطة المطاردة لهم.

وكان الوالي الجديد يشاركه في كرهه للمسلمين الهراطقة، وقد خبر جيداً بعض طوائفهم في مسقط رأسه،[1] وربما لا يمكن تفسير حماسة علي باشا المفرطة واندفاعه في القضاء على الشيعة بإخلاصه للدولة وحده، فقد يكون لديه مشروع سياسي

(1) أرسلان باشا المطرجي شقيق قبلان باشا تنقل الأخوان بين باشويات دمشق طرابلس صيدا وهما ينتميان إلى إحدى العائلات السورية النافذة من جهات جبلة واللاذقية. وقد اعتقد حيدر الشهابي أن أرسلان هو من مماليك علي: الغرر الحسان، المجلد الثاني، ص 880.

وعسكري خاص دفعه إلى إصدار المراسيم من مركز عمله القيادي البعيد في البلقان لوضع الطاقات العثمانية بكاملها في سوريا - من كلس إلى غزة - تحت قيادة صنيعته رسلان باشا بهدف إنهاء التمرد الشيعي وربما كان مشروعه يقضي، بسبب أصل عائلته المتواضعة، وانعدام علاقته العائلية بالقصر، أن يتخلص من الأمراء المحليين الأقوياء لصالح الطامحين المحليين من الصف الثاني أمثال أكراد القرى وآل الشاعر بتنصيبهم على المقاطعات الحمادية ليشكل منهم حزباً مسانداً لمشاريعه الطموحة الخاصة. وقد تكون المدة التي أمضاها والياً على طرابلس في مجابهات متواصلة معهم فقد تركت في نفسه كرهاً وعدائية لازماه في منصبه الجديد المؤثر فاستمر في مساعيه الدائمة يحاول القضاء على الحكم الشيعي في جبل لبنان من خلال ما يتمتع به منصب رئيس الوزراء في العاصمة من نفوذ واسع[1].

استطاع علي باشا بعد مباشرة مهام الصدارة أن يحشد كل قوات السلطنة في سوريا تحت قيادة رَجُلِهِ إرسلان باشا لإتمام حربه الشيعية. فصدرت الأحكام السلطانية، ووجهت إلى جميع الولاة والأمراء والعسكريين ورؤساء العشائر وكل قادر على حمل السلاح في ولايات دمشق وطرابلس وبيروت وصيدا وحلب.

«حكم إلى والي طرابلس أرسلان دام إقباله.

أنت أيها الوالي قد عينت قائداً (باش بوغ) على جميع المكلفين معك. جميع رجال وزيري مصطفى باشا والي صيدا بيروت. وجميع رجال متسلمي دمشق وحلب كاملي التجهيز. وجميع الرجال القادرين على الحرب بطريق النفير العام في ولايات طرابلس صيدا دمشق وحلب وجميع الرجال القادرين على حمل السلاح»[2].

ولكن أرسلان باشا، رغم الإمكانيات الضخمة التي وضعتها الدولة تحت إمرته. انهزم جيشه أمام هجوم مباغت قام به اسماعيل بن حسين حمادة وإخوته ومعهم عدد قليل من الرجال فسقط عدد من قادته وأركان الولاية قتلى. وتعقبوا الجيش المنهزم حتى نهر إبراهيم[3].

---

(1) الإمارات الشيعية، ص 162 نقلاً عن Sureyya Sicill - Osmani p. 294 - 295
(2) أ. م.د. 105/ 10 وأيضاً الإمارة الدرزية، ص 62.
(3) راجع تفاصيل هذه المعركة في فصل آخر.
(4) أ. م.د. 105 : 31 : 10.
(5) أ. م.د. 105 : 23 : 10.

تلقى والي طرابلس من عاصمة السلطنة أحكاماً تلومه على هذا الفشل فاقترح في بداية حزيران 1694م اللجوء إلى القائد العسكري الخبير طرسن محمد باشا مفتش الجناحين المركزي والشمالي في الجيش الأناضولي،[4] فلم يتأخر الباب العالي في اعتماد هذه النصيحة، وأرسل أوامر فورية إلى القائد المحنك، بترك جنوده في ميدان الحرب الأوروبية الوشيكة، والإسراع حتى يوجه أرسلان باشا ويشرف على مغامرته العسكرية المتعثرة[5].

ولكن الجنرال الأناضولي لم يكن متحمساً لخوض حرب في جبل لبنان رغم استعجال السلطات في اسطمبول وقلقها، فأرسلت في أوائل تشرين الثاني تقريعاً سلطانياً إلى والي طرابلس لتخلفه عن إرسال تأكيد يفيد عن وصول طرسن لتولي قيادته الجديدة.

كنا نتوقع منك أخباراً ولم نحصل على شيء حتى الآن فأنت متهم بالإهمال وعدم الحذر[1].

وبعد أسابيع قليلة، طاول التوبيخ الرسمي طرسن نفسه، لتأخره عن الوصول إلى سورية واستلام قيادته. طالبة تقريراً دقيقاً وموضوعياً عن التطورات بأسرع ما يمكن[2].

ولم تخف القيادة المركزية قلقها على جهوزية الحملة الشيعية، فتوالت أوامرها إلى كل المسؤولين في ولاياتها السورية توبخهم على الإهمال، وتحثهم على الالتحاق بالحملة، وبذل أقصى المجهود لدعمها، وتأمين نجاحها[3]. فتلقى والي دمشق أمراً للالتحاق شخصياً بها بدلاً من الاكتفاء بإرسال نائبه «كتخدا»[4]. وكتاب آخر إلى والي صيدا يعنفه على نسيانه محاربة الهراطقة[5]. وفي كانون أول وصل كتاب إلى قائد الحملة الذي عين في الوقت نفسه والياً على حلب يتهمه بالتقاعس والإهمال، وعدم إحرازه أي نتيجة في مهمته. وأعطاه فرصة أخيرة لإنهائها، والعودة إلى موقعه الأساسي ليقوم بتجهيز الحملة القادمة على هنغاريا في الربيع المقبل[6].

(1) أ.م.د. 105 : 39 : 15.
(2) الشكايات، 243 559 17.
(3) أ.م.د. 844 / 1743 ,105 ,105:16:41 - 105:14:37 .
(4) أ.م.د. 105 : 42 : 17.
(5) أ.م.د. 105 : 36 : 34.
(6) أ.م.د. 105 : 137 35:136 .

في الواقع فشلت هذه الحملات التي استمرت لمدة خمسة عشر عاماً متواصلة في تحقيق أي هدف سياسي أو مذهبي أو أمني يمكن التوقف عنده، فقد بقيت معظم مقاطعات ولاية طرابلس تحت سيطرة الشيعة كما كانت قبل هذه الأحداث، وبقي الأرفاض الهراطقة منتشرين في جبال سرحان رغم الفتاوى الشرعية التي أباحت دماءهم وأملاكهم. وبقي الولاة العثمانيون عاجزين عن مد سيطرتهم الأمنية والضرائبية إلى هذه الأنحاء.

رغم أن العديد من المزارع والقرى قد دمرت في جبل لبنان والبقاع وجبل عامل. وسقطت أعداد لا يمكن حصرها من المحاربين في المعسكرين، وطالما تباهت المصادر العثمانية المعاصرة لهذه الأحداث والأحكام السلطانية والمراسلات الرسمية بمدى الدمار والخراب التي خلفته هذه الحرب وسقوط حسين بن سرحان والد اسماعيل قتيلاً في إحدى المعارك وعدد كبير من عشيرته وشعبه، وثقت التقارير الحكومية أسماء الكثيرين منهم.

بعد خروج علي باشا من الصدارة العظمى سنة 1695م لم يعد الباب العالي متحمساً لوضع خطط جديدة للقضاء على الشيعة، وقمع تمردهم بشكل حاسم، وغابت النوايا لإزالتهم عن سطح الأرض نهائياً، فقد تقاعد اسماعيل باشا عن الوظيفة ثم انحرف إلى جانب الصفويين سنة 1701م، وعاد مصطفى بزوكلو إلى العاصمة كنائب للصدر الأعظم. وتوفي أرسلان باشا سنة 1704م بينما انهمك طرسن محمد باشا في قيادة الجيوش العثمانية في البلقان.

الحرب المقدسة في جبل لبنان

بدت الصدامات المتكررة بين الدولة العثمانية ورعاياها من الشيعة في جبل لبنان، أشبه بالحرب المعلنة والمستمرّة، خصوصاً في القرنين السابع عشر والثامن عشر. إذ كانت تفتر أحياناً لتعود بعد وقت قصير إلى سابق عنفها وشراستها رغم التفاوت الهائل في حجم القوى والإمكانات بين الطرفين؛ فقد كانت الدولة بمواردها الواسعة تجهّز

(1) الغرر الحسان، الشهابي ص 872.

(2) الأيديولوجيا المجتمعية، شرف، ص 340.

(3) الإمارة المرعبية، ص 91.

(4) لوران دارفيو Memoires L.D Arvieux، ص 189.

الحملات العسكرية من مختلف ولاياتها حتى يصل تعداد العسكر أحياناً إلى خمسين ألفاً[1] مقابل بضع مئات من المقاتلين «**البارعين في عمليات الكرّ والفر**»[2] **الذين كانت معاركهم العديدة والطاحنة مضرب المثل وحديث الناس**[3] «**والقادرين على تحمل جميع أنواع المشقات وأشدها ضخامة دون تذمّر، والمتمتعين بقناعة وشجاعة لا تضاهيان، الذين لا يعرفون التراجع خطوة إلى الوراء ويستعملون البندقية والسيف بقوة وبراعة ويصنعون بأنفسهم ذخيرتهم وهي من أجود الأنواع**»[4].

اعتبرت السلطات العثمانية منذ البداية أنّ حربها مع هؤلاء الأعداء هي حربٌ مقدّسة تشنها الدولة باسم الشرع والدين، قبل أن تكون عملاً تأديبياً تفرضه مصلحة الإدارة العامّة وهيبتها في القضاء على عصيان جماعة من رعاياها تمرّدوا على أوامر ولاتها وخرجوا عن سلطتها فاقتضى تأديبهم وعقابهم وإعادتهم إلى حظيرة الطاعة والخضوع. بل هي خدمة دينية و«واجب شرعيّ» لا مهرب من تنفيذ أحكامه» **يقضي بإبادتهم والتخلّص منهم وتطهير الأرض من فسادهم**»[1]. «إنّ أوامر السلطان إلى عمّاله وقادته في هذا الشأن تزخر بعبارات وألفاظ غير مألوفة في مثل هذه المراسلات تظهر تماماً نوعية هذه الحرب التي تشنها الإمبراطورية على هؤلاء العصاة المتمردين وغايتها».

جاء في أوامر أصدرها الباب العالي باسم السلطان إلى والي صيدا ـ بيروت، مصطفى باشا مع عساكره وكتخداه ووالي غزة والعساكر الكاملة التجهيز لكلٍّ من متسلّمي دمشق وحلب وجميع الزعماء والأرباب في ولاية حلب وألف من حملة البنادق بقيادة كورد حسين وجميع الرجال القادرين على حمل السلاح والقتال كاملي التجهيز في ولايات طرابلس، صيدا، بيروت، دمشق وحلب عن طريق النفير العام وكذلك فويفوده كل من حماه وحمص:

«**طهر المنطقة من أجساد القزلباش ونظفها من أجسادهم القذرة**[2] **وبأدائك هذه المهمة تكون قد قمت بخدمة جليلة للدين ودولتي العلية فابذل نفسك وأقصى جهدك**»[3].

نادراً ما قاتل الحماديون من أجل الحصول على حكمٍ أو مغنمٍ أو مطلبٍ من السلطات

(1) الإمارة الدرزية، أبو حسين، ص 60 - 63.
(2) التطهير والتنظيف من الرجس الشرعي.
(3) الإمارة الدرزية، أبو حسين، ص 63.

سواءً في طرابلس أو خارج الولاية. إنّما كانوا يضطرون إلى القتال دفاعاً عن وجودهم المستهدف؛ لذلك يحتمون بالمناطق الجبلية الوعرة، يلجأون إليها هرباً من الجيوش القادمة لإبادتهم، ويهربون أحياناً إلى البقاع باجتياز قمم الجبال والانحدار إلى السفح المقابل. فكانت الجيوش المطاردة تتبعهم إلى حيث اتّجهوا، فيردّون بغارات دفاعية مفاجئة وخاطفة لمنعها من حصارهم ومطاردتهم بفعالية كما حصل في معارك عين الباطنية وقبعل والفرزل حيث أحرزوا نجاحات مؤثّرة طالما أنقذتهم من مصير محتم.

ليس من اليسير الإحاطة بتفاصيل كلّ المعارك التي خاضها الشيعة بوجه الهجمات العثمانية؛ فإنّ المصادر المحليّة وإن ذكرت الكثير منها في مختلف المراحل التاريخية، إلا أنّها مرّت عليها عَرَضاً وعدّتها كباقي الصدامات المألوفة التي طالما تحصل بين الولاة العثمانيين، والحكّام المتمرّدين، أو المتخلّفين عن دفع أموال السلطان، أو بين المتنازعين على ولاية أو مقاطعة. ولم تصل أبداً إلى وضعها في إطار حرب متواصلة أرادتها السياسة العليا في الآستانة لإبادة هذه الجماعة غير المرغوب في وجودها في ولاية عثمانية، في الوقت الذي تخوض فيه الدولة حرباً مصيرية ومرهقة منذ قرون ضدّ الدولة الصفوية في إيران. هذه الدولة الجديدة التي أقامها القزلباش الشيعة على أراضي فارس القديمة، واستطاعوا أن يبسطوا سلطتهم على كثيرٍ من المناطق المتنازع عليها في العراق والجزيرة وبعض أجزاء من الأناضول نفسه. من هنا اطلاق اسم القزلباش على الشيعة في جبل لبنان للتدليل على أنّهم مصنّفون سياسيّاً ومذهبيّاً على أنّهم أعداء للدولة العثمانية، لا بدّ من استئصالهم والتخلّص منهم بشكلٍ حاسمٍ ونهائيّ. فلم يكن من المستغرب أن تفوت هذه السياسة عن مدارك المصادر التاريخية المحلية القديمة كالدويهي والشهابي والشدياق وأبي خطار ومن اعتمدهم وأخذ عنهم. وذلك يشمل معظم التواريخ المحلّية اللبنانية في مختلف العصور حتى المعاصرة منها.

حاول الباب العالي في فترات مختلفة أن يستعين، فضلاً عن ولاته وعساكره، بالقوى المحلّية النافذة للقضاء على الشيعة والحماديين في جبل لبنان. ولكنّ هذه القوى لم تتجاوب دائماً مع الطلبات والأوامر التي تتلقّاها من أولي الأمر في الآستانة أو في مراكز الولايات في صيدا والشام وطرابلس، وإن تظاهرت أحياناً بتأييد السلطة في مسعاها

(1) طرابلس في التاريخ، البابا، ص 189.

(2) تاريخ الدويهي، ص 573.

(3) كانت الأوامر السلطانية ترد إلى ابن معن وابن شهاب للانضمام إلى قوات الولاة في محاربة القزلباش الشيعة. أ.م.د. 102- 274 الإمارة الدرزية، ص 150.

وحملاتها. وقد وصل الأمر بآخر أميرٍ معنيّ أن يجمع قواه المقاتلة ويقوم أكثر من مرّة بتحرّكات عسكرية شكليّة ومناورات قتالية تنتهي بإتلاف بعض المزروعات[1] أو الاحتجاج بمبرّرات إدارية واهية[2] لعدم الاشتراك في قتال الحماديين، وتقديم مساعدة جدّية للعساكر المهاجمة[3]، بل كان المعنيون والشهابيون وبعض العائلات اللبنانية الأخرى تتضامن أحياناً سرّاً وعلناً مع الحماديين وتشارك معهم في مغارم المقاومة والعصيان.

من أهمّ المحاولات التي قامت بها الدولة العثمانية للقضاء على الحماديين وأكثرها دموية وعنفاً وتأثيراً سياسيّاً على التحالفات في لبنان هي التي ابتدأت سنة (1103هـ. 1691 م.) واستمرّت في تصاعد مستمرّ ومواجهات متوالية نحو أربع سنوات متعاقبة. والملفت أنّ التاريخ المحلّي لم يعطِ هذه الحرب الطويلة، الحجم الذي تستحقّه، ولم يولِ حوادثها الاهتمام الكافي، ولم ينتبه إلى مراميها وأهدافها، مع أنّ البطريرك المؤرّخ كان معاصراً لها ومطّلعاً بحكم موقعه من الحماديين وصداقته مع أحمد المعنيّ على الكثير من ظروفها ووقائعها[1].

إنّ في بعض الفرمانات العثمانية الصادرة بهذا الشأن ما يوضح بعض الغايات التي سعت السياسة العثمانية في اسطمبول إلى تحقيقها من وراء الحملات العسكرية التي سيّرتها مرّة جديدة ضدّ الحماديين، لأنّهم سيسيطرون على ولاية طرابلس بأكملها إذا لم يوضع حدٌّ حاسمٌ لوجودهم ونفوذهم الذي يشكّل تهديداً جدّياً بحرمان الخزينة السلطانية من العائدات، ورغبة في تعزيز هذه الحملة وإعطائها الصبغة الشرعية الدينية. فإنّ أمر السلطان صدر بناءً على فتوى شريفة صادرة في السنة السابقة أي أنّها صنّفت القضاء على الحماديين والشيعة بوجهٍ عامّ في خانة الجهاد الشرعيّ الواجب على كافة المسلمين[2].

إنّ تتبّع مراحل هذه الحركة، واستقراء تاريخها من خلال الأوامر العثمانية والوثائق المتعلّقة بها التي تستنى الاطّلاع عليها تفيد بما يلي:

في تشرين الأول 1691م، قام الشيعة الحماديون (القزلباش) بثورة واسعة وشاملة في مناطقهم التي تسمّيها الوثائق منطقة سرحان[3]. فسيطروا على أطراف المدن

(1) من الواضح أن البطريرك الدويهي يحاول جاهداً في تاريخه إبعاد تهمة العصيان ومساعدة الحماديين عن صديقه أحمد المعني ناسباً إليه الطاعة وتلبية أوامر الولاة ومبرراً تقاعسه عن القتال في صفوفهم.

(2) إن الأوامر السلطانية صادرة بموجب فتوى دينية ملزمة الإمارة الدرزية، ص 61.

(3) هو سرحال بن قانصوه حمادة سبق ذكره، توفي سنة 1686.

والقرى في تلك الأرجاء، وتعطّلت الزراعة، واستحال تحصيل الأموال الأميرية. «فصدر فرمان عالي الشأن وكتب بهذا الخصوص يطلب إلى أمراء الألوية والقضاة في ولاية الشام وإلى ابن معن وابن شهاب ما يلي:

1 ـ الهجوم على الثوار كل من المبلّغين في نطاق ولايته.

2 ـ منع الحماديين من جمع المال في هذه المناطق.

3 ـ قتل من يستحقّ القتل منهم وترحيل الباقين.

كما يستفاد من النص الآتي: م

أوائل صفر 1103هـ/ تشرين الأول 1691م[1].

حكم إلى أمراء الألوية والقضاة في ولاية دمشق.

وقد صدر فرمان عالي الشأن وكتب بهذا الخصوص.

ـ صورة كما هو مبين أعلاه، إلى والي الشام وقاضيها وقضاة الألوية في الولاية.

ـ صورة، كما هو مبين أعلاه، إلى أمراء الألوية والقضاة في ولاية الشام.

ـ صورة، كما هو مبين أعلاه، إلى ابن معن.

ـ صورة، كما هو مبين أعلاه، إلى ابن شهاب.

إنّ أشقياء القزلباش في منطقة سرحان يقومون حالياً وبشكل مستمر بالتجمع وبأعمال الفساد والشقاوة. (كما أنهم) يسيطرون على أطراف المدن والقرى في تلك الأرجاء. ونتيجة لذلك فإن أراضي هذه القرى والنواحي تبقى غير مزروعة، كما أنهم يحاولون إخضاع الأهالي بالظلم والاعتداء. ونظراً لوجودهم في النواحي والقرى في الألوية المذكورة فليس هنالك سبيل لتحصيل المال الميري. ولذا فإن فرمان عالي الشأن قد صدر وسجل في دفتر دائرة المحاسبة الرئيسية (باش محاسبه) ويجب إنفاذه فوراً.

عندما يصل هؤلاء القزلباش الأشقياء (إلى منطقتك)، لا تسمح لهم بجمع المال من المناطق الواقعة تحت سيطرتك. (بل) هاجم الأشقياء القزلباش الذين يصلون إلى لوائك أو قضائك وقم بالأعمال التي تنال رضا الناس.

(1) الإمارة الدرزية، ص 141. سبق ذكرى الفتاوى الصادرة بهذا الشأن.

اقتل (من الأشقياء) من هو مستحق للقتل وفقاً لأحكام الشرع. أما من يجب ترحيلهم، فاعمل وفقاً لقيود المحاسبة الرئيسية (باش محاسبه دفتري).

في الشهر التالي من العام نفسه، توسّع نطاق الثورة كما يبدو من الأحكام السلطانية. وامتدّت إلى مناطق جديدة في الكورة والضنية وأصبح الخوف من سيطرة الحماديين على ولاية طرابلس يدفع الآستانة إلى حثّ عمّالها على التحرّك كما يُستفاد من الأمر الآتي:

أواسط صفر 1103هـ/تشرين الأول 1691م[1].

حكم إلى والي طرابلس وابن معن

لقد جاء أهالي ناحيتي الكورة والضنية في (ولاية) طرابلس واشتكوا بأن أشقياء الروافض[2]. القزلباش الذين يعيشون في جوارهم يقومون بالاعتداء عليهم منذ عدة سنوات، وأنّهم لا يتمتعون بأي حماية. ومع مرور الوقت فإن (هؤلاء القزلباش) سيسيطرون على الولاية (بأكملها.) وقد ذهبوا إلى ناحية الكورة وقاموا بقتل عشرة أشخاص وسرقوا الأموال والأرزاق وسيطروا على العائدات. (ونتيجة لذلك) فإن الأهالي وعيالهم جياع أذلاء ألقِ القبض على الأشقياء وامنع تعديهم على الفقراء.

في آذار 1692م، تابعت الثورة اتساعها واستولى «الروافض الأشقياء» على نواحي طرابلس الشام ومنذ عدة سنوات، تعطل عمل الوالي ومعاونيه ولم يتمكنوا من جمع الضرائب. كلّ ما استطاعت السلطة عمله هو إلقاء القبض على بعض المتمرّدين ووضعهم في قلعة طرابلس، إلا أنّ الأحوال من وجهة نظرها ستسوء بالتأكيد إذا لم يوضع لها حد.

أواخر جمادى الثاني 1103هـ/آذار 1692م[3].

---

(1) أ.م.د، 102-,315 الإمارة الدرزية، ص 60.

(2) الروافض من الأسماء التي خص العثمانيون بها الشيعة عموماً.

(3) م.د، 102 - 708، ص 150-151.

(4) قبل أن توجه تهمة مساعدة الشيعة إلى ابن معن ويضطر إلى الهرب والاختفاء، كان يطلب منه ومن غيره من الأعيان الاشتراك مع جيوش الدولة في القتال ضد الشيعة في جبل لبنان.

حكم إلى والي طرابلس الشام وملاها وقاضيها.

حكم إلى والي طرابلس الشام الوزير المكرم علي باشا.

حكم إلى والي الشام الوزير المكرم مصطفى باشا.

نسخة إلى والي صيدا بيروت أحمد باشا.

نسخة إلى أحمد بن معن.[4]

إن الروافض الأشقياء الذين يسكنون في جبال طرابلس قد استولوا على نواحي طرابلس الشام منذ عدة سنوات.

إنهم يقتلون الناس ويغيرون على ممتلكاتهم ويرتكبون كافة أعمال الفساد والشقاوة، وما زالت اعتداءاتهم في ازدياد.

ونتيجة لذلك فإن الرعايا الفقراء لم يعودوا قادرين على دفع الضرائب وقد ترك معظمهم ديارهم وأخلوا بيوتهم ولاذوا بالفرار.

ولما كان الوضع على هذه الحال، فإن الباشا أو من ينوب عنه لا يستطيعون جمع الضرائب.

لقد تم إلقاء القبض على بعض الأشقياء المذكورين وحبسوا في قلعة طرابلس، وما لم يتم إلقاء القبض ومعاقبة الباقين منهم، فإن أحوال الرعايا ستسوء بالتأكيد. لقد تم إبلاغي بمحضر (بكل تلك الحقائق.)

إنه لمن الضروري والمهم إنهاء ظلم وتعدي المذكورين ضد البلاد والعباد، والآن أنت أيها الوزير المذكور: يجب إلقاء القبض على المذكورين وجميع الأشقياء عامة بأي وجه من الوجوه ومعاقبتهم طبقاً للشرع.

وقد صدر هذا الحكم لإجراء المناسب بهذا الخصوص.

- كتبت نسخة إلى كل من والي وملا الشام وملا حمص.

- كتبت نسخة إلى كل من والي وقاضي صيدا - بيروت.

فيطلب إلى والي وملا الشام وملا حمص وإلى والي وقاضي صيدا بيروت وإلى والي طرابلس الشام وملاها وقاضيها إلقاء القبض على الثوار ومعاقبتهم بأيّ شكل كان.

يُستفاد من هذه الوثائق الثلاث أنّ ثورة عامّة قد نشبت في ولاية طرابلس خرج بنتيجتها معظم أراضي الولاية ومقاطعاتها عن سلطة الوالي، وتعطّلت الجباية والزراعة وعجز الوالي عن معالجة الأمر ممّا يستدعي تدخّل قوى أخرى أوسع نطاقاً وأكثر عدداً. وقد تمثلت هذه الثورة بالمظاهر الآتية:

1 ـ التجمّع وأعمال الفساد والشقاوة.

2 ـ العجز عن تحصيل الأموال الأميرية وقيام المتمرّدين بجبايتها لمصلحتهم.

3 ـ خروج معظم أجزاء الولاية عن سيطرة السلطة والخوف من شمول هذا التمرّد كامل أنحاء ولاية طرابلس الشام.

4 ـ شكاوى من أهل الكورة والضنية من اعتداء الروافض وقيامهم بالقتل وسرقة العائدات.

5 ـ انقضاء عدة سنوات على هذه الحركة دون التمكن من وضع حدّ لها.

أرسلت هذه الأوامر إلى جميع الولاة والقضاة والملالي في بر الشام وإلى ابن معن وابن شهاب وسواهم من المتنفّذين تطلب:

1 ـ قتل من هو مستحق من المتمردين ومعاقبة الباقين.

2 ـ الهجوم عليهم عند دخولهم إلى منطقة العامل المأمور والقبض على من يقع في يدهم ومنعهم من جمع الأموال في كل الظروف. ولكن لم يظهر من خلال هذه الوثائق أنّ الباب العالي قد جهّز بعد قوة مركزية للقضاء على التمرّد في كلّ أنحاء الولاية وخارجها. وإنّما يكتفي بأوامر إلى كلّ من الولاة والعمّال بمعالجة الموقف داخل ولايته دون تنسيق مبادرة مشتركة بين كلّ هذه القوى، بل تكتفي بالطلب إلى الولاة والعمّال بالاتصال في ما بينهم، والاتفاق على القيام بعمل مشترك في وقت محدّد بدون تعيين قائد عامّ على هذا التحرّك، أو مدّه بالجيوش المركزية من العاصمة مع أنّها استنفرت جميع عمّالها وولاتها في مختلف أنحاء برّ الشام، وأعلنت أنّ الحماديين عصاة

متمردين قد استولوا على أنحاء ولاية طرابلس الشام منذ عدة سنوات، وأمرتهم بالتصدّي لهم وقتالهم. كما أمرت بذلك المعنيين والشهابيين تحذيراً لهم ربّما من الانضمام إلى العصاة كما حصل في التحرّك السابق سنة 1660م.

كانت التواريخ المحلّية على شيء من التحفّظ والغموض في الحديث عن هذه الحرب التي استمرّت عدّة سنوات. ولم تتناولها كحركة مستقلة لها أسبابها وتطوّراتها ونتائجها، بل اكتفت بإيرادها موجزةً على أنّها حلقة أخرى من مسلسل الصدامات المتواصلة بين الباشوات والحماديين عرض لها الأمير حيدر في «الغرر الحسان»[1] على الشكل الآتي:

«في السنة 1103هـ ـ 1691م. حضر إلى إيالة طرابلس محمد باشا فصرف مشايخ آل حمادة في قطائعهم وأعطى الشيخ حسين بن سرحان بلاد جبيل والبترون وأعطى ابنه الشيخ اسماعيل الكورة. والشيخ موسى بن أحمد الجبة. وأعطى أولاد حسن ديب الضنية.

وفي السنة 1104هـ ـ 1692م. عزل محمد باشا عن إيالة طرابلس وحضر مكانه علي باشا فقرر آل حمادة في مقاطعاتهم. ثم إن محمد باشا المعزول عن طربلس صار قائمقام الدولة العلية. فأرسل له إذناً بحكم بلاد بعلبك حتى إذا هرب أحد من آل حمادة إلى بعلبك تمسكه يده. وعند ذلك غيّر الحكام فأعطى عكار والهرمل لهزيم آغا بن دندش وجبيل لحسين آغا ابن الحسامي والبترون للمقدّم قائدبيه بن الشاعر. والضنية للشيخ أبو فاضل رعد. والزاوية والجبة للشيخ ميخائيل بن نحلوس. وكتب إلى الأمير أحمد بن معن أن ينجده بالرجال فأرسل له المشايخ الخوازنة بنحو ألف رجل اتصلوا بعسكر علي باشا فوق جبيل. ولما بلغ ذلك الحمادية انهزموا على طريق العاقورة فلحقتهم العساكر ومات منهم ومن عيالهم نحو ماية وخمسين نفساً من الثلج. وعندما وصلوا إلى قرية الفرزل[2] أتتهم العساكر وأبادتهم. ولو لم «يعفُ» عنهم المشايخ الخوازنة ما سلم منهم أحد. فإنهم دافعوا عنهم وقادوا الجيش إلى جهة أخرى بعدما هرب الذي سلم منهم. ثم رجع آل الخازن عنهم معتذرين للباشا أنّ ابن معن لم يعطهم إذناً أن يجتازوا إيالة طرابلس. ثم حرق

(1) الغرر الحسان، ص 879 - 880.

(2) بلدة في البقاع قرب زحلة.

(3) خلف أباه سرحال في مشيخة الحماديين، وهو والد اسماعيل. ويلاحظ في المصادر الرهبانية التركيز على دور آل الخازن العسكري بين خمسين ألفاً من العساكر العثمانية ومعظم ولاة بلاد الشام.

(4) هو ابن أخت سرحال، «حافظ طرابلس» وشيخ الضنية.

الباشا القرى واستتاب في بعلبك أحمد آغا الكردي ورحل بالعسكر. ثم إن أحمد آغا كتب إلى آل حمية طالباً حضورهم وعندما حضروا إليه غدر بهم وقتل منهم ستة عشر شخصاً وأرسل كبيرهم الحاج ياغي وأولاده إلى علي باشا فقتلهم. ثم إن حسن باشا أعطى أمراً للتفتيش على آل حمادة في بلاد جبيل فالمفتش قبض على الشيخ حسين بن سرحال[3] وابن أخيه والشيخ حسن ديب[4] وسبعة من رفاقهم وأرسلهم جميعاً إلى الباشا وحال وصولهم قتلهم وما عاد ظهر أحد من آل حمادة».

وجاء في أعيان الشدياق عن الوقائع نفسها:

«وسنة 1692م عُزل محمد باشا عن إيالة طرابلوس وتولى عوضه علي باشا اللقيس فصرّف الحمادية في مقاطعاتهم. فكتب اليه محمد باشا أن ينهض على الحمادية ويرسل له ثلاثة عشر رأساً منهم عيّنها له[1]. فكتب علي باشا الى الأمير أن ينجده بالرجال لقتال الحمادية. فكتب الأمير الى الخوازنة أن ينجدوه بألف رجل فأنجدوه وساروا الى جبيل. فلما شعرت بهم الحمادية انهزموا في طريق العاقورة. فهلك منهم بالثلج مائة وخمسون نفساً. ثم التمست الخوازنة من علي باشا أن يكفّ عن الحمادية فأجابهم. والتمسوا أيضاً منه أن يأذن لهم بالرجوع الى بلادهم لأن الأمير أحمد لم يأذن لهم بالخروج عن حدود إيالة طرابلوس. فأذن لهم»[2].

وجاء في «خطط الشام» عن الموضوع نفسه:

«وأرسلت حملة على أبناء سرحان حمادة (1103هـ) النازلين في جبال طرابلس وكان لهم قبائل وعشائر، فاتفقوا مع أبناء معن حكام صيدا وبيروت، فصاروا يلتزمون أموال الحكومة ولكن لا يؤدون إليها مطاليبها في آخر السنة. حتى قلت واردات الدولة فأوعزت إلى محافظ الإيالة المذكورة الوزير علي باشا فجمع ما تيسر له من الأجناد وذهب إلى جبالهم التي امتنعوا فيها فقتل منهم كثيرين، وأخذ

(1) على أن يكونوا من أعيان بيت قانصو حمادة. طرابلس في التاريخ، كامل البابا، ص 191.

(2) تاريخ الأعيان، ص 299، الجزء الأول.

(3) محمد كرد علي، ص 270. ومن الواضح تأثر الشهابي والشدياق بما أورده الدويهي وربما حرفياً، (ينهي تاريخه سنة 1699م) أما صاحب الخطط فنقل عنهما. ما عدا البداية أخذها عن مؤرخ تركي، وفاته كما فات زميليه الكثير من الحقائق الأولية. إن ابن معن لم يكن حاكماً على صيدا وبيروت في أي وقت ولم يشغل أحد من أسرته هذا المنصب منذ إنشاء هذه الولاية سنة 1660م، ووالي صيدا وبيروت في هذه الأثناء كان الوزير أحمد باشا وخلفه مصطفى باشا حتى سنة 1697 في منصبه. وإن جميع المقاطعات التي يذكرها المؤرخ لا علاقة لآل معن بها. وكانت واستمرت بعد هذا التاريخ في حكم آل حمادة مع غيرها وهي من أقاليم ولاية طرابلس.

زعماءهم وجعلهم طعماً لسيوف رجاله، وطلب أبناء معن الأمان فأجيبوا إليه، وتخلصت المقاطعات من تعديهم وظلمهم. ونزع الحكم من آل حمادة وكانوا في بعلبك والهرمل وعكار وجبيل والبترون والضنية والزاوية والجبة، وانهزموا على طريق العاقورة فلحقتهم العساكر ومات منهم ومن عيالهم نحو مائة وخمسين نفساً من الثلج، ولما وصلوا إلى قرية الفرزل أتتهم العساكر وأبادتهم»[3].

يُلاحظ أنّ المؤرّخين الثلاثة يميلون، كما فعل غيرهم، إلى استبعاد أحمد المعني من الاشتراك في التمرّد، أو مساعدة الشيعة في ثورتهم على الأقلّ. ويضعونه في موقف المناصر للعسكر العثمانيّ؛ وذلك انسجاماً وتأثّراً بما رواه الدويهي عن صديقه، إذ حاول جاهداً أن ينفي عنه صفة التمرّد والعصيان على الدولة وحتى التلكؤ عن تلبية دعواتها للمساهمة في الحرب على الثائرين. ورغم ذلك فقد بدا موقفه متردّداً غامضاً يعوزه الثبات والوضوح على عكس ما ذهبت إليه المصادر الرسمية العثمانية التي بالغت في مرحلة لاحقة في دوره بالثورة إلى حدّ اعتباره مشاركاً خفية للمتمردين. فأقصته السلطة عن مناصبه وعيّنت عدوّه موسى علم الدين مكانه؛ ممّا أجبره على التخفّي بانتظار تغيّر الأحوال.

ومع كلّ ما قاله المؤرّخون الثلاثة وغيرهم كثيرون عن نهاية الحماديين، فالواضح من مجريات الأحداث بعد ذلك أنّ جميع الحملات العثمانية سنة 1103هـ. قد فشلت في تحقيق أهدافها، ويبدو أنّ تأثيرها على الحماديين كان محدوداً.

وإنّ ما ذكره الشهابيّ عن أنّه **«ما عاد ظهر أحد من بيت حمادة»** أو **قرضوهم عن بكرة أبيهم** كما توهّم من نقل عنه صاحب «خطط الشام» ومعظم المؤرّخين المحليين الذين تعرّضوا لهذه الوقائع بدليل أنّ التمرّد استمرّ في تصاعد واتّساع، وأنّ أوامر السلطان ازدادت حدّةً وحسماً كما يتبيّن من الحكم الآتي:

حكم إلى والي الشام الوزير المكرم مصطفى باشا.[1]

نسخة إلى والي صيدا بيروت أحمد باشا.

نسخة إلى أحمد بن معن.

وصدر في التاريخ نفسه حكم إلى والي طرابلس الشام الوزير المكرم علي باشا:

(1) هو بيقلي مصطفى باشا غير والي صيدا الذي يحمل الاسم نفسه، والذي تولى صيدا بين 1693 و1697.

«أوائل جمادى الثاني 1104هـ/شباط 1693م.

حكم إلى والي طرابلس الشام الوزير المكرم علي باشا،

إن طائفة القزلباش التي ظهرت في ولاية طرابلس الشام تستوطن مناطق وعرة. وقد سيطرت (هذه الطائفة) بالقوة وبدون وجه مشروع على مقاطعات المال الميري، واغتصبت العائدات التي هي حسب الشرع ملك لبيت مال المسلمين (الخزينة). وبالإضافة إلى ذلك فإنَ (هؤلاء القزلباش) قد ظلموا وتعدوا على الرعايا الفقراء في تلك الأنحاء حتى لم يعد هؤلاء قادرين على حماية أهلهم وأولادهم أو حراسة أموالهم وأرزاقهم ودوابهم ومواشيهم ومزروعاتهم وأشجارهم المثمرة. وقد رفض هؤلاء الأشقياء الالتزام بالشرع الشريف أو طاعة الولاة.

أمّا في ما يتعلّق بتحصيل المال الميري فهؤلاء (القزلباش) عائق قوي، وتعدياتهم على الرعايا الفقراء لا سابق لها. إن وجودهم في تلك المنطقة سبب لخراب البلاد واختلال أحوال المباشرين (الموظفين) والعباد.

لقد أوضحت أنه من الضروري إزالتهم من تلك الأنحاء، ومنع ظلمهم وتعديهم على الرعايا الفقراء وإضرارهم بالمال الميري.

وقد أرسل أمري الشريف إلى الدستورين المكرمين، المشيرين المفخمين، نظام العالم واليي الشام وصيدا - بيروت أدام الله تعالى إجلالهما وإلى ابن معن الذين سيتصلون بك. تمعّن في الوضع، واتفق معهم على وقت محدد ومعلوم للتحرك ضد الطائفة المذكورة في المناطق الجبلية التي يعيشون ويتحصنون فيها. ألق القبض على جميع الأشقياء المذكورين، وعاقبهم بما يستحقون طبقاً للشرع. اضمن سلامة جميع الرعايا الفقراء في تلك المناطق ضد شرهم وفسادهم، وارفع التسلط عن أموالهم وأرزاقهم. حسّن أحوال الرعايا وعمّر القرى والمقاطعات، واغنِ خزينة طرابلس الشام. لقد صدر تنبيهي الهمايوني ببالك وعليك التقيد والعمل وفقاً له.

الآن، أنت أيها الوزير المشار إليه، عندما يصلك أمري الشريف اتصل بالمشار إليهما وبابن معن. وحسبما تراه مناسباً وبالاتفاق (مع هؤلاء) تحرك ضد الجماعة المذكورة في وقت محدد، وهاجمهم في الجبال حيث يعيشون ويتحصنون. الق القبض على جميع الأشقياء المذكورين وعاقبهم بما يستحقون طبقاً للشرع.

(1) مهمة دفتري 662/104 عن لبنان والإمارة الدرزية، أبو حسين، ص 151-152.

اضمن سلامة الرعايا الفقراء في تلك الأنحاء ضد شرهم وفسادهم، وخلّص أموالهم وأرزاقهم من تسلطهم. حسّن أحوال الرعايا وعمّر القرى والمقاطعات واغن خزينة طرابلس الشام.

كتب (هذا الحكم) للتقيد (بهذه التعليمات)[1].

ولا يخرج الحكم الصادر إلى والي الشام مصطفى باشا في التاريخ نفسه عن الأوامر الصادرة إلى والي طرابلس:

أنت أيها الوزير المشار إليه، والي طرابلس الشام والدستور المكرم المشير المقدم نظام العالم والي صيدا - بيروت وزيري أحمد باشا أدام الله تعالى إجلاله وكذلك ابن معن قد تم تعيينكما وتكليفكما بهذه المهمة. الآن عندما يصلكما أمري الشريف بادرا إلى الاتصال بوالي طرابلس الشام، الوزير المشار إليه في الوقت المعين الذي تريانه مناسباً بادراً بالهجوم على الطائفة المذكورة في الجبال التي يعيشون ويتحصنون فيها. والقيا القبض على جميع الأشقياء القزلباش وعاقبوهم بما يستحقون طبقاً للشرع[1].

م.د. 664/104

نسخة إلى والي صيدا - بيروت، أحمد باشا

م.د. 665/104

كتبت نسخة إلى (أحمد) بن معن[2].

في حربها مع شيعة جبل لبنان، أعلنت الدولة النفير العام واستنهضت كل قوّاتها العسكرية على اختلاف مهامّها وأنواعها؛ فإلى جانب العسكر النظاميّ والولاة العثمانيين وما يستطيعون حشده من مقاتلين، أرسلت الأوامر والفرمانات إلى الحكّام المحلّيين والشيوخ النافذين ورؤساء القبائل، وزعماء الأرياف تطلب إليهم الاشتراك في هذه الحرب المقدّسة للقضاء على القزلباش الملاعين أعداء الدين والدولة. ومن الزعماء المحليين الذين طلب السلطان منهم الاشتراك في تحقيق هذا الهدف الهام ابن معن وابن شهاب والشيخ كليب شيخ الشام وموسى علم الدين وسائر زعماء العشائر

(1) ا.م.د. 663/104 المرجع السابق، ص 153 - 154.

(2) يلاحظ أن أحمد معن كان حتى هذا التاريخ على الطاعة ولم يصبح موضع اتهام بعد.

والأسر.

وقد طلبت الدولة أكثر من مرّة من الأمير أحمد المعني - وهو أقرب الحكّام جغرافياً إلى مناطق العصاة وديارهم، أن توليه عليها ليكون بحكم هذا المنصب مسؤولاً عن المضيّ في تنفيذ سياستها والمساهمة الفعّالة في القضاء على النفوذ والوجود الشيعيّ فيها.

كان موقف المعنيّ متحفّظاً؛ فهو - وإن رفض هذه العروض تكراراً متذرّعاً بأسباب مختلفة - إلا أنّه سار على رأس قوّاته إلى بلاد العصاة وساهم في الجهد العسكري العثماني دون أن يدخل في مواجهة جدّية أو قتال فعليّ، وإنّما كان يكتفي بحشد المقاتلين وقيادتهم إلى ميدان المعارك والانسحاب في الوقت المناسب لعدم رغبته في المشاركة الفعلية فيها.

وقد جهد صديقه البطريرك في تبرير عدم حماسته لقتال الشيعة لأسباب واهية غير مقنعة قصد من ورائها إبعاد شبهة التمرّد والتأخير عن تنفيذ الأوامر الهمايونية بحماس واندفاع. ولم يكن موقف الأمير المعني في صراع الدولة مع الشيعة جديداً، بل كان موقفاً ثابتاً حتى قبل نشوب هذه المرحلة الحاسمة من الصراع.

يصف الدويهي موقف الأمير المعني المتردد في إحدى مراحل الصراع سنة 1684م.:

«قتل الحماديون أبو نادر شيخ المزرعة بعكار وابن أخت باشا طرابلس في حلبا وبعدما انعزل الباشا نزلوا وطالعوا رهونتهم بالسيف من قلعة طرابلس وقتلوا أربعة أنفس في كسروان، وكبسوا برفقة الحرافشة وبيت حمية عشقوت وقتلوا من أهلها أحد عشر نفساً فحضر الأمير أحمد في العشر الأول من أيار توجه بنفسه إلى غزير ومعه نحو خمسة آلاف نفس قواسة فوصل إليه «العفونامات» أن تكون بيده جميع المقاطعات التي كانت بيد الحمادية. وقد اشترك في هذه الحملة الشهابيون واللمعيون وشيوخ كسروان، فأمر الأمير بعد انسحاب الحماديين إلى بعلبك الأمير قاسم أن يكبس بلاد جبيل والبترون. فحرقوا إيليج ولاسا وأفقا والمغيرة وقصوا أملاكهم ودكوهم إلى الأرض، ثم إن كواخي سعادته تشفعوا فيهم وذكروا أن الشيخ سرحان كان له تعب قدامه، وأن أولاده قتلهم اليمنية على كيسه فتشفق عليهم وعفا

(1) تاريخ الدويهي، ص 572- 573 وقد سبقت الإشارة إلى هذه الواقعة.

عنهم ورجع إلى الشوف من غير أن يستقبل في الخدمة التي كان أرسلها الباشا إليه»[1].

من الواضح في رواية الدويهي ـ إذا ما تجاوزنا تبريراته الساذجة من تشفّع الكواخي وشعور الشفقة المفاجئ الذي اعترى الأمير وتنشيط ذاكرته - أنّ دخول الحملة إلى غزير لم يكن أكثر من مظاهرة استعراضية يقصد منها إرضاء الوالي ومن ورائه أولي الأمر في الدولة بقص بعض المزروعات، والإضرار ببعض الأملاك دون قبول خلع الولاية المجانية على مناطق طالما أثار التنافس على أصغرها نزاعاً دامياً بين الطامحين.

إنّ للأمير أحمد أسباباً كثيرة لاتّخاذ هذه المواقف المكلفة بين الدولة وأخصامها، ومن المرجّح أنّ أهمّها العوامل الآتية:

1 ـ إنّ مصلحة الأمير تقضي بعدم قيام السيطرة العثمانية القوية على حدود إمارته المتداخلة مع بلاد الحماديين، خصوصاً وأنّ تاريخه وتاريخ أسرته المأساويّ مع هذه الدولة لا بدّ أن يدفعه دائماً إلى الحرص والحذر من سطوتها وغدرها بعد أن قتلت أخاه ومعظم أفراد عائلته، ولم ينجُ هو شخصيّاً من هذا الغدر؛ إذ بقي يعاني منه طيلة حياته وجدانيّاً وجسديّاً[1]. حتى أنّه كان ينام في النهار ويقضي الليل ساهراً. جعل نهاره ليلاً تحسّباً من مصيرٍ مشابه لمصير معظم أهله. وهي ممارسة موروثة في عائلته[2].

2 ـ كانت علاقة الأمير مع الشيعة علاقة ودّ وتناصر طيلة فترة حكمه الطويلة (1664 - 1697م) ـ وقد تبادل الطرفان المساندة في أكثر من ظرفٍ دقيق. وقد لجأ إليهم مع أخيه وحلفائه الشهابيين هرباً من جيوش الدولة بقيادة أحمد الكوبرلي (1660م) عندما استهدف قمعها الجميع.

3 ـ لم تكن غاية العثمانيين لتخفى على أمير طالما خبر أساليبهم بإلقاء عبء الخلاص من الحماديين على عاتقه ممّا ينتج عنه حربٌ غير مضمونة النتائج بين المتاولة والدروز، وبين الشمال اللبناني والجنوب، تؤدّي إلى إنهاك الطرفين واستفادة السلطة الحاكمة من الخلاص من فريق، أو إضعاف الفريقين معاً. وفي ذلك تحقيقٌ لهدف سياسيّ عثمانيّ متأصّل وقديم يمنح الولاة العثمانيين فرصة التصرّف بمناطقهم بحرّية مطلقة وتسليمها إلى من يشاؤون من متسلّمين ضعاف يبقى لهم الإشراف الكامل

(1) إشارة إلى الكمين الذي نصبه والي صيدا له ولأخيه قرقماز ونتج عنه مقتل قرقماز وإصابه أحمد بجرح في رقبته، بقي يعاني من آثاره حتى وفاته.

(2) خلاصة الأثر المحبي، الجزء الرابع، ص 409، وهنري موندريل، ص 57 - 58.

والتصرّف غير المقيّد كما يشاؤون ويرغبون.

4 ـ كان الأمير أحمد يحرص على استمرار علاقات الودّ والتحالف مع الحماديين ليبقي على دعمهم له في صراعه الدائم مع أخصامه في الشوف، وعلى رأسهم موسى علم الدين. وهذا ما حصل بعد أن غضبت الدولة عليه بسبب مسايرته لهم وعيّنت موسى مكانه فاضطرّ إلى الاختفاء، فهاجم الحماديون جيش الدولة في الفتوح وقتلوا ابن الأمير موسى وكان والده في اسطمبول بصحبة علي باشا والي طرابلس. وهذا ما يذهب إليه شيبان الخازن في تاريخه عندما يقول: «**إن ترامي الخواص على الأمير كان بسبب اليزبكية الذين هم أنوف من ثلث عسكره ليستميلوا الحمادية نحوهم**»[1].

بقي الأمير المعني يعتبر نصيراً للدولة علناً على الأقل حتى 1693م عندما عزل علي باشا عن إيالة طرابلس وأصبح وزيراً للصدارة، وولي مكانه أحد رجاله أرسلان باشا فأرسل علي باشا رسولاً من حلب إلى الأمير يعرض عليه مرة أخرى ولاية مقاطعات الحمادية **على أن يمنع «أذاهم» عن ولاية طرابلس فلم يقبل**[2]. فأعطى الباشا بلاد جبيل إلى الأمير حسن بن صعب الكردي وبلاد البترون إلى المقدم قائدبيه بن الشاعر. وتوجّه إلى اسطمبول ومعه الأمير أحمد الكردي والأمير موسى علي علم الدين. وأرسل أرسلان باشا عساكر لمهاجمة الحماديين فانقسم العسكر في مسيره إلى قسمين: أحدهما بقيادة مدبّره محرم آغا أخذ طريق الجرد، والآخر على رأسه أمراء الأكراد ومقدّمو بيت الشاعر سار على طريق الساحل حتى التقى الجيشان في «عين قبعل» في الفتوح.

في هذه الأثناء كان أولاد الشيخ حسين حمادة يتحيّنون الفرصة للانتقام لوالدهم[3]. وقيل إنّهم كانوا يختبئون في بتاتر إحدى قرى جبل الدروز فباغتوا الجيش ليلاً وعلى رأسهم اسماعيل بن حسين وظفروا به وطاردوه مهزوماً حتى نهر ابراهيم وقتلوا منه نحو (40 ـ 50 رجلاً) من قادة هذا الجيش ومن بينهم الأمير حسين الكردي وابن الأمير موسى علم الدين الذي عيّن لاحقاً حاكماً على جبل الدروز مكان أحمد المعني وكان محافظاً على قلعة جبيل. والأمير أحمد قلاوون والمقدم منصور بن قائدبيه الشاعر المعيّن حاكماً على البترون. وأولاد عمه يوسف دازدار قلعة جبيل والأمير أحمد قلاوون

(1) الأصول التاريخية، مجلد 3، ص 409 نقل ذلك الأيديولوجية جان شرف، ص 359.
(2) أخبار الأعيان، الشدياق، ج1، ص 299.
(3) طرابلس في التاريخ، البابا، ص 193.

والأمير عبد الخالق منصور وغيرهم.

بقيت بلاد الشيعة عصيّة على الدولة العثمانية. وكان لموقعة عين قبعل صدى كبير في عاصمة الإمبراطورية حتى وصلت أخبارها إلى «مسامعه الهمايونية». وكان رفض ابن معن المساهمة الجدّية في المعارك العسكرية ضد الحماديين وعدم امتثاله للعروض المتكرّرة بتولّي الأحكام في مقاطعاتهم والتصدّي لهم، قد بدأ يلقي بذور الشك في صحّة ولائه، وصدق طاعته للدولة العلية. ويبدو أنّ معركة عين قبعل وما تردّد عن انطلاق الشيخ اسماعيل وإخوته و200 من رجاله من بتاتر جبل الدروز الواقعة في مقاطعة المعني قد حوّلت الشك إلى يقين وولّدت الاقتناع الراسخ بأنّ الأمير يقف بعواطفه مع المتمرّدين ويساندهم سرّاً. ممّا شكّل بنظر الآستانة عامل دعم وقوة زاد في عنادهم ومدّ في مقاومتهم.

أحمد المعني والثورة الشيعية

«حكم إلى والي طرابلس أرسلان دام إقباله»

إنّ ابن معن الذي يقيم في جبال صيدا بيروت لم يلزم حدوده؛ فهو يقدّم العون للقزلباش الملاعين وسائر أهل الفساد الذين يجب القضاء عليهم، والذين يوجدون في جبال طرابلس.

لقد صدرت الأوامر سابقاً إلى ابن معن بالكفّ عن مساعدة القزلباش وبإزالة هؤلاء المفسدين المذكورين، إلا أنّه لم يمتثل لأوامري العلية. وكذلك فإنّ المخاذيل المذكورين لم يتمّ قلعهم وقمعهم واستئصالهم، لأنّ الولاة لم تتفق كلمتهم وتدبيرهم وجهودهم وهكذا فقد استمرّت أعمال الفساد.

استطاع الوزير الأعظم علي باشا بعون الله أن يجعل من غالبيّتهم طعاماً للسيوف، وأن يقهرهم ويهلكهم. إلا أنّ ابن معن مدّ لهم يد العون فوحّدهم وزاد من قوّتهم فعادوا إلى عادتهم القديمة التي جبلوا عليها في ممارسة الشقاوة والتسبّب في الضرر لعباد الله وإشعال نار البغي والطغيان.

قتلوا 40 ـ 50 مسلماً أثناء القتال، وقد وصلت هذه الأنباء وأنباء أخرى مماثلة

---

(1) إشارة إلى معركة عين قبعل.

(2) مهمة دفتري، 39/105، ص 77- 78.

عن الجرأة في ارتكاب أعمال الفساد والإصرار عليه إلى مسامعي الهمايونية[1].

وكما كان الأمر سابقاً، فإن أوامري الشريفة المقرونة بخطي الهمايوني قد صدرت مجدداً لمن كلفوا في السابق (بهذه المهمة) تطلب منهم أن يوحّدوا جهودهم بما هو معقول ومناسب. وعلى هذا الوجه، إن شاء الله تعالى، هاجم المذكور ابن معن. فإذا لجأ إلى البغي والعصيان وتصدى بالقتال، فلا تتردد أبداً في قتاله وعقابه هو وأتباعه بلا رحمة، فهم أشقياء اعتادوا على الفساد والشقاوة. أرسل رؤوسهم إلى دار السعادة، وطهّر المنطقة من أجساد القزلباش والمفسدين القذرة[2].

وفي كتاب آخر بالمعنى[1] نفسه إلى والي دمشق يقول فيه: «صدرت أوامري العلية إلى ابن معن تمنعه من مد العون إلى القزلباش وتطلب إزالتهم، إلا أنّه لم يمتثل ولم يعر الأوامر أيّ اهتمام. وقد تعذّر قمع وقلع وإزالة هؤلاء المخاذيل واستمرت أعمال الشقاوة».

تأكّد عند الدولة وقوف ابن معن إلى جانب الشيعة، فكان لا بدّ من إنزال العقاب به، وعزله عن حكم جبل الدروز، وتأديبه بعد أن أصبح بنظر السلطة عاصياً ينطبق عليه ما يجري على من هو متّهم بمساندتهم.

في حزيران 1694م. (شوال 1105هـ.)، صدر الفرمان السلطاني لوالي صيدا بعزل ابن معن وتعيين موسى علم الدين مكانه لأن مساعدته للقزلباش هي أمر أكيد ويجب كفّ يده:

«أواسط شوال 1105هـ/حزيران 1694م.

حكم إلى والي صيدا - بيروت ووالي دمشق وإلى أمير أمراء طرابلس ومتسلم حلب وقضاة وفويفودات المقاطعات والرجال ذوي الشأن في الولايات المذكورة.

لقد قام ابن معن بالسيطرة على مناطق الشوف والجرد والمتن والشحار والغرب وكسروان، وإقليم الخروب ومرج عيون وما يتبعها من مقاطعات صيدا بيروت بوجه غير شرعي. وهو يقوم أيضاً بمد يد العون للقزلباش وسائر المفسدين في تلك الأنحاء.

وكان قد وُجه التحذير في السابق، إلى المذكور ابن معن، بموجب أوامري الشريفة من مغبة مد يد العون للأشقياء عندما اتضح تخريبهم للبلاد، وتسببهم بالضرر. ولكنه لم يمتثل واستمر في مد يد العون للمفسدين. ولذا، فإن الدستور الأكرم المشير الأفخم، نظام العالم ناظم منظم الأمم الوزير الأعظم والسردار الأكرم

(1) مهمة دفتري 14/105، ص 81.

علي باشا أدام الله تعالى إجلاله، والي طرابلس، قد كلف بموجب أمري الشريف الصادر بناء على فتوى شريفة، بمحاربتهم وبعون الحق، فقد استطاع أن يعاقب معظم القزلباش الملاعين. وقد ضعف كثيراً من بقي منهم، ولم يعودوا قادرين على التسبب في الفساد.

ولذا، وبموجب براءتي عالية الشأن، فإن المقاطعات المذكورة قد وضعت في عهدة قدوة الأمراء الكرام موسى بن علم الدين وأعطي رتبة أمير لواء، على سبيل الالتزام. وعلى رعايا تلك المقاطعات أن يمتثلوا لأمري الشريف. إن الذين يؤدون العشر والرسوم لموسى بن علم الدين سيكونون آمنين على أنفسهم وعيالهم وأولادهم وأموالهم وأرزاقهم من أي تدخل، ويستمرون في العيش حيث هم في أمن ورفاهية داعين لدولتي بالدوام. أما الآخرون الخارجون عن دائرة الطاعة من الروافض والملاعين وأهل الفساد وأتباع ابن معن فيجب معاقبتهم حيث يوجدون طبقاً للشرع، ومصادرة أموالهم وأرزاقهم لصالح الدولة. حذاري من حمايتهم بأي وجه أو التكاسل والتقصير في إنفاذ أمري الهمايوني.

وقد صدر فرمان عالي الشأن بهذا الخصوص»[1].

يبدو من حيثيات هذه الأحكام السلطانية أنّ الاتّحاد في هذه الفترة أصبح تامّاً ووثيقاً بين الشيعة الثائرين والأمير المعني الذي أحاط مواقفه في البداية بغموض شديد. أمّا الآن بعد أن استبدل بأحد أشدّ أعدائه ومنافسيه «موسى بن علم الدين»، فقد اختفى الأمير المعني عن الأنظار واعتمد العمل السرّيّ مضطراً بعد أن أصبح مطارداً من السلطة في حياته وماله ومنصبه. وقد أعلنه السلطان متمرّداً وثائراً وخارجاً على الطاعة وأصدر أوامره إلى جميع عمّاله باعتبار أحمد المعني متّحداً مع القزلباش ينطبق عليه ما ينطبق عليهم من معاملة وأحكام:

«أواخر شوال 1103هـ/حزيران 1694م .

حكم إلى طاهر عبد العزيز، أمير سنجق سلمية ودير رحبة،

إن أحمد بن معن، المقيم في جبال صيدا - بيروت قد وضع يده بصورة غير شرعية (تغلباً) على تلك النواحي وقام بأكل وبلع مال الضرائب من هذه المقاطعات - وهذا عمل غير مشروع وضار كل الضرر في ما يتعلق بالمال الميري. وبالإضافة إلى هذا، فقد اتفق واتحد مع طائفة القزلباش، الذين هم على شاكلته. وقد وصل إلى سمعي الهمايوني، أنهم يخربون القرى، في تلك المناطق، وينهبون أموال أهاليها

(1) أ.م.د 28/105. المصدر السابق، ص 71 ـ 72.
(2) المصدر السابق، ص 72. وهذا يؤكد بصورة حاسمة اشتراك أحمد المعني في التمرد الشيعي.

ويقومون باستمرار بأعمال الفساد والشقاوة»[2].

وما لبثت لهجة الفرمانات الصادرة بشأن ابن معن أن ازدادت حدّةً وقساوة حتى كادت تماثل التعابير المستعملة في الإشارة إلى القزلباش الملاعين القذرين المخاذيل؛ ففي حكم موجَّه إلى والي صيدا في تشرين الثاني 1694م، جاء في مستهلّه أنّ **قمع ابن معن وقلعه واستئصاله هو من أهمّ الأمور وأكثرها ضرورة**[1]. وفي فرمان آخر بالتاريخ نفسه:

«أنت أيها الوالي المشار إليه إن صدر فرماني بقلع وقمع واستئصال ابن معن وأتباعه، فإن بعضهم قد لجأ إلى السفن الراسية في الموانئ القريبة من طرابلس وهناك احتمال أن يلجأوا إلى الفرار[2].

طهر المنطقة تماماً من جميع القزلباش ونظفها من أجسادهم القذرة عاقب ابن معن منبع الشقاوة فقد أصبح واضحاً أن شر هؤلاء المفسدين لن ينتهي إلا إذا قضي عليه»[3].

تصاعدت لغة الفرمانات السلطانية في عام 1795م وبلّغت إلى الولاة العثمانيين في كافّة الولايات في جميع أنحاء بلاد الشام، وأصبح ابن معن وابن شهاب يعتبران في عداد المتمرّدين. وأنه لا يمكن القضاء التام على المفسدين الشيعة إلا بعد القضاء عليهما.

لا بدّ من التساؤل عن سبب سكوت المصادر المحلّية عن عرض تفاصيل هذه الثورة التي لا نعلم إذا كان تاريخ لبنان العثماني قد عرف بضخامتها وطول مدّتها وكثرة العساكر والقادة والولاة الذين أمروا بالتصدّي لها، وهي التي أجبرت السلطان العثمانيّ نفسه على الاهتمام بها، وإعلان النفير العام، واستصدار فتاوٍ شرعية بشأنها. ومع ذلك، فقد بقيت مستمرّة ولم تحقّق الحملات العسكرية العثمانية نتائج حاسمة في القضاء عليها، أو الحدّ من قوّة القائمين بها ونفوذهم وعنادهم وإصرارهم على المواجهة رغم الفارق الشاسع في العدد والعدّة والموارد بين الطرفين.

لقد اكتفت هذه المصادر بإشارة تكاد تكون عابرة عن هذه الأحداث كلّها؛ فلم يزد الأمير حيدر عن القول **«إن أرسلان باشا والي طرابلس بعد أن بلغه نبأ انهزام عسكره في عين قبعل أرسل عرض حالات إلى الباب العالي يشتكي فيها على ابن معن أنّه مرسل رجاله مع آل حمادة وخرج في عسكره إلى نهر ابراهيم ينتظر الجواب ولما وصلت الشكايات إلى الباب العالي أصدر أوامر في عزل ابن معن وإعطاء الأمير موسى اليمني ابن علم الدين السبع مقاطعات التي بيد ابن معن وأمر أحمد باشا**

(1) أ. م. د 106- 39، المصدر السابق، ص 92.
(2) أ. م.د. 105- 38، المصدر السابق، ص 76.
(3) المصدر السابق، ص 93.

والي الشام ومصطفى باشا والي صيدا واسماعيل باشا الأسير والي حلب وأحمد باشا خوزدار والي غزة وأرسلان باشا والي طرابلس. فاجتمع نحو ثلاثة عشر ألفاً في وطا عرجموش في البقاع. وحضر إليهم من المشايخ القيسية النكدية والعيدية وسيد أحمد أبو غدرة من اليزبكية والشيخ حصن من الخوازنة. أمّا الأمير أحمد بن معن، فحين تحقق خيانة البلاد اختفى ففتشت الدولة عليه في وادي التيم والمتن وكسروان فلم تقف له على خبر»[1].

وكان الشدياق أكثر إيجازاً دون أن يضيف شيئاً على ما قاله الأمير الشهابي:

«قدم أرسلان باشا الشكوى إلى السلطان أحمد بأن الأمير المعني وجه جيشاً فأهلك عسكره فأصدر السلطان أمراً إلى اسماعيل باشا والي دمشق ومصطفى باشا والي صيدا وأحمد باشا والي غزة وطرسن باشا والي حلب أن ينهضوا مع ارسلان باشا على الأمير أحمد المعني ويعطوا الأمير موسى اليمني ما كان بيده من المقاطعات وهي الشوف والجرد والمتن والغرب وكسروان واقليم جزين واقليم الخروب فنهض ارسلان باشا واجتمع اليه المأمورون المذكورون ونزل بهم في مرج عرجموش في البقاع. وكانوا ثلاثة عشر ألفاً وقد انضم اليه جماعة اليمنية وأحزابهم وبعض من القيسية منهم النكدية والعيدية والشيخ سيد أحمد أبو غدرة اليزبكي والشيخ حصن الخازن. ولما رأى الأمير انفضاض أصحابه عنه فرّ من الشوف إلى وادي التيم واختبأ عند الأمير نجم الشهابي نحو سنة فقبله بكل إكرام. فبحثت تلك العساكر عنه وعاثوا في البلاد لشأنه ولما لم يجدوه انفضّ كل الى مكانه. وتولى على الديار الأمير موسى بن علم الدين اليمني»[2].

ولم تكن المصادر الحديثة أكثر اهتماماً ودقةً وموضوعية؛ فقد اكتفى المؤرّخ فيليب حتي بجملة واحدة استقاها من أبحاثه الكثيرة والعميقة وهي: «بعد انقراض حكم المعنيين سنحت الفرصة لباشا طرابلس فعين مقاطعجية من الشيعة ليحكموا لبنان الشمالي فاضطهدوا السكان المسيحيين»[3].

(1) الغرر الحسان، الشهابي، ص881.

(2) أخبار الأعيان، الشدياق، ص 299 يلاحظ تجاهل الشدياق ذكر أسباب الأحداث واطارها العام أو أن التهمة هي اشتراك المعني في معركة عين قبعل.

(3) مختصر تاريخ لبنان، فيليب حتي، ص 201. يستغرب استنتاج فيليب حتي وقد فاته أمران بديهيان:

أ ـ إن لبنان الشمالي كان تحت حكم الشيعة منذ قرنين على الأقل قبل وفاة أحمد المعني.

وان ولاة طرابلس حاولوا جاهدين إقصاء الشيعة عن حكم الشمال واستمروا في محاولاتهم بعد وفاة المعني فلم يفلحوا.

ب ـ كما وأن المعني طرد من ولايته، وحكم بالإعدام لأنه رفض القتال مع الجيوش العثمانية لإخماد تمرد الشيعة. فاعتبرته الدولة عاصياً وطاردته.

ج ـ ليس في تاريخ لبنان حتى الموضوع والمزيف، منه ما يبرر للمؤرخ الكبير هذا الاستنتاج المثير.

ويرى عبد الرحيم أبو حسين أنّ البطريرك الدويهي هو المسبّب لهذه الظاهرة والمسؤول عنها:

«في هذه الأثناء، واستغلالاً لما يمر به العثمانيون من وضع حرج على الجبهة الهنغارية، قام أحمد بن معن (1667م -1697م) الملتزم للنواحي الجبلية في لواء صيدا - بيروت في ولاية صيدا، بالاشتراك مع مشايخ آل حمادة الشيعة في لبنان الشمالي، بإعلان التمرد على العثمانيين. وحسب المؤرخ الماروني المعاصر لتلك الفترة، إسطفان الدويهي (ت.1704م)، فإنّ آل حمادة كانوا من الفرس، وأساساً من تبريز في أذربيجان، وقد جاء بهم سليمان القانوني لاستيطان الأجزاء الشمالية من جبل لبنان، وذلك بعد فتحه لبغداد عام 1534م. ومن هنا، تطلق عليهم الوثائق العثمانية اسم «قزلباش».

كان الدويهي بطريركاً للموارنة أثناء الحرب الهنغارية، وصديقاً شخصياً لأحمد ابن معن. وكان أيضاً على معرفة مباشرة بآل حمادة، جيران الموارنة غير المرغوب فيهم في شمال لبنان. وكان البطريرك الدويهي الشاهد الحيّ الوحيد على الأحداث التي وقعت ما بين العام 1683م والعام 1699م في لبنان والذي بقيت مدوّناته إلى يومنا هذا، وهو يلمّح في عدة مواقع إلى ثورة آل حمادة ضد العثمانيين، ولكنه لا يتطرّق نهائياً إلى الحديث عن تورّط صديقه أحمد معن في الثورة. وبما أن الكتابات المحلية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تعتمد بشكل كبير على الدويهي في ما يخص أحمد بن معن، فهي تتخذ الموقف نفسه وهو السكوت التام. ولكن لما كانت وثائق «المهمة» تذكر الدعم الذي قدمه أحمد بن معن لمتمردي القزلباش في منطقة طرابلس، فمن السهل عندئذ الاستنتاج من خلال أسماء الشخصيات والظروف المحيطة أن الوثائق إنما تتحدث عن آل حمادة.

إن سيرة أحمد بن معن وهو آخر ملتزم معني في النواحي الجبلية لصيدا - بيروت، بقيت حتى اليوم تقدم على أنها خالية من الأحداث المهمّة. بينما تظهر الصورة مختلفة تماماً في الوثائق العثمانية المتعلّقة به وبفترته. فلقد استدعته الدولة العثمانية ليشارك في المجهود الحربي على الجبهة الهنغارية، ولكن الملتزم المعني لم يحرك ساكناً. وبدلاً من ذلك، كان يُحرّض القزلباش للتمرّد ضد العثمانيين ويساعدهم على ذلك. وقد أرسلت الأوامر بشكل متكرر من إسطنبول إلى حكّام الولايات السورية، وهذه الأوامر كانت تقضي بالقبض على الرجل

ومعاقبته، أو حتى قتله، ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث»[1].

في وسط هذا الغموض المتعمّد في المصادر المحلّية التاريخية والتجاهل في بعض المصادر الحديثة، ما الذي حصل فعلاً بعد غضب السلطان وأوامره الصارمة إلى جميع عمّاله وتعيين محمد طورسن باشا قائداً عامّاً مكلّفاً باستئصال الحماديين وتأديب أحمد المعني؟

من الواضح أنّ الأمير المعني قد اختفى عند وصول العساكر السلطانية إلى البقاع ففتشت الدولة عليه فلم تقف له على أثر فتوجه الأمير موسى إلى دار ابن معن في دير القمر وتملك جميع المقاطعات التي كانت في حكمه[2]. ولم يظهر الأمير المعني إلا بعد مرور عام على هذه الأحداث عندما وجّه بعض خواصه هدية فاخرة إلى مصطفى باشا والي صيدا طالباً مسالمته ومعاهدته: وكتب إليه كتاباً يعرض فيه بالأمير موسى بأنه رجل غدّار خدّاع وقدّم له النصيحة بعدم قبوله، وذكر له أنّه يخشى أن يخدعه كما خدع أبوه الأمير علي بشير باشا والي دمشق في واقعة وادي القرن. فصدّق الوزير ما كتبه إليه الأمير لأنّه كان يرى أنّ الأمير موسى متقلب الآراء، فطرده من عنده ومال إلى الأمير أحمد وأحبّه وكتب بشأنه إلى السلطان مصطفى الجديد يلتمس له العفو والتقرير في دياره وأرسل له ماية ألف غرش، فحضر له بهذه الوسيلة العفو والتقرير على جميع ما في يده من الولايات، فثبت بعد ذلك والياً وحسنت حاله[3].

كان السلطان العثماني قد عين الوزير طرسن محمد باشا قائداً عاماً على الجيوش العثمانية المكلفة بقمع التمرد وأرسل إلى جميع ولاته وقواده من حلب حتى عريش مصر يأمرهم بالانضمام إليه والقتال تحت قيادته.

قام الحماديون منفردين بعد اختفاء المعني وبعد عودته ووفاته بمواجهة الجيوش الزاحفة واستمروا كعادتهم عاصين ومتمردين، ولم تتمكن العساكر أن توردهم حتفهم وتطهر تلك الأرجاء منهم كما يجزم المؤرخ العثماني راشد،[4] لأنهم في الواقع بقوا في هذه الأرجاء وعرفوا فيها أزهى أيامهم في الفترة اللاحقة التي امتدت أكثر من نصف قرن بقيادة أشهر مشايخهم اسماعيل بن حسين بن سرحان الذي قادهم بعد مقتل والده أكثر من خمسين عاماً متواصلة.

---

(1) الإمارة الدرزية، عبد الرحيم أبو حسين، ص 204 ـ 205.

(2) الغرر الحسان، ص 882.

(3) أخبار الأعيان، الشدياق، ص 300 إن عزل المعني وإعادته ومناسبات شبيهة لا تحصى تؤكد أن مراسيم والي صيدا العثماني كانت دائماً مصدر السلطة الوحيد لكل من تسلمها في جبل الدروز على عكس ما هو الحال في المناطق الشمالية من لبنان.

(4) خطط الشام، ج,2 ص .270 التواريخ العثمانية والمحلية الواردة في الفصول السابقة.

الفصل الثامن

جمهورية العصاة الحرة

لم يخرج الحماديون بسهولة من هذه الفترة العصيبة كما فعل المعنيون. فإن الخسائر البشرية كانت فادحة في المعارك غير المتكافئة التي خاضوها بوجه الجيش الإمبراطوري، أو في سجونه فكانوا يحجزون في أماكن ضيقة حيث تكون نهايتهم البطيئة المدبرة. وقد دمرت قراهم ونهبت ممتلكاتهم، ومع كل هذه النكبات ظهرت الإمارة الشيعية بعد حرب الخمسة عشر عاماً أشد قوة، وأوسع نفوذاً، وأكثر استقلالاً عما كانت عليه قبل ذلك. يقول ونتر عن حال الإمارة عند انحسار الهجمات العثمانية العسكرية.

تعتبر هذه الفترة قمة الإمارة الشيعية، فكان وضع آل حمادة ممتازاً وثابتاً. يمارسون حكمهم شبه المستقل والمميز على الفلاحين الموارنة، وعلى البطريركية. في بداية القرن الثامن عشر ظهرت الدولة العثمانية عاجزة أمام آل حمادة، وسكان الجبال الشيعة. فالتخلي عن السلطة في سوريا الريفية كان شبه كامل، لدرجة أنه سمح لإمارة آل حمادة أن تصبح جمهورية عصاة حرة. ذكر القناصل الفرنسيون أن الولاة لم يحصّلوا أية مداخيل في جبل لبنان إلا ما سمح لهم به آل حمادة... تنازلت الدولة العثمانية عن كل حقوقها وواجباتها الحكومية إلى الشيعة ضمن مناطقهم الجبلية[1] والذي يشمل عقود الالتزام الممتدة من جسر المعاملتين إلى قلعة

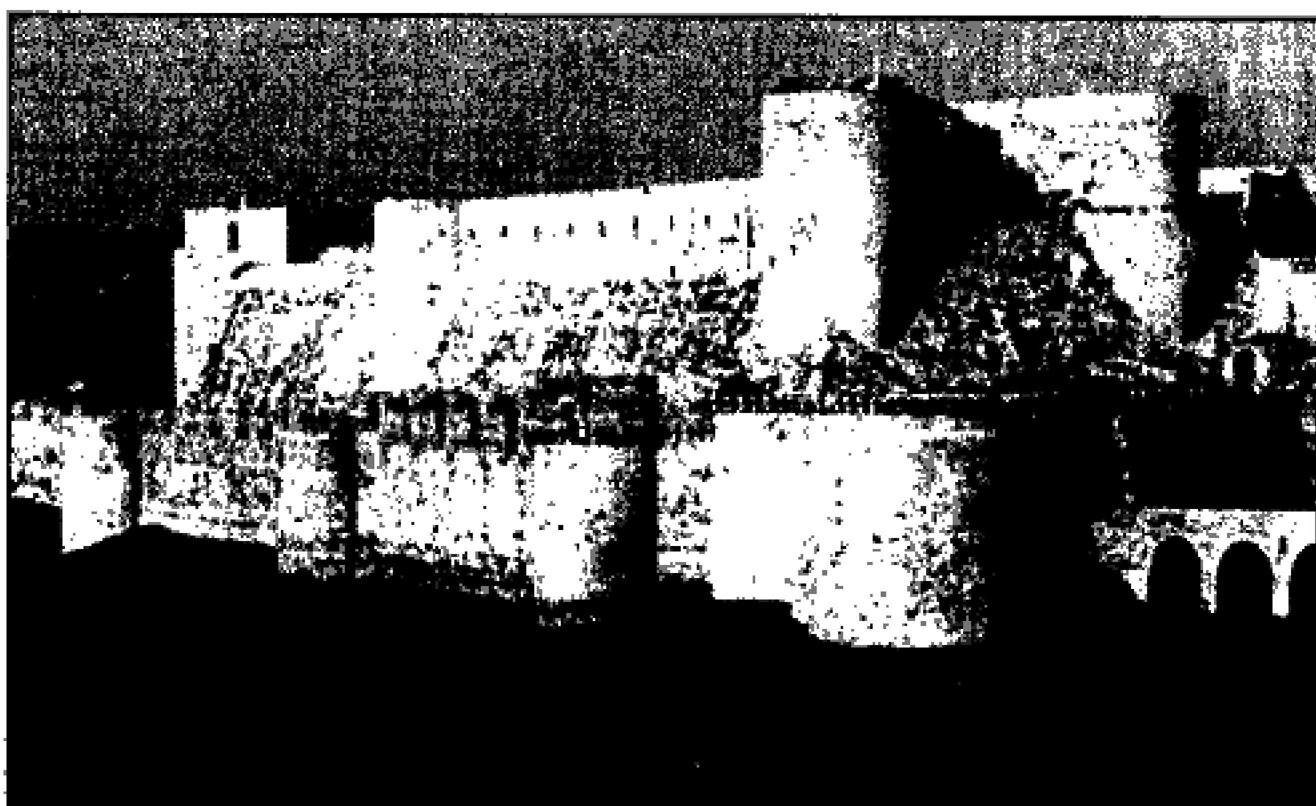
---

(1) الإمارات الشيعية ونتر، تحت عنوان عزل مقاطعة جبل لبنان العاصية، وصفها بأنها جمهورية عصاة حرة تحت سلطة القزلباش ص 200.

قلعة المسيلحة



قلعة المسيلحة التي شكلت مع قلعة جبيل وحصن الاكراد.
خط الدفاع عن الامارة الشيعية في وجه العثمانيين.



حصن الاكراد

المسيلحة. في سنة 1686م كان بمقدور سرحان أن يهدد بعزل المنطقة بأكملها من حصن الأكراد إلى جبيل. ومن الواضح أن السيطرة العثمانية لم تمتد إلى منطقة آل حمادة[1]. ففي سنة 1740م اشتكى الباب العالي «بأن اسماعيل المعروف بشيخ القزلباش يحمي اللصوص، ويؤمن لهم مكاناً آمناً بعيداً عن سلطة القانون. أرسلت الأوامر إلى كافة أنحاء المنطقة تقضي باستعادة بعض المجرمين الفارين من طرابلس». رغم ذلك أمن لهم اسماعيل الملجأ لعدة أيام قبل أن يسمح لهم بالفرار من جديد[2].

إن قلعة المسيلحة شمالي البترون وقلعة جبيل تعتبران خط دفاع الإمارة الشيعية المعادية. إن أحد سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس الصادر سنة 1750م يذكر تعيين حاكم لفرقة من الجنود في برج المسيلحة وعلى جسر في منطقة بيروت **«لحماية المسافرين العابرين في طريقهم إلى صيدا ومصر من قطاع الطرق القزلباش»**[3] في سنة 1731م مثلاً تم التفاوض بشأن عقود الالتزام الحمادية في قلعة جبيل، مما يشير إلى أن أيّاً من الشيوخ أو الرسميين في محكمة طرابلس، لم يكن يتجرأ على عبور الحدود القائمة بحكم الواقع[4].

يمكن الاعتقاد بسهولة، أن محاولات السلطة العثمانية للتدخل في جبل لبنان، وفرض سيطرة ولو نسبية على إدارته، قد وصلت إلى طريق مسدود بعد سلسلة من التجارب الفاشلة. ويبدو هذا الانطباع جلياً في المراسيم الرسمية نفسها.

«لم يرغب أحد في الحصول على التزام بلدة جبيل، لأن كل المواطنين هربوا من النهب الشيعي ولا يمكن تحصيل أية عوائد. قام الحاكم بتزويد قلعة جبيل بعشرين من جنوده لأن القلعة هامة لحماية الأرض والطرق البحرية. ولكن لم يبق الكثيرون منهم أحياء بعد سنة من ذلك عند وصول سجل المقاطعة التالي إلى اسطمبول شارحاً الوضع القائم في طرابلس[5].

ومنذ وقت مبكر من هذا القرن كرر ولاة طرابلس في مراسلاتهم إلى العاصمة النتيجة التي لم تكن خافية على أحد، حول عوائد الولاية الضريبية.

(1) م. ط. ش 146 - 145/ 12 آذار 1725. المصدر السابق.
(2) أ.م.د. 84: 147.
(3) م. ط. ش، سجل 11 - 88 بالتركية.
(4) م. ط. ش، سجل 6، ص 6 -7 بالعربية 199 - 200 الإمارات الشيعية، ونتر ص 199 - 200.
(5) أ. م.د. 7:3347 و 3348:6 .

«طالما أن آل حمادة لم يحاربوا ويعاقبوا فإن مداخيل الدولة ستضيع»[1].

ومع ذلك فقد استمرت عقود الالتزام تصدر عن الولاة، تعترف بآل حمادة حكاماً على مناطقهم، وترتب عليهم مبلغاً من الضرائب يعلمون بأن الخزينة لن تحظى منه بشيء كثير.

إن درجة استقلال إمارة آل حمادة عن السلطة العثمانية تنعكس في سجل عام 1710م والمحفوظ في «باشبا كنلك» «Basbakanlik».

«إن جبيل والبترون وبشري خصصت كما كان الحال في أيام أجدادهم إلى الشيخ اسماعيل حمادة القزلباش وأخيه وابن عمه، وكان ابن معن حيدر الشهابي ضامناً تأخرات التسديدات فلجأ إسماعيل إلى الضغط على القرويين الفقراء ولم يستمع إلى صوت الحق».[2]

وتستمر الأحكام السلطانية في تعداد مثالب الشيخ اسماعيل العاصي المتمرد القزلباش والأذى الذي يلحقه بالسكان المسلمين وبخزينة الدولة.

«يستمر الشيخ اسماعيل بنهب المسافرين وابتزازهم، وقد احتل جبيل[3] الواقعة على الطريق بين طرابلس وبيروت. سقط حارس القلعة يوسف وخمسة عشر مسلماً شهداء. أرسل «الكتخدا» لوقف أذاهم وتعدياتهم وليستلم الجبايات عن سنة 1123هـ ولكن العاصي استمر في تمرده، وطرد كل السكان مع مواشيهم وحيواناتهم إلى جبال كسروان. وهم أنفسهم احتموا في كهوف يصعب الوصول إليها ووديان في قمة الجبل المذكور وهجر الناس ومنعهم من العودة[4]».

[Seyh Ismail] continues his highway robbery and despoiling travelers of their goods. One day, in a moment of the occupants' inadvertence, he conquered the citadel of Cubeyl lying on the passage between Tripoli to Beirut. Castle - Wardn Yusuf and 15 Muslims fell martyr. Our Kethuda was dispatched to repulse their harm and villainy and take the tax - farm in charge for the year 1123, but the said faction persisted in its atrocities and drove all the inhabitants with their beasts and livestock to the Kisrevan Mountain. They themselves took refuge and hid in inaccessible caves and canyons at the summits of this same mountain, and blocked in the inhabitants and prevented them from returning.

---

(1) دفتر شكايات 3234: 722: 40.
(2) BOA MM 3347 :4 تشرين الثاني، 1710م. ويلاحظ نسبة الشهابي إلى ابن معن.
(3) عن الإمارات الشيعية، ص 202.
(4) المصدر السابق، M.M. 3348: 3.

من الواضح أن الوثائق العثمانية على اختلاف الجهات التي تصدر عنها، دأبت على إلصاق أبشع الصفات والتهم والجرائم بالشيعة حكاماً وسكاناً. فهم الكفار واللصوص وقطاع الطرق والمجرمون والقذرون والملعونون. وتورد أحداثاً وجرائم وتعديات تنسبها إليهم، دون أن يكون بين أيدينا ما يدحض هذه التهم أو يقدم صورة من جهة أخرى عن حقيقة هؤلاء المقاتلين الشرسين. ومن الصدف النادرة أن تترك لنا الدبلوماسية الفرنسية تقريراً لأحد قناصلها يعرض لنفس الأحداث التي يأتي عليها الحكم السلطاني، ولكن بشكل مختلف ومغاير، مما يلقي ظلالاً قوية من الشك حول مصداقية المراسيم العثمانية ودقتها.

جاء في تقرير القنصل الفرنسي في طرابلس في 5 آب 1710م «**منذ عودة الكيخيا من حربه مع الحماديين لم يتوقف هؤلاء عن التمخطر قرب طرابلس، إن الشيخ اسماعيل الذي أتلف له الجيش العثماني سبعين ألف شجرة مثمرة ودمر له سرايا جميلة جداً قرب جبيل. دخل إلى المدينة وقبض على الآغا الذي أقامه الوالي وتركه قطعاً صغيرة مع اثني عشر أو ثلاثة عشر من جنوده ودمر الشيخ عيسى الذي يحكم ناحية جبل لبنان سرايا نيحا**».

«**إن الكتخدا هاجم دارة آل حمادة وحقولهم واقتلع سبعين ألف شجرة توت. وتذكر الشائعات أن الوالي أراد الاستيلاء على الحقول لنفسه عندما نزل الشيخ اسماعيل إلى جبيل وقطع أوصال الضابط المسؤول واثني إلى ثلاثة عشر من جنوده إلى قطع**».

ويظهر في التقرير روح التهكم والسخرية التي يتناول فيها القنصل نوايا الوالي العسكرية وتحركه لقتال الحماديين.

يقولون إن الباشا يريد الخروج بنفسه لقتال هؤلاء الناس. وهو لو تلقى نصيحة جيدة فالأفضل أن لا يعمل شيئاً لأنه سيهزم، ولو أن «كتخداه» على رأس أربعة آلاف من جنوده اهتم بتدميرهم بدلاً من قص أشجارهم لكان حقق هدفه، ووفر ماية ألف أقجة من العائدات كل عام[1].

(1) الأرشيف الفرنسي، في 5 تشرين الثاني 1711 AEB1 1114 fol 359b-60a.

S´il est bien conseillé il n´en fera rien, car il serait batu. Si son [kethuda] lorsqu´il avoit pres de 4000 hommes s´était ataché a les detruire au lieu de couper des arbres il en serait venû a bout et auroit conservé [100.000] écus de rente par an.

كان يبدو للقناصل الفرنسيين، وهم مراقبون خبيرون وقريبون من تطور الأحداث بحكم مهامهم الدبلوماسية في عاصمة الباشوية، أن الصراع العسكري بين الشيعة والعثمانيين معروف النتائج قبل وقوع المعارك.

قبل عام من ذلك كتب القنصل الفرنسي إلى حكومته بتاريخ 2 آب 1710م.

أساء الحماديون معاملة بعض جماعة «باشا طرابلس عندما التقوا بهم. فأرسل عدداً من الرايات والسرايا لتأديبهم. ولا نعلم حتى الآن إذا كانت بقيادته شخصياً. لقد أظهر أنه يريد القضاء على هؤلاء المتمردين على السلطان الأكبر. إنهم مهما كان عددهم قليل، لا يتراجعون عن القتال حتى النهاية.

إن حمادي جبل لبنان يقيمون في بلاد صعبة ووعرة، وقد جبلوا على أن لا يخشون مواجهة عدد من الرجال يفوقهم كثيراً. ومع ذلك فإن أحد باشوات طرابلس القدامى أفناهم قبل ذلك بمساعدة ولاة آخرين[1].

استمر هذا الانطباع عند القناصل كما كان دائماً. حتى بدا أحياناً وكأنه قناعة ترسخت عند المراقبين بعد قرون من المواجهات مع قوات السلطان، التي لم تتمكن أبداً من إخضاع جبل لبنان لسلطتها. وإن استطاعت في أحيان كثيرة تدمير العديد من قراه ومزارعه ومظاهر العمران المتواضعة في ربوعه.

يقول قنصل فرنسي آخر في سنة 1736م مقيّماً صفاتهم العسكرية **أنهم جنود جيدون ولا ينقصهم إلا مزيد من الانضباط ليأتوا بالخوارق»**[2].

---

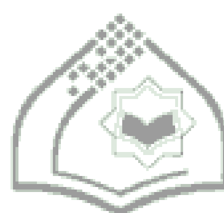
(1) «لا بد أنه يشير إلى ما حصل في الثورة العامة في نهاية القرن السابق.
الأرشيف الفرنسي 289 ab، AEB1 1114 fol طرابلس».

(2) الأرشيف الفرنسي، 924، 1116 fol، AEB1.

الباب الثاني

تهجير الشيعة من جبل لبنان

الفصل الأول: الإتجاه نحو اللتينة
الفصل الثاني: التحرك نحو الغرب
الفصل الثالث: إثارة الحمية الدينية
الفصل الرابع: الموارنة
الفصل الخامس: الخطاب المزدوج
الفصل السادس: إكتمال الملف
الفصل السابع: الرجال الغامضون
الفصل الثامن: الوطن القومي
الفصل التاسع: الشيعة في ظل الحكم الجديد
الفصل العاشر: الأمير المتنصر
الفصل الحادي عشر: الأيام الصعبة
الفصل الثاني عشر: دار الهجرة



إن انتقال الجماعات البشرية من مكان إلى آخر هي حركة تدخل في صلب النشاط العادي للإنسان سواء أكان فرداً أو أسرة أو قبيلة أو طائفة أو شعباً بكامله. وهي من المظاهر الطبيعية الملازمة للحياة الإنسانية منذ بداياتها الأولى، وفي مختلف مراحلها وتطوراتها، ولا بدَّ أن تتواصل وتستمر مع استمرار هذه الحياة وتواصلها. ويمكننا أن نردها من حيث دوافعها ومسبباتها إلى أربعة أنواع رئيسية تتمايز فيما بينها لاختلاف الهدف والغاية المطلوبة والمرجوة من ورائها.

1 ـ الانتقال الاختياري الصرف الذي يقوم به الفرد، أو الجماعة لتحسين ظروفه الاجتماعية أو الاقتصادية أو لأي سبب آخر يحقق تحسناً في أوضاعه، أو يحقق له طموحاً منشوداً. ويدخل في هذا المجال الهجرة التي عرفها العالم القديم نحو القارات المكتشفة حديثاً، والتوافد المستمر من العالم الثالث إلى الدول المتقدمة والغنية، وانتقال الطبقات الفقيرة من الأرياف إلى المدن.

2 ـ الانتقال الذي تفرضه عوامل طبيعية أو اقتصادية طارئة كالهجرات السامية القديمة من أراضي الجزيرة العربية المتصحرة إلى مختلف أنحاء الهلال الخصيب، أو هجرة قبائل اليمن بعد انهيار سد مأرب، إلى حيث تتوفر الأراضي الخصبة والمياه الكافية.

3 ـ الهجرة الاجتماعية، عندما تكون تخلصاً من شرٍّ، أو ضرر يأتي من جماعات مجاورة، أو مخالطة أكثر قوة وأشد بطشاً تتناقض مع المهاجرين عرقاً أو ديناً أو معتقداً، كهجرة بني إسرائيل من مصر، أو الموارنة من وادي العاصي.

4 ـ الهجرة القسرية بفعل القوة المتفوقة التي تتوسل العنف وسيلة لدفع الجماعة المناقضة والمعادية إلى ترك أماكن تواجدها بدون استعداد وأهبة، وغالباً دون معرفة

المكان البديل الذي تقصده تحديداً، فتهيم حتى تستقر في مأوى آمن. وهذه هي أقسى أنواع الهجرات وأشدها إيلاماً وأكثرها شيوعاً على مرّ التاريخ. وهو ما يعرف بالتهجير.

إن الأحداث الكبرى والمدوية في التاريخ، كتأسيس الدول والإمبراطوريات ونشوئها وما تلاقيه في مسيرتها من حروب ومعاهدات وكوارث وهزائم وانتصارات ونزاعات على النفوذ والسلطان داخلياً وخارجياً، هي من الأمور التي تعلن عن نفسها وتظهر بارزة وواضحة في كل محطات التاريخ ومفاصله، فليس على الباحث المهتم غير تتبعها والتعمق في خلفياتها دراسة وتحليلاً ومقارنة حتى يصل إلى رأي فيها يستقر عليه، ومنهاجاً سوياً لفهمها وإفهامها يعتمده، ويقتنع بصوابه وفعاليته وجدواه، وهذا أمر يتأرجح بين الخطأ والصواب النسبي باختلاف المشارب والمدارس والآراء.

إن الدقة والمشقة والمغامرة هي أيسر المعاناة التي تفرض قواعدها على الباحث في حدث تاريخي خطير بمظهره ونتائجه وانعكاساته، ولكن كل ما يقف خلفه من جهود ونوايا وقرارات ومشاورات وقناعات وخطوات تمهيدية لإيجاد الجو المناسب لنقله إلى مرحلة التطبيق العملي تختفي تحت حجب كثيفة من التجاذبات والصفقات والمناورات، التي من طبيعتها وخصائصها أن لا تظهر أبداً، وتتوارى إلى الأبد في أرشيفات الدول والمنظمات والهيئات التي شاركت في تحقيقه، أو وقفت حائلاً دون ذلك. إن العوامل الشخصية والنفسية كالمساومات والأهداف المستترة لا تظهر في أحداث التاريخ إلا إذا قيض لها أن تثير اهتماماً ما يستقدمها من زوايا الظلمة ويسلط الأضواء الكاشفة عليها فتنتقل بعد تمنع ومقاومة وعجز عن التشبث الأبدي بمواقعها، إلى حيث تصبح في مجال الرؤية والأهلية للنقاش.

إن ما وقع في جبل لبنان من تهجير سكانه الشيعة، وهو مقدمة لما كان مخططاً له أن يعم غيره من المناطق اللبنانية، في مستهل النصف الثاني من القرن الثامن عشر، هو نتيجة عمل دؤوب استمر عقوداً كثيرة وتداخلت في تحقيقه عوامل دولية ومحلية، وساهمت في الإعداد له وتنفيذه عناصر متعددة ومتنوعة، فكانت التحالفات الدولية والخريطة الدينية والمنظمات الإرسالية والتبشيرية والكهنوتية والدبلوماسية الناشطة، والمحافل الاستشراقية، وموازين القوى على الصعيدين الدولي والمحلي، هي كلها بعض من عملوا له بجدٍ وجهد وصبر حتى تمكنوا من انتزاع شعب شجاع مجرد من كل أسباب الصمود والمساعدة والدعم المتأتين من منابع، أو مراكز قوة لها خلفيات دولية أو أتنية أو طائفية، واقتلاعه من جذوره الضاربة منذ قرون في أرضه، وألقوا به حيث وجد

مستقراً ومأمناً بدون هدى ولا تخطيط، رغم كل ما أبداه من تشبث ومقاومة لم تفتر أبداً.

إن تجاوز الافتراض والاستقراء والتخمين، والاعتماد الأساسي والمحوري على التقارير الرسمية الدبلوماسية الأوروبية والكهنوتية والوقائع المثبتة والوثائق العثمانية وما نشر في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية والوثائق المعتمدة تجعل تاريخ تهجير الشيعة من جبل لبنان محاولة في غاية التعقيد والدقة والعنت، تقتضي اعتماد أقصى ما يمكن من التأني والتبصر والحذر، للوصول إلى مدلولات أحداث، من طبيعتها أن تبقى مستترة، لأن فصولها تتم خارج دوائر الضوء والعلن، وتتعمد تمويه الخطوط التي تربط ظاهرها ببواطنها. فهي جهود تتم في الخفاء، وتنظم في الكواليس، وتعد في أروقة بدون نوافذ، وبلا تصريح أو إعلان أو توثيق.




مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الفصل الأول

الاتجاه نحو اللَّتْيَنَة

في القرن الخامس عشر بدا الموارنة في نظر روما نموذجاً نادراً بين مسيحيّي الشرق، متعلّقاً بالبابوية، خاضعاً لإرشاداتها، مع استعدادٍ تامٍّ لتغيير ما تشير به من طقوس واعتقادات وتقبُّل إرشاداتها وتوجيهاتها بكلِّ حماسٍ واندفاع. فتوالى قدوم القصّاد والرسل إلى جبل لبنان مزوَّدين بالهدايا والإرشادات ليعودوا حاملين عرائض الولاء ومناشدات الاهتمام.

في سنة 1450م. عيَّن البابا الراهب الفرنسيسكانيّ غريفون Grayphon مفوّضاً رسولياً لدى الموارنة، فأمضى بينهم ربع قرنٍ من الزمن قبل أن يخلفه زميله داريوست D'arioste.

عمل غريفون وخلفُه طيلة هذه الفترة على تثبيت الإيمان الكاثوليكيّ عند الموارنة وتعزيز «اللَّتْيَنَة»[1] في المعتقد والتنظيم والمراسم. وكان عملهما الأبعد أثراً هو اختيار ثلاثة شبّان من الطائفة التحقوا بالرهبنة، ثمّ أُرسلوا للدراسة في روما. ومن بين هؤلاء جبرائيل القلاعي اللحفدي الذي سيُصبح مطراناً على قبرص ويضع «زجليته الشهيرة التي تؤكّد على التزام الموارنة بالإيمان المستقيم ولعن الخونة والمرتدّين والمخالفين»[2].

قبل أن يصبح لبنان إقليماً عثمانياً بسنوات قليلة قال البابا ليون العاشر Leon X في سنة 1510م كلمته الشهيرة عن الموارنة إنهم «سوسنة بين الأشواك»[3].

(1) «Latinisation»، تحويل الكنيسة المارونية إلى كنيسة لاتينية تحت سلطة البابا بمراسمها وقواعدها ومعتقدها وما يستتبع ذلك من ارتباط وثيق كنسياً وثقافياً وسياسياً بالغرب.

(2) مديحة على جبل لبنان، (1493م ـ 1494م).

(3) ورد هذا التعبير في بيان رسولي رسمي موجه إلى البطريرك بطرس الحدثي.

«Un lis au milieu des épines» واضعاً اللبنة الأولى في أسس النظرة الأوروبية التي سادت عنهم في القرون التالية على أنهم متميزون عن كافة مواطنيهم وجيرانهم، ما داموا يمثلون الطليعة المتقدمة للإيمان الكاثوليكي الروماني في شرق أوسط مغلق، يضج بالمعتقدات المناقضة للمسيحية وبالطوائف المنشقة عن السلطة البابوية المقدسة.

إن هذه الوردة وما تمثله من قيم النقاء والخير والجمال غرست في وسط غابة من الشوك الحافل بالشر والقبح والأذى. لم يرسخ هذا التعبير الرمزي الواضح في الوجدان الأوروبي وحده فيما بعد، بل تعدى ذلك حتى أصبح تقليداً مارونياً محلياً طالما استعمل ببراعة، بتوجيهات رهبانية وقنصلية متمرسة من أجل استدرار المزيد من الرعاية الأوروبية بكل ما تزخر به من تقديمات اقتصادية وثقافية وسياسية دفعت بالمارونية قدماً نحو المزيد من التمايز عن محيطها، وهيأت لها بعد ذلك القاعدة الصلبة والمنطلق الصالح لتحقيق تطلعاتها القومية وطموحاتها السياسية.

في بدايات القرن الثامن عشر تحول هذا الشعار البابوي البراق إلى ممارسة سياسية اعتمدتها الدبلوماسية الفرنسية، وأحلتها في رأس اهتماماتها الشرقية.

إن «الأمة المارونية»، كما أشارت رسالة قنصلية مؤرخة في آب 1713م وموجهة إلى أعيان الموارنة في كسروان، «ستنشأ أجمل وردة في الشرق ليس بالنسبة للسلطات الرسولية فقط بل أيضاً لفرنسا الإمبراطورية»[1].

كانت الأمة المارونية تعتبر دائماً مثل الوردة بين الأشواك بسبب صفاء إيمانها

La Nation Maronite a toujours esté regardée comme un lis dans des épines a cause de la pûreté continuelle de sa foy ortodoxe parmis les ennemis.

الأورثودكسي المستمر بين الأعداء المعادين لديانتنا المقدسة.

وقبل منتصف القرن نفسه كان الملك الشديد الحماس لكاثوليكيته لويس الرابع عشر يربط المصالح السياسية والتجارية الفرنسية بالحماية التي منحها لإتباع هذه الطائفة في الشرق.

---

(1) البحث المذكور في مجلة Arabica سنة 2004م ص 291.
الأرشيف الفرنسي رسالة القنصل الفرنسي في صيدا. AEB', 1019 fol 207a- 208a.

(2) Gean Baptiste Eliano et Thomas Ragio.

مع البابا «غريغوار الثالث عشر» تسارعت مهمّة تطوير الاتّجاه المارونيّ نحو «اللتينة» عندما أوفد الراهبين اليسوعيين اليانو وراجيو ELIANO وRAGIO[2] لدراسة اللاهوت والنظام الكنسيّ المارونيّ وجعله منسجماً تماماً مع النسق اللاتينيّ. وقد نجح الراهبان في أداء مهمّتهما، ولعلّ أهمّ إنجازٍ قاما به هو إنشاء المدرسة المارونية في روما عام 1584م.

قامت هذه المدرسة طيلة فترة عملها - الذي استمرّ طويلاً - بدورٍ هامٍّ في توثيق علاقة الموارنة بروما بوصفها عاصمة الكثلكة في العالم من جهة، ومركزاً للعلم والثقافة والحضارة والسياسة في عموم أوروبا من جهة أخرى. فبَرَزَ جيلٌ جديدٌ من المثقّفين في صفوف الإكليروس المارونيّ، نشر العلم والمعرفة في أوساط الطائفة في لبنان كما أوجد طبقة من رجال الدين المميّزين الذين شغلوا مراكز هامّة في دوائر الفاتيكان وسواها من مراكز الثقافة والدين في أوروبا.

حصل هذا التمدّد المارونيّ نحو أوروبا في ظلّ أوضاع سياسيّة محلّية ودولية مؤاتية ومساعدة ضاعفت من فعاليّته، ووفّرت له مجالات متعدّدة ليعلن عن نفسه ويوظّف طاقاته في الاتّجاه الذي يريد.

1 - على الصعيد المحلّي، كان الأمير فخر الدين المعني يسعى إلى تنفيذ مشروعه القاضي بالاتّصال بالكرسي الرسوليّ وعبره ببعض الدول الإيطالية الكاثوليكية. وذلك بهدف مساعدته عسكرياً ومادياً في تنفيذ مطامحه السياسية، فاستعان بالموارنة للإفادة من مواردهم البشرية والعلمية من جهة، وللظهور أمام محاوريه الأوروبيين بمظهر المتسامح وربما المساند للمسيحيين في الشرق من جهة أخرى[1].

هيّأ ذلك للموارنة - وربّما للمرّة الأولى - أن يشاركوا في أمور السياسة المحلّية ويطّلعوا على معارجها وأساليبها فيكتسبوا من وراء ذلك معرفةً وخبرةً لم تكونا متوفّرتين لهم سابقاً، كما هيّأ لهم المناخ المناسب لتوجيه مخيّلاتهم وأنظارهم نحو مطامح لم تكن قبلاً من اهتماماتهم.

2 - على الصعيد العثمانيّ، كانت الامتيازات الأجنبية -المعترف بها للفرنسيين منذ العام 1535م. وبموجب اتفاقات عديدة لاحقة - قد تجاوزت - حدود المصالح التجارية المتعارف عليها بين الدول إلى حقوق سياسية خطيرة تشمل التدخّل في الشؤون الداخلية للسلطنة، وحماية الأقلّيات الأوروبية والمسيحية والكاثوليكية بوجهٍ خاص ممّا مكّن ملوك

(1) فخر الدين، الأب قرالي، ص 192.

فرنسا من وضع الإرساليات الكاثوليكية ـ التي دفع بها الفاتيكان والمنظمات الرهبانية التابعة له ـ تحت إشرافهم وحمايتهم. وهذا ما أدّى في الواقع إلى تواجد أعداد كبيرة من الرهبان القادمين من أوروبا والتجار المنتشرين في معظم الموانئ العثمانية والقناصل الفرنسيين في المدن الهامّة ومراكز الولايات في خدمة الغايات الدينية والسياسية للقوّتين الكاثوليكيتين المتحالفتين: فرنسا والبابوية.

3 ـ على الصعيد الفرنسيّ، لم يكن الملوك بحاجة إلى جهد كبير لتأمين مصالحهم السياسية والتجارية في الإمبراطورية العثمانية المترامية الأطراف والتي تسيطر على معظم حوض البحر المتوسط البالغ الأهمية في حسابات السياسة الفرنسية؛ فقد لجأت فرنسا إلى الخيار الدبلوماسيّ واستفادت من تضارب المصالح الدولية، لتشكّل من معاهدة فرنسوا الأول والسلطان سليمان في العام 1535م. والاتفاقات التي تتابعت في ما بعد مُنطلَقاً واسعاً لنفوذها؛ فكانت تتمتّع بوضع خاص ومختلف عن الدول الأوروبية الأخرى كلّها، وكان لسفيرها في القسطنطينية نفوذٌ بالغٌ سيعرف الموارنة كيف يوظّفونه لمصالحهم اللبنانية.

أكّدت الاتفاقات الفرنسية ـ العثمانية اللاحقة على تمييز مسيحيّي جبل لبنان عن سواهم من النصارى في جميع أنحاء الإمبراطورية، وعلى الاعتراف بالخصوصية التي تربطهم بالملك الفرنسيّ والعلاقات الاستثنائية التي تشدّ الجهتين. وكأنّما أعطيَ مسيحيّو جبل لبنان وضعاً خاصاً من حيث التبعية المزدوجة على أنّهم من رعايا السلطان وممّن تشملهم في الوقت نفسه حماية ملك فرنسا باعتراف السلطات العثمانية وتشريعها ذلك[1].

وكذلك أعطى السلطان محمود الرابع إلى لويس الرابع عشر لقب حامي المسيحيين في جبل لبنان تحديداً. وهو لقب أعطاه السلطان سليمان الثاني إلى هنري الرابع أيضاً[2].

يُضاف إلى ذلك الامتيازات الأجنبية التي تعترف بالملك الفرنسيّ حامياً للطوائف الكاثوليكية كلّها في جميع أنحاء الإمبراطورية.

---

(1) أهم كتب الحماية التي صدرت عن ملوك فرنسا في هذه الفترة كتاب لويس الرابع عشر في 26 نيسان 1649م. والأم الوصية ولويس الخامس عشر في 12 نيسان سنة 1737م يمنحان الحماية إلى البطريرك وجميع الاكليروس والموارنة في لبنان.

(2) جبل لبنان، تشرشل، ص87.

بدأت الطائفة المارونية بفعل هذه التطوّرات تتخلّص من عزلتها التاريخية التي لزمتها مئات السنين وتتحوّل من جماعة صغيرة ـ تعيش في بقعة منعزلة من الأرض ينحصر نشاط مفكّريها ورهبانها في مقارعة الطوائف المسيحية الأخرى وتبادل اتّهامات الهرطقة والخروج عن طريق المعتقد المسيحيّ السليم[1] تحت قيادة بطريرك هو أقرب إلى زعيم ريفيّ يحيط به بعض الأعوان من رهبانه الذين تنحصر مهمّاتهم في مباشرة المراسم الكنسيّة الاحتفالية[2] ـ إلى تنظيمٍ حيٍّ ونشيطٍ يتمتّع بشبكة من العلاقات الدولية الفاعلة، وينعم بمستوى متميّز من الكفاءة والثقافة والمعرفة[3].

كان اهتمام مفكّري الموارنة الأوائل في القرنين الخامس عشر والسادس عشر محصوراً في الردّ على محاولات استقطاب أتباع المذاهب المسيحية الأخرى كالروم واليعاقبة والسريان. وقلّما التفتوا إلى من يجاورهم من المسلمين ـ وخصوصاً المتاولة ـ أو أفردوا لهم حيّزاً ولو متواضعاً في مجادلاتهم اللاهوتية، أو منازعاتهم السياسية وكانوا يعدّونهم فريقاً ثانوياً مُلحقاً تتغيّر مواقعه بتغيّر الظروف والتحالفات. كانت هواجس القلاعي والدويهي وحتى القاصد الرسوليّ الأب دنديني P.Jérôme Dandini تنصرف إلى ما قد تشكّله أفكار الروم واليعاقبة وكتبهم ـ المحمّلة على بغالٍ كثيرة[4] ـ ومراكزهم التي تتكاثر بين حردين[5] وبشرّي من خطرٍ أكيد على صحّة الإيمان وسلامة المعتقد و(ما قد تثيره من غضب إلهيّ وسخط ربّانيّ ينذر بأوخم العواقب). أمّا المتاولة من الذين يعيشون في الأرض المهدّدة نفسها، فقد يمثّلون أداة الله وأحياناً أداة الشيطان لتنفيذ إرادة غير بشرية عن طريق الاستعانة بهم لمصلحة أحد الأفرقاء.

لم يكد ينقضي القرن السابع عشر حتى كانت هذه الصورة قد تغيّرت تماماً، وبدا أنّ هذه «السوسنة التي تعيش بين الأشواك»[6] قد زهت ونمت بفضل الحماية والرعاية الكاملتين والمتواصلتين اللتين أمّنتهما لها بحماسة واندفاع كلٌّ من روما وباريس بما تمثّله كلٌّ منهما من أبعاد سياسية وثقافية ومادّية.

---

(1) التحول السياسي، حريق، ص 81 ـ 82.

(2) كان البطريرك هو الكل في الكل في طائفته ولم يكن في الطائفة إلا أبرشية واحدة ولم يكن فيها إلا أسقف واحد هو البطريرك.

مجمع اللويزة نقلاً، عن الأب السمراني في مجلة المنار.

(3) أصبح الإكليروس الماروني، أقوى مؤسسة في الطائفة في جبل لبنان كله، مجمع اللويزة، ص 158

(4) يقول دنديني سنة 1594م «أخبرني أحدهم أن اليعاقبة أدخلوا عن قرب إلى جبل لبنان ما يقارب خمسين إلى ستين حمل بغل من كتبهم» رحلة دنديني، ص 248، زجليات ابن القلاعي، ص 18.

(5) قرية في ناحية البترون. كانت إحدى مراكز اليعاقبة وكان مقدم بشري يعقوبياً.

(6) الوصف المأثور للموارنة كما جاء في رسالة البابا ليون العاشر (1475م ـ 1521م).

إنّ التطوّر الجذريّ الذي طرأ على المارونية نتيجة هذه العوامل مجتمعةً لم يقتصر على معتقداتها وتنظيماتها الرهبانية والكنسية ومستواها الثقافي والماديّ فحسب، وإنّما تجاوز ذلك كلّه إلى بنيتها الأساسية وطبيعتها السكّانية؛ إذ حوّلها من إحدى الطوائف المسيحية الشرقية العديدة إلى تنظيمٍ بشريٍّ وسياسيٍّ متحرك واجتماعيٍّ وفاعل بكلّ ما يستلزمه ذلك من أجهزة وتنظيمات مؤسّساتية تمثّلت بالكنيسة، إلى أفكار ومطامح وتوجّهات تسرّبت إلى الحياة السياسية والاجتماعية اللبنانية فتركت بصماتها على كلّ معادلاتها وتوجّهاتها القديمة، ودفعت الأمور في اتجاه مختلف، وكانت هي العامل الأساس في كلّ التطورات القادمة واللاحقة. ولا غرابة في ذلك لأنّ هذه الطائفة أصبحت في مستهلّ القرن الثامن عشر تمتلك وحدها من بين كلّ المجموعات الأخرى في سائر بلاد الشام مصادر التميّز والقوّة الآتية:

ـ كان الانتماء الدينيّ لدى الموارنة ـ كما هي الحال عند بقية الطوائف وإن بدرجات متفاوتة ـ هو الأساس في الشعور بالانتماء القوميّ والسياسيّ. وكان البطريرك هو الزعيم الدينيّ والسياسيّ والقائد الشرقيّ الذي يجتمع حوله شعبه وتتركّز كافّة السلطات في يديه؛ فهو الأسقف الوحيد، وسائر الأساقفة والمطارنة ليسوا إلا نوّابه ومعاونوه[1]. ومداخيل البطريركية ومصاريفها تخضع لمشيئته وحدها؛ فهو شيخ القبيلة والأب الذي تعود إليه الأمور جميعها. ولكنّ الحركة الإصلاحية والتنظيمية ـ التي رعاها الفاتيكان بكلّ ثقله ودعَمتها فرنسا بكلّ قوّتها ـ لم تكن تهدف إلى إصلاح تقنيّ مجرّد في نظام الكنيسة المارونيّ، بل كانت في الواقع حركةً ذات أبعاد سياسية تؤهلها للقيام بدورٍ سياسيٍّ وقياديٍّ ضمن الطائفة في إطار خطّة ترمي إلى تبنّي مشروع قومي سياسي يسعى إلى استقلال الكيان الماروني في جبل لبنان بما يتوافق مع المشاريع السياسية الفرنسية ويلتقي مع أهداف البابوية[2].

ـ لقد تحوّلت الكنيسة إلى تنظيمٍ على النمط الغربيّ يعمل على التحرّر من نفوذ السلطة والإقطاعية ويتمتّع بفعالية بالغة في شؤون التخطيط والتنفيذ. كما يتمتّع بعلاقات متشعّبة بمصادر القوة والقرار في الخارج وبتأثير بالغ على التنظيمات الرهبانية الكاثوليكية كـَ «اليسوعية» و«الكبوشية» و«الفرنسيسكانية» و«الكرملية»، ويعمل تحت رعاية تنظيمات رهبانية محلّية. ويمتلك هذا التنظيم مداخيل مالية هامّة

(1) تاريخ الموارنة، الأب ضو، ص 243 وعنوان الفصل المارونية مملكة ملكها البطريرك.
(2) مجمع اللويزة، ص 158.

تجعله ربّما من أغنى المؤسسات الموجودة في لبنان ومن أقواها وأبعدها تأثيراً[1].

- تعدّدت المراسلات والسفارات والزيارات والبعثات والقصادات بين الموارنة وكلٍّ من باريس وروما. وقد وجّه ملوك فرنسا ولا سيّما لويس الثالث عشر ولويس الرابع عشر مراسلات جدّدوا فيها التأكيد على الاهتمام والحماية والأهميّة التي خصّوا بها الموارنة وتعيين قناصل من أعيانهم واستقبال بعض رجالاتهم. وكذلك تعدّد القصّاد الرسوليون والمبعوثون المكلّفون بمهمّات استطلاع وإرشاد ومساعدة ورعاية وعقد مجامع دينية واعتماد رهبان موارنة لمهمّات كنسية ورسولية مختلفة. وهذا ما عزّز العلاقات الدولية للموارنة وأكسبهم معرفةً وخبرة بالسياسة الدولية وخفاياها وطرق الاستفادة منها وتوظيفها في خدمة الأهداف المحلّية المطلوبة.

- إنّ انتشار الثقافة في الأوساط المارونية حتى المدنية منها دفع الحكّام إلى اختيار كواخي من بين مثقّفيهم لكفاءتهم العلمية من جهة ولبعدهم عن التنافس السياسيّ المحلّيّ من جهة أخرى ممّا أكسبهم خبرة في الشؤون السياسية اللبنانية ومكّن بعضهم بحكم مناصبهم من القيام بخدمات طاولت أبناء طائفتهم وحقّقت لهم في كثير من الأحيان مكانة مميّزة ومعرفة شخصية بالحكّام والولاة والنافذين أمكن استخدامها لتنفيذ بعض المخطّطات السياسية التي سعَوا إلى تحقيقها في المستقبل.

- لعب الرهبان المنتشرون في مختلف الجهات والقرى في جميع أنحاء البلاد دور الجهاز الدعائيّ الفاعل الذي يمكنه الترويج لأيّ مشروع سياسيّ أو فكرة ذات طابع عامّ ترى القيادة الكنسية أو المدنية المارونية وجوب ترويجها والسعي إلى تحقيقها من خلال إعطائها بعداً جماهيرياً. ولا يخفى أهمية هذا الأمر في تحويل الأفكار القومية والدينية والسياسية إلى مطلبٍ جماهيريٍّ عام إذ تقتنع جميع الطبقات بفائدته وأهدافه وأبعاده[2].

ساعدت هذه المزايا على انتشار الموارنة في حيّزٍ جغرافي واسع، فتمدّدوا جنوباً نحو كسروان والشوف وجزّين، واستطاعوا - في وقت مُبكرٍ وسابقٍ على تنفيذ مشروعهم في جبل لبنان - التكاثر في كسروان والحلول تدريجيّاً مكان الشيعة، بعد تسخير الظروف السياسية المؤاتية ابتداءً من عهد فخر الدين المعني... حتى استطاعوا في النهاية أن

(1) جبل لبنان، تشرشل، ص 83 ويرى الدبلوماسي الإنكليزي أنهم تمكنوا من أن يتملكوا ربع مساحة لبنان.

(2) خصوصاً في غياب قدرات إعلامية أخرى.

يصبحوا أكثرية فيها ويعمدوا بوسائل مختلفة إلى تهجير سكّانها الأصليين من ديارهم.

كان هناك عاملان أساسيان وفاعلان وراء ما حققه الموارنة من نجاح، هما قوات القمع العثمانية، التي لم تنقطع حملاتها ضد الشيعة، والأموال الفرنسية والإرسالية المبذولة بسخاء في هذا السبيل. فكان يعقب الحملات التأديبية العثمانية تقدم ماروني نحو الأملاك الشيعية خصوصاً بعد أن أصبح لفرنسا نائب قنصل ماروني في بيروت (1662م)، تولى بنفسه غالب الأحيان شراء الأراضي الشيعية بعد كل محنة يتسبب بها العثمانيون. فيضطر المقموعون الشيعة إلى استبدال حقولهم بأتفه مستلزمات المقاومة والصمود قد لا تكون أحياناً أكثر من حفنة من البارود من يد الدبلوماسي نفسه، الذي يكون عادة وراء هذه الحملات حتى أصبح المتاولة مستأجرين لعقاراتهم التي باعوها إلى المسيحيين. قبل أن يجدوا أنفسهم في النهاية مجبرين على الهجرة العامة من قراهم وأملاكهم الباقية[1].



(1) Arabica 51- 1- (2004) P4 Moronites et chiites au Mont Liban 1698- 1763 .

الفصل الثاني

التحرك نحو الغرب

إنّ العامل الهامّ والحاسم الذي برز على مسرح السياسة اللبنانية في النصف الأول من القرن الثامن عشر هو ظهور الطائفة المارونية بوصفها لاعباً قوياً وأساسياً يمتلك عدداً من عناصر القوة الفاعلة التي مكّنتها من الإمساك بخيوط مفصلية تتيح لها إمكانيات التحكّم في المساهمة المؤثّرة في بعض قواعد لعبة السلطة والنفوذ. وهذه العناصر هي: التنظيم الفعّال والعلاقات الدولية المؤثّرة والخبرة السياسيّة والجهاز الدعائيّ الواسع والتمدّد الجغرافي المتجدّد. فلم يبقَ إلا استحضار المشاريع المعدّة والقرار الشامل بوضعها موضع التنفيذ، وتوظيف كلّ القدرات والإمكانات والمكاسب المحقّقة في خدمة هذا القرار، والاستفادة منها في كلّ المجالات الممكنة.

إنّ توفّر هذه المعطيات المستجدّة، نقل مشروع تهجير الشيعة من نطاق المخيّلات والأماني إلى الدوائر السياسية والدبلوماسية والكنسية، وحثّ على استعمال كلّ الوسائل المتاحة لدفع أصحاب القرار في روما وباريس إلى تبنّيه وإقراره والبدء بتنفيذه على أرض الواقع.

ويقضي هذا المشروع بتوظيف العلاقة الخاصّة القائمة بين الموارنة وفرنسا والفاتيكان في إقناع الدولتين باستعمال نفوذهما السياسيّ والمعنويّ لحمل الدولة العثمانية على استعمال قواها العسكرية وسلطتها الإدارية في تهجير الحماديين والشيعة بشكلٍ عام من بلادهم التي كانوا يحكمونها منذ قرون عديدة لإنشاء إمارة مارونية فيها، والاستيلاء على ممتلكاتهم وأراضيهم وتملّكها بالقوة. على أن يتمّ تمويل هذا المشروع من الأموال التي يتبرّع بها تجّار الفرنج في بيروت وصيدا وحلب، أو التي يمكن جمعها من الدول والمنظّمات والهيئات الدينية والمدنية في الغرب.

إنّ إنشاء دولة أو إمارة كاثوليكية في الشرق هو حلمٌ راود الكثيرين من رجال الدين والسياسة منذ فشل الحملات الصليبية الأخيرة في تحقيقه. ولم تتوقّف الأفكار والمساعي والمحاولات الرامية إلى تأسيس موطئ قدم للنفوذ الغربيّ في الأراضي المقدّسة، أو في جوارها في أيّ وقت. ومن هذه المحاولات الكثيرة ما ذكره الأب فرانسيسكو سوريانو رئيس دير الفرنسيسكان في بيروت ومعتمد البابا لدى الموارنة في النصف الثاني من القرن الخامس عشر، من أنّ البندقية حاولت شراء مدينة صور من السلطان المملوكيّ فلم توفق.

كما أنّ البابا أوجين Eugène (1438م. - 1447م.) كان يخطّط مع ألفونس Alfonse ملك نابولي للقيام بحملة بحرية بهدف احتلال المدينة، إلا أنّ المشروع لم يرَ النور لأنّ موت البابا المفاجئ قضى على الفكرة قبل الشروع في تنفيذها[1]. ولم تكن المعاهدات والتحالفات التي عقدها فخر الدين المعني مع بعض الأمراء الإيطاليين إلا من قبيل هذه المحاولات التي كانت تبدو صعبة التحقيق على أرض الواقع نظراً للتعقيدات العسكرية والدينية والعرقية التي تثيرها.

ولكن مع اختيار المارونية نهائياً الالتزام بالكنيسة الكاثوليكية، والارتباط الوثيق بها، ومع ما نتج عن ذلك من تنامي العلاقات وتوثّقها وتواصلها بين هذه الطائفة والفاتيكان وفرنسا وانتشار الإرساليات الرهبانية اللاتينية في عددٍ كبيرٍ من المدن كبيروت والقدس وحلب، إضافةً إلى الضعف المتمادي الذي آلت إليه الدولة العثمانية الذي سمح للتدخلات الدولية بالنفاذ إلى بنيتها الداخلية، وأعطى دفعاً للامتيازات الأجنبية وتفسيراً موسّعاً لها جعَل من فرنسا الحامية المؤثّرة للكاثوليك في جميع أنحاء الإمبراطورية. مع كلّ تلك التطوّرات ظهرت فكرة إنشاء إمارة مارونية في بلاد الحماديين؛ وبالتحديد في مناطق كسروان وجبيل والبترون والجبة. وبدا أن الظروف قد نضجت، وأن الساعة قد أزفت قبل نهاية القرن السابع عشر، وأنّ الفرصة مؤاتية لتحقيق هذه الفكرة التي بدأت بعض المحاولات لتسويقها في حينه.

قد يكون التداول في هذا المشروع قد بدأ جدّياً في حلب[2] في النصف الأول من

---

(1) قراءة إسلامية في تاريخ لبنان، محمد علي ضناوي، ص .133 ويذكر الأب قرالي أنه عثر على ثلاث وثائق في محفوظات حكومة آل مديتشي في توسكانة حول موضوع احتلال صور.

فخر الدين المعني الثاني، الأب قرالي، ص 366.

(2) كانت حلب في هذه الفترة من أهم المدن العثمانية خصوصاً في ميدان التجارة فهي مركز القوافل نحو آسية الصغرى وفارس والهند وحتى الشرق الأقصى.

وفيها أنشئت أول قنصلية فرنسية في سوريا سنة 1548م. يشمل نطاقها جبل لبنان وولاية طرابلس وفلسطين كما كانت مركزاً تبشيرياً ناشطاً وفيها عدد ملحوظ من الموارنة قدرته بعض المصادر الإرسالية بمائتي عائلة.

القرن السابع عشر عندما كانت الإرساليات تشهد عصرها الذهبيّ بانضمام «الكبوشيين» و«اليسوعيين» و«الكرمليين» إلى الآباء «الفرنسيسكان» إذ راحوا جميعهم ينشطون لتحقيق السياسات البابوية مستفيدين من تلاقي عدد من طوائف الشرق المسيحية ودفقٍ من الكتّاب والرحّالة والمستشرقين يتمتّعون كلّهم بحماية ملك فرنسا «ابن الكنيسة البكر» وبرعاية حليفه الرومانيّ وتوجيهه. وبإشراف مجتمع نشر الإيمان «البروبغاندا»[1].

وقد حظيت هذه الإرساليات بدعم كبير في ظلّ نصيرها القادر فرنسوا بيكات Francois Piquet القنصل الفرنسي الشهير الذي شغل هذا المنصب بين سنة 1653م. وسنة 1661م[2]. فأعطى زخماً ودفعاً كبيرين لنشاط هذه الإرساليات ومنح أعضاءها حمايةً ونفوذاً ودعماً بدون حدود. واستمرّ في نشاطه بعد عودته إلى باريس حتى تجاوزت اهتماماتها الميادين الروحية والتعليمية لتعمل على تحقيق الأهداف السياسية العامّة لفرنسا والفاتيكان بالطريقة التي تختارها وتراها. وانطلاقاً من ذلك انتدبت الأب الكبّوشي سانت اينيان[3] Sylvestre Saint Aignon إلى أوروبا، وكلّفته بجمع مبلغٍ من المال «لشراء حكومة جبل لبنان وتأسيس دولة مسيحية فيه، ووضعت مشروعاً لتحقيق ذلك تبنّاه بيكات وقدّمه إلى الكاردينال مازاران Mazarin مع توصية بالعمل على تنفيذه وتبنى قضية الشعب الماروني المسكين والمظلوم والمطرود تدريجياً من جباله بفعل الاستبداد والتعديات التركية» طالباً من الوزير «أن **تبسطوا له ذراعكم الحنون لإنقاذه من بحر المعاناة التي يعاني منها منذ وقت طويل، تحت وطأة التسلط الثقيل للأتراك الحاكمين في جبل لبنان. وأن ممارساتهم ستقضي على المسيحية في هذا الجبل المقدس، وسيتركه الموارنة إذا لم نجد الوسائل الكفيلة بإنهاء هذا الوضع الشاذ**».

(1) حوالي عام 1627م وفي الفترة نفسها تقريباً وصل الرهبان الكرمليون واليسوعيون والكبوشيون والعازاريون إلى حلب ثم انطلقوا بعد ذلك إلى جبل لبنان بتخطيط وتنظيم وإشراف مجتمع البروبغاندا، فأسس اليسوعيون أول دير لهم في عينطورا سنة 1628م وتلاهم الباقون.

(2) فرنسوا بيكات Francois Picquet، ابن مصرفي من مدينة ليون خلف بونان Bonnin في قنصلية فرنسا في حلب وعمره ستة وعشرون عاماً يتقن اللغات الشرقية. قال عنه أحد خلفائه دارفيو «كان رجلاً متفانياً في خدمة ربه ومولاه». وفقد الموارنة عند انتهاء مهمته أكبر حماتهم.

(3) كان الراهب سانت إينيان رئيس الرهبان الكبوشيين في بيروت، سنة 1631م وكان في حلب سنة 1650م على علاقة مع الأب أميو Amieux رئيس اليسوعيين في سوريا. كتب موجزاً حول جبل لبنان المقدس وسكانه الموارنة. مات في حلب سنة 1670م، حيث جرى له مأتم حافل برجال الدين وجمهور المسيحيين في كنيسة الموارنة.

إن معالجة هذا الأمر سيسهل على نيافتكم إذا استمعتم إلى أفكار ومقترحات الأب سلفستر الكرملي الذي أمضى 15 سنة في هذه البلاد وهو يبحث عن الوسائل التي يمكن أن تحقق العزاء لهذا الشعب المسكين[1].

ناصر بيكات الموارنة بكل قدراته الشخصية وعلاقاته الأوروبية وما يمنحه منصبه من نفوذ وفعالية وحاول مساعدتهم في أزمات عديدة. وأظهر دائماً أنه يكن لهذه الطائفة «حناناً أبوياً» واهتماماً خاصاً بحمايتهم ومؤازرتهم. وقد كتب في 4 آذار 1656م. إلى الكاردينال رئيس مجمع نشر الإيمان «البروبغندا» يصف له شقاء الموارنة «الأعزّاء» واستحلفه أن يساعدهم في محنتهم فأجاب المجمع نداءه مثنياً على غيرته واندفاعه، مع مبلغ نقدي لإسعافهم، كما سعى لدى الباب العالي ووزراء السلطان حتى استحصل لهم على فرمان يصونهم ويحمي كنيستهم من كلّ حيف[2]. وهو الذي عيّن في عام 1655م. الشيخ «أبو نوفل نادر الخازن» وكيل قنصل في بيروت. وقد توارث هذا الأخير هو وخلفاؤه هذا المنصب لفترة طويلة.

وفي استعراضٍ للقوة أمام الرأي العام الكاثوليكيّ في الغرب، حصلت الإرساليات على عريضة مشتركة وقّعها بطاركة المذاهب المسيحية الشرقية يعبّرون فيها عن ولائهم للفاتيكان، ويطالبون الحبر الأعظم بالتدخّل لدى ملك فرنسا ليعيّن بيكات سفيراً في الآستانة حيث يمكنه أن يكون صاحب تأثيرٍ كبير في تنفيذ مشروعاتهم السياسية[3].

كانت الرسائل التي تتوالى من لبنان إلى روما وباريس ـ ويكتبها دينيّون ومدنيّون ـ تركّز على فصل بلاد الجبة وجبيل والبترون، أي الشطر الشمالي من لبنان عن إيالة طرابلس وإقامة الخازنيّين حكّاماً عليها كما جاء في رسالة البطريرك يوحنا الصفراوي إلى البابا إسكندر السابع سنة 1656م[4]. والبطريرك جرجس السبعلي إلى البابا نفسه في 22 آب 1657م. وفي الرسالة الأخيرة يلحّ البطريرك على لويس الرابع عشر أن يجعل أبا نوفل حاكماً على جبة بشري حتى يتخلّص الموارنة من حكّام الولايات الظالمين[5].

(1) Les Traditons Francaises du Liban, P. 290-291 . والرسالة مؤرخة في أول آب 1657م.
(2) المصدر السابق، ص 121، واليد المارونية بطرس روفايل، ص 27.
(3) اليد المارونية، بطرس روفايل، ص 67.
(4) تاريخ الموارنة، الأب ضو، الجزء الثالث، ص 382.
(5) تاريخ الموارنة، الأب ضو، الجزء الثالث، ص 383.

قد تكون هذه، هي المحاولة الرسمية الأولى لتنفيذ المشروع المأمول، شارك فيها القنصل بيكات ونائبه في بيروت أبو نوفل الخازن والبطريرك جرجس السبعلي. وانتدبوا بالاشتراك مع تجمّع الإرساليات الرهبانية الأب الكبّوشي سيلفستر دي سانت اينيان لتمثيل الجميع أمام البابا والملك الفرنسيّ في إيصال هذه الرسائل التي تتضمّن تفاصيل الخطة المقترحة بشكلٍ واضح وكامل مع ذكر الدوافع والحيثيات وحتى مصادر التمويل[1]:

«إنه صاير على سيدنا البطريرك والمطارين والكهنة والرهبان وبقية النصارى الموارنة في جبل لبنان في جبّة بشرّي مضايقة من الظلم شيء لا يوصف. وغالب الديورة خربت من زود الضيم والظلم. وطلبوا من عبدكم أن نسعى في بلادهم ونفردها عن حاكم طرابلس ونضمنها بحالها من إسلام بول (الآستانة) ونورد مالها مستقلاً بحاله. وهذا الشيء لا يصير بدون حسن نظركم السعيد علينا وعليهم وبدون أن تكتبوا مكاتيب شريفة إلى سفير سعادتكم في الآستانة ليكون مساعدنا في إتمام هذا الأمر. ويلزم لقضاء هذا الأمر 12 ألف قرش إذا جاز تتصدقوا على البطرك والكهنة والرهبان والرعية بها... وإن احتاج الأمر إلى دراهم أكثر من ذلك نحن ندفعه من عندنا. ولأجل ذلك أرسلنا عبدكم أبانا البادري سيلفستروس ليعرض جميع الأمور بين أيديكم الشريفة لأنّ المذكور له في هذه البلاد مقدار 25 سنة وجميع الأمور فاهمها بالتفصيل ينهيا إلى سعادتكم».

وأوفد البطريرك السبعلي لهذه الغاية أيضاً المطران سركيس الجمري رسولاً إلى البلاط الفرنسيّ مزوّداً بالتوصيات والعرائض والرسائل من البطريرك والقنصل بيكات وعدد غير معلوم من أقطاب الموارنة الدينيين والمدنيين ومنهم أبو نوفل الذي أرسل أيضاً رسالة إلى مازاران[2].

ساهمت تقارير القناصل وأبحاث المرسلين والمبشرين ونداءاتهم وروايات التجار والمسافرين ومبالغاتهم والسيل المتواصل من استغاثات رجال الدين والطامحين من المدنيين في إيجاد جو أوروبي من العطف والشفقة والرغبة في إنقاذ الموارنة ووضع حدٍ لآلامهم.

---

(1) Traditions Francaises du Liban, P. 125. وتاريخ الموارنة، الأب ضو، ج3، ص 383.

(٢) تفاصيل هذه التحركات صديقة ومحامية غالب، ص 248. تاريخ الموارنة، ضو، 384 وتقاليد فرنسا في لبنان، ص 136-137 ونص الرسالة عن صديقة ومحامية.

إنّ حشد جميع هذه القوى المؤثّرة من تنظيمات رهبانية وسياسية وقنصلية، والحملة الواسعة التي ساهمت في إيصال هذا المشروع إلى أرفع المقامات السياسية والدينية في أوروبا، يدلان على أنّ الأمر كان محلّ دراسة مستفيضة ومتمادية أمام جهات متعدّدة نافذة وفعّالة في حلب ولبنان وبيروت ومراكز الإرساليات ودوائر وزارة الخارجية الفرنسية والدوائر العليا في الفاتيكان؛ لأنّه لا يمكن تأمين اشتراك هذه القوى كلّها وإرسال الوفود وجمع الأموال بدون تشاور مُسبق ودراسة عميقة وموافقة مبدئية من دوائر القرار في روما وباريس، خصوصاً وأنّه من أهمّ العاملين على تأييد الفكرة ودعمها، قناصل فرنسيون معتمدون ورؤساء إرساليات لاتينية عُرفت بدقّة انضباطها وعمق ارتباطها بالكرسيّ الرسوليّ والتنظيمات الملحقة به.

يُلاحَظ من رسالة أبي نوفل أنّ مطامح الساعين إلى إنشاء إمارة مسيحية في جبل لبنان كانت في أوّل الأمر مقتصرة على جبّة بشرّي كخطوة أولى ربّما بدون أن تتعدّاها ـ كما حصل لاحقاً ـ إلى جبيل والبترون وسائر المناطق الحمادية من لبنان. وكانت تقضي بفصل الجبّة عن الولايات العثمانية في الشام أو طرابلس وإلحاقها رأساً بالعاصمة في إسلام بول بحيث تصبح إمارة مسيحية مستقلّة تقتصر علاقتها بالدولة العثمانية على دفع مبلغٍ سنويٍ من المال كما هي الحال في بعض الإمارات المسيحية في البلقان في ذلك الحين؛ وأن تكون علاقتها بالدولة العثمانية تنحصر في دفع جزية إلى السلطان سنوياً تحددها الرسالة باثني عشر ألف قرش تدفعها فرنسا، وهو ضعف المال المقرر على الجبة في الدفتر العثماني [1].

إنّ الأسباب التي تؤكّد عليها الرسائل والمناشدات والمطالبات جميعها، والتي تجعل منها الدافع الأول للمضيّ في هذا المشروع، تتمثّل في ادّعاءات الظلم والمضايقة الحاصلَين على رجال الدين وعموم النصارى «حتى خربت غالب الديورة وأصبحت النصرانية ومؤسّساتها وأتباعها في خطر شديد». والحقيقة أنّ واقع الحال السائد في الجبّة في ذلك التاريخ نفسه لا يتوافق أبداً مع هذه التقارير التي ترمي إلى إثارة المشاعر الطائفية في الداخل وفي الخارج واستغلالها لتنفيذ مطامح سياسية ذات طابع شخصيّ صرف.

في الوقت نفسه الذي كانت فيه المداولات والمشاورات على أشدّها لإنشاء إمارة

(1) كان مال الجبة طيلة هذا القرن 6500 غرش والضريبة المفروضة على دير قنوبين ماية وسبعين غرشاً راجع وثيقة التزام الجبة ورسالة الحاكم الحمادي الذي يحدد فيها المبلغ المفروض على الدير.

مسيحية في جبّة بشرّي ومن ثمّ في بقيّة أنحاء جبل لبنان، كان الموفدون يتوالون وتتوالى معهم الرسائل والتقارير على روما وباريس مستصرخةً الحميّة الدينية لإنقاذ النصارى من الضيم والظلم اللذين ينزلهما الحكّام الحماديّون، ومن ورائهم العثمانيون بالبطريرك والمطارنة والكهنة والرهبان وبقية النصارى.

استمرّ سيل الشكاوى ينهمر بدون انقطاع من لبنان إلى أوروبا عن طريق الرسائل أو الموفدين والقناصل، وتركّزت هذه الاتّصالات على ثلاثة أمورٍ هي الجامع المشترك الذي غالباً ما تدور حوله معظم هذه المراسلات:

1 ـ التخلّص من حكم الحماديّين وإنشاء كيان مسيحيّ توسّع تدريجياً حتى أصبح يشمل كسروان وجبيل والبترون بالإضافة إلى الجبّة.

2 ـ الشكوى التي تبلغ حدّ الاستغاثة من جور الحماديّين واضطهادهم للنصارى ومؤسّساتهم بما فيها الأديرة ومركز البطريركية في قنّوبين.

3 ـ وصف حال الفقر المدقع التي وصلت إليها الكنيسة وأتباعها بسبب الظلم اللاحق بها، وطلب الهبات المادّية المباشرة للمساعدة على الصمود والتعويض عن البلص والظلم اللاحقين بالطائفة. وقد توسّعت هذه الطلبات وانتشرت حتى تحوّلت إلى حالةٍ مرضيّة من التسوّل الذي عمّ كلّ الطبقات ودفع الطامعين إلى المساعدة على اختراع المبالغات عن ما يتعرّضون له من الظلم والقهر والتنكيل لتبرير الطلبات المتزايدة والحثّ على المساندة والمساعدة السياسية والمادية.

في سنة 1695م. كتب الشيخ ناصيف الخازن إلى الملك لويس الرابع عشر رسالة وقعها «الخازنيون والحبشيون ونصر كميد والشيخ بو نصار من بيت شباب وقرايبه حنا».

«يكون نظركم السعيد علينا وتكتبوا مكتوباً إلى سلطان ابن عثمان يصدر لنا أمراً شريفاً بولاية بلاد كسروان وماله 18 ألف قرش وبلاد جبيل وماله 13 ألف قرش وبلاد البترون وماله 7 آلاف قرش وجبة بشري وماله 6 آلاف قرش حتى نؤديهم لباشا طرابلس في محلّ الشيء ونعمرهم. ولا يتغير علينا أمر إلى ولد الولد حتى تظل طائفة النصارى معمرين كنيسة الشرق... لأن هذه الطائفة من زمان أجدادكم أصحاب الذكر الصالح مسميّة فيكم... لأن الضيق الذي صارت فيه هذه الملّة هكذا عظيم حتى ما يعلم فيها غير الله تعالى كما يخبر سعادتكم عبدكم وكيلنا حنا مرمغون[1]...

---

(1) هو الموفد الذي حمل الرسالة، لم يهتد الباحثون إلى نسبه. وصل أولاً إلى روما وحصل على توصية من البابا بسعي المطران بطرس مخلوف وذهب إلى باريس حيث قابله الملك. قال إنه تعرض للسلب في طريقه وأضاف إلى مذكرته طلباً للتعويض عليه.

Doc. no 5.

الى الجناب العالي وفخر الملوك السلطان لويس المعظم
الى جناب حضرة الملك المنصور بتعظيم الشان وكبير بين ساير الملوك السلطان لويس المحفوظ من
فيض الخبير بين الايدي سعادتكم ذكر الله ايام دولتكم وبنوتكم في الدارين امانيكم مستطيلا ثم
ان سبب التماسنا امور دايرتنا كان حاكم بلادنا واحد اسمه الامير احمد ابن معن وكان قوي
معنا رجال عليه وبحاميه بلادنا الذي هم جهلهم نصارى ما توليته فيا خلينا بعون الله تعالى
ونظركم السعيد بتخضا يقووا النصارى والكنايس والحوره بيشي والان بعث خاطر السلطان
ابن عثمان على الامير المذكور وحط عوضه موضعه حاكم البلدان وما لهم عزه فهذا الحاكم الجديد
قوي مبغض النصارى وما عطانا البلدان التي كانت معنا على زمان ابن معن وقوي ظالم على النصا
وكنايسهم وتحققين ان ظلق حاكم فيهم بيخربوا فان رايتم يكون نظركم السعيد علينا يا عبيدكم تكتبوا
مكتوبا الى السلطان ابن عثمان يطابع لنا امر شريف في بلاد كسروان ومالها ثمانية عشر الف وفي بلا
جبيل ومالها ثلاثة عشر الف وفي بلاد البطرون ومالها سبعة الاف وفي بلاد بجة لبشراب
ومالها ستة الاف حتى نوره من لباشة طرابلس لي تحل المشي ونحن هم ولا يتغير علينا امر
الى ولد الولد حتى تظل هذه طايفة النصارى موارين كنيسة الشرق ويكونوا طول الدهر داعيين
الى سعادتكم بطول العمر والنصرة على من يعاديكم ويرا ثكم الجنة وهداوة المبال لان هذه الطايفة
من زمان اجدادكم احصناء الزكر الصالح [illegible] نيلكم وعلى حبس سعادتكم واذا عملتم هذه الحسنة
بتكونوا اشتريتوا من السيد المسيح وتكلموا لكم موضعا في الجنة لان الضيق الذي صارت
فيه هذه الملة هكذا في عظيم حتى ما يعلم فيه غير الله تعالى فما [illegible] سعادتكم حامل
العبودية وكيلنا هنا مترمغون وهو رجل صادق وابن اجاويد ويكون حسن نظركم السعيد
علينا وعليه يا عبيدكم وان رايتم مناسب ولايق ترسلتم عبدكم هنا المذكور الى استانبول
في حاجتكم الشريفه بيتوجه باقي ودمتم في السعود الى ايام الخلود تحرر في اواخر
شهر اذار سنة الف وستمايه خمس وتسعين مسيحية

عبدكم الحقير
ناصيف الخازن

ناصيف ابن نوفل خازن

[illegible]
ناصيف
ابن نوفل
خازن

وثيقة F1: رسالة ناصيف الخازن إلى الملك لويس الرابع عشر في آذار 1695.

«ويكون حسن نظركم السعيد علينا وعليه وإن لقيتم مناسب أرسلتم عبدكم حنا المذكور إلى استانبول مع مكاتيبكم الشريفة بتوصية. وأنتم في السعود إلى أيام الخلود. في أواخر شهر آذار سنة 1695[1]».

يبدو أنّ هذه هي الصيغة الأخيرة التي يجري الإعداد لها على أن تكون إمارة وراثية ينتقل الحكم فيها إلى «ولد الولد». وتضمّ أهمّ المقاطعات الحمادية حيث التواجد الشيعيّ الهامّ. بعد أن بدأ العمل على تحضير كسروان وإعدادها لتسهيل التهجير وتنفيذ المخطّط عندما تقتنع باريس وروما بجدواه وإمكانية تحقيقه بدون أن يهتمّ أحدٌ بمصير سكّان هذه المناطق الذين لم تشر مثل هذه الرسائل إلى وجودهم وما يعد لهم من مصير.

لم تكن الاستغاثات وطلبات الإنقاذ التي أصبحت لغة التخاطب الدائم بين المقامات المارونية في لبنان وحُماتها في أوروبا إلا وسيلة سياسيّة فعّالة تُوَظّف لدفع البابا والملك إلى التدخّل المستمرّ لدى السلطات العثمانية من أجل تأكيد الحماية، ورفع التعدّيات المزعومة، والحصول على أكبر قدر ممكن من المنافع المادية والسياسية.

في سنة 1700م. وصل إلى البلاط الملكيّ الفرنسيّ **يوحنّا جوديسي**[2] **(Judicy) موفد البطريرك أسطفان الدويهي ومعه رسائل منه ومن المشايخ. وبقي جوديسي في فرنسا حتى أواخر نيسان عام 1701م. في رسالته يتقدم المبعوث البطريركي بثلاثة مطالب:**

1 ـ استعمال الراية الفرنسية عندما يتقدم الموارنة لقتال الدروز والمتاولة واليزيديين وغيرهم من الأعداء الذين يريدون احتلال جبل لبناننا الذي منحنا إياه الله، ليعلم الجميع أننا تحت حماية فرنسا.

2 ـ نطلب من جلالته إعطاءنا السلاح لوضعه في قصر الأمير وتحت إشرافه تحت شعار «حصن الخازن أمير الموارنة» تحت حماية الملك المتعلق بمسيحيته ملك فرنسا.

3 ـ نطلب مداخيل لقنصلية بيروت أسوة بقنصليتي حلب وصيدا، حتى يتمكن

(1) صديقة ومحامية، غالب 8، ص 264 ـ 265 وثيقة F1.

(2) يقول المطران مخلوف إنه ابن عمه وحصن الخازن إنه تابعه وربما كان اسمه ترجمة فرنسية تعني «القاضي».

الأمير بسهولة من الإنفاق على جنوده الذين يدافعون عن الكاثوليك في جبل لبنان، للحفاظ على أمنه الكاثوليكي ضد الدروز والمتاولة واليزيديين الذين سهل لهم الأتراك التحكم بجبل لبنان والموارنة الكاثوليك؛ وبهذه الوسيلة يحافظ على أكثر من مائتي قرية كاثوليكية صرفة وسبعين ديراً وأربع إرساليات دينية فرنسية أو في الأراضي المقدسة[1].

وخلال إقامة جوديسي وصلت رسالتان جديدتان من البطريرك إلى الملك. أولاهما مؤرّخة في 20 آذار 1700م. حملها الخوري الياس شمعون، والثانية صادرة عن قنوبين ومؤرّخة في أوائل آب 1700م. ولا يختلف مضمونهما عن بقية الرسائل من حيث طلبات المساعدة المالية والشكوى من الظلم[2].

قال البطريرك في رسالته الأولى ما حرفيته والرسالة مكتوبة بالكرشوني.

«أنا وطائفتنا المارونية الكائنين بالجبة في جبل لبنان عبيدكم وداعين لجنابكم على ممر الأزمنة والأيام من مدة دهور عديدة وأعوام مديدة تحت عبودية الإسلام وجورهم الذي في عصرنا هذا قد بلغ بلوغاً لا حد له ولا منتهى حتى أنهم صاروا يستوفوا المال والظلم من الكهنة والرهبان من الرجال والنسوان واليتامى والأرامل ومن الأولاد الذين لم يدركوا السن وغيرهم وذلك من بعد أصناف مختلفة من العذابات.

وبعد حبس الرجال والأولاد والنسوان اللواتي صاروا يعلقوهن على الشجر من أبزازهن كما رأينا بأعيننا وحريق قلوبنا شيئاً لا صار له مثيل ولا نسمع إلى يومنا هذا حتى أن جميع الأماكن والقرى التي في البلد المذكور خربت بالكلية وسكانه تشتتوا وتبددوا في بلدان بعيدة وأمم كفرة وغريبة عادمين كل رئاسة وسياسة روحانية ولم كفاهم يظلموا الشعب فقط بل مدوا أيديهم إلى قنومنا وإلى مطاريننا وبهدلونا بسواة الرعية وهلقدر عاملونا حتى مراراً كثيرة التزمنا نلبس طراز العامية ونهرب من أمامهم ونسكن في الأودية والمغاير وفي الشقفان والأجبال تحت جور الأزمنة والأيام ولو أننا انطعنا في العمر لكيما نخلص من أيديهم الظالمة والسبب أن ما عاد لنا جلادة على ذلك انهزمنا في أماكن غريبة وتركنا كرسينا ولم لنا أحد نشكي له

(1) Traditions Francaises, P 291-292.

من الواضح أن هذه الرسالة تحاول إيهام الملك بأن الحرب على وشك الاندلاع بين الموارنة وأعدائهم مع العلم بأنه ليس هناك درزي واحدٌ في جبل لبنان ولا يوجد يزيدي واحد في كل لبنان وأنها لا تعدو محاولات صبيانية لاستدرار عطايا الملك عن طريق التخيلات والمبالغات.

(2) صديقة ومحامية، ص 273.

وثيقة F2 : رسالة البطريرك الدويهي إلى لويس الرابع عشر في آب 1700.

قهرنا ولا جناح لنطير بها إلا جناحكم أيها السلطان الأجل والأعلى»[1].

وبعد ذلك طلب البطريرك من الملك أن يكتب للسفير في استانبول لينال له خطاً شريفاً همايونياً أبدياً يعيد مال الجبة إلى ما كان حسبما هو مسجل في الدفتر خانه ويرده كالسابق تابع الشام وأن يحصل على أمر لحاكم طرابلس«**لا يعود يقارش جبة بشري بوجه من الوجوه وأن دير قنوبين كرسينا يكون على كيسكم معافى وتحت وكالة الجيكم وقناصلكم حتى لا يلتحق به ضرر من العثمانية والظلام. وهذا الدير ما زال أبداً محل لقناصلكم وتجاركم ولبقية الإفرنج الذين يقصدون هذه البلدان بسبب زيارة أم تجارة. وإن كان هكذا بيرسم خاطركم الشريف توكلوا قنصل طرابلس في ثبات الأمر وهو يكون دعوجينا عند الباشا والجيكم عند السلطان».**

«ثم نعلم ولي نعمتنا وأجل فخرنا أن من مدة عشر سنين وأنوف على ذلك ارتمى كرسينا تحت ديون لها صورة (كثيرة) بسبب الضنك والحروب التي صارت في هذا الجانب وبسبب الفقراء والمساكين الذين يومياً يلتجئون إليه ونحن جاهدنا جهداً بليغاً حتى نوفيها فما أمكنا ذلك ولكن ازدادت علينا ولا نعرف كيف نعمل وإلى من نلتجي إلا إلى سعادتكم الحليمة ومراحمكم العميمة إنكم إكراماً لله ولستنا مريم التي نحن في هيبتها تمدونا في إحسانكم وتسعفونا في صدقاتكم ونحن ما لنا باب نقرع فيه إلا بابكم ولا أحد قادر أن يقينا دون ذراعكم القاهر العظيم. وإذا نظرتمونا بعين الرحمة تكونوا بالحقيقة قد أفديتمونا من شدايد وبلايا عظيمة وأنقذتوا أيضاً طائفتنا والدين الكاثوليكي في هذا الجانب»[2].

ثم قال إن موفداً من قبله هو الخوري إلياس شمعون الحصروني سيبسط أمام الملك مصائب الطائفة ويطلب تزويده بالتوصيات اللازمة وإرساله إلى اسطنبول لإكمال المهمة.

أما الرسالة الثانية وهي صادرة من قنوبين أيضاً فورد فيها «**إن عبيد بابكم الملة المارونية القاطنين في جبل لبنان الذين في كل الأمصار الشرقية ما زالوا أبداً معتصمين وحدهم مع الكنيسة الرومانية ويدعون لجنابكم... وبسبب أنهم معتقلين تحت عبودية الملل الغريبة يسألون جلالتكم أن تشملوهم بحسن النظر الكريم**

(1) الوثيقة F2.
(2) تبتدئ معظم هذه الرسائل بوصف الظلم اللاحق برجال الدين وجميع النصارى وطلب النجدة، وتنتهي بالشكوى من الفقر المدقع وطلب الإمداد النقدي.

وتجبروهم بمشرفة إلى الإلجي (السفير) الذي من طرف سعادتكم في مدينة القسطنطينية يبرز لهم خطاً شريفاً بأن دير قنوبين الذي بالقرب من مدينة طرابلس الشام يكون تحت جناح عنايتكم السعيدة لكونه مقر كرسي البطريرك الأنطاكي».

ورغم أن الخوري الموفد وصل إلى الاستانة حاملاً رسالة من الملك إلى سفيره لدى السلطان، لم تحقق هذه الزيارات النتائج المأمولة، لأن ولاية الشام قد أسندت في هذه الأثناء إلى والي طرابلس المشكو منه. كما رفض الصدر الأعظم أن يبحث في أمور دينية تتعلق برعية السلطان، مع ممثل دولة أخرى. لذلك كان الجواب الفرنسي على كل هذه الاستغاثات متحفظاً ودبلوماسياً ومحذراً من أن تكون تلبيتها سبباً لإثارة الخلافات والمتاعب بين الأهالي والجالية الفرنسية ينعكس ضررها على مصالح فرنسا والتجار الفرنسيين في المنطقة.

جاء في رد الكونت بونشارتران على رسالة البطريرك.

أيها الأب المكرم بعد السلام على جنابك وجناب من يلوذ بك فليكن في مقر علمك (الشريف) بأني قريت على ضيفي الملك المعظم المكتوب الذي راسلته به بتاريخ شهر آب من هذه (السنة) وأنت تستعين فيه بحمايته الملوكية على دير قنوبين عمره الله الذي (أنت) ساكن فيه بناء على ذلك فإنه قد أمرني بتحرير مكتوب من عنده الى حضرة رسوله المسمى مسيو فريول في باب السلطان العثماني ليتوسط بشفاعته عند الوزير الأعظم حتى يمدوك بساير أنواع الإمداد الواجب لك ولرجالك عدلاً ولدفع الظلم الذي أنت شاكي به ولأجل (ذلك) فإني أرسلت الى الألجي المذكور نسخة مكتوبك الذي كتبته حتى يكون علمه (وحتى) أوضح وأبين فإن احببت سله بما تريد واشرح له حاجتك وغرضك (بأصله وفرعه) ويقضيه على حسب الطاقة والإمكان وفي ظني أنه ليس بلايق لضيفي المنصور أن يأمر عبيده باستضمان من باشة طرابلوس التكاليف التي يكلف بها الديوره والبلاد الذي أنت فيه ساكناً وربما يكون ذلك في الزمان الآتي سبباً للشوانيات يتعاونوا بها المسلمين على طايفة الفرنساويين ويعود ضرراً ونقصاناً للتجار وأنا أيها الأب المكرم أسألك حسن الدعا منك والبركة آمين، في 3 كانون الثاني سنة 1700. (وثيقة F3)

يبدو أنّ الاستجابة الفرنسية لهذه الطلبات كلّها اتّسمت ببعض التحفّظ؛ فلا نعلم إذا كانت الدبلوماسية الفرنسية قد طرحت موضوع إنشاء الإمارة المسيحية مع السلطات في إسلام بول في حينه. وإن كان هناك إشارات على أنّ الموقف العثمانيّ كان متجاوباً

وثيقة F3: رسالة الكونت بونتشارتران إلى البطريرك الدويهي الرسالة بالفرنسية وقد عربت في المحفوظات الفرنسية. في 3 كانون الثاني 1700م.

تعريب الرسالة.

مع الاهتمام بشكاوى البطريركية حول ما يتوجّب من أموال أميرية على دير قنوبين، إلا أنّه كان بارداً حول ما يتجاوز ذلك من أمور خاصّة برعية السلطان دون المرسلين والمركز البطريركيّ. لقد استجاب الملك الفرنسيّ دائماً لطلبات الحماية كما كان على شيء من السخاء في إرسال المساعدات النقدية بين الحين والآخر. أمّا في ما يتعلّق بالموضوع الأخطر ـ وهو الكيان المسيحيّ ـ فلا يوجد بين أيدينا أيّ موقف فرنسيّ رسميّ حول تبنّيه هذا المشروع حتى سنة 1700م. على الأقلّ. بل على العكس من ذلك، كانت السياسة الفرنسية تخشى من ذيول هذا المشروع في حال تنفيذه أن ينعكس سلباً على مصالحها السياسية والتجارية ويكون سبباً للعداوة والتنازع واستهداف الفرنسيين. وقد تنشأ عنه مشاكل كثيرة في المستقبل تعود بالضرر على الفرنسيين والمسيحيين على السواء.

كانت السياسة الفرنسية حاسمة في كلّ ما يتعلّق بالحماية التي ما انفكّ الملك الفرنسيّ يشمل بها موارنة لبنان ويبذل جهده للتعبير عنها بتعليمات إلى سفيره لدى الباب العالي لإعطائها بُعداً عملياً، كما يبدو من جوابه على رسالة البطريرك الأخيرة:

«أيها السيد الجليل

تناولت من يد الخوري الياس كاتب سركم تحريركم رقم 20 آذار 1700 وساءني ما تخبرون بها عما تقاسيه الطائفة المارونية في جبل لبنان وعما كابدتم من المشقات كي تصونوا ذاتكم من الإهانات التي أراد بعض الناس إلحاقها بكم. وإني مستعد دائماً للمحاماة عن الدين الكاثوليكي الروماني في كل مكان وبالخصوص ضمن حدود بطريركيتكم. ولذلك سلمت معتمدكم المذكور كتاباً لسفيري في القسطنطينية وجددت له الأوامر السابقة ليبذل وسع الجهد والعناية لدى الباب العالي العثماني لينال منه كل ما يعود لخير الدين الكاثوليكي في بلاد الموارنة فتشعرون بمفاعيل حمايتي وبشديد اعتباري لشخصكم...» [1].

كانت السلطات العثمانية غالباً ما تتجاوب مع تدخّلات السفير الفرنسي في الشؤون العائدة للمؤسسات الدينية المارونية وخصوصاً مركز البطريرك. حتى أنّها وافقت على أن يكون تسديد «الميري» عن قنوبين على يد القنصل الفرنسيّ في طرابلس، وأرسلت إلى البطريرك الدويهي «البيلوردي» الآتي:

«فخر الملة المسيحية بطرك قنوبين وفقه الله تعالى نعرفكم أنه بوصول البلوردي

(1) تاريخ الموارنة، الأب ضو ص 385.

إليكم ووقوفكم عليه تكونوا طيبي القلب والخاطر وارجعوا لموضعكم وما بيتاخذ منكم زيادة عن عادتكم ولا منعطيكم لأحد. وواصل لكم مكتوب من القنصل حتى تقفوا عليه ونبقى نحوله عليكم تبقوا تؤدوا له المعتاد لجهة الميري وياخذكم على كيسه فلا يصير لكم عاقة ولا توقف عن الرجوع بوجه من الوجوه. تعلمون ذلك وتعتمدوه غاية الاعتماد.» [1].

وقد يظهر من العثمانيين أحياناً بعض التصلّب إزاء تدخّلات السفير الفرنسيّ في الشؤون الداخلية الخاصة بالمسيحيين كما يُستدلّ من جواب الصدر الأعظم على السفير الفرنسيّ دي فاريول تعليقاً على بعض ملاحظاته حين قال له: **«الشكوى من أجل المرسلين تقبل أما رعيتنا فنسألك باسم السلطان أن لا تتدخل في شؤونها فلجلالته وحده النظر فيها ولا يريد أن يرى يداً خارجة تمتد إليها»**[2].

إنّ الحملة الدعائية المنظّمة والفعّالة ـ التي قام بها أصحاب مشروع تهجير الشيعة من جبل لبنان وتنصيب حاكم مسيحيّ مكان الحماديين حول سوء المعاملة التي كان الموارنة يعانون منها وتجاوزهم في تحصيل الضرائب المبالغ القانونية المقرّرة ـ قد لاقت رواجاً بالغاً بسبب ضلوع جهات عديدة وقادرة في نشرها وذيوعها ممّا لا تزال آثاره باقية في بعض المصادر حتى اليوم مع أن أوساطاً رهبانية وإرسالية ادعته واتخذت منه حجة ومبرراً لتمرير مشروعها السياسي دون الالتفات إلى الواقع المغاير على الأرض.

وقد وصل مبلغ ترديده وتكراره إلى حدّ دفع الحكومة الفرنسية بناءً على ما تتلقّاه من شكاوى وتظلّمات إلى تكليف قنصلها في صيدا بإفادتها عن حقيقة الأمر ومدى صدقيته، فأرسل القنصل إلى حكومته في 25 أكتوبر 1702م. التقرير الدبلوماسيّ الآتي:

Mémoire du Sieur ESTELLE, consul de France á Seyde, le 25 Octobre 1702.

Les plaintes que chek hussen Cazen vous fait, Monseigneur, de la situation présente des Maronites qui habitent le Mont - Liban n´est pas bien fondée. Cette nation est tiranisée aujourd´hui comme elle l´a été depuis environ cinquante ans;

Ce que je say par les exactes informations que j´en ai faites, les pachas depuis ce temps - lá jusqu´aujourd ´hui, qui ont commandé á Tripoli, ont ordinairement arrenté ce païs aux Amédéens, de qui les Maronites du Mont- Liban Prétendent être tirannisés. C´est

(1) الجامع المفصل المطران دبس، ص 238. والمرجع السابق ص 386.

(2) تاريخ الموارنة، ضو، ص 391، وتقاليد فرنسا، ص 216.

pour cette raison qu´ils leur font payer les droits ordinaires que doivent les terres qui leur arrentent et des maisons qu´ils ont en propriété. Ils paient ces droits tout de même que font les turcs du paÿs. Mais ils ne souffrent pas plus qu´eux de ce côté - lá.
Mais je puis dire, sans rien risquer, á Votre Grandeur qu´ils naissent avec les plaintes á leurs bouches, car pour bien á leurs aises qu´ils soient, ils ont toujours quelque chose á dire lá- dessus, et surtout aux gens qui ne les connaissent point et qui les écoutent, et desquels ils en peuvent attrapper quelque chose.
Voilá, Monseigneur, ce que je puis dire á l´égard de leurs prétendues miseres et c´est sur quoi Votre Grandeur peut compter.

وترجمته:

«إنّ الشكاوى التي رفعها إليكم حصن الخازن حول الوضع الحالي للموارنة ليس لها أساس متين. إنّ هذا الشعب محكوم حالياً كما كان دائماً منذ خمسين عاماً.

إنّ الذي أعرفه بعد استعلامات دقيقة قمتُ بها أنّ الباشوات الذين تولّوا طرابلس منذ ذلك التاريخ حتى اليوم عهدوا فيّ هذه البلاد إلى الحماديين الذين يدّعي الموارنة أنّهم يستبدون بهم. من أجل ذلك يدفعون لهم الحقوق العادية المتوجّبة على الأراضي والأرزاق التي يملكونها. إنّهم يدفعون هذه الحقوق مثل بقيّة الأتراك المقيمين في هذه البلاد والذين لا يتذمّرون مثلهم في هذا المجال.

ولكن أستطيع أن أقول بدون حذر لسعادتكم إنّهم يولدون والشكوى في أفواههم، لأنّهم مهما كانوا في دعة وراحة يبقى عندهم شيء ليُدلوا به وخصوصاً لمن لا يعرفهم أبداً ويستمع إليهم ليستطيعوا التقاط أيّ شيء منه.

هذا ما أستطيع قوله يا سيّدي حول ادّعاءاتهم البائسة، وهذا ما تستطيع سعادتكم الاعتماد عليه»[1].

وبعد أكثر من قرن على هذا التحقيق الذي أجراه القنصل الفرنسي، يأتي قنصل أوروبي آخر ولكنه إنكليزي هذه المرة، ليقول عن الموارنة إنهم لا زالوا يتطلعون بأمل إلى ظهور (غودفرو دوبويون) آخر لإنقاذهم من الأتراك. مع أن المجتمع المسيحي الموجود في قلب السلطنة، **يتمتع بحرية لا تقل عما يتمتع به أي مسيحي آخر يعيش في الدول المسيحية الصرفة**[2].

(1) D.D.C T1., P 48.

حصن الخازن هو ابن أبي قانصوه عين قنصل فرنسا في بيروت في حزيران 1697م وتوفي في تشرين الثاني 1707.

(2) جبل لبنان، تشرشل، ص 89.


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الفصل الثالث

إثارة الحمية الدينية

إنّ التقرير الدبلوماسيّ الذي رفعه القنصل الفرنسيّ في صيدا إلى حكومته بعد تحقيقٍ مهني، وهو الذي يوفّر له منصبه علاقة وثيقة بجميع الأطراف واطّلاعاً عميقاً على مختلف الأمور، ويفتح أمامه كلّ السبل والمجالات التي تجعل لتقريره قيمة أساسية ومصداقية حاسمة، لأنّ مهمّته تقتضي منه أن يكون حامي الموارنة والراعي لهم المدافع عن حقوقهم بحكم الاتّفاقات الدولية والأعراف والتقاليد الفرنسية في حماية الموارنة منذ زمنٍ قديم ـ هو ردٌّ تاريخيّ حاسم على كلّ المزاعم والادّعاءات والمناورات التي ترمي إلى الحصول على منافع مادّية غالباً وسياسية أحياناً، والتي ستتحوّل بعد ذلك إلى عملية منظّمة وشائعة لاستدرار الشفقة سبيلاً للحصول على الهبات النقدية الغربية، والتي ستعمّ الطبقات المارونية كلّها في مستقبل قريب حتى تصبح من المشاكل الكنسية الرئيسة التي تتطلّب معالجتها تدخّل أرفع المقامات الدينية وصولاً إلى الكرسيّ الرسوليّ نفسه. وإن كان استعمالها لغايات سياسية بقي خارج نطاق النقد والاستهجان.

إنّ الشيخ حصن مثل غيره ممّن ساهموا في إطلاق هذه الادّعاءات التي بيّن القنصل إستيل ـ في ردّه على استفهامات وزيره عدم صحّتها ومخالفتها للواقع ـ يعلم قبل غيره بوهن هذه الادّعاءات تماماً، لأنّه كان حتماً على رأس أقاربه الخازنيين في مداولاتهم مع الحماديين. وهو على علمٍ بهذه الشرطية الصادرة عن الشيخين الحماديَين اسماعيل وعيسى في 7 شباط 1704م بخصوص وضع دير قنوبين والتي جاء فيها: [1]

---

(1) البطريركية المارونية وآل حمادة، جان نخول نقلاً عن المطران شبلي، ص 44ـ 45. من مجلة المنار، 33 سنة 1992.

«بأن الخرج المعتاد ماية وثلاثة وأربعين قرش بكل سنة ما نكلف الدير درهم الفرد ولا ذخيرة ولا واحد من ناسنا وجماعتنا ينازعوه ولا لهم عنده شغل ويكون عندنا مكروم معزوز ورزقه ورهبانه وأجراته لهم عندنا الناموس والحماية والرعاية بسواب ناسنا وربعنا».

شوال 1115 هـ

ورد في هذا الكتاب أنّ الدير يكون «مكروم معزوز ورزقه ورهبانه وعماله لهم عندنا الناموس والرعاية» كأنّهم من جماعتنا ومن أهلنا ولا يدفع سوى الرسوم المعتادة بدون الإضافات التي يدفعها جميع المكلّفين في العادة. وهي رسوم زهيدة رغم أملاك الدير الوفيرة وأطيانه الواسعة[1].

إنّ التقرير الدبلوماسيّ للقنصل إستيل والمنشور الحماديّ حول المعاملة الخاصّة والرعاية التي يتميّز بها دير قنّوبين، بالإضافة إلى الكثير من الوثائق الأخرى التي سترِد في سياق هذه الدراسة، لا تنفي بشكلٍ نهائيٍّ فحسب ادّعاءات الجور والتجاوز التي طالما كانت ولا تزال تتردّد بدون تروٍّ أو مستندٍ مُقنع حول ما كان المركز البطريركيّ يتعرّض له أحياناً، بل تؤكّد على التقدير الخاص والامتيازات والإعفاءات التي كان الحكام الشيعة يخصون بها شخص البطريرك ومؤسسته.

إن البطريرك الدويهي نفسه وبخط يده يثني على ما يلقاه من حسن معاملة الحاكم الحمادي له ولديره ويدعو له بطول العمر، وذلك في رسالة موجهة إلى أبي قانصوه والد حصن وهو لا شك من رعيته وأصدقائه الموثوقين ويسر إليه بحقيقة شعوره وهواجسه لأنه من غير المنتظر أن يطلع أحد غير مأمون الجانب عليه[2].

ولا بدَّ أن أبا قانصوه قد أطلع ولده حصن على هذه الرسالة لأن البطريرك يذكره فيها بالاسم ويرسل إليه تحياته.

«من جهة أحوالنا لله الحمد بنظركم الكريم بخير وحضرة الشيخ أبو قاسم[3]

(1) يقول الرحالة الأب ماغري D. Magri الذي زار لبنان 1623م في مهمة كهنوتية وأقام فيه عدة أشهر. إن مداخيل البطريرك لو كانت في إيطاليا لبلغت إيراداً باهظاً جداً فهو يملك عدداً من القرى والطواحين والغابات بالإضافة إلى كميات الحرير الوفيرة والعشر المجموع من الأمة كله، رحلة إلى جبل لبنان، ماغري، ص 132ـ133.

(2) راجع نص هذه الرسالة وصورتها في فصل قادم. وثيقة F9.

(3) أبو قاسم، هو الحاكم الشيعي في هذه الفترة.

خاطره طيّب معنا وما غيّر معنا شيء من الشرط الذي صار بيننا الله يديم لنا حياتكم وحياته».

بقي مال جبّة بشرّي ثابتاً لمدة طويلة على 6500 قرش. وكان الحكّام الحماديّون يتقاضون بحكم ولايتهم الحقوق العادية على أصحاب الأراضي والأملاك بدون أيّ زيادة كما يؤكّد القنصل الفرنسيّ في تقريره[1]. وكانوا يرفضون أيّة رسوم إضافية تفرضها حكومة طرابلس بدون رضا أعيان البلاد وفلاحيها، ولا يضمنون أيّ زيادة على الميري المعتاد، إلا إذا رضي الجميع بها والتزموا بدفعها. لذلك بقي هذا المبلغ ثابتاً بدون زيادة لأكثر من قرن وربّما طيلة مدة ولايتهم الطويلة على هذه البلاد[2]. وكانوا يتصدون لأي محاولة لزيادته من السلطة العثمانية.

«عندما قصدت دولة طرابلس أن تزيد على ضمان البلاد المعتاد للحكّام خمسة أكياس أخر زودة ولكون حكّام بيت حمادة ما أرادوا أن يضمنوا تحت هذه الزودة من غير رضا أعيان البلاد وفلاحيها لئلا يلتزموا بها وحدهم بل قصدوا أن يكون الضمان تحت الزودة برضا الجميع حتى إذا رضوا بها يلتزموا بدفعها للحكّام»[3].

في الوقت الذي كان فيه الحكّام الحماديّون يتّبعون هذه السياسة الحكيمة والعادلة في رفض أيّة زيادات تفكّر سلطات الولاية بفرضها على الأهلين إلا برضا المكلّفين وبعد مشاورتهم، كان اللبنانيون في المقاطعات الخارجة عن حكم الحماديين كالشوف والمتن يضطرّون إلى دفع مال الميري مضاعفاً أكثر من مرّة في العام الواحد مع الزيادات المزاجية والمتتالية التي يفرضها جشع الحكّام والولاة[4].

عندما أصرّت الدولة على زيادة هذه الضريبة الطفيفة نسبيّاً، دعا الحماديّون إلى مؤتمر عامّ حضره مشايخ القرى وجميع الأعيان في «الحدث» وقرروا بعد التشاور

(1) تقرير القنصل استيل المذكور سابقاً.
(2) كما يظهر في مختلف عقود الالتزام العائدة لهذه المقاطعة ولم تنقطع المراسلات المارونية إلى روما وباريس عن التعهد بمضاعفتها في حال استبدال حكامها الشيعة وقد بلغت عشرات الأضعاف بعد انحسار الحكم الشيعي عنها.
(3) التاريخ اللبناني، الأب غسطين زنده، ص 65. وخمسة أكياس تساوي 2500 قرشاً وهذا المبلغ هو حوالي ثلث الضريبة العادية عن جبة بشري حتى انقضاء الحكم الشيعي.
(4) وصلت الضرائب في عهد يوسف وبشير إلى 3000 كيس في الوقت الذي انعقد مؤتمر عام للبحث في زودة خمسة أكياس راجع حول الضرائب في المنطقتين، الشهابي ص 159. مقاطعات جبل لبنان في القرن التاسع عشر، رياض غنام، ص 305. والقنصل بازيلي، ص 95.

تشجيع الناس على القيام بما يسمّى العصيان المدني في الاصطلاحات الحديثة، والالتزام بعدم الدفع حتى «لا تصبح الزودة مترسخة عليهم دائماً مثل مال الميري». يقول الأب زنده في تاريخه[1].

«عمل الحماديّون جمعية في مكان يدعى الحدث واجتمع هناك الحكام ومشايخ القرى وكل من هو متباين ومن جملة الذين حضروا بهذه الجمعية الأب العام القس ميخائيل اسكندر والأب توما اللبودي المدبر الأول والأخ موسى اللوزاني المدير الرابع والأب لوقا أب دير مار أليشع ودامت الجمعية نحو خمسة عشر يوماً وكانت آراء الحكام ومشايخ القرى منقسمة وفي النتيجة اعتمد الجميع من حكام ومشايخ القرى والرهبان على الطفرة بقصد أنّهم إذا طفروا وخربوا البلاد تلتزم الدولة إمّا أن تترك لهم من مال الضمان المعتاد أو أقلّه تبقيه على ما كان قبلاً وترفع الخمسة أكياس الزودة»[2].

إنّ هذه الطريقة الإنسانية والعادلة والشعبية التي انفردت المقاطعات الحمادية بممارستها في معالجة الشطط في فرض الأعباء الضرائبية التي كانت من خصائص السياسة العثمانية في ولاياتها، تتناسب مع طبيعة الحكم الشيعي التعاقديّ والمنبثق عن رغبة وطلب من الأهالي بما فيهم الموارنة على شروط ارتضاها الطرفان المعنيان من حكام ومحكومين. فيقضي أن يشارك الجميع في البحث في تعديل الضرائب لأهمية هذا الأمر وحيويته.

ومع ذلك كلّه، استمرّ حزب الإمارة المسيحية في تجاهلٍ تامّ للواقع القائم، وبقي السيل المتراكم من عرائض الشكوى والتذمّر واستنجاد الهمم البابوية والملوكية الأوروبية لإنقاذ المسيحيين من جور بني حمادة وقسوتهم وعنفهم في تحصيل الضرائب التي لا تقف زيادتها عند حد، وتنسب إليهم تعدّيات مزعومة على مقدّسات الكنيسة ومؤسّساتها وأشخاصها لإثارة الحميّة الدينية عند أصحاب الشأن في روما وباريس واقحامهم في المخطّطات السياسية المرسومة، واستدرار أكبر قدر ممكن من المساعدات المالية لرجال الكنيسة وتنظيماتها ولأعيان الطائفة على حدٍّ سواء.

لجأ الدويهي إلى كسروان في العام 1659م.[3] ثمّ تبعه البطريرك جرجس

(1) هو الأب غسطين زنده معاصر للحكم الشيعي في جبل لبنان ورئيس دير روما سنة 1769.
(2) التاريخ اللبناني، المصدر السابق، ص 66.
(3) لم يكن الدويهي بطريركاً بعد وقد انتخب سنة 1670.

السبعلي[1]، وكان أبو نوفل الخازن قد أصبح قنصل فرنسا في بيروت منذ «1 كانون الثاني 1662م.». فتعاون الرجال الثلاثة مع بيكات على القيام بالمساعي والمراسلات الناشطة لسلخ الشمال اللبنانيّ عن النظام الإداريّ العثمانيّ وإلحاقه رأساً بالباب العالي اعتماداً على دعم فرنسا وحمايتها ونفوذ الكرسيّ الرسوليّ. ولكنّ وزير الخارجية الفرنسيّ، الذي عرف خطورة هذا التوجّه وخشي ردّة الفعل العثمانية حول التدخّل في شؤون البلاد الداخلية، اكتفى بالإيعاز إلى سفيره في القسطنطينية بالعمل للحصول على أقصى ما يمكنه من عناية ورعاية واهتمامٍ برفع الحيف عن الإكليروس المارونيّ ورعيّته في حال وجوده.

ليس في وثائق الخارجية الفرنسية، أو في المصادر المحلّية ما يفيد عن نشاط السفير الفرنسيّ في الآستانة والنتائج التي توصّل إليها في حينه، وبقي موقف الحكومة الفرنسية من مسألة الكيان المسيحيّ المقترح على غموضه وسرّيته حتى هذا التاريخ.

إنّ توتّر العلاقات بين الكنيستين الكاثوليكية والبيزنطية والمجادلات مع اليعاقبة تسبّبت «بضرائب كبرى على الكاثوليك»[2]. وطرحت المناقشات مع علماء الروم مسألة خضوع الموارنة لروما، كما أن مراسم تثبيت البطريرك من قبل الحبر الأعظم والحرية الممنوحة للمرسلين الأجانب في حلب والقدس وسائر مدن الإمبراطورية أحدثت موجةً من القلق والتوجس عند الأتراك، وامتدّت إلى جبل لبنان حتى قال الدويهي نفسه: **«هؤلاء الطوايف نصارى كما مسلمين لم يبغضونا ولم يضطهدونا إلا بسبب أنّنا نتركهم ونرمي الطاعة للحبر الأعظم»**[3] وقد وصلت هذه الأمور إلى حدّ أن يتقدم بطريرك السريان في حلب بشكوى أمام الباب العالي، على أن بطريرك الموارنة يحصل على درع التثبيت من البابا دون الحصول على إذن أو إجازة أو إعلان من السلطان مثل باقي رؤساء الطوائف في مختلف أنحاء الإمبراطورية، مما أدى إلى استدعائه أمام باشا طرابلس للدفاع أمامه عن هذه التهمة[4]. الأمر الذي أزعج البطريرك الدويهي كثيراً ودفعه إلى طلب الحماية من قناصل فرنسا في حلب وصيدا واستنفار الطائفة لجمع الأموال لإنقاذ البطريرك من ورطته[5].

(1) انتخب بطريركاً سنة 1657م وخلفه الدويهي بعد موته.

(2) من رسالة الدويهي إلى المجمع المقدس، الأيديولوجية، ص 326.

(3) من رسالة الدويهي إلى الباب أينوسنت التاسع، إن الموارنة مكروهون بشدة بسببك أنت، الموارنة في التاريخ موسى، ص 392.

(4) نزهة الزمان، حيدر الشهابي، الجزء الرابع، ص 938، الموارنة في التاريخ موسى، ص 393.

(5) تقرير قنصل فرنسا في صيدا في 25 تشرين الأول، 1702 T1, P 51-52.

«والملاحظ أنَّ الدويهي في «تاريخ الأزمنة» لا يأتي على ذكر هذه الأسباب لاضطهاد الموارنة إنّما يركّز على العوامل الطبيعية وعلى حكم آل حمادة بشكل خاص»[1].

تتابعت رسائل الدويهي وأبي نوفل إلى ملك فرنسا تطلب تدخّله الفعّال لإنشاء ولاية لأبي نوفل بدون جدوى. وكانت رسائلهما أشبه باستغاثة شعرية تطلب نجدة الملك على الطريقة الشرقية بعبارات غير مألوفة في المراسلات السياسية أو الدينية التي توجّه إلى «صاحب الجلالة السلطان المقدسة «ورب زهرة السوسن» و«عنقاء السماء و «القلعة... الظافرة» و«أنّه وأمّته المارونية يجثون على قدميّ الملك الرحيم والدموع» تملأ عيونهم ويطلبون نجدته لتخليصهم من الظالمين الذين خربوا القرى وشتتوا أهلها جلوهم إلى أنحاء بعيدة سجنوا الرجال، شنقوا النساء، علقوهن بأثدائهن على الأشجار وهتكوا حرمة الكهنوت»[2]. وغير ذلك من الأفعال الوحشية التي لم يشر إليها أيّ مرجع من المراجع المارونية بما فيها «تاريخ الأزمنة» نفسه. ولم ينسَ أبو نوفل أن يدغدغ مشاعر الملك الفرنسيّ فيثير عواطفه نحو القدس مذكراً إياه بالحروب الصليبية الماضية:

«في أيامكم السعيدة تتقدم خطوات الفرج والخير لهذه الجوانب وإلى القدس الشريف وليس على اللّه شيء عسير حتى نكون نحن وأتباعنا من أكبر المجاهدين»[3].

وتنتهي غالب هذه الرسائل بطلب المعونات المالية للتخفيف من معاناة الأمة المارونية الصابرة على الشرور والمظالم».

في أيام البطريرك يوسف ضرغام الخازن تفاقم الظلم وشر الحمادية بنوعٍ خاص فأوفد البطريرك المطران إسطفان عواد السمعاني إلى البلاط الفرنسيّ مع عريضة جاء فيها[4]:

«لا يخفى على علمكم الشريف ما نحن فيه في هذه الجهات الشرقية من البلاد

(1) الأيديولوجية، جان شرف، ص 326.
(2) راجع رسالة البطريرك الدويهي إلى الملك لويس الرابع عشر.
(3) قراءة إسلامية، ص 248.
(4) تاريخ الموارنة، ضو، ص 393.

والضيق المتراكم علينا من الملل الغريبة بسبب ديانتنا المسيحية وقد أدركتنا في هذا الزمان بلايا متجدّدة وأقبلت علينا عساكر بأوامر سلطانية لأجل ديانتنا الكاثوليكية وخربوا كنائسنا وأديرتنا ونهبوا جميع أوايل كرسينا الإنطاكي لذلك أحوجتنا الظروف أن نرسل أخانا إسطفانوس مطران حماه ليحضر إلى بلاطكم ويستمد من فضلكم الإسعاف والعون»[1].

كما حمل الموفد رسالة بالمعنى نفسه إلى ملك سردينيا وربما إلى غيرهما من ملوك أوروبا لم يطّلع عليها أحد بعد حتى الآن. ورغم صعوبة المواصلات بين لبنان وأوروبا في تلك الأزمنة، لم تتوقّف البعثات والعرائض وطلبات الغوث عن الانتقال المستمرّ أبداً؛ فبين العام 1697م. والعام 1700م. ذهبت ثلاث بعثات مارونية إلى أوروبا ترأس أولاها مرمغون، وترأس الثانية جوديسي، أمّا الثالثة فكانت برئاسة الخوري الياس شمعون. وكانت مدّة الذهاب والإياب تستغرق أحياناً سنتين ويعرّج الرسول فيها على فرنسا وإيطاليا وروما وإسبانيا[2] والآستانة ربّما لمقابلة السفير الفرنسي والاطّلاع على جهوده لدى السلطات العثمانية ومساعيه لدعم المطالب المارونية المحوّلة من باريس.

(1) بطاركة الموارنة، القرن 18، الأب فهد، ص 208.

(2) تاريخ الموارنة، ضو، ص 395.


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الفصل الرابع

الموارنة في ظل الحكم الشيعي

إن انهمار المساعدات النقدية الأوروبية على الموارنة، أطلق في المجتمع الماروني موجة عاصفة من الحماس والاندفاع، نحو ما عرف حينها بظاهرة التسول[1] التي عمت كافة الطبقات والمؤسسات واتخذت شعاراً مزدوجاً قال به الجميع يقوم على التذمر والشكوى من الظلم الفادح الذي يتعرض له المؤمنون على يد الأعداء الكافرين، بينما انفردت الطبقة المتقدمة كنسياً وسياسياً، بإضافة طلب نوع من الاستقلال الضريبي والإداري ربما رأى فيه بعض الطامحين مجالاً للوصول إلى وظائف السلطة التي كانت حتى تاريخه مقتصرة على الطوائف الأخرى. وقبل ذلك لا يمكن الركون إلى أي مستند مقنع يفيد بأن الحكم الشيعي لم يكن مرغوباً ومطلوباً عند الموارنة.

تفيد المصادر المارونية جميعها بما فيها الوثائق المحفوظة في بكركي حتى اليوم، بأن وجهاء المنطقة الشمالية من جبل لبنان شكلوا وفداً منهم جاء إلى جبيل مقر الشيخ الحمادي الأكبر ليطلب منه تعيين حاكم يمثله في جبة بشري، وقد أثبتت هذه التجربة نجاحاً شهد به ثقاة الموارنة فيما بعد[2].

والمعروف أنه منذ العهد المملوكي استقبلت المنطقة اللبنانية الواقعة تحت سيطرة سلالات عشائرية مثل حمادة وعساف دفقاً متواصلاً من الفلاحين والقرويين الموارنة[3].

إن وثيقة صادرة عن حاكم المنطقة الحمادي المقيم في الفتوح سنة 1551م تضمنت

(1) راجع الفصل الخاص بهذه الظاهرة ذات الأهمية التاريخية الملفتة.

(2) راجع فصل الحكم بالتعاقد.

(3) Arabica 2004 ، ص 4.

أهم المبادئ التي سار عليها الحماديون في استقدام المسيحيين وضمان حريتهم الدينية المطلقة وأمنهم وحمايتهم من عسف السلطات العثمانية، ومنحهم الحوافز المغرية لتشجيعهم على القدوم والعمل مع الحاكم الشيعي أو في ظله.

وهناك دلائل موثقة أن الحماديين الذين صرفوا معظم جهودهم لمقارعة العثمانيين، كانوا يولون رعاياهم المسيحيين عناية ورعاية خاصتين، ويعتبرون أن النصارى والمتاولة سواء في التعرض لعسف السلطة العثمانية وجورها وأن الوالي العثماني هو عدو الطائفتين بنفس المقدار[1].

إن بعض سجلات طائفة الروم العائدة للمنطقة المعروفة بـ «قرنة الروم» تفيد أن الكثير من عائلات هذه الطائفة عملوا عند آل حمادة بالزراعة، وكان بينهم وبين الشيعة علاقات شراكة وتعاون وصلت إلى حد التزاوج بين الطائفتين[2].

إن وثائق المحكمة الشرعية العثمانية في طرابلس تلقي الضوء على جوانب كثيرة من علاقة الحماديين برعاياهم الموارنة، وتبيّن أن المتعاملين مع الإمارة الشيعية تجاوزوا حدود المجموعات الطائفية خصوصاً في القرن الثامن عشر مع انتشار الرهبانيات وتعاظم دور الموارنة الاقتصادي والثقافي وظهور مطامح بعض أعيانهم في أمور سياسية لم تكن قبلاً من صميم اهتماماتهم. فكان لا بدّ للحماديين من المساهمة أكثر فأكثر في شبكة من التدخلات والالتزامات المتبادلة مع دائنين وكفلاء ووكلاء وموظفين ودافعي ضرائب من المسيحيين.

هناك دائماً دلائل على أن عائلات مسيحية مارست علاقة مهنية طويلة الأمد مع الإمارة الشيعية.

إن أعداداً من أعيان القرى الموارنة قاموا بتوقيع عقود الالتزام الحمادية، وكذلك أعداد أخرى أدوا للإمارة خدمات لسنوات طويلة باعتبارهم وكلاءهم أمام محكمة طرابلس. تنقل الشيخ الماروني من العاقورة يوسف ابن الخوري جريس في خدمة الحرافشة قبل أن يستدعيه اسماعيل حمادة ليعمل في خدمته وهو ما حصل لعاقوري آخر هو الشيخ يوسف الدحداح الذي انتقل أيضاً من ديوان الحرافشة إلى خدمة الحماديين[3]. وفي البترون كان هناك غالباً شيخ ذمي وخصوصاً سليمان ابن إيليا

(1) وثيقة غبالة صورتها ونصها في فصل آخر، وثيقة رقم C1.
(2) الإمارات الشيعية ونتر، ص108.
(3) سبق ذكر تفاصيل عن ذلك في مكان آخر.

يمثلهم أمام القضاء[1]. كما كان شيوخ القرى المارونية المهمة في جبة بشري كإهدن وزغرتا يقومون بالمهمة نفسها في طرابلس إلى جانب مشايخ القرى الشيعية مثل حصرون وتولا. وبين الوكلاء الأكثر إخلاصاً للحماديين اشتهر سليمان أبو نعمة وخلفه ميخائيل ولد الشدياق[2]. والشيخان ينتميان إلى عينطورين القرية التي ترك أحد أبنائها، الشماس الشيخ أنطونيوس بن أبو خطار الشدياق من بيت الحاج عبد النور، التاريخ الشهير الذي انفرد في بعض المواضع بمدح الحماديين وحكومتهم قبل أن يعذب ويقتل على يد الشهابيين سنة 1821م[3].

إن سجلات محكمة طرابلس الشرعية، حافلة بأسماء الوجهاء الموارنة وشيوخ القرى، الذين وكّلهم الحكام الحماديون بتمثيلهم في إبرام عقود الالتزام أمام السلطة العثمانية في ديوان الولاية، والتي تتناول جميع المقاطعات اللبنانية من كسروان حتى حصن الأكراد، حيث يمكننا أن نعرف اليوم أسماء بعض وجهاء كل منها في فترة زمنية محددة. ففي مقاطعة البترون مثلاً وفي أواخر النصف الأول من القرن الثامن عشر، نعلم أن من بين الوجهاء الوكلاء الذين ميزهم الحكم الشيعي بمراتب متقدمة في قراهم، وإن لم يكن من السهل تحديد مهماتهم الإدارية بشكل واضح ودقيق، إلا أنه من المؤكد كان هناك ثمة طبقة واسعة من الموارنة المحليين، أناطت بهم المرجعية الشيعية مهمات إدارية أهلتهم لتكوين طبقة خاصة انبثق منها فيما بعد معظم الذين شغلوا رأس الهرم في السلم الاجتماعي لدى الموارنة. وهذه بعض الأسماء المارونية التي تظهر وبعضها بشكل متكرر في العقود الحمادية بين 1735م و 1760م[4].

موسى ولد خوري	شيخ قرية سمرجبيل
سلمان ولد إيليا	شيخ قرية بجدرفل
رزق ولد فريفر	شيخ قرية كفرحي
إبراهيم ولد جبرائيل	شيخ قرية ترتج

(1) م.ط.ش سجل 7 ، ص 45ـ47ـ214ـ290(1747ـ1738).

(2) م.ط.ش سجل 10، ص 27 (1748) وسجل .12 ص،145 1252.

(3) هو مختصر تاريخ جبل لبنان وقد رجعنا إليه مراراً في هذا البحث.

(4) م.ط.ش سجلات 1149 هـ 1152-هـ 1153هـ 1160 هـ 1169هـ 1175هـ 1181هـ 1190هـ عقود التزام البترون، تنورين، ص 190ـ210.

إلياس ولد عبد الله	شيخ قرية دوما
سالم ولد سعد	شيخ بلدة البترون
حنا ولد عازار	شيخ بلدة البترون
أيوب ولد إلياس	شيخ بلدة البترون
سعد ولد منصور	شيخ قرية دوما
مثلج ولد أنطونيوس	شيخ قرية دوما
موسى ولد إيليا	شيخ قرية دوما
عبد الله ولد بركات	شيخ قرية بشعلة
فضل الله ولد يوسف	شيخ قرية ترتج
يوسف ولد فريفر	شيخ قرية كفرحي
قيس ولد فرح	شيخ قرية الكفور
جرجس ولد صادق	شيخ قرية تنورين
إلياس ولد شلهوب	شيخ قرية دوما
رزق ولد فرنسيس	شيخ قرية كفرحي
موسى ولد غانم	شيخ قرية الكفور
سابا ولد أبو ضاهر	شيخ قرية عبدله
يوسف ولد جرجس	شيخ قرية عين كفاع
أنطون ولد ميخائيل	شيخ قرية عبدله
عيسى ولد فرح	شيخ قرية عبدله
افرام ولد جبرايل	شيخ قرية دوما

إن الصورة الواقعية لعلاقة آل حمادة ودعمهم الدائم للمؤسسات الكنيسية المارونية تناقض ما تجهد بعض المصادر المعاصرة في إبرازه وترويجه والتأكيد عليه.

إن الشيخ عيسى «شهيد الشرعية الكاثوليكية» استأجر أرضاً في عكار سنة 1713م ليقدمها إلى الأخوية اللبنانية التي كانت بدأت تبرز بقوة بين المؤسسات الكنسية اللبنانية وتنافس الرهبانية الحلبية[1]. ودعم هذه المؤسسة الصاعدة وكانت نهايته المأساوية في أحد أديرتها في الكورة. ومنحت ملكيات زراعية مجاناً إلى تجمعات مارونية مثل دير كفيفان وأعفيت من الضرائب واعتبرها الحكام الحماديون مزارات دينية ينبغي التبرك بها والسهر على مصالحها وطلب شفاعتها الإلهية وتقديم النذور والهبات لصالحها تقرباً إلى الله والتماساً لرضاه[2].

إن الكثير من البطاركة والقساوسة والرهبان يفاخرون بعلاقاتهم الحميمية مع الحكم الشيعي، ويستعينون بسلطته على القيام بمهامهم الخيرية ويطلبون حمايته ومناصرته في كل ما يعرض لهم من شؤون حتى في وجه أقرانهم وزملائهم من رجال الدين الآخرين[3]. في سنة 1754م أعطى الشيخان حيدر وحسين حمادة حكام الجبة خاطرهم إلى الرهبان البلديين[4]. ووضعوا تحت تصرفهم أكثر الأديرة أهمية في جبة بشري[5]. وفي البترون أشرف الشيخ إبراهيم حاكم المقاطعة وشقيق الشيخ اسماعيل على تسليم قرية «حوب» الموصوفة بأنها جنة أرضية إلى الرهبان، وأجبر آل الخازن على الخضوع رغم ممانعتهم في ذلك وطلب من الرهبان إحياء الأرض واستثمارها[6].

وبقي آل حمادة يخصون برعايتهم الفرع البلدي من الرهبانية حتى نهاية عهدهم، ففي تشرين الأول 1763م وقبل المجمع الكنسي الذي تم فيه القسم على أن النظام الرهباني اللبناني لن ينقسم أبداً، قام الشيخ سليمان حمادة الذي كان يخص هذه الرهبانية بعطفٍ واحترامٍ واضحين بنزع دير مار أنطونيوس من منافسيهم الحلبيين

(1) الرهبانية اللبنانية، الجزء الثاني، الأب بطرس فهد، ص 489.
(2) راجع حجة دير كفيفان صورة عن الأصل، رقم الوثيقة F10.
(3) الأمثلة أكثر من أن تحصى، راجع التراث الماروني، مجموعة اللبودي.
(4) تاريخ الرهبانية اللبنانية المارونية، الراهب البلدي الأب بليبل، الجزء الثاني، ص 156.
(5) الإمارات الشيعية، ص221
(6) راجع نص الوثيقة المحفوظة في دير حوب في فصل آخر ونصها الكامل في الرهبانية اللبنانية المارونية، الجزء الثاني، ص،277 وفي ختامها أن من يعارض أحكامه في التسهيلات التي قدمها للدير يكون محروماً من شفاعة محمد وعلي.

ووضعه في عهدة البلديين وكذلك دير سيدة حوقا لأنه ملكهم من قديم ودون غيرهم. «ونرفع التكاليف عن جميع من يلوذ بهم ولهم منا الحماية والصيانة»[1].

فيما يتعلق بسلطتهم السياسية فإن علاقتهم مع التنظيمات الكنسية المارونية كانت أكثر عمقاً فكانوا بحكم موقعهم أسياد المؤسسة المركزية للكنيسة في الشرق بما فيها الكرسي البطريركي في دير قنوبين في وادي قاديشا وأيضاً سائر المؤسسات الرهبانية والأديرة في جميع أنحاء جبل لبنان، حيث كانت فرنسا قد أسبغت عليها حمايتها منذ منتصف القرن السابع عشر[2].

Les, Hamadas furent en effet les maitres séculaires des institutions centrales de l´église catholique au levant que d´autres établissements monastiques partout au mont Liban, auxquels la France avait voué sa protection depuis le milieu du xvIIe siécle.

فليس من المستغرب أن كبار الداعمين والمؤرخين للكنيسة كانوا عدائيين تجاه الأسياد الشيعة، وحكموا عليهم بكثير من التجريح وهو موقف خدم الشهابيين سنة 1760م ورسخ الصورة السلبية للحماديين في التاريخ الرسمي والتقليدي اللبناني[3].

الكرسي البطريركي

في الوقت الذي كانت هذه الحملة في ذروة اندفاعها تنقل إلى أوروبا صورة مأساوية عن الظلم والتعسف الذي يتعرض له الموارنة المساكين في ظل حكامهم المتوحشين، كانت الأمور تجري على أرض الواقع بشكل مختلف يتناقض مع كل هذه الادعاءات، فقد حرص الحماديّون على إحاطة المؤسّسات الكنسية المارونية بكلّ رعاية واهتمام، لا سيّما مركز البطريركية في قنوبين. كما حرصوا على إسباغ حمايتهم على شخص البطريرك حتى بوجه رهبانه وأساقفته، وساعدوه على القيام بمهامّه الدينية والزمنية باعتباره رمزاً معنوياً وقائداً مدنياً على طائفته وأتباعه، إلا في معالجة بعض الخلافات والاختلافات اللاهوتية والإكليروسية؛ فقد كانوا يرون أنّ الرأي النهائي بشأنها يعود إلى روما وحدها، وينفّذون ما تقرّره بشأنها. وقد جرت العادة والعرف أن يوجّه الحاكم الحماديّ في مناسبات معيّنة كتاباً للبطريرك المارونيّ يؤكّد مكانته الخاصّة والمميّزة ويجدد تعهّده

(1) تاريخ الرهبانية، الأب بليبل، ص265.
(2) مجلة Arabica، سنة 2004، ص 10.
(3) مجلة Arabica، الدراسة نفسها.

بمساعدته وحمايته وتأمين حقوقه كافّةً واحترام صلاحياته الكنسية في أمور الأحوال الشخصية لرعيّته. ولا يزال أرشيف بكركي يحتفظ ببعض هذه الوثائق التي أرسلها الحكّام الحماديّون إلى البطاركة تحدّد الأسس والمبادئ والأساليب التي كانت تتحكّم بالعلاقة بين الطرفين. وهذه بعض النماذج الباقية من هذه الرسائل التي هي في الواقع قرارات سلطوية صدرت عن عدة حكام حماديين، تؤكد على الرعاية الخاصة التي نعمت بها المؤسسات الكنسية المارونية في ظل الحكم الشيعي في جبل لبنان.

الرسالة الأولى

في العام 1707م. أرسل الحاكمان الحماديّان حسين وعيسى رسالة يتعهّدان فيها بعدم تكليف شركاء الكرسيّ والعاملين فيه أيّة ضرائب ويعتبران الدير (مرفوع القلم) أي معفى من الضرائب بجميع الوجوه:

«وجه تحرير هذه الأحرف هو أننا شارطنا محبّنا البطرك بأننا لا نكلف شركاته لارفقاتنا وقافه على الخصاص ولا ندع أحد يأخذ منه خدمة عداد المعزي ولا شعير إلى اجراته وشركاته ولا نفصّل عليهم شيء مهما صار على الناحية لا نكلفهم درهم الفرد وموضع له أرض في البلاد ملك لا يحط عليها تبريد وموضع له جوز في البلاد أم توت لا يخصّهم خراج ولا غيره ولا نكلف شركاته لا شتوية ولا صيفية ومرفوع القلم عن ديره بجميع الوجوه ولا نكلفه شيء تحريراً في شهر شعبان من شهور ألف وماية وتسعة عشر هجرية (1707م.) [1]».

حسين وعيسى حمادة

الرسالة الثانية

أرسل موسى حمادة الحاكم المقيم في حصرون رسالة إلى البطريرك يعقوب عواد يحدّد فيها امتيازات البطريركية ويفصّل طريقته في التعاطي معها. وذلك في عام 1717م.:

«وجه تحرير الأحرف:

«هو أنه أعطينا قول وإقرار بعهد وشرط إلى عزيزنا البطرك يعقوب المكرم لا

(1) البطريركية المارونية وآل حمادة، جان نخول، (نقلاً عن أرشيف بكركي، السجل رقم 2، ص 7)، ص 47.

يكون عليه تسليم مسبق ولا كفالة ولا مال مسبق ولا خرج ولا مسعده ولا خدمة ولا زخيرة ولا غيره والمال سبعماية غرش كسيم مقطوع مزبور وشركاته واجراته وما عليهم دخانيه ولا صيفيه ولا شتويه ولا خدمه ولا جوالي ولا نتجرأ عليهم بوجه من الوجوه والدير ما عليه خدمه ولا وقافه على الخصاص في مزارع الدير ورزق الدير وحيث الدير له أرض في ناحية الجبّة ما لأحد من الرعايا يمنعه من زراعتها ولا يتكلّف عليها تدبير ولا غيره جمله كافية وعوايد الماء في جميع أوقافه ومزارعه ولا أحد يعارضه ويقارشه فيها كجاري عوايده السالفة وأن لا أحد من الحكام يعارض البطرك ولا تباعهم أيضاً ولا ينازعوه بوجه من الوجوه ولا يغلط خاطره فيما يخص أمور الدين من رسامة وشرع وزيجات وورثات ووقوفات وديورة ورهبان مع جميع ما يخص حضرة محبنا البطرك من نوريه وطاعه وعوايد الديورة وكذلك إنّ جميع الوقوفات من مزارع وبيوت وأقبية وأشجار وأراضي وجوز وامياه وسبيل ومجالات الجيرة وبما أنّ البطرك ربة دين ومقصود من كل طرف وجانب فلا أحد يعترض الشاردين والواردين عنده كايناً من كان وكذلك (خضرة) الدير وبقره ما عليهم عداد ولا تبدير ولا تسفير ولا خدمه لأنه ماله كسيم ولا ياسجية ولا قهوجية ولا أحد من أعوام الناحية يشتي في وادي الدير بغير خاطر البطرك وهذا الشرط من رضانا واختيارنا إلى حضرة محبنا البطرك وعلى هذا قول الله ورأي الله لا نغير ولا نبدل حررنا بيده هذا التمسك لأجل البيان والحفظ من النسيان وعدم منازعة كل إنسان بلغ تحريراً في شهر جمادى الثاني من شهور سنة ألف وماية وثلاثين للهجرة صح موسى حمادي سنة 1717م[1].

يؤكد هذا المنشور سياسة الحاكم الشيعي نحو قنوبين ويحدّد فيه بالتفصيل عدداً من القواعد التي ترعى شؤون البطريركية في الأمور الأمنية والضرائبية والإدارية. ويتناول مبادئ الحفاظ على أملاك الدير وعدم معارضة البطريرك في الأعمال الدينية والدنيوية التي يقوم بها. وأهمّ ما جاء فيها:

1ـ يدفع الدير مبلغ 700 غرش رسماً مقطوعاً بدون أن يقدّم كفالة أو دفعة مسبقة وبدون الإضافات التي يدفعها الآخرون عادةً.

2ـ شركاء الدير وأجراؤه وخدمه تابعون لسلطة الدير وحده، ومعفيون من جميع أنواع الضرائب والميري.

---

(1) أرشيف بكركي، سجل 2، ص 2، جارور البطريرك عواد.

3_ الدير حرّ في استثمار أراضيه بالطريقة التي يختارها، وله أن يستفيد من مياه الريّ بحسب القواعد الجارية.

4_ إعلان حرية البطريرك في كلّ أمور الدير من رسامة وشرع وزيجات ووراثات ووقوفات وديورة ورهبان وفي مداخيله من نوريه وطاعة وعوايد الديورة.

5_ لزوّار الدير الحرّية الكاملة في تنقّلاتهم مهما كانت صفتهم ولا يدخل أحد من العوامّ في الوادي حيث يقوم الدير بدون رضا البطريرك.

الرسالة الثالثة

إن الرسالتين المُرسلتين إلى البطريرك سمعان عواد بن شقيق البطريرك يعقوب واللتين توضّحان المواقف الحمادية تجاه البطريرك بتفصيلاتها ومراميها قد أرسلت إليه خارج الجبّة، لأنّه يبدو أنّه كان على خلافٍ مع بعض رهبانه ممّا اقتضى منه ترك مركزه إلى منطقةٍ أخرى[1].

تدعو الرسالة الأولى ـ الموقّعة من حسين حمادة ـ البطريرك إلى العودة إلى دير قنوبين لأنّ «الكرسيّ كرسيكم والبلاد بلادكم» وإننا إما نخلي الطير يطير فوق روسكم تعبيراً عن الحماية المطلقة التي يتعهّد له بها عند إجراء المحاسبة بينه وبين رهبانه عن ثلاث سنوات مضت ووصول كلّ صاحب حقّ إلى حقّه.

أمّا الرسالة الثانية التي يبدو أنّها كُتِبت بالتاريخ نفسه وللمناسبة نفسها، فهي موقّعة من حسين وصالح وحيدر وحسن حمادة[2]. وهي تضيف إلى الأولى تعهّداً بإطلاق يد البطريرك في أمور دينه وحكمه على شعبه ورهبانه وخوارنته ومطارنته، ويستعمل سلطانه حسب ما يقتضيه ناموس النصارى. مع التأكيد على تأييد أحكامه وسلطاته وإلزام العاصين بها. أمّا في شأن الخلاف مع الرهبان الحلبيين في دير قزحيا، ومار ليشاع، فلا بدّ من انتظار جواب روما للعمل بموجبه بدون السماح بكسر ناموسه لأنه من ناموسنا ونسلك معه كما كان مسلك آبائنا وأجدادنا مع أسلافه:

(1) في آذار 1745م أنكر مطارنة البترون وبيروت وقبرص وصور وطرابلس طاعة البطريرك وأقاموا مكانه نائباً بطريركياً وعرضوا أمرهم على الكرسي الرسولي، فانتقل البطريرك إلى دير سيدة مشموشة. ولم يكن انتقاله بسبب خلافه مع «المتاولة حكام تلك البلاد» كما يقول الأب فهد «بطاركة الموارنة، القرن 18، ص 234). وهذا ما يتبين من هذه الرسالة.

(2) أولاد حسين المشطوب حكام جبة بشري.

«الى حضرة الوالد العزيز البطرك سمعان حفظه تعالى:

اولاً مـزيـد كثرت الأشـواق مـع عضـم تـزايـد الاشـتـيـاق الى مشاهدت وجهكم الكريم في كل خير وعافية ونعمة من الله جزيله وافيه والثاني ان سلتم عنا فلله الحمد بخير ونرجو من كرم الباري سبحانه تعالى بأن تكونو أحسن من ذلك ويحط في ايدك وقت وصلت ورقتكم صحبت محبنا اخوكم الشدياق وفهمنا مضمون الجميع وحمدنا الله تعالى على صحت سلامتكم التي هي عندنا غايت المراد من رب العباد وذلك تم لنا ان مرادكم تقدموا الى كرسيكم دير قنوبين وحضرت والدنا هان جل مقصودنا لان الكرسي كرسيكم والبلاد بلادكم فإن رسمتم مع وصول محبنا اخيكم الى عندكم تقطعوا عراقيلكم وتذهبوا أموركم وتبعتو تعرفونا حتى نرسل اولاد البلاد يجيبوكم واصلكم اوراق من اولاد البلاد وعسكر منا تفهمو مضمون الجميع وعلي هادا قول الله وراي الله وراي ومحمد وعلي ما نغير معكم ولا نبدل لا نحط قدمك الا كل خير والله العضيم وبالقسم كل يميني اننا ما نخلي الطير يطير فوق روسكم المراد يا حضرت والدنا فات الوقت ومواسيم الدير قربت والغله طلعت في موضع وما تبقى لكم عذر من بوجه المرجو لا بقا يصير لكم عاقه ولا يوم واحد ونحنا كما دكرتم اجمعنا اولاد عمنا وابو يوسف بولص واولاد البلاد».

«جميعهم ولكن كاتبين لكم كفالة على كل امر الذي تريدوا ومن جهت الرهبان كما ذكرتم تحت حساب الدير على ثلاث سنين ان طلع لكم شي بتاخدوه وان طلع لهم شي بياخدوه بحق اي قول الله وراي الله وراي محمد وعلي نحنا معكم دون غيركم في كل امر تريدوه كما فهمنا محبنا ابو رزق سليمان وفي مكاتيبكم بقا الدير في تصريفكم عدينا عن الرهبان وغيرهم بقت الدعوه على محبيكم وجملة الكلام محبنا ابو رزق سليمان يفهم حضرتكم تكونو من كلامه على ثقة صح باقي عمركم يطول والدعا»[1].

التوقيع حسين حمادة

(1) أرشيف بكركي، جارور البطريرك سمعان عواد، وثيقة F4 128.

وثيقة F4: رسالة الحاكم الشيعي إلى البطريرك بتأمين الحماية له بحسب قول الله وراي الله وراي محمد وعلي.

الرسالة الرابعة

الوثيقة الثانية موقّعة من أربعة من آل حمادة: وتدور حول تسليم دير قنوبين إلى البطريرك، «لا نعارضه بشيء في أمور دينه وحكمه على شعبه ورهبانه وخوارنته ومطارينه». وتسوية الحسابات بينه وبين رهبانه وإلزامهم بطاعته وانتظار قرار روما في شأن خلافه معهم.

«وجه تحرير الحروف

هو اننا نحن الموضوعة اسامينا وختومنا بديله قد اعطينا قول ووعد ثابت لحضرة عزيزنا البطرك سمعان اننا نسلمه كرسيه دير قنوبين مع كافت اغلاله ساحل جبل من حرير وزيتون وحنطه وشعير وغيره وان نحاسب له الرهبان عن ثلاث سنوات ان تبقا له عندهم شي بعد الحساب نحصله له وكذلك لا نعارضه بشي في أمور دينه وحكمه على شعبه ورهبانه وخوارنته ومطارينه ويستعمل سلطانه حسب ما يقتضيه ناموس النصاره يعصاه او يفوت حده من المذكورين ونشد حكمه ونايد سلطانه ونلزم العاصي بطاعته من عدا رهبان الحلبية الذي في دير قزحيا ومار ليشاع يتموا على طريقتهم لبين ما يجي الجواب من روميه بينمشا عليه ولا نسمح بكسر ناموسه بما انه من ناموسنا ولا بادنا اشاره بل نكون سالكين معه باحسن ما سلكوا مع سلفايه من البطاركة اهلنا واجدادنا ولا نغير ولا نبدل معه بشي»

«اصلاً قول الله وراي الله على ما ذكر والخاين منا ما دام نحن وهو في قيد الحياة يخونه الله وله المنزلة العالية بالكرامه والعزازه والله الوكيل على ذلك وحررنا له هذه الوثيقة على دواتنا لتكون بيده الوقت الاحتياج حرر وجرى سنة ثمانية وخمسين ومابة وألف هـ 1745 م».

حسين	صالح	حيدر	حسن
حمادة	حمادة	حمادة	حمادة[1].

تغطّي هذه الوثائق قرابة نصف قرنٍ من الزمن وتبيّن سياسة معظم الحماديين الذين حكموا الجبّة في هذه الفترة والذين أصدروا هذه الوثائق ووقّعوها. وهي الفترة نفسها التي تعرض في أثنائها الحماديون لاتّهامات متجنّية بإساءة معاملة البطريرك

(1) أرشيف بكركي، وثيقة 129. F5.

[illegible]

وضحوا الحروف
[illegible] الموضوعات امينا وختوماتنا بذيلهم فقد
وافقنا [illegible] لحضرة عزيزنا البطرك
اعطينا قولنا وعهدنا
سماه اثناسيوس كرسيه دير قنوبين معي كافة
اغلال ساحل جبل [illegible] وزيتون وضفتي وشعير
غيره واذا نحاسب له الرهبان عن تلك السنوات
الا تبعا له عندهم شي بعد الحساب تحصله له وكذلك لا
نعارضه بشي في امور دينه وحكمه على شعبه ورهبانه
وخوارنته ومطارنه ويستعمل سلطانه حسب ما
يقتضيه ناموس النصارى بروما او يفوت حدوده من
المذكورين وننفذ حكمه ونأيد سلطانه ونلزم العاصي

[illegible]

وثيقة F5: رسالة من أربعة حماديين إلى البطريرك بتأييد سلطانه وإلزام العصاة بطاعته وتأمين المنزلة العالية له بالكرامة والعزة وتنفيذ حكم روما حول الخلاف بينه وبين أساقفته.

ومؤسّساته وأتباعه، والتي سبقت مباشرةً تحرّك العثمانيين بفعل الضغط الأوروبي ضد الحماديين وإثارة الأهالي على حكمهم وتنفيذ مخطّط التهجير الذي رُسم بعناية منذ مدة متمادية.

إنّ هذه الوثائق تؤكّد أنّ سياسة الحماديين تجاه دير قنّوبين كانت تتمحور حول مبادئ أربعة أساسية:

1. تأمين الحرية المطلقة للبطريرك بإدارة شؤون كنيسته وشعبه في كلّ الأمور الدينية والأحوال الشخصية.

2 ـ تأمين الحماية للبطريرك وتثبيت (شدّ) حكمه وتأييد سلطانه وإلزام العاصي بطاعته.

3 ـ منحه إعفاءات ضرائبية استثنائية وتعيين المبلغ المرسوم على ديره برقم محدّد يمثّل الحدّ الأدنى بدون إضافات من أيّ نوع.

4 ـ ترك الأمور الخلافية الكبرى بين البطريرك والرهبانية وتعهّدهم بتنفيذ ما ترسمه روما حولها.

الأديرة والرهبانيات

إنّ هذه المعاملة لم تقتصر على دير قنّوبين، بل كانت سياسة عامّة مارسها الحماديون على سائر الأديرة، والمؤسّسات الدينية في المناطق الأخرى الواقعة تحت حكمهم. ولم يكن للموارنة في حينه إلا ثلاثة أديرة خارجة عن سلطة الشيعة وتقع في المتن وقسم من كسروان التابعين لولاية صيدا وهي دير اللويزة ودير مار بطرس في بكفيا ودير مار يوحنا في رشميا[1]. أما بقية أديرة الموارنة فكانت تقع جميعها في المناطق الحمادية وتخضع للسياسة نفسها المتّبعة مع قنّوبين كما تدلّ هذه الوثيقة المتعلّقة بدير مار سركيس[2]، إذ لا تخرج عن المبادئ العامّة في المعاملة كما جاء في الوثائق السابقة العائدة للمقر البطريركي في قنوبين.

«وجه تحريره وموجب تسطيره اننا سلمنا دير مار سركيس في قرية اهدن الى القس سمعان من رهبان مار شعيا ومدبرينه جميع ما يحوي الدير داخل وخارج

(1) التاريخ اللبناني، الأب زنده، ص68.
(2) وثيقة F6.

وثيقة F6: صك من الحاكم الشيعي بتسليم دير مار سركيس إلى القس سمعان وتعيين مبلغ الضريبة الثابتة على أرزاقه في رجب 1151 هـ 1739م.

من الحاكم الشيعي إلى رهبان مار سركيس بتأمين الحماية والرعاية وعقاب من يعارضهم في ذو القعدة 1159 هـ- 1747م.

من توت واراضي وكرم وزيتون وجوز وارض كنيدر فوق رزق الدير لأجل قيام معاشهم وشارطناهم انهم يدفعوا ميري ثلاثين غرش وست عشر لنا مع دورة الطاحون لا غير وصار الشرط بينا وبينهم انهم ينصبوا ويوسعوا ويعمروا لا نزيد عليهم مصرية الفرد سوا الدراهم المذكورة على ذلك قول الله وراي الله» (راجع صورة الأصل)

«وجه تحريره وموجب تسطيره هو اننا اتفقنا نحن ومحبينا رهبان مار سركيس لا تغيير ولا تبديل واي من عارضهم له منا المقاصرة البالغة ولهم منا الحماية والرعاية لا عليهم لا شافعة ولا مدافعة ولو حصل لنا من الألف الى المائة لا يمكن قبوله وعلى ذلك صار القول» (راجع صورة الأصل).

حرر ذلك في رجب 1151هـ صح صح صح»

حسن حمادة وولده اسماعيل

1738



وقد يكون المنشور الصادر عن الحاكم الشيعي عاماً يشمل عدداً من الأديرة يحدد فيها الامتيازات والأحكام والأوضاع التي تسري على جميع رهبانها في وقت واحد. كما ورد في هذا الكتاب الموقّع من حسين وحيدر حمادة، ويتعهّدان فيه بحماية الأديرة حتى من الرهبان العاصين والمخالفين وترك الحرّية للرهبان المذكورة أسماؤهم بإدارة الدير حسب طقوسهم والعادات السائدة، وهي أديرة مارليشع وقزحيا وحوقا[1]:

يعقوب بطريرك أنطاكيا	ختم
جورج مطران إهدن	ختم
يوسف مطران دربي	ختم
يوحنا مطران مار شليطا	ختم
جورج مطران العاقورة	ختم

(1) وكان رهبان هذه الأديرة كما تظهر الوثائق على خلاف مع البطريركية وينتظر الحماديون ما تقرره روما لتطبيقه في هذا الشأن.



وثيقة F7 صك بتسليم أديرة مار ليشع وقزحيا وحوقا إلى الاساقفة الخمسة وتعهد بتأمين حريتهم في التصرف التام 1167 هـ - 1754م.



دير قزحيا

من المشايخ الحمادية

وجه تحريره وموجب تسطيره

«هو اننا اعطينا قول وقرار الى محبينا الرهبان اللبنانيين القس نهرا والقس اقليموس والقس مخايل وباقي الرهبان تباعهم القاطنين في ديورة بلادنا مار اليشع وقزحيا وحوقا بان يتصرفوا فيهم التصرف التام ولا نعارضهم في تدبير الديورة كجاري عوايدهم السابقة ولا نقبل فيهم مفسدين ولا براطيل ولا نبدلهم بغيرهم واذا احد من رهبانهم عصى عليهم لا نسمع كلامه ولا نعارضهم بتدبيره هم يدبروه حسب طقوسهم ولا ندع أحد يتطاول عليهم بنوع ما ومن خصوص دير مار اليشع كجاري عوايده كما الاتفاق بينهم وبين أهل بشري وعلى ذلك قول الله وراى الله والخاين الله يخونه وكتبنا لهم ذلك سند بيدهم لحين الحاجة. تحريراً عن سنة ألف وماية وسبعة وستين 1167هـ توافق 1754 مسيحيّة[1]. (راجع صورة الأصل)

كان الآباء الكرمليون يحظون بحماية الحاكم الحمادي ورعايته الكاملة في أديرتهم المنتشرة في جبل لبنان وخصوصاً دير مار قزحيا[2]. وفي سنة 1711م اضطر الحماديون إلى الجلاء عن منطقة الدير في إحدى مواجهاتهم مع الحملات العثمانية ربما لقرب زغرتا من السواحل. فطلب القنصل الفرنسي Boismont من والي طرابلس، تأكيد الحماية على دير الكرملين، خوفاً من التعرض له خلال غياب الحاكم الحمادي[3]. وقد حصل على «بيولوردي» يحقق له رغبته. وفي تقريره الرسمي إلى حكومته يشرح القنصل أوضاع الفريقين العسكرية، وينتقد تهديدات الوالي الحربية وكيف أوصلته إلى هزيمة كاملة أمام الشيعة[4].

وقد تورط الكرمليون مرة أخرى في حادث مأساوي أثار تعقيدات في العلاقات الفرنسية- العثمانية ـ المسيحية ـ الشيعية في جبل لبنان في هذه الفترة.

في آب 1728م اختلف كاهن كرملي من دير ما قزحيا مع فلاح ماروني من بشري وقتله. فقام الفلاحون مع عدة فرسان حماديين بمطاردة القاتل للقبض عليه.

(1) دير مار انطونيوس ـ قزحيا، الأب أنطون مقبل، ص 371 ، راجع الوثيقة F7.
(2) راجع رسالة الحكام الحماديين إلى رهبان دير مار قزحيا F9.
(3) تقرير القنصل في أيار 1211. A.E.B. 1114 fol 3480a-b.
(4) تقرير القنصل في 1711م A.E.B. 1114 fol 359-360 .

تدخل القنصل Lemaire ونظم محضراً بالحادث ليلزم الكرمليين في روما بدفع دية القتيل ونفقات الحادث وذيوله. وأخيراً نال أهل القتيل تعويضاً قدره مائتي قرشاً والباشا مائتين وخمسين قرشاً بينما كان حصة الحاكم الحمادي ستماية قرش[1]. وظهر الباشا هذه المرة على وفاق مع الحكام الشيعة . فأرسل بيلوردي شديد التهذيب يطلب منهم إعادة الكرمليين إلى ديرهم، وكتب إلى وزارة الخارجية يلتمس عدم السماح إلا للكهنة الموثوقين والمتقدمين قليلاً بالسن بالقدوم في إرساليات إلى لبنان[2].

لم يقتصر دور الحماديين على حماية أديرة الموارنة ورعايتها ومنحها الكثير من الأراضي والأملاك بشكل أوقاف ونذورات وتمييزها بالإعفاءات الضرائبية والرسوم الإضافية المعتادة، بل تعدّى ذلك إلى المشاركة والإشراف على كثير من النشاطات الرهبانية البحتة، والفصل في الخصومات التي تقع داخل التنظيمات الكنسية وفي ما بينها. وفي مقدّمة هذه الشؤون الإشراف على انتخابات البطريرك ومن ثمّ مساندة سلطته على رعيته ورهبانه وتأييدها. والإشراف على أمور الأديرة والرهبانيات الخاصة، والحفاظ على أملاكها وأمنها، وتأمين طاعة الرهبان لرؤسائهم وأساقفتهم، والالتزام بالتعويض على كل ضرر يصيبهم والاكتفاء منهم بتقديمات رمزية أيام الأعياد[3]. «لنا **عليهم عيدية برمضان وعيد الضحية كل عيد رطل... وما عدا ما ذكر يكون مكسور عنهم قلم الميري كلياً[4] ولا عليهم تسفير ولا توزيع ولا طرح ولهم منا الحماية والصيانة لهم ولرزقهم وكلما يتعلق بهم وفي رهبانهم جميعهم ولا نخص أحداً منهم بأمر[5]. وعلى جمهور رهبنتهم ولا نعصي راهباً على ريسه العام بل نكون مسعفاً لريسهم على حسم جمهوريتهم وإذا حصل عليهم تجري[6] أو نهب نلتزم به ونعوض عليهم الضرر العوض.**»

وإذا نهب أرزاق أو خراب ديرهم ولم نقدر نرد عنهم لا يلتزمون بدفع الميري لنا. وإذا صار منا أو ممن يقوم مكاننا تجري عليهم وأردنا تطليعهم من ديرهم نلتزم نثمن أرزاقهم وغروسهم[7]. ولا تسمح بتغيير حرف من هذه الحجة نحن ومن يقوم

(1) تقرير القنصل الفرنسي في كانون الثاني 1728م، A.E.B. 1114 fol 2372 .
(2) تقرير القنصل في آب 1728م، fol 229a-b 1114
(3) إن تقديم هدية في العيد هي من علامات الخضوع للسلطان المهدى إليه.
(4) الإعفاء من الضرائب.
(5) لا نميز أحداً منهم عن الباقين.
(6) تجرأ: المقصود إذا اعتدى أحد عليهم.
(7) مبدأ التعويض عن الملكية.

مقامنا ومن أراد يغير شيئاً يكون محروم من شفاعة محمد وعلي[1].

حرر في سنة 1177هـ 1764-م كنج حمادة كاتبه حسين حمادة [2]

وكان حضور الشيخ الشيعي مجلس العقد يعطيه الشكل التنفيذي الشرعي حتى لو كان يتعلق بأمور دينية بحتة«**كقيام دير وفائدة الطائفة المارونية وإقامة مدرسة وقداديس وصلوات**»[3].

فتكون بحضور جناب أفندينا **ويصدق الفقير إبراهيم حمادة (الحاكم) على الحجة بعد أن يذيلها بعبارة «يعمل بمضمونه ولا يصير خلاف ذلك»**[4].

انتخاب البطاركة

وكان القناصل الفرنسيون يعتبرون أنّ انتخاب البطريرك عند شغور كرسيّه هو من أخصّ شؤونهم، فيولونه اهتماماً مطلقاً باسم الملك الفرنسيّ والبابا في روما ويتابعون التفاصيل المختلفة التي من شأنها أن تؤمّن إجراءه في أفضل الظروف وأنسبها كما يرونها.

كان الحكام الشيعة يشرفون غالباً على انتخاب البطاركة بحكم موقعهم. وكثيراً ما كان يعمد الأساقفة إلى طلب دعمهم وتأييدهم للوصول إلى هذا المنصب[5].

ولما كانت الخلافات والخصومات تنشب أحياناً كثيرة بين البطريرك وأساقفته فلم يكن له أن يستمر في القيام بمهامه دون مساعدة الحاكم الحمادي **وتأييده «بغير ناموسه وحمايته ما نقدر نستقيم»**، كما يقول أحد البطاركة[6].

وقد يحصل بعض التجاذبات عند الانتخاب حول اختيار مكانه وظروف إجرائه بين القناصل الفرنسيين، وبعض أعيان الموارنة من خارج المقاطعات الشيعية.

(1) حجة هبة عقار من الحاكم الشيعي إلى الرهبانية لإنشاء «دير يختص بالألهة من دون غيرهم». تنورين ص، 230,238 دير مار أنطونيوس حوب.

(2) حجة مار ضومط، سنة 1713م.

(3) حجة أهالي تنورين، 1764م.

(4) المصدر السابق، ص 230 و. 241 «وكان من عادة الشيخ الحمادي عندما يضع خاتمه أن يسبق اسمه بكلمة الفقير زهداً وتواضعاً».

(5) بطاركة الموارنة، القرن، 18 ص 42.

(6) راجع رسالة البطريرك يعقوب عواد إلى نوفل الخازن.

عند انتخاب البطريرك جبرايل البلوزاوي (1704م ـ 1705م) خلفاً للبطريرك الدويهي، جهد القنصل بولارد في طرابلس لإجراء الانتخابات في «قنّوبين»، حيث يتأمّن للأساقفة حرّية الاختيار بعيداً عن الضغوط والتدخّلات التي قد تشوبه إذا انتقل الأساقفة إلى كسروان بتأثير من القنصل الفرنسيّ في بيروت أبي نوفل الخازن وأقاربه[1]. فقد أراد هذا القنصل الخازنيّ استقدامهم من مقرّ الكرسيّ البطريركيّ حيث تعوّدوا على انتخاب بطريركهم منذ 300 سنة، وإبقاءهم قربه في كسروان بقصد التأثير في نتيجة الانتخاب. وكان يرى أنّ بلاط روما وبلاط فرنسا سيعجبان كيف استولى الحياء البشريّ على بعض الأساقفة فأقدموا على انتخاب بطريرك خارج مقرّ الكرسي البطريركي خشية أن يؤثّر الشيخ الخازني قنصل فرنسا في بيروت على اختيارهم[2]. رغم أنّ القنصل الفرنسيّ الآخر في صيدا «إستيل» كان له رأيٌ مخالف؛ إذ اعتبر أنّ هذا الانتقال قد ضمن حرية الانتخاب، وعصمه من دسائس الحماديين[3]. وبعد انتخابه انتقل البطريرك إلى كرسيه في قنّوبين بعد أن هيّأ له بولارد استقبالاً حافلاً. ومع أنّ الحاكم الحماديّ أرسل ابنه مع أربعين خيّالٍ ووفداً من رجاله لاستقبال البطريرك المنتخب، فقد اعتبر بولارد أنّ إكرامه الزائد للبطريرك قد بيّن للمتاولة أنّه يتمتّع بالحماية الكاملة من قنصل فرنسا[4].

جرى انتخاب البطريرك التالي في قنوبين، وبقي بولارد على رأيه القاضي بوجوب إجرائه فيها حيث ستكون إرادة الأساقفة أكثر حرّية من كسروان، لأنّ بعدهم عن الخازنيين يترك للوحي الإلهيّ وحده أن يوجّه خيار المقترعين[5].

كان يزعج القنصل التأكيدات التي وصلت إليه عن مساعي ابن أخت البطريرك المتوفى للوصول إلى الكرسي الانطاكي من «**تحت يد الحماديين هؤلاء الكفار الذين هم أسياد لبنان وحكامه الموجودين في قنوبين والذين يملكون أصوات المتوافقين معهم**»[6].

(1) D.D.C. T3, p. 249-250 القنصل بولار هو بيار بولار Poullard وصل إلى طرابلس سنة 1704م وبقي قنصلاً فيها حتى انتقل إلى صيدا، 1711م ـ1720م ومات في القاهرة سنة 1722م.
(2) بطاركة الموارنة، القرن 18، الأباتي فهد، ص 18.
(3) المصدر السابق، ص 22.
(4) D.D.C. T3, P250.
(5) المصدر السابق، ص 271 في 26 تشرين الأول، 1705م.
(6) المصدر السابق، التقرير نفسه، ص 270.

كان القنصل على استعداد رغم مرضه للصعود إلى قنوبين وطرد الحماديين وملاحظة مسلكهم أثناء الانتخاب[1]، ولكنّ موفده الأب جاشينتو الكرمليّ كفاه مشقّة هذه الرحلة بعد أن وصل إلى قنوبين وقابل الزعيم الحمادي ووجد أنّ الأمور تسير بشكلٍ جيّد، ثمّ ما لبث الحماديون أن ابتعدوا عن الدير وانتُخِب البطريرك سمعان عواد رغم أنّ إستيل لم يكن يرى أنّه جديرٌ بهذا المنصب[2].

كان الحماديون باعتبارهم حكّاماً على المناطق التي تتواجد فيها غالبية الموارنة وتنظيماتهم الكنسية والرهبانية مضطرين بصفتهم هذه إلى التدخّل لحلّ المنازعات والخلافات التي تقوم في العادة بين رجال الدين الموارنة من مختلف الرتب، وكان غالباً ما يعمد هؤلاء أنفسهم إلى الطلب من الحماديين التدخّل إحقاقاً لحقّ يدّعونه أو حمايةً من ضغطٍ أو تعدٍّ يشكون منه.

نتج عن هذا التدخل السلطوي في النزاعات المارونية الإكليركية، الكثير من الفرقاء المتضررين من اكليروس وأعيان وقناصل فرنسيين.

في سنة 1710م اتهم البطريرك يعقوب عواد بجرائم خطيرة جنائية ومخلة بالشرف فأوقف عن ممارسة مهمته البطريركية لمنعه من اللجوء إلى الشيخ الحمادي ولكي لا تشجع فعلته المستنكرة أقاربه على اعتناق الإسلام[3] . ولكن البابا أمر بإعادته إلى كرسيه بعد إجراء التحقيق في روما، وهو قرار أثار حينها جدلاً قوياً في أوساط طائفته التي كانت لا تزال متأثرة بفظاعة الجريمة[4]. وأشار الدبلوماسيون إلى صعوبة الخضوع له ومخالفته للرغبة العامة.

وحال عودته إلى لبنان بعد أكثر من ثلاث سنوات على غيابه تحاشى أن يمر في كسروان وتوجه رأساً إلى جبيل لتحية الشيخ اسماعيل ثم انتقل إلى بشري حيث استقبل في قصر الشيخ عيسى بحفاوة بالغة[5].

ثبت الحماديون البطريرك على كرسيه وأيدهم الفرنسيون واليسوعيون في تنفيذ قرار الحبر الأعظم ولكن الموارنة وآل الخازن على رأسهم رفضوا الانصياع

---

(1) بطاركة الموارنة، القرن 18، ص 42.

(2) تقرير القنصل استيل، شباط 1706. D.D.C T1, p 66.

(3) تقرير القنصل الفرنسي في طرابلس بتاريخ 30 حزيران، 1710م. AEB1 1114 fol 285 .

(4) تقرير القنصل الفرنسي في صيدا في 12 تشرين أول 1712، AEB1 1019 fol 136a.

(5) تقرير القنصل الفرنسي في صيدا في 1 شباط 1714م. AEB1 1019 fol 274ab.

لإرادة روما، واستطاعوا إقناع والي طرابلس أن ينتزع دير قنوبين من سلطة الشيخ عيسى حتى يمكن التخلص من البطريرك ويطردوه من كرسيه مرة أخرى[1].

عجز والي طرابلس عن تنفيذ رغبته، ولم يتمكن من إقناع الحماديين بالتخلي عن سلطتهم على دير قنوبين فخاب أمل موارنة كسروان وشيوخهم في الخلاص من البطريرك العائد واستبداله براهب آخر.

وبعد ثلاثة أعوام على عودة البطريرك إلى مركزه ليمارس صلاحيته بقوة القرار الرسولي ودعمه، اغتيل الشيخ عيسى في دير حماطور بعد ما نصبت له السلطات العثمانية ووالي طرابلس فخاً، يرى بعض الباحثين أن الموارنة المتضررين من الأمر البابوي كان لهم يد في تدبيره والتحريض عليه لذلك يقول ونتر: استشهد الأمير الشيعي الكبير دفاعاً عن السلطة البابوية والشرعية الكاثوليكية في جبل لبنان[2].

كتب الأب توما اللبودي رئيس عام الرهبانية اللبنانية (1735م ـ 1741م) إلى الكردينال زنداداري عن طريق القسّ يواصاف رئيس دير مار بطرس في روما بتاريخ 15 تشرين الثاني 1735م. يعرض عليه الخلاف الحاصل بين المطران إغناطيوس شرابيه والياس محاسب على مطرانية جبيل وبين البطريرك يوسف درغام الخازن والمطران الياس محاسب[3]:

«حضرة المطران الياس (محاسب) لما رأى ذاته مصفر اليدين من البطريركية التي كان طالباً إياها بالمكر والحيل والسيمونيا[4]، فأرسل الى اسماعيل حمادة وبعض أناس آخرين من بلاد جبيل الذين ليسوا بمستقيمي السيرة طالباً منهم أن يطردوا المطران اغناطيوس من الرعية، ويطلبوا مكانه المطران الياس (محاسب). وهكذا صار، واستمر المطران اغناطيوس المسكين مخبي (مختبئاً) في مزرعة من بلاد البترون عند أناس فقراء مساكين. وبعناية الله قد أمَرَتني الطاعة أن أتوجّه مع المطران طوبيا الى دير قنوبين حين تولى وكالتها. وبتنا في مدينة جبيل، وكان هناك

(1) تقرير القنصل الفرنسي في صيدا في 25 نيسان، 1714م AEB1 1019 fol 460a-462b.
(2) مجلة Arabica سنة 2004 العدد 1ـ51 مقال بعنوان زun lys dans des epinesس وردة بين الأشواك الشيعة والموارنة في جبل لبنان، 1698 ـ 1763م.
(3) مجموعة اللبودي، ص 175.
(4) تعني الرشوة.

الشيخ اسماعيل حاكم البلاد. ويتفهموا ان لي على المذكور دالة، فاستعطفت خاطره في تلك الليلة في سلوك المطران اغناطيوس في رعيته، فتمّم مطلوبي. ولأجل ناموسه طلب مني أن سيّدنا طوبيا يستمنّه بذلك ليربّحه جميله. وبعد ذلك صرّف المطران اغناطيوس في رعيته».

كان لا بدٌ لرجل الدين مهما كانت رتبته من إجازة الحاكم الشيعي الزمني ومنحه الشرعية الرسمية ليباشر مهامه الكهنوتية.

وكانت الخلافات بين البطريرك وأساقفته تصل إلى حدٌ القيام بقطع الطرق واستعمال العنف، وأحياناً الاستنجاد بالمشايخ الشيعة للنصرة أو للحماية حتى من إخوانهم في الكهنوت. كما تبيّن هذه الرسالة الثانية المؤرّخة في 6 تشرين الثاني 1737م [1].

دفع المطران الياس محاسب لأبي قاسم[2] نحو خمسماية غرش هدية ومائتين زوداً في المال بشرط أنّ الشيخ المذكور يشدّد على الرهبان في الضيق ليطفرهم من قزحيا وإن تمّ ذلك بيعطيه الوعد.

«حين كنت في تلك النواحي راجعاً من قرية نيحه[3] من المشايخ الى الديوره، أرسل حضرة السيد البطريرك المحترم بشور الحزب المفهوم أربعة أنفار من تبّاعه، من جملتهم شماسان وأخو المطران الياس ربطوا لنا في الطريق عند أراضي كفرصارون[4]، وصدفةً قبل أن نصل الى الكمين صدفنا المشايخ من الحكام الحمادية يسمى الشيخ ضاهر بن موسى حمادة[5] ومعه سربة (كمية) رجال فترافقنا معاً، وحين وصولنا الى مكان الكمين طلعوا الأربعة أنفار علينا، وحين رأوا الكثرة فما قدروا يتمكّنون، فأراد الشيخ ورفاقه أن يفرطوا فيهم، فمنعتهم أنا وحضرة القس مارون رئيس دير قزحيا لأنه كان معي وراهب آخر، لأن لو نطلق المتاولة وأولاد البلاد الذين كانوا معنا نحو العشرين نفراً لكانوا قتلوا الأربعة. وتوجهنا في سبيلنا».

فهاج الشعب كلّه على حضرة السيد البطريرك وحزبه.

---

(1) مجموعة اللبودي، ص .215 والرسالة من الأب العام إلى رئيس دير روما.

(2) أبو قاسم هو حيدر بن حسين المشطوب حمادة.

(3) قرية في ناحية بشري، بين الحدث والبترون.

(4) قرية في ناحية بشري بين حدشيت وحصرون.

(5) من حكام جبة بشري.

وجاء في رسالة أخرى: [1]

«توجهت من دير اللويزة حيث يقطن القاصد الرسولي الى طرابلس وجية بشري لقضاء بعض أشغال تخص القاصد، وايضاء لديورة رهبنتي الموجودة هناك. فلما تحقق حضرة المطران الياس المتكوخن عند السيد البطريرك اجتمعوا وربطوا لي كميناً في الدرب بالليل وقصدهم بذلك مسكي والإهانة لي. والبعض من شركائهم أخبروا أن نيتهم كانت للَهفي كلياً. وحقيقة ذلك أبقيناها لله. ولكن ما قدّرهم الله، لأن ونحن مارّين على المكان الذي كان فيه الكمين، صدف أن قبل ما نصل الى المكان بنصف ساعة صدفنا أناساً من أعيان البلاد وراء حكام البلاد الحمادية وكان معهم سربة (جماعة) رجال مسلحين، فترافقنا معهم صدفةً. وحين وصلنا الى حيث الكمين والربط، الذين معنا منعوا عنا هذا الكمين، وكل واحد منا مضى في سبيله، وصار في ذلك اضطراب ما بين أهل البلاد»[2].

لا بدَّ للحاكم الشيعي من التدخل والفصل في خلافات البطاركة مع رهبانهم أو مع رعيتهم أو مع أقاربهم، بطلب من أحد الأطراف أو عفواً، كشأن باقي الخلافات التي تحصل في نطاق سلطته. فإذا أرضى الموقف فريقاً فسوف يثير تذمر خصمه.

«إن صداقة المتاولة للبطريرك أسخطت فريق من طائفته، لا سيما بعد تدخل هؤلاء مما لا يعنيهم، وأكرهوا جبرايل الدويهي مطران طرابلس على المجيء إلى قنوبين لتقديم الطاعة للبطريرك»[3].

«في تلك الأثناء اشتد الاختلاف بين البطريرك يعقوب عواد وخصومه إلى درجة أقلقت أفكار العقلاء ومنهم ممثلو فرنسا، لأن البعض لجأ إلى السلطات، فخشي نائب قنصل طرابلس دوبوامون من أن يعتدي الحمادية على البطريرك، وكان بعض أقاربه ألد أعدائه، فكتب إليه أن يأتي إلى داره في طرابلس إذا خاف من تعرض الحمادية له»[4].

وبالإضافة إلى الحماية التي كان الحماديون يمنحونها للبطريرك ومركز كرسيّه

(1) رسالة من الأب اللبودي إلى الكاردينال زنداداري في 18 أيلول 1737م.
(2) مجموعة اللبودي، ص 197.
(3) كتاب القنصل ديزالور إلى وزيره في 15 آذار 1714م صديقة ومحامية، ص 302.
(4) صديقة ومحامية، الأب غالب، ص 295.

وللأديرة وبعض رجال الدين، كانت هذه الحماية تُعطى أحياناً لرهبانية بكاملها كما يفيد الصك المتعلّق ببيع دير مار سبعل في شمال لبنان مركز الرهبانية والذي يعلن فيه الشيخ حسن حمادة[1] وضع الرهبانية الأنطونية تحت حمايته آمراً بألا يعارضهم أحد[2].



(1) حسن هو شقيق حيدر وهما من أبناء حسين المشطوب.

(2) تاريخ الرهبانية الأنطونية، القس عمونيل البعبداتي ، ص 231.

الفصل الخامس

الخطاب المزدوج

في الوقت الذي حافظت فيه العلاقات بين الحماديين وبين القناصل الفرنسيين والكرسي البطريركيّ والرهبانيات على وتيرتها المعتادة من الودّ والتعاون، في إطار مهمّة كلٍّ منهم، وفي الوقت الذي بقي فيه الحماديون ثابتين في سياستهم تجاه البطريركية والكنيسة المارونية عموماً، بدليل الوثائق التي تؤكّد ذلك، بالإضافة إلى تقارير القناصل ومراسلاتهم وتعهّدات الحماديين الشاملة بحماية البطريركية والأديرة ومنحها الإعفاءات الضريبية. والتأكيد الذي أعطاه الشيخ عيسى أمام القنصل الفرنسي باسمه وباسم خلفائه بتقديم كلّ المساعدة المطلوبة للمرسلين الفرنسيين، في هذا الوقت لم تتوقّف في عهده وعهد خلفائه عرائض الشكاوى والمبالغات المثيرة للمشاعر الدينية عن التوارد إلى أوروبا. ونرى الآن أنّ هناك خطاباً مزدوجاً متناقضاً ساد طيلة هذه الفترة: خطاب إيجابي وعادي ومتعاون على المستوى المحلّي وآخر يناقضه تماماً مخصّص للخارج المسيحيّ وخصوصاً لروما وباريس، يصف الأوضاع بأنّها على حافة الانهيار والانفجار طالما أنّ الحماديين في مواقعهم وليس هناك حلّ ممكن إلا التخلّص منهم واستبدالهم بآخرين من المؤمنين الأتقياء.

على أثر انتخاب البطريرك البلوزاوي ورغم علاقته الجيّدة بالحماديين ودعمهم لانتخابه ثمّ لمحاولة انتخاب ابن أخته خلفاً له الأمر الذي أزعج القنصل الفرنسي[1]، سطر الأساقفة والمشايخ والأعيان رسالة الانتخاب وأرسلوها إلى الحبر الأعظم البابا اكليمندس الحادي عشر (1700م - 1721م) مع رئيس الآباء الكرمليين الحفاة في طرابلس وجبل لبنان الأب ياشنتو. وقد وقّع هذه الرسالة جميع الأساقفة الموارنة وهم

(1) تقاليد فرنسا في لبنان، الأب عبود، ص 245.

بطرس مطران قبرص، يوسف مطران صيدا، يوحنا مطران قزحيا، يوحنا مطران دربي، يعقوب مطران طرابلس، وجبرايل مطران صيدا، ويوحنا مطران عرقا، وجرجس مطران العاقورة، وميخائيل مطران بيروت، وجرجس مطران إهدن بالاضافة إلى كبار مشايخ بيت الخازن وبيت حبيش وغيرهم من الأعيان لتثبيت البطريرك المنتخب حتى نستطيع نحن المطارنة والأساقفة ورؤساء الأديرة والكهنة والإكليروس والأعيان والشعب أن نقاوم أعداءنا الذين هم أعداء الدين والإيمان.

«فهؤلاء الأعداء الذين يحيطون بنا من كلّ جهة وهم مسلّحون بجميع حيل الشيطان الخبيثة، يريدون أن يوقعوا بنا الشرور ويسلبوا كنائسنا وأديارنا ويشوّهوا سمعة كهنتنا ويشتتوا رهباننا ويزأروا علينا كالأسود الكاسرة والذئاب الخاطفة الجائعة ويضعوا أيديهم على ممتلكاتنا وأرضنا ويبلعونا لو قدروا وإنّهم لعلى هذه الحالة من الحقد والكراهية والبغض لنا لكوننا خاضعين لقداستكم ومراسيمكم الموقّرة ولأنّنا نقبل باحترام أوامركم ومناشيركم ونعترف بصوت صارخ في صلواتنا وقداديسنا باسمكم المحبوب»[1].

أثيرت بعض الشبهات الأخلاقية حول سلوك البطريرك يعقوب عواد ممّا أحدث انشقاقاً في الكنيسة وأجبر البطريرك على الاستقالة بعد محاكمته وانتخب أسقفٌ آخر مكانه. ولكنّه مع ذلك، وتمشّياً مع الجوّ العامّ السائد، أرسل إلى البابا إقليموس رسالةً يقول فيها إنّه تنازل باختياره عن مقام البطريركية لكي يتحرّر من فظاعة المشايخ غير المؤمنين واضطهاداتهم التي لا تُطاق، وأنّه **«لما شملني الاضطهادات الدنياوية ثم مظالم الظلام وجور الحكّام المحمدية في ثقل الأموال والغرائم بليت في غيظهم وسقطت في تهديدهم ولعجزي عن مقاومتهم اضطررت إلى التغرب عن كرسيَ لأفلت من الخطر الثقيل الداهم عليّ»**[2].

إنّ قضية هذا البطريرك هي من القضايا الكبرى التي حدثت في تاريخ البطريركية المارونية. وقد أثارت ولم تزل جدلاً واسعاً متمادياً لأهمّيتها الاستثنائية. ومع ذلك فإنّ هذا الراهب ـ بعد أن أجبر على الاستقالة من كرسيه ـ يكتب إلى الحبر الأعظم يحمّل

(1) السجل البطريركي في بكركي، مجلد 1، ص 3. نقلها عنه الأباتي طوبيا العنيسي، ص 133 والأباتي بطرس فهد ص 24. وقد فضل القنصل الفرنسي أن يتم الانتخاب في قنوبين تحت إشراف حكامه الشيعة خشية أن يتعرض الأساقفة للضغط والتأثير في كسروان.

(2) بطاركة الموارنة، ص 50.

ظلم الحماديين وثقل الأموال والغرائم التي تعرض لها أنّها هي التي دفعته إلى ترك منصبه مع أنّه يقول في الرسالة نفسها:

«إني تهاملت وتهت سابحاً في لجّة الأمور الدنياوية الحسّية وسقطت في بعض زلاتٍ شهوانية وعصيت ربي تعالى وأغظته»[1]، وأنّ الظروف التي أجبرته على الاستقالة لم تكن موضع التباس في أيّ وقت وتعود إلى «زلاته الشهوانية». كما يقول ولا علاقة لجور الحكام المحمديين بها. إنّ هذه الرسالة ـ كما العديد من أمثالها ـ تؤكّد أنّ التظلّم من الشيعة أمام الكرسي الرسولي وسائر المراجع الأوروبية هو مسألةٌ تدخل في الأدبيات السياسية الرهبانية لهذه الفترة بدون اعتبار للحقيقة أو للمناسبة أو لواقع الأمور.

ورغم أن هذا البطريرك قد اتهم بجرائم خطيرة مثل السفاح واللواط والزنى والقتل وأجبر على ترك كرسيه خوفاً من تحول بعض الموارنة إلى الإسلام من جراء فظاعة ما نسب إليه، يحمّل الحاكمين المتاولة مسؤولية تركه منصبه.

ومن المعلوم أن الحكام الحماديين وحدهم قد مكّنوا البطريرك العائد من روما من الرجوع إلى كرسيه تنفيذاً للإرادة البابوية والشرعية الرسولية التي التزم الحكام المتاولة بتنفيذها ودفعوا ثمن ذلك باهظاً.

والأغرب من ذلك أنّ هذا البطريرك نفسه قد أرسل في ذات التاريخ تقريباً، رسالة إلى القنصل الفرنسي في بيروت نوفل الخازن يطلب فيها منه التوسّط له عند الحاكم الشيعي أبو محمد عيسى ليرفع الظلم عنه ويردّ عنه عدوان المطران جبرائيل وأهل إهدن وإلا «متل ما جبتونا تجوا تاخدونا»[2] (يقصد طبعاً عن كرسيه البطريركي).

«في حال وصول البريد اليكم تحرروا ورقة منكم للشيخ ابو محمد عيسى وتعرفوه خاطركم بهذا الخصوص. وانه يردها الناس عنا. وان لولا خاطره ما كنتم جبتونا الى قنوبين «الديمان». ولا يغيّر قراره معكم لأن بغير ناموسه وحمايته ما نقدر نستقيم. واولاد الحلال كتار. واذكروا له ان يعرف خاطره للمطران جبرائيل وغيره ماجا. والا مثل ما جبتونا، ان ما نوسنا، والا تجوا تأخدونا. وتكون ورقة مشددة»[3].

(1) بطاركة الموارنة، ص 51.

(2) عروبة لبنان، بيهم، ص 42 (راجع الوثيقة) F.8.

(3) هذا يعني «تقديم استقالته» في حال لم يحصل على المعونة الشيعية المشددة. وثيقة F8.



وثيقة F8: رسالة البطريرك يعقوب عواد الى الشيخ نوفل الخازن قنصل فرنسا في بيروت موقعة بالسريانية يعقوب بطريرك انطاكية. يطلب فيها مساعدة الحاكم الشيعي وحمايته لأنه بدونهما لا يمكن أن يستمر في القيام بمهامه البطريركية.

بعد طلب العون والنجدة والمؤازرة من الحاكم الشيعي يسرّ إلى القنصل الخازن أنّه لولا خاطر عيسى لما أصبح بطريركاً وبدون حماه ورضاه، لا يمكن أن يستمرّ في منصبه الكنسيّ، وهذه الرسالة ليست موجّهة إلى حماديّ أو إلى شيعيّ لتفسّر على أنّها من باب التزلّف والتقرّب، إنّما هي موجّهة من البطريرك إلى صديقٍ مؤيّد ومناصر، ممّا يعطيه الحرية المطلقة في الإفصاح عن سريرة نفسه وحقيقة مشاعره.

إنّ ازدواجية البطريرك في خطابه حول الموضوع نفسه تثير التساؤل حول ما إذا كان الخطاب السياسيّ الخارجيّ موحى به لغايات مبيّتة لا علاقة لها بواقع الحال، ولا بالتهم المنسوبة إلى البطريرك وخصوصاً تلك المتعلّقة بأسباب استقالته.

ويلاحظ أنّ البطريرك نفسه والقنصل الخازني قد وقّعا على الرسالة المرفوعة إلى الحبر الأعظم سنة 1704م. والتي تتّهم الشيعة بأنّهم مسلّحون بكل حيل الشيطان الخبيثة[1].

إنّ هذه الازدواجية في الخطاب وفي وصف أحوال الطائفة المارونية ومؤسساتها وسيرة الحكام الحماديين مع أهالي مناطقهم، وخصوصاً مع المسيحيين منهم، تظهر جليّةً عند كلّ مقارنة بين الرسائل السياسية الموجّهة إلى المقامات الأجنبية والتي تهدف إلى الحصول على مواقف سياسية مخطّط لها ومغانم ماديّة ومالية، تنامى دورها في التوجّه المارونيّ نحو الخارج، وتعاظم أثرها حتى أصبحت تشكّل أحد أهم عناصر تحديد الخطاب نحو الخارج، ورسم غاياته وأهدافه ـ وبين التقارير والرسائل والعرائض التي تبقى محصورة في التعامل الداخلي والمنظّمة أساساً لكي لا يتعدّى الاطّلاع عليها جهات محلّية ووطنية مهما كانت، والتي بقيت أشدّ التصاقاً بالحقيقة وقرباً من الواقع وخلوا من المبالغات، واختراع الأحداث المثيرة والمؤثّرة واقتصرت على الإفادة عن أحوال الحكّام والمحكومين والكنيسة كما هي على أرض الواقع.

جاء في رسالةٍ كتبها الأب توما اللبودي رئيس عام الرهبانية اللبنانية ـ وكان من المشاركين والناشطين في مختلف الميادين الكنسية والسياسية في شطري لبنان الشمالي والجنوبي إلى الأب العام القس ميخائيل اسكندر في روما سنة 1728م. ـ وهي عبارة عن تقرير يعرض للأحوال العامّة في البلاد على الأصعدة الدينية والسياسية والأمنية ـ يقول فيها:

(1) كما جاء في الرسالة التي حملها الأب ياشنتو ووقعها البطريرك المنتخب والأساقفة والأعيان من الموارنة.

«من جهة أحوال الديورة عندنا هي بكل خير وديورتنا في الجبة اكتفوا زراعة وفضلوا أزود بما كان يحوجنا وعن قريب نجيب رهبانها وبيرجعوا في الربيع والحكام هناك على خاطرنا والشدياق سليمان المفهوم بحصان ابليس طلع الى الجبة وحضر الى المتاولة وعاهد انه ما عاد ينزل الى طرابلس والآن نزل وما نعرف الغاية من ذلك وكيف تكون والظاهر انه اتفق معو الخوري هنا على اخيهم وعمهم»[1]

وفي رسالة أرسلها المطارنة طوبيا الخازن واغناطيوس شرابيه وعبدالله قراعلي إلى المونسينيور يوسف السمعاني في روما في 8 كانون الثاني عام 1739م.، يشرحون له الخصومات المحلّية القائمة في داخل الطائفة بين المشايخ الموارنة والبطريرك، وبينه وبين الأساقفة، وبين الأساقفة في ما بينهم، والتهديد المتبادل بين الجميع وإقفال الكنائس والتسابق على النوريات والمنافع والترهيب بطلب تدخّل الحكّام وأنّه إذا لم تُعالج هذه الأمور **«الكل خراب في خراب والطائفة تتبدد والحل واقع في الكثيرين»**[2].

في الوقت نفسه حفل النوع الآخر من الرسائل المتبادلة بين أعيان الطائفة من رجال دين ومشايخ بالإشادة بحكم الشيعة والإعراب عن رضاهم به والذهاب إلى حدّ الدعاء لهم بطول العمر في مراسلات يعرفون جيّداً أنّه لن يطّلع عليها إلا أصحابها. وهذا النوع من الرسائل - كما لا يخفى - هو عادةً أكثر صدقاً وشفافية وتعبيراً عن واقع الحال وحقيقة الشعور لخلوّها من الغرض السياسيّ أو المصلحيّ ولطابعها الخاص الصرف والعفويّ المنزّه عن دوافع الغرض والإثارة.

إنّ البطريرك إسطفان الدويهي نفسه - الذي تصرّ المصادر التاريخية المتحيّزة ولا تزال على التهويل بالمظالم الشيعية التي تعرّض لها، والاضطهاد الحمادي الذي لحقه ودفعه إلى اللجوء أكثر من مرة إلى المغاور والأحراش هرباً من سوء المعاملة والإهانة التي ألحقها به الشيخ عيسى - يقول في إحدى رسائله إلى الشيخ أبي قانصوه الخازن متحدّثاً عن حسن معاملة الحاكم الحماديّ وداعياً له بطول العمر:[3]

(١) مجموعة اللبودي، ص 57. ويلاحظ ثناء الأب العام على الحكام. حصان إبليس لقب أطلق على أبي رزق شقيق البطريرك يعقوب عواد.

(٢) مجموعة اللبودي، ص 104.

(٣) الرسالة الأصلية محفوظة في أرشيف بكركي جارور 2، رقم 3. راجع صورة الأصل F9.

وجاء في بعض المصادر أن الشيخ عيسى استعمل الشدة بعد ملاسنة مع البطريرك دويهي وقد ترددت هذه الحادثة في مصادر متعددة راجع الرسائل الموجهة من كتخذا والي طرابلس والأمير بشير الشهابي الأول إلى البطريرك (أرشيف بكركي جارور البطريرك الدويهي). راجع فصل الشيخ عيسى (الهامش).

[illegible]
[illegible]
[illegible]

الختم

البركة الالهية والنعمة السماوية التي حلت على زمرة الاثني عشر رسول واملت قلوبهم فرحا وسرورا وبهجة وحبورا [illegible] متضاعفا [illegible] على حضرة اعز المشايخ وافخر الاكابر [illegible] الشيخ ابو قانصوه المكرم بارك الرب الاله عليكم وعلى اولادكم وارزاقكم وسائر [illegible]. اولا مزيد كثرة الاشواق [illegible] وحكمكم الكريم [illegible]. وبعده [illegible] ارسلنا [illegible] لكم [illegible] والثانية [illegible] اباركم على صحة [illegible] وعافيتكم وما اخرنا عن رد الجواب للاول الا من اشتغالات الفكر وقلة المسافرين ومن [illegible] نعرف ان كل يوم [illegible] ما هي [illegible] فارسلناها في [illegible] انا [illegible] شي ما [illegible] والحق [illegible] على الله. وتذكروا ان [illegible] المفصلة [illegible] واحد [illegible] سابقا [illegible] كلمة [illegible] عندنا [illegible] وما [illegible] منهم [illegible] تشتغلوا [illegible] ولكن على [illegible] عندكم اما عندهم [illegible] اما صار [illegible]

[illegible] ولو كتبنا لهم الفة [illegible] اذ لم [illegible] بعضكم ببعض على قفا ما [illegible] خاطركم [illegible] الله [illegible] للخير [illegible]. ومن جهة [illegible] لله الحمد [illegible] الكريم [illegible] وحضرة الشيخ ابو قاسم خاطره طيب [illegible] وما [illegible] الذي صار بيننا وبينه الله يديم [illegible] وحياته. و[illegible] الكريم [illegible] السلام الى المشايخ [illegible] الشيخ [illegible] والشيخ [illegible] والشيخ [illegible] و[illegible] واخوانهم الكرام [illegible] وعلى جميع [illegible] الدعا.

(وعلى قفا الكتاب)

[illegible] وجميع [illegible] ورهبانه [illegible] الكرام [illegible] السلام والدعا.

يصل الى قرية [illegible] . ليد حضرة الشيخ ابو قانصوه المكرم .

[illegible] الدويهي [illegible]

وثيقة F 9: رسالة من البطريرك الدويهي الى أبي قانصوه الخازن، يثني على الحاكم الشيعي ويدعو له بطول العمر.

«من جهة احوالنا لله الحمد بنظركم الكريم بخير وحضرة الشيخ ابو قاسم خاطره طيب معنا وما غير معنا شي من الشرط الذي صار بيننا وبينه الله يديم لنا حياتكم وحياته».

إنّ الحياة المشتركة لقرون عديدة بين الشيعة والموارنة، وانتشار المؤسسات الدينية المارونية ودور العبادة والمزارات في الكثير من الجبال والأودية والقرى التي عاش فيها أو قريباً منها جيرانهم الشيعة، سرّبت إليهم بحكم الجوار والتفاعل مظاهر الاحترام والتقديس نفسها التي يشعر بها المسيحيون نحو هذه المراكز الدينية وما ترمز إليه، وقاموا نحوها بالمراسم والشعائر نفسها حتى دخلت في صلب تراثهم الروحيّ ممّا لا يزال بعض آثاره باقية في وجدانهم حتى اليوم ولازمتهم في مراكز تهجيرهم[1].

إنّ التقليد المشترك الشيعيّ الماروني الذي يؤمن بأنّ السيدة العذراء تتدخّل لنصرة كبير الشيعة على أعدائه[2] وتنقذه عندما يحدق به الخطر، والنذور التي كان الشيعيّ العاديّ يلتمس شفاعتها لإنقاذه من مأزق وقع فيه، والتقديس الكبير للأديرة، الذي يدفع الشيعة لوقف الأملاك والأراضي عليها ابتغاء مرضاة الله واللجوء إلى القديسين عند كلّ أزمة أو ضيق، كلّ هذه الأمور أضحت شعائر عامّة يقوم بها الشيعة كما يقوم بها المسيحيون.

اندفع الحماديون في إعفاء الأديرة من الميري ومساعدة الرهبان حتى أنّ الأساقفة والبطاركة كانوا يلجأون إليهم متوسّلين الكفّ عن هذه المساعدة، لأنّ الرهبان تقوّوا بهم على رؤسائهم[3].

تقول إحدى الوثائق المحفوظة في دير كفيفان، وهي رسالة من أحد حكام البترون الشيعة إلى أقربائه يطلب منهم إعفاء الدير من الميري وهبته بعض أرزاقهم: «**منذ الصخونة التي صارت لنا ركبنا من كفر... وصلنا دير كفيفان من حمد الله بشفاعة الدير المذكور زال الياس عنا وجعل لنا الشفا الكامل نحنا ضمنا عنكم الجودي وتبعناهم للدير كرمال خاطرنا تتركوهم للدير ولو كان في نصف رزقكم وخلوها دخيري لكم**»[4].

(1) لا يزال أحفاد الشيعة المهجرين من جبل لبنان يحتفظون بتقدير موروث لبعض الأديرة الجبلية ويقومون بإيفاء النذور لها مثل دير مار قزحيا، ودير ميفوق وسواهما من المعالم الدينية المسيحية.

(2) أوراق لبنانية. جزء 3، ص 231. راجع وثائق دير ميفوق، مكتبة كلية التربية، المجلد الثاني، وثيقة رقم 36.

(3) تاريخ الرهبانية المارونية، ج1، ص 108 وتاريخ الأب كرم الماروني، تاريخ جبيل والبترون، أبو عبد الله، ص 173.

(4) راجع الوثيقة F10 (دير كفيفان) وكلمة الدخيرة مقصود بها ذخيرة تتزودون بها لآخرتكم.

وثيقة F10: رسالة من الحاكم الشيعي يحث أقربائه على التنازل للدير عن بعض أملاكهم ويعرب عن إيمانه بكرامة الدير وشفاعته.

إنّ الوثائق التي تبيّن مساعدة الحماديين للأديرة واعتقادهم بقدسيّتها وكرامتها كثيرة جداً. وربّما بالغوا في ذلك حتى أصبحوا يقرنون ذكر الدير بتعبير «عليه السلام» وهو التعبير الدينيّ الشيعيّ الخاصّ بالرسول والإمام علي[1]. فيقرن ذكر أحدها بهذا التعبير إجلالاً وتقديساً ثم خصوا الدير بالسلام عليه لما له في نفوسهم من توقير ومهابة وقدسية.

وتؤكّد المستندات الكثيرة التي ذكرنا بعضها سابقاً دعمهم للبطاركة في سلطتهم على أساقفتهم، ومحافظتهم على ناموس البطريرك وكذلك رؤساء الأديرة في السيطرة على رهبانهم، وانتظار توجيهات روما في الأمور الهامّة والنزاعات التي كثيراً ما تنشب بين الرهبانيات وتنظيماتها المختلفة، وبين سائر الأمور التي لا يمكن معالجتها والبتّ بها إلا بإرشادات رسولية.

وكانت سياستهم الثابتة والدائمة هي تشجيع الهجرة المسيحية إلى قراهم والسماح لهم من أجل ذلك باستقدام رجال دين وبناء كنائس، والقيام بكل شعائرهم المرغوبة رغم أنّ بعض هذه الأمور تتناقض مع سياسة الدولة العثمانية وقوانينها.

أمراء الزيتون

هناك أمر آخر ساهم في نقل صورة وهمية عن المعاناة التي يتألّم منها المسيحيون تحت وطأة الحكام المتاولة القساة وهو ما تسمّيه المراجع المارونية وبعض التقارير الدبلوماسية الأوروبية بالتسول أو «الشحادة» التي انتشرت في هذه الفترة وما سبقها بين مختلف الطبقات والتنظيمات المارونية، وطاولت الدينيين والمدنيين من مشايخ وأعيان وأفراد، وأصبحت وكأنّها مهنة لها قواعدها ومستلزماتها. وهي تفرض على صاحبها الادّعاء بتعرّضه لأقسى أنواع الظلم والطغيان بسبب معتقده الكاثوليكيّ وبالخسارة البالغة التي مُني بها في أهله وأمواله من جرّاء صلابة عقيدته، وتعلّقه بالإيمان المستقيم. وقد روّجت هذه الادّعاءات التي لا تستند عادةً على أساسٍ حقيقي أو واقعي، للمقولة التي عمل البعض منذ مدّة طويلة على بثّها في أوروبا عن طريق الموفدين والمرسلين والرسائل حتى أصبحت من المسلّمات التي قلّما نجح بعض القناصل الفرنسيين في دحضها أو الحدّ منها بعدما خبروا الواقع بحكم وجودهم في ساحة الأحداث. ويبدو أنّ هذه المهنة هي من اختراع الرهبان الأوروبيين في جبل لبنان؛ وكانوا

(1) وثائق دير سيدة ميفوق، مكتبة كلية التربية، وثيقة رقم 240.

يرمون من ورائها إلى نشر صورة خيالية محزنة عن حال النصارى فيه لأهداف سياسية واضحة، تقضي بتوظيف الطاقات الأوروبية المعنوية والمادية في حملة إنقاذ المضطهدين، الذين يرغمون على الهجرة إلى أمكنة أخرى خالية من المؤمنين وأبناء الكنيسة اللاتينية وتشجيع بعض الأفراد الموارنة الطامعين بالهبات النقدية الكاثوليكية على السفر إلى مختلف أنحاء أوروبا بتزويدهم بالمعلومات وبالتوجيهات ورسائل التوصية لبعض أمرائها وأحبارها والنافذين فيها لعرض المظالم الوحشية التي يتعرّضون لها من حكّامهم الظالمين. وغايتهم من ذلك إيجاد رأي عامّ أوروبيّ فاعل مدفوع بأسباب إنسانية إلى مؤازرة فكرة الكيان المسيحيّ في لبنان في الوقت الذي يحصل فيه حاملو الرسائل المتجوّلون على مبالغ نقدية تثير شهيّة أعداد غفيرة ومتزايدة من الموارنة اللبنانيين وحميّتهم، على القيام بالرحلة نفسها. يصف العالم الرحّالة نيبوهر هذه الظاهرة فيقول:

«لو لم يمكث الرهبان الأوروبيون في جبل لبنان لما كنا سمعنا على الأرجح عن الأمراء الموارنة؛ فإنهم يرسلون إلى أوروبا أولاد المحسنين إليهم الفقراء تحت اسم أمراء جبل لبنان، أو حتى أمراء فلسطين ويعطون الأمير رسائل توصية إلى روما وبما أنه كاثوليكي المذهب تتكفل روما بإعطائه رسائل توصية جديدة إلى جميع الملوك والأمراء وأصحاب الشأن فيدور الأمير على «الشحادة» في كلّ مكان وحجّته أن الأتراك والعربان والمتاولة وجميع الكافرين قد اغتصبوا أراضيه وزجوا في السجن زوجته وأولاده الأمراء والأميرات. ثم يعودون إلى وطنهم حالما يجمعون ما يكفيهم لشراء بستان من الزيتون أو من التوت؛ لذلك أطلق عليهم في أوروبا لقب أمراء الزيتون»[1].

عانى القناصل الأوروبيون متاعب جمّة في التعامل مع ظاهرة التسوّل هذه المبطّنة بأهداف دينية وسياسية وخصوصاً عندما يكون المعنيون من مشايخ الموارنة وأعيانهم؛ فالشيخ حصن الخازن الذي قال لملك فرنسا في إحدى رسائله: «**إنه واقف قرص بين أمم غريبة وحايطتنا الأعداء من كل جانب وواقف قبال الجميع**». والذي يقدم نفسه على أنه أمير على الموارنة[2]، هو في رأي القنصل إستيل ليس أميراً أبداً كما يدّعي، وليس له أية سيادة في كسروان وهو شيخ على أربع قرى ولا يتميّز عن باقي أقاربه في شيء «وهو راغب

(1) مشاهدات في سوريا وجبل لبنان. كارستن نيبوهر (Corsten Nieobuher)، ص 66.
(2) من رسالة حصن الخازن، صديقة ومحامية، ص 270.

في السفر إلى فرنسا طمعاً بالهدايا والهبات التي يتصوّر أنّه سيتلقّاها لأنّه طُلب منه أن يلتمس من الملك مساعدته في تحمّل نفقات ثلاث عائلات عادت إلى ديانتها المسيحية بعد أن أجبرت على تركها، لأنّ ما يملكه من المال لا يسمح له بتكفّل نفقات لجوئها إلى كنفه»[1].

«إنّ الشيخ باز[2] الذي مثل في البلاط برْهن أنّه رجل غير شريف لأنّه لم يغادر هذه البلاد إلا ليذهب إلى روما لأعمال تخص البطريرك عواد، وقد كذب بالادّعاء أنّه من عائلة أمير الدروز. إنه من عائلة شريفة في غزير ومتزوج من أخت نوفل الخازن قنصل الملك في بيروت. إنه سافر ليشحد مثل الكثيرين من بلاده، الذين عادوا إلى بلادهم بمبالغ من المال سلبت منهم عند وصولهم إليها»[3].

«منذ خمس سنوات والشيخ نوفل الخازن يدفعني لأسمح لشقيقه بالإبحار إلى فرنسا بحجّة المرور في إسبانيا ولكن كنت أعارض ذلك بمنع ربابنتنا من نقله ولكني علمت بإبحاره فألتمس من سعادتكم السماح لي لأعلمه أن هذا التمرد يستحق العقاب.

إني مقتنع أن هذا الشخص لن يفعل أكثر من أن يشحد صارخاً باسم المسيحية كما فعل الكثيرون من أهله الجحودين»[4].

يرى القناصل الفرنسيون أنّ الشيخ الحبيشي والمشايخ الخازنيين الذين عملوا طويلاً من أجل الطلب إلى الملك الفرنسيّ والحبر الأعظم وغيرهما من أمراء المسيحية بإنشاء الكيان المسيحي في لبنان، وسافروا إلى أوروبا من أجل هذه الغاية، إنّما كانت غايتهم الرئيسة من السفر المنفعة المادية التي تؤمّنها لهم الشحادة بينما يدّعون العمل لتحقيق تلك الأهداف لإخفاء بغيتهم الحقيقية.

لقد لازمت هذه الظاهرة الجهود الحثيثة والواسعة التي قامت بها جهات عدّة لخلق الظروف الدولية والسياسية المناسبة لتهجير الشيعة من جبل لبنان وإنهاء حكم الحماديين، وساهمت في خلق أجواء مشحونة لدى بعض الأوساط النافذة في أوروبا بما حبكته من قصص خيالية عما يتعرض له المؤمنون في جبل لبنان على يد حكامهم

(1) تقرير القنصل استيل، في 20 آب 1705م D.D.C.T1 P50-54
(2) هو باز حبيش.
(3) تقرير قنصل فرنسا في صيدا لومير Lemaire في 26 شباط 1726-237.-D.D.C. T1, P236.
(4) تقرير القنصل الفرنسي في صيدا في 28 آذار 1731م D.D.C.T1, p274.-275 .

الكفرة والمتوحشين، وقد انتشرت وعمّت في معظم الدول الأوروبية بما فيها فرنسا وإيطاليا وسردينيا والنمسا وألمانيا والدانمرك وإنكلترا. وتحمّست لها مختلف الطبقات وخصوصاً آل حبيش وآل الخازن، حتى قال القنصل الفرنسيّ لومير LeMaire في أحد تقاريره متبرّماً بطلبات الشحادة المنهالة عليه مخاطباً وزيره:[1].

«إنني لو اهتممت بكل الرحلات التي تطلب مني فإن بلاد كسروان ستخلو من سكانها. لقد منعتها وسأمنعها قدر استطاعتي وأفخر بأنّ عظمتك توافقني على ذلك»[2].

“Si je faisais attention à tous les embarquements qu´on me demande, je pense que le pays du Kesrouan se dépleuplerait. C´est ce que j´ai empêché et j´empêcherai autant que je pourray, et je me flatte que Votre Grandeur m´approuvera.

لقد عمّت هذه الظاهرة الغريبة جميع الطبقات حتى شعر بعض رجال الدين بخطورتها على سمعة الكنيسة وكرامة الطائفة. وهذا ما تعبّر عنه رسالة من الوكيل القس جرجس قشوع إلى الأب العام ميخائيل في روما في أول كانون الأول 1729م.

«وصل الشيخ صالح الخازن في أوائل تشرين الأول ومن جملة ما جاب معه ذهب يوازي كلّ واحد خمسين قرشاً في بلادنا والورقة للشحادة هي عند السيد البطريرك وقد تحركت غيرة الشحادة عند رعيان معزى وحدادين وأساكفة وفلاحين وشركاء واجراوات الديورة وغيرهم وسربة من مشايخ الخوازنة للتوجه إلى بلاد النصارى.

وسيدنا وحزبه مستعد للقبض والناس مترادفة علينا في طلب مكاتيب وشهادات إن رسمتم أرسلوا لنا مكتوباً معروض فيه أننا لا نتعاطى أموراً مثل هذه وإن أراد أبونا السمعاني سترة الطائفة فعليه أن يبرز من الكرسي أمراً للسيد البطريرك ولغيره بألا عادوا يرسلون أحداً للشحادة»[3].

«إن القس سمعان والقس جرجس متوجهين إلى روما لكي يشحدوا. واحد يشحد

---

(1) وضع بعض الرحالة الأوروبيين مؤلفات طريفة حول هذا الموضوع عدد بعضهم الدانمركي نيبوهر مثل كورتس Kortes وشولتز Schultzes ويكوك. وأورد نموذجاً عما سماه منشور شحادة صادر عن البطريرك.

(2) D.D.C. T1 236 .

(3) مجموعة اللبودي، ص 126.

للشيخ هيكل والثاني للمطران الياس محاسب بمكاتيب من البطرك فتأملوا أن القضية كانت قبلاً أن يشحدوا للأمراء والعوام، أما الآن فصار مرادهم يرسلوا رهباناً إلى بلاد النصارى للشحادة فتكلموا مع حضرة أبينا السمعاني ودبروا هذه الأحوال الشاذة لئلا ينتلي بلاد النصارى من الرهبان ويتلفوا عرض الرهبنة. إنهم غير معتنين بطلب مجد الله الأكبر[1].

ومن رسالة كتبها الأب توما إلى روما بتاريخ 29 نيسان 1728م «أتى إلى عندنا أبو جنبلاط حبيش الذي شحد سابقاً من بلاد الإنكليز وطلب من أبينا توما أن يعطيه مكاتيب توصاي ليمضي بشحد مرة ثانية أن أكثر الحبيشية المفسدين في الشحادة من بلاد النصارى ختموا ضدنا»[2].

إن آفة التسول في أوروبا التي انتشرت كالوباء، وطالت مختلف الطبقات الاجتماعية المدنية والكهنوتية لدى الموارنة ساهمت في إعطاء دفع ملفت لفكرة الوطن الماروني الذي كان في ذروة تحركه، وذلك بسبب الادعاءات الكاذبة التي ساهم في ترويجها ما ابتدعته مخيلات المتسولين من مظالم سياسية ودينية يتعرضون لها حثاً لكرم المانحين واستدراراً لأكبر إثارة ممكنة من أريحيتهم الإنسانية وعواطفهم الدينية كما أوجدت سبلاً جديدة لتبادل الأفكار والمعتقدات والمعلومات بين الموارنة وأوروبا.

الشيعة والشعائر المسيحية

إنّ اعتقاد الشيخ الحمادي بشفاعة الدين الذي منحه الشفاء الإلهيّ من مرضه والتعبير الديني القدسيّ الذي يذكره الشيخ الآخر تقرّباً من الدير حتى ساواه بالرسول وبالإمام علي ـ وهما أقدس مقدّسات الشيعة عموماً ـ والكثير ممّا رواه بعض رهبان ذلك العصر عن معجزات السيدة العذراء التي قامت بها حمايةً للحماديين وانتصاراً لهم، والتي حفلت بها بعض المؤلّفات القديمة، تدلّ على المكانة المقدّسة التي كان الشيعة ينظرون بها إلى مختلف الممارسات الطقسية المسيحية. وهي ناتجة بدون شك عن أجيال متعاقبة من حسن الجوار مع الموارنة والاحتكاك بهم والتأثير المتبادل الناتج عن قرون طويلة من الحياة المشتركة.

---

(1) المصدر السابق، ص 128.

(2) المصدر السابق، ص 66.

«سنة 1607م. جلبت ثورة جنبلاط باشا وفخر الدين العساكر العثمانية إلى لبنان فجعلت كلّ شيء طعاماً للنار ولا سيّما الأديرة؛ فغادر الرهبان ميفوق واحتلّ عددٌ من الجنود الضواحي مدّة خمسة أشهر دنّسوا خلالها كنيسة العذراء وما جلوا عن ميفوق حتى زهت إيليج وازدهرت وجعل المتاولة الحماديون ميفوق مركزاً لحكومتهم. وكانوا يحترمون بيت مريم وكان أحدهم الشيخ حسن يكرم البتول إكراماً خاصاً لاعتقاده بأنّها خلصت حياته في إحدى المعارك. وفي معركة أخرى كان الدروز قد أوشكوا أن يطوقوا المتاولة. فهرع هؤلاء إلى سيدة إيليج ونذروا لها قطعة أرض. فامتدّ فوقهم ضباب كثيف أخفى انسحابهم»[1].

وهذا الضباب من نوع الغمامة التي كانت تظلل الشيخ اسماعيل في معاركه فتحجبه عن أعدائه، وتحقق له النصر فيذهب إلى مزار السيدة العذراء شاكراً ومتقرباً بتقديم الهدايا العقارية وإيفاء النذور[2].

وكان من عادة نساء الشيعة بما فيهن نساء الحاكم زيارة الأديرة تقرباً وتبركاً[3]. كما كان من عادة رجالهم تقديم الهبات والأوقاف إلى الأديرة والرهبانيات ابتغاء الأجر والثواب وتلبية لإرادة الله ومحمد وعلي، وتخصيص أرزاق وأراضٍ لإنشاء أديرة جديدة تكون وقفاً مخلداً في سبيل الله كما جاء في وثائق عديدة.

«أعطينا مزرعة حوب وقفاً لمار أنطونيوس وهبناها وهبة لا ترد ليقيموا ديراً. وتكون وقفاً مخلداً في سبيل الله. وكل ما فيها بري وجوي وما تحوي من أراض وأغراس.

ومثله عين الراحة وكل ما يتعلق بها لدير مار دوميط. ووقف مار يعقوب بين تنورين التحتا والفوقا وجميع هذه الأماكن صاروا بيد الرئيس العام ورهبانه يتصرفوا بهم حسبما شاؤوا وأرادوا»[4].

---

(1) إيليج من الماضي إلى الحاضر كميل سلامة، ص 157.

(2) مخطوطة الخوري روحانا سبقت الإشارة إليها.

(3) التاريخ اللبناني، 1714م ـ 1728م الأب زندة، ص 26 .

(4) ان قسماً كبيراً من أملاك الرهبانيات والأديرة جاءت عن طريق مثل هذه الهبات الشيعية أو عن طريق وضع اليد على ما خلفوه بعد التهجير، وبعد انتهاء عمليات المسح سنة 1844م تبين أن علية الإكليروس ورؤساء الأديرة وحدهم يملكون ثلث أجود أراضي الجبل، لبنان أيام المتصرفية، أحمد طربين، ص 358.

وكذلك أجراءهم وشركاتهم ما لنا عليهم جري ولا معارضة بوجه من الوجوه وعلى هذا وقع الرضا والاتفاق وقول الله ورأي الله ورأي محمد وعلي»[1].

حسين حمادة

الشهود فارس مرهج من الشوير جرجس ناعمة من بيروت



(1) وثيقة محفوظة في دير حوب تنورين في الحقبة العثمانية شربل داغر ص 19.

الفصل السادس

اكتمال الملف

إنّ فكرة تهجير الشيعة من جبل لبنان وإقامة كيان طائفيّ مغلق في بلادهم وتنصيب أمير مسيحيّ على رأسه، والتي بدأت المناداة بها والترويج لها في أوساط رهبانية وقنصلية في حلب، انتقلت إلى لبنان وأصبحت موقفاً سياسياً دائماً وثابتاً تعمل له جهات لبنانية وأوروبية متعددة ومحدّدة، وتسعى لإيجاد الأرضية المناسبة لإطلاقه والعمل على تحقيق حشد الدعم الدوليّ له بانتظار الأجواء الدولية والعثمانية الملائمة التي تسمح بالشروع في الخطوات التنفيذية على أرض الواقع، والسير في التخطيط المعدّ مقدّماً بدراسة وعناية تؤمّن له سبل الولادة والنموّ.

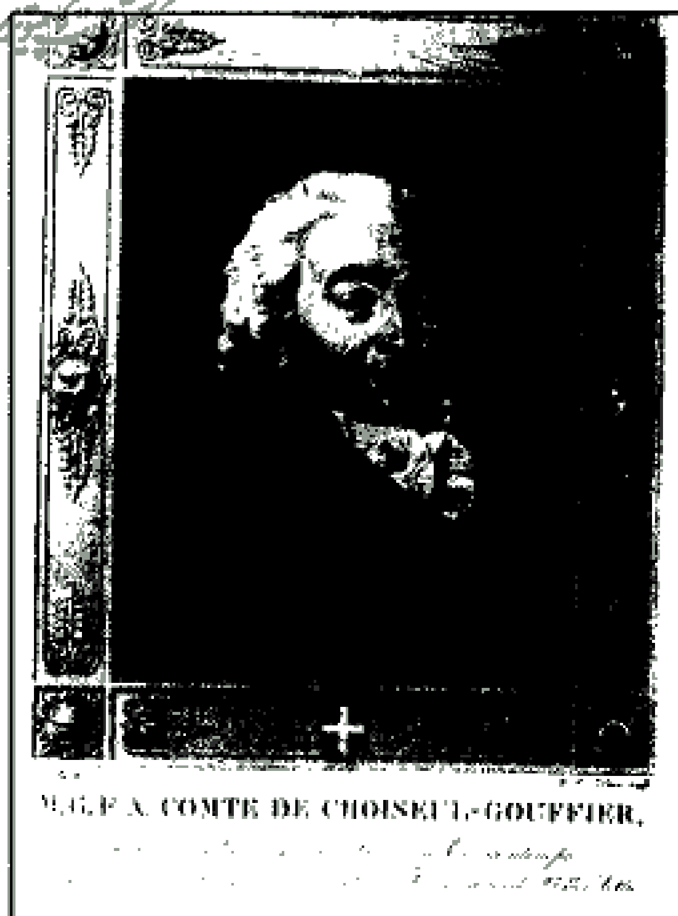
في منتصف القرن الثامن عشر كان هذا المشروع الخطير قد تجاوز مرحلة البحث والدراسة، وأصبح ملفاً مكتملاً ومُعدّاً للتنفيذ ينتظر الظرف السياسي الدولي المؤاتي في دوائر القرار في روما وباريس. وبين يدي المتابعين لمراحله والساهرين على إبقاء الاهتمام به قائماً لدى الجهات الإرسالية والكنسية اللاتينية المحلّية. وكان جمع الأموال وتأمينها وحشد المؤيّدين والمتحمّسين من أصحاب النفوذ في أوروبا قد بدأ في وقت مبكر منذ أيام القنصل فرنسوا بيكات - المفرط في حماسته الكاثوليكية - في حلب وجهود الأب الكبّوشي سلفستر سانت اينيان وانتدابه من قبل الإرساليات موفداً إلى أوروبا عاملاً بهمّة في هذا السبيل.

الوضع الدولي المناسب

بدا حينئذ أنّ الوضع السياسيّ الدوليّ وانعكاساته على العلاقات الفرنسية العثمانية وما يتخبّط فيه الرجل المريض من ضعف وتقهقر ويتعرّض له من تحدّيات وأطماع دفعته



الكونت دوفيرجين



الكونت شوازول

إلى الارتماء في أحضان مظلة الحماية الفرنسية، هو الفرصة الذهبية لسحب الملف القابع منذ مدة في الأدراج، والانتقال به إلى طاولة المساومات السياسية واستغلال الأوضاع الراهنة المناسبة لطرحه وتمريره بتوظيف النفوذ الفرنسي في الآستانة والدفع الرسولي المؤثّر والفاعل وحال الضعف والتخلّف العثماني والأموال الأوروبية المبذولة حنيناً إلى موطئ قدم في الأراضي المقدّسة أو في جوارها وتعزيزاً للمسيحية في مهدها.

منذ الاتفاقات التي أُبرمت بين السلطان سليمان القانوني والملك فرنسوا الأول عام 1535م، لم تعرف العلاقات بين الدولتين تقارباً وتحالفاً أوثق ممّا بلغته في منتصف القرن الثامن عشر بعد المعاهدة التي عقدها السفير الفرنسيّ دي فيلنوف De villeneuve، مع السلطان محمود الأول (1730م ـ 1754م) في 28 أيار 1740م.، والتي تأكدت بموجبها امتيازات فرنسا السابقة مُضافاً إليها امتيازات جديدة، تعهّد السلطان ببقائها نافذة مدى حكمه وحكم خلفائه من بعده. وقد كانت المعاهدات السابقة لا تمتدّ إلى أبعد من حياة السلطان، ثمّ تتجدّد في عهد خلفه نتيجة مفاوضات جديدة[1].

وفي عهد وزارة الدوق دي شوازول 1766م. Choiseul، توطّدت العلاقات بين فرنسا والباب العالي وتوثّقت روابط الصداقة والتحالف بين باريس والقسطنطينية، وبلغ الانسجام بين السياسيين حدوداً لم يعرفها قطّ من قبل رغم المساعي الروسية المعرقِلة. واستطاع السفير فرجين (1755م.) المبعوث الخاص للملك الفرنسي لويس الخامس عشر أن ينفذ بالمصالح الفرنسية إلى أدقّ شؤون الدولة العثمانية حتى الداخلية منها ولا سيّما بعد أن أضاف إلى الأساليب الدبلوماسية المعروفة بالاتّفاق مع وزيره الدوق دي شوازول، عاملاً جديداً على جانب كبير من الفعالية والأهمية، وهو استعمال الرشوة لكسب أكبر عدد من وزراء الباب العالي وكبار نافذيه، وتمرير كلّ ما تراه السياسة الفرنسية موافقاً لطلباتها ومصالحها، بصرف النظر عن مدى تطابقه مع مصالح الدولة العثمانية وسياساتها[2]؛ حتى وصفت القيصرة الروسية كاترينا الثانية

(1) السياسة الدولية، خوري واسماعيل، ج1 ص، 20. عقدت هذه المعاهدة بعد هزيمة قاسية تعرضت لها الدولة العثمانية أمام روسيا والنمسا.

(2) كان هناك تسابق على الرشوة والتفنن في أساليبها بين شوازول وكاترين الثانية، المصدر السابق، الصفحة نفسها، ويبدو أن الوزير الفرنسي قد تفوق على منافسه في ذلك.

راجع في هذا الموضوع:

Bonneville et Marsangy, Le chevalier De vergennes, son ambassade à Canstantinople.

(1739م ـ 1796م) منافسها الوزير شوازول بأنّه «ملقّن مصطفى». ودفع بعض السياسيين الفرنسيين إلى تناول هذه السياسة الجديدة بالنقد اللاذع الساخر؛ فعرض له فولتير Voltaire في 18 أيار 1770م قائلاً إنّ شوازول «صيّر فرنسا شيئاً من مصطفى»[1]. وتدلّ التقارير السياسية المحفوظة في وزارة الخارجية الفرنسية على أنّ شوازول وضع بتصرف فرجين ـ سفيره في القسطنطينية ـ في سنة واحدة مبلغ **ثلاثة ملايين فرنك لشراء موظّفي الباب العالي**[2] واستخدامهم في تنفيذ ما تطلبه فرنسا من خدمات لقاء هذا الثمن، مع العلم أنّ فرجين المبعوث الملكيّ الخاص أصبح بعد نجاحه في مهمّته سفيراً لفرنسا في القسطنطينية في الفترة التي كانت فيها التحرّكات على أشدّها في ولاية طرابلس الشام العثمانية، من أجل دفع السلطات فيها إلى استعمال قواها العسكرية وسلطاتها الإدارية للبدء بتحقيق المشروع المنتظر[3].

شكّل الواقع السياسيّ السائد في عاصمة السلطنة والتقارب غير المسبوق في العلاقات الفرنسية ـ العثمانية الظرف المثاليّ للبدء بالخطوات العملية في تنفيذ المشروع الجاهز منذ زمنٍ بعيد؛ إذ إنّ النفوذ الفرنسيّ سيتمكّن بسهولة من تمرير أيّ طلب يقدّمه إلى دوائر الباب العالي. وقد يستعين إذا لزم الأمر بالأموال المتوفّرة بغزارة والمخصّصة لمثل هذه الخدمات.

وممّا زاد في قوة النفوذ الفرنسيّ وتفرّده بالتأثير على دوائر القرار في عاصمة السلطنة وملحقاتها أنّ المنافس التقليديّ الدائم للسياسة الفرنسية في الآستانة وسائر بلاد الشرق، وهي بريطانيا، كان في حال آنية استثنائية من الضعف لا تسمح له ولا توفّر الوسائل ولا الدافع إلى معارضة السياسة الفرنسية والتصدّي لها؛ لأنّ بريطانيا كانت قد خرجت لتوّها من حرب السنوات السبع «1756م. ـ 1763م.» خائرة القوى، ترزح تحت وطأة أزمات مالية وداخلية، وتجتاز مرحلة صعبة من عدم الاستقرار السياسيّ وخلافات حادّة بين مختلف مؤسّسات الحكم والسياسة بما فيها الملك ومجلس العموم ومجلس اللوردات والأحزاب السياسية... حتى أدّى تأزّم الأوضاع إلى تعاقب عشر

---

(1) المصدر السابق، ص 21.

(2) السياسة الدولية في الشرق العربي، خوري واسماعيل، ج،1 ص 20.

إن محفوظات وزارة الخارجية بباريس تتضمن وثائق عديدة وعلى غاية من الأهمية حول مهمة فرجين في الآستانة كمبعوث خاص للملك لويس الخامس عشر وكسفير لدى السلطان بعد ذلك.

(3) أرسل فيرجين بعد أن أصبح وزير خارجية فرنسا الرحالة والأديب فولني في مهمة سياسية غامضة إلى الشرق Laroque p.x المقدمة، وكان فولني يعتقد بزوال الشيعة القريب من لبنان.

وزارات على الحكم في أقلّ من عشر سنوات (1761م. ـــ 1771م.)، فانطوى البريطانيون على أنفسهم وانعزلوا عن مجريات السياسة الدولية العامة منصرفين إلى معالجة أمورهم الداخلية مفسحين في المجال للفرنسيين بالتحرّك بحرّية غير محدودة في الاستئثار بالنفوذ وبالمصالح في طول الإمبراطورية العثمانية، وعرضها بدون التحسّب للمواقف البريطانية التي كان لها في الماضي حسابٌ كبير[1].

في الجهة المقابلة، كانت الدولة العثمانية تمرّ في أحرج ظروف انحطاطها وأقصى مراحل ضعفها، التي كانت قد بدأت تلوح قبل زمن طويل؛ فقد تجمّعت ضدّها عوامل خارجية وداخلية وصلت بها إلى حال من العجز والتشرذم والضياع سهّلت للنفوذ الفرنسيّ التحكّم في أمور كانت في الماضي من المحرّمات على التدخّل الأجنبيّ، وأجبرتها على الرضوخ إلى ما كان عسيراً عليها القبول به في أيام جبروتها. وكان فرجين يرى في انهيارها خطراً على مصالح فرنسا[2].

كان الحلم الروسيّ القديم بالوصول إلى المياه الدافئة قد دفع كاترين الثانية إلى إرسال أسطولين روسيين كبيرين إلى المتوسط بقيادة الأميرال «سبيرتوف» Spiritof والبريطانيّ «ألفنستون» Elphinston لإشعال نار الفتنة في مصر وسوريا واليونان وإثارة المشاكل في وجه الدولة المريضة الضعيفة. فانتصرا على الأسطول العثماني في «جشمه» عند ساحل الأناضول (5 تموز 1770م.) كما انتصر الجيش الروسيّ بقيادة «رومانستوف»Roumanzoff على الصدر الأعظم في معركة «كاغول»Cagoul فسقطت مولدافيا وفلاكيا، ووصلت الجيوش العدوّة إلى الدانوب. وأصبحت اسطمبول نفسها مهددة بهجوم مفاجئ[3]. وفي خضمّ هذه الانهزامات العسكرية، استقر علي بك الكبير في مصر متمرّداً على السلطة المركزية في اسطمبول كما فعل ضاهر العمر في فلسطين متحالفاً مع ناصيف النصار الزعيم الشيعيّ العامليّ. كذلك اضطربت الأحوال في الحجاز والعراق والشام، فحاولت الدولة العثمانية إيجاد حليف أوروبي لها فطرقت بدون جدوى أبواب النمسا وبروسيا ممّا اضطرّ السلطان عبد الحميد الأول مكرهاً إلى توقيع صلح مجحف مع روسيا في معاهدة زقوجك قينرجيس في 21 تموز 1774م. يعترف فيها باستقلال شبه جزيرة القرم و«بصربيا» و«كوبان» والتنازل عن امتيازات

(1) السياسة الدولية في الشرق العربي، ص 21.
(2) المصدر السابق، ص 31 .
(3) تاريخ الشعوب الإسلامية، بروكلمان، ص 530.

هامّة لصالح الروس في البحر الأسود وإعطائهم مركزاً خاصّاً في سائر أنحاء الإمبراطورية. فبدا حينها أن طرد العثمانيين من أوروبا هي مسألة وقت[1].

إنّ سقوط الإمبراطورية في أحضان النفوذ الفرنسي المتفرد وهزائمها المدوّية أمام الأساطيل والجيوش الروسية، واهتزاز تماسكها ووحدتها الداخلية وفتن الثائرين المتمرّدين والانفصاليين الذين تمكّنوا من إقامة جسور للدعم الروسي وأساطيله فأصبحت تتجوّل بحرّية في الموانئ القريبة من بؤر الانتفاضات، وانكفاء بريطانيا القسري عن مسرح السياسة الدولية واحجام الدول الأوروبية الأخرى عن الوقوف المجدي مع الدولة العثمانية أمام المطامع الروسية والنفوذ الفرنسيّ المستشري. كل هذه العوامل مجتمعة، خلقت واقعاً جديداً في العلاقات الدولية. وتحت وطأة الانتصارات الروسية والتمدد النمساوي والبلقاني، تراجعت خيارات الدولة العثمانية المتقهقرة وازداد اعتمادها على الدعم الفرنسي والخضوع لرغباته.

الوضع الكنسي

بعد كلّ هذه المستجدّات بدا لأصحاب مشروع التهجير والمتحمّسين له والساعين إلى تحقيقه أنّ الفرصة الذهبية المنتظرة قد أزفت وأنّ الوضع الدوليّ الحاليّ يوفر أحسن الظروف لإطلاق المشروع إلى حيّز التنفيذ خصوصاً وأنّ الوضع الداخليّ اللبنانيّ قد حقّق منذ فترة طويلة ـ وبالتحديد بعد مجمع اللويزة الشهير ـ خطوات هامّة وملموسة في هذا الاتّجاه.

قطعت عملية تحويل الكنيسة المارونية إلى كنيسة لاتينية شوطها الأكبر في المجمع الذي عُقد في دير اللويزة عام 1736م. ويُشكّل هذا المجمع محطّة هامّة في تاريخ الكنيسة المارونية، إذ لم يسبق أن رعت البابوية مجمعاً حظي بنفس الأهمية والخطورة باعتباره أول مجمع ماروني يقرّر شرعية تحويل الكنيسة المارونية إلى كنيسة لاتينية تمارس الطقس اللاتيني، والعادات اللاتينية التي قرّرها البابا «إينوسنت» الثالث في رسالته إلى البطريرك أرميا العمشيتي في القرن الثالث عشر. كما ثبت هذا المجمع سيادة البابا على الهيئة الكهنوتية المارونية، بما فيها البطريرك الماروني، الذي لم يعد بعده أكثر من «مطران روماني»[2].

(1) تاريخ الشعوب الإسلامية، بروكلمان، ص 531.
(2) الموارنة في التاريخ، متى موسى، ص 396.

لقد تنازل البطاركة تماماً عن سلطاتهم القديمة التقليدية للبابا الذي انحصرت فيه وحده أكثر الصلاحيات الكنسية الهامّة[1]. ولكنّ القرارات التي تمسّ الناحية المدنية عند الطائفة كانت أكثر خطورة وأهمّية؛ فقد قرّر المجمع تطوير الكنيسة المارونية، ورفع المستوى الثقافي للقيّمين عليها، كي تتمكّن من لعب دورٍ سياسيٍّ قياديٍّ، ضمن الطائفة، في إطار خطة استهدفت تأهيلها لتبنّي مشروعٍ قوميٍّ سياسيٍّ يسعى إلى استقلال الكيان الماروني في جبل لبنان، ضمن إطار المشاريع الغربية، ولا سيّما الفرنسية الطامحة إلى تفتيت السلطنة واقتطاع قسم من أملاكها[2].

لقد أصبح الإكليروس الماروني بفضل مقرّرات مجمع اللويزة قوياً منظّماً نشيطاً متعلّماً متحرّراً من النفوذ الإقطاعيّ المسيحيّ، كما بات مدعوماً ومواكباً ومرعياً وموجّهاً من حاضرة الفاتيكان، ومتمتّعاً بالتالي بإمكانيات كنسية ومالية وسياسية أكثر شمولاً. لقد تحوّل الموارنة بذلك من ملّة إلى طائفة ذات بنية اجتماعية متجدّدة، وقيادة سياسية متنوّرة، وأفق سياسيّ واسع يتمثّل بشعار «الإمارة المارونية في جبل لبنان»[3].

إنّ بذرة الأفكار القومية التي يمكن ملاحظتها مع كتابات المطران القلاعي والبطريرك الدويهي تنامت مع المجمع وازدادت ثباتاً ورسوخاً، وأصبحت ترمي بدون مواربة إلى إيجاد وطن مارونيّ مميّز عن محيطه يتمتّع بالحماية التي منحها ملوك فرنسا وخصوصاً لويس الثالث عشر، ولويس الرابع عشر للأمّة المارونية المتميّزة عمّا يحيط بها من الأمم والطوائف[4].

هكذا أصبحت الطائفة المارونية بعد مجمع اللويزة تنظيماً قويّاً متكاملاً تتقدّمه الكنيسة القادرة بعلاقاتها والمتمكّنة بأموالها التي ساهم الكرسي الرسولي بتنميتها عن طريق الهبات وصكوك الغفران التي تجذب المؤمنين إلى الأديرة فتزداد الأموال عن طريق الخدمات الدينية المدفوعة لعامّة الناس.

كما نمت ثروة الكنيسة، فقد ازداد عدد الكهنة، وأصبح لكلّ 200 مارونيّ كاهن يرعى شؤونهم، كما ازداد عدد الموارنة ـ الذين لم يكونوا يزيدون على أربعين ألفاً عند زيارة القاصد الرسوليّ إليانو باتيستا[5] ـ إلى أضعاف هذا العدد في منتصف القرن

(1) المصدر السابق، ص 398.
(2) مجمع اللويزة، العياش، ص 158.
(3) مجمع اللويزة، العياش، ص 158.
(4) المصدر السابق، ص 163.
(5) الموفد البابوي، سنة 1578.

الثامن عشر. كما أصدر قاضي طرابلس حكماً أو فتوى قضت بأنّ البطريركية المارونية هي عريقة في القدم وسلطتها شرعية مطلقة، وذلك رداً على الشكايات التي كان رؤساء الكنائس المسيحية الأخرى يتّهمون بها الموارنة[1].

لا بدّ أنّ عرّابي مشروع التهجير والمتحمّسين له والمستفيدين منه قد لاحظوا أنّ الوقت قد حان لتنفيذ ما ينتظرون منذ زمن ملاءمة الأوضاع للسير به، وهي فرصة قد لا تتكرّر مرّةً أخرى على الصعيد الدوليّ. وما وصل إليه النفوذ الفرنسيّ والبابويّ الداعم لهذا التوجّه في عاصمة الدولة العثمانية الضعيفة صاحبة السيادة على المناطق المستهدفة، والجهوزية الذاتية المارونية بإمكاناتها السياسية والمادية، وانتشارها في مناطق واسعة لم تكن تتواجد فيها قبلاً، خصوصاً وأنّ العقبة الأساسية في وجه هذا المشروع وهم الحماديون والشيعة عموماً ليسوا في هذا الوقت بالذات في أحسن أحوالهم. فبدأت **القيادات المارونية تتهم الحماديين بالتعسف الشديد، وتسعى إلى محاربة نفوذهم بدعم مباشر من الفرنسيين. ويقدر القنصل الفرنسي استيل Estelie في تقريره بتاريخ 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1702م عدد المقاتلين الموارنة بخمسة آلاف ممن هو فوق العشرين وفي ذلك إشارة واضحة إلى الدور الموكول لهذه القوى المحلية في مخططات الفرنسيين منذ مطالع القرن الثامن عشر**[2].

فكانت نقطة الانطلاق في هذا المخطّط على الصعيد المحلّي هي اختيار الأمير أو المرشّح العتيد الصالح للتحرّك حوله وباسمه ولدفعه إلى مقدّمة الصفوف ليكون أوّل من تراه الأبصار وتتّجه إليه الأفكار بدون أن يكون له من الأمر غير ذلك الشيء الكثير.

وكانت الدولة العثمانية قد تمكّنت بعد حروب طويلة من إقصاء الشيعة عن عكّار والضنّية. وقد أنهكتهم الحروب المستمرّة منذ عقود، وأدّت إلى نقص ملحوظ في أعداد مقاتليهم. وقد نجحت حملات من الإثارة الطائفية والإعلامية المتكرّرة والمدروسة في خلق عدائية نحوهم في بعض الأوساط المارونية، ساهم في إذكائها موجةٌ عارمة مصطنعة من الشحن الطائفيّ، وآمال عريضة بالمغانم والأسلاب لوّح بها ولاة الشام وطرابلس اعتماداً على فتاوى رسمية وشرعية تبيح الأنفس والأموال والممتلكات لكلّ من يشهر عداوة بوجههم ويشترك في قتالهم مع العساكر العثمانية المداهمة.

وقد انتشرت بين العامّة في هذه الفترة أزجال شعبية على لسان بعض رجال الدين،

(1) اليد المارونية، ص 67.

(2) الجذور التاريخية، مسعود ضاهر، ص 55. وتقرير القنصل الفرنسي، D.D.C. T1, P48.

تدعو إلى معاداة الحماديين بالضرب على الوتر الطائفيّ الحسّاس وإثارة نعرات التعصّب الدينيّ السريع الالتهاب:

شماس يوسف في الفتوح — من غدراس لتخوم نروح
وجرجس دمه دوم مفتوح — يطلب الخلاص من الحمادية[1]
يعمر دينك يا نحلوس — حميت الضيعة بالدبوس
جامع رشعين هديته — ويزغرتا دق الناقوس[2]

كما ترددت مبالغات وأساطير حول قيام المتاولة بإيذاء بعض رجال الدين مثل مطران إهدن[3].

وإمعاناً في إذكاء النفور الطائفي تداول رجال الدين أخباراً عن تعرض بعض البطاركة لسوء معاملة من الحكام الشيعة، وانتشرت روايات تاريخية عمّا تعرض له بعضهم من مضايقات رسخت في أذهان العامة، وتناقلتها المراجع دون تمحيص حتى صارت وكأنها من ثوابت التراث. ومن البطاركة الذين تناولتهم هذه المرويات، يوحنا الجاجي[4] 1445م ــ 1404م وجرجس عميرة[5] 1644م ــ 1634م وأسطفان الدويهي[6] 1670م ـ 1704م.

أثارت هذه المرويات شعور العامة، وأصبحت من الأدبيات التاريخية والتراثية المارونية فتناقلها الموارنة دون إسناد أو اقتناع، ولم تكن أكثر من أساطير وضعت من أجل غاية سياسية حان آوان تحقيقها.

يقول محمد جميل بيهم

إن الأسباب الحقيقية لإجلاء مشايخ آل حمادة عن هذه المنطقة تعود إلى أسباب داخلية وخارجية. فالداخلية تعود إلى سياسة آل عثمان ومدارها أنهم كانوا يريدون تحضيد شوكة كل أسرة يبدو خطرها، فلما استفحل أمر هؤلاء ابان ما كانت فرنسا، ومن ورائها الفاتيكان تريد إعادة الحكم للموارنة على تلك البلاد استجابت استامبول لباريس. وكان لا بدّ لها أن تستجيب لأنها كانت بعد الانكسارات المتوالية في آخر القرن السابع عشر وفي القرن الثامن عشر وذلك في الحروب المتصلة بينها وبين دول التحالف المقدس من وجهة، وبينها وبين النمسا وروسيا من جهة أخرى،

(1) تاريخ الكفور، ص 76.
(2) الجامع المفصل، الدبس، ص 273.
(3) مختصر تاريخ جبل لبنان، العينطوريني، ص 134.
(4) تنورين في العهد العثماني، شربل داغر، ص 121.
(5) تاريخ العاقورة، الخوري لويس الهاشم، ص 90.
(6) ترجمة البطريرك الدويهي، المطران شبلي، ص 131.

كانت لا ترى بدأ من الارتماء في أحضان باريس التي تظاهرت بمساعدتها، ولا ترى مناصاً في التالي من الإصغاء لنصائحها، وتحقيق رغباتها. وأما الأسباب الخارجية للقضاء على بني حمادة فكانت تعود إلى سياسة فرنسا وقتئذ بالاتفاق مع الكرسي الرسولي التي كان مدارها كسب لبنان بتحويله إلى الحظيرة المسيحية ابتداء من أمرائه ليكون مركزاً استراتيجياً لحملة صليبية جديدة يراد بها استرداد البلاد المقدسة. وكان يشجعهم على المضي في هذه السياسة نجاح مبشريهم وأنصارهم من الأحبار اللبنانيين في تنصير أولاد الأمير ملحم حيدر شهاب فضلاً عن الأميرة سحر الندى أرملة الأمير بشير بن حسين شهاب وهو أول الأمراء الشهابيين في الحكم على لبنان.

ومن هنا نرجح أن إجلاء آل حمادة عن مقاطعتهم في شمالي لبنان، لم يكن يعود إلى الجور والعنف اللذين بالغوا في نسبتهما إليهم، وإنما كان يرجع إلى رغبة فرنسا والفاتيكان في تبديل الوضع، وإلى تأييدهما ابنهما البار الأمير يوسف ملحم شهاب حاكم لبنان «1770م ـ 1788م» الذي كان ينفذ بإخلاص سياستهما التقليدية. يؤيد ذلك ما جاء في كتاب السفير نجيب الدحداح «تطور لبنان التاريخي» حيث أشار في الصفحة 180 إلى أن هذا الأمير كان يتوسط بطريرك الموارنة بلبنان لدى الكرسي الرسولي للحصول على رعايته ورضائه.

نقول هذا لا دفاعاً عن بني حمادة، وإنما بغية تصحيح ما التوى من التاريخ. وما أكثر ما في تاريخ وطننا العزيز من التواءات بفعل تضارب الأهواء.

وقد أصبحنا على يقين فيما نقول حينما قرأنا عبارة جاءت عرضاً في مقال الأب بطرس الطياح المنشور في مجلة أوراق لبنانية في «آب سنة 1957» ص 342 وهي:

« ثم عرض السمعاني على الكرسي الرسولي مشروع تحرير شمالي لبنان من ضغط الحماديين. وهذا القول المنسوب إلى وثيقة وجدت في أرشيف مجمع نشر الإيمان بروما تدل بصراحة على أن إجلاء آل حمادة عن الإقطاع الشمالي كانت نتيجة لمؤامرة عليهم دبرت في الداخل واستعانت بقوى خارجية على إقناع الباب العالي من أجل تنفيذها. وقد قام المتولي على طرابلس والأمير يوسف المشار إليه في تنفيذ أوامر المتبوع بدار السعادة فخامتلو أفندم دون أن يعرف باشا طرابلس وباشا استامبول شيئاً عن هذه المؤامرة التي كان مدارها التمهيد لإجلاء كافة شيعة آل حمادة وأحزابهم المنتشرين وقتئذ من طرابلس إلى جونية على مقربة من بيروت عن تلك المنطقة بغية إضفاء لون جديد عليها»[1].

(1) قوافل العروبة ومواكبها، محمد جميل بيهم، ص 44ـ45.

الفصل السابع

الرجال الغامضون

رجل البروبغندا

إنّ إحدى أهمّ الشخصيات المؤثّرة والفاعلة في دوائر الفاتيكان وفي أوساط الكنيسة المارونية في ذلك القرن، هو المطران يوسف السمعاني الذي أوفده البابا كليمانتس الثاني عشر مزوّداً بكل التفويضات اللازمة ليتكلّم باسمه ويستعمل سلطانه في مجمع اللويزة باعتباره «**الابن الحبيب يوسف سمعان السمعاني أوّل رؤساء بلاطنا ونجيبنا وجليسنا السمير الملازم لنا وخوّله حق لبس التاج في المجمع تعزيزاً لسلطته**»[1].

ولد السمعاني في طرابلس 1687م. مع أنّ عائلته من حصرون في جبّة بشرّي، ونشأ في كنف عمّه مطران المدينة الذي أرسله إلى روما وهو ابن ثماني سنوات فبرع في العلوم الإلهية والبشرية، ثمّ دخل في خدمة الدوائر البابوية وترقّى في وظائفها المختلفة حتى عيّن مستشاراً في «مجمع نشر الإيمان المقدّس» في مشاغل الكنائس الشرقية وفي المحاماة عن الإيمان الكاثوليك ونشره «البروبغندا» وسمّاه البابا إكليمنتوس الثاني عشر في جوقة خدّام غرفته، ثمّ في جوقة رؤساء غرفته سنة 1735م. وصار بإمكانه استعمال التاج والعكّاز. وبعد عودته من لبنان منهياً قصادته إلى مجمع اللويزة، عمل عند ملك إسبانيا كارلوس الثالث، ثمّ أصبح مستشاراً في مجمع الفحص المقدس عند البابا بناديكتوس الرابع عشر. ثمّ سمّاه البابا كليمنتوس الثالث عشر عضواً في ديوان التوبة سنة 1759م. ثمّ (مهرداراً) ـ حافظ الختم ـ سنة 1761م. ثمّ مطراناً على صور 1766م[2].

---

(1) مجمع اللويزة العياش، ص 27.

(2) الجامع المفصل، المطران الدبس، ص 93. كان السمعاني مدير مكتبة الفاتيكان جمع فيها أكبر عدد من المخطوطات الشرقية ومؤرخاً. ترك أبحاثاً بالعربية والسريانية والعبرية والتركية والفارسية والحبشية في مؤلف ضخم عنوانه «المكتبة الشرقية» لا يزال مصدراً غنياً بالمعلومات عن الكنائس الشرقية. فيليب حتي، مختصر تاريخ لبنان، ص 200.



يوسف سمعان السمعاني

إنّ شخصية هذا الأسقف وأهمية الوظائف التي شغلها قريباً من أحبار الكنيسة الكاثوليكية، وعلاقاته التي اكتسبها من جرّاء ذلك، جعلت منه صاحب نفوذٍ كبير وكلمة مسموعة عند مختلف الأوساط الكاثوليكية الفاعلة[1]. وفي الدوائر الفاتيكانية في روما وعند أحبارها العظام، وخصوصاً في أوساط مجمع «البروبغندا» الذي تولّى إرسال السمعانيّ إلى لبنان وزوّده بمشروع إصلاحيّ شامل ووضعه تحت كامل رقابته مقيّداً بتنفيذ تعليمات «البروبغندا» في جميع خطواته. هذا المجمع الذي يُعدّ المرجع الرئيسيّ لأغلبية الخطوات الكبيرة التي خطاها قُدُماً: مشروع الكيان المنتظر منذ أولى انطلاقاته.

«البروبغندا» «Propaganda» أو مجمع نشر الإيمان المقدّس، هو تنظيم كنسيّ هامّ تأسّس في عهد البابا غريغوار الخامس عشر خوفاً من أن تتسرّب إلى الشرق أفكار الإصلاح البروتستانتي الصاعدة في أوروبا. وعُهد إليه بتنسيق النشاطات الفاتيكانية في الشرق وخصوصاً الإدارة المباشرة للإرساليات فيه سنة 1622م.

وجد مجمع نشر الإيمان المقدّس «البروبغندا»[2] في الدبلوماسية الفرنسية الحليف القويّ والمتحمّس لتنفيذ الأهداف المشتركة. وقد اختلطت المصالح بالعواطف الدينية لدى ملوك فرنسا، ولا سيّما لويس الثالث عشر ولويس الرابع عشر، اللذين دفعهما الحماس الدينيّ إلى رفع رايات الكثلكة في الشرق، وأعلنا نفسيهما حماتها غير المنازعين.

هذا الحلف الثنائيّ أدّى إلى تنامي دور الإرساليات في سوريا وفي سائر أنحاء الشرق تحت الإدارة المباشرة للـ«بروبغندا» وفي ظل الحماية الغيورة من فرنسا بوساطة سفيرها في الآستانة وقناصلها المنتشرين في الكثير من المدن والموانئ.

وهكذا تكوّن تنظيم كاثوليكيّ غير معلن بالغ الفعالية والنفوذ والإمكانيات يرتكز إلى طاقات «البروبغندا» الدينية والتوجيهية، وإلى النفوذ الفرنسيّ الفعّال في الآستانة، وتمتدّ ذراعه إلى سائر أنحاء المشرق وخصوصاً لبنان عن طريق الإرساليات الأوروبية

(1) كان السمعاني نافذاً في السياسة اللبنانية الداخلية ومع الولاة العثمانيين حتى كان بمقدوره أن يوقف زحف جيوش الباشوات ويجري الصلح بينهم وبين الأمير ملحم بحضور ترجمان القنصلية الفرنسية في صيدا.

(2) ترد كلمة «Propaganda» الإيطالية في بعض المصادر العربية بالألف أو الهاء في آخرها أو بدونهما.

المنتشرة فيه، والكنيسة المارونية وغيرها من الكنائس الكاثوليكية، والقناصل الفرنسيين الساهرين على أهدافه وحماية عناصره وإزالة العقبات أمام مهمّة هذا التنظيم الرئيسة التي هي خدمة الأهداف الدينية والسياسية لمسيحيّي الشرق والمصالح البابوية والفرنسية المتكاملة.

إنّ هذا التنظيم صاحب النفوذ والقوة ـ غير المحدودَين في مختلف وجوههما ـ هو الذي سيُناط به تحقيق المشروع العتيد القاضي بتهجير الشيعة من جبل لبنان وتأسيس إمارة مسيحية في البلاد التي يهجّرون منها. وسيكون رجل هذا المشروع في ذلك التاريخ الأسقف المارونيّ والذي يشكّل في الوقت نفسه جزءاً عضوياً وتنفيذياً هاماً من مجمع نشر الإيمان المقدّس يوسف سمعان السمعاني[1]. وهو الذي سيتولّى وضع هذا المشروع بصيغته التنفيذية النهائية وإقراره والعمل على تحقيقه في دوائر «البروبغندا» وما تعنيه من اشتراك القوى المتحدة معه من بابوية أو إرسالية أو فرنسية، وما تمثّله هذه الجهات كلّها من قوّة طاغية لا تُقهر.

وجدت وثيقة في أرشيف مجمع نشر الإيمان في روما «البروبغندا» جاء فيها:

«إن السمعاني عرض على الكرسي الرسولي مشروع تحرير شمالي لبنان من ضغط الحماديين وتولية ابن الأمير بشير الشهابي الأول عليه[2] ويتطلب هذا المشروع خمسة عشر ألف سكودي روماني يدفعها الأمير بدل ولايته، أما القيمة فيمكن استدانتها من التجار الفرنجة في بيروت وصيدا وحلب ويمكن أن يطلب الكرسي الرسولي إلى سفير فرنسا في الآستانة أن يوصي السلطان بهذا الأمر»[3].

لا يختلف هذا المشروع في خطوطه الرئيسة العريضة عن الكثير من المشاريع المشابهة السابقة على امتداد نحو قرن من الزمن، والتي كُشف عنها، أم لم يكشف بعد، في أدراج مجمع الإيمان وملفّاته في روما ومحفوظات وزارة الخارجية في باريس ووثائق الأرشيف العثمانيّ في اسطمبول. ويمكن أن نسمّي بعضها من التي تناولتها هذه الدراسة بإشارة عابرة:

(1) أصدر مجمع البروبغندا في 24 تموز 1735م قراراً بإرسال السمعاني إلى لبنان وكلفه بأن يرفع إلى الكرسي الرسولي وإلى البروبغاندا جميع الأمور الخطيرة المتعلقة بمجمع اللويزة أو غيرها وأن يتقيد بتعليماته في جميع خطواته (المجمع اللبناني ـ نجم، ص1 و 3).

(2) أول من تنصر من آل شهاب أرملة بشير الأول سحر الندى وأولادها وهم بنتان وصبي بعد موت زوجها بشير وكان صديق الفرنسيين، ص 462.

(3) أوراق لبنانية الجزء الثامن سنة 1957م.

* انتداب الإرساليات في حلب الأب الكبّوشي سانت اينيان وإيفاده إلى أوروبا وتكليفه بجمع المال لشراء حكومة جبل لبنان وتأسيس دولة مسيحية فيه.

* تبنّي بيكات للمشروع وتقديمه إلى مازاران مع التوصية باعتماده.

* رسالة البطريرك يوحنا الصفراوي إلى البابا اسكندر السابع 1656م.

* إيفاد المطران سركيس الجمري رسولاً من قبل البطريرك السبعلي 1657م.

* رسالة أبي نوفل الخازن، المدعومة من عددٍ من رجال الدين والمدنيين، والتي تطلب من الملك الفرنسيّ مكاتيب شريفة إلى سفيره في الآستانة «لمساعدتنا والتبرّع باثني عشر ألف غرش كصدقة على البطريرك والرهبان والرعية لتمويل هذا المشروع».

* المشروع المقترح من ناصيف الخازن سنة 1695م. إلى الملك الفرنسيّ لويس الرابع عشر بأن «يكون نظركم علينا وتكتبوا مكتوباً إلى السلطان ابن عثمان ليصدر أمراً شريفاً لولاية كسروان وجبيل والبترون والجبة إلى ولد الولد...».

تلتقي هذه الاقتراحات والتمنّيات والمشاريع جميعها حول الهدف الأساسيّ القاضي بإنشاء كيان مسيحيّ في شمالي لبنان بتمويل كاثوليكي، واعتماداً على نفوذ الملك الفرنسيّ على السلطان العثمانيّ، وتأثيره عليه لدفعه إلى تبنّي هذا المشروع وتحقيقه عن طريق الفرمانات السلطانية التي ينفّذ مضمونها العسكر العثمانيّ. ولا يخرج مشروع السمعاني - كما كشف عن خلاصته أرشيف مجمع نشر الإيمان - عن الأهداف والمبادئ نفسها وإنّما بشمول وتوضيح أكثر تحديداً، فهو يتضمّن المبادئ الأساسية الآتية:

1 - تحرير شمال لبنان من ضغط الحماديين، لا تغيير الحكّام فحسب، وإنّما التخلّص من وجود طائفة بأكملها حكّاماً ومحكومين. وهي متواجدة في معظم أنحاء شمال لبنان ومنتشرة في كل ديانه وجروده. لأنّ مجرّد تواجدها يشكّل ضغطاً مقلقاً يقتضي التخلّص منه. ولو كان الطلب مقتصراً على إنشاء كيان مسيحيّ أو تولية أمير مسيحيّ على هذه البلاد بحالتها الحاضرة لاكتُفي بالقول «تولية حاكم مسيحيّ» أو «تغيير الحكام الحماديين» أو «استبدالهم» أو «تولية أحد أبناء الأمير بشير» بدون تحرير المناطق من ضغط يشكّله وجود طائفة بكاملها منذ مئات السنين.

2 - تولية ابن الأمير بشير الشهابي الأول، لأنّ الأمير بشير صديق الفرنسيين مات في العام 1706م. مسموماً بيد أقاربه فتنصّرت أرملته سحر الندى وحاولت الهرب من

أهلها مع أولادها الثلاثة - وهم صبيّ وبنتان - إلى بلاد النصارى؛ فينشأ أولادها على دينها وكان ابنها عند اقتراحه أميراً نصرانياً ما زال صبيّاً لم يبلغ بعد، لذا يسهل توجيهه وقيادته كما حصل مع الصبيّ الشهابيّ المتنصّر في ما بعد الأمير يوسف بن ملحم.

3 - إنّ تمويل هذا المشروع يقع على عاتق التجار الفرنجة الموجودين في بيروت وصيدا وحلب حيث يوجد قناصل فرنسيون وإرساليات لاتينية ممّا يضمن إقناع التجّار الفرنج وحثّهم على تمويل هذا المشروع الذي لا بدّ أن يعود عليهم بالنفع الجزيل في حال تنفيذه.

4 - إنّ الجهة الوحيدة التي تتحمّل كلّ مشقّات التنفيذ ومسؤولياته السياسية وأعباءه المالية والعسكرية هي إدارة السلطان الخاضع للنفوذ والضغط الفرنسيين، وهو الذي يتولّى نزولاً عند إرادة السفير الفرنسيّ في عاصمته إنشاء الكيان المسيحيّ الموعود وتهجير قسم كبير من أهله وسكّانه إلى حيث تقذف بهم الجيوش العثمانية المظفّرة.

عندما وصل النفوذ الفرنسيّ إلى ذروته في الآستانة ودخلت العلاقات الفرنسية - العثمانية عصرها الذهبيّ وأصبح المبعوث الملكيّ والسفير في ما بعد - دوفيرجين - أحد أهمّ أصحاب النفوذ السياسيّ في عاصمة السلطنة، بدا أنّ الظروف المثالية قد تكاملت لتحقيق مشروع تهجير الشيعة من جبل لبنان واستغلال العلاقات القائمة بين الدولتين العثمانية والفرنسية والإفادة من وجود فرجين وأمواله المخصّصة لشراء تعاون كبار رجال الباب العالي وتجاوبهم مع أيّ طلب يصدر عنه أو أيّة قضية يرغب في تحقيقها وتمرير ما يرى من مشروعات مهما بدت عسيرة المنال.

رجل الباب العالي

في هذا الوقت بالذات غضبت السلطات العثمانية على الوزير أسعد باشا العظم والي سيواس فقتلته بعد أن صادرت جميع أمواله. وألقت القبض على أحد مواليه وتمّ نقله إلى القسطنطينية للتحقيق معه حول تركة سيّده الذي كان قد عيّنه متسلّماً من قبله في حماه.

وصل المولى عثمان بن عبد الله الكرجي سجيناً إلى القسطنطينية. وكما يحدث عادةً في ظروف مشابهة، تعرّض لأساليب تحقيق قاسية غايتها الوصول إلى الإقرار بأموال

سيّده سواءٌ أكانت تحت يده، أو في أمكنة يعرفها، فتستصفي الدولة ما أمكنها من أموال التركة كما كانت تفعل دائماً عندما تقتل أحد كبار موظّفيها المغضوب عليهم بعد اتّهامهم بأموال جمعوها بدون وجه حق خلال قيامهم بمهامّ في خدمة السلطان. ثمّ ينكّلون بمن يعتقدون أنّه قادر على إيصالهم إلى ما يطلبون من بين أعوان صاحب التركة، أو أهله ورجاله. وقد يكون مصيره بعد ذلك السجن وربّما القتل إلا إذا أسعفه حسن الحظ، أو تدخّل فعّال يخرجه من ورطته حيّاً وسليماً. ولكنّ عثمان أدركته «العناية» ـ كما يقول المرادي[1] عند وصوله إلى القسطنطينية فتخلّص من مأزقه. وربّما هي عناية بشرية وجدت في متسلّم حماه السابق، الذي يعاني من واقعٍ مأساويّ، فرصتها المناسبة لإنقاذه من مصير بائس لتتأكد من خضوعه لكلّ طلباتها وانصياعه لرغبتها؛ فسعت عند الدولة لإعطائه كفالة دمشق بثلاثة أطواق. ووجّهت له إيالة دمشق، فخرج من السجن ودخل الشام والياً عليها في ثالث جمادى الأول سنة 1174هـ ـ 1760م[2].

إنّ الدور اللافت الذي قام به هذا الباشا عند وصوله إلى مركز ولايته وخصوصاً تأثيره البالغ في مصير جبل لبنان، والحماس الذي أبداه ـ بدون مبرّر مقنع حيال أمور محض لبنانية، قلّما تحمّس لمثلها أقرانه قبله أو بعده ـ ثمّ المنزلة الإدارية الرفيعة التي وصلها بعد قليل في كلّ برّ الشام ـ والمدّة الطويلة (12عاماً) التي بقي فيها في منصب توالى عليه أربعة باشوات في عامٍ واحد ـ حتى استكمل خلالها تنفيذ مختلف مراحل إنشاء وتثبيت واكتمال مشروع وضع الأسس الثابتة لإنشاء الكيان المسيحيّ المأمول[3].

إنّ الظهور المفاجئ لهذا الباشا الجديد والشكل الاستثنائيّ الذي ظهر فيه وما قام به من أعمال يلوح فيها الحماس والاندفاع في إنشاء إمارة مسيحيّة في ولاية ليست تحت سلطته، ولأمير لا يعرف عنه أو عن أعوانه شيئاً قبل ذلك، تثير الاستغراب

---

(1) لم يوضح المترجم ماهية هذه العناية ولم نجد مصدراً آخر يفسر سبب العفو المفاجئ عنه وتعيينه باشا على الشام.

(2) سلك الدرر المرادي، الجزء الثالث، ص 156ـ157.

كان عثمان مملوكاً كرجي الأصل (من بلاد جورجيا). عمل في خدمة أسعد العظم وبعد مقتله بادر إلى إعلام العثمانيين عن مخابئ أموال سيده فلقب بالصادق. عين في 6 كانون الثاني والياً على طرابلس ثم نقل في 6 تشرين الثاني إلى ولاية الشام وخلفه ابنه محمد كما عين ابنه الآخر على صيدا.

(3) إبراهيم وعلي واسماعيل ومصطفى، سنة 1705م. ولم يكن ذلك مستغرباً في عرف الإدارة العثمانية. كان معدل بقاء والي الشام في منصبه في القرنين السابقين لولاية عثمان باشا D.D.C. T3, P266. لا يتجاوز العام ونصف العام.

والتساؤل عمّا إذا كان للفارس «فرجين» ونفوذه وأمواله وأوامر مليكه والكرسي الرسولي دورٌ ما في إقناع ولاة الأمر في اسطمبول بإخراج هذا الرجل من سجنه وتعيينه والياً على دمشق ومنحه الباشوية بثلاثة أطواق، وإرساله بسرعة إلى مركز ولايته ليحقّق مشروعاً مقرّراً وجاهزاً منذ زمنٍ طويل وينتظر تجاوباً من دوائر الباب العالي وواليأ متعاوناً متجاوباً في بلاد الشام يقوم مستعيناً بسيف الدولة العثمانية وقوّتها وإدارتها ومعتمداً على تأييدها أو إغضائها بتغيير طبيعة الحكم في مناطق هامّة وواسعة من لبنان وتهجير بعض أهله وسكّانه الذين عاشوا في ربوعه منذ خمسة قرونٍ على الأقلّ.

رجال الرهبانيات

كان في انتظار ولاية عثمان باشا على الشام، أو أيّ والٍ آخر يحرّكه الحماس والاندفاع نفسه لتغيير طبيعة الأمور في شمال لبنان، ثلاثة رجال من الموارنة قدّر لهم في ما بعد أن يلعبوا دوراً مميّزاً في التطوّرات التي ستحصل في العقد المقبل وما يليه. وقد اتّفقوا على إنجاز أمرٍ خطير مدفوعين بقوة جهاتٍ متعدّدة مؤثّرة ونافذة، إن كان على الصعيد المحلّي أو في دواوين مراكز الولايات في الشام وطرابلس وصيدا وحتى في دوائر الباب العالي نفسها. وهؤلاء الرجال هم سعد الخوري ومنصور الدحداح وسمعان البيطار[1] وجماعة معهم أقلّ ظهوراً وأخفّ أثراً.

كانت المهمّة الأولى أمام الرجال الثلاثة هي اختيار الشخصية المناسبة والاسم العائليّ المقبول الذي يمكن أن يكون عنواناً للجهود والمساعي التي ينتظر أن تبذل في هذا السبيل، فمن الثابت والمعلوم أنّه لم يظهر طيلة العهد العثمانيّ وقبله في مقاطعات جبيل والبترون والجبة وفي جبل لبنان التابع لولاية طرابلس عموماً، عائلة تولّت الأحكام لحقبةٍ ما، أو تميّزت بالمكانة والوجاهة عن غيرها من العائلات المارونية الأخرى. فلم يكن لدى الموارنة في هذه المقاطعات طبقة تتقدّم على غيرها كما هي الحال عند الدروز في القسم الشماليّ التابع لولاية صيدا. وإن يكن قد ظهر في كسروان بعض العائلات القليلة التي كان أمير الدروز يكلّف عدداً من أفرادها بمهمّات ضرائبية تقتصر على قرية واحدة، أو على عدّة قرى. ولكنهم لم يبلغوا قط مرتبة العائلات التي يمكن أن ينقاد الناس إلى حكمها. **فالموارنة بالرغم من كثرة عددهم لم يكن لهم حتى هذا التاريخ أي وزن سياسي فكانوا في جميع مناطق لبنان تحت سلطة الحكام دروزاً كانوا أم مسلمين**[2].

(1) المقاطعة الكسروانية، الخوري حتوني، ص .179 وسيأتي تعريف الرجال الثلاثة وذكرهم مراراً.
(2) سوريا ولبنان وفلسطين، القنصل بازيلي، ص 100.

فلم يبقَ أمامهم إلا الاستعانة بتنصير أحد أفراد العائلات المسلمة، ولم يكن هناك أكثر من عائلتين تمارسان الحكم منذ مدّة طويلة ومتواصلة. وهما الحماديون في جبل لبنان والشهابيون في جبل الشوف. وقد اعتاد الناس والحكّام على طاعتهما بدون تذمر بحكم الواقع والعرف وطبائع الناس.

كان أحد الرجال الثلاثة منصور بن يوسف الدحداح مدبّر الشيخ اسماعيل حمادة الذي أحبّه كثيراً وجعله شيخاً على العاقورة وأنعم عليه بعقارات في الفتوح هي عين سجاع وعين الدلبة وعين جويا وعين الحصري وعين الغارة وكتب له بها صكاً[1]. وولاه شؤون هذه المقاطعة وسياسة أهلها وجباية الأموال الأميرية فيها وفي جبيل والبترون، وأعفاه من جميع الأموال الأميرية هو وأولاده وخدمه وشركاؤه وحواشيه[2]. ولما مرض الشيخ اسماعيل أقامه وصياً على أولاده وأميناً على دخلهم وخرجهم حتى مات سنة 1762م. فبقي ولداه منصور وسليمان مدبّرين عند أولاد الشيخ اسماعيل وأنعموا عليهما بقريتي فتقا والكفور، فكانت فتقا لمنصور والكفور لسليمان[3].

من المعروف أنّ الشيخ اسماعيل توفي عن عدّة زوجات منهنّ سرية له منها أولاد قاصرون يقول الشدياق إنّهم قاسم وحسين ويوسف ويقول غيره إنّهما ناصر ومنصور[4].

وبعد موته استمر مدبروه يعملون كما كانوا في خدمة أولاده. وقد تبين فيما بعد أن معظمهم كانوا من الضالعين سراً في خدمة المخطط المعد، وقد نجحوا في بذر الشقاق بين أسيادهم بعد إخفاقهم في تنصير بعضهم أو أحدهم على الأقل.

حدثت أمورٌ هامّة في هذه الأثناء لم تكشف كتب التاريخ عن كلّ تفاصيلها؛ فاكتفى الشدياق بالقول إنّ المدبّر منصور استغلّ خلاف والي طرابلس مع أولاد اسماعيل من زوجته، ابنة عمّه الحمادية وهم عبد الملك وعبد السلام وأبو النصر وأوعز إلى إخوتهم أبناء السرية بالانقلاب عليهم، وكفلهم مع أخيه سليمان عند والي طرابلس بمبلغ خمسة وعشرين ألف غرش فوجّه إليهم الولاية إلا أنّ إخوتهم تسلّموها جبراً عن الوالي بعد أن قاموا بقتلهم. ورغم ذلك، فقد استدعوا منصوراً مرّة أخرى لخدمتهم مدبّراً كما كان

(1) أخبار الأعيان، ص90.
(2) تاريخ الكفور، ص 82.
(3) أخبار الأعيان، ص 91.
(4) هما حسن وحسين حسب وثائق محكمة طرابلس الشرعية، سجل رقم 9، ص 80. سنة 1160ـ1747 وحسب التقليد المتواتر. وهما ناصر ومنصور في تاريخ الكفور، ص 78.

فوعدهم ثمّ فرّ إلى بيروت بابن أحد المقتولين ثمّ هرب إلى قبرص ليعود في العام التالي متحمّساً للعمل مع سعد الخوري لمصلحة الأمير يوسف الشهابي مطالبين له بولاية بلاد جبيل مكان الحماديين[1] كما رواها غيره بطرق مختلفة. وما يرويه التقليد ـ الذي يبدو أنّه أقرب إلى منطق الحوادث التي أعقبت بعد ذلك ـ أنّ المدبّر منصور هرب بولدَي اسماعيل القاصرَين وأمّهما إلى قبرص حيث حاول تنصيرهم[2] وحصل على خلع الولاية لهما بعد أن دفع للباشوات أموالاً طائلة وأحدث شقاقاً عائلياً عميقاً انتهى بقتل الولدين المتنصّرين ووالدتهما بعد عودتهم. وفشلت محاولةٌ أخرى للمدبّرين لتنصير أحد أولاد مخدومهم والحصول على الولاية له لإحداث التغيير المنتظر الذي نجح في جبل الدروز في الفترة نفسها تقريباً. فاضطروا إلى البحث عن غلام شهابي قابل للتنصر ليكملوا به المخطط المرسوم.

كما تردّد في بعض التواريخ حول أحداث الفترة نفسها أنّ شيخاً حماديّاً من غير الحاكمين هو الشيخ فاعور حمادة، هرب من أقربائه والتجأ إلى وادي شحرور حيث كتب صكّاً تنازل بموجبه عن حقوقه في الحكم وأملاكه لمصلحة الأمير يوسف. وبقي هناك متنصّراً. وهي حادثة مختلفة من أساسها كما أظهرت الوثائق في مكانٍ آخر[3] رغم أنّ بعض المحدثين اعتبر أنّها تشكّل براءة ذمّة للأمير يوسف وتمنحه شرعيةً ومبرّراً[4] كما منح مؤتمر السمقانية المزعوم شرعية وراثة الحكم الشهابي عن المعنيين.

إن مساعي المدبرين من آل الدحداح وما روي عن تنصر فاعور حمادة وهربه تدل على أن محاولات جرت لتنصير أحد الحماديين وربما العمل باسمه لتحقيق المشروع المأمول. غير أن هذه المحاولات لم تؤدِ إلا إلى أحداث مأساوية مما مهد السبيل لفتى شهابي قبل أن يتنصر ويتجه شمالاً.

(1) الشدياق، ص 90-91.
(2) كما حصل مع أرملة بشير الأول.
(3) أوراق لبنانية، مجلد، 1957م ص 292. ومصير الشيخ فاعور في فصل لاحق.
(4) جبيل والبترون والشمال في التاريخ، أبو عبد الله، ص 177.

الفصل الثامن

تأسيس بيت مارون
ـ الوطن القومي ـ



الأمير العنوان

بعد أن فشلت محاولات عديدة لتنصير أحد الحماديين من ذرية اسماعيل حمادة من أجل التحرك باسمه، وقع اختيار أصحاب مشروع الكيان الماروني من مؤسسات إرسالية ورهبانيات ـ وعلى رأسهم سعد الخوري ورفاقه ـ على فتى شهابيّ لم يبلغ بعد السادسة عشرة من عمره ـ والثانية عشرة على قول قريبه حيدر ـ ليكون الحاكم المقبل على الكيان المنتظر عند تأسيسه. والعنوان الذي يتحركون باسمه، وقد تكون أهمّ الأسباب التي حسمت هذا الاختيار ـ بالإضافة إلى انتمائه إلى الأسرة الشهابية ـ هي الآتية:

1 ـ إنّ صغر سنّ الأمير العتيد تسمح بتوجيهه في الطريق التي يرسمها أصحاب الشأن لا سيّما وأنّه كبير إخوته وعلاقة أسرته مع أعمامه فاترة بسبب خلافاتٍ على الإرث.

2 ـ علاقة الشماس[1] سعد الخوري بن الشدياق[2] غندور ـ «وهو كان ممن حضروا مجمع اللويزة واستقبل المطران يوسف السمعاني في بيته في رشميا باحتفال عام»[3] ـ بالأمير ملحم وأسرته. وكان يرعى بعض شؤونهم، وهو حتماً على اطّلاع كامل على

(1) رسمه المطران الجميل، سنة 1738م.

(2) رتبة كهنوتية قد تعطى إلى بعض أعيان الموارنة تكريماً.

(3) آل السعد، لحد خاطر، ص 33.

ظروفهم العائلية والمالية والدينية منذ أيام خدمته عندهم[1].

3 ـ كان الفتى يدّعي بإرث والده المغتصب[2]؛ فلا بدّ أنّه كان يشعر بالمرارة حيال أعمامه وبقيّة أقربائه، لأنّه حُرم من إرث أبيه في الحكم والمال. لذا كان يتوق إلى كلّ ما يمكّنه من استعادة ما يراه حقّاً له. ويضع نفسه في تصرّف أوّل جهة أو شخص يعينه على تحقيق إربه.

4 ـ لا بدّ أنّ السبب الأهمّ هو أنّ أولاد الأمير ملحم ربّما كانوا أوّل من قبل أن يتنصّر من الشهابيين رغم أنّ يوسف ـ وإن كان نصرانياً في الباطن أو يدّعي النصرانية ـ بقي يتظاهر بالإسلام علناً وخصوصاً أمام الولاة العثمانيين ورجالهم[3].

5 ـ كان سعد هو الذي «يقيم يوسف ويقعده» ولم يكن هذا الأخير يخالفه في شيءٍ أصلاً لِما له عليه من حقّ التربية[4]. وقد بقيت هذه السيطرة الكاملة لسعد على الأمير حتى بعد أن أصبح حاكماً على جبل الدروز. وعند وفاة الأوّل استبدله بولده غندور إلى أن شُنِق الاثنان معاً.

في إحدى الليالي انسلّ سعد ـ بعد أن وضع خطّته ـ من رشميا إلى بشامون حيث كان الأمير يوسف وإخوته وأمّه عند قريبهم الأمير قاسم يحتمون من نقمة عمّهم الأمير منصور الحاكم، واختلى به واتّفق معه على الذهاب سرّاً إلى دمشق على أن يجتمعا في قبّ الياس فيأتي سعد إليها عن طريق اليمونة وبسكنتا ويوافيه الأمير من طريق الباروك ـ عانا. وطلب منه أن يتظاهر بالذهاب إلى الصيد محذّراً إيّاه من اطلاع أحد على هذا السرّ حتى أقرب الناس إليه[5]. وصل الاثنان إلى دمشق ودخلا على واليها عثمان باشا والتمسا منه المعونة والنجدة، فأرسله الباشا إلى ولده والي طرابلس محمد باشا، وأصحبه بكتاب مقتضاه أن يوليه ديار جبيل التابعة له. فنهض من دمشق بهذا الكتاب وسار قاصداً طرابلس بعد أن اتّفق مع الشيخين كليب وخطار النكديين على ملاقاته في الطريق. «**فسار الجميع إلى اللاذقية حيث كان محمد باشا الذي تلقّاه**

(1) يقال إنه كان وصياً على أولاده يوسف وأحمد وقاسم وسيد أحمد وأفندي وحيدر.

(2) آل السعد، خاطر، ص 43، والشهابي، ص 60. ويقول حيدر الشهابي في نزهة الزمان إن عمره لم يتجاوز حينها الاثني عشر عاماً. وربما يكون ذلك صحيحاً لأن الرابطة العائلية بين الاثنين تيسر له معرفة حقيقة عمره قبل الآخرين.

(3) D.D.C , T4., P21

(4) لبنان في عهد الشهابيين، الشهابي، ص 60.

(5) آل السعد، ص 45.

بالقبول والكرامة وولاه ديار جبيل والبترون وأفرغ عليه الخلع[1] وأصحبه بعسكرٍ لإنفاذ هذا الأمر[2]».

كان عثمان باشا قد باشر مساعيه المحيِّرة في لبنان حال وصوله من الآستانة وإبّان ولايته على طرابلس، فقام باتّخاذ جميع التدابير التي تسهّل الطريق أمام تنفيذ الخطة المبيّتة بكسر شوكة الشيعة وإضعاف مقاومتهم قدر الإمكان عن طريق إرسال الحملات العسكرية المتواصلة، وإثارة الأهالي باستعمال الوسائل التي يملكها بحكم منصبه وشحن النفوس طائفياً لإيجاد جوٍّ من العداء المارونيّ الشيعيّ حيث أصدر فرماناً غير مسبوق يقضي بهدر دم كلّ شيعيّ ومصادرة أملاكه، وإعطائها لمشايخ الجبّة بعد أن حرّضهم على معاداة الشيعة وقتالهم وأمدّهم بالذخائر وأنجدهم بالرجال وسامحهم بالأموال الأميرية وزوّدهم بالمال. وهو شيءٌ قلّما فعله باشوات طرابلس وبقيّة الولاة العثمانيين الذين عُرِف عنهم المقدرة على جمع المال من الرعية وليس العكس. كما بلغ به الحماس حدّاً أنّه استحصل ـ وربّما يحدث هذا للمرة الأولى في الولاية ـ على فتوى نافذة من لدن الشرع الشريف تبيح لأيٍّ كان من الأهلين الفتك بالمتاولة والقضاء عليهم بدون حرج: «**التزم الوزير بأن يعطي بيلوردي بالختم الكبير إلى مشايخ الجبّة وأهاليها أنّ جميع ما يقتلوا من المتاولة دمه مهدور والرزق الذي لهم بكليك في الجبة يكون لمشايخها ملك**»[3].

«**وبدأ الوزير يساعد أهل الجبة ويسعفهم من بارود ورصاص وترك ميري ومهما لزم لهم من الإسعاف وأخذ لهم على موجب ذلك أعلاماً من الشرع الشريف**»[4].

عمل الباشا الوزير على تأجيج مشاعر الكراهية بين الموارنة والشيعة وإثارة عداوة دم بينهما يصعب تجاوزها، تمهيداً لتدخّل العسكر العثمانيّ بعد أن تنتشر الفرقة والبغضاء بين الأهالي فيتمكّن العساكر بسهولة من تحقيق مهمّاتهم وإجلاء الشيعة، أو من تبقّى منهم إلى السفوح الشرقية في الجانب الآخر من الجبال ليسهل على الأمير الشهابي الفتيّ القدوم إلى إمارته بعد أن تفقد قسماً من سكّانها ويثخن الباقون بالجراح، فيحكم براحة ويسر بدون عناء ولا معوقات.

(1) تاريخ الشهابي، ص 62.
(2) آل السعد، ص 46.
(3) المختصر العينطوريني، ص 135.
(4) المصدر السابق، الصفحة نفسها. من المستهجن أن تصدر فتوى شرعية عن مرجع ديني تبيح للذمي قتل المسلم والاستيلاء على ملكه بدون مساءلة.

توالت الأعمال القتالية والصدامات بين الحماديين وجماعة والي طرابلس وهاجم الحماديون بشرّي مرّتين في شهرٍ واحد وسقط أغلبية بكباشية الباشا قتلى، كما سقط مقداد بن صالح من الحماديين[1] إلى أن شعر الباشا بأنّ الوقت قد حان لتتولّى عساكره مباشرة معالجة الموقف وتنفيذ المخطط المبيت بعد أن تمكّن بمساعيه من نشر الدمار والموت والبغضاء في كل أنحاء الشمال وخصوصاً في جبة بشري. وكان عثمان باشا قد انتقل إلى الشام وخلفه ولده المنفّذ لسياسته في طرابلس. كما تولّى ابنه الآخر درويش ولاية صيدا وباشر حربه الأخرى هناك على الشيعة فأصبح بر الشام في يد عثمان وولديه لينفّذوا المهمة الموكولة إليهم.

بعد هذه الحوادث الدامية «سيّر الوالي محمد باشا جيشاً على الحماديين من ثلاثة آلاف مقاتل. **وقد قسَمه إلى فرقتين إحداهما سارت على طريق الجبال والأخرى على طريق الساحل وغايتهما جبة المنيطرة معقل الحماديين[2]».**

«وكان عقيد عسكر الجرد السيد وفا متسلم طرابلس ومشايخ الضنية ومقدم عدرا ومشايخ الجبة ومقدم قدموس ومعهم ثلاثة آلاف رجل نزلوا على جبة المنيطرة بينما العسكر نزل إلى المنيطرة ولكن المتاولة كمنوا له تحت المغيرة (قرب العاقورة). قرب النهر وقتلوا سبعة من أفراده وهرب الباقون بعد أن خيم الظلام»[3].

«نزل باقي العسكر على وادي الميحال والتقوا بعسكر الجبل وكان قائد حملة الساحل محمد كاخية الوالي والشيخ ضاهر حاكم الزاوية ويوسف الشمر ومعهم نحو ألف رجل حرقوا كل شيء حوالي جبيل مزارع ولبثوا أربعة أيام»[4].

(1) تاريخ بشري، الأب رحمة، ص 358.
واجهت بشري هجومين شيعيين سنة 1761م سقط في الأول بكباشي باشا طرابلس أبا ضاهر طوق ومعه جبور خضرا وأبو رزق جعجع وجبور رحمة وأبو أنطونيوس سكر.
وبعد شهر واحد يقول أهل الجبة إن ألفي مقاتل من المتاولة هاجموا بشري وكان على رأس المدافعين ناصيف رعد وإن دخان البارود وعثير الخيل حجبا عين الشمس وغمرا مدينة بشري بدثار كثيف كما يقول الخوري يوسف الدويهي و«عناية إلهية» استظهر اتحاد الجبة على العدو وفي هذه المعركة سقط مقداد.
(2) الجامع المفصل، المطران الدبس، ص 274 .
أدخل والي طرابلس رجالاً من الأهالي الموارنة في جنده وعين عليهم ثلاثة بكباشية وهم بشارة كرم من إهدن وأبو ضاهر الفرز من بشري وأبو إلياس العفريت من حصرون.
(3) مختصر تاريخ لبنان العينطوريني، ص 136، وأيضاً تاريخ بشري، الأب رحمة، ص 361.
(4) المصدر السابق نفسه.

لم تسفر حملات العثمانيين عن نتائج حاسمة، وبقيت الصدامات على أشدّها بين الطرفين.

«وبدا أنّ هذه الحروب ليس لها آخر ولم يؤدِّ توسّط الأمير منصور إلى نتيجة تُذكر. وعادت البلاد إلى عهدة الحماديين ولكنهم لم يدفعوا شيئاً»[1].

في هذا الوقت بالذات عاد يوسف من اللاذقية ومعه فرمانات من الباشا بولاية جبيل والبترون والجبة وبضعة مفارز من جند العثمانيين ويرافقه الزعيمان الدرزيان كليب وخطار النكديان.

«إن الأمير الشاب المحروم من إرثه والذي لا يشعر بالأمان في كسروان التجأ إلى عثمان باشا والي الشام الذي منحه حمايته ووعده بالمساعدة»[2].

«في آخر شباط الماضي انتقل يوسف من عند الوزير المذكور ومعه رسائل توصية إلى ابنه محمد باشا والي طرابلس الذي كان في اللاذقية فأعطاه مقاطعات الجبة والبترون وجبيل. وبعد إقامة قصيرة في طرابلس وصل إلى جبيل وجعلها مقرّ إقامته ومعه أعداد من الدروز انضمّوا إليه»[3].

«ما إن تولى يوسف على مقاطعة جبيل سنة 1763م، حتى تفاقم الخلاف بينه وبين مشايخ الحمادية بسبب خروج هذه المقاطعة من أيديهم وكان الحمادية قد تولوا شؤون هذه المقاطعة منذ أواخر العهد المملوكي فعز عليهم التخلي عنها. ويكاد عهد الأمير يوسف لا يعرف الاستقرار الداخلي منذ توليه على جبيل عام 1763م. إلى حين تخليه عن الحكم نهائياً سنة 1789م، بل طغت عليه الحروب والاضطرابات والمنازعات الداخلية تجاه المقاطعجيين وأخصهم بالذكر آل حمادة الشيعة «الحمادية» والفئات الثلاث الكبرى أي اليزبكية والجنبلاطية و النكدية[4].

ويقول الشهابي في الغرر الحسان:

«قدم مدينة جبيل وعمره إذ ذاك ست عشرة سنة[5] فاستقر فيها والياً وتقلد تدبير

---

(1) المصدر السابق نفسه.

(2) تقرير القنصل الفرنسي في طرابلس دو لنساي De Lancey بتاريخ 15 أيار. D.D.C., T3, P424.

(3) المرجع نفسه.

(4) التاريخ السياسي للإمارة الشهابية، عباس أبو صالح، ص 93 .

(5) لم تتفق المصادر على حقيقة سن الأمير يوسف في هذا الوقت وإن كانت تجمع على حداثته وجاء في قول إنه كان في الثانية عشرة من عمره ولم يكن يملك من الأمر شيئاً. (بازيلي).

أموره سعد الخوري وجعل يقدم عليه من له من الأحزاب في جبل الشوف وتوابعه فكثر أصحابه وأعوانه وارتفع أمره وشانه ومالت إليه أهل ديار جبيل فاستظهر على أصحابها الحمادية وأقام معهم الحرب والقتال أياماً وجرت له معهم مواقع شهيرة وكانت العاقبة له حتى أضعفهم وقهرهم وكان مرة يقهرهم بالسيف وتارة يصطنعهم بالعطايا والصلاة ومرة يذلّهم بوقوع الفتنة بينهم ولم يزل على ذلك حتى أفنى أكثرهم وأذلّ باقيهم وكان الشيخ علي جنبلاط والشيخ كليب نكد يبعثان له بالسرايا والجيوش من رجال الشوف والمناصف. وبعد وفاة خطار بقي الشيخ كليب متحداً مع الشيخ علي جنبلاط بالميل والمحبة لجهة الأمير يوسف وأمدّاه في رجالهما كثيرا»[1].

يقول لحد خاطر:

«عندما تولى الأمير يوسف منطقة جبيل والبترون بتدبير مستشاره الأول سعد الخوري ومستشاره الثاني سمعان البيطار حاول هذان إعادة الحماديين إلى الرشد بالتؤدة والحسنى ولكنهما ألفياهم يزدادون طغياً وبغياً ويلجأون إلى جمع رجالهم وتسليحهم والتظاهر بالتمرد والعصيان، وعندئذ عقد الأمير ومستشاراه اجتماعاً درسوا فيه أمر الحماديين وقرروا تأليف حملة قوية تعمل على تأديبهم وكبح جماحهم بقيادة الشيخ سعد.

«وتألفت الحملة من فرقة نظامية استقدموها من طرابلس ومن متطوعين جاؤوا بهم من الشوف والمناصف والجرد ومن رجال المنطقة من كسروان وبشري واهدن»[2].

ذكر الأمير حيدر في «نزهة الزمان»:

«كان محمد باشا بن عثمان باشا الكرجي نائباً على طرابلس. فأعطى عثمان باشا الأمير يوسف كتاباً إلى ولده محمد باشا أن ينعم عليه بحكم بلاد جبيل فتوجه يوسف إلى طرابلس ووافاه الشيخ كليب من حاصبيا فالتقى به في الطريق وبعد وصول يوسف إلى جبيل أتى إليه أكثر مشايخ بلاد الدروز ولأن له من العمر اثنتي عشرة سنة وإنما سعد الخوري كان يدبر أموره»[3].

(1) تاريخ الشهابي، ص 62، ط. بيروت.

(2) آل السعد في تاريخ لبنان، لحد خاطر، ص 49.

(3) نزهة الزمان، حيدر الشهابي، ص 940 (ط مصر).

من الواضح أن عثمان باشا وأولاده ومن يقف إلى جانبهم ووراءهم كانوا ينفّذون المهمّة الموكولة إليهم بشموليّةٍ ودقّة ليستا من عادة الباشوات العثمانيين الذين عادةً ما تنحصر اهتماماتهم بتثبيت سلطاتهم وتأمين أموالهم التي تُجبى باسم السلطان وتحصيل ما تيسّر من عائدات تؤمّنها امتيازات المنصب قبل انتهاء أمد ولايتهم أو نقلهم إلى منصب آخر غير مضمون العائد والأمان. لقد استعملوا كل إمكانات السلطات المتاحة من إدارية ومالية وشرعية وعسكرية لتمهيد وإزالة كل العراقيل التي قد تحول أو تؤخر أو تعسّر تأسيس كيانٍ أحاديّ الطائفة وتنصيب حاكم جديد على رأسه وخلق واقع مستحدث على أنقاض مجموعة من الأوضاع التي ترسّخت على امتداد قرون متلاحقة. فشرّعوا القوانين واستصدروا الفتاوى وبذلوا طاقات الولاية وإمكانياتها المتنوّعة والمعقّدة وسيّروا الحملات والجيوش النظامية ليتمكن الأمير الفتى وعرّابوه المنتقلون من الشوف إلى دمشق إلى اللاذقية فطرابلس من الدخول إلى جبيل بدون مشقة أو معوقات.

وقد سبق هذا الدخول تنفيذ خطة محكمة شاملة رمت إلى إيجاد الظروف المناسبة والمساعدة له من خلال مجموعة من العوامل والمستجدات التي تعتبر بكل المقاييس نوعاً من انقلابٍ جذريّ شمل منطقة واسعة من جبل لبنان على الأصعدة السياسية والاجتماعيةٍ والطائفية والعسكرية، لسلخ الجزء الجنوبي من ولاية طرابلس، وإقامة كيان خاص على أنقاضها لا ينقصه إلا الاستحصال على موافقة السلطان لدفع رسومه مباشرة إلى الآستانة دون المرور بسلطات الولاية ـ وهذه على كلّ حال كانت المرحلة الأخيرة من المخطط ـ ليصبح صورة مكرّرة عن الكيانات البلقانية التي قامت على أثر المعاهدات العثمانية التي أبرمتها السلطنة مع بعض القوى الأوروبية بعد حروب أو مفاوضات خاسرة على أنقاض الولايات العثمانية القديمة.

استمرّ تنفيذ هذا المخطط المدروس جيداً وبعمق وبعيداً عن الارتجال والآنية، والذي يبدو واضحاً أنّ جهات قادرة ومجربة وخبيرة قد ساهمت في وضعه وإقراره. ولم يبقَ على الوالي العثماني إلا التنفيذ ـ عن معرفة أو عن عدم تبصّر أو عدم اكتراث بنتائجه الإنسانية والسياسية الخطيرة ـ تحت العناوين البارزة الآتية:

1 ـ **خلافات حمادية:** تستطيع السلطة العثمانية، عن طريق إصدار فرمانات التولية على مقاطعة ما، أن تسيء استعمال هذه السلطة بإصدار فرمانات متعددة لأكثر من شخص بالولاية على المقاطعة نفسها وأن تبذر الخلاف بين الأشخاص المعينين

لتضارب الصفة. وقد عمدت إلى هذه الوسيلة بين فريقين من الحماديين، ويبدو أنها نجحت بإحداث خلاف بينهما وذلك في عهد عثمان باشا وفي مستهل عهد ولايته مباشرة قبل ابتداء محاولته الهادفة إلى تنفيذ المخطط المعروف. ففي «سنة 1759م. **انقسموا جوقتين فجابوا الشيخ عبد الملك والشيخ جهجاه وأطلعوا الخلاع (استحصلوا على الولاية) وحكموا جبة بشري وركزوا في إهدن وراحوا الشيخ أبو حسين صالح والشيخ سليمان بن أبي قاسم والشيخ حسن بن أبي نايف جابوا الشيخ أبي النصر وركزوا في قرية حصرون**»[1].

يتحدّث العينطوريني عن خلاف وقع بين فريقين من الحماديين في الجبة فاستنجد كل فريق بجهة تسنده من حكّام جبيل والبترون ممّا أعطى الخلاف طابعاً شاملاً بسبب سياسة الوالي في إصدار الفرمانات بطريقة تساعد على بذر الشقاق بين الأقرباء على العكس ممّا لو أعطى الوالي خلع الولاية إلى أشخاصٍ غرباء؛ فمن شأن ذلك ترسيخ التقارب والوحدة بين أبناء الجماعة الواحدة لمواجهة الخطر الأجنبي. وهذه قاعدة عامّة تراعى في الأحوال والظروف جميعها؛ ففي الفترة نفسها كان الخصام بين الإخوة الشهابيين ملحم وأحمد ومنصور هو محور السياسة في جبل الدروز منذ أعوام طويلة، كما أنّ يوسف بعد أن أصبح حاكماً سيقتل إخوته وعدداً من أقاربه خوفاً من منافسته على النفوذ والسلطة.

2 ـ **انشقاق بين الموارنة والشيعة**: عندما فشل النزاع الذي بذره الوالي بين الحماديين في الوصول إلى نتائج هامّة، عمد إلى خطة أكثر خطراً، وأبعد أثراً وذلك بإيقاد الفتنة الطائفية بين الموارنة والشيعة؛ فعمد إلى استقدام مشايخ القرى الذين أقامهم الحماديون متسلّمين من قبلهم فكانوا بطبيعة الحال من أنصارهم وأتباعهم، وأغراهم بالمساعدة والمال والحكم ووعدهم بأن يتولّوا الأحكام مكان شيوخهم الشيعة وأعطاهم التزام البلاد وترك عنهم الميري وزوّدهم بالسلاح والعسكر وطلب منهم الاشتراك في مقاتلة حكّامهم السابقين مشجّعاً إياهم بأنّ من يقتل شيعياً فلا جناح عليه بل يرث رزقه وأملاكه كما أنّ أملاك الشيعة تكون لهم في حال مقتلهم أو تهجيرهم. فكان من الطبيعيّ أن يسعى كلّ مسيحيٍّ إلى الاستحواذ على ما قد يتركه الشيعة من أملاك ما دامت الدولة في جانبهم تشدّ أزرهم وتشرّع لهم ما قد يقومون به في هذا السبيل.

(1) المختصر العينطوريني، ص 132.

لا شكّ أنّ عثمان باشا وجماعته كانوا لا يجهلون عجز الأهالي عن مواجهة الحماديين في القتال، ولكنّهم سعوا لتوريطهم فيه لخلق المشاحنة والبغضاء والأحقاد بين الطرفين ممّا يخدم بالنتيجة المخطط الموضوع. وإذا كان تأثير الأهالي الموارنة في القتال محدوداً، فإنّ المهمة سيقوم بها العسكر النظامي في الوقت المناسب. إلا أنّ الجوّ النفسي الذي أوجدته هذه الفتنة المصطنعة قد ساعد حتماً في وصول المخطط إلى هدفه المنشود خصوصاً وأنّ كثيرين من بين مشايخ القرى الموارنة المدفوعين إلى المواجهة قد سقطوا قتلى، وجلّهم من عائلات مرموقة وكثيرة العدد. ممّا رسّخ الحقد في الصدور ودفع المشايخ الجدد إلى حشد أكبر عدد من جميع أهالي البلاد «**وأقسموا اليمين في كنيسة إهدن على القربان والإنجيل بأن يقاتلوا لطرد المتاولة واستئصالهم بعد أن (مسكوا) واحداً منهم واشترك الجميع في قتله**»[1].

3 ـ بيلوردي[2] بالختم الكبير بهدر دم المتاولة والاستيلاء على أملاكهم:

بيلوردي مع الختم الكبير هو تعبيرٌ إداريّ عن الأمر الصادر من ديوان الصدر الأعظم[3] ويحمل خاتم هذا الديوان. وهو ـ كما لا يخفى ـ أمرٌ مخالفٌ بمضمونه وطبيعته ليس للقانون والعرف العثمانيين فحسب، وإنّما للشريعة الإسلامية وللقانون الطبيعي وسائر القوانين الوضعية؛ فلا يكون إهدار الدم عاماً مطلقاً دون حصرٍ أو تعيين. ولا نعلم إذا كان بيلوردي آخر مشابه قد صدر عن الدولة العثمانية في مناسبة ما بإهدار دم شعب أو طائفة أو جماعة بدون جريمة أو معصية نُسبت إليها[4]، وفي غياب قاضٍ أو عالمٍ رأى لها مبرّراً أو مصلحة شرعية. وقد حرص عثمان باشا على إصدار هذا الأمر ليلقي الجسارة والشجاعة في قلوب من دفع بهم إلى القتال بجانب جنوده، وبثّ الرعب في قلوب الشيعة من جهة ثانية ليركنوا إلى الفرار أو الانتقال إلى مكان آخر، فتتمّ غايته في تهجيرهم، لأنّ هذا الأمر لا يمكن أن يكون له مفعول في منطقة أخرى خارج المناطق المستهدفة؛ فليس من المعقول أن ينطبق هذا الأمر على المتوالي في جبل عامل الخاضع لولاية صيدا أو في بعلبك الخاضعة لولاية دمشق. كما أنّ من شأن هذا القرار الجائر

(1) الجامع المفصل، المطران دبس، ص 274.

(2) مختصر تاريخ جبل لبنان، العينطوريني، ص 135.

Bouyouruldi واللفظة تعني كل أمر صادر عن الصدر الأعظم أو عن الوالي (معجم الدولة العثمانية، ص 37).

(3) الصدر الأعظم في حينه هو محمد راغب باشا (1756م ـ 1762م) في عهد السلطان مصطفى الثالث.

(4) هذا البيلوردي يختلف عن الفتاوى الشرعية التي كانت تصدر عن المراجع الدينية في اسطمبول بوجوب قتل الشيعة عموماً بسبب هرطقتهم. فهو محصور بالشيعة المقيمين في منطقة معينة ومحددة بدون ذكر العلة الشرعية.

أن يدفع الشيعة إذا اختاروا المواجهة إلى الاستماتة في الدفاع عن أشخاصهم وأملاكهم، والمبادرة إلى الهجوم للدفاع عن النفس. وهذا هو بالفعل ما قاموا به في عدّة حملات على البلدات والقرى المستنفرة لقتالهم كما فعلوا سنة 1761م. إذ قامت جماعة منهم بعد أن انضمّ إليهم أناس من حصرون وأهل بشري «فدخلوا بشري وبقرقاشا وخربوا قاطع حصرون وأحرقوا ايطو وكرمسده وسبعل»[1].

كما أنّ تمليك أرزاق الشيعة لغيرهم بدون أيّ تصرّف ناقل للملكية هو مخالفٌ لكلّ القواعد المرعية حتى في أقسى عهود الدولة العثمانية، لأنّ أحكامها تقضي في شأن الأراضي التي استولى عليها عنوةً - من الأعداء - أو التي جلا عنها أهلها أو مات المتصرّف بها دون وارث أن تعود بحسب الشريعة الإسلامية إلى بيت المال وتفوّض إلى متصرّفٍ جديد يحييها ويزرعها»[2].

يقول صاحب تاريخ بشري:

«وضع المشايخ أيديهم على بكاليك المتاولة واستمرّوا على ذلك نحو مئة وسنتين إلى سنة 1861م الزمن الذي أُلغيت فيه الإقطاعات بحكم نظام لبنان الذي سنّته الدول الست مع الدولة العثمانية ومن ثمّ صالح المشايخ أهل القرى على حقوقهم فيها وابتاعوا منهم تلك الحقوق»[3].

إنّ الأراضي التي استوليَ عليها بموجب بيلوردي عثمان باشا، أو الصدر الأعظم في أيّامه بقيت تثير مشاكل شرعية وقانونية مدّة طويلة لا زالت بعض آثارها محلّ نقاش وخلاف حتى اليوم.

4 ـ فتوى من الشرع الشريف: سعى عثمان باشا فاستحصل على فتوى نافذة من لدن الشرع الشريف تمكّن من يشاء من الفتك بالمتاولة والقضاء على حياتهم قياماً بالمهمة الموكولة إليهم من أصحاب الشأن أو بدون توكيل وبمجرّد الرغبة الذاتية وحدها.

قام عثمان باشا ـ تثبيتاً للبيلوردي ـ بدفع المعنيين لإصدار فتوى بالمعنى نفسه تؤكّد على هدر دماء الشيعة والاستيلاء على أملاكهم[4]. وتذكّرنا هذه الفتوى بفتوى أخرى

(1) العينطوريني، ص 136.

(2) "شكال الملكية، عبد الله سعيد، ص 162.

(3) تاريخ بشري، الأب رحمة، ص 361.

(4) تاريخ بشري، ص 356.

لم يصل البحث عن مثل هذه الفتوى في سجلات محكمة طرابلس الشرعية إلى العثور عليها.

أصدرها الإمام ابن تيمية قبل أكثر من أربعة قرون. وكانت مقدمةً وتبريراً لحملات الجيوش المملوكية على كسروان، والتي انتهت بتهجير الشيعة منها أو قسم كبير منهم. إنّ فتوى ابن تيمية تستند «إلى اعتبار الشيعة كفاراً مرتدّين خارجين عن السنة والجماعة مفارقين للشرعة والطاعة»[1]. ولكن الفتوى الجديدة لم تعلق أهمية كبيرة على المبرر الشرعي والرأي الملزم الذي أوجب صدورها.

لا ندري ما نصّت عليه فتوى والي طرابلس، ولكن الغاية منها بدون شك إعطاء بعد شرعيّ ودينيّ لحملة تهجير الشيعة من جبل لبنان. وذلك منعاً لما قد يثيره القيام بها من تساؤلات واعتراضات عن سبب قتال مجموعة من الرعية وإخراجهم من ديارهم والاستيلاء على أموالهم وأملاكهم، وفي هذا مخالفة صريحة لمبادئ الشرع وسياسة الإسلام.

قد تصدر الفتوى الشرعية بإعلان الجهاد تدعو المسلم إلى قتال الكافرين دفاعاً عن مصلحة شرعية أو سعياً لتحقيقها. وقد سبق وصدرت مثل هذه الفتوى في عاصمة السلطنة تعتبر **شيعة جبل لبنان كفاراً وأرفاضاً و«قزلباش» توجب على ولي الأمر قتالهم واستئصالهم وتطهير الأرض منهم**[2]. أما أن تصدر فتوى تبيح دماءهم وأموالهم لمن يعتبرهم الشرع العثماني ذميين يخضعون لأحكام خاصة، فهو أمر له دلالته البالغة خصوصاً وأننا لا نعلم إذا كان قد صدر في لبنان أو في غيره من البلاد الخاضعة للدولة العثمانية فتوى تشابه هذه أو تماثلها في مراميها وأهدافها وظروفها طيلة القرون الأربعة التي استمر فيها الحكم العثماني.

مهما بلغت سلطة الكرجي وأولاده وقوة نفوذهم، فلا يمكن أن يصدر بيلوردي عن الصدر الأعظم وفتوى شرعية من الجهات الدينية يهدفان للغاية نفسها في أمر خطير مثل هذا، إذا لم تكن الأوساط النافذة على أعلى المستويات في دار السلطنة تشرف على تنفيذ هذه السياسة وتدعمها وتوافق على إمدادها بأسباب النجاح والاستمرار.

5 ـ تعاون الولاة الثلاثة : لا بدّ من التساؤل هنا عمّا إذا كانت الصدفة وحدها هي التي وضعت عثمان باشا وولديه محمداً ودرويشاً على رأس الولايات الثلاث التي يدخل لبنان بدرجة متفاوتة ضمن المناطق التابعة لها وفي وقت واحد[3] هو الوقت الذي

(1) إن عقابهم في هذه الحالة ينحصر بولي الأمر وهو من المسلمين وسلطانهم.
(2) راجع فصل «الحرب المقدسة» بين الشيعة والعثمانيين.
(3) ربما كان وجود الأب وولديه على رأس الإدارة في الولايات الثلاث التي يدخل لبنان في نطاقها، هو وضع غير مسبوق في تقاليد الإدارة.

ينفّذ في أثنائه مشروع دولي دينيّ تدعمه أهمّ القوى النافذة في عاصمة السلطنة وقوى محلية أخرى لها وجودها المؤثّر، وامتداداتها المعقّدة في الولايات الثلاث. إنّ عثمان باشا هو الذي استقبل يوسف الشهابي في دمشق بدون مقدّمات وألقى عليه ظلّ حمايته ووضعه على أول الطريق نحو الهدف، وولده محمد هو الذي منحه ولايات لبنان الشمالي قبل أن يمنحه في ما بعد الولد الآخر درويش ولاية جبل الدروز. فجعل الثلاثة منه أول أمير مسيحيّ أو متظاهر بالمسيحية يصل إلى رأس هرم السلطة وأول من حكم جبل الشوف وجبل لبنان بعد ذلك في آنٍ معاً. وهل الصدفة وحدها هي التي وضعت الباشوات الثلاثة بمواجهة المقاتلين الشيعة في جبل لبنان وجبل عامل في الوقت نفسه تقريباً. فيضطر درويش باشا إلى الهرب من صيدا بعد معركتَي البحرة وكفر رمان، ويفرّ والده ناجياً بنفسه بعد أن خسر كامل جيشه المؤلّف من عشرة آلاف مقاتل على ضفاف بحيرة الحولة. ويجمع محمد باشا ما قدر عليه من الجند والعسكر لينشر القتل والخراب في ديار الشيعة في جبل لبنان.

6 ـ دور الدروز في تهجير الشيعة: إلى جانب القوات النظامية العثمانية والمقاتلين الموارنة الذين أغراهم والي طرابلس بالتقديمات المادية وزوّدهم بالسلاح والبارود وبالقادة العسكريين. لعب الدروز دوراً رئيساً وأساسيّاً في مقاتلة الشيعة وتنفيذ المخطط التهجيري وربّما عن غير قصد. وذلك على امتداد فترة متمادية كان المقاتلون الدروز يتوافدون فيها على شمال لبنان من الشوف والجرد والمناصف وبقية المناطق الدرزية للقتال تحت راية الأمير يوسف وسعد الخوري. فكان على الشيعة مجابهة تحالفٍ ثلاثيٍّ مؤلّف من القوات العثمانية والمقاتلين الدروز وما تمكّن والي طرابلس والمجموعة التي تدير الأمور باسم الأمير يوسف من جمعِه من الرجال الموارنة وخصوصاً من أهالي جبة بشري. ولا بدّ من التساؤل أيضاً عن سبب الحماسة التي أظهرها الدروز في الاشتراك في هذا المخطط ومشاركتهم في القتال منذ اللحظة الأولى، وما هي القوة الدافعة التي كانت تقف خلف هذا الحماس، وهل إنّ مساعي سعد الذي كان يزور الشيخ علي جنبلاط والشيخين كليب وخطار النكديين معتمداً على حسن بيانه وعذوبة حديثه كافية لاستمالتهم إلى جانب مخدومه كما يرى أحد المؤرّخين[1] «**في المختارة مقرّ الجنبلاطيين وضعت المخططات التي أدّت في النهاية إلى أن يستأنف يوسف الابن الأكبر للأمير ملحم حمل السلطة**»[2].

---

(1) آل السعد، خاطر، ص 42.

(2) جبل لبنان، تشرشل، ص 95.

في هذه الفترة كانت السلطات التركية فرحة لرؤيتها نوعاً من الوفاق والوحدة بين الموارنة والدروز، لأن التعاون الماروني الدرزي كان ضرورياً لكسر شوكة المتاولة الذين كانوا حتى الآن يفرضون أوامرهم، ويوحدون أنصارهم حولهم[1]. فهم ينظرون إلى الأتراك نظرة شك وارتياب وليس خضوعهم للسلطان إلى يومنا هذا إلا خضوعاً زجرياً لا يؤمنون به[2].

إنّ التعاون المارونيّ الدرزيّ كان ضرورياً لِكسر شوكة المتاولة الذين كانوا حتى الآن يفرضون أوامرهم ويطلبون مساعدة كل من حولهم من أنصار لهم. وكانت السلطة التركية فرحة لرؤيتها نوعاً من الوفاق والوحدة بينهما[3].

في طريق عودته من دمشق التقى الأمير يوسف بالشيخين النكديين اللذين رافقاه إلى اللاذقية ثمّ دخلا معه إلى جبيل يرافقهم عدد من رجال الدروز ما لبث أن تزايد بالجيوش التي كانت تفد إلى جبيل من الشيخ علي جنبلاط والمشايخ النكديين، والتي بقيت تتوافد لمدّة طويلة كما يؤكّد الأمير حيدر في غرره والقنصل الفرنسيّ في تقاريره الدبلوماسية.

عاد النكديان مع الأمير يوسف من اللاذقية ودخلا معه إلى جبيل فأقاما بضعة أشهر يمهّدان له الأمور. وبعد ذلك عادا إلى ديارهما وجعلا يرسلان الرجال إليه شدّاً لأزره[4]. بدوره الشيخ علي جنبلاط ـ وأكثرية معتمديه من المسيحيين ـ كان يرتاح ويطمئنّ للأمير يوسف[5] ويبعث له بالسرايا والجيوش ويمدّه كثيراً في الرجال[6].

وبعد وصول يوسف إلى جبيل أتوا إليه أكثر مشايخ الدروز[7].

(1) جبل لبنان، تشرشل، ص 97.

(2) المصدر السابق، ص 101.

أقام المتاولة في شمال لبنان أواخر القرن السابع عشر وتراجع الموارنة أمامهم تدريجياً ولكن في عام 1762م شن الموارنة بمساعدة الدروز حرب استقلال حقيقية لاستعادة مناطقهم فهاجر المتاولة إلى الناحية الأخرى من لبنان أو إلى الجنوب في منطقة صور.

Traditions Françaises, P 203.

(3) المصدر السابق، ص 97.

(4) الشهابية والإقطاعيون الدروز، نسيب نكد، ص 131.

(5) لبنان وسوريا وفلسطين، القنصل بازيلي، ص 64.

(6) تاريخ الشهابي، ص 62.

(7) نزهة الزمان، حيدر شهاب، الجزء الثاني، ص 941.

لم تزوّدنا المصادر المتوفّرة بعدد الدروز الذين اشتركوا في حرب التهجير والإبادة التي شنّها التحالف الثلاثي على الشيعة. ولكنّ انغماس أكبر زعماء الدروز في هذا الصراع وطول الفترة التي كان المقاتلون يتوافدون فيها إلى ميدان المعارك في شمال لبنان وقدرة الدروز في العادة على تجنيد عدد كبير من المقاتلين تدلّ على أنّهم ربّما كانوا من العوامل العسكرية الحاسمة في نتيجة الصراع الطويل ولا سيّما في مراحله الأولى، خصوصاً وأنّ الأمير يوسف سيتمكّن بعد أن أصبح أميراً على جبل الدروز من الاستعانة بأعداد كبيرة منهم. وقد كان عددهم ـ في معركة جرت في الفترة نفسها تقريباً مع متاولة جبل عامل ـ يتراوح بين العشرين والأربعين ألفاً[1].

لم يشتهر عن الأمير يوسف أنّه كان من أصحاب الثروات الضخمة خصوصاً في أوّل عهده قبل تسلّمه مهامّ الحكم. وكان مستشاره سمعان البيطار هو الذي يقوم بدفع النفقات المتوجّبة بسخاء ويسر وكان يدفع الأموال الأميرية سلفاً قبل استحقاقها[2]. وهذا يدلّ على توفّر الأموال معه من مصادر غير محدّدة. وبينما كان الشيخ كليب النكديّ في دمشق آتياً من جبيل لشأنٍ من شؤون الأمير يوسف، قابله البيطار أو أحد أقاربه وكان على علمٍ بالغاية من زيارته فأمدّه بمبلغٍ من المال على سبيل القرض قائلاً له: «**إنّ إقامة كبير مثلك في حاضرة كدمشق يقتضي كثرة النفقة ولما أن سفرك كان من خارج بيتك فلا شك أنه يعوزك شيء من النقود فقبل المال شاكراً**»[3].

هناك ما يشير إلى أنّ الدروز بمختلف فئاتهم اندفعوا إلى المشاركة في القتال ضد الشيعة لأسباب غير واضحة تماماً. إلا أنّ الغاية المبيّتة من هذه المعارك قد غابت عن مداركهم وتوهّموا أنّهم يشتركون في نزاعٍ محلّي على الحكم بين الشهابيين والحماديين دون أن يكونوا على اطّلاعٍ على الغاية البعيدة لهذا النزاع. ويدلّنا على ذلك ما رواه الشدياق عَرَضاً عن أحداث سنة 1771م.: «**لما هاجت المشايخ الحمادية على الأمير بشير الشهابي وحاربته في العاقورة نهض أبو صعب برجاله مع مشايخ جبة بشري لمعونته فانهزمت المتاولة. ولما كان الأمير يوسف في حدث الجبة استحسن الشيخ كليب النكدي والشيخ سعد الخوري إرجاع الحمادية إلى الولاية فأنكر أبو صعب ذلك وجرى بين الفريقين بهذا الشأن محاورة أدّت إلى النفور وأخذ أبو صعب يشدد مشايخ جبة بشري على عزمهم بعدم القبول برجوع الحمادية إلى الولاية وأقنع**

(1) معركة كفر رمان، ص 1771.

(2) إيليج سلامة، ص 191.

(3) الإمارة الشهابية والإقطاعيون الدروز، نسيب نكد، ص 132.

الأمير يوسف بعدم الالتفات إلى رأي الشيخ كليب فأجابه الأمير معتمداً على رأيه لأنه كان من خواصه وكان سفيره إلى عكاء في المهمة عند الجزار الوالي»[1].

المواجهة الأخيرة

دخل يوسف إلى جبيل في شهر آذار من عام 1763م. بعد حصوله على خلع الولاية على مقاطعات الحماديين، التي حكموها منذ أواخر العهد المملوكي قبل قدوم العثمانيين وبصحبته مفارز من العسكر العثماني زوّده بها محمد باشا طرابلس ومقاتلون من الدروز رافقوه برئاسة الشيخ كليب النكدي وآخرون وافوه إلى المدينة أرسلهم علي جنبلاط للقتال معه، بالإضافة إلى أعداد من الموارنة نظّمها وجهّزها والي طرابلس فقامت الحرب بين الفريقين أيّاماً وجرت فيها وقائع مشهورة استعمل فيها الأمير الشهابي وصحبه جميع الوسائل الممكنة بما فيها المال والعطايا والقاء بذور الفتنة إلى جانب القتال بالسيف. ولكنّ جميع الدلائل تثبت أنّ هذا الصراع استمرّ بجميع أنواع الأسلحة سنين كثيرة امتدّت إلى عشر سنوات دون تحقيق نتيجة حاسمة واستمرّت بعدها فترة غير محدّدة كانت الجهود في أثنائها منصرفةً إلى تهجير من بقي من الشيعة بدون دفاع فعّال والاستيلاء على ما تركوه من أرزاق وأملاك كان للكنيسة والرهبانيات منها حصّة الأسد. واقتسم الباقي أصحاب الحظوة من جماعة المدبرين والمخططين، وعلى رأسهم الجمعية الثلاثية وأعوانها، التي كانت تسيطر على جميع الأمور بالإضافة إلى الرهبانيات التي نالت من الغنيمة النصيب الأوفر.

لقد أغفل التاريخ المتحيّز تفاصيل هذه المعارك التي لا بدّ أنّ الشيعة قد استماتوا في خوضها دفاعاً عن وجودهم وأملاكهم؛ بدليل المدة الطويلة التي استغرقتها دون أن تخمد روح المقاومة، ولاستمرار النجدات الدرزية والمحلية المارونية والعثمانية حتى بعد أن أصبح يوسف أميراً على جبل الدروز والتجائه أخيراً إلى السلطان العثمانيّ نفسه طالباً المعونة والمؤازرة على استكمال مخطّط جماعته التي بقيت وحدها تتمتّع بالنفوذ الفعلي وتضع الخطوط العامّة للسياسة المعتمدة والسير فيها بالاتّفاق مع الكنيسة ومع القنصلية الفرنسية التي شاركت بفعالية وثبات حتى في الأمور الإدارية والمالية ذات الطابع الرسمي في الدوائر العثمانية[2] التي لم يعرف أنّها كانت من جملة مهامّ

(1) أخبار الأعيان، الشدياق، ص 104.

(2) مثل تقديم القنصل الفرنسي كفالة مالية يضمن فيها مال جبيل عن الأمير يوسف.

الدبلوماسية واهتماماتها عادةً. حتى وصل سعد الخوري صالح إلى أن يصبح الحاكم الفعلي الذي «يرجف يوسف الشهابي أمام عصاه لاعتباره إياه رجلاً عظيماً»[1] والمرجع المعتمد حتى للشؤون الإكليركية واللاهوتية في الكنيسة المارونية وأمام الدوائر الفاتيكانية في روما وبعض كرادلة الكنيسة الفرنسية وصار البابا يخاطبه بالابن الحبيب والرجل الشريف الحسيب[2] قبل أن يعيّن ولده غندور قنصلاً فرنسياً في بيروت مكافأة له بعد أن كان هذا المنصب حكراً على آل الخازن من خارج التابعية الفرنسية.

اكتفى بعض المؤرّخين الأقلّ تعصّباً بإشارة خاطفة إلى الحرب التي شنّها المقاتلون القادمون بمعظمهم من خارج المناطق التي هبُّ الشيعة من أهلها إلى التصدّي والمقاومة ووصفوها بالطويلة والمشهورة متجاوزين عن وحشية المذابح التي اقترفها المنتصرون بعد استتباب الأمر لهم ضدّ بعض قوافل النازحين في طريق هربهم نحو الشرق والشمال. وحاولوا إطلاق اسم المعارك عليها، وهي في الواقع غزوات تقوم بها العساكر العثمانية وخليط من الدروز القادمين من الشوف وملحقاته وبعض أهالي جبة بشري وبكباشيّتها وأتباعهم بقيادة الأمير يوسف نفسه أحياناً أو أحد مساعديه النافذين أحياناً أخرى. وتستهدف جماعات الهاربين بعائلاتهم ومتاعهم يفتّشون عن ملجأ آمن آنيّ أو دائم يقيهم شراسة المذابح التي قد يتعرّضون لها في حال البقاء في قراهم أو في مزارعهم. إنّ معارك دار بعشتار وبزيزا وأميون والقلمون ـ التي حفل بها التاريخ المتداول والذي كتبه حصرياً أحد الفريقين دون الآخر الذي لم يكن من أولويات اهتماماته في هذه الأثناء أن يكتب تاريخه الحقيقي ـ لم تكن في واقع الأمر سوى مذابح قام بها الفريق المنتصر المدعوم من السلطة الحاكمة والمستند إلى دعم سياسي ومالي ودولي مؤثّر ضدّ بعض العائلات الهاربة[3] وغالبيّتها من النساء والأطفال، لأنّ قسماً كبيراً من الرجال كان قد سقط في المعارك السابقة. ولمّا كانت تحصل بعض الانتفاضات الشيعية المعزولة والمحدودة في إحدى القرى أو الوديان، كان الاستنفار يعمّ ولايتَي طرابلس وصيدا. وقد تصل الاستغاثات إلى عاصمة السلطنة طالبةً المدد والعساكر للقضاء على المتمرّدين على السلطة والعاصين على الدولة، كما حصل إثر هوشة العاقورة التي لم تكن أكثر من انتفاضة احتجاج غاضب من بعض الفلاحين ـ المتأخّرين عن النزوح ـ في وجه بشير السمين الذي كان يجمع الضرائب لحساب سلطة الذبح والتهجير في هذه الأثناء.

---

(1) بازيلي، ص 60.
(2) راجع رسالة البابا إلى سعد الخوري، آل السعد في التاريخ، ص 119.
(3) الجذور التاريخية، ص 190.

حتى تقارير القناصل الفرنسيين وعلى الأصح ما هو متوفّر في أيدينا منها قد صمتت هي الأخرى عن ذكر مثل هذه المذابح. وهي التي كان من عادتها ألا تغفل عن حوادث أقلّ شأناً خصوصاً إذا كان الموارنة والشهابيون وصديقهم سعد طرفاً فيها. فآثرت الصمت غالباً إلا من إشارات عابرة أحياناً تأتي عادةً في ذيل هذه التقارير معتمدةً التعميم والإيجاز ما أمكن.

تكاد المصادر التاريخية اللبنانية تجمع على أهمية معارك العاقورة ودار بعشتار والقلمون وأميون واعتبارها معارك فاصلة حسمت الصراع لمصلحة الأمير يوسف. وتروي كيفية حصول هذه المعارك الثلاث المترابطة وكأنّها معركة واحدة على الشكل الآتي:

بعد رحيل الأسطول الروسي من بيروت إلى عكا، كتب الأمير يوسف إلى الباب العالي مستغيثاً فأرسلوا له محمد آغا ـ كاخية عثمان باشا ـ على رأس جيش كبير «فتلقاه الأمير بأحسن لقاء واشتدّت به غيرته وظهرت همّته»[1]. وفي تلك الفترة «صيف 1772، اجتمع **بنو حمادة أصحاب بلاد جبيل أولاً وداهموا الأمير بشير الملقّب بالسمين عم الأمير يوسف ونائبه في البلاد المذكورة وهو يومئذ في بلاد العاقورة الكائنة في قمة جبل تلك البلاد. وكان قد توجه إليها لجباية الأموال المترتبة عليها»**[2].

ويقول العينطوريني ـ الذي كان والده من المشاركين البارزين في هوشة العاقورة كما يسمّيها: «**في سنة ألف وسبعماية واثنين وسبعين صارت هوشة عظيمة في العاقورة بين الأمير بشير عم الأمير يوسف وبين المتاولة لأن المتاولة نزلوا إلى الأمير بشير إلى العاقورة وعملوا معه شر عظيم واستقام بينهم الحرب من شروق الشمس إلى غروبها وحين شاهد المتاولة أن الرجال عند الأمير بشير قد صارت زايدة ما عاد لهم قدرة عليه فالتزموا في الليل قاموا مع جميع حريمهم وسحتهم مشايخ وطوايف من جبة المنيطرة ووادي علمات ونفدوا إلى قرية درب عشتار التي في الكورة**»[3].

«**في ذلك الليل وصل الشيخ سعد الخوري كاخية الأمير يوسف ومعه عسكر مغاربة وهي النجدة التي أرسلها الباب العالي إلى بيروت وعلق الشر في ما بينه وبين المتاولة في درب عشتار من الظهر إلى غروب الشمس فقتل من عسكر سعد من**

(1) تاريخ الأمراء الشهابيين، أحد أمرائهم (هشي)، ص 119.
(2) تاريخ الشهابي، ص 94.
(3) العينطوريني، ص 69.

المغاربة خمسة عشر قتيلاً ومن المتاولة قتيلان، فرجع الشيخ سعد بات ذلك الليل في بزيزا وطرح الصوت على الجبة فنزلوا المشايخ الذين كانوا في حماطورة والذين كانوا في العاقورة، وصلوا إلى بزيزا منتصف الليل»[1].

«فحين عرف المتاولة بوصولهم هربوا في الليل ونزلوا بحرا ثاني يوم لحقهم الشيخ سعد والعسكر الذي معه من المغاربة ومن الجبة ولا زالوا وراهم والشر بينهم مشتغل إلى حد القلمون وحين دخلوا القرية المذكورة بعد أن راح منهم جملة قتلى ومجاريح غنم العسكر أسلحتهم وأسبابهم وطرشهم. والمتاولة جاؤوا من القلمون إلى طرابلس وموضع الذي تبقى معهم شيء من السحت أخذه أهالي طرابلس»[2].

ويقول الشهابي في غرره:

«تجمعت مشايخ بيت حمادة على الأمير بشير السمين فوقع الشر بينهما فقتل من أتباعه ثلاثة أنفار ومن المتاولة ثمانية ولما وصل الخبر إلى يوسف توجه كاخيته سعد مع المغاربة الذي حضرت من عند الجزار إلى بيروت وفي وصوله إلى جبيل بلغه أن الحمادية جمعوا أعيالهم ونزحوا من البلاد فالتحق بهم الشيخ سعد في القلمون وكانوا ألف نفر من بيت حمادة ومتاولة بلاد جبيل وثار بينهم شر عظيم وحضر أهالي جبة بشري وهزموا المتاولة وقتل منهم نحو ماية قتيل وكان الأمير يوسف قد جمع البعض من جبل الدروز وتوجه من بيروت إلى أفقا ثم رجع الجميع إلى دير القمر والمغاربة إلى بيروت»[3].

إن أحداً من المتاولة المطاردين أو غيرهم من الشيعة المستهدفين لم يترك أثراً يصف فيه معاناة قومه في أيامهم العصيبة هذه، حيث تألبت عليهم قوات الدروز والنصارى وعساكر المغاربة المرسلون من والي دمشق أو جيش والي طرابلس المطبق عليهم في الشمال.

ويبدو من تفاصيل هذه الغارات التي انفرد برواياتها غيرهم، أنها لم تكن أكثر من مطاردات وراء من بقي من الشيعة بعد أن منيت قواهم المقاتلة بضربة قاصمة إثر

---

(1) المصدر السابق، ص 70.

(2) المصدر السابق، ص 71.

يلاحظ أن ما نهب من المتاولة يشمل كل ما يغنم ما عدا الأسلحة، وهذا ما يؤكد على أن هذه الغارات كانت تستهدف عائلات عزل تهيم باحثة عن مأمن لم تجده حتى في طرابلس عاصمة الولاية العثمانية.

(3) تاريخ الشهابي، ص 95. وهي المرة الأولى التي يشارك فيها الجزار في مواجهة شيعية.

معارك طويلة استمرت أكثر من عشرة أعوام. وانتقلت من العاقورة والجبال لتلاحقهم على طول الساحل اللبناني من جبيل في الشمال إلى دار بعشتار وحماطورة إلى بزيزة وأنفة والقلمون حتى أبواب طرابلس حيث كانت عساكر الدولة العلية تنتظر من نجا منهم من القتل وما بقي لديهم من متاع فتنقض عليه في داخل المدينة.

يصف عيسى اسكندر المعلوف بإيجاز هذه المطاردات فيقول سنة 1771م اجتمع المشايخ الحماديون على الأمير بشير حيدر الشهابي الملقب بالسمين في العاقورة واستعرت بينهم نار القتال من مطلع الشمس إلى مغيبها، وكان مع الأمير رجال جبة بشري فدحروا المتاولة الذين قتل منهم ثمانية ومن رجال الأمير ثلاثة. وفي اليوم الثاني جاءتهم نجدة من الجبة فكثر المقاتلون وخشي المتاولة بأسهم فقاموا ليلاً بعيالهم من جبة المنيطرة ووادي علمات (وادي الصبيبة) حتى دار بعشتار (الجبل الوعر) في الكورة فلاقاهم رجال الجبة إلى دير مار جرجس حماطورة. وكان الخبر قد نمي إلى الأمير يوسف الشهابي الوالي وهو في بيروت فنهض برجاله إلى جبيل فبلغه أن الحماديين نزحوا من بلادهم فأرسل مدبره الشيخ سعد الخوري ومعه عسكر المغاربة الذين كانوا مع مدبر وزير دمشق فواقعهم في دار بعشتار من الظهر إلى غروب الشمس فقتل من عسكر المغاربة خمسة عشر قتيلاً ومن المتاولة قتيلان ورجع تلك الليلة إلى بزيزة (بيت عزيز) فبات فيها وأرسل يستقدم أهل الجبة فلباه من كان منهم مخيماً في حماطورة والعاقورة فوصلوا إلى بزيزة نصف الليل. ولما رأى المتاولة كثرة جيش الأمير هربوا من وجوههم إلى الساحل وكانوا نحو ألف نفس فلحقهم الشيخ سعد بعسكره في اليوم الثاني. وبدأ القتال من هناك إلى قرب أنفه، واشتد العراك إلى قرب القلمون فقتل من المتاولة نحو مائة ومن عسكر الشيخ سعد نفران، ثم خرج أهل القلمون وشفعوا بهم عنده فرجع عنهم وانكف عن قتالهم. وذهب المتاولة إلى طرابلس وعاد الشيخ سعد إلى صرود (جرود) جبيل واستولى عسكره على غنائم كثيرة، وكان الأمير يوسف قد جمع الشوفيين وتقدم إلى قرية أفقة فالتقى بمدبره هناك فعاد إلى دير القمر والمغاربة إلى بيروت وسميت هذه الموقعة باسم (هوشة العاقورة) والهوشة في اللغة العامة بمعنى المناوشة وقد ذكرها صاحب مختصر تاريخ لبنان المخطوط[1].

لا يكفي الاقتصار على ذكر هذه المطاردات وأمكنة وقوعها وعدد القتلى الذين

(1) دواني القطوف، ص .255 يلاحظ من عدد القتلى من الفريقين ونوع الغنائم وأماكن القتال أن الأمر كان مجرد مطاردات لعائلات هاربة بدون مقاتلين بعد أن سقط معظمهم في المعارك.

سقطوا فيها، دون التطرق إلى خلفياتها وأهدافها وتناولها على أنها مرحلة في خطة سياسية وعسكرية متكاملة ترمي إلى نسف واقع ديمغرافي قائم وتأسيس حالة جديدة على أنقاضه تقود حتماً إلى إيجاد المناخ اللازم والمناسب لإيجاد وجه مستجد مختلف لهذه المنطقة من لبنان وتثبيته وترسيخه كما فعل باحث معاصر.

إن الشيخ سعد الخوري كان ذا سلطة واسعة، يأمر وينهى دون الرجوع للأمير يوسف، وكان يستحث القوى المسيحية على مساعدة قوى الوالي العثماني، للتخلص نهائياً من سيطرة المقاطعجيين الشيعة آل حمادة. فالشيخ سعد الخوري كان يخطط للقضاء على سيطرة هؤلاء المقاطعجيين على مناطق جبيل والبترون والكورة وكسروان والزاوية. وهي المناطق ذات الأغلبية السكانية المسيحية التي لا زالت ترزح تحت حكم المقاطعجيين الشيعة وتؤكد بطلان الرواية بتوزيع تلك المقاطعات على الأسر المقاطعجية المسيحية بعد عين دارة وترقي تلك الأسر إلى مصاف الأسر المقاطعجية الإسلامية القديمة.

لذا اغتنم الشيخ سعد الخوري هذه الفرصة إلى أقصى حد. واستغل وجود عساكر الجزار المغاربة للقضاء على الحماديين بمشاركة فعلية من القوى المسيحية سكان تلك المناطق، بحيث كانت المعركة قاضية على نفوذ الحماديين فيها وبالتالي على التواجد المقاطعجي الشيعي، إذ انحسر وجود آل حمادة إلى الهرمل وجبة المنيطرة، وتقلص معهم الوجود الشيعي في المناطق التي كانت خاضعة لهم. ولم يكتف سعد الخوري بهزيمة الحماديين وترحيلهم، بل حاول استغلال ظروف الهزيمة لضرب المقاطعجيين المسلمين السنة في الضنية لضمان حزام أمني حول المناطق المسيحية. فدفع الأمير يوسف للهجوم على هؤلاء دون أي سبب مباشر. وبعد أشهر قليلة على هزيمة الحماديين «جمع الأمير يوسف عسكراً من دياره عام 1772م وسار قاصداً مقاطعة الضنية لقتال ولاتها بني رعد، لأنه رأى منهم ميلاً وتوجهاً إلى مظاهرة الحمادية... وكانت الضنية تابعة لولاية طرابلس. ولذلك سارع والي طرابلس للتدخل لوقف غزوة الأمير يوسف. وعند وصوله إلى قرية «عفصديق» في الكورة، وجه له والي طرابلس آنذاك أمراً بالامتناع عن الغزو وبمصالحة آل رعد الخاضعين لولايته تحت طائلة عزله من الإمارة، .. فاضطر إلى ذلك.. وبعد نهوضه من القرية أمر بحريقها لأن صاحبها الأمير أحمد الكردي كان من المائلين إلى الحمادية أيضاً...

فتحت ستار محاربة الحماديين وكل حلفائهم السابقين، كان الأمير يوسف، ومن

ورائه مدبره سعد الخوري يخططان للبطش بالقوى المقاطعجية الإسلامية، داخل المقاطعات ذات الأغلبية السكانية المسيحية أو جوارها. وكان يسعى إلى تجديد خلعة الإمارة باستمرار. وفي حال عجزه عن دفع ما يتعهد به، لم يتورع عن طلب المال من القناصل الفرنسيين[1].

وهكذا تم ضرب الحماديين عدة ضربات موجعة وجرى التخطيط لضرب آل رعد في الكورة وآل مرعب في عكار. وتم القضاء على نفوذ الأمراء الأكراد في «رأس نحاش» والكورة وقد لعب تنصير الهرم السياسي الشهابي المسيطر والمدبرون الموارنة والقوى الرهبانية الاقتصادية والإرساليات الأجنبية والدعم الأوروبي الضاغط دوراً أساسياً في ذلك وفي ربط تلك المقاطعات بإمارة الشوف، ومنذ ذلك التاريخ كثر الكلام على هزائم متكررة لزعماء الشيعة في تلك المقاطعات[2].

إنّ هذه المعارك المزعومة ليست في الواقع إلا غارات قام بها الأمير يوسف بنفسه وشقيقه الأمير حيدر ومعهما مجموعة المستشارين والمخططين الذين يتولّون القيادة الفعلية لأنّ الحركات والأعمال التي كانت تقع من الأمير يوسف كانت جميعها من تدبير سعد الخوري وليس منها «للأمير سوى الاسم فقط»[3]. استغاث الأمير يوسف بالباب العالي فأرسل له والي دمشق عسكراً بصحبة الجزّار إلى بيروت، وعلى رأسه كاخية الوالي. فقام الأميران يوسف وحيدر وسعد الخوري على رأس هذا الجيش، بعد أن انضمّ إليه نفرٌ من أهل الجبة جماعة باشا طرابلس، في مهاجمة بعض المخيمات والقرى الشيعية والتعرّض لقوافل الهاربين بعد أن قام بشير السمين بمهاجمة بقايا الشيعة الذين لم يهاجروا بعد في المنيطرة، لإرهابهم والتنكيل بهم لدفعهم إلى النزوح. ثم جاء الأميران يوسف وحيدر وعرّابهما سعد على رأس مغاربة باشا دمشق إلى المنطقة الساحلية في ولاية طرابلس، واعترضوا القوافل الشيعية النازحة وأعملوا في أفرادها السيف وسلبوا منهم ما يحملون من متاع وما يسوقون من مواشٍ.

إنّ تفاصيل المعارك كما وردت في هذه المراجع لا تناقض الحقيقة فحسب، بل تخالف المنطق السليم وطبيعة الأشياء؛ فالذي يريد الهرب من العاقورة وجبالها ـ وهي المنطقة الجبلية الوعرة المجاورة للقرى الشيعية في المقلب الآخر من الجبل والتي لا تبعد أكثر

(1) راجع D.D.C. T2, p. 313-324. حول طلبات يوسف المساعدة المالية من القنصل الفرنسي.
(2) الجذور الطائفية، مسعود ضاهر، ص 190ـ192.
(3) الدر المرصوف في تاريخ الشوف، الأب حنانيا المنير، ص 73.

من ساعات قليلة ـ هي المكان الطبيعيّ الذي قد يقصده الهاربون، وهو المكان الذي يُدفعون إليه على كلّ حال. أمّا الهرب من قمم الجبال إلى السهول الساحلية، فلا يمكن أن يقوم به عاقل عارف بالمسالك والدروب. ومن يسعى إلى الحرب والقتال لا يمكن أن يصطحب معه عائلته ومتاعه ومواشيه، لأنّ وجودها معه يمنعه من القتال والحركة ويجعل منه هدفاً سهلاً لأعدائه والمتربّصين به، وإنّما النازح والمهاجر هو الذي ينتقل عادةً مع كلّ هذه المعوقات ليستقرّ معها في مكانٍ آمن ينشد فيه النجاة والحماية.

إنّ الشكّ في هذا الأمر قد حسمه شاهدٌ رسميّ معاصرٌ لتلك الأحداث. إنّه رأى بأمّ عينه العائلات المنكوبة التي وصلت إلى طرابلس بعد أن نجت من المذابح، ولكنّ مأساتها استمرّت في المدينة بسلبها ما غفل عنه السالبون السابقون.

يقول القنصل الفرنسي دوتوليس في تقريره:

بيروت في أول تموز1772م.

Le grand Emir tranquille du côté de Beyrouth a fait une incursion sur quelques hordes de Mutualis établis du côté de Gébail (Byblos) dans des lieux de sa dépendance et soupçonnés d' entretenir des intlligences avec compatriotes. Envion trois cens de ces malheureux ont été massacrés et une quarantaine de familles se sont retirées á Tripoli ou on leur a donné un asile.

Signé: De Taulés

«بعدما ارتاح الأمير الكبير من نواحي بيروت قام بغارة على بعض مخيّمات المتاولة الساكنين في نواحي جبيل في الأماكن الملحقة به. ويشكّ بأنّ لهم علاقة بمواطنيهم نحو ثلاثماية من هؤلاء التعساء ذبحوا وحوالي أربعين عائلة هربوا إلى طرابلس حيث حصلوا على مأوى»[1].

إنّه شاهد عيان يروي عن كثب ما سمّي بمعارك العاقورة، دير بعشتار، القلمون التي يجعل منها المتحمّسون ثلاث معارك منفصلة جرت في يوم واحد والتي لم تكن في حقيقتها أكثر من استغلال الأمير الشهابي لوجود العسكر العثماني في بيروت وقيامه بغارة على رأسهم على مخيّم لاجئين، أسفر عن ثلثماية ذبيح وعدد من الأسر المنهوبة

(1) D.D.C., T2, P258.

من المعروف أن اللاجئين وحدهم يقيمون في مخيمات. وان الأربعين عائلة التي وصلت إلى طرابلس هي بقايا المطاردين الذين نجوا من مذابح القلمون وأنفا ودير بعشتار والكورة وغيرها.

والمشرّدة التي لجأت إلى طرابلس، أو التعرض إلى غيرها من النازحين وهم يهيمون هاربين في الطرقات[1]، والتي سببت قرع الأجراس واستقبال بكباشية والي طرابلس الموارنة العائدين بالتهليل والزغاريد[2].

إذا كان القنصل الفرنسيّ De Taulès قد أعاد إلى هذه المعارك المزعومة حجمها الواقعيّ ومدلولها الحقيقيّ وكشف في ذيل تقريره عن طبيعتها ومراميها، فإنّ زميلاً له هو M.Cousinéry سيكشف في تقريرٍ آخر حقيقة معركة أميون التي أصرّ البعض على إضافتها إلى سجلّ الأمير يوسف العسكري وصنّفت بين انتصاراته على الحماديين رغم أنّ عسكر باشا طرابلس الذي طالما قاتل الحماديين به كان يدعم الجهة المقابلة هذه المرّة.

لم يكن للحماديين في الواقع أو لأيّ فريقٍ من الشيعة علاقة ما بهذه المعركة التي ليست في الحقيقة أكثر من مناوشة محدودة في داخل معسكر واحد يتناوز أركانه ويتجاذبون طرفي الحبل في مساومات مالية محترفة تتداخل في عمليات تصفية حسابات الدفع والقبض، ليس للحماديين فيها دور غير استعمال اسمهم بوصفه ورقة المساومة الرابحة التي يلوّح بها الباشا أمام يوسف ومن يقف وراءه، رغبة في ابتزاز أكبر قدرٍ ممكن من أموال المشروع الذي دخل مراحله التنفيذية واستحقّت الآجال المتعلّقة به، وبما أنّ الباشا يعتبر نفسه عاملاً أساسياً في إطلاقه وتنفيذه، وقد يظنّ أنّه لم يحصل على ما يناسب أهمّية دوره وخطورته. ولم يلبث أن حسم النزاع بإشارة من عثمان باشا الذي عنّف ولده وطلب إليه غاضباً ألا يعود لمثلها أبداً.

وقع هذا الإشكال بين يوسف ومحمد باشا إثر الخلاف على ديّة قتيل سقط في قرية داريا التي كانت إلى عهدٍ قريب بكليكا للشيخ اسماعيل حمادة واستولى عليها الباشا بعد هجرة أصحابها وهم من ورثته.

استغلّ يوسف الوضع الناشئ وتوجّه على رأس عشرة آلاف مقاتل من دير القمر إلى اللقلوق عن طريق الجرد. وكانت نتيجة حملته هذه أسر شيخٍ حماديٍّ يتّهمه بالسعي لاستعادة ولاية جبيل، هو الشيخ سليمان، وهو من الفرع الحماديّ الآخر من جبة بشري، فألقى عليه القبض مع نحو خمسة وثلاثين من جماعته الشيعة وشنقهم في شكل

(1) الجذور، ص 190.

(2) تاريخ بشري، ص 367.

مراسيميّ واحتفاليّ[1]. قصد من ذلك مرّة أخرى إرهاب الشيعة الباقين في ديارهم بعد كلّ ما جرى، ودفْعَهم إلى الالتحاق بمن سبقهم إلى خارج بلادهم.

يقول القنصل الفرنسيّ في تقريره المرفوع إلى الدوق دو براسلان De praslin بتاريخ 28 أيلول 1769م. عارضاً الحال العامّة في البلاد وسبب الخلاف الحاصل بين الباشا والأمير وأنه يعود إلى أسباب مالية بحتة تتعلق بتقدير الخدمات التي قام بها الوالي وأتعابه عن جهوده السابقة. ثم يسرد بإسهاب وقائع المواجهة التي تمّت في حصن داريا بين المفرزة القادمة من طرابلس وشقيق الأمير يوسف ورجاله في أميون[2]:

«تسود فوضى كبيرة في هذه البلاد. إنّ محمد باشا بن عثمان باشا دمشق أعطى الحكمَ للأمير يوسف أمير الدروز ليتخلّص من المتاولة أو الحماديين الذين طغوا على القسم التابع لحكومته من لبنان».

«كان الأمير يوسف يدفع جيّداً ضمن إقطاعه. ولأنّه كان مسروراً من طريقة تصرّف محمد باشا، قدّم له في العام الماضي هدية من ثلاثين بورصة رغب الباشا في فرضها هذا العام أيضاً كحق وليس كهدية».

عرض الباشا على الحماديين توليتهم مقابل هدية من مئة بورصة معتقداً أنّه بهذه الطريقة سيجبر الأمير على دفع القيمة نفسها.

رفض الأمير الدفع وعبّأ جيشاً قدّر بما يتراوح بين 10 و12 ألف مقاتل احتلّ بواسطته السبل الموصلة إلى بلاده ثم أرسل مفرزة بقيادة أخيه الأصغر لتحتلّ أميون. فأرسل الباشا قوة مؤلّفة من 250 من حملة البنادق ومثلهم من الفلاحين في القرى المجاورة تمركزت في برج قديم في جوارها. فهاجم رجال الأمير البرج. واستمرّ القتال خمس ساعات حتى طلب عسكر الباشا الاستسلام بعد أن أضناهم العطش والجوع والتعب ووصلوا إلى طرابلس بحال يرثى لها بعد أن هلك أغلبية الفلاحين وقتل ستون من حملة البنادق بينما لم تفقد مفرزة الأمير أكثر من ثلاثين قتيلاً.

وقد انتهى هذا الخلاف بأمر من عثمان باشا إلى ولده بأن يصالح الأمير يوسف

(1) نصب المشانق بين البحر والخان، الأوراق اللبنانية مخطوطة الأب أبي ابراهيم المذكورة سابقاً، الجزء الثالث، ص 298.

(2) D.D.C. T4, P19-20.

وأن يعيش معه بسلام وألا يقع مستقبلاً بمثل هذه الأخطاء. وعاد الباشا وثبته مرة أخرى على ولاية جبيل[1]. إنه خلاف آني ومحدود بين أبناء المعسكر الواحد ويرجعون إلى السيد نفسه وهو عثمان باشا في دمشق.

يتضح من تقرير القنصل الفرنسي أنّ معركة أميون جرت بين مفرزة من جند الأمير ومثلها من عسكر الباشا، ولم يكن للشيعة أيّ وجود أو تدخّل أو علاقة بهذه القضيّة كلّها غير محاولة الباشا ابتزاز الأمير بالتلويح بتوليتهم، وغير أنّ البرج الذي جرت المعركة حوله كان في الماضي من أملاك الحماديين.

المدى الحيوي للرهبانية

ابتدأت الفترة العصيبة على الشيعة في جبل لبنان منذ تولّي عثمان وولده محمد على ولايات دمشق وطرابلس ومباشرتهما الحملة الشاملة الدؤوبة الهادفة إلى تمهيد الطريق أمام قيام الكيان المسيحي الموعود، والتي بدأت بتأليب السكان الموارنة المقرّبين من الحكّام الحماديين عن طريق إغرائهم بالمال والسلطة والدعم غير المحدود وتزويدهم بالسلاح والعسكر والقيادة المتمرّسة، ثمّ في هجوم الحملة العثمانية المزدوجة على المناطق الساحلية والجردية مستهدفةً عمق بلاد الشيعة في جبة المنيطرة ووادي علمات رغم أنّها لم تحقق نجاحات كبيرة بسبب عنف المقاومة التي جوبهت بها. وكانت غايتها الأساسية التمهيد لدخول يوسف الشهابي إلى جبيل بصحبة عساكر محمد باشا والدروز في العام نفسه 1762م. إذ بقيت محاولات القضاء على المقاومة العنيفة مستمرّة على الأقلّ حتى عام 1773م. تاريخ هوشة العاقورة ومذابح القلمون وجبيل ودير بعشتار، التي قام بها الأمراء الشهابيون يوسف وحيدر وبشير السمين على رأس جنود والي دمشق من المغاربة الذين أرسلتهم الدولة في الأصل للدفاع عن الساحل اللبناني بوجه الهجوم البحري الروسي، ولمقاومة أيّ عمليات إنزال كان الروس قد قاموا بإحداها على ساحل بيروت في فترة سابقة.

استمرّت مقاومة الشيعة على أشدّها طيلة الخمسة عشر عاماً الأخيرة (من عام 1758م. إلى عام 1773م.) التي لم تتوقّف في أثنائها عمليات الهجرة الجماعية من القرى والمناطق الشيعية إلى خارج ولاية طرابلس وجرود الهرمل. كما لم تنطفئ جذوة المقاومة تماماً رغم أنّ القسم الأكبر من البنية العسكرية الأساسية، أو ما بقي منها بعد

(1) التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية، سويد، ص 128.

هذا الصراع غير المتكافئ كان قد هاجر إلى مناطق أخرى ينتظر الظروف المناسبة للعودة ويقوم أحياناً بغارات خاطفة ويساند من لم يهاجر بعد.

بعد هذه الفترة، استمرّت عمليات التهجير ناشطةً طيلة عهد الأمير يوسف وخلفه الأمير بشير. وكانت تتمّ غالباً على شكل موجات متباعدة تقتصر على مجموعات أو أفراد من إحدى القرى أو إحدى العائلات أجبروا على مغادرة قراهم هرباً من الضغط والتنكيل، وسياسة معتمدة متّبعة بقي يشارك فيها أكثر من طرف وفي مقدّمتهم السلطة العثمانية بواسطة فرماناتها وعساكرها حتى سقوطها على يد الجيش المصري الغازي وتقلّص صلاحيات الأمير بشير الثاني قبل سقوطه نهائياً عام 1840م.

في بداية حملات التهجير العسكرية العثمانية التزم الوزير بأن يعطي بيلوردي بالختم الكبير صادر عن الصدر الأعظم إلى مشايخ الجبة وأهاليها يهبهم فيه دماء المتاولة وأرزاقهم. كما صدر من لدن الشرع الشريف فتوى نافذة تبيح قتل المتاولة بدون حرج أو مساءلة، وحينما بدأت قوافل المهجرين تتجه شرقاً هرباً من مذابح الجيوش العثمانية ومن يرافقها من المخططين والمحرضين، أصدرت السلطة العثمانية فرامانات تمنع بموجبها جميع الشيعة من العودة إلى أرزاقهم وبيوتهم المهجورة والدخول إلى جميع البلاد التي كانوا فيها[1]، ومع أنّ الخضوع لفرمانات السلطان لم يكن من عادات الشيعة المعروفة وشيمها المشهورة، إلا أنّه من الواضح أن قوى هامّة وفعّالة كانت تسهر في الواقع ليس على جعل هذه العودة مستحيلة فحسب، بل على استمرار وتيرة الهجرة المتواصلة باستعمال مختلف الأساليب الكفيلة بذلك. وهي قوى تتمتع بنفوذ طاغ على أعلى المستويات في عاصمة السلطنة حتى استطاعت أن تملي على أصحاب القرار إرادتها ورغبتها، وتدفعهم إلى إصدار هذه المراسيم والفرامانات واستصدار مثل هذه الفتاوى التي تخالف العرف والتقاليد والشرع معاً.

إن نشر هذه الفرامانات التي تحظر على مجموعة كبيرة من رعايا الدولة دخول مقاطعات معينة عاشوا وولدوا فيها منذ قرون عديدة، يؤكد على أن وراء كل ذلك تخطيطاً معداً بعناية وتقف وراءه جهات نافذة ومؤثرة. لقد استطاعت هذه الفتوى والتدابير الإدارية التي رافقتها والجيوش التي قامت بتنفيذها وأخيراً الفرامانات التي

(1) الريفيون والمؤسسات الإقطاعية، توفيق توما بالفرنسية، الجزء الثاني، ص 515.
Un Firman interdit à ces Hamadé tout retour au pays «Maronite»
يذكر القاضي على عهد القائمقاميتين أرسانيوس فاخوري، (مخطوط في مكتبة الجامعة الأميركية. 956,9T8. عنوانه تاريخ ما تواقع في لبنان). الفرمانات العثمانية التي صدرت في هذه الفترة تمنع الشيعة من العودة إلى مناطق جبل لبنان حيث كانوا يقيمون.

أعقبتها بالإضافة إلى الإمكانات المادية والسياسية التي وضعت في تصرفها، أن تحقق هجرة جماعية لطائفة منتشرة في مختلف أنحاء جبل لبنان ربما كانت أكبر الهجرات القسرية التي عرفها لبنان في العهد العثماني.

بقيت القوى المؤثّرة في عملية التهجير متحالفة لمدّة طويلة لاحقة منتهجةً سياسة متكاملة ومنسجمة بسبب وحدة المصلحة التي تجمعها في منع عودة الشيعة واستكمال تهجير الباقين ومحاولة معالجة ذيول كلّ ذلك من النواحي الواقعية والديموغرافية. ورغم تبدّل الظروف والمعطيات، بقي هذا الحلف متماسكاً وناشطاً وفعّالاً بأعمدته الثلاثة: السلطة العثمانية والإرساليات الأجنبية والكنيسة المارونية إلى وقت متأخّر. ولا بدّ من الإشارة إلى الدور المتنامي الذي قامت به الرهبانيات اللبنانية معتمدةً على فعاليّة تنظيمها ودقّته، وازدياد مواردها المالية إلى حدٍّ كبير بعد أن أنشأت الصندوق العام للرهبنة سنة 1748م[1]. وازداد انغماسها في القضايا السياسية والاجتماعية، ووضعت في رأس أهدافها جعل لبنان مدى حيوياً للرهبنة المارونية أي للطائفة المارونية نفسها. وعملت على **«إعادة الطابع الماروني الأصيل للمنطقة في جبيل والبترون والزاوية من سنة 1766م. فصاعداً»**[2]. **وكانت هذه الأهداف الشديدة الوضوح الركيزةَ الأساسية للوطن القوميّ المسيحيّ الذي سيصبح بعد حين شعار الرهبنة «لبنان بيت مارون أو المدى الحيوي للرهبانية»**[3]. فقامت بجهود كثيفة متعددة الوجوه مالية وسياسية واقتصادية واجتماعية لاستئصال كلّ مظاهر الوجود الشيعيّ وآثاره في المناطق التي اعتبرتها قد استعيدت للمارونية، وحان الوقت لتثبيت مارونيّتها الصافية[4].

(1) الجذور التاريخية، مسعود ضاهر، ص 158.

(2) الجذور التاريخية، مسعود ضاهر، ص 166.

(3) ازداد عدد أعضاء هذه الرهبانية إلى حد كبير منذ مستهل القرن الثامن عشر وكان الرئيس عبد الله قرالي يرحب بكل الراغبين دون أن يفرق بين الماروني والرومي والكاثوليكي والأرثوذكسي والسرياني والأرمني والقبطي وحتى اليهودي.
مختصر تاريخ الرهبانية اللبنانية المارونية، الأب محفوظ، ص 74.

(4) لا بد من الإشارة إلى غرابة الوهم الكبير المتعمد بأن مناطق من لبنان كانت فيما مضى أكثر مارونية، مما أصبحت عليه في العهد العثماني. وهذا قول باطل ولا يستند إلى أي أساس تاريخي بل إن الهجرة المارونية التدريجية من وادي العاصي إلى بشري ثم إلى جبيل والبترون هي التي غذت الوجود الماروني المتواضع في هذه المناطق حيث حلوا في جوار غيرهم من المذاهب المسيحية والشيعية. وحافظوا على تمددهم حتى وصلوا إلى جزين وأطراف جبل عامل مروراً بكسروان والشوف وليس في التاريخ اللبناني ما يشير إلى أية هجرة مارونية حصلت في فترة ما حتى يعودوا أو يستعيدوا أية بقعة فيه. وإن التعابير التي دأبت المصنفات المارونية على ترديدها مثل «الرجوع إلى كسروان» أو العودة إلى جبل لبنان لا تعني أية واقعة تاريخية معلومة.

«إن الرهبان خلقوا هذه المنطقة خلقة جديدة أعادوا إليها طابعها الماروني الأصيل من سنة 1766م فصاعداً وطبعوها بطابعها الرهباني المميز»[1].

ويبدو من الرسالة التي أرسلها حيدر الشهابي شقيق الأمير يوسف إلى البابا إقليموس الرابع عشر (1769م ـ 1774م) أهمية دور الرهبانية اللبنانية في العملية وبصماتها. وقد عرضها عليه كأنّها عملية دينية بحتة من حيث التركيز على الغاية المتوخّاة منها ونتائجها وتداعياتها، وليست عملية سياسية ترمي إلى استبدال حاكم بآخر.

إن أهداف كل ما جرى في شمال لبنان هو طرد أعداء المسيحية الذين جعلوا الكنائس مأوى للبهائم ومسكناً للبوم، وتعمير هذه الأماكن وتمليكها إلى الرهبانيات المارونية. ويؤكد له أن هذه الرهبانيات قد نالت نصيباً وافراً من الغنائم والأرزاق التي خلفها الشيعة النازحون.

من حيدر الشهابي أمير جبل لبنان إلى جلالة البابا اقليموس الرابع عشر.

بلغ مسامعكم الشريفة علي ما أعطانا الباري بنوع خاص عن عز تقدمنا وهو أننا تملكنا على جبة بشري والبترون وجبيل التي جعلناهم بنوع خاص من محل حكمنا. وطردنا بعون الله مع حضرة أخونا الأمير يوسف كبير بيتنا من هذه المقاطعات أولئك الناس الذين كانوا متوليين عليها. وقد أفسدوها وجميع أماكنها وهدموا عمايرها وخاصة الأماكن المختصة بقيام ديانتكم مثل كراسي البطاركة والديورة وكنائس الشعب وجعلوها مأوى للبهائم ومسكناً للبوم، وشملناهم وتحركنا بالغيرة على قيام هذه الأماكن أولاً لأنها مختصة بعبادة الله وثانياً لأجل مراعاة رعايانا وقيام خيرهم وزيادة نموهم.

«ولكن بما أنه لم يسوغ لنا قيام هذه الأماكن وردها وترجيعها إلى حالها القديم لكي ترجع تعمر البلاد، فاختار جناب أخينا المشار إليه اعزازنا الرهبان الموارنة اللبنانيين لأنهم أولاً أكثر من غيرهم ولهم قوة على قيام الديورة والكنائس أزيد من الغير ولهم غيرة على نموها وقيام ديانتهم وعبادتهم بنوع خصوصي عن جميع

(1) قصة الملكية في الرهبانية اللبنانية المارونية، الأب مارون كرم، ص 92، وهذا القول للبطريرك ميخائيل فاضل.

ملتهم الموجودة في الشرق[1] ورغبناهم بنوع خاص لأن عبادتهم وقانون جمعيتهم المقبول ومثبت من كرسيكم الشريف. فمن ثم طلبهم جناب أخينا الأمير يوسف من حضرة عزيزنا البطريرك طوبيا الخازن الذي يؤمئذ كان بطريركياً على الملة المارونية. فالمشار إليه لأجل تمام خاطرنا ولأجل رغبته في قيام البلاد وعمارها ارتفع وأعطاهم رضاه خطياً مسجلاً.

كذلك عزيزنا المطران انطوان مطران الرعية، فبعد أخذهم رضا البطرك والمطران، حضروا لعندنا إلى مدينة جبيل رئيسهم العام والمدبرون فأعطيناهم جملة أماكن ليقيموها. وهم دير مار أنطونيوس حوب، ودير مار دوميط قرب تنورين، ودير سيدة ميفوق الذي كان كرسي البطاركة، ودير مار قبريانوس كفيفان الذي كان كرسياً، ودير سيدة المعونات فوق مدينة جبيل، وحثيناهم على قيام كنيسة جبيل المشهورة في الشرق، فجعلوا يعتنون في قيام الأماكن وحطوا لهم رهبان كفواً لقيامهم. وكنيسة جبيل، ووكلوا في قيامها أحد كهنتهم ومعه رفيق كاهن وواحد من المدبرين مناظراً عليهم. وصارت أجمل من كافة كنائس الشرق، والمدينة التي كانت محل الشرور صارت محل العبادة، والديورة التي سلمناهم إياها فهم مجتهدون جداً في قيامها، إنما بعدها ضعيفة بسبب محل المواسم والغلات، ونقص الأرزاق وعدم اقتبالها. وقد قطعنا منهم عوايد كثيرة ومظالم زايدة، ومع ذلك فلم يزالوا متعوبين...»[2].

إن هذه الرسالة التي تشبه تقريراً يرسله المكلف بعد إنهاء مهمته. ويؤكد على أنه نفذ المتفق عليه، وبر بعهوده ووعوده، وأعطى من الغنيمة قسماً كبيراً إلى جهة أساسية لقاء مساهمتها في الوصول إلى النتيجة المبتغاة، وتمتعها برعاية وعطف القوة النافذة.

فالغاية من كل ما جرى هي إعادة إعمار الأديرة والكنائس، وطرد أعداء المسيحية منها، وتسليمها إلى أتباع الكرسي الرسولي من دون سائر طوائف النصارى.

يعلق باحث ومؤرخ معاصر على هذه الأحداث فيقول:

---

(1) إن هذه الأديرة قديمة العهد قبل الهجرة الشيعية، وقد وهبها الحكام الشيعة بموجب عقود هبة، وارد معظمها في هذه الدراسة لمصلحة الرهبنة اللبنانية مثل دير مار أنطونيوس ودير مار دوميط ودير كفيفان ودير ميفوق وغيرها، وكذلك كنيسة جبيل وجميع الأديرة والكنائس الأخرى. فإذا لم تكن هبة من الحماديين فقد كانت بيوتهم التي يقيمون فيها.

راجع الريفيون والمؤسسات الإقطاعية، توفيق توما، ص 537.

(2) البطاركة الموارنة في القرن 18، الأب فهد، ص 409. ويلاحَظ أن هذه الأديرة هي نفسها التي منحها الشيعة أوقافاً للرهبان.

من الأحداث البارزة في تاريخ لبنان الحديث، والتي تركت ذيولاً لا تزال بصماتها بارزة للعيان حتى يومنا هذا، سياسة تهجير العائلات الشيعية من مقاطعات جبة بشري وجبيل والبترون، وإحلال عائلات مارونية محلها. لا يزال عدد كبير من أفرادها يتوارث، إلى جانب الملكيات الزراعية الواسعة، الإقطاع السياسي والاقتصادي في تاريخنا المعاصر.

كانت هذه المقاطعات الثلاث جزءاً من ولاية طرابلس، التي اشتملت على البلاد الواقعة على طول البحر الأبيض المتوسط ما بين اللاذقية ونهر الكلب. واعتاد والي طرابلس أن يفرض سلطته المباشرة على مدن الساحل وضواحيها، عن طريق إقامة متسلمين عليها من قبل. في حين كانت سلطته اسمية أو سطحية. وفي الأقاليم الجبلية أو البعيدة عن قلب ولايته كان يعترف بوجود زعيم يحكم باسم السلطان ويحافظ على النظام بين الناس.

وإذا بلغ الزعيم درجة من النفوذ أو القوة قد تهدد المناطق المجاورة، أو بدت عليه تطلعات استقلالية، تذرع أولياء الأمر في الآستانة بالصبر. لأنهم كانوا على ثقة تامة، أن القضاء على جميع المتمردين في وقت واحد، عملية صعبة وتتطلب أموالاً وفيرة وقوات كبيرة. كما أن الإخفاق قد يؤدي إلى استمرار المتمردين في عصيانهم، وإلى زوال هيبة الدولة. فلذلك كان المسؤولون ينتظرون فرصة مناسبة للإيقاع بهؤلاء المتمردين، أو إثارة جيرانهم وأقربائهم أو أبنائهم أنفسهم، وجميع المتمردين يتبعون الأسلوب نفسه وتكون نهايتهم واحدة. وقد اتبع العثمانيون هذه الخطة في إدارة مقاطعات جبة بشري وجبيل والبترون، فقد قضوا على مقدمي النصارى[1] عن طريق آل حمادة الشيعة، ولكن موارنة الشمال لم يطب لهم، أن يكونوا خاضعين لحكامهم الجدد، فبدأوا منذ أواخر القرن الثامن عشر يسطرون إلى الملك الفرنسي بأنهم يتعرضون لظلم من قبل مشايخ آل حمادة. ويطلبون منه السعي لدى السلطان العثماني، بأن يكونوا هم الملتزمين لهذه البلاد المذكورة.

لكن النقمة ما لبثت أن تفجرت تمرداً، بتأثير عاملين مهمين:

1. تحريض والي طرابلس الذي كان يعاني، من استئثار مشايخ آل حمادة بخيرات هذه المقاطعات الثلاث، وامتناعهم عن دفع العائدات المحصلة منها، كلما آنسوا من الباشا ضعفاً. وبما أنه كان عاجزاً عن التوغل في هذه البلاد الوعرة، فقد كان

(1) إن المقدمين خرافة تاريخية لم توجد يوماً.

يحرض السكان على حكامهم، ويتطلع إلى قوة جديدة تستطيع طردهم من المنطقة دون أن يتكلف شيئاً.

«..... والي طرابلس كان يتمنى على فرد يضمن له بلاد جبيل أقله إذا راح شيء من الميري لا يكون بالقهر كما بيت حمادة».

2 ـ جهود المبشرين الأوروبيين وأنصارهم من الأحبار اللبنانيين، لتحويل لبنان إلى المسيحية ابتداء من أمرائه أعطت ثمارها. فقد اعتنقت النصرانية الأميرة سحر الندى زوجة الأمير بشير الشهابي الأول، فضلاً عن أبناء الأمير ملحم الشهابي. كما نجحوا في تحريض نصارى بلاد جبيل والبترون وجبة بشري للتمرد على حكامهم مشايخ آل حمادة.

وشهدت السنوات العشر الأولى من النصف الثاني من القرن الثامن عشر سلسلة من الثورات المتتالية، قام بها موارنة الشمال ضد أسيادهم آل حمادة. وتمكنوا في سنة 1759م من تحقيق بعض النجاح وأمنوا السيادة على تلك البلاد، ثم ساروا جميعاً إلى والي طرابلس، والتمسوا منه أن يعهد إليهم بالتزام هذه المقاطعات عن تلك السنة، ودفعوا له الميري المستحقة عنها بتمامها سلفاً فاستجاب الأخير لطلبهم[1].

أنهى الأمير ومستشاره حكم آل حمادة في بلاد جبيل، وقاما بإجراءات تأديبية ضدهم حين كانوا يظهرون أية معارضة. وشجع عودة الموارنة إلى أقاليمهم، وأعطى أملاك آل حمادة إلى أبناء الطائفة المارونية ورهبانها. وجعل آل الظاهر في جبة بشري وآل الدويهي في إهدن وبني عواد الشدياق وغيرهم في حصرون وعين طورين وآل الدحداح في بلاد جبيل والبترون.

وبالطبع لم يكن بإمكان آل حمادة الاستسلام بسهولة، والتخلي عن السيادة في هذه البلاد، فبدأوا في مناوأة الأمير يوسف لإظهاره بمظهر العاجز عن إدارة الالتزام، وامتنعوا عن دفع الضرائب. ووقف إلى جانبهم من تبقى من شيعة المنطقة الذين شعروا أن خطر التهجير يتهددهم. واشتبك الفريقان في معركة انتهت لصالح الحكام الجدد، واضطر آل حمادة ومن ناصرهم للهروب بعيالهم وأمتعتهم إلى الكورة.

---

(1) إن دور والي طرابلس أكثر أهمية من ذلك في تهجير الشيعة وهو دور فاعل وأساسي ومحوري. وهو الذي أغرى بعض الأفراد الموارنة بالانضمام إلى قواته المعدة لقتال الشيعة وليس العكس.

أرسل الأمير يوسف مستشاره سعد الخوري على رأس قوة من عساكر المغاربة، كان قد أرسلها باشا دمشق بقيادة أحمد بك الجزار إلى بيروت، لحمايتها بعد ضربها من الأسطول الروسي. وانضم إلى هذه القوة مشايخ جبة بشري برجالهم، وطردوا آل حمادة وشيعة جبيل من الكورة إلى القلمون ثم إلى طرابلس بعد أن أوقعوا بالمطرودين خسائر في الأرواح.

وبذلك أنهى الأمير يوسف آخر خطوة في تبديل وجه لبنان الشمالي وظن أنه سيتمكن بعد ذلك من بيروت والجبل[1].



قاموع الهرمل

(1) من بحث تهجير الشيعة للدكتور حسين سلمان سليمان، جبل عامل.
السيف والقلم، الأمين، ص 342. ويلاحظ أن الباحث يكتفي بظواهر الأمور دون البحث عن خلفياتها.

الفصل التاسع

الشيعة في ظل الحكم الجديد

كان الشيعة منتشرين في كل لبنان، وكانت السفوح والأودية والسهول التي تقع إلى الشرق من سلسلة جبال لبنان الغربية آهلة بهم من منبع نهر العاصي في الشمال حتى مشارف جبل الدروز في الجنوب. ولم ينقطع التواصل والتفاعل بين المنطقتين في أي وقت، كما أن الهجرة الحمادية الكبيرة في القرن الخامس عشر انتشرت في جبال لبنان من كسروان حتى عكار، وفي سفوحها الشرقية من الهرمل حتى شمسطار[1] وحولهما. فكانت البلدتان منذ زمن بعيد مكان إقامة بعضهم ومن مناطق نفوذهم وأملاكهم. فكان من الطبيعي أن تتجه أنظار المهجرين إليها منذ اللحظة الأولى.

كان آل حمادة يحكمون الهرمل والقيرانية وهم في الوقت نفسه في جبيل والضنية وجبة بشري[2] وشمسطار بكليك لهم[3]. وسائر البلاد الواقعة بين جسر المعاملتين وحصن الأكراد.

لا شكّ أنّ الجوار الجغرافي والتواصل السكّانيّ السابق هما اللذان دفعا المهجّرين إلى بلوغ قمة الجبال والانحدار إلى الجهة الشرقية ليقيموا في قرى موجودة أحياناً وينشئوا قرى ومزارع جديدة أحياناً أخرى. وقد كان لعامل القربى تأثيرٌ قويٌّ في اختيار المهجّرين للأماكن التي نزحوا إليها. ولأنّ الموجة الكبرى كانت هي التي رافقت أو أعقبت مباشرةً معارك العاقورة وتداعياتها، فقد تتابعت بعد ذلك الهجرات على فترات طويلة: فكانت كلّ عشيرة أو عائلة أو سكّان قرية يلحقون بمن سبقهم من العشيرة أو العائلة أو

---

(1) أخبار الأعيان، الشدياق، ص 192.

(2) مشاهدات في سوريا، نيبوهر، ص 24.

(3) أخبار الأعيان، الشدياق، ص 193.

القرية حتى أصبحت أغلبية القرى والمراكز السكنية والمزارع والوديان، خصوصاً في القسم الغربي من بلاد بعلبك ومعظم جرود الهرمل وسهولها، مأهولة بهم. وأكثرهم ترك وراءه أقرباء وأملاكاً وذكريات لا زالت حيّة في وجدانهم وتراثهم وعلاقاتهم العائلية والاجتماعية حتى اليوم. وبقي الاعتقاد السائد والإيمان الثابت بينهم بأنّ هجرتهم مؤقّتة وآنية، وأنّ الظروف التي أجبرتهم على ترك ديارهم لا بدّ أن تتبدّل ويتمكّنوا يوماً من العودة إلى بيوتهم، إلا أنّ الفرمانات العثمانية بمنع العودة والضغط الشهابي المتواصل والتعصّب الذي كان يلهبه بشكلٍ دائم أصحاب المصالح من الذين وضعوا أيديهم على أملاك النازحين وأرزاقهم، كانت تقف حائلاً دون ذلك وتجعل الهجرات مستمرّة باتّجاه واحد. وإذا كانت المذابح والغزوات هي التي دفعت قسماً كبيراً منهم إلى الهجرة في بدايتها، لكن بعد مغادرة الحماديين شيوخاً وعشائر ضعفت العصبية التي كانت تمتهن القتال وتشكّل حماية لجمهور الشيعة، وجد الباقون أنفسهم بدون حماية قتالية يأمنون بواسطتها على كراماتهم وأملاكهم وعائلاتهم وأصبحوا مستضعفين يتعرّضون لكلّ أنواع التنكيل والهوان. فغادروا ضنّاً بكرامتهم وعنفوانهم وهرباً من مرارة الذلّ والقهر. **«وبقيت فلول منهم في بعض القرى ورفضت مغادرتها ولكنهم كانوا من الفلاحين الفقراء وفي سرايات جران بقيت قلة حمادية حتى أواخر القرن التاسع عشر. رغم معاكسة الأيام لهم ظلت نفوسهم أبية ولم يذلّوا النفس ولا حطّوا المقام وظلّوا يحنّون إلى هذه المقاطعات وقد حاولوا العودة إليها في ما بعد»**[1].

والواقع أنّ محاولة العودة لم تنقطع أبداً وبجميع الوسائل القتالية والقضائية والسياسية والشعبية.

وقد بقيت هذه العودة المفترضة هاجساً دفع المستفيدين من الوضع الجديد إلى اتخاذ كل التدابير السياسية والعسكرية التي تواجه مثل هذه المحاولات.

فبالإضافة إلى حملة الاستقدام الواسعة لإملاء الفراغ السكاني الذي خلفه المهاجرون بأعداد كبيرة من الموارنة زرعت في أرضهم وأملاكهم لتقف حائلاً دون ذلك، تألفت كتائب عسكرية خاصة حمل أفرادها بنادق حفر على بعضها اسم سعد الخوري[2] لتقوم بمهمة مزدوجة هي مواجهة عودة النازحين إذا أقدموا على ذلك وتهجير من ظل متشبثاً بالبقاء رغم كل شيء من جهة أخرى.

(1) جبيل والبترون والشمال في التاريخ، عبد الله أبي عبد الله، ص 179.
(2) آل السعد، خاطر، ص 55.

كما خصص قسم مهم من أملاك الشيعة المغنومة ليوزع على من قاتل أصحابها ومن هو مستعد لقتالهم في حال عودتهم أو مطالبتهم بها. ووزعت على كل طامع يدعي القدرة على التصدي لهم. فكان نصيب آل الخازن أراضي جاج ولحفد وترتج كما تفيد وثيقة خازنية جاء فيها:

«أصل تملك الشيخ رامح في جاج بلاد جبيل، وذلك حين أخذ أفندينا الأمير يوسف الحكم من المشايخ الحماديين، طاروا وصاروا يخربطوا في البلاد ويلحوا ويقتلوا، ومن الجملة قتلوا سبعة أنفار في حتون بليلة واحدة، فأمر جناب الأمير يوسف بشور سمعان البيطار بأن يقيموا جناب الشيخ رامح بوكباشي لكي يوقي البلاد من المشايخ بيت حمادة. فجاوبه الشيخ رامح لجناب الأمير يوسف، أمرك على راسي إنما أنا رايح أغالط وأفادي بروحي وأعادي اولاد اسماعيل حمادة[1]. أعطيني مكان حتى أتملك وأعمر وأطرد الحمادية المتاولي. فأعطاه الأمير يوسف حجة في أرض جاج ملكاً. فحضر الشيخ رامح وراد يأخذ السقي من خراج جاج كون السقي قسم من جاج وبيت الحاج يوسف المتاولي[2] كانوا وقتئذ سكان جاج. فلما طاروا بيت اسماعيل طاروا بيت الحاج المذكورين معهم[3]».

سنة 1788م. عزل الجزّار يوسف الشهابي عن ولايته للمرّة السادسة والأخيرة وعيّن مكانه الأمير بشير قاسم. فهرب يوسف من دير القمر إلى بسكنتا ثم العاقورة ثم جبيل، وأخيراً جمع بعض الحماديين ورجال جبة بشري ورابط في وادي الميحال حيث لحقه الأمير بشير ومعه ألف من عساكر المغاربة والأرناؤوط الذين زوّده بهم الجزّار فوجد أسعد عبد الملك كبير الحماديين أنّها فرصته للانتقام من يوسف.

فلمّا وصل بشير إلى الوادي وصار الشر انكسرت المغاربة والأرناؤوط وراح منهم مقتلة عظيمة. وكان بجانبه الشيخ أسعد عبد الملك حمادة فزعق بالمتاولة زعقة ارتجّت لها الجبال وأعاد الهجوم على عسكر الأمير يوسف فانكسر كسرة عظيمة[4] وقتل الشيخ أبو دعيبس بن علي جنبلاط وكان بطلاً صنديداً[5] غيوراً.

---

(1) هم عبد السلام وعبد الملك وأبو النصر.

(2) لا يزال قسم من أبناء هذه العائلة الحمادية يقيمون في جبل لبنان «الكورة» والقسم الآخر ينتشر بين غربي بعلبك وجنوبي وغربي زحلة.

(3) تاريخ حدتون، خليفة، ص 133.

(4) تاريخ العاقورا، الخوري لويس الهاشم، ص 104.

(5) أخبار الأعيان، الجزء الثاني، ص 494.

وهرب يوسف إلى جبة بشري ثم إلى لحفد ثم إلى بعلبك فالزبداني. وشنق بعد ذلك بمدة وجيزة.

لم تقتصر مقاومة الشيعة المتمادية والمستميتة على القلة منهم التي تشبثت بقراها في جبل لبنان بل جرت محاولات عديدة للعودة قام بها المهاجرون من دار هجرتهم إلى مختلف ديارهم التي طردوا منها. فبعد غاراتهم المتكررة على بشري شنوا غارة على كسروان سنة 1841م[1]. وعلى قرطبا في 5 حزيران 1858م[2]. وقاموا بهجوم آخر على كسروان بعد تجميع صفوفهم في المغيري ولاسا.فسقط عدة قتلى من الجانبين وأجاز النصارى لنفسهم أن يحصدوا زرع المتاولة في لاسا وأفقا والمغيري وغير محلات سداً لعوزهم[3].

لم تتوقف أبداً محاولات الشيعة وسعيهم للعودة إلى ديارهم، كما لم يتراخَ عزم الصامدين على البقاء في قراهم وبيوتهم، ولكن بطش الولاة العثمانيين والنفوذ الماروني المتستر بالشهابية المتنصرة كانا جاهزين دائماً للوقوف بوجه ذلك. فإن محاولة حسين ابن حمود حمادة انتهت بقتله غدراً في جبيل سنة 1810م بعد تواطؤ الأمير بشير قاسم وأولاد الأمير يوسف ومصطفى بربر والي طرابلس.

ثم أنه بهذه الأيام أبناء الأمير يوسف حكام جبيل قتلوا الشيخ حسين متوالي شيخ الهرمل وهذا هو غني وردي وعدو للأمير جهجاه الحرفوش. فهذا جاء يواجه الأمراء المذكورين استقام يومين وقصد الرجوع لمحله. فمسكوه وخنقوه وأرموه في جب وضبطوا أمواله التي أغلبها مواشي وأسلحة وأمتعة وأما غرش فهو قليل. وسبب قتله أنهم مسكوا كتابة منه إلى مصطفى بربر طلب منه حكومة جبيل وأنه حالاً يقتل جرجس باز وأخيه ويمسك الأمراء ويرسلهم لطرابلس بالقيد. فبربر أرسل المكتوب ذاته للأمراء المذكورين وعرضوه على الأمير بشير فأذن لهم يعدموه متى وقع بيدهم فوقع وأكل جزاه لأنه ردي جداً وله عزوة (حزب) كبيرة بالهرمل ودايماً يرغب تلاف النصاري في جبيل[4].

(1) رجوع النصارى، ص 25.

(2) المقاطعة الكسروانية، ص 277.

(3) صفحات من ماضي الشيعة، ص 229.

(4) حوادث الشام ولبنان، تاريخ ميخائيل الدمشقي، ص 117. استدرج الشهابيون حسين إلى ضيافتهم، وغدروا به. أما كتابته إلى بربر فمسألة فيها نظر لأن مثل هذا العرض عادة لا يقدم كتابة.

وبقي المتشبتون بآخر معاقلهم يتعرضون إلى حملات منهجية من التنكيل والاضطهاد والقمع «ونهب البيوت عن آخرها وقطع الأملاك وتعطيل الأمتعة التي لا تقبل النهب»[1]. ورغم اجتماع كل هذه العوامل والمعوقات عاد الشيعة إلى تولي جبل لبنان فترة وجيزة سنة 1840 عندما أسند عمر باشا النمساوي حكم بلاد جبيل والبترون والكورة إلى ثلاثة من المشايخ الحمادية وكانت تشمل معظم الشمال اللبناني بما فيها جبة بشري، وذلك في محاولة منه لوضع حد للانقسام الطائفي الحاد، وإنهاء الاضطرابات التي عمت لبنان آنذاك. ولكن مشروعه لحل الأزمة لم يعش طويلاً لأسباب عديدة منها معارضة البطريرك هذه التولية[2]. «وبعدها آلت الأمور إلى سقوط النظام الإقطاعي نهائياً في لبنان واعتماد نظام القائمقاميتين الذي أثبت فشله بعد حين».

«وبعد خروج الأمير بشير من الحكم ونفيه وصل إلى كسروان معتمد من قبل متسلم بيروت مع بعض المشايخ الحماديين لإقناع أهالي كسروان بقبول والي شيعي عليهم فرفض الشيخ رشيد الدحداح ذلك فوشى به بنو حمزة الحبشيون واضطر الدحادحة إلى مغادرة كسروان واللجوء إلى بلاد البترون»[3].

ورد في رسالة موجهة إلى البطريرك الماروني في 21 كانون الأول 1841م **«مشايخ بيت حمادة الذين أنعم عليهم بمقاطعة جبيل ارتفعت عنهم بأمر الدفتردار ورجعت إلى خاطر سعادته. وهم الآن باقون في المدينة»**[4]. وهؤلاء المشايخ الثلاثة هم آخر حكام من الشيعة على جبل لبنان.

وقد حاول الشيعة على امتداد السنين الصمود في قراهم رغم كل الظروف الضاغطة وحتى وقت متأخر كانت هذه المحاولات لا تزال تستدعي تدخل البطريرك يوحنا الحاج والمتصرف نعوم باشا لمعالجتها سنة 1894م[5].

(1) المقاطعة الكسروانية، الخوري الحتوني، ص 257.

(2) أصل الموارنة، المطران دريان، ص 202. والمؤسسات الإقطاعية، توما، ص227 والشدياق، الجزء الثاني، ص 490.

(3) المقاطعة الكسروانية، حتوني، ص 300.

(4) أرشيف بكركي جارور البطريرك حبيش، وثيقة رقم F1.

(5) تاريخ الكفور، أبو صعب، ص 303.

أملاك المهجرين

عندما ثبت الأمير يوسف سيطرته على شمال لبنان، لم تكن هي المرة الأولى التي يستبدل فيها حاكم بآخر، فإن مثل هذه التبدلات كانت سمة بارزة ملازمة لطبيعة الأحكام وتقاليدها في ظل السلطة العثمانية المتقلّبة. وبفعل المنافسات والنزاعات العائلية والعصبية والتحالفات القبلية والعشائرية وأمزجة الولاة ومدى سطوتهم وقدرتهم على التحكّم في مثل هذه الأمور، وما تؤمّنه لهم من فوائد ومنافع على الصعيدين الماديّ والسلطويّ، حصل مثل هذا التبديل في الحكام مراراً في جبل الدروز على عهد المعنيين والشهابيين، وغالباً على أثر نزاعات دامية وحروب وصدامات بين الطامحين في ما بينهم أو مع السلطات العثمانية، عندما ترى أن تفرض رغباتها مباشرةً بقواها الذاتية أو بمساعدة فئة على أخرى. وفي الحالتين تكون النتيجة نفسها؛ تنتهي بصدور فرمان ينقل الحكم من جهة إلى أخرى بانتظار جولة قادمة مماثلة. فقد تبادل المعنيون وآل علم الدين الحكم أكثر من مرّة. وعندما التجأ الشهابيون والمعنيون برجالهم إلى قمهز هرباً من جيوش أحمد باشا الكبري، وقع حكم الشوف على الشيخ سرحان بن عماد، وبلاد الغرب والجرد والمتن على أولاد علم الدين، وكسروان على محمد آغا، وأعطي حكم وادي التيم إلى أولاد علم الدين والمقدّم زين الدين وابن أخيه عبدالله[1]. مع ذلك بقيت الأملاك لأصحابها رغم تمردهم واختفائهم في وجه السلطة، وقد حصل مثل ذلك في ولاية طرابلس نتيجة للصراع الطويل بين العسافيين والسيفيين، والذي انتهى ـ بعد تعاقب العائلتين على الحكم ـ بانقراضهما معاً.

وفي جميع هذه الأحوال وما يماثلها ـ وهي كثيرة مستحيلة الحصر ـ لم يحدث أن رافق تغيّر الحكّام وتبدلهم تحت أيّ ظرف، الاستيلاء الكامل على أملاك الحاكم السابق وأملاك أقاربه وأنصاره وطائفته كلّها، والاحتفاظ بقسم منها وتوزيع ما يبقى بيعاً أو هبة تسديداً لموقف سياسيّ أو عسكريّ، أو استدراراً لرضا جماعات محلّية وخارجية دون مستند شرعي من بيع يبرر ذلك أو إرث؛ كما جرى في ولاية الأمير يوسف على بعض مقاطعات ولاية طرابلس. لقد حصل أن عمدت السلطة العثمانية أحياناً إلى مصادرة أملاك عائلة واحدة أو عدّة عائلات كما فعل أحمد الجزّار عندما اجتاح جبل عامل بعد معركة يارون ومقتل ناصيف النصار فإنه صادر أملاك العشائر ـ علي الصغير ـ صعب ـ منكر. ولكن خلفه سليمان اضطرّ إلى إجراء تسوية لتمليك العشائر

---

(1) تاريخ الدويهي، ص 548.

الثلاث قرى بديلة في إقليم الشومر؛ كما صادرت سلطات ولاية دمشق أملاك الحرافشة لقاء راتب نقديّ التزمت بدفعه حتى سقوطها. وتابعت سلطات الانتداب الوفاء به حتى منتصف القرن الماضي[1] إلا أنّها - حسب علمنا - لم تعمد يوماً إلى مصادرة أملاك مجموعة من الناس أو طائفة بكاملها أو شعب برمّته إلا عندما ساهمت بذلك وسهّلت ما جرى برضاها الضمنيّ أو الصريح في ولاية يوسف الشهابي.

إنّ انقلاباً شاملاً على الصعد السياسية والديمغرافية والعقارية قد حصل في الشمال بعد أن تولّى الشهابيّ مكان الحماديين، وتغيّر الطابع السكّاني بسرعة وعمق. وكانت جهود الرهبانية بخبرتها وأموالها ومساندة الوالي العثماني والقنصل الفرنسي ومن يقف خلفه تسهّل كلّ الأمور الصعبة وتؤمّن الغطاء السياسيّ والقانونيّ لكلّ عمل مهما كان مدى تناقضه مع الشرع والأصول والأعراف والمبادئ الإنسانية.

أفرغت قرى بكاملها بعد أن هجر أهلها، وحولت الكثير من بيوت المهجّرين أو المقتولين إلى أديرة وكنائس، أو أُعطيت إلى مالكين جدد، أفراداً أو رهبانيات. وكانت صكوك التصرّف تصدر عن يوسف أو أحد كواخيه بدون مسوّغ شرعيّ أو قانونيّ أو إنسانيّ أو عرفي يبرّر انتزاع ملكية من صاحبها وإعطائها إلى الغير لقاء منفعة ماديّة أو سياسية يعود تقديرها للأمير وجماعته فقط؛ لأنه استطاع أن يحصل من والي طرابلس على التزام هذه المقاطعات لمدة سنة واحدة بمبلغ عشرين ألف غرش وثلاثين بورصة رشوة. ولو أنّ الملتزم السنويّ للمقاطعة عمد إلى نزع ملكيات من أصحابها وتمليكها لآخرين، لانهار نظام الملكية الساحق في القِدَم ونظام الالتزام معاً.

إنها المرّة الوحيدة التي حصل فيها مثل ذلك في لبنان بهذا الشمول وهذا الاتّساع. ولم يكن لهذه الصكوك التي صدرت عن يوسف وأعوانه وعرّابيه أيّ قيمة شرعية، لأنّها موقّعة من غير أصحابها، ولأنّ التصرّفات الناقلة للملكية محدّدة عرفاً وقانوناً وشرعاً، ولم يكن يحقّ للحاكم أو لباشا الولاية وحتى للسلطان نفسه في أيّ وقت أن ينوب عن أصحاب الأملاك في التفرّغ عنها. ومع ذلك، فقد استند إلى الواقع الطارئ بعض المنتفعين لوضع اليد والتصرّف بانتظار المجهول الذي لا يمكن التكهّن به. وهذا ما سبّب مع مرور الوقت مشاكل قانونية وإنسانية معقّدة ومتشابكة لا يزال بعضها عالقاً أمام المحاكم حتى اليوم، ولا زال العديدون من أبناء المالكين القدامى يعرفون بالضبط موقع أملاكهم وكيف انتُزعت منهم قهراً وغلبة، خصوصاً وأنّ قسماً كبيراً منها انتقل إلى

(1) راجع تفصيل ذلك في فصل الحرافشة.

الرهبانيات والمنظّمات الكنسية التي عمدت في ما بعد - لعلمها بعدم جدوى أوراق الأمير يوسف وأعوانه وعدم قانونيّتها - إلى الاستحصال على تغطية شكلية - اعتقدت أنّها كافية من غير ذي صفة في معظم الأحوال أو بالاستناد إلى قوانين التصرّف ووضع اليد في الأراضي غير المسجّلة في الطابو الجديد، التي تنصّ على حق واضع اليد بتملكها بعد مرور مدّة معيّنة دون اعتراض، إلا في حالتي شيوع الأملاك (الشراكة) والقوة القاهرة وهذا هو حال معظم الأملاك المغنومة، ومن ناحية أخرى، فقد حصلت مشاكل كثيرة أيضاً بين الفلاحين وأبنائهم الذين تعوّدوا زراعة هذه الأملاك واستغلالها. وبعضهم من أيام مالكيها القدامى، وبين المتصرّفين بموجب صكوك هذه الفترة التي كتب بعضها عمداً بالكرشوني[1]لإخفاء مضمونها وزيادة مدلولها غموضاً والتباساً رغم أنّ موقّعي هذه الصكوك - وعلى رأسهم الأمير يوسف نفسه - لم يكونوا يعرفون هذه اللغة.

إنّ عدداً لا يمكن الإحاطة به من القرى والمزارع في سائر أنحاء ولاية طرابلس كان ملكاً لآلاف العائلات من الفلاحين الشيعة الفقراء الذين كانوا يقيمون فيها منذ ما قبل الفتح العثماني وكان بعضها مختلطاً يقيم فيه الشيعة إلى جانب الموارنة وبعضها الآخر تقتصر ملكيّته عليهم[2]. وكان هناك أيضاً قرى شيعية صرفة قدم إليها أعداد من الفلاحين الموارنة أقاموا بين الشيعة على وفاق تامّ ومشاركة في العمل[3]. وقد طاول التهجير جميع هذه الأنواع، فترك الفلاحون الشيعة أراضيهم وبيوتهم وفي بعض الأحوال مواسمهم على أمل الرجوع بعد هدوء العاصفة واستتباب الأمن، الشيء الذي لم يحصل أبداً. ولم تتيسر لهم العودة بعد عشرات السنين ولم يحتفظوا من هذه الإقامة التي دامت قروناً عديدة إلا بأسماء تبيّن انتسابهم إلى قراهم الأصلية[4] وصكوكاً قديمة لم تُبلَ بعد.

أمّا المشايخ الحماديون، فإلى جانب أملاكهم العاديّة أقاموا مزارع خاصّة بهم على الأراضي الأميرية والموات غير المملوكة وأطلقوا عليها اسم «بكاليك» تشبّهاً بأملاك الدولة الخاصّة و«جفتليكات» السلاطين والولاة العثمانيين[5]. فهي في الأصل أراضٍ

(1) حول النزاعات العقارية التي لا تزال قائمة حتى اليوم، راجع إيليج بين الماضي والحاضر، كميل سلامة جزءان.

(2) لبنان في أرشيف اسطمبول، عصام خليفة، ص 123-125.

(3) رجوع النصارى، الخوري زغيب، ص 20.

(4) هناك عائلات كثيرة لا تزال تحمل أسماء القرى التي نزحت منها في جبل لبنان مثل قمهز، بلوط، رشعيني، دلباني، شحيتلي، إلخ.

(5) أشكال الملكية، عبد الله سعيد، ص 164 ومفرد الجفتليكات هو جفتلك.

أميرية لا مالك لها نشأت بفعل الحراثة والتشجير والإحياء والإعمار (تطبيقاً للقاعدة الشرعية: من أحيا أرضاً مواتاً فهي له).

وقد استُعمل هذا التعبير «بكليك» خصوصاً للدلالة على الأراضي التي استولى عليها الحماديون من الأراضي الأميرية غير المملوكة، وتصرّفوا بها بالعمل لجعلها صالحة للزراعة وإقامة الأسباب اللازمة لتحويلها إلى أرض زراعية قابلة للاستغلال ثمّ عمدوا إلى إدارتها أو تأجيرها إلى الراغبين من الفلاحين أو الرهبان[1]. يقول لحد خاطر:

«كان الحماديّون حين تولوا تلك البلاد قد ضبطوا أملاكها بالقوة بحجة كونهم حكاماً من قبل السلطان وأطلقوا عليها اسم البكاليك وهي لفظة تركية يراد بها الأرض التي تخص حاكم الناحية وصاروا يتصرفون بها تصرف المالك بملكه دون قيد أو شرط».

وحين انتصر عليهم الشيخ سعد «بكلك» تلك الأملاك أي ضبطها بمثل الحجة التي تذرعوا بها، وهي اعتبار سيف الأمير بمقام سيف السلطان. وأخذ يتصرف بها كما يشاء فحفظ بعضها للأمير ووزع الباقي.

وبعد أن توفي الأمير بشير وعمل على قتل يوسف ونكبة أولاده ضبط أملاكهم بحجة أنها بكاليك وورثت الحكومات اللبنانية البكاليك إلى أن باعتها حكومة الجمهورية من بعض الأفراد فأصبحت ملكاً خاصاً لهم وبذلك انقضى عهد البكاليك في لبنان»[2].

إن «البكلكة» ـ وهي تعبير انفرد به المؤرخ ـ لم تنتج في الواقع أي أثر قانوني يعتدّ به، وإنّما استمرّ التصرّف بهذه الأملاك بحكم الأمر الواقع وحده. لذلك عمد مشايخ القرى في جبة بشري إلى محاولة إيجاد سند قانوني لاستيلائهم عليها بعد أكثر من قرن[3]. كما أقام الكولونيل تشرشل لدى مجلس القائمقامية المسيحية دعوى باسم أحفاد الأمير يوسف نفسه لاستعادة بعض البكاليك التي كانت تعود للحماديين، وهي «بيت شلالا كفرحلدا ومزرعة الحاج عساف وكفر متنه وعين كفاع وكفيفان وجران وإده». وهي قرى قام بزراعتها فلاحون بالتصرّف بعد أن تملّكها الأمير يوسف قهراً وغلبة. وهي الطريقة

(1) الريفيون، توما، ص 573-577.
(2) آل السعد، خاطر، ص 55. راجع الوثائق F11. وهذا التبرير هو رأي شخصي للمؤرخ.
(3) العينطوريني، ص 165.

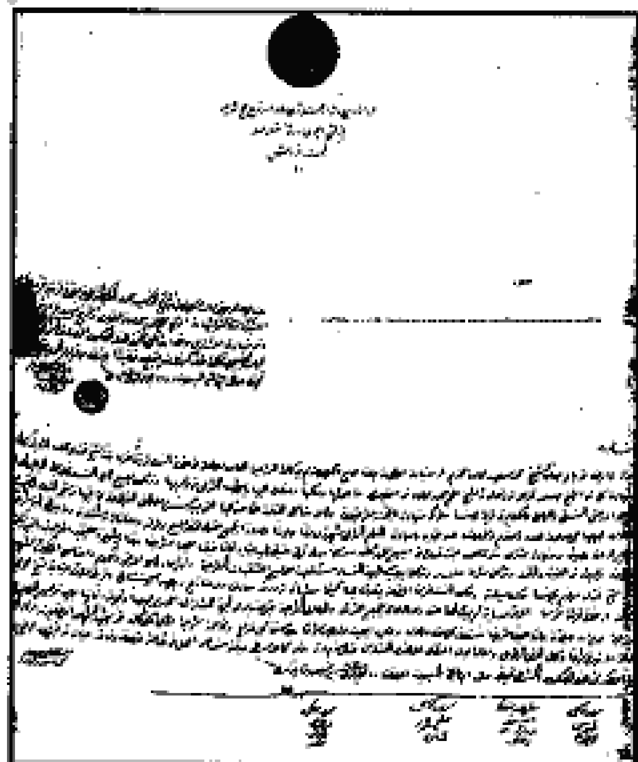
وثائق F11



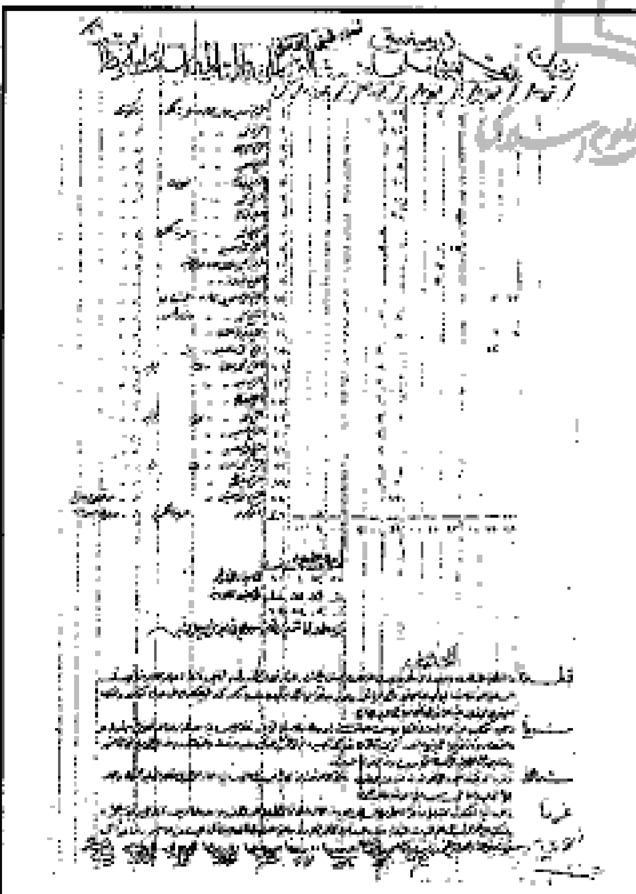
عقد بيع بين خمسة أخوة من الشيعة والاب افرام البشراني رئيس دير ميفوق سنة 1816 م.



عقد بيع بين شيعي والاب جبرايل رئيس الدير في 10 نيسان 1836م.



عقد بيع شيعي والمشتري المطران يوحنا الحاج 1870 م.



صورة عن سجل مساحة جبل لبنان يحدد ملكية قرية ميفوق 25 سهما للمتاولة و 45 سهما للموارنة.

بعض عقود البيع لاملاك الشيعة لمصلحة الرهبانيات بين 1766م و 1873م صادر عن مديرية الشؤون العقارية في أيار 1938م.

البائع شيعي المشتري المطران يوحنا مراد السنة 1891 م.

التي اعتمدت بعد وصوله إلى ولاية جبيل، رغم الصكوك الفاقدة القيمة القانونية التي أصدرها وجماعته، ولكنّه خسر الدعوى رغم نفوذه الواسع ومحاولاته المتواصلة.

في ردّه على استفسار نظارة (الدفترخانة) العثمانية واستعلامها في 7 تشرين الأول 1872م. برّر مجلس إدارة متصرفية لبنان وجود الأراضي الأميرية في الجبل من خلال «صورة مضبطة» جاء فيها:

«وأما (ما) كان من أمر الأملاك المعروفة الآن بالبكاليك أو الأراضي الأميرية، فهذه لم يكن لها أصل بالجبل بالمدات الأولى. غير أنه بانتقال إمارته من الواحد للآخر بوجه التغلب، كان الخلف يضبط أرزاق السلف وبعضها من أعيان البلاد وأهاليه بوجه الضبط أيضاً. وتسمّى هذه الأملاك بكليكاً تورد حاصلاتها إلى كيلار[1] حاكم الجبل لمصروفاته. وبقي الحال هكذا لحين انفصال الأمير بشير عمر عن إمارة الجبل وتنصيب خلفه تحت رابطة المال المقطوع ثلاثة آلاف وخمسماية كيس من أصل معاشه ومعاش سائر المأمورين المسماة بكليكاً صارت في ذلك الحين تتلزم من طرف خزينة إيالة صيدا وتورد قيمة بدلات التزامها لصندوق الخزينة خارجاً عن مال الجبل المقرر. ومن ذلك اكتسبت الاسم الثاني أي أراضٍ أميرية أو أرزاق همايونية، وجميعها بمعنى واحد، وهي في أيدي الأهالي بمقتضى حق مشدّ مسكتهم يدفعون عنها لجانب الميري السُبع من المزروعات ورسومات معلومة على عدد الأشجار...»[2].

ولكنّ الدعوى التي أقامها مجلس ولاية بيروت 1890 م. على ملتزم بكاليك جبيل والبترون في عامَي 1855م ـ 1856م لعدم تسديد ديونه المترتبة للخزينة المركزية تخالف مطالعة مجلس الإدارة في ما يتعلّق بوجود بكاليك غير أملاك الأمراء الحاكمين في الجبل[3].

إنّ نجاح المساعي بتولية الأمير يوسف على المقاطعات الثلاث من جبل لبنان كان مقدمة لغايات مدروسة ومعدّة بعناية ترمي إلى إحداث انقلابٍ كامل في كل مظاهر الحياة بإجراء تبدلات سكانية قسرية عن طريق تهجير مجموعات شيعية متجذّرة وإحلال أخرى مكانها. وذلك بهدف إعطاء هذه المناطق طابعاً طائفياً معيّناً وتأسيس كيان متماسك وموحّد لجعله نقطة انطلاق إلى ما هو أعمّ وأشمل. ولكنّ التطورات

(1) لفظة تركية تعني «المطبخ».
(2) أشكال الملكية وأنواع الأراضي عبد الله سعيد، ص 165ـ166.
(3) المصدر السابق، ص 166.

اللاحقة التي يبدو أنّها لم تكن محسوبة بدقّة عرقلت الانطلاقة وجعلتها تتعثر في أكثر من منعطف.

«إن تهجير الحماديين والشيعة من شمال لبنان وبلاد جبيل والفتوح ومصادرة أملاكهم وتوزيعها على عائلات إقطاعية من الموارنة وعلى الأديرة والكنائس والفلاحين هو عمل تعسفي جائر. الهدف منه تقسيم لبنان واقتلاع الحمادية والشيعة من جذورهم اللبنانية وطردهم إلى مناطق أخرى. وكان رد آل حمادة بعد تسعين عاماً على هذا التهجير رداً وطنياً نبيلاً حيث طالبوا أن تكون بلاد الهرمل جزءاً لا يتجزأ من متصرفية جبل لبنان وتابعة لقضاء البترون منعاً لتقسيم لبنان إلى كيانات طائفية»[1].

كانت الخطوة الأولى التي قام بها المنظّمون والمنفّذون هي الاستيلاء على أملاك المهجّرين وقراهم ومزارعهم وبيوتهم وتمليكها إلى القادمين الجدد حكاماً وتنظيمات ورعية.

ارتبط اسم سعد الخوري بتحرير المناطق الشمالية من الإقطاع الحمادي. وقد استغلّ تردّد الأمير منصور سنة 1764م[2] وحصل على الدعم والأموال من الموارنة وتمكّن بتأييد بعض المناصب من تأمين تعيين يوسف أميراً على شمال لبنان فرفدت بلاد جبيل والبترون بالسكان[3].

بعد تعيين الأمير يوسف رفع تولي المشايخ الحماديين عن كامل معاملة طرابلس وأخذت النصارى تتألب عليها لتوطنها[4].

استقدمت عائلات من مختلف الأنحاء خارج جبل لبنان خصوصاً من الشوف والمتن وكسروان حلت مكان المهجرين في بيوتهم، واستولت على أملاكهم، واقطعت الأراضي والمزارع والقرى إلى مستعمرين غرباء عنها. ونال كل من قاتل الشيعة أو ادعى ذلك أو أبدى استعداده للقيام به نصيباً من الغنيمة.

ترك الشيعة أملاكاً شاسعة وزعت على ملاكين جدد[5]. ومنهم آل حنا الضاهر وآل عيسى الخوري في بشري وآل عواد وآل الشدياق في حصرون وآل العازار في الكورة وآل اسطفان في كفر صغاب وآل طربيه في تنورين[6].

إنّ المدبرين والكنيسة استأثروا بأبرز الأراضي وأكثرها جودةً. ابتدأ سعد ـ وهو

(1) صفحات من ماضي الشيعة وحاضرهم في لبنان، القاضي الشيخ يوسف عمرو، ص 234-235.

(2) اختلفت سياسة الأمير منصور، فلم يكن يعادي الشيعة في الشمال وكان يميل إلى حلف ضاهر العمر وناصيف النصار في الجنوب.

(3) إيليج من الماضي إلى الحاضر، سلامة، ص 192.

(4) المقاطعة الكسروانية، الخوري منصور الحتوني، ص 9.

(5) الريفيون والمؤسسات الإقطاعية توما ص 573.

(6) آل السعد خاطر ص 56.

صاحب الأمر الحقيقي ـ بنفسه واستصدر صكوكاً تقضي بتمليكه عدّة قرى ومزارع منتشرة في جميع أنحاء الشمال ومن بينها هذا الصك الذي ينقل ملكية بعض القرى الحمادية إلى الشدياق سعد الخوري صالح هبة من الأمير يوسف.

«سبب تحريره هو أنه أعطينا طورزه الكائنة في بلاد الجبة في قاطع الحدث وتابعها مزرعة بيت منذر ومزرعة قحافا ومزرعة الورق ومزرعة تنبور بجميع ما فيهم من كلي وجزئي وعامر ودائر وماء وهواء وهبناهم إلى عزيزنا الشيخ سعد وأولاده غندور وصالح وهبة وصار لهم التصرف العام التام كيف أشوا ـ شاؤوا. وأرادوا وعلى ذلك أعطيناهم قول الله ورأي الله لا تغيير ولا تبديل حرّر ذلك وجرى سنة 1763م صح والمزارع المذكورين كانوا بكليكنا لأنهم كانوا الى طوائف بيت حمادة[1] ودارسين ونحن اوهبنا وهبة لا ترد صح ويلي ذلك توقيع يوسف»[2].

ودخل في ملك سعد عقارات ومزارع كثيرة أخرى منها«كفركخله» قرب عمشيت، والخمارة ونصف الدكاكين ونصف القهوة التي كان أعطاها قبلاً لأخويه قاسم وسعيد[3].

كما جاء سعد بأسر كثيرة وأعطى كل أسرة مزرعة أو قرية تستعمرها. وكانت قريتا إجدبرا وبسبينا من نصيب سمعان البيطار[4]. وكان نصيب بيت الدحداح بساتين العصي وهي أفضل المناطق الزراعية في البترون[5]. وأملاك كثيرة غيرها[6]. ثم سلّمهم في عام 1770م. دخل أرزاق الحماديين وكانت أكبر قسم من أراضي الفتوح ملكهم[7].

كان للرهبان الموارنة حصة الأسد في توزيع المغانم إلى جانب يوسف وسعد وجماعتهما. وكان ذلك مكافأة على دورهم في المساعي التي أدّت إلى الواقع الجديد. وكان الرهبان كما هو معلوم من الذين ساهموا وموّلوا تنفيذ هذا المشروع منذ بداياته. فكان من الطبيعيّ أن يتلقّوا حصّتهم في العائدات المحقّقة.

وكان سعد على اتصال وثيق معهم. وقد أفصح يوسف عن نيّته في مكافأتهم بإعطائهم قسماً كبيراً من المغانم العقارية التي استولى عليها إلى قداسة البابا معدّداً فضائلهم ورضا الكرسي الرسولي عنهم[8].

(1) يقصد بطوائف بيت حمادة شيعة جبل لبنان على الإطلاق. والمقصود بالطوائف جمهور الشيعة العاديين من غير المشايخ الحكام.

(2) آل السعد، خاطر، ص 57ـ58.

(3) نصوص هذه الهبات مذكورة، في المرجع السابق.

(4) آل السعد، ص56.

(5) تاريخ الكفور، ص 81.

(6) المصدر السابق، ص 86.

(7) المقاطعة الكسروانية، ص 189.

(8) راجع رسالة يوسف إلى البابا في بطاركة الموارنة، القرن 18، ص 409. (مذكورة سابقاً).

تلقّى الرهبان البلديون بين سنة 1765م - 1770م كثيراً من الأديرة القديمة الكائنة في البترون من الأمير يوسف ومساعديه سعد وسمعان، والتي كان الحماديون يستعملونها لسكنهم الخاص في المائة سنة السابقة[1]، كأطلال ميفوق وكفيفان وحتى الكنيسة الكبرى في جبيل و جميع الكنائس الأخرى الواقعة في بلاد جبيل جميعها؛ إذ كانت بيوتاً يقيم فيها الحماديون. فأصبحت أديرة وكنائس[2]. وقد تحولت الأديار بفضل أملاك الحماديين كما قال لامانس إلى مستعمرات رهبانية تمتلك آلاف الهكتارات من الأراضي لتصبح أكبر قوة اقتصادية في جميع المجالات[3]. لقد كان هناك كاهنان لخدمة النصارى الموجودين في يحشوش وغبالة، أمّا الآن فيوجد في هذه المحلات نحو 80 كاهناً[4].

إنّ الرهبانية اللبنانية صاحبة مشروع بيت مارون كانت صاحبة الشريحة الأكبر من المغانم الشيعية المسلوبة، وربّما كان ذلك بلا ريب مكافأةً على خدمات سابقة وتمسّكاً بخدمات منتظرة. ففي سنة 1766م. أنعم الأمير على الخوري بطرس رئيس دير سيدة الحقلة بمحل دير سيدة مستيتا في بلاد جبيل بواسطة سمعان البيطار مع أنّ الأمير كان مسلماً ولا يعتبر الأديرة ديانة[5].

في العام 1758م. أسّس راهبان منفصلان عن دير سيدة الحقلة ديراً جديداً في أملاك المشايخ الحماديين في محل يسمّى القميرزي هبة من الأمير. كما وهب القس إقليموس رئيس عام رهبان مار أنطونيوس الموارنة البلديين أديرة وعقارات عن طريق سعد الخوري وسمعان البيطار كما تبيّن من الصك الآتي المحفوظ في سجلّ الرهبنة:

«علم الأديرة التي ملكناها إلى أعزازنا الرهبان اللبنانيين رئيس العام القس اقليموس المزرعاني ومدبريه حينئذ والتملك بالديوره المذكورة ما تحوى وتعين أماكنها وذلك سنة 1179هـ.

دير ميفوق وما يتبعه حول الدير ومعروف فيه من توت وغروس وأراضٍ وحراش برانية، حقلة برناسا في حدودها وكرم الشيخ بحدوده. وطى عيطا بحدوده. إيليج حدودها من الدرب السالكة لعين الدار مقلب الماء صوب لحفد وللشرق ما عليهم حد

(1) الريفيون والمؤسسات الإقطاعية، توفيق توما، الجزء الثاني، ص 537 (بالفرنسية).
(2) المصدر السابق، نقلاً (عن الخازن ومسعد)، ص 565 و 146.
(3) تاريخ الموارنة ومسيحيي الشرق، عبد الله أبي عبد الله، الجزء الثالث، ص 178.
(4) المقاطعة الكسروانية، حتوني، ص 9.
(5) المقاطعة الكسروانية، ص 181 وكان الأمير لا يزال يتظاهر بإسلامه.

والماه تبعهم نبع الفوقاني حقلة لحفد المعروفة في الدير المذكور. وقرية رام يمشوا بقرهم فيها ويزرعوا وتضل في يدهم لحين ما ينجدوا اهلها وان ما انجدوا[1] اهلها ورجعوا اليها وإلا اعزازنا الرهبان اللبنانيين يتصرّفوا فيها بحدودها وتكون تبع ديرهم مار سركيس داخل التحديد المذكور.

دير كفيفان بحدوده. انطوش مدينة جبيل بحدوده ويتبعه دكاكين وعمار ويديتهم في الكنيسة وضبط حسناتها ومداخيلها وما يتعلق بها يكون بيدهم ورفعنا قلام الميري عن جميع ما يكون لهم في مدينة جبيل جوّات الصور وجعلناه احسان عنا بوجه الله. وأعطيناهم دير مار سمعان العامود وجميعما موجود كنائس في أرض مدينة جبيل. ومن جهة وقوفاتهم وأراضيهم قد أعطيناهم من أراضي الشيخ موسى[2] في كفر كخلة بدار عشرة شنابل نصيبة ومن رزق البكليك في جبيل نفرد لهم مطارح تكون نقيبه للنصب وللزرع بدار عشرين شنبلاً. دير حوب في قرية تنورين وما يعرف فيه ويتبعه مار دوميط بحدوده وعين الراحة بحدودها وقفية الدير المذكور. ومار انطونيوس في تنورين التحتى وكنيسة مار يعقوب. ومن جهة رام إن رجعوا أهلها تمشي لهم بقرهم في موضع مناسب. كذلك حدود الانطوش من الشرق الجنينة اخر العمار ومن الغرب الطريق السالك من القبلة زقاق قبلي الكنيسة على ما يشهد إلى نحو كنيسة الكبيرة حده للدرب ومن الشمال الطريق السالك والزقاق المذكور تبع الانطوش صح صح.

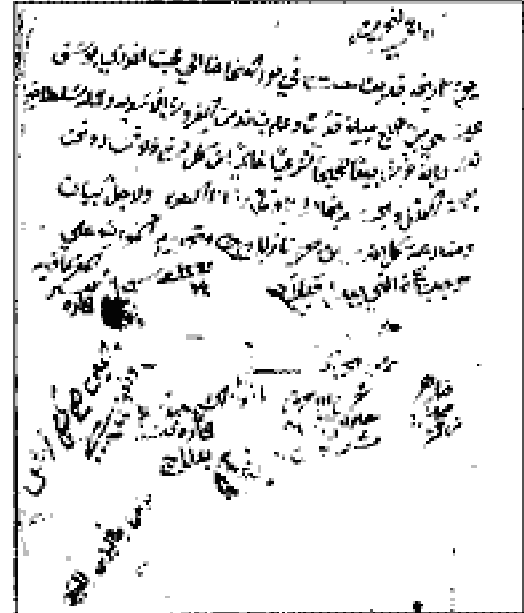
وجه تحرير الأحرف هو انهُ وهبنا أعزازنا الرهبان اللبنانيين القس اقليموس المزرعاني الرئيس العام ومدبريه القس عمونيل الرشماني والقس مرقوس الكفاعي والقس يعقوب البشراني والقس جرمانوس الديراني الديوره المذكورة أعلاه في أماكنهم المشروحة فرداً فرداً ينصبون ويعمرون ويقيمون أماكنهم وبقيوا الديوره المذكورون وما تحواهم ملكهم من بعض أملاكهم يتصرفوا فيهم حيثما شاؤوا وأرادوا لا يعارضهم معارض ولا ينازعهم منازع ونمنع عنهم الشفعة والتبعة حررت لهم هذا السند الشرعي لأجل البيان ولوقت الحاجة إليه حرر ذلك في شهر شوال 1179»[3].

(1) يلاحظ الطابع المؤقت لهذه الصكوك فكان رجوع أصحابها الشرعيين منتظراً وتملك الرهبان النهائي لها مشروط بعدم عودة أو معرفة أصحابها. ولعل هذا كان من جملة أسباب جهود جهات كثيرة للحؤول دون عودة المهجرين إلى ديارهم. لأن هذه الهبات مشروطة بعدم ظهور أصحابها الشرعيين وعودتهم إليها وتسقط عندما «ينجدوا» أي يتحقق وجودهم.

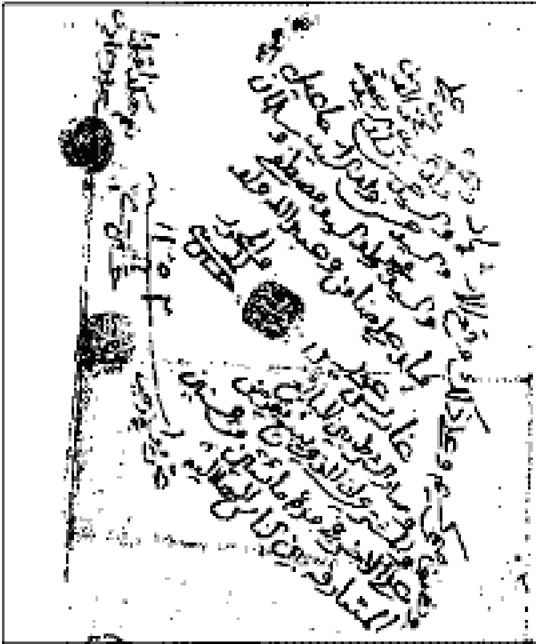
(2) الشيخ موسى حمادة الذي يقوم الأمير بتوزيع أملاكه على الرهبان بلا حساب إحساناً لوجه الله.

(3) المقاطعة الكسروانية، ص 182ـ183. راجع وثائق مشابهة F12.

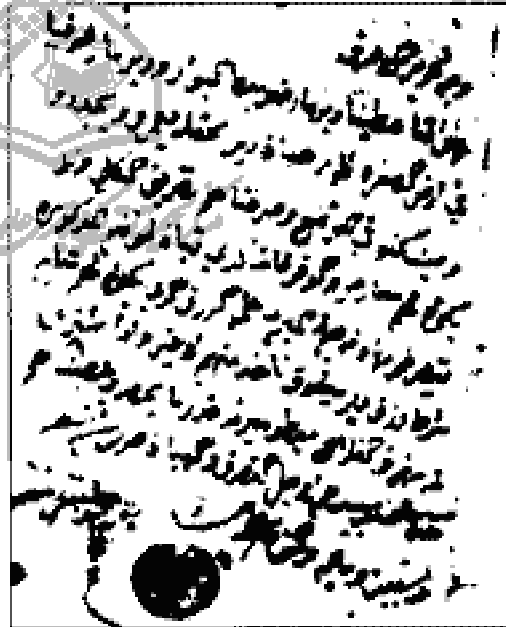
وثائق F12



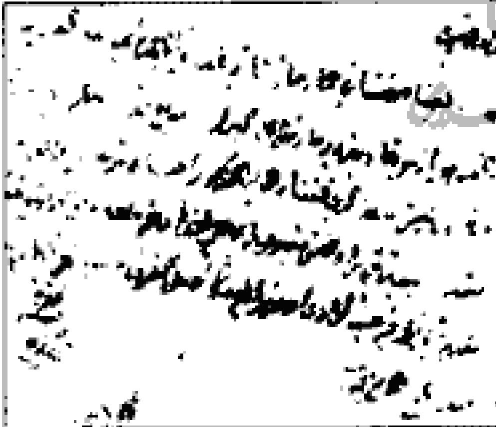
صك بيع أملاك شيعية بدون تعيين موقعها إلى محبنا الخوري يوسف عيسى من أهمج 1260هـ - 1843 م.



عدد من الشيعة يفوضون المشتري بالتصرف بأملاكهم لمدة «مائتين من السنين القمرية» ويختم الشيخ الشيعي «نعم هكذا قبلنا» 1252هـ-1836 م.



وضع أملاك مهجرين من الشيعة بتصرف دير سيدة الحلقة. يوسف شهاب 1765م.



...ويتصرف مار ضومط. يوسف شهاب 1765م.

تثير هذه العيّنة من العقود التي جرت في هذه الفترة المضطربة شكوكاً حول مدى شرعيتها وجديتها.

ان خلو العقد العقاري من تعيين موضوع العقد وتحديده كما جرت العادة في كل العقود العقارية العائدة للحقبة نفسها، يبرر لحامله وضع اليد والسيطرة على أي عقار يشاء من أملاك الشيعة لأن سجلات الطابو القديم تكتفي بذكر طائفة المالكين دون أسمائهم في معظم الأحيان – لاحظ الوثيقة F11 وفيها صورة عن سجل مساحة جبل لبنان يحدد ملكية قرية ميفوق 25 سهماً للمتاولة و 45 منهماً للموارنة.

كما أن تعيين مدة العقد بمايتين من السنين القمرية هو لغو باطل لاستحالة التعاقد لمدة تزيد عن تسع وتسعين سنة في جميع القوانين والأعراف والشرائع. ويبدو ان المشتري أخطأ في تأويله لتعذر البيع من غير ذي صفة، فلجأ إلى شراء حقوق التصرف لهذه المدة المستهجنة. ويعزز هذا الظن ان الحاكم الشيعي صادق على هذا العقد مستعملاً تعبيراً غير معتاد بقوله «نعم قبلنا ذلك». أما العقود الأخرى فهي صادرة عن من لا يملك حق البيع أو التصرف، لأن يوسف الشهابي لم يكن حينها أكثر من ملتزم لجباية الضرائب على إحدى المقاطعات لمدة عام واحد تنتهي في آذار من نفس العام قبل وصوله إلى إمارة جبل الدروز بعد ذلك. وهذه الصفة لا تخوله شرعاً وقانوناً وعرفاً التصرف بأملاك الآخرين.

في العام نفسه أنعم الأمير على رهبان دير سيدة الحقلة في دير مار ضومط في أرض البوار ومحل القديسة صوفيا بأرض الصفراء وعلى دير مار الياس الراس في مزرعة بمهرين في بلاد جبيل ومطحنة شتوية في مدينة البترون وتابعها بستان توت وخان داخل المدينة وأربعة حوانيت[1].

هذه بعض الأمثلة على الطريقة التي وزّعت بها أملاك المتاولة في جبل لبنان. وإنّ كتب تواريخ القرى والعائلات وسجلات الرهبانيات تحتوي الكثير من أمثال هذه الصكوك والهبات فيمكن مراجعتها لمن يرغب في الاستزادة كما يمكن مراجعة سجلات الأديرة التي لا تقل عنها تفصيلاً وتسميات.

أما تنقلات السكان وتقاسم أملاك المتاولة وما نتج عن ذلك من تغييرات ديمغرافية وسكانية، فهي متشعّبة ومعقدة ولا يمكن حصرها بزمن قصير معيّن أو بمنطقة واحدة؛ فقد استغرقت عقوداً طويلة وأحدثت تبديلاً جذرياً في الحالة السكانية العامة في شمال لبنان في النصف الثاني من القرن السابع عشر بحيث إنّ من يطالع تواريخ العائلات وهي كثيرة ومتعددة، يلاحظ أنّ أهمّ المراكز السكنية قد استقرّت على حالها الراهنة منذ هذه الفترة. ويمكننا أن نذكر بعض الأمثلة التي لا يمكن أن تعطي صورة ولو محدودة عن عمق التغيير السكاني الذي حدث عندئذ.

وجّه الأمير يوسف غايته في محاربة الحماديين المتاولة وضبط أرزاقهم وملك أغلب المحلات لأبناء الطائفة المارونية. فجاء على أثرها الشيخ سعد بأسرٍ كثيرة وأعطى كل أسرة مزرعة أو قرية تستعمرها. وقد خلت قرى كثيرة بعد أن هجرها أهلها. واستقدم أسراً عديدة من مناطق الشوف والمتن وكسروان فجاء بيت العنداري من عين داره وبيت شلالا من بكفيا. وأقطع الأمير لبعض آل الخازن سقي رشميا بجوار لحفد وعدداً من المزارع والقرى في إهمج وترتج[2].

وقد امتلأت القرى التي هجرها الحماديون بالسكان القادمين من هذه الأنحاء. وأبرز تلك القرى حدتون، راشيا، شبطين، العلالي، آسيا، بقسميا، دريا[3].

وتملّك سعد إحدى عشرة قرية خربة في بلاد البترون وجبة بشري وأحضر إليها

(1) المقاطعة الكسروانية، ص 184.
(2) آل السعد، ص 56-57.
(3) إيليج، ص 192.

أناساً عمّروها[1]. وجاء بأقربائه بني صعب من المتين وأسكنهم في مزرعة الحاج حسن مع عدة قرى ومزارع بجوارها وكلفهم بحماية المناطق المطلة على الكورة لمنع عودة الحماديين[2].

وبما أنّ المناطق الساحلية لم تكن ذات ثقل سكّانيّ ولم يكن فيها عائلات كبيرة العدد، فكان لا بدّ من دفع موجات بشرية جديدة إليها لتستوطنها منعاً من عودة النفوذ الشيعي إليها، فكانت سياسة غرس العائلات في هذه المناطق القليلة السكّان. وابتدأ الإعلام بالتوجّه لتحقيق ذلك. كانت منطقة شكا سهلاً زراعياً خصباً تكثر فيها المياه والينابيع فأصبح بسبب ذلك محطّ الأنظار، ودفع آل أبي صعب عائلات من قنات لتنتقل إليها كما استقدم آل العازار مهاجرين من غرزوز ليسكنوا فيها[3]، فانفتح الطريق أمام العائلات الأخرى. أمّا المدبّر الآخر سمعان البيطار، فقد استقرّ في مزرعة بسيتا في البترون وقام بجهودٍ حثيثة لتمليك الفلاحين الموارنة الأراضي المتروكة من الحماديين في جبيل والبترون في الوقت الذي نال فيه المدبّر منصور الدحداح دير البنات شرقي مدينة جبيل وعقارات وفيرة تابعة له وهي مزرعة كفر صياد وكفرقوق وخمسة دكاكين في جبيل. وسلمهم دخل أرزاق الحماديين[4].

وأقبل الفلاحون الموارنة من كل صوب واقتسموا أملاك الشيعة غصباً كغنائم. ففي سنة 1767م تملك منصور إلياس طربيه من كسروان 16 قيراطاً من أرض بوقسميا في بلاد البترون. أي ثلثي القرية والثلث الآخر تقاسمه رجل من بجة وآخر من آسيا وتملكوه[5].

كانت أملاك الحماديين منتشرة في كلّ أنحاء جبة بشري وكان لهم بكاليك معروفة إلى الآن مثل مزيارا وسبعل وسرعل ووطى الرامات - في جوار إهدن - وكفرقو وبان وحوقا وسلوقيت وثلث سرعل مع بيادر المقدم في رشعين ودير نهرا وبقرقاشا والحدث ومزارعها وطورزا ورشدبين ونيحا ومتريت وبنهران[6].

كان من عادة الحكّام الشيعة في جبة بشري أن يختاروا متسلمين من قبلهم من

---

(1) آل السعد، ص 56.

(2) إيليج، ص 192.

(3) شكا بردليان طربيه، ص 95.

(4) المقاطعة الكسروانية، ص 189.

(5) القرية والملكية العقارية، ميشال أبي فاضل، ص 160 نقله عمرو، ص 227.

(6) المختصر، مرجع مذكور سابقاً.

الأشخاص والعائلات أصحاب المقام والحظوة عندهم لتكليفهم ببعض المهامّ الإدارية والأمنية والضرائبية في قراهم. ويطلقون عليهم اسم مشايخ القرى ومجموعهم مشايخ الجبة. وقد استمرّوا في مهامّهم بعد مغادرة المتاولة على التقسيم نفسه الذي اعتمده الحماديون إبان حكمهم. وقاموا باستغلال هذه البكاليك وزراعتها حتى ألغي الحكم الإقطاعي بموجب بروتوكول 1861م. فصالح المشايخ أهل القرى على حقوقهم بها أو باعوهم هذه الحقوق[1].

النزوح

شهدت بلاد جبيل وكافة قرى الجبل حركة نزوح هائلة باتجاه المقاطعات الشيعية التي كانت بيد بني حمادة. ويمكننا أن نشير على سبيل المثال إلى موجات النزوح الآتية:

1 ـ **النزوح المعادي**: على أثر رحيل الشيعة، وبدعوة وتشجيع من الأمير يوسف وسمعان البيطار، نزح من معاد إلى بلاد البترون ألوف من الفلاحين عبر وادي صربا الواقعة في أسفل معاد. وقد غطّى هذا النزوح إلى بلاد البترون القرى المشرفة على الجهة المقابلة لوادي صربا امتداداً من راشانا إلى جربتا وصفار وصولاً إلى شكا والكورة حتى عكار[2]. وقد عبر الفلاحون الموارنة بعد تهجير الشيعة سنة 1771م. وادي صربا والمدفون الفاصل بين بلاد جبيل والبترون باتّجاه الضفة المقابلة فانتقلوا من معاد إلى راشانا، غوما، جران، مراح الزيات، صفار، جربتا، كفيفان البترون، الكورة، بشري، وعكار. كما انتقل الكثيرون منهم إلى القرى الجبلية حيث قطن الفلاحون المتاولة منذ عصور ثم إلى كافة المناطق اللبنانية الأخرى.

ويقول التقليد إنّ أوّل نازح إلى راشانا رجل يقال له أبو جمعة مع أولاده الأربعة، وأول

(1) الملكية، سعيد، ص 165. يرى أحد الباحثين «أن الرهبنة المارونية في تاريخها الطويل في جبل لبنان وشماله كانت تقوم بالأعمال الإنسانية كالتعليم والتطبيب لأبناء العشائر الحمادية، ولسائر الفلاحين، والعمال الفقراء، وهذا ما دفع بشيوخ آل حمادة أن يهبوها أوقافاً وعقارات كثيرة، كجزاء لأولئك الرهبان. وأما الأراضي والعقارات الأخرى لآل حمادة والتي استولت عليها الرهبنة المارونية في عام 1771م بإذن من الأمير يوسف الشهابي في منطقة الفتوح، وبلاد جبيل، والبترون، وشمال لبنان، فهو مال حرام يجب إرجاعه إلى بقايا العائلة الحمادية الكريمة في بلاد جبيل والبترون، والهرمل. حسب الأصول القانونية المرعية الإجراء». صفحات من ماضي الشيعة، القاضي عمرو، ص 234.

(2) جبيل والبترون والشمال في التاريخ، ص 216.

مهاجر إلى غوما الخوري وهبة المعروف بنعمة الله المعادي، وأول مهاجر إلى مراح الزيات كان ديب بركات مع أولاده الخمسة[1].

2 ـ النزوح البجاني: استفاد أهالي بجة من تهجير الحماديين وانطلقوا إلى الجانب الآخر المواجه لبلدتهم من وادي المدفون ثم انتشروا في القرى الآتية: العلالي، تولا، ضهر أبي ياغي، حدتون، مار ماما، دريا، شبطين، اصيا، كفيفان، بقسميا، وسواها. أمّا أهالي الغلبون، فقد انتقلوا إلى جهات مسرح الدوق مار ماما، اجدبرا، البترون، بسبينا.

3 ـ النزوح الفغالي[2]: انتشر أهالي فغال في بلاد جبيل كما انتشروا في المناطق الساحلية المقابلة لبلدتهم: البترون، كفر عبيدا، سلعاتا.

وتتابعت النزوحات المعادية والبجانية والفغالية والغلبونية للحلول محل الحماديين[3].

حكاية قرية بين الموارنة والشيعة

ليس من السهل الإحاطة بظروف تهجير الشيعة في كلّ قرية بين مئات القرى التي هاجروا منها في مختلف أنحاء جبل لبنان والتي يمكن بجهود معينة أن تكون كلٌّ منها موضوعاً لدراسة مستقلّة في حال توافر الحدّ الأدنى من المصادر والمعطيات التي يمكن الركون إليها في هذا الموضوع. وقد يكون من المجدي الاكتفاء بالإشارة إلى قرية يمكن أن تشكّل إلى حدٍّ معيّن نموذجاً لما حصل في العديد من القرى غيرها نظراً لتعدّد أوجه الشبه في وضعها السكّانيّ والاجتماعيّ أو في الظروف والأحداث التي دفعت الشيعة إلى الرحيل عنها في حقبة تاريخية محدّدة[4].

---

(1) المرجع السابق، الصفحة نفسها (عن نشرة معاد، ضومط، ص 127ـ130).

(2) طلب عيسى حمادة من موسى اليانوحي أن يبني له جامعاً مستوفياً شروط الهندسة فجاء آية في دقة الصنع والإبداع مما أثار رضا الشيخ وإعجابه فأحب موسى وعند موته حضر عيسى دفنه بنفسه وأقطع أولاده قرية فغال التي كانت مع ما جاورها من القرى ملكاً للمتاولة. وقد بنى موسى الجامع في قرية تولا في البترون.

حنا الخوري الفغالي، تاريخ العائلة، المخطوط، ص8. تاريخ الكفور، ص 250.

(3) تاريخ الموارنة ومسيحيي الشرق، ص 180.

(4) يروي هذه الحكاية الخوري جرجس زغيب خادم كنيسة حراجل، 1701م ـ1729م.

في مقابل الوهم الذي يردده الموارنة حول عودتهم إلى كسروان بعد هجرة سابقة هناك وهم آخر تردده المصادر نفسها أن الشيعة قدموا إليها من الخارج.

ترك الخوري جرجس زغيب من كفرذبيان وهو خادم رعيّة قرية حراجل في كسروان من العام 1701م. إلى تاريخ وفاته في العام 1729م. تاريخاً دوّن فيه بعض الأحداث التي عاينها أو سمع بها من سكّان القرية. وأكمل الكهنة الذين خلفوه على الرعيّة تدوين الأحداث بعد وفاته لغاية عام 1900م. وبما أنّ هذا التاريخ من المصادر النادرة التي تطرّقت إلى وصف العلاقات القائمة بين الشيعة والمسيحيين من أبناء القرية الواحدة، فإنّه يمكننا بحذرٍ شديد ناتج عن موقع المؤرّخ وعن مدى نجاحه في التقيّد بالأمانة التاريخية التي صرّح بحرصه عليها في أكثر من مكان، رغم ما قد تجرّه إليه بساطته القروية وعواطفه الدينية من زللٍ في التحليل والاستنتاج، أن نستخلص بعض الدلالات عن علاقة الطائفتين ومحاولات التهجير والاستيلاء على الأملاك، التي بدأت مبكرةً في كسروان نظراً للظروف التاريخية التي حكمتها وفصلتها عن جبل لبنان وولاية طرابلس في تاريخٍ سابق.

اشترى المشايخ بيت حمادي هذه القرية من أصحابها السنّة في العام1505م. واستقدموا أربع عائلات شيعية من بعلبك للإقامة فيها، وهم بيت مشيك وبيت زعرور وبيت ياسين وبيت سويدان. ثمّ تكاثروا حتى أصبحوا 370 بيتاً. إذا اعتبرنا أنّ البيت الواحد يتألّف من خمسة أشخاص على الأقل، لكان عدد سكّانها آنذاك حوالي الألفين شخص وهذا يجعلها من المراكز السكنية الكبيرة بالنسبة إلى ذلك الوقت[1]. وعاش المتاولة في هذه القرية ماية وأربعين سنة،ما حدا دخل لعندهن غريب أبداً»[2].

وفجأةً يأتي إلى زيارة القرية أبو نادر الخازن. وهنا تبدو بعض الوقائع المثيرة للدهشة والاستغراب حول الزيارة المريبة وحول الزائر نفسه وولده أبي نوفل.

«سافر أبو نادر وابنه أبو نوفل إلى توسكانا بايطاليا سنة 1635م. وكان الشيخ أبو نادر مشهوراً عند الإفرنج فقابله دوق توسكانا بالمعزة والإكرام ولما تولى الأمير ملحم سنة 1638م. ردهم إلى إقطاعاتهم وجعل أبا نادر مدبراً له كما كان قبلاً. في أول تموز 1647م.، توفي الشيخ أبو نادر بعد أن كان مدبراً لحكومة بني معن عدة سنوات وحاكماً بكسروان وجبيل والبترون والجبة والمرقب وخلفه بوجاهته ومساعيه

---

(1) نواحي لبنان، عصام خليفة، جدول قرى كسروان، ص 155.

(2) رجوع النصارى، زغيب، ص 19.

الحميدة ابنه نادر المكنّى أبا نوفل»[1].

هذا الشخص الخطير، الذي حفلت بعض المؤلفات الرهبانية بسيرته وعدّدت أمجاده وأهميته والمناصب التي تبوّأها، نراه في زيارته لمتاولة حراجل كما ـ يصوّره الكاهن المؤرّخ ـ مرابياً مهيض الجناح مذعوراً يسعى إلى تملّق بعض الفلاحين الفقراء ليتمكّن من خداعهم والسطو على أملاكهم الحقيرة بثمنٍ بخس فيعود خائباً بعد أن يلقى الاحتقار والإهانة بدون أن يجرؤ حتى على الاحتجاج.

«طلع الشيخ بو نادر الخازن وجا لعند المتاولة لحراجل وعمل هوي وياهن صداق فما عملو له اعتبار المتاولة والبعض هانوه في الكلام وفي الآخر سرقوا له المشلح وما سأل عنها وعاود فل من الضيعة»[2].

من المفروض ـ حسب الروايات التاريخية المبثوثة في كثير من المصنّفات ـ أنّ أبا نادر كان في هذا العام الذي يعنيه الكاهن 1648م. حاكماً على كسروان، وقد تعوّد الحكم والإمرة والقيادة وعاشر الأمراء والحكّام؛ فليس من المنطقيّ أن يضع نفسه في هذه المواقع المهينة ويسعى إلى مداهنة بعض الفلاحين البسطاء لاكتساب صداقتهم بدون أن يكون بينهم شيخ أو وجيه يعامله بما يليق بأمثاله.

كان من الواضح ـ من كلام الكاهن ـ أنّ الشيخ الخازنيّ كان يطمع في نتف من أرزاق بعض المتاولة المحتاجين عن طريق إغرائهم بالاستدانة منه.

«صاروا يدينو من عنده ـ يستدينوا ـ وعاود اشترى من المحتاجين هونيك شقفتين رزق قلال»[3].

كان أبو نادر ـ كما هو واضح من الحادث الدمويّ الذي يسرده كاهن رعية حراجل بسذاجته وعفويّته ـ يرمي إلى وضع خطّة جهنّمية طالما اتّبعت في حالات مشابهة وعلى امتداد سنوات كثيرة مقبلة ترمي إلى الاستعانة ببطش العساكر العثمانية وجرّها بأساليب رهيبة إلى قتال المتاولة وإكراههم على ترك بيوتهم وأرزاقهم مقدّمة للاستيلاء عليها بدون تكبّد أيّ جهد أو مشقّة أو ثمن.

كيف يمكن لحاكم كسروان ومعظم مناطق جبل لبنان ـ بالإضافة إلى المرقب الذي

---

(1) الجامع المفصل، المطران دبس، ص 215.

هذا قول باطل وليس له أية مصداقية تاريخية وهو من إسقاطات بعض الرهبان المؤرخين. فلم يكن أبو نوفل حاكماً على أية قرية في لبنان وليس كما يقول صديقه ومعاصره مؤلف هذا الكتاب أكثر من مراب عادي يسعى إلى الحصول على قطعة أرض تافهة في قرية نائية بثمن بخس وهو «عبا أو وقية بارود» ويتحمل في سبيل ذلك الكثير من الإهانات دون تذمر. وليس ذلك من شيم أهل الحكم والسلطان.

(2) رجوع النصارى، ص 11.

(3) المصدر نفسه، ص 19.

تفوق المقاطعات التي تحت حكمه تلك التي يحكمها الأمير ملحم مساحةً وسكّاناً - وللشخصية المعروفة محلّياً وفي أوروبا أن تسعى وحيدةً إلى قرية جبلية نائية يسكنها فلاحون فقراء فيواجَه بالإهانة والاحتقار بدون أن يهتمّ به أحد، ثمّ يترك الضيعة مطروداً بعد أن سُلبت ثيابه أمام ناظريه، ثمّ يعمد رغم ذلك إلى تسليف بعض المحتاجين حتى يتمكّن بعد جهدٍ ومشقّة من شراء «**شقفتين رزق قلال**»[1].

إنّ الفخّ الذي نصبه أبو نادر بإحكام لاستدراج بعض الفلاحين البسطاء والاتفاق معهم على سلب خيالة الوالي، ثم استدراجهم باصطحابهم إلى المكان المتّفق عليه، وذهابه خفية بعد ذلك إلى دمشق لإطلاع الوالي على نتيجة ما خطّط له، ودفعه إلى التنكيل بزبائنه من المستلفين المتاولة، لا تنسجم أبداً مع الصورة التي تقدّمه فيها بعض الروايات الرهبانية عن قدره وأهميّته ومناصبه الرفيعة.

عندما علم أبو نادر بوصول خيالة باشا الشام لجمع الأموال الأميرية، سارع إلى حراجل واستدرج بعض الرجال من أهلها إلى الهجوم على عساكر الدولة وقتلهم وسلب ما يحملون من أموال.

يعتقد الشيعة كما يعلم أبو نادر أنهم يعتبرونها أموالاً مسلوبة، وأنّ قتال العثمانيين واجبٌ شرعيٌ والحرب قائمة بين الفريقين ومتواصلة ودائمة منذ عهد بعيد. فدبر مكيدة تفضي باستدراج أهالي القرية وإغرائهم بقطع الطريق على الخيالة وسلبهم، بعد أن رسم لهم الخطة كاملة، وعين مكان الكمين، ثم قاد الجنود متظاهراً بمرافقتهم إلى المكان المرسوم.

بعد قتل الجنود وإتمام عملية السلب بحضوره ومشاركته، توجه مسرعاً إلى دمشق ناقلاً تفاصيل ما جرى إلى الوالي. قاصداً تحقيق هدف مزدوج يسعى إليه.

1 - الحصول من وراء هذا العمل على ثقة الوالي وثوابه.

2 - الإفادة من حملة القمع العثمانية على القرية فيضطر الأهالي إلى الاستدانة منه لتأمين مستلزمات القتال أو يفرون إلى أماكن بعيدة للنجاة من المطاردة. وفي الحالتين سيضطر الفلاحون إلى بيعه بعض أملاكهم المتواضعة.

وهذا ما حصل فعلا؛ فقاد الخازنيّ المفرزة إلى المكان المتّفق عليه حيث تمّ القضاء على جميع أفراد العساكر. وقال المتاولة للشيخ: «**لا تخاف بما انك طاوعت قولنا ما نحكي معك وان جبت سيري نقتلك**»[2]. فتركهم الشيخ وأسرع إلى الشام مع بعض جماعته حيث قابل الوالي وأخبره بما حدث ثمّ أرسل بعضاً من جماعته مع رجال الوالي ليعاينوا مكان الحادث حيث تأكّدوا من روايته. فأثنى عليه الوالي وقال له: «**أطلب مني**

(1) رجوع النصارى، ص 19، ومتى كان هذا العمل من شيم وعادات أهل الوجاهة والحكم.
(2) المصدر نفسه، ص 12.

ما تشاء لأنك أعز من الإسلام عندي»[1]. ثمّ عاد الشيخ إلى منزله بعد أن قاد الخيّالة إلى حتفهم في جبل فيترون حيث تواعد مع المتاولة على اللقاء الموعود ثم اصطحب رجاله جماعة الوالي لإثبات حدوث الجرم. أي أنّه قاد الفرقاء الثلاثة إلى المكان الذي عيّنه، وهم الضحايا والقاتلون ثم الدولة. وانسحب هو إلى منزله ينتظر إفناء أهل القرية ليتمكّن من الاستيلاء عليها بدون ممانعة بعد القضاء على أهلها قتلاً أو فراراً والتأكد من الحصول على رضا والي دمشق ومساعدته في إتمام مشروعه المتقن.

«ولمن عرف جات الحكومة خيالة الصارجية من الشام تا تجمع مال العشر والفرد. والخيالة كانوا خمسة عشر خيال ومعهم آغا يقول عليهم، وجامعين المال، وبدهن ياخدو من حراجل العشر والفرد. ومن بعد ما ياخدو المطلوب من الضيعة، بدهن يروحو لمزارع الوسط، مثل فيترون ونازل. وقت ما عرف فيهم الشيخ بو نادر، جا إلى حراجل، واشتاق على كام واحد من المتاولي من يعملو راي بدهن يقشطو الخيالي المال، ويقتلوهن إلى الآخر. جكيو للشيخ عن الراي، ما قلن شي. في الآخر عملو راي انهم بيلاقو الخيالي إلى جبل فيترون، وهونك بيعملو مثل ما قالو. وقالو المتاولي إلى الشيخ، انت روح معهن بتدلهن على الدرب في جبل فيترون، وانهن بيعملو هذا العمل في جبل فيترون، وفي هوي بيدبوهن فيها وتكون الشغلي بعيده عن الضيعه. فحين راحوا الخيالي من الضيعه، قالوا للشيخ روح معنا تنترافق نحنا وياك الشيخ افتكر انه بيروح مع الخيالي أحسن عليه. مشيو تا وصلوا لنصف جبل فيترون، شافو جمهور على الدرب جايين، نحو ثلاثين زلمي. وقت ما وصلوا ليهن لاقوهن مثل اصحاب، وأنهم من يودعوهم، تا كلّ زلمتين كمشو خيال. وهونيك قتلوهن وقشطوهن واخدوهن على الهوييه ودبوهن فيها... الشيخ بوقته جاب 15 زلمي نصارى وقلن تسلحو بريد روح أنا وياكم على مدينة الشام لعند الوالي، ونخبره عن المتاولي، يكون في سركم، ونروح في السر ونرجع في السر. فقالوا الرجال للشيخ: أمرك. راحو ووصلو للشام لعند الوالي وطلب الشيخ مواجهة الوالي بالسر بعد التعب واجهه الوالي. خبره مثل ما صار وطلب من الوالي السر[2]. قال الوالي للشيخ: انت ابقى هوني تحت تحفظ، وأنا برسل ناس، ارسل ناس معهن يدلو على محل الجرمي. جو من الشام لقيو كل صحيح. ورجعو لعند الوالي وخبروه عن كل شيء وعن المقتلي. لمن

(1) المصدر نفسه، ص 13.

(2) من الواضح أن الخوري زغيب دون أن يدري يؤرخ لمكيدة محكمة التدبير حبك خيوطها الخازني وقام بالدور الرئيسي في تنفيذها.

الوالي صدق الشيخ ويحب الحكومي، وجا من بلاد لبلاد تا خبر الوالي، حبه واعتبره. قال للشيخ طلاب مني كل شيء تريد، لانك أعز من الاسلام عندي»[1].

كانت نتيجة هذا الفخ المحكم أنّ ألف وخمسماية من عسكر الوالي هاجموا القرية، فاجتمع لصدّهم خمسماية مقاتل شيعي من المزارع وكفرذبيان وفاريا وميروبا ومنعوا العسكر من دخول القرية بعد أن «**هربت الحريم والأولاد والطرش صوب جرد العاقورة**»[2] واستطاع الأهالي الصمود ثلاثة أيام قبل أن يقوم العسكر بهجوم على القرية من جهتَي الشرق والغرب ويدخلها بعد أن سقط من المدافعين سبعة عشر رجلاً تحقق الكاهن من أسمائهم، ثم أحرقت القرية بأوامر من الحكومة وهرب المتاولة إلى وعر حرش الهرمل وحمص والنواحي المحيطة، وطاردت الدولة أهالي حراجل فتشردوا كالوحوش وكانوا يتفقدون قريتهم فيجدونها خراباً وبيوتهم رماداً[3].

«**وكان يحضر لعندهن الشيخ بو نادر يسليهم ويعطيهم خرجيه وكانوا يعطوه مقاطعة رزق في عبا ومقاطعة في بارودي ومقاطعة في وقية بارود»**[4].

رغم ما حلّ بهم من مصائب، استمرّ أبو نادر في إصراره العجيب على الإيقاع بهم والسطو على أرزاقهم رغم تفاهتها. وبما أنه لم يستفد شيئاً من شرايته أبداً «**رجع الشيخ صار يدينهم تيعمروا بيوتهم ويشتري منهم تاني مرة**»[5]. **ثمّ حضر أبو نوفل وزاد في الشراء عن أبيه ومشتراه كان في مزارع حراجل وكفرذبيان وبقعاتا (قرب عشقوت) وسهل قلع الوطا (فوق حراجل شمالي القلع) وميروبا.**

سكن حراجل أول مسيحي سنة 1664م. وهو فارس شقير الذي شجّع النصارى على القدوم واحداً واحداً إلى القرية حتى أصبحوا خمس عائلات يعيشون تحت أمر المتاولة وشركاتن ويمارسون جميع طقوسهم الدينية ويقيمون قداس الأحد في مزرعة كفرذبيان حتى سمح لهم المتاولة بعد الترجاية بعمار أول كنيسة في حراجل سنة

---

(1) المصدر نفسه، ص 13.

(2) كان من عادة المتاولة أن يبعدوا نساءهم وعائلاتهم عن موضع القتال والخطر خوفاً عليهن من السبي في حال الهزيمة. والعاقورة كانت حينها مأهولة بالمتاولة وتتبع ولاية الشام. تحت حكم أمير بعلبك الحرفوشي الشيعي أيضاً وهي على بعد ثلاث ساعات شمال حراجل في مناطق الكثافة الشيعية.
جرت هذه المعركة في الوقت الذي كانت فيه المواجهات على أشدها بين الشيعة والجيوش العثمانية.
راجع ثورة أولاد العرب في نفس التاريخ.

(3) المصدر نفسه، ص 15.

(4) نفس الصفحة.

(5) المصدر نفسه، ص 15.

1671م.

ورغم أنّ الشيخ أبو نادر بقي يعمل على تأليب كلّ القوى ودفعها إلى الضغط على المتاولة لترك قراهم **فبعد عسكر الدولة،راح عند مشايخ الدروز وحكى لهم عن شغل المتاولة فالمشايخ الدروز سعفوه وسلموه الحكومي واخبروا الحكومي عن كل شيء عملوا المتاولة مع الإسلام والنصارى وبدهم يأكلوا ارزاق الناس[1]. حضر بكباشية من الحكومي وبدو يلقطو من المتاولة ويكتفوهم وياخدوهم على الحبس كل يومين ثلاث ياخدوا شوي والباقين سكتو وقعدو في بيوتهم»[2].**

استطاعت القوى الخفيّة كما فعلت في القرن التالي في سائر المقاطعات التي عاش فيها الشيعة الاستعانة بالعسكر العثماني وقدرات الدروز والنصارى على إنزال أشدّ أعمال القمع بالفلاحين المتاولة لدفعهم إلى هجر أرزاقهم بغرض الاستيلاء عليها وتهجيرهم منها إلى الأبد.

أحسّ شيعة حراجل متأخّرين بما كان ينصب لهم أبو نادر وأولاده وجماعته من أحابيل وأشراك، وما استطاع إنزاله بهم من المحن والخطوب على يد العساكر العثمانية والحملات الدرزية، وذلك بالتظاهر بصداقتهم والتودّد إليهم؛ فصاروا «يبغضون النصارى وكل من يخصّ الشيخ»[3]. وسقط أول قتيل نصرانيّ في القرية بيد الشيعة وكان وكيل الشيخ فيها وأحد شركائه وكان اسمه يوسف الحجيلي الذي جاء إلى القرية سنة 1630م.

«المتاولي افتقروا والحكومة حطت عليهم وصار يجو للجرد النصارى ويقعدوا في ميروبا وبقعاتا وفي أيام الخوري الرابع يوسف عقيقي الذي جاء من مزرعة كفرذبيان 1696م فلو المتاولي وما بقي ولا واحد في حراجل، راحوا لجهات بعلبك»[4].

إنّ آخر ذكرٍ للشيعة في تاريخ الخوري زغيب هو في سنة 1841م. عندما يتحدّث عن هجوم شيعيّ على القرية قاده أحد المشايخ الحماديين[5].

ويعلق الخوري بولس قرالي على حكاية حراجل فيقول لا يزال المتاولة المطرودون

(1) المصدر نفسه، ص 17.
(2) المصدر نفسه، ص 17.
(3) المصدر نفسه، ص 22.
(4) المصدر نفسه، ص 22.
(5) المصدر نفسه، ص 25.

من هذه القرية يزورون سيدة اللوزة ويعتقدون بمقدرتها ويعلقون على جدرانها القديمة قطعاً من ثيابهم أو مناديل ملونة كما أنهم ما زالوا يعلقون آمالهم الضعيفة بالعودة إلى هذه الديار مركز مجدهم القديم[1].

المرجعية الجديدة

لم تنجح مساعي يوسف الهادفة إلى الانفصال عن ولاية طرابلس والالتحاق رأساً بالباب العالي ربّما بسبب تغيّر الظروف السياسية الدولية وانعكاساتها على العلاقات الفرنسية العثمانية. وكان فرجين ـ الذي أصبح حينها (1777م.) وزيراً للخارجية ـ قد فشل في الحصول على معاهدة مع السلطان تتعلّق بتسهيل التجارة الفرنسية في البحر الأحمر. وكان النزاع للسيطرة على مصر بين فرنسا وبريطانيا قد أثار خوف الباب العالي وحذره من الأطماع الأوروبية رغم حال الضيق والتدهور التي كانت السلطنة تتخبّط فيها. وكان سفير فرنسا في القسطنطينية سان ـ برييه[2] Saint Priest قد اقترح على حكومته احتلال مصر منتهزاً فرصة انشغال الدولة العثمانية بالحرب مع روسيا وبروز أطماع الدول الأوروبية باقتسام أشلائها. يضاف إلى ذلك أنّ العلاقات بين الدولتين القويّتين فرنسا وبريطانيا كانت في غاية التوتر. ممّا حدّ من إمكانية تدخّل فرنسا لفرض تدبير محلّي ثانوي على السلطات العثمانية إرضاءً لأصدقائها في روما وفي لبنان، لأطماع وخصوصاً أنّ الأوضاع في فرنسا نفسها قد وصلت في حينه إلى حالٍ من الاضطراب دفعت رجال السياسة إلى التفكير جدّياً باحتلال مصر كوسيلة لإلهاء الشعب الفرنسي وصرف نظره عن المشاكل الداخلية الشائكة التي كانت ترمي بثقلها على كاهل فرنسا. وفي هذا الجو السياسيّ الفرنسيّ المكفهرّ داخلياً وخارجياً، انفجر زلزال الثورة الفرنسية وسقط النظام الملكيّ القديم بكلّ سياساته ليقضي على أمل جماعة يوسف وحلفائه ـ أنصار المشروع القديم ـ بتحقيق أحلامهم حتى تبدّل الظروف.

حقّق مشروع تأسيس كيانٍ مارونيّ في جبل لبنان نجاحات هامّة حتى الآن؛ فقد تمكّن أصحابه من الحصول على ولاية مناطق جبيل والبترون والجبة للأمير الشهابي ابن الستة عشر عاماً المتنصّر سرّاً أو المأمول بتنصّره قريباً [1]، مع أنّ الحكم الفعلي بقي

(1) رجوع النصارى، مقدمة الأب قرالي، ص6.
(2) السياسة الدولية، إميل خوري وعادل اسماعيل، ص 35.

بيد المجمع الماروني بأعمدته الثلاثة: الخوري، البيطار، الدحداح. وليس للأمير عملياً غير استعمال اسمه والتستّر وراءه أمام السلطات العثمانية أو أيّ جهة أخرى قد تعارض تولية حاكم مسيحيّ لأوّل مرة على مقاطعة لبنانية؛ فإنّ الأسر المسيحية ـ حتى البارزة منها ـ لم تكن قد توصّلت بعد إلى أن تصبح أسراً مقاطعجية. وإن كان أمير الدروز يكلّف بعض أفرادها القيام بمهمة جمع الضرائب في قراهم كآل الخازن وآل حبيش أو الأسر الشمالية التي كان الحماديون يوكلون إليها بعض الأعمال ذات الطابع الإداري أو الضرائبيّ كآل طربيه والدحداح وعيسى الخوري والضاهر وكيروز والدويهي في المناطق التابعة لولاية طرابلس. إنّ جميع هذه الأسر كانت لا تزال بعيدة عن هرم السيطرة على الحكم، ولم تتولّ أسرة واحدة منها حكم أيّ مقاطعة لبنانية إن كان في جنوب جبل لبنان أو في شماله أو في أيّ منطقة لبنانية أخرى. ولم تكن حتى هذا التاريخ قد نالت اعتراف الدولة العثمانية الحقوقيّ بها. ولم يصدر أيّ فرمان بتوليتها على أيّ منطقة لبنانية، وإنّما كانت تمارس بعض الشؤون السلطوية باسم الحاكم وبتكليفه بدون أيّ أساس قانونيّ أو إداريّ. وكان فرمان التولية هو الشرط الأساسيّ للترقّي الحقوقيّ لصدوره عن السلطة صاحبة الصفة والصلاحية بإصداره[2].

تتعدّد الآراء حول تاريخ تنصّر الأمير يوسف وصحّة هذا التاريخ، والغالب أنّه كان لا يزال مسلماً في هذه الفترة على الأقلّ. إنّ القنصل الفرنسي المطّلع حتماً على تفاصيل هذا الموضوع لا يجزم بهذا الأمر، وإن كان يبدو أنّه يعتبره مسلماً ومسيحياً في الوقت نفسه؛ فهو يقول في تقرير دبلوماسيّ أرسله إلى حكومته بتاريخ 28 أيلول 1769م. أنّه لاحظ أنّه كان في معسكر الدروز عدد كافٍ من رجال الدين لإقامة القداس كما في مخيم للمسيحيين، وأنّ الأمير يوسف كان يقيمه في خيمته كلّ يوم مع أنّه يمارس الديانة المحمدية في الظاهر على الأقلّ[3].

إنّ يوسف ـ في حال تنصّره ـ يكون أول أمير مسيحي يصل إلى سدّة الحكم ويتولى رئاسة الموارنة[4]. فبعد تهجير الشيعة ومصادرة أملاكهم والتخلّص من وجودهم القوي وخطرهم، لم يبقَ إلا الحصول على فرمان سلطانيّ بفصل المناطق المستهدفة عن ولاية

(1) كان الأمير يوسف حتى ذلك الوقت يظهر إسلامه أمام العثمانيين والدروز ومسيحيته أمام الأوروبيين ونصارى البلاد، القنصل الفرنسي Cousinery- حتوني ،181 مصدران مذكوران.

(2) الجذور التاريخية، مسعود ضاهر، ص 98.

(3) D.D.E. T4 , P21.

(4) مباحث تاريخية، الجزء الثاني، ص 342.

طرابلس ويلحقها رأساً بإسطمبول دون أن يبقى للباشوات الأتراك سلطة عليها. ويكون الحكم فيها وراثياً في سلالة الأمير. فيستكمل الكيان الجديد أهم عناصر بروزه وامتيازاته واستقلاله على الطريقة البلقانية، وبذلك يتحقّق الهدف المنشود الذي بدأ العمل لتحقيقه منذ سنين كثيرة.

كان المعوّل في الوصول إلى هذا الهدف والحصول على موافقة السلطان ووزرائه في العاصمة يقع كالعادة على النفوذ الفرنسي عن طريق اقتناع الملك الفرنسيّ واستعداده لتبنّي الفكرة، والإيعاز إلى ممثّليه في دار السلطنة بالسعي لدى السلطات العثمانية لاستصدار الفرمانات اللازمة لإقرار ذلك، كما حصل قبلاً بشأن تولية يوسف والاستمرار في دعمه حتى الآن.

جاء في تقرير دبلوماسيّ أرسله الفارس De Laidet قنصل فرنسا في طرابلس إلى الدوق دو لوزرن De Luzerne في أول كانون أول 1788م.:

«من المستحيل أن أعبر لكم كم أن ملكنا هو معبود في هذه الجبال ورغم أن سكانه ليسوا فرنسيين فإنهم يكنّون كل الحب لمليكنا[1].

كلفني الأمير بعد اجتماع طويل معه أن أتشرف بالكتابة إليك ليرجوك أن تطلب من جلالته أن يمنحه عن طريق الباب العالي التزام مدينة بيروت التي اغتصبها منه الجزار في عام 1777م وكذلك الشواطئ البحرية الواقعة بين هذه المدينة وطرابلس التي يدفع ميرتها إلى باشا طرابلس. وهو يعرض زيادة الضرائب وأن يدفعها سلفاً إلى من يعينه الباب العالي.

لقد وعدت الأمير بإبلاغ السفير وإرسال كل المعلومات اللازمة له حول هذا الموضوع بعد أن أتلقى أوامركم وأتشرف بأن أرسل لكم ربطاً لائحة «UN ROLE» بالمقاطعات التي يطلب الأمير التزامها رأساً من الباب العالي.

لائحة بالقرى التي يدفع أمير الدروز حقوقها والمقاطعات التي للسلطان عن طريق باشا طرابلس سوريا والتي يرغب في التزامها:

---

(1) D.D.C. T4, P48.

اسم القرية أو المقاطعة	قيمة الضريبة
جبيل ومقـــاطعاتها	11555
البترون ومقاطعاتها	5500
جبة بشري ومقاطعاتها	11500

ملاحظة: إن الضرائب الثلاث تبلغ 28000 غرش يرفعها أمير الدروز إلى ثلاثين ألفاً إذا وافق السلطان على تلزيمها له رأساً.

«إنّ مدينة بيروت توجد بين يدي الجزار باشا منذ 1777م ويدفع عنها من 60 إلى 70 ألف غرش يرفعها الأمير إلى 80 ـ 90 ألفاً ويعفي الفرنسيون من نصف الجمارك»[1].

إنّ هذا التقرير الدبلوماسي يؤكد الدور الفرنسي في إيصال يوسف إلى ولايته وأنّ مرجعيّته الحقيقية كانت في باريس وليس في اسطمبول وأنّ مراسلاته في الشؤون الهامة كانت تتم معها. ولا بدّ أنّ هذه الرسالة واحدة من كثير غيرها تتناول موضوعات هامّة هي في الأساس من اختصاصات الدولة العثمانية وضمن صلاحياتها، بالإضافة إلى المراجعات الشخصية التي تتمّ عبر رسل ورسائل مباشرة في شؤون مختلفة، خصوصاً وأنّ قنصل فرنسا في بيروت في ذلك الوقت كان هو غندور بن سعد الخوري الذي ورث عن والده بعد وفاته إدارة مهامّ الإمارة وشؤون الأمير، فقام بوظيفتي القنصل والمدبر في آن معاً.

هناك وثيقة أخرى أكثر دلالة وأشد تأكيداً على أنّ فرنسا هي التي أوصلت يوسف إلى حكم شمال لبنان ثم جبل الدروز بعدها، ليس عن طريق الدعم والمساعدة والرعاية فحسب، بل عن طريق التدخل الشخصي المباشر والقيام بالمعاملات الإدارية والمالية الأولية والأساسية لكلّ حاكم مقاطعة عثمانية لا بدّ أن تكون في أساس ممارسة منصبه والقيام بأهمّ موجباته وهي دفع الضريبة المستحقة عن المقاطعة التي التزمها.

إنّ وثيقة هامّة مسجّلة في السجل رقم 26 العائد للعام 1789م. الصفحة 132 لمحكمة طرابلس الشرعية[2] هي عبارة عن كتاب موجّه من الأمير يوسف إلى والي طرابلس يذكر فيه تعهّد قنصل فرنسا أمام الوالي درويش حسن باشا وكفالته بمال

(1) D.D.E. T4, P49-50.

(2) المؤتمر الأول لتاريخ ولاية طرابلس، الجامعة اللبنانية، ص 155.

التزام مقاطعات بلاد جبيل وما يليها.

إنّ كفالة القنصل للأمير يوسف بمبلغ الالتزام عن المقاطعات التي يطلب ولايتها، وهي جبيل وما يليها (البترون وجبة بشري) لا يمكن أن يقوم بها القنصل بمبادرة شخصية، بل لا بدّ أن تكون بتكليف رسميّ من حكومته، وهي خطوة هامّة وخطيرة ذات دلالة قد تكون غير مسبوقة في أصول التعامل بين القناصل والسلطات المحلية؛ فإنّ كفالة القنصل لحاكم من أهل البلاد المعتمد فيها هو مناقضٌ بدون شك لكلّ الأعراف المتّبعة، ولكنّه يدلّ في جميع الأحوال على نوعية العلاقة والصلة بين هذا الحاكم ودولة القنصل ومدى تبنّيها للأمير المحلّي ونوعية تصنيفه لديها؛ فلا يكفي أن تدفع فرنسا يوسف إلى سدّة الولاية بعملية أدّت إلى انقلاب سكّانيّ واجتماعيّ في شمال لبنان وأن تثبته وترعاه وتحقق له كل مشاريعه السلطوية، وإنّما تصل إلى حد دفع المستحقات عنه أو كفالته. والغريب أيضاً أن تقبل الولاية المعنية بهذه الكفالة الدولية التي تكشف بدون عناء عن مدى تدخّل هذه الدولة بواسطة قنصلها في أمور ليست ضمن مهمّاته واختصاصاته. وربّما ليست هذه السنة الوحيدة التي تكفلت فيها الدولة الفرنسية بموجبات يوسف الضريبية، بل من المرجّح أنّها عمدت إلى ذلك منذ اليوم الأول لولايته. ولم يصل إلى علمنا حتى الآن إلا هذه الكفالة التي تعود إلى آخر سنيّ حكمه، والتي تبقى تثير التساؤل حول أمرين مستهجنين: الأول هو تدخّل القنصل الفرنسي في أمور الكفالات والالتزامات، والثاني: العلاقة الجيدة التي ربطت بين كلٍّ من القنصل والأمير علماً أنّ الأمير يوسف نفسه سيضطر بعد تغيّر الظروف الدولية والداخلية إلى رهن أقرب الناس إليه وأحبّهم إلى نفسه «روحه السياسية» سعد الخوري ويتركه مسجوناً عند الجزار[1] تأميناً للمال الأميريّ المترتّب عليه. وربّما كان هذا السجن هو الذي عجّل في وفاته بعد فترة. لقد كان من المألوف والمعتاد أن يرهن الأمير الشهابي ولده أو أحد أقربائه ضماناً لمبلغ الالتزام ويبقى عند الوالي سجيناً حتى إيفاء التعهّد ودفع المبلغ المتّفق عليه وقد رهن يوسف ولده حسين ومدبّره غندور بن سعد واستبدله بفارس الشدياق سنة 1790م. [2] بعد إطلاق سعد ووفاته.

إنّ هذه الوثيقة الموجودة في سجلات محكمة طرابلس الشرعية لها بالإضافة إلى معناها التاريخي البالغ الأهمية قراءة سياسية واضحة وواقعية تؤكّد أنّ الدولة الفرنسية

(1) إن كفالة القنصل لم تعد ممكنة بعد تغير الولاة والظروف السياسية السابقة.
(2) أخبار الأعيان، الجزء الأول، ص 150.

تقدّمت إلى المرجع الرسمي العثماني الصالح وهو والي طرابلس بطلب رسميّ عن طريق ممثّلها الدبلوماسيّ الذي هو قنصلها في طرابلس بتلزيم مقاطعات جبيل وملحقاتها إلى شخصٍ معيّن. وقد قبلت الولاية هذا الطلب واستجابت له ووثّقته في سجلاتها الرسمية واعتبرت أنّ كفالة ممثّل الدولة الفرنسية كافية لضمان حقوق الخزينة السلطانية على هذه المقاطعات. ولا نملك المعلومات اللازمة أو المستندات الكافية لمعرفة كيف جرت الأمور في ولاية صيدا في ما بعد عندما أصبح يوسف حاكماً لجبل الدروز ومقاطعاته التابعة لها وما إذا كانت حصلت بالطريقة نفسها وبضمان الكفيل نفسه الذي قد يكون عندها القنصل الفرنسي في صيدا.

الحنين إلى العودة

حاول المخطّطون لهذا الانقلاب المتنبّهون لكلّ تفصيل حواه أن يمنحوا ولاية يوسف مسحة من الشرعية وتبريراً يفسّر ابتعاد الأمير الشهابي عن المقاطعات التي تولاها والده وأعمامه قبله وسر انتقاله إلى مقاطعات ملحقة بولاية أخرى لم يسبق أن مارس عليها أحد من أسلافه أيّ نوع من السلطة أو الحكومة. وسعَوا إلى ذلك بتسريب مقولة ردّدتها المصادر التاريخية تفيد بأنّ منشأ اهتمام يوسف بحكم مقاطعات الشمال اللبناني والاستيلاء على أملاك المتاولة فيه يستمدّ شرعيته ومبرراته من تنازل قام به أحد الحماديين عن حقوقه بالحكم وأملاكه لمصلحة يوسف.

يقول مؤرّخ قديم وتبعه في ذلك آخرون:

«تنازع أحد الحماديين الشيخ فاعور مع أنسبائه على الحكم فصمّموا على اغتياله ولكنّه شعر بذلك ففرّ إلى وادي شحرور مستغيثاً بالأمير يوسف شهاب ومستنصراً إياه عليهم وعرض عليه بيع حقوقه بالحكم في المقاطعة التي انتزعوها منه وهي جبيل والبترون والجبة فقبل الأمير منه ذلك واستكتبه بها صكاً موقّعاً بإمضائه.

على الأثر جهّز الأمير عسكراً لمحاربة الحماديين وانتزاع الإيالة منهم وكان النصر حليفه فاستظهر عليهم. ومن سلم من الحمادية فرّ إلى بعلبك والهرمل ولم يستبقِ الأمير منهم إلا فاعور وعائلته»[1].

استند بعض المؤرّخين المحدثين على هذه المقولة الموضوعة والمناقضة للواقع والمنطق

(1) مخطوطة الخوري روحانا، سبق ذكرها.

باعتبارها تعطي يوسف براءة ذمّة[1] وتمنحه حقّاً في الاستيلاء على أملاك الحماديين وشرعيّةً في الحكم مكانهم، وكأنّ فاعوراً أو أيّ شخصٍ آخر يملك توكيلاً لبيع أملاك الحماديين شيوخاً وعشائر وعائلات يبلغ تعدادهم الآلاف، أو كأنّ الحقوق في الحكم سلعة تباع وتشترى، علماً أنّه لا يوجد بين حكّام الحماديين في ذلك الوقت وقبله بقرن على الأقلّ من حمل هذا الاسم مع أنّه اسمٌ شائعٌ عندهم، وأنّ العلاقة الوحيدة التي أفادتنا بها الوثائق بين الأمير يوسف والشيخ فاعور حمادة هي دعوى أقامها الأخير مع أخويه سلّوم وحسين أفادوا فيها بأنّ الأمير يوسف ضبط قرية آصيا ظلماً في وقت حكومته في البلاد، وهي واحدة من أعداد لا يمكن حصرها من الدعاوى التي أدلى بها الشيعة في فترات مختلفة يطالبون باسترجاع أملاك مغصوبة من الأمير وجماعته وأصحاب الحظوة عنده في ذلك التاريخ.

فصل في هذه الدعوى القاضيان الكاهنان موسى البسكنتاوي[2] ويوحنا الناصري[3]. وكان الحكم في غير صالح المدّعين كما حصل في دعاوى كثيرة مماثلة بالاعتماد على صحة وقانونية اغتصاب الأملاك الذي جرى أيام يوسف على يد سمعان البيطار وغيره من أعوانه. وهذه وثيقة توضح ماهية هذه الدعوى وحيثيات الحكم فيها:

«الداعي لتحريره: حضر أمامنا جناب الشيخ فاعور حمادة بالأصالة عن نفسه وبالوكالة عن جناب المشايخ إخوته الشيخ سلّوم والشيخ حسين. وادّعى المشايخ بأنّ قرية آصيا ملكٌ لهم من زمان والدهم وجدّهم وأنّهم كانوا متصرّفين بها من قبل حكومة حياة الأمير يوسف لأنّهم كانوا يأخذون منها كل سنة حريراً وغلّة معلومة الكمّية بنوع ضمان وأنّ الأمير يوسف ضبط هذه القرية ظلماً في وقت حكومته في البلاد. وفي ما بعد، قد حلم عليهم سعادة أفندينا المفخّم أيّده الله[4] ورجّعها لهم فأجاب الخوارنة أنّهم واضعون اليد من زمان مديد قبل حكومة الأمير يوسف. وهم يتصرّفون ويتملّكون بهذه القرية وأنّ أجدادهم قد كسروا التي كانت عطلاً وحرشاً وصاروا بعد ذلك ينصبون ويجدّدون غروساً من توت وغيره وكان المشايخ المذكورون

(1) عبد الله أبي عبد الله، فصل عنوانه براءة ذمة للأمير، ورأى أن ما جاء في المخطوطة يعطي الأمير يوسف وسواه حقاً في الاستيلاء على أملاكهم (جبيل البترون، ص 179).

(2) موسى البسكنتاوي عينه الأمير بشير قاضياً مهمته استماع الدعاوى في بلاد جبيل والجهات الشمالية. أصبح أسقفاً على أبرشية بيروت سنة 1819م تحت اسم المطران بطرس أبو كرم، توفي سنة 1844م.

(3) يوحنا الناصري، زميل البسكنتاوي أصبح أسقف الناصرة باسم المطران جبرائيل توفي 1838.

(4) المقصود هو الأمير بشير قاسم.

حكّاماً ومتصرّفين في كلّ البلاد و.... كيفما تحسّن عندهم وكانوا في كلّ مدّة يزيدون عليهم المطاليب إلى أن قام الرزق فرتبوا عليهم كمية حرير وغلّة معلومة وصاروا يستوردونها منهم كما يأخذون أيضاً من غير قرى وضياع فالبعض نقود والبعض بنوع ميريّ والبعض بنوع مقطوع من دون ترتيب نوع واحد إلى الجميع كما صار في ما بعد. ثم حكم الأمير يوسف وأبقى لون القرية على عادتها بيد أهلها تحت شيء معلوم من دون ديون. وفي ما بعد أعطاهم المرحوم سمعان البيطار حجة تمليك كما أعطى لبقية أهل البلاد حسب التفويض المعطى له من جانب الأمير يوسف. ثمّ بعد وفاة الأمير يوسف صار ديموس ثاني من جناب أفندياتنا الأمراء أولاده المحترمين وحبسوا هذه القرية على أهلها المذكورين وسلّموهم سنداً ثانياً متضمّناً تمليكهم إياها وصاروا يدفعون خراجها نقوداً إلى العام الماضي حين حلم سعادته بترجيعها إلى المشايخ المذكورين. وقدّم لنا الخوارنة أولاً السندين المذكورين أي الذي من سمعان والذي من جناب الأمراء».

وحرّرنا هذه الحجة الشرعية لبيان سنة 1811م.

هذه الدعوة حالة نموذجية طالما اعترضت الشيعيّ عند مطالبته بإعادة أراضيه المغتصبة إليه بعد انقضاء حكم الأمير يوسف وأولاده، وكان القضاة فيها من رجال الدين الموارنة وهم أكثر الفئات استفادة من أملاك الشيعة المهجرين والمهاجرين.

وقد بقي القضاة من الرهبان حتى عهد القائمقاميتين والمتصرفية. فكانوا الخصم والحكم في وقت واحد، لذلك قلما استطاع شيعي غامر بمراجعة القضاء من الحصول على بعض من أملاكه القديمة أو أملاك أهله ومورثيه.

فكما خسر فاعور دعواه على الرهبان باعتبارها باطلة شرعاً خسر الكثيرون أمثاله من أبناء طائفته على مر السنين كل محاولاتهم لاستعادة بعض ما انتزع منهم في ظروف معلومة. فبعد نصف قرن على تاريخ هذه الدعوى لم يكن حظ شيعي آخر بأفضل حالٍ بعد أن ادعى على حضرة القس اغناطيوس الخازن الوكيل الشرعي عن فقراء الرهبنة البلدية المستفادة وكالته من رئيسه العام الأب إفرام البشراني عن عقارات في قرية كفر شلي في البترون. وأصدر الحكم في هذه الدعوى الخوري عبد الله العقيقي وثبت ملكية الرهبانية لهذه العقارات[1].

(1) راجع الوثيقة رقم F13.

وثيقة F13: شكوى فاعور حمادة على يوسف شهاب.

ولا بد أن عدداً كبيراً من الدعاوى المشابهة وصلت إلى النتيجة نفسها خلال الخمسين عاماً التي انقضت بين هذين الحكمين وقبلهما وبعدهما وحتى عهد قريب.

شعر بعض الذين انتقلت إليهم أملاك الشيعة عن طريق التسلط والاستيلاء سواء كانوا من الرهبانيات والأديرة أو من الأفراد، بوهن وضعهم القانوني والشرعي فعمدوا من أجل تصحيح أوضاعهم هذه إلى القيام بحملات منتظمة من التفتيش على بعض الوارثين والشراء منهم بأثمان تافهة معظم الأحيان، وقد امتهن بعض الكهنة والأساقفة هذه المهمة ومارسوها عشرات السنين، ولا تزال محفوظات عدد من الأديرة تحتفظ بالمئات من مثل هذه العقود. وليس من النادر أن نجد عند مراجعة بعضها أن شيعياً باع أملاكه بعشرة قروش،[1] أو أن أسقفاً شهيراً قد اشترى عشرات العقارات مقابل نفقات الأكل والكسوة التي قدمها إلى بعض المنكوبين من الشيعة الذين هاجروا أو كانوا على طريق الهجرة[2]. ولم يعد لديهم ما يكفي لمعاشهم بعد أن انتزعت منهم أملاكهم[3].

وقد وجد آخرون من الشيعة المطاردين أن حبس أرزاقهم على أوقاف ذرية أو دينية قد يحميها من مصير مشابه[4].

يصف أحد الكهنة استيطان الموارنة في كسروان ويثني على جهود هذا الأسقف فيقول:

«أخذ الموارنة يزحفون رويداً رويداً إلى السواحل ويصعدون إلى الجرود حتى تمكنوا منها نهائياً في أواخر القرن الماضي (التاسع عشر). وقد جاهد البطريرك يوحنا الحاج في إبان توليه لأبرشية دمشق لامتلاك أراضي لاسا قبلي العاقورة وزحزحة بقية المتاولة عنها فنجح. وأول من فكر بهذا المشروع أبو نادر الخازن في أوائل القرن السابع عشر فصادف مشروعه بعض النجاح واستمر فيه ولده»[5].

---

(1) حجة أبو يوسف إلياس من كفر صغاب.

(2) أصبح الأسقف بطريركاً 1860م ـ 1866م. صورة عن الأصل والمسوغ الشرعي للبيع لأجل وفاء دين شرعي ثابت بذمتهم لأجل النفقة اللازمة لهم من طعام وكسوة. وثيقة F14.

(3) إيليج من الماضي إلى الحاضر، سلامة الجزء الأول، ص 163.

(4) وثيقة مرفقة، وتفيد أن سرحان حمادة وقف وأبد وحبس وتصدق تقرباً إلى المولى جميع البساتين الكائنة في البترون وجميع قرية الكراسي وحصته في مزرعة ياريتا ومزرعة كفر شلي ومزرعة بشتلاس. لا يباع أصل ذلك ولا يورث ولا يرهن ولا يحل لأحد حبسه الواقف على نفسه ثم على ذريته الذكور دون الإناث فإذا انقرضوا وخلت الأرض منهم عاد ذلك وقفاً على الحرمين الشريفين مكة والمدينة يجري ذلك إلى أبد الأبدين ودهر الداهرين إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، سنة 1202هـ. راجع صورة أصل عن هذه العقود، وثيقة F14.

(5) مجلة المسرة، سنة 1925 ص 411.

وثيقة F14: ثمن حارة الشيخ اسماعيل نفقة طعام وكسوة.

مراح وأرض سليخ ومحلات بثمن عشرة قروش.

البترون، ياريتا: الكراسي، كفرشلي، بشتلاس وقف ذري لاولاد المالك الذكور ولاولادهم حتى اذا انقرضوا يكون وقفاً صحيحاً على الحرمين الشريفين مكة والمدينة ربيع أول 1202هـ ـ 1787م.

وقد أتم يوحنا الحاج ما بدأه أبو نادر، فأصبحت كسروان بعد طرد المتاولة والترك كلها كاثوليكية وكلها فرنسية، كما يرى أحد الرحالة الأجانب[1].

والواقع أن هذا الرحالة يبالغ في ما ذهب إليه. فلم تصبح كسروان كلها فرنسية، وإنما تبدل طابعها السكاني تبدلاً جذرياً، فهاجر معظم أهلها الذين سكنوا في ربوعها منذ قرون عديدة لا يمكن حصرها، وربما قبل نشوء المذاهب والأديان في هذه البقعة من الشرق وهم البقية الباقية ممن سلموا وعصوا على حملات المماليك لإجلائهم منها. ويرى باحث معاصر أن هجرة من نوع آخر كانت هذه الأرض مسرحاً لها.

«نتج من نزوح الموارنة من الشمال إلى كسروان تهجير الشيعة من هذه المنطقة، على مدار سنين طويلة، نتيجة أعمال عنف واضطهاد دفعت فئة كبيرة من أهلها إلى النزوح القسري باتجاه بعلبك وجبل عامل. ولا تقل حالات التقية التي مارسها بعض السكان، الذين رغبوا في البقاء في موطنهم عن عمليات التهجير، وإن كان تهجيراً يتم في ضمير الإنسان[2].

تتالت المعارك في هذه المنطقة وجوارها. وعنفت عمليات التهجير، وأخذ الموارنة يتوافدون بكثافة من الشمال إلى بلاد جبيل ومنطقة كسروان، بدعم وتشجيع ظاهرين من الأمراء المعنيين ومن ثم من خلفائهم الشهابيين، وبخاصة في أيام الأمير يوسف شهاب، حاكماً في جبيل، وأميراً على الجبل، وكان لمدبره الشيخ سعد الخوري دور فاعل في عملية التهجير، ولا سيما بعد أن أنزل بالحماديين هزيمة، كان في أثنائها على رأس قوات الأمير يوسف شهاب، حاكم جبيل حينذاك، وقد حمل هذا النزوح أبعاداً سياسية ذات اتجاهات طائفية، إذ طبعت كسروان، تحديداً، بطابع خاص منذ ذلك الزمن، وأصبحت منطقة مارونية، ولم يعد لسكانها «الأصليين» وجود يذكر»[3].

(1) الحقيقة حول سوريا، بوجولا، ص 52. La Verité sur la Syrie B. poujoulat, P52.

(2) ليس هناك وقائع تاريخية ثابتة تفيد عن حصول تحولات دينية أو مذهبية حصلت أثناء التهجير وبعده. وربما كان هناك حالات فردية لا دلالة لها.

(3) لبنان في القرن الثامن عشر، منير اسماعيل، ص 93.


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الفصل العاشر

الأمير المتنصر

يصرّ بعض المؤرّخين المحدثين المتحمسين ـ وخصوصاً من رجال الدين ـ على رسم صورةٍ تاريخية مغايرة للواقع عن يوسف الشهابيّ، واختلاق شخصية وهمية له واهنة الصلة بحقيقته التاريخية. حتى أنّ بعضهم وصفه بالعدل وطالب بتمجيده باعتباره زعيماً تاريخياً[1]. وكلّ ذلك لأنّ الأمير الذي لم يكن حاذقاً في تدبير الأعمال[2] تسلطت عليه جماعة غامضة جعلت من عهده سلسلة متواصلة من الفتن والاضطرابات يسّر لها منصبه وموقعه بثّ الدسائس والأحقاد بين مختلف المجموعات اللبنانية الطائفية والعشائرية إشباعاً لنهمها البالغ إلى المال والسلطة والتملك، واندفاعاً ساذجاً ومتهوّراً إلى تحقيق أهداف سياسية خيالية مبطّنة ومبهمة انتهت به بعد إمارة مهتزّة وقلقة ودموية إلى الموت خائفاً وذليلاً وفي عنقه منديل أبيض شعار الخضوع المطلق الذي لم يفارقه طيلة فترة حكمه مشنوقاً على باب بشناقي مهووس كان قد اختاره يوماً ليكون من بين خدمه ومساعديه.

مهما بلغ الحرص والحذر والالتزام الدقيق بالموضوعية وقواعد التاريخ والانصاف، فإنّ ذلك لا يمنع التأكيد على أنّ عيوباً أخلاقية وإنسانية عديدة قد لازمت تصرفات الأمير طيلة الفترة التي أمضاها حاكماً في الشمال أولاً ثمّ على جبل الدروز في وقت لاحق وامتدّت طيلة سبعة وعشرين عاماً في المنطقتين. نفر منه خلالها جميع أقربائه الشهابيين وتركوا دير القمر، وكذلك جميع أصدقائه الذين آزروه وقاتلوا معه وعلى رأسهم النكدي والجنبلاطي. وإذا اقتصرنا على من أرّخ سيرته من المعاصرين له أو

---

(1) تاريخ الكفور، أبو صعب، ص 81.
(2) الدر المرصوف المنير، ص 73، 577.

القريبين من عصره والموافقين له في السياسة والمعتقد وحتى الولاء والقربى، لوجدنا شبه إجماع على أنّه كان «أميراً ظالماً غشيماً جشعاً دنيئاً لا يراعي رحماً ولا جواراً ولا عهداً، عديم الأنفة والإباء والحكمة والإرادة»[1]. وهذه صفات قلّما اجتمعت أو وجدت في شخص واحد خصوصاً إذا كان ينتسب إلى بيوت الشرف والحكم التي تبقى محتفظة عادةً بحدٍّ أدنى من الالتزام بالأعراف والتقاليد وما اصطلح الناس على اعتباره من شروط الرئاسة والتقدّم. «كان وحشيَّ الطباع قتل أخاه الشاب الأمير أفندي. «وطفى» عيني أخيه الأمير سيد أحمد والد الأمير سلمان والأمير فارس المتوفى قريباً بقرية الحدث من ساحل بيروت. وقتل خاليه الأمير اسماعيل والأمير بشير. فإذا كان تصرّفه مع إخوانه وأخواله وهم أقرب الناس إليه هكذا، فكيف يكون مع البعيدين عنه؟ ولهذا ترك جميع آل شهاب وطنهم دير القمر وسكنوا في الخارج بعضهم في ساحل بيروت . وبعضهم في دردوريت ومجدل المعوش وشملان وعبيه وذلك احتساباً من غدره[2].

«تولى الأمير يوسف السلطة ونفسه تعج بروح الانتقام فقبض على حليفه الشيخ محمد القاضي وقطع لسانه وسمل عينه. ولم يكتفِ بالانتقام من خاله الأمير اسماعيل والموالين له بل عمد في السنة التالية إلى التخلص من جميع منافسيه على الحكم وكان الأمير بشير خاله الثاني قد فر إلى حوران ثم إلى دمشق فلجأ بعد سنتين إلى الحيلة للتخلص منه فبعث له برسالة يدعوه فيها للصلح ولما حضر إلى دير القمر ودخل إلى مجلسه غدر به يوسف وقتله، كما قتل مدبره عبدالله مالك بعد أن سلب أمواله، وأرسل في الوقت نفسه الأمير بشير قاسم إلى حاصبيا للاستيلاء على أموال خاله وضبطها. وكان أخوه سيد أحمد قد رجع إلى البلاد بعد أن أصابه ضيق شديد في حوران فوصل إلى قرية صليما حيث تسكن عائلة الأمير يوسف فاستغاث بهم فأعطاه الأمان وأمره أن يسكن في بحمدون وسلّمه جميع أملاكه ولكنّه بقي حذراً. فلما خرج إلى الصيد في أحد الأيام، قبض عليه رجال يوسف واقتادوه إلى دير القمر حيث سمل عينيه انتقاماً»[3]. «ولكنَّ رهبة يوسف في قلوب الناس بقيت دون رهبة

(1) بعض ما وصفه المؤرخون ومنهم قريبه الشهابي، الجذور ضاهر، ص 198.
(2) منتخبات من الجواب على اقتراح الأحباب، مشاقة، ص 13.
والدر المرصوف المنير، ص 58.
(3) تاريخ الشهابي، ص 142، جزء أول.
(4) التاريخ السياسي للإمارة الشهابية، أبو صالح، ص 147.

الجزّار في قلبه إذ بات لا يستطيع مخالفة أوامر عكا»[4] مهما كانت غريبة وشاذّة.

«قام الأمير يوسف بأعمال إجرامية من قتل وسمل العيون وقطع الألسن والإجبار على النزوح ومصادرة الأموال والتجريم **وفعل فعالاً هائلة حتى أرهب البلاد، كما قال** قريبه الأمير حيدر في غرره[1]. **غدر الأمير يوسف بجميع أصدقائه الذين آزروه وأوصلوه بسيوفهم وأموالهم ورجالهم إلى موقع الحكم وأولهم أقاربه الشهابيون، وأشد أعوانه قبل وصوله إلى السلطة النكديين والجنبلاطيين.**

في عام 1778م. «جعل الأمير يوسف يواصل القهر والمذلّة بالمشايخ آل نكد وكان أكثر ذلك على الشيخ كليب ففر من دير القمر بأولاده وخواصه هارباً إلى جبل عامل والتجأ إلى الشيخ ناصيف النصار الوائلي فاستولى الأمير يوسف على أماكنه ومساكنه وعقاراته رغم **أنّ كليب كان اليد اليمنى للأمير يوسف وقلّما أبرم أمراً إلا وكان لكليب فيه ضلعاً عظيماً فلا يردّ له قول ولا يصدر إلا عن رأيه**[2]. وقد رافقه في حروبه في جبيل وأمدّه برجاله وقاتل معه المتاولة في جبل عامل ونصره في وجه عمّه منصور وبقي مساعداً له في أقسى الظروف.

ولم ينجُ حليفه الثاني علي جنبلاط من غدره وحقده؛ «ففي سنة 1777م أحدث يوسف مالاً على البلاد فهاجت الرعايا والتمسوا من الشيخ علي أن يلتمس من الأمير إبطاله، فأتى الأمير فدفع له الشيخ مالاً بقدره وأبطله فازدادت محبته عند الرعايا وارتفعت مكانته عند الجميع فخشي الأمير منه، وأوقع الفتنة بينه وبين الشيخ عبد السلام العماد فانكشف لهما دوره الخبيث في إشعال الفتنة بينهما فاتّفقا على المناداة بأخيه أميراً، ولكنّه استقوى عليهما بعسكر الجزّار وأرغم المشايخ الجانبولادية على الهروب إلى جبل عامل عند الشيخ حيدر الصعبي المتوالي فضبط الأمير أملاكهم وهدم مساكنهم[3]. «**وضع الأمير يوسف يده على أرزاق بيت جنبلاط وأتلف عقاراتهم وهدم عماراتهم وجرّم كلّ من يعتز إليهم وثقل بالقصاص عليهم»**[4].

«إن الدمج بين الخصومة السياسية والتنكيل الاقتصادي سمة أساسية من سمات حكم الأمير يوسف ويشمل هذا التنكيل بأفراد الأسرة الشهابية كما يشمل غيرها

(1) تاريخ الشهابي، ص 140.
(2) الإمارة الشهابية والإقطاعيون الدروز، نسيب نكد، ص 141.
(3) أخبار الأعيان، ص 143.
(4) تاريخ الشهابي، ص 130 جزء أول.

ولذا تتكرر العبارات الدالّة على البلص والإذلال حيال المقاطعجيين الدروز والشيعة والسنة على السواء»[1].

«وجه الرسل إلى الأمراء بيت أبي اللمع بأن يصرفوا له مالاً لأجل نفقة العسكر والا يدهمهم بالعساكر، ويجعلهم عبرة للناظر ووجه كتبة الى ساحل بيروت لإتلاف ما لهم من العقارات والأملاك فاضطروا لدفع خمسة وعشرين ألف قرش له ووجه إليهم طائفة اللاوند فأحرقوا المكلس والجديدة والدكوانة وصادف جماعة من أهالي الشوف فقتلهم وفعلوا أفعالاً ردية»[2].

«في عام 1776م شاور الأمير أرباب تدبيره بأمر تحصيل المال الأميري فأشاروا عليه بأن يضع يده على ما للأمراء الشهابيين من القرى والمزارع ويجمع ريعها فاستصوب ما أشاروا به ووضع يده على اقطاع جميع الأمراء واستورد ما يرد منها»[3].

بلغ الجشع بيوسف إلى حد تعاطي الربا والادعاء زوراً وابتزاز أقاربه «فادّعى على الأمير منصور الشهابي أمير راشيا بألف قرش كانت ديناً عليه للمشايخ النكديين وضم إليها رباها سنة فسنة فبلغت سبعة آلاف وخمسماية غرش فوجه في طلبها عمه حسين إلى راشيا لكنه توفي فيها فادعى على الأمير منصور بأنه دس لعمه السم وأماته به وأظهر الغيظ والحنق وأشاع أنه يريد الأخذ بثأر عمّه وأرسل كتيبة وافرة إلى راشيا لتحصيل ذلك المال فأرسل الأمير منصور كتاباً إلى الشيخ سعد الخوري يطلب منه إصلاح الأمور فاصطلحت على خمسة عشر ألف غرش يدفعها منصور ليوسف[4] **فسقط الدين والدم بهذا المبلغ».**

لم يتورّع يوسف عن القيام بأيّ عمل مهما كان يعتبر في العرف السائد في كل العصور مذموماً ومستنكراً. ومن ذلك ما أقدم عليه من تسليم جماعة من بني علي الصغير الشيعة المطرودين والهاربين من الجزار بعد معركة يارون ومقتل الشيخ ناصيف واجتياح جبل عامل **«وكانوا قد التجأوا إليه ونزلوا عليه وأقاموا في قرية مشغرة بإذنه وتحت ذمامه (حمايته). وكان الجزار قد كتب إليه عن يد سعد الخوري الذي كان رهينة عنده يطلب منه القبض على بني الصغير وإرسالهم إلى عكا فقبض**

(1) الجذور التاريخية، مسعود ضاهر، ص 193.
(2) تاريخ الشهابي، ص 120.
(3) المصدر السابق، ص 116.
(4) تاريخ الشهابي، ص 105.

عليهم وأرسلهم إلى سليم نائب الجزار ولم يحفظ الجوار ويرعى الذمام. وفي وصولهم إلى الباشا المذكور قتلهم ولام الناس الأمير يوسف على ذلك[1]. **ويضيف الشدياق على رواية الشهابي أنّ يوسف «نكث بهم ونقض عهده لهم»**[2].

ويعلّق بازيلي مستعظماً ما يشكّله هذا العمل من خرق لأبسط اعتبارات القيم والشرف؛ أنّ هذا التصرف الأخرق لحقوق الضيافة المقدّسة ترك عند الناس انطباعاً أسوأ من انطباع إراقة **دم الأخ الملطخة به يد الأمير يوسف**[3]. وقد كان آل علي الصغير وشيخهم ناصيف ملجأ لكل مطارد من الجنبلاطيين والنكديين وإخوة الأمير يوسف أنفسهم، وطالما كان ناصيف مسعفاً له في مواقف حرجة رغم تاريخه الطويل في استعدائه خدمةً لولاة أمره من الباشوات الأتراك.

كان المبلغ المقرّر على جميع مقاطعات جبل الدروز والمتن وكسروان، والتي يلتزم أمير الدروز بدفعها إلى والي صيدا هي 150 كيساً أي ما يعادل خمسة وسبعين ألف غرش[4]. وكان مجموع الميري المفروض على المقاطعات الثلاث جبيل والبترون والجبة لا تزيد عن عشرين ألف غرش لم تتغير بين أول القرن الثامن عشر ومنتصفه وآخره[5]. ولكنّها ارتفعت في أيام يوسف وولاية أحمد الجزار إلى ستماية ألف غرش[6] وتعهّدات بدفعات موازية بلغت أحياناً مليون غرش[7]. فكان على يوسف أن يلجأ إلى جميع الوسائل والأساليب ليتمكن من دفع هذا المبلغ الباهظ، فازدادت الضرائب بشكل هائل وقام سعد الخوري وزير مالية الأمير وعقله المدبّر وروحه السياسية برسم سياسة مالية جديدة. وكما في كلّ البلدان الآسيوية، كانوا يعرفون فقط الضريبة المباشرة المدفوعة عن المزروعات: الحرير والزيتون وغيرها من منتوجات لبنان الأساسية[8].

في البداية فرض الأمير الضريبة على تربية دود القز ثمّ ضريبة على الراس ثم ضريبة الدواجن وضريبة حيوانات القرون ثم ضريبة المطاحن. فقامت الثورات وتوالت

(1) تاريخ الشهابي، ص 141.
(2) أخبار الأعيان، ص 348 الجزء الثاني.
(3) سوريا ولبنان وفلسطين بازيلي، ص 93.
(4) تاريخ لبنان الحديث، منير وعادل اسماعيل، الجزء الأول، ص80.
(5) المؤتمر الأول لتاريخ ولاية طرابلس، ص 79.
(6) القنصل بازيلي، ص 95.
(7) المصدر السابق، ص 92.
(8) المصدر السابق ص 91.

الفتن. وأذكى الأمير ومدبّره الخلافات والانشقاقات، وأصبح البلص والنهب وتدمير البيوت وتخريب الأرزاق من الأمور الشائعة[1]. ومع كلّ تبدّل في الخلعة كانت تضاف ضرائب جديدة وتزداد المصادرات وهدم المنازل والتنكيل، وبالتالي الإضعاف السياسي والاقتصادي، فتفنّن يوسف في استنباط وسائل تعذيب لم تعرف في هذه البلاد حتى في أشدّ عهودها ظلاماً. فقد أوكل إلى أعوانه من المغاربة مهمّة تعذيب أخصامه وأسراه ومن يريد عقابهم أو استخراج الأموال أو الاعترافات عنوة منهم فكانوا **«بعد تجويعهم يقومون بقطع أجزاء من أجسادهم وقليها وتقديمها للمساجين طعاماً»**[2].

كان يوسف قليل التدبير واهن الرأي ضعيف الشخصية؛ فاستبدّ بالحكم جماعة من المدبّرين والأعوان والمنتفعين والمندسّين وعلى رأسهم سعد الخوري صالح يختارهم من المطيعين له يرسم لهم السياسة التي يراها ويحدّد مراميها. فكان هو الحاكم الفعليّ وكانوا هم منفّذو أهدافه؛ سلّطهم على الناس فاستباحوا معه الحرمات وهتكوا الأعراف حتى عمّ الاستياء منهم ومن أميرهم وكرهتهم الناس، فتألّب عليهم الجميع وطرد يوسف من دير القمر والحكم مرات من الصعب حصرها، ولكنّ عساكر الجزار من اللاوند والأرناؤوط كانت تعيده عنوة إلى كرسيّ إمارته على جثث الثائرين عليه وأنقاض أملاكهم لقاء ثمن معلوم يستعمل لتحصيله من سكان مقاطعته كل أسباب العنف والقهر على شكل ضرائب ورسوم.

«هاج العامة هياجاً شديداً وأظهروا الامتناع عن ذلك الراتب (دفع ضريبة بزر القز عام 1779م)؛ فنهضوا وتجمهروا بإزاء دير القمر واتحدوا على أن يطردوا الأمير يوسف منها ويقتلوا الشيخ سعد لأنه كان هو مدبّر الأمور. وكان كل ما يحدث من الأمير يوسف يُنسب إليه وكانت عند الجميع أنفة من ذلك»[3].

أعلم أنّ جميع الحركات والأعمال التي كانت تقع من الأمير يوسف كانت جميعها بتدبير الشيخ سعد الخوري[4].

كان من أهم خصائص الأمير يوسف ضعف شخصيته وبعده عن التعقّل والحكمة وحسن تدبير الأمور. وكان بطبيعته جباناً متردداً وجاهلاً للأصول العسكرية والإدارية

(1) الجذور التاريخية، ضاهر، ص 200.
(2) تاريخ الأقطار العربية الحديث، لوتسكي، ص 40، وأيضاً بازيلي، ص 92.
(3) تاريخ الشهابي، ص 127.
(4) الدر المرصوف في تاريخ الشوف، المنير، ص 73.

التي تؤهّله لممارسة الحكم بدون الخضوع لتوجيهات مدبّريه ورغباتهم.

«كان الأمير يوسف شاباً ساذجاً ملتحياً ومحباً لإهراق الدماء ولكنه كان يرجف أمام **عصا سعد لاعتباره إياه رجلاً عظيماً»**[1].

«إن الأمير يوسف كان في طبعه كالنباتات المتوحشة لا يقدر أن يعيش دون وصيّ»[2].

«لم يكن الأمير يوسف حاذقاً في تدبير الأعمال وكان سعد الخوري حكيماً بصيراً في الأمور»[3].

كان الأداة الضاربة للعثمانيين في كل المنطقة[4]. ولم يتوقف عن طلب المال من القناصل الفرنسيين[5] مدفوعا بنصائح مدبره سعد المكروه ورجل الفتنة[6].

يبرز جهل الأمير يوسف بأصول قيادة الجيوش وخوض الحروب في المعارك التي خاضها في جبل عامل وخصوصاً معركة كفررمان النبطية 20 تشرين الأول 1771م. حيث تمكّن عدّة مئات من الفرسان العامليين من إنزال هزيمة حاسمة بالأمير يوسف وجيشه البالغ بين عشرين ألفاً وأربعين ألفاً»[7].

سقط منه عددٌ يفوق عدد المهاجمين من أعدائه، وانهزم الباقون دون أن يتمكّنوا من الصمود ولو للحظة، فولّوا هاربين باتجاه الجبال من ملاحقة المتاولة وعاد يوسف إلى **دير القمر ملطّخاً بعاره**[8]. أمّا جبنه وتردّده في اتخاذ المواقف الحاسمة، فقد عبّر عنها الأمير حيدر في غرره: **«بلغ الأمير يوسف فرار أخيه حيدر من البقاع وانكسار جيشه فزاد هلعه ودخله الخوف والارتياع في أمر شانه وحصل الاختلاط في أركانه»**[9].

(1) إدوار لكروا، تعريب مسرة، ص 60.
(2) المصدر السابق، ص 72.
(3) الدر المرصوف في تاريخ الشوف المنير، ص 73.
(4) D.D.C. T2, P 186-188.
(5) D.D.E. T2, P. 361 والجذور التاريخية ص 191.
(6) D.D.C. T2, p365., No7.
(7) التاريخ العسكري، ياسين سويد، الجزء الثاني، ص 120.
(8) القنصل بازيلي، ص 76.
(9) تاريخ الشهابي، ص 146.

إنّ شخصية بمثل هذه المواصفات شكّلت بالنسبة لمجموعة المدبّرين ـ وعلى رأسهم سعد الخوري ـ فرصة ذهبية تسمح لهم باستعمال عنوانٍ شهابيٍّ استطاعوا من خلاله الوصول إلى السلطة، وتمرير ما يشاؤون من سياسات ومخططات لأنّهم كانوا يدركون تماماً استحالة الوصول إلى الرئاسة والحكم إلا عن طريق أحد أفراد العائلات أو العشائر التي اعتاد الناس على الانقياد لها، فكان يوسف أطوع من بنانهم «يقيمونه ويقعدونه كما يريدون» دون أن يخشوا منه معارضة أو ممانعة. فدخلت البلاد في الشمال وبعد ذلك في الشوف في فترة مضطربة من حكم المدبّرين الموارنة. وهي مرحلة تاريخية طويلة تمتدّ من بداية حكم الأمير يوسف حتى عزوف أولاده نهائياً عن المطالبة بخلعة الإمارة بعد أن دخل الشمال في حكم الأمير بشير الذي أبعدهم عنها بعد أن سمل أعينهم وعيّن ابنه قاسم حاكماً على جبيل 1807م.

إنّ الوجه الطائفي الماروني ونفوذ المدبّرين رافق إمارة يوسف الشهابي منذ أن أسند إليه والي طرابلس حكم المقاطعات الشمالية الثلاث، وبعد أن أصبح أميراً على جبل الدروز حيث ظهر كزعيم مارونيّ يستقطب معظم قوى الطائفة، وتتركز سياسته على دفع القوى المسيحية الفتيّة لتلعب دوراً هامّاً على مسرح السياسة وإضعاف الأسر الإسلامية الشيعية والدرزية وحتى السنية بما فيها الشهابية أنفسهم إلى أقصى الحدود. وقد كان المدبّرون هم المنفذون لجميع أوجه هذه السياسة التي رسموها في الأساس وطاولت جميع الأصعدة الضرائبية والتعليمية والسلطوية وتوسيع أملاك الكنيسة المارونية ورهبانياتها وأديرتها وإعفائها من الضرائب وتحرير السكان الموارنة من سيطرة الشيعة في جبيل والبترون والزاوية والكورة وكسروان[1] وإدخال تغيير أساسيّ على طابع هذه المناطق وبنيتها.

في هذه المرحلة تزايد تنصير العديد من القيادات الشهابية وآل أبي اللمع ممّا خلق المخاوف والهواجس عند بقية الطوائف؛ فازدادت الانتفاضات والتحرّكات التي أدّت أحياناً إلى هروب يوسف واضطرار المخططين له إلى الاستعانة بقوات مستعارة من الوالي العثماني عادةً وزجها في الصراع على الحكم لإعادة التوازن المفقود إلى الجانبين المتصارعين.

وبالخشية نفسها كانت العائلات الشيعية المقاطعجية تواجه التبدلات السياسية الحاصلة في الهرم السياسي والقيادة المتسلّطة في الشمال والجنوب. ولكنّ النوائب

(1) الجذور التاريخية، مسعود ضاهر، ص 196.

التي حلّت بهم جعلت قدرة هذه الأسر على المقاومة محدودة؛ فقد توالت الضربات على الحماديين، وتمدّد الموارنة أكثر فأكثر إلى مناطقهم ومدّ الأمير يوسف وجماعته نفوذهم نحو بعلبك بعد اضطرار الأمير حيدر الحرفوش إلى ترك الإمارة والالتجاء إلى جبل عامل. وتسلّم مشايخ القرى السابقين سلطات ضرائبية وإدارية من والي طرابلس والأمير يوسف، ممّا حدا بالمطران بطرس ديب إلى القول عن هذه الفترة إنّ التبدلات الجديدة في الهرم السياسي الفيدرالي كانت الدافع الأساسي للقيادات المارونية كي تكثّف نشاطها من أجل تحقيق أطماعها في الوصول إلى السلطة السياسية في الإمارة اللبنانية[1].

يقول القنصل بازيلي حول نهاية يوسف:

في عكا أسدل الستار على الأمير الذي أهرق دماء إخوته، وأدخل الباشاوات الأتراك في تضاعيف السياسة اللبنانية وساعد أكثر من كل أسلافه على الفساد السياسي لشعبه. نزاعات لم تتوقف أثناء حكمه فقد كان يبثها باحتيال هو ومدبروه وقد عبر ابن عمه إلى السلطة تحت جثته المعلقة متبعاً نفس أساليبه اللئيمة وما الصراعات والنزاعات الدموية في أيامنا[2] ولوقت طويل كذلك سوى ميراث هذه التركة[3].

«حكم الأمير يوسف البلاد وقضى حياته في المتاعب والمخاصمات مع إخوته وأعيان البلاد. ومن سوء رأيه ومشير دائرته تلاشى نظام البلاد وبدّد شأنها ووجب خذلها من أرذل قوم ورفع الأسافل وخفض مكان عيلته وأعيان البلاد. وبالوشي المحال والإغراء الكاذب قد ركب مطية القساوة الباهظة وقتل أخاه ظلماً مع أنّ أخاه المعتدل كان جامعاً كمال الأوائل والأواخر. ثمّ بعد برهة قلع عينَي أخيه وقتل خاله اسماعيل وخاله بشير عمداً مع كونهما حكما جبل الشوف. والغاية أنّ الأمير يوسف المذكور كان رجلاً ظالماً غاشماً أبدع للظلم مناهج لم يسلكها حاكمٌ سواه»[4].

هذا الانطباع الشامل عن أعمال يوسف وشخصيّته التي تكوّنت لدى أحد المسيحيين الأتقياء من معاصريه وأقاربه والمطّلعين على خفايا الأمور السياسية وخلفيّاتها بحكم

(1) الجذور التاريخية، مسعود ضاهر، ص 198.
(2) عاش بازيلي 15 سنة في لبنان وسوريا وكان قنصل روسيا في بيروت، سنة 1839م.
(3) سوريا ولبنان وفلسطين، بازيلي، ص 95.
(4) تاريخ أحمد باشا الجزار، الشهابي، نقلها الجذور التاريخية، مسعود ضاهر، ص 161.

موقعه العائليّ والثقافي والسياسيّ، يختصر الآثار المدمّرة التي خلّفتها فترة حكم هذا الأمير الدمية الذي خرّب البلاد، وأكمل تخريب ما تبقى منها خلفه، فغرس الاثنان بذور شر في لبنان، ما لبثت أن أنبتت فتناً طائفية وحروباً وخراباً إثر سقوط الشهابي الأخير وربما بعد ذلك بوقت طويل[1].

يعتبر الكثيرون أنّ ولاية يوسف على الشمال اللبنانيّ وصراعه مع الشيعة هي التي جعلت منه زعيماً مارونياً كبيراً، ومهّدت أمامه الطريق للوصول إلى هرم السلطة في الشوف بعد أن تنازل له عمّه الأمير منصور دون أيّ صدام مسلّح بينهما وبغياب أيّ تصرّف إداريّ عثمانيّ ملزم وحاسم في مركز الباشوية، مع أنّ الأمير منصور دخل في الماضي في نزاعٍ طويل مع أخيه وشريكه أحمد، وتمكّن بعد صراعٍ عنيف من إبعاده والتفرّد بالإمارة. أمّا مع ابن شقيقه، فقد كان عديم الحيلة وفاقد الهمّة. وهذا أمرٌ يثير التساؤل والاستغراب خصوصاً وأنّ الظروف السياسية في الولاية كانت في صالحه بعد أن ظهر التحالف الثلاثي بين ناصيف النصار وظاهر العمر وعلي بك الكبير على مسرح الأحداث. وكان الأمير منصور على علاقة حميمة وصلات طيّبة معهم بحيث أظهر متاولة جبل عامل انحيازهم الواضح وتأييدهم الصريح له[2].

لقد كان بوسعه أن يشنّ حرباً سريعة على خصومه من أجل استعادة نفوذه السياسيّ المتداعي. غير أنّ تبني والي دمشق للأمير يوسف وحزبه جعلته يتريّث في هذا الأمر،[3] ولا تكفي جهود المدبّر البارع سعد الخوري مهما بلغت زلاقة لسانه إلى إحداث انقلاب يؤدي إلى استبدال أمير بآخر. مما يرجح أن يكون المخطّط نفسه الذي أوصل يوسف إلى ولاية جبيل والمقاطعات المجاورة عن طريق عثمان باشا وولده محمد باشا هو مرحلة ومقدمة لوصول يوسف إلى إمارة الشوف عن طريق ابن والي دمشق الآخر درويش باشا الذي كان حينئذٍ والياً على صيدا. ولا زال موقع هذه العائلة المحظوظة في السلطة يمكّنها من إسنادٍ ولاية الشوف إلى يوسف كما جهدت قبل سنوات في إيصاله إلى جبيل بإصرار كبير وثمن فادح وجهود متعددة الجوانب.

إن السياسة التي مارسها المدبرون المتسترون وراء الأمير الشهابي أوجدت محورين من محاور الصراع في الشوف[4]:

(1) سوريا ولبنان وفلسطين، بازيلي، ص 95.
(2) تاريخ الشهابي، ص 85.
(3) التاريخ السياسي للإمارة الشهابية، أبو صالح، ص 88.
(4) التاريخ العسكري، سويد، ص 167.

المحور الأول هـو محور الأمير يـوسـف ومـدبـريـه الـذي تسـانـده الـقـوى المارونـيـة والرهبانيات ويعتمد غالباً على مناصرة الوالي والدعم الفرنسي الذي وصل إلى حد تسمية مدبّره غندور قنصلاً فرنسياً في بيروت.

المحور الثاني هو محور الشهابيين الآخرين والعائلات الدرزية النافذة. وكان يعتمد على قواه المحلّية. لذلك كان الأمير يلجأ كلّما اضطرّ إلى ترك دير القمر إلى عمق المناطق المارونية في المتن وجبيل وكسروان بينما يلجأ معارضوه في أيام محنتهم إلى جبل عامل والبقاع كما فعل زعماء الدروز الثلاثة علي جنبلاط وكليب النكدي وعبد السلام عماد وبعض الأمراء الشهابيين أنفسهم حتى أصبح جبل عامل خصوصاً ملجأ الهاربين من تدابير يوسف وانتقامه كلّما أعاده الجزّار والياً بحماية الجيش من الأرناؤوط واللاوند.

وقد بوشر باكراً بتسخير هذه القوى المستجدة واستعمالها لتثبيت الوضع الجديد في الشمال وترسيخه، فقام يوسف بعدة غارات على جبيل وأفقا والعاقورة في السنة الأولى من إمارته الشوفية. كما قام شقيقه حيدر في نفس العام بالقضاء على بعض الانتفاضات الشيعية المتفرقة والمعارضة، بينما كانت مهمة سعد الخوري قيادة أو على الأصح مرافقة بعض المفارز العثمانية والقيام بمذابح ومطاردات تستهدف بعض المهاجرين الشيعة وهم يحملون متاعهم ويسوقون مواشيهم في طريقهم إلى مأمن يلتجئون إليه.

بعد انحسار المقاومة الشيعية الفاعلة حاول النافذون الجدد القضاء على بعض القوى السنّية القليلة العدد في ولاية طرابلس خوفاً من تضامنها مع الشيعة أو معارضتها لما يجري. فقام الأمير يوسف شخصياً مباشرةً بعد مذبحة جبيل والقلمون بقيادة حملة عسكرية، وسار قاصداً مقاطعة الضنية لقتال ولاتها بني رعد لأنّه رأى منهم ميلاً وتوجّهاً إلى مظاهرة الحمادية[1]. ولم يزل سائراً بجيشه إلى أن بلغ قرية عفصديق التي هي من قرى مقاطعة الكورة فدمرها.

تبدو هذه الحجة التي استند إليها يوسف واهيةً ومحيّرةً، لأنّ آل رعد كانوا في صفوف الحملة التي أرسلها والي طرابلس لتمهيد الطريق أمام ولاية يوسف وإبعاد الحماديين. وكان شيخهم ناصيف رعد يقاتل على رأس مشايخ القرى المدفوعين

(1) الإمارة الشهابية في جبل لبنان، أبو صالح، ص 94-95.

والمسلّحين من والي طرابلس ضدّهم[1]. فإنّ اتّهامهم بالميل إلى أخصامه في غير محلّه ممّا يبعث على التساؤل إذا كان يوسف ومدبّروه قد استندوا إلى هذه الحجة لتبرير حملتهم العسكرية على الضنية، والتي يقصد منها إضعاف بني رعد، أو إرهابهم على الأقلّ لمنعهم من الوقوف في وجه المخططات المرسومة لهذه المنطقة، ولكن آل رعد كانوا من السنة، فأرسل والي طرابلس أمراً سريعاً إلى يوسف يمنعه فيه من المضيّ في حملته؛ فاضطرّ إلى الرضوخ ولكنّه لكي لا يعود فارغ اليدين أقدم على حرق قرية عفصديق محتجّاً بأنّ صاحبها أحمد الكردي هو من المايلين إلى الحمادية أيضاً[2]. إن الواقع يؤكّد أنّ يوسف عمد بهذا العمل إلى إيصال رسالة إلى أحمد المذكور غايتها إضعافه وإرهابه لمنعه من أيّ تحرّك في وجه مخططاته القادمة، ولأنّ أمر والي طرابلس لم يشمل أحمد لجهله نوايا يوسف وأهدافه الحقيقية؛ وهي ضرب العائلات المسلمة في الشمال والحدّ من فعاليّتها العسكرية والسياسية. ولكنّ تدخّل والي طرابلس في الوقت المناسب أفشل هذا التوجّه.

إن الوالي العثماني يدعم يوسف في القضاء على الشيعة بالطريقة التي يراها إما أن يصل به اجتهاده إلى التعرض للسنة فذلك محظور وهو خارج عن المخطط والاتفاقات الملازمة له، فتدخل الوالي سريعاً لردعه عن ذلك، لأنه تجاوز بهذا العمل حدود دوره المرسوم مع الملاحظة أن آل رعد وأكراد الكورة والمراعبة في عكار كانوا جميعاً على تنافر مع الشيعة قبل ضربهم.

ولا يخفى أنّ وصول يوسف إلى ولاية الشوف لا يسمح فقط بامتداد المخطّط إلى المدى الحيويّ الواسع لجبل لبنان وإكمال السياسة التي مورست هناك على المقاطعات الجديدة فحسب، وإنّما يسمح له ولمن وراءه باستعمال الموارد العسكرية والسياسية الهامّة لإمارة الشوف لاستكمال تحقيق الأهداف المرسومة لجبل لبنان . والتي دخلت حيز التنفيذ العملي.

عند انتقال الأمير يوسف إلى الشوف أميراً مع مدبّريه وأركان حربه، الذين هم في الواقع الشركاء الحقيقيون في الحكم، كان يبدو لهم أنّ المخطّط الموضوع لشمال لبنان قد أصبح واقعاً ملموساً على الأرض. وقد حقّق معظم مراميه وأهدافه، وأنّ استكماله

(1) تاريخ بشري، رحمة، ص 356.
« وأسعفهم والي طرابلس بالشيخ ناصيف رعد في الضنية لعداء مستطير بينه وبين المتاولة».
(2) تاريخ الأمراء الشهابيين، أحد أمرائهم، ص 124. وتاريخ الشهابي ص 95-96.

هو مسألة وقت فقط بعد أن تأمّنت له جميع الوسائل اللازمة لمتابعة التنفيذ حتى النهاية. إلا أنّ القسم الأكبر من الغايات الأساسية لتأسيس الكيان ذي اللون الطائفيّ الواحد والعناصر اللازمة لتثبيت أركانه وتأمين انطلاقه وربّما كنواة لمدى جغرافي وبشريّ أوسع وأرحب قد تحقّق، وأصبح من الممكن الانتقال إلى الخطوات اللاحقة لتدعيمه وتوسيعه ليشمل كلّ المناطق التي انتشر فيها التواجد المارونيّ سكّاناً وأملاكاً ورهبانيات بعد أن تحققت الأهداف الآتية:

1 ـ إبعاد الشيعة عن الحكم في جميع مقاطعات جبل لبنان وتولية الأمير يوسف عليها.

2 ـ تهجير الشيعة من هذه المناطق ودفعهم إلى خارج جبل لبنان وخصوصاً نحو سهل البقاع الذي كان يعتبر حينها خارج نطاق جبل لبنان وولاية طرابلس بكاملها. وملحقاً إدارياً بوالي الشام. وإلى منطقة الهرمل الواسعة لوعورة مسالكها والتواجد الشيعيّ الكثيف والصرف فيها، ولصعوبة امتداد المخطّط إلى جرودها وسهولها من الناحية العملية.

ورداً على موقف أمير بعلبك الشيعي حيدر الحرفوش مساعدة المهجرين إلى بعلبك والصامدين في جبل لبنان قام يوسف بناء على أوامر تلقاها من اسطمبول بمساعدة حسين شقيق حيدر على الحلول مكانه، ولجأ حيدر إلى شيعة جبل عامل[1].

3 ـ الاستيلاء على أملاك الشيعة وتوزيعها على المدبّرين وأقاربهم والأديرة والرهبانيات وبعض العائلات المارونية المتنفذة والاحتفاظ بجزء منها كمصدر جذب و إغراء دائمين في خدمة هذه الأهداف وتمويلها.

4 ـ استقدام مجموعات سكّانية فلاحية من خارج المناطق المذكورة، واجراء تنقّلات في داخلها لتكثيف التواجد البشريّ في المناطق المهجورة وخصوصاً في المراكز الساحلية الممتدّة من كسروان حتى مشارف طرابلس (الفتوح، جبيل، البترون، شكا، إلخ...)

5 ـ إنشاء قوة مارونية مسلّحة لأوّل مرّة في هذه المناطق بالاعتماد على القوات التي أسّسها والي طرابلس محمد باشا في جبة بشري، وعلى بعض الوافدين مع وصول يوسف الشهابي عند قدومه إلى جبيل بالإضافة إلى ميليشيا أسّسها سعد الخوري وسلّح أفرادها لمواجهة عودة المتاولة وقمع الباقين.

(1) العرب والعثمانيون، عبد الكريم رافق، ص 278.

6 ـ تواصل نشاط مجموعة المدبّرين الموارنة لاستكمال أهداف مخطّطهم بكلّ تفاصيله وجزئيّاته، وخصوصاً باستقدام الفلاحين الموارنة وإحلالهم في القرى الشيعية المهجورة وتمليك الأديرة والرهبانيات قسماً كبيراً من أملاك النازحين الشيعة والعمل معها على تغيير الطابع السكّاني لكلّ المناطق التي أطلق يدهم فيها عثمان الكرجي وأولاده، وإعطائها طابعاً طائفياً مميزاً عن باقي المقاطعات اللبنانية

7 ـ الاعتماد على المساندة العثمانية العسكرية والسياسية الجاهزة للتجاوب دائماً والمقيدة بمراسيم وفتاوى وبيلوردي وفرامانات صدرت كلها في وقت سابق ولا بدّ أن مفعولها لا زال مستمراً ونافذاً.

8 ـ تأسيس طبقة مقاطعجية مارونية مستحدثة تتألف في غالبيتها من المقربين سابقاً من المشايخ الشيعة، ومن عدد قليل آخر من العائلات المشتركة في الجهد العام أو المطلوب اشتراكها لاحقاً.

في خضم هذه التطورات المتتابعة برز في هذه الفترة أشخاص من الذين كانوا قبلاً متسلمين عند المتاولة. وهم غالباً من العائلات التي كانت نافذة عند الحماديين ومتحالفة معهم بعلاقة تتجاوز الود والولاء إلى نوع من الرباط العشائري الذي يسميه التقليد الشائع «رباط حمالي الدم». فظهرت في الجبة عائلات عواد، إلياس، أبو خطار، الدويهي، الضاهر، عيسى، الخوري، يمين، كيروز، كرم، وفي خارجها تقدمت عائلة الدحداح وهم من المدبرين الأثيرين عند المشايخ الحمادية لعدة أجيال. وآل هاشم في العاقورة وهي عائلة قديمة ووثيقة الصلة بالحماديين، فكان الإخاء محكم العري، بين الهاشميين والحماديين منذ توطن هؤلاء لبنان[1].وهو أمر متواتر وشائع حتى أنّ بعض المؤرّخين توهّم لهذه الأسباب أنّهم من أرومة واحدة[2] وآل أبي صعب على القوبطع وآل طربيه على تنورين، الذين كانوا «متكافلين متضامنين مع الحماديين يدفعون دية القتيل بالاشتراك في ما بينهم»[3]، ويطالبون مشتركين بالدم ويشكّلون مع آل الهاشم السلطة الموازية لسلطة الحماديين[1] وسمعان البيطار على البترون، وهو الذي تولّى منذ

(1) تاريخ العاقورة، الأب لويس الهاشم، ص 492.
(2) صانعو التاريخ اللبناني، طوني مفرج، الجزء السابع، ص 131.
(3) آل طربيه في التاريخ، بردليان طربيه، ص 76.

البداية تمويل كلّ الخطوات التي تطلّبها الوصول بيوسف إلى ولاية جبيل. فهو الذي دفع في دمشق النفقات المختلفة كما كان يتولّى الدفع مسبقاً لوالي طرابلس. ثمّ تولّى جباية الضرائب عنده وقام بجميع أعمال «الديموس» في سائر المناطق ثمّ أقام في البترون يوزّع أراضي المتاولة على نفسه وعلى الأديرة والفلاحين الموارنة المتعطّشين للتملّك. ويبدو أنّه كان قبل ذلك مقرّباً من المشايخ الحمادية كزملائه. وقد عمل ناظراً على أرزاق الشيخ عمر حمادة ثمّ كلّف بأعمال جباية في مقاطعة البترون[2]. ولكنّ الشيخ الحمادي المؤمن بقداسة دير كفيفان وشفاعته يكتشف عند مراجعة دفتر دين الدير المعروض من رئيسه القس الياس. إنّ سمعان حاول الإضرار بأرزاق الدير فيعنّفه على سوء أمانته وقلّة دينه ويطلب من جميع قومه وبني عمّه التنازل عن الأملاك التي أساء فيها سمعان إلى الدير ولو كانت في وسط أرزاقهم تقرّباً وتبرّكاً[3].

خلف يوسف عمّه منصور في حكم الإمارة الشهابية بتدبير الجهات التي أمّنت له قبلاً ولاية جبل لبنان. وبدعم درويش باشا والي صيدا، وتأييد معظم القوى السياسية الدرزية سياسياً في الداخل من الجنبلاطية واليزبكية والنكدية الذين ما لبثوا أن تفرّقوا عنه وعارضوه بعد أن بدأت أهدافه ومراميه تتّضح، وبعد أن تبيّن لهم أنّ الحاكم الفعليّ هو سعد الخوري وجماعة المحيطين به. فنفروا وكرهوا الاثنين، وبدأت المحاولات تتوالى للتخلّص منهما. إلا أنّ الأموال التي كانت تبذل لإرضاء الجزّار كانت تحول دون نجاحها حتى قضى يوسف ومدبّره الأول[4] على مشنقته ولم ينقذ المدبّرين الباقين من سجنه إلا الأموال التي دفعها خلفه بشير ثمناً لإطلاق سراحهم.

لم تحرز سياسة يوسف وجماعته في إمارة الشوف بعض النجاح الذي عرفته في شمال لبنان. ووصل الجميع إلى نهاية مأساوية عنيفة ليس بسبب الظروف الداخلية المختلفة في إمارة دير القمر عنها في ولاية جبيل فحسب، بل وربّما قبل أيّ شيء آخر لوصول أحمد الجزّار إلى السلطة في ولاية صيدا أوّلاً، ثمّ امتداد نفوذه إلى سائر بلاد الشام حتى أصبح العثمانيّ الأقوى فيها وممثّل السلطان الأكثر نفوذاً. ورغم أنّ يوسف استطاع إرضاء مزاجه المتقلّب بإشباع نهمه البالغ إلى المال بين الفينة والأخرى، إلى أن

---

(1) إيليج سلامة، ص .191 وقد منح الحماديون لمعظم هؤلاء ومنهم الشدياق وطربيه والهاشم والدحداح لقب شيخ. الشدياق ص ،90 تاريخ تنورين، ص ،87 قلائد المرجان، بطرس كرم، ص 161.

(2) جبيل والبترون والشمال، أبو عبد الله، ص 121.

(3) راجع وثيقة دير كفيفان، F10.

(4) الإمارة الشهابية، أبو صالح، ص .197 ونزهة الزمان، ص 267.

جاءت النهاية المفجعة لأنّ الرعاية التي كان يحيطه بها الولاة السابقون قد تلاشت والسياسة الدولية التي كانت تشكّل له غطاءً فعّالاً قد تبدّلت، وخصوصاً بعد الثورة الفرنسية التي أطاحت بالنظام الملكيّ من أساسه. وأصبحت فرنسا دولة علمانية انحسر عنها نفوذ الكنيسة بعد تبدّل الكثير من المعطيات.

كان الحلف الشهابيّ الدرزيّ المعادي للأمير يوسف قد دعم الشاب الشهابي بشير قاسم بدفعه إلى الواجهة السياسية ليكون بديلاً عنه في حال إسقاطه. وكان بشير فقيراً ومغموراً، ولا يملك من حطام الدنيا سوى حمار وجمل. ولكنّ دعم الشهابيين ورضا الجزّار كانا كافيَين لإيصاله إلى الإمارة في دير القمر. فبرز مدبّر مارونيّ آخر هو جرجس باز أبو شاكر ابن أخت سعد الخوري وسارع إلى اصطحاب أولاد الأمير يوسف المتوفى إلى جبيل كما فعل خاله مع والدهم وضمنوها سنة 1792م. أو ضمنها باسمهم فأصبح هو وأخواه عبد الأحد وفرنسيس الحكّام الفعليين، فاستمرّوا في السياسة نفسها التي سار عليها خالهم من قبل، وأكملت جبيل في ظل آل باز وتحت عنوان أولاد الأمير يوسف تطبيق الأهداف التي وضعها سعد.

كان أولاد يوسف قاصرين في السن والرأي وتحت أمر مدبّرهم في كلّ ما يفعلون ولم يكن في أيديهم أمرٌ ولا نهي حتى ولا خاتم لأنّ خواتمهم بيد جرجس باز يكتب ويختم كما يشاء بغير إذنٍ لهم ولا علم[1].

لم يكن للأمير بشير الحاكم حرمة عند آل باز، فحكموا كما أرادوا متمتّعين بدعم غير محدود من الكنيسة المارونية ورهبانيتها حتى تمكّن بشير من رسم مؤامرة محبكة، نجحت في قتل الإخوة باز وإلقاء القبض على أولاد يوسف وهم حسين وسعد الدين وسليم، وسمل أعينهم فأصبح هو الحاكم المطلق في المنطقتين (دير القمر وجبيل) ووقعت رهبته في قلوب الناس وراقت له الأيام.

كان الشيعة في جبل لبنان قد قاتلوا إلى جانب الأمير بشير في معركة الميحال الفاصلة ضدّ الأمير يوسف حول شيخهم أسعد عبد الملك. لذلك ربّما اعتقدوا أنّ معاناتهم قد تنتهي في حال انتصار بشير، ولكنّ آمالهم تلاشت عندما سار على سياسة خلَفه ساعياً إلى تحقيق غايته نفسها، فاستمرّت أعمال المصادرة وتوزيع الأملاك كما تواصلت حملات القمع والإرهاب لتهجير القلّة التي بقيت في قراها. وأهمّها الحملة

(1) الإمارة الشهابية، أبو صالح، ص 197، (نزهة الزمان، ص 267).

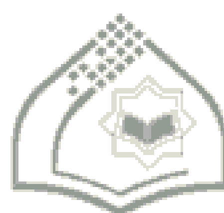
التي أرسلها بقيادة ابنه خليل إلى جبة المنيطرة سنة 1825م. واستعمل فيها كلّ وسائل الشدة والقسوة والمهانة. وأجرى عليهم قوانين مجحفة لإرغامهم على الهجرة.

فبعد أن كانوا أسياد الشمال اللبناني كلّه حكّم الأمير بشير على متاولة المنيطرة وسائر المناطق والقرى شخصاً من جديدة غزير اسمه عقل الزمار ويلقّب بعقل الكسرواني. ولما توفي عقل أورثهم إلى ولده فارس ثمّ إلى حبيب بن فارس حتى عام 1840م. تاريخ سقوط بشير ونفيه إلى مالطه[1]. فأعيد تعيين ثلاثة من المشايخ الحماديين ولاة على شمال لبنان، ولكن هذا التدبير لم يعمر طويلاً بسبب التدخلات الدولية مرة أخرى.[2]



(1) المقاطعة الكسروانية، الخوري حتوني، ص 214.

(2) حول هذا الموضوع، راجع فصل الشيعة تحت الحكم الجديد.


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الفصل الحادي عشر

الأيـام الصعبـة

توالت النكبات على الشيعة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. ولم تكن عناصر قوّتهم ومنعتهم واستقلالهم هي المستهدفة وحدها، بل تجاوز الأمر ذلك إلى استهداف وجودهم وكيانهم بذاته. فتألّبت عليهم جهات متعدّدة وقوى متحالفة وفاعلة يغذّيها دعمٌ سياسيٌ وعسكريٌ وماليٌ محلّيٌ ودوليٌ غير محدود. شُنّت عليهم حروبٌ شرسة في ظلّ موازين قوى غير متكافئة هدفت إلى القضاء على تواجدهم في مناطق معيّنة ومحدّدة، والاستيلاء على بلادهم وأملاكهم بدفعهم شرقاً نحو المفتوح والسهول إلى خارج ما كان يعتبر في ذلك الوقت من لبنان وتوجيه ضربة تهزّ عنفوانهم وإرادة الصمود والمقاومة لديهم لإقفال أيّ طريقٍ قد يخرجهم من هذا النفق المظلم ويبعث في نفوسهم أمل الخلاص والعودة.

دخل جبل عامل في أقسى فترات تاريخه وأشدّها مرارةً ومأساوية بعد معركة يارون ومقتل ناصيف النصار الوائلي الزعيم الشيعيّ التاريخيّ في أيلول 1781م. والذي فقد العامليون بعده استقلالهم الذاتي واستقرارهم الاقتصادي والعسكريّ وكلّ ما نعموا به ودافعوا عنه بتشبّث وعناد طيلة قرون ماضية، فاجتاحته عساكر الجزّار لتنشر الموت والدمار حيث مرّت فتسبي نساءه وفتياته، وتبعثر أهله وسكّانه في كلّ أرجاء الأرض حتى وصل بعضهم إلى أقاصي الهند والأفغان، وبيع أطفاله و نسائه في الأسواق بيعَ العبيد الأرقّاء بعد أن قتل وأسر معظم شيوخه وأعلامه وعلمائه وفرّ الباقون هرباً من المصير المرتقب. فضبط الجزّار أملاكهم واستولى على مقتنياتهم وبسط يده على أراضي الدولة ومنها «جفتلك راس العين» وقسم كبير من بساتين صيدا ومطاحن جبل عامل وكرومه وزيتونه ومعاصره. ووصل بعض أعلامَ العامليين إلى جبال حلب والأناضول،

ومنهم من طلب الحماية في عكار وبعلبك والهرمل. وتعرّضت القرى باستمرار للنهب والسرقة والتعدّيات من جانب رجال الجزار ومماليكه وعساكره الذين كانوا يفرضون خوّات كبيرة ويجبون الضرائب عدّة مرّات في السنة ويعتقلون ما بقي من شباب وفتيان ليلقوا بهم في جحيم السخرة أو السجن[1].

لم يختلف كثيراً مصير بعلبك مدينة الشيعة وملجأ شيوخهم وقادتهم وعلمائهم عمّا ابتلي به جبل عامل بعد أن استقبلت المطاردين والفارّين من ديارهم أمام مظالم الجزّار وأعوانه، فأكرمت وفادتهم وخففت ما أمكن من معاناتهم وكانت قبل مدة وجيزة بقيادة أميرها حيدر قد ساهمت في دعم مقاومة الشيعة الآخرين في جبل لبنان أمام حملة التهجير والإبادة التي تعرّضوا لها. فجاء دورها الآن لتدفع ثمن ما قامت به وتواجه غضب الولاة العثمانيين بعد أن اتفق الجزّار مع محمد درويش باشا والي الشام فأرسلا جيشاً قوياً إلى بعلبك وصلها سنة (1784م.) واجتاحها بوحشية وألقى القبض على أميرها مصطفى وإخوته وأقاربه وساقهم إلى الشام حيث أعدم مصطفى وثلاثة من إخوته. وكما فعل جيش الجزّار في جبل عامل، دخل عسكر محمد درويش باشا إلى المدينة وأريافها وسبى الحريم ومنهنّ حريم الأمير نفسه. وهرب الحرافشة وأعوانهم وتواروا عن الأنظار، ولم يبقَ في بعلبك إلا الأسر المسالمة من الشيعة. فنكّل بها وطوردت وصودرت دورها وأراضيها وتشتّت شملها ومُنعت من الانتفاع بالمرافق العامّة، وقُضي على الحكم الشيعيّ ورجاله قضاءً مبرماً وعيّن رمضان آغا متسلّماً وحاكماً على بعلبك قبل أن يتمكّن الجزّار من إلحاق المدينة بسلطته ويحكمها بواسطة أحد مماليكه سليم آغا.

في جبل لبنان تعرض كلّ من بقي من الشيعة لأبشع ممارسات التنكيل والإذلال: فأملاكهم تغتصب أمام أعينهم، ويُطردون من بيوتهم وديارهم ويُرغمون على مغادرتها إلى حيث لا يعلمون. يتحكّم في مصيرهم جماعة من المغامرين المغمورين بعد أن مكن لهم الاستعانة بسيف السلطان وهم من الذين نشأ معظمهم وتدرب على أمور الحكم في بيوت حكّامهم السابقين من الشيعة في الوقت الذي كانوا يخطّطون فيه لتأليب كلّ القوى وتجنيدها للاستعانة بها على التنكّر لهم والانقلاب عليهم.

«أرسل الجزّار حملة إلى بلاد المتاولة فدافعت قبائلها بشجاعة تحت قيادة الشيخ الحكيم والمقاتل القديم ناصيف النصار الذي سقط في المعركة. مشايخ المتاولة

(1) ولاية سليمان باشا العادل، العورة، ص 54.

الذين كانوا يحمون ضيوفهم الشهابيين في فترات مختلفة لجأوا يفتشون عن مساعدة عند الأمير يوسف. لكنه قام بتسليمهم»[1].

أدرك القنصل الروسي دقة هذه المرحلة التي مرت على الشيعة وعلى لبنان بوجه عام قال:

سنة 1786م. [2] تمكّن درويش باشا من طرد الأمراء الحرافشة وتعيين متسلم من قبله يدير المنطقة مباشرة. «**وفي جبيل اضعف الأمير يوسف آل حمادة المتاولة الذين كانوا يملكون هذا السنجق. وهكذا فإن المتاولة في سوريا دخلت فترة انحطاط منذ ذلك التاريخ. وبالرغم من أن أحفاد آل حرفوش يظهرون الآن من وقت لآخر حكاماً لبعلبك، فإنهم يقومون بذلك من قبل الباشا وباسمه. أما الحقوق الإقطاعية والسلطة المرافقة لها، فقد فقدت منذ عهد بعيد لما فقدت العائلات والقبائل اللبنانية سلطتها وخرجت عن المسرح السياسي فاسحة في المجال أمام الحكم التركي المباشر بكلّ لا أخلاقياته الموروثة»**[3].

يختصر القنصل بازيلي حال المتاولة كما يراها بعد الهزائم المتكرّرة التي لحقت بهم. ولم يكن القناصل والمراقبون الآخرون بعيدين عن الصورة القاتمة التي رآها زميلهم الروسيّ؛ فإنّ القنصل الفرنسيّ هنري غيز يبدو أكثر انفعالاً حين رأى أن المتاولة قد طردوا من بلاد جبيل، فتراجع بعضهم إلى ضواحي بعلبك. أمّا الآخرون، فاحتفظوا ببعض القرى في مقاطعتَي جبيل وبشري وكانوا فيها ذوي قوة وبأس. بيد أنّ الجزّار أتى عليهم نهائياً إثر قتله زعيمهم. **إنّ هذا الباشا جعل منهم فلاحين مقابل أجرٍ معيَن يتقاضونه. ومذ ذاك أصبحوا يعيشون بؤساء ثمّ أرهقهم تعنّت الحكّام المسيحيين والأتراك الذين ناهضوهم فازدادوا فظاظة وخشونة**[4]. ويرى القنصل غيز أنّ أقاليم البلان والخروب والتفاح والريحان والشحار كانت تخصّ المتاولة غير أن الشهابيين استولوا عليها بتشجيع من الجزّار الذي ضايقه موقف المتاولة التهديديّ لهذه الأقاليم التي كانوا يعيشون فيها فساداً كلّما نشب خلافٌ بينه وبين الطائفة[5].

(1) بازيلي، ص 93.
(2) التاريخ الصحيح، 1783م – 1784م.
(3) بازيلي، ص 93.
(4) بيروت ولبنان، هنري غيز، ص 50 الجزء الثاني.
(5) المصدر السابق، الجزء الأول، ص 222.

في هذه الفترة العصيبة التي خسر فيها الشيعة كلّ مظاهر قوّتهم وسلطانهم وعناصر استقلالهم الذاتيّ واستقرارهم الاقتصاديّ، لم يبق منهم في مدينة صور وقراها سوى خمسماية عائلة لاجئة تقطن لبنان المقابل[1].

في فترة زمنية لا تتعدّى العقد الواحد (1773م. ـ 1784م.)، تساقطت الكيانات الشيعية الثلاثة، وهي الوحيدة في بلاد الشام، واحدةً إثر أخرى بعد أن واجهت قوى ظاهرة ومستترة داخلية وعثمانية ودولية، وكانت ضحية هجمة عاتية تعدّت غايتها حروب الإخضاع المألوفة في الإمبراطورية العثمانية وسوريا خصوصاً حيث كانت غالباً محدودة الأهداف والنتائج. وقد اجتهد المهاجمون في تدمير البنية الأساسية لهذه الكيانات بكلّ عناصر تواجدها السياسي والاقتصادي والاجتماعي وخصوصاً البشري للحيلولة دون بروز إمكانيةٍ ما في مستقبل قريب أو بعيد لاستعادة بعض معالم الحياة والنهوض المحتمل من كبوتها الحاسمة. ومن أهمّ التدابير للوصول إلى هذه الغاية كان القيام بزرع تواجد بشريّ هجين، ولا سيّما في مراكز السلطة والقرار الإداريّ والعسكريّ وترسيخها على أنقاضه. وكانت هذه مهمّة المتسلمين الأتراك الذين حكموا في بعلبك وبلادها وجبل عامل وتحت تصرّفهم مفارز من الأرناؤوط والمغاربة ثابتة ومقيمة لمنع محاولات العودة من جهة، ولاستمرار عمليات النهب والضغط والتنكيل من جهة أخرى.

أمّا في جبل لبنان، فقد فرض الوضع الديمغرافي والسكانيّ المختلف أن يتحكّم في عساكر الولاية مدنيّون محليّون بدون خبرة سابقة يمارسون السلطة باسم صبيّ ضعيف الشخصية وشرس الطباع. فلم يكن غريباً أن يتكهّن لامارتين بانقراض المتاولة السريع[2] عندما عاين أحوالهم في هذه الفترة. ووافقه الكثيرون من مواطنيه على هذا الرأي لأنّهم كانوا في كلّ زمن هدفاً لاضطهاد العثمانيين وانّ افتقارهم إلى حماية دولية كبقية الطوائف اللبنانية ساهم في إضعافهم وانهيارهم السريع[3].

في الفترة السوداء التي أعقبت هذه النكبات المتلاحقة كلّها والتي عصفت بالشيعة في مختلف ديارهم، كان من الطبيعيّ أن تصاب بالشلل ولو إلى حين جميع أنشطتهم

(1) مشاهدات في لبنان Laorty لورتة، ص 178.
لبنان المقابل قد يكون المقصود به الجبل الشرقي أو بلاد بعلبك.

(2) رحلة إلى مصر والشام بالفرنسي فولني، ص 247. وربما كان الكاتب يعبر عن وجهة نظر الإدارة التي كلفته بهذه الزيارة وكان فرجين على رأسها.

(3) سوريا اليوم، شارم G.Charmes، ص 41، تاريخ الموارنة، أبو عبد الله، ص 162.

السياسية والاجتماعية التي عادةً ما تبرز في الأحوال العاديّة والمستقرّة وتختفي في أيام المحن والأزمات، لأنّ الجهد والهم سينصرفان في العقود المقبلة إلى لملمة الجراح البليغة التي أصيبوا بها بدون أن تصيب مقتلاً منهم، وامتصاص الضربة التاريخية التي حلّت بهم بدون أن تكون كافية لتحقيق نبؤات لامارتين وشارم وسياسات يوسف الشهابي وأحمد الجزّار وعثمان باشا الكرجي.

إنّ الحياة الفكرية والأدبية المزدهرة منذ قرون في جبل عامل رحلت عن مراتع تألّقها مع المهاجرين العامليين من الفقهاء والشعراء والعلماء، ولازمتهم لتزدهر حيث حلّوا في المنافي والمهاجر شعراً ينطق بالحنين إلى أيام العزّ والهناء في ربوع الصبا ومهد الذكريات تبكي الأندلس المفقودة. وفيضاً من الفكر والأدب حمله المشرّدون معهم إلى ديار ترحالهم حيث أضيف إلى سجلّ العطاءات العاملية صفحة مجيدة من الفكر المهجريّ الذي لا تزال آثاره وتأثيراته حيّةً في الكثير من أنحاء العالم الإسلاميّ وخصوصاً الشيعيّ.

لم يكد ينطوي القرن الثامن عشر حتى بدأت تلوح في مستهلّه نهضة سياسية وعسكرية واجتماعية شيعية تلحّ على استعادة مكانتها السابقة في ديارها الطبيعية التي اضطرّت إلى هجرها.

بعد أن تفاقم الاضطهاد على الشيعة في بعلبك وتشتّت شملهم وصودرت دورهم وأرزاقهم ومُنعوا من الانتفاع بالمرافق العامّة، قام بعض المتمرّدين على ما حلّ بهم من ضنك وشدّة واتّصلوا بأمير حرفوشيّ من فرسانهم وحضّوه على رفع الظلم والحيف عنهم واستعادة بلادهم وحكم آبائه. فقام الأمير جهجاه إلى العراق حيث أمدّته عشيرته «الخزاعل» بالمال، فعاد ليشعل ثورة عارمة ميدانها من زحلة إلى الهرمل، وخاض على امتداد سنوات طويلة حروباً ومعارك عديدة[1]. وكان الأمير بشير الشهابي في ذروة قوّته بعد موت الجزّار، فتدخّل في النزاع وصار تدخّله تقليداً زاد من اضطراب الأمور في المدينة وملحقاتها التي فشلت كلّ محاولات عساكر الشام لإخراج الحرافشة من مركز الحكم فيها وتسليمه إلى آغا تركيّ يحكم باسم والي الشام ولحسابه حكماً مباشراً ومركزياً.

بعد اكتساح الجزّار جبل عامل ونهبه وتدميره وتهجير بعض أهله وجميع شيوخه

(1) تاريخ زحلة، المعلوف، ص 109. التفاصيل في فصل الحرافشة.

وأعلامه، واصل العامليون حرب عصابات لم تخمد طيلة ربع قرن، اضطرّ سليمان باشا والي عكّا سنة 1804م. إلى عقد اتّفاق معهم اعترف لهم فيه بنوعٍ من الحكم الذاتيّ لجبل عامل، فعاد الشيوخ المهاجرون إلى بلادهم وبقي الاتّفاق قائماً حتى عام 1821م، تاريخ الاتّفاق الجديد الذي عقده العامليون مع والي عكا عبدالله باشا أعاد إليهم حكم بلادهم كما كان في السابق قبل معركة يارون ومقتل ناصيف واعترفت الدولة بابنه فارس شيخاً على مشايخ جبل عامل. فاتّخذ بلدة الزرارية مقرّاً له وبنى فيها داراً للرئاسة على نفقة الدولة. ولم يعد لموظّفي الولاية من سلطة على الجبل بل انحصرت الاتصالات والمسؤولية في عميده فارس.

عاد النازحون إلى جبل عامل وتحرّر الناس من الخوف والقلق، فعاد إلى ازدهاره القديم في الاقتصاد والثقافة والحرب. وبلغ أزهى عهوده الأدبية والفكرية في عهد حمد المحمود حاكم جبل عامل وشيخ مشايخه بعد فارس الناصيف.



الفصل الثاني عشر

دار الهجـــرة

الهرمل منطقة واسعة يخترقها وادي العاصي الخصيب حيث يقع منبعه في مغارة الراهب، ويتّجه شمالاً وسط سهولٍ منبسطة حتى يصل إلى عين التنور في قصير حمص. وإلى الغرب ترتفع أعلى قممٍ لبنان في السلسلة الغربية لتشكّل في وسطها خطّاً وهمياً يفصل بلاد الهرمل وبعض بلاد بعلبك عن شمال لبنان حتى الأطراف الشمالية لقضاء المتن على قمم جبلَي المنيطرة والمكمل ملامساً أقصى بلاد عكّار بمحاذاة الساحل الممتدّ من جونية حتى النهر الكبير شمالاً.

«أما بلاد طرابلس فحدها من القبلة جبل لبنان ممتداً على ما يليه من مرج الأسل حيث يمتد نهر العاصي ومن الشرق نهر العاصي ومن الشمال قلاع الدعوة ومن الغرب البحر»[1].

هذه هي منطقة الهرمل وسهلها وجرودها حيث تقع أهمّ أحراج لبنان وتُعرف باسم «حرش الهرمل» على مساحة تتراوح بين 42000هكتار و54000هكتار، أي ما يعادل أكثر من ستين بالماية من أحراج لبنان القديم العمومية وخمسة وأربعين بالماية من أحراج لبنان في عهد الانتداب[2].

تنمو أشجار السنديان والملّول في الأودية والأراضي المنخفضة وأشجار السرو واللزاب والوعر وبعض أشجار الأرز في الجرود والتلال العالية. ورغم أنّ هذه المنطقة تقع على الطرف الشماليّ للبقاع فإنّها كانت تاريخياً ومنذ زمن قديم لا يمكن تحديده،

(1) ابن فضل الله العمري، التعريف بالمصطلح الشريف ولفظة الأسل قد ترد الأسد في بعض المصادر ومعناها الغزار، نيابة طرابلس، القطار، ص 45 و 161.
(2) أشكال الملكية، سعيد، ص 142ـ166.

تتبع جبل لبنان وتعدّ جزءاً من الجبة وتشكل مع سهلها وجردها الواسع ناحية المناصف التابعة إدارياً للواء طرابلس[1]. وقد اعتبرت ناحيةً مستقلّة في فترات كثيرة بعد أن حلّ بها بعض الحماديين منذ قدومهم إلى جبل لبنان. ويبدو أنّه كان لآل سيفا أملاكاً فيها قبل انقراضهم[2]. ثمّ دخلت في إقطاع المشايخ الحمادية المقيمين في جبيل وجبة بشري[3]. إلا أنّ السائح الدانمركيّ نيبوهر الذي زارها من ضمن بعثة علمية تحت إشراف ملك الدانمرك سنة 1761م. قبل فترة وجيزة من بداية تهجير الشيعة من جبل لبنان، عدّد أسماء أربع أسر شيعية تمتلك منذ بضعة قرون مناطق عديدة من لبنان، هي ناصيف[4] وحرفوش وحمادة وأسرة رابعة تحكم الهرمل والقيرانية هي القوانصة Kuanza تدفع الجزية إلى بيك حمص. وغاب عنه أنّ القوانصة هم أحد فروع المشايخ الحمادية وأنّهم كانوا يلتزمون الهرمل في السنين الأخيرة قبل الهجرة باسم قانصوه حمادة من والي طرابلس كسائر مقاطعات جبل لبنان[5].

إن الموارنة يعملون كواخي عند مشايخ المتوالة، نادراً ما يظلون بمعيتهم سنين طويلة. وهم يمتلكون منذ قرون مناطق عديدة. إن آل حرفوش الذي يسمى زعيمهم أميراً يسكنون في بعلبك ويدفعون مباشرة إلى القسطنطينية جزية هذه الناحية.

في صور وفي المناطق المجاورة المسماة بلاد بشارة هناك سبعة أو ثمانية مشايخ من آل ناصيف يتولون عليها ويؤدون الجزية إلى والي صيدا.

وهناك أيضاً مشايخ متاولة من آل القوانصة (Kuanza) الذين يحكمون في القيرانية (Kerrenie) وفي الهرمل وهي مدينة تقع على نهر العاصي ويدفعون الجزية إلى بيك حمص وفي الوقت نفسه يوجد آل حمادة في جبيل والضنية وجبة بشري وهي مقاطعات في شمال البلاد على جبل لبنان ضمن ولاية باشا طرابلس[6].

(1) نواحي لبنان، عصام خليفة، ص 120.
(2) تاريخ الصفدي، ص77.
(3) أخبار الأعيان، ص 190.
(4) المقصود آل ناصيف النصار، وكانوا يسمون ببني نصار، من العائلة الوائلية.
(5) عند زيارة الرحالة كان يحكم الهرمل زاحل بن قانصوه بن حمادة. م.ط.ش سجل رقم 6، ص 5، والعشيرة، ص 178. وذلك جميع مقاطعة الهرمل وتوابعها من إيالة طرابلس بالتزام من والي طرابلس حسين باشا. ولم يكن لسنجق حمص علاقة إدارية بها في أية فترة. وقد يكون لقرية القيرانية تحديداً علاقة عقارية ما بلواء حمص.
(6) مشاهدات في سوريا، كارستن نيبوهر، ص 24.

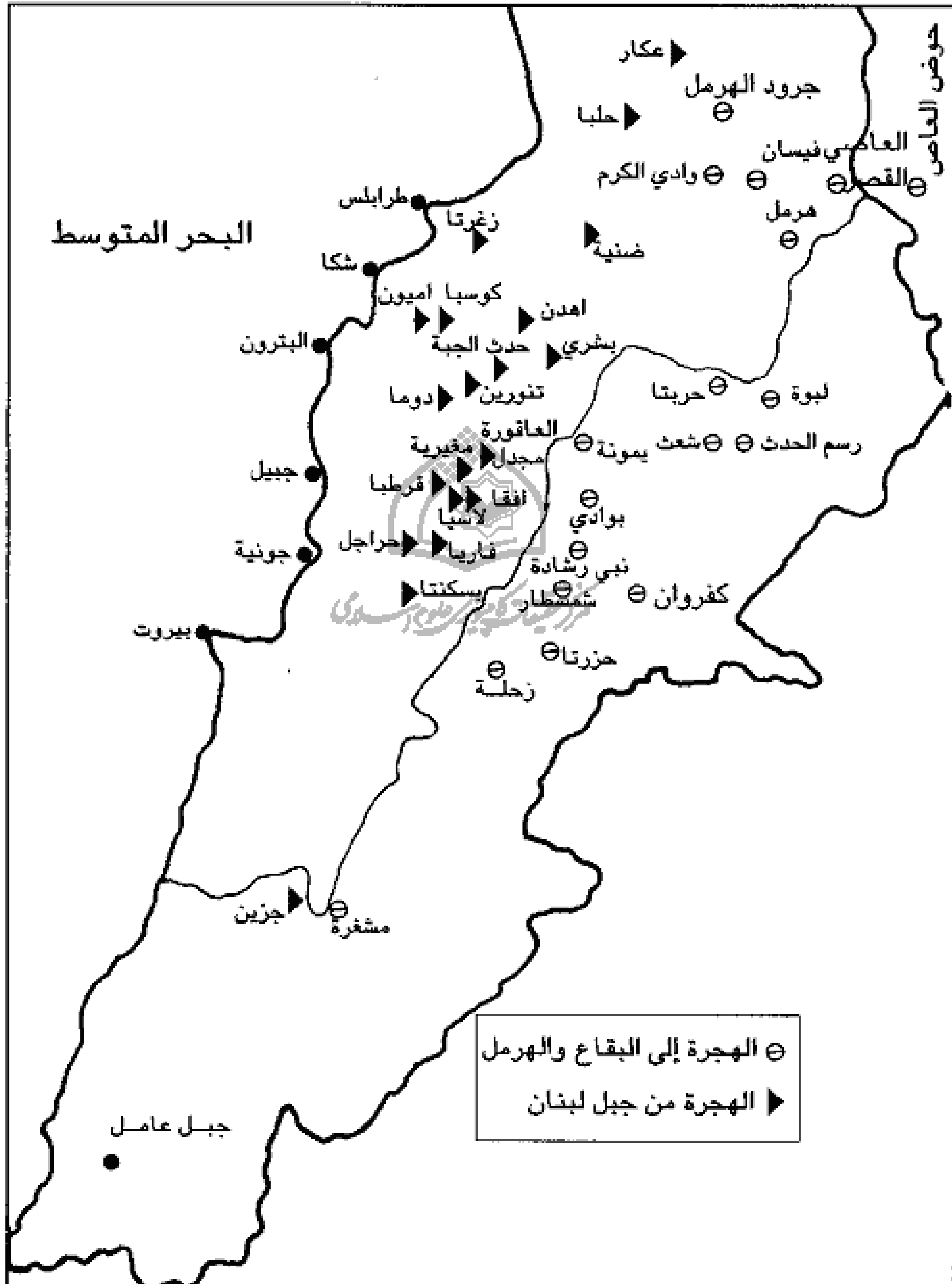
شكّلت الهرمل والسفوح الواقعة إلى جنوبها حتى ما بعد شمسطار دار الهجرة المقصودة والمفضّلة للنازحين من مختلف أنحاء البلاد التي كانوا فيها. وذلك لأنّها بقيت في حكم الحماديين وملك بعضهم، ولأنّ علاقات القربى والمودّة والمعرفة كانت تربط معظم المهاجرين ببعض سكّانها. ولا بدّ أن العامل الجغرافي لعب دوراً مهمّاً؛ فكان من الطبيعيّ أن تتكثّف هجرة الكسروانيين إلى شمسطار وجوارها ونازحي جبيل إلى المنطقة الوسطى بين بعلبك والهرمل، بينما كانت وجهة نازحي الجبة وعكار والمناطق القريبة منهما إلى جرود الهرمل وسهولها المجاورة. أمّا كبير الحماديين صاحب السمية فقد اختار الهرمل مكاناً لهجرته ثمّ إقامته بعد معركة الميحال سنة 1788م. وتوزّعت عشيرته في شمسطار وحدث بعلبك والنبي رشادي وحربتا[1] وغيرها، وتوزّع بقية المهاجرين في السفوح الجبلية والسهول الواقعة بين شمسطار وأقصى جرود الهرمل[2].

في جبل لبنان، شغلت الأحراج المشاعية قبيل الحرب الأولى أيام المتصرّفية حوالي 480 كلم² أي ما نسبته 30% من الأحراج العامّة و13,71 من مساحة الجبل الإجمالية مقابل 420 كلم² من الأحراج الأميرية العائدة لناحية الهرمل. وإذا استثنينا الأحراج الصنوبرية التي تبلغ مساحتها 60 كلم² تبقى مساحة الأحراج المشاعية للسنديان والملّول في جميع أنحاء الجبل حوالي 420 كلم² أي ما يعادل مساحة أحراج الهرمل الأميرية وحدها[3].

لم تكد تمضي عقود قليلة على توافد المهاجرين إلى ديارهم الجديدة واستقرارهم فيها حتى استعادوا مسيرة حياتهم العادية واهتمّوا بأمور معيشتهم؛ فقامت في السفوح والسهول قرى جديدة، وامتلأت الوديان في جرود الهرمل الوعرة والمرتفعات المشرفة على سهول بعلبك بمجموعات عديدة من أسَر تنتمي إلى عشيرة واحدة تقيم في وادٍ أو في عدّة أودية متجاورة حسب ما يقتضيه تأمين الأرض الكافية للزراعة والمراعي الصالحة للمواشي. ثمّ أحيَوا تقاليدهم الاجتماعية والعائلية والعسكرية الموروثة، فبقيت رابطة الدم والولاء التي طالما وحّدت بينهم في ديارهم السالفة وحدّدت نواميس شريعتهم في البروز والفعالية وقادتهم إلى التمسّك من جديد بعصبيّتهم القديمة التي تمحورت حول الشيخ الحماديّ في الهرمل، وعاد اقتناء السلاح لكلّ صبيّ في الأسرة

(1) الأمير فخر الدين، المعلوف، ص 71.
(2) حيث لا يزالون حتى اليوم.
(3) أشكال الملكية، ص 167.

الهجرة الشيعية من جبل لبنان



من أقدس الأعراف المتّبعة وعلامة البلوغ التي لا بدّ من احترامها والتقيّد بها حتى أصبحت العشيرة تحسب بعدد البنادق التي يحملها أفرادها؛ فيقال إنّ هذه العشيرة تعدّ بماية بندقية لا ماية نفر[1].

واستمرّت المشاعر والتقاليد التي ورثوها في موطنهم الأول محلّ احترامهم والتزامهم. وبقيت العلاقات التي سادت بين الأسر والعشائر في موطن الآباء هي نفسها النظام القائم والمتّبع بينهم. وأصبح الانتساب إلى الموضع الذي اضطروا إلى هجره هو المقياس الذي يحدّد العلاقات في الموطن الجديد. فبقيت العشيرة ترد إلى بيرق لاسا أو بيرق أفقا. وهذا الاصطفاف ليس من بقايا التراث الشفهي المتناقل فحسب[2]، بل يلعب دوراً هاماً في تحديد نوعية العلاقات وتحديدها بين عشيرة وأخرى، والإطار المتعارف عليه لتحديد الانتساب أكان إلى بيرق شمص أو بيرق زعيتر[3]. ولم تفتر العلاقات مع الأهل الذين تخلّفوا عن الانتقال لسببٍ أو لآخر أبداً، بل بقيت متواصلةً ومستمرّةً رغم اختلاف الدار ومشقّة التواصل. ولا زالت على تواصلها الاجتماعيّ والعاطفيّ والأسريّ حتى اليوم.

كانت الأراضي التي استثمرها المهاجرون الجبليون والقرى التي حلّوا فيها تقع كبقية بلاد بعلبك تحت حكم الحرافشة. أما الهرمل وجرودها فكانت في حكم الحماديين منذ قرون سابقة، وكانت العلاقة بين الحماديين والحرافشة تتجاوز التحالف المألوف إلى نوع من الوحدة العسكرية التي تستدعي اشتراكهما معاً في أيّ مواجهة عسكرية تتعرّض لها إحدى القوّتين. وهذا ما حصل في المعارك الأخيرة التي خاضها الحماديون قبل التهجير. ولكنّ كثافة الهجرة التي أعقبت هذا الصراع وحلول المهجّرين على أطراف إمارة بعلبك الجنوبية في الهرمل وفي عمقها في الوسط والغرب أفرز وضعاً جديداً غير مسبوق؛ إذ أصبح قسمٌ كبيرٌ من سكّان بلاد بعلبك نفسها يتألّف من المهجّرين الذين أقاموا في وسط السكّان الأصلين وشكّلوا وحدة متميّزة بطباعها ولحمتها وولائها. فاستغلّ الأمير بشير الشهابيّ هذا الواقع الجديد لإثارة الخلاف بين الحليفين القديمين وفي نيّته أن يحقّق من وراء ذلك أكثر من هدف واحد في الوقت نفسه، قاصداً أن يمنع القوّتين الشيعيتين من الاتّفاق على قتاله وخصومته من جرّاء ما ينزله بشيعة الجبل من

(1) العشيرة، ص 96.
(2) عشيرتان، بحث عن العشائر الحمادية، جريدة المستقبل، عدد ،2617 18 أيار 2007.
(3) مشاهدات في سوريا، كارستن نيبوهر، ص 24.

عنت واضطهاد، ومن جهة أخرى يتخلّص من الهرمل، وقد أصبحت مركز تجمّع للمهجّرين الناقمين والمتمرّدين وذلك بإسناد ولايتها إلى الأمير جهجاه الحرفوش. ولكن أصحابها آل حمادة لم يذعنوا له، فحاربهم وقتل من أعوانهم أربعين رجلاً وأحرق حصن القيرانية في شهر تموز من عام 1792م[1].

كانت أراضي بعلبك تخضع لسيطرة الحرافشة قبل أن ينازعهم على أجزاء منها الحماديون المنتقلون من كسروان وجبيل، فكانت العلاقات بين العائلتين تشهد أحياناً بعض التوتّر خصوصاً بسبب التدخّل الشهابيّ لتعود سريعاً إلى طبيعتها التحالفية كما حصل مراراً في مواجهة هذا التدخّل[2].

كان الشيعة في الهرمل وبعلبك أو في الجبل يتحيّنون الفرص للثورة على الأمير بشير. وقد سنحت الفرصة في العام 1820م. عندما سعى الأمير بشير لدى والي الشام بعزل الأمير أمين الحرفوش عن إمارة بعلبك وتولية نصوح بن جهجاه مكانه. فنفّذ الوالي ذلك، فرحل الأمير أمين وأخوه الأمير سلطان إلى الهرمل. «ولما كان بشير في **حوران تظاهر بالخيانة من أهالي تلك البلاد الأميران سلطان وأمين الحرفوشيّان والشيخ حمود حمادة تعصّباً منهم للمشايخ الحمادية**»[3].

أرسل الأمير بشير الذي وصل إلى إهدن جيشاً بقيادة ملحم الشهابي لقتال المتمرّدين، وسار معه الأمير نصّوح الحرفوش. ولكنّ المواجهة لم تحصل لأنّ الأميرين الحرفوشيين غادرا إلى بلاد عكار. «ولما وصل الأمير بشير إلى بشري قدم إليه الأمير ملحم راجعاً من بعلبك ومعه الأمير نصوح الحرفوش والشيخ حمود حمادة **فرحب بهم وطيب خاطر الشيخ حمود وأكرمه**»[4].

تضامن من بقي من الشيعة في جبيل وكسروان مع إخوانهم في الهرمل، فأعلنوا الثورة والعصيان على الشهابيين والعثمانيين فكتب الأمير بشير إلى عبد الله باشا والي عكا مستنجداً ومسترشداً فأجابه:

اطلعنا على تحريراتكم الأول والثاني وكامل ما أوضحتموه من الغرور والمجاسرة التي حصلت من رعايا جبيل وكسروان وطايفة الحمادية ورفعهم لواء العصاوة

(1) تاريخ بعلبك، .295 نقلاً عن (تاريخ الشهابي).
(2) تاريخ ميخائيل الدمشقي، ص 131.
(3) تاريخ الشهابي، ص .693 ونزهة الزمان، ص 1184.
(4) أخبار الأعيان، الجزء الثاني، ص 412.

وتمريق رؤوسهم من قلادة الطاعة وترددهم عن أداء الأموال وتجمهرهم. مهما اقتضى لكم من المساعدة.

من طرفنا فكونوا مطمئنين البال والخاطر ومنشطين[1].

ولكن في جبة المنيطرة، حيث لم تنقطع أعمال التهجير لم يكن الأمير بشير وعساكره على الدرجة نفسها من التسامح والحلم عندما «**تقدم التشكي إلى الأمير بشير الوالي مبينين له عن أعمال المتاولة السالبة للراحة والأمنية، فاحتدم الأمير عليهم غيظاً واحتمى غضباً وأرسل ابنه الأمير خليل ومعه شرذمة من الرجال وكتب إلى المشايخ الخازنيين أن يجمعوا رجال كسروان ويذهبوا بهم إلى قصاص المتاولة الموجودين في كامل قرى جبة المنيطرة المتأكد عليهم جميعهم الأعمال العادمة الأمنية. فاجتمع من كسروان نحو 400 رجل وذهبوا مع المشايخ والأمير المذكور. ولما بلغ المتاولة قدوم العسكر إلى قراهم جميعها، حاولوا الفرار جميعاً. عند ذلك أمر خليل بنهب بيوتهم جميعاً، فنهبوها عن آخرها ثم أمر بقطع أملاكهم فقطعوا جانباً منها وعطلوا الأمتعة غير القابلة للنهب**»[2] سنة 1825م.

إنّ سبب هذه الحملة كما يذكره الأب الحتوني أنّ مسيحياً من عرمون وُجد مقتولاً بالرصاص قرب قرية «قمهز» فاتُّهم ثلاثة من المتاولة بقتله بقصد سلبه، فدبَّ النفير في بلاد كسروان للثأر من جميع المتاولة في كلّ قرى المنطقة وسارت الحملة إليهم، ومهمّتها هي الاقتصاص من كامل قرى جبة المنيطرة المتوالية. فهرب المستهدفون وربّما لم يعودوا إلى بيوتهم أبداً، لأنّ قصد تهجيرهم واضح في كلّ ظروف هذه الحادثة وأفعال خليل ورجاله من الخازنيين وأهالي كسروان عندما نهبوا البيوت عن آخرها وقطعوا الأملاك وعطلوا كل ما لم يتمكنوا من حمله. ولم يذكر المؤرّخ ولا غيره كيف عرف الأمير وأعوانه الخازنيون والكسروانيون هوية قتلته والدافع إلى القتل إليه، وكيف يمكن تثبيت الأمن بطرح الصوت على أهل القتيل وعصبته والاستعانة بهم لمطاردة القاتل وأهل ملّته جميعاً. «**وهدم بيوتهم وقطع أشجارهم ونهب كل مقتنياتهم كي تستحيل عودتهم إلى ديارهم بعد انسحاب الحملة**»[3].

(1) الغرر الحسان، الجزء الأول، المجلد الثاني، الشهابي، ص 690.

(2) المقاطعة الكسروانية، حتوني، ص 257. تحولت جموعهم إلى الفتوح اقطاعهم القديم ونزلوا على بعض مشايعهم من أبناء ملتهم وغيرهم من القائمين في مزارعهم الموروثة (تاريخ غبالة، ص 167).

(3) أدى تكرار مثل هذه الحملات إلى استمرار الهجرات الشيعية على امتداد سنوات طويلة وربما كانت هذه غايتها بالإضافة إلى إبقاء الأهالي الباقين في حالة من القلق وعدم الطمأنينة.

يقول باحث أجنبي عن تلك المرحلة: كان لهم محيطهم الماروني بالمرصاد، وكان غامراً وسريع الانقلاب عليهم ولا سيما في فترات التوتر ثم إنهم كانوا مديونين لتجار المدن المسيحية الذين انتزعوا منهم أراضيهم تدريجياً ولذا ظل الشيعة في هذه المنطقة وحتى القرن التاسع عشر يغذّون تيار الهجرة الذي حملهم إلى شمال شرق السلسلة اللبنانية أي إلى الهرمل. والرسالة المؤرخة في 9 حزيران 1858 الموجهة من قبل آل الخازن الموارنة في غسطا إلى بعض أقاربهم في عجلتون تشير إلى أن المتاولة في منطقة أفقا هادئون وأن متاولة المنيطرة اضطروا إلى اللجوء إلى مناطق مرتفعة وأنهم يطلبون الصلح[1].

لئن استطاع المهاجرون الشيعة إلى الهرمل والبقاع إعادة بناء بنيتهم السكّانية والعشائرية وبروزهم كوحدة مترابطة فرضت نفسها بوصفها قوّة يُحسب حسابها في مختلف الأوضاع السياسية والإدارية والعسكرية منذ مستهلّ القرن التاسع عشر في كلّ ما يتعلّق بأوضاع المنطقة التي حلّوا فيها، فإنّ إخوانهم المتخلّفين في الجبل اللبنانيّ استمرّوا يعانون من بعض الممارسات القمعيّة كالتي تعرّضت لها المنيطرة من قبل السلطة الشهابية وأعوانها ومدبّريها بمساعدة وتشجيعٍ من والي طرابلس سواءٌ في أيام الأمير يوسف وأولاده أم طيلة عهد بشير قاسم المديد. وكان المتاولة الذين لم يتركوا أملاكهم وقراهم يعانون الكثير من المضايقات التي لا يمكن حصرها وتعدادها، لأنّها أصبحت السمة البارزة في السياسة الجديدة وإحدى أهمّ بنودها وأهدافها. يحدّثنا الأب لويس بليبل عن «معاناة» الرهبان في هذه الحقبة، فيقول إنّ الأمير يوسف بمسعى من سعد الخوري وسمعان البيطار ملك دير سيدة ميفوق قرية إيليج بما فيها من توت وبيوت في جميع تخومها وما بها من ماء وهواء. ويتألّم لما قاساه الرهبان من المتاعب والمشقّات من تعدّي المتاولة «أصحاب التوت والبيوت المسلوبة» الذين لم ترق لهم هذه الأعمال، لأنّ ما كان يشتغلونه الرهبان نهاراً من بناء وتصليح أملاك، كان الحماديون المتاولة يتلفونه ليلاً. لذلك كان الرهبان يقضون ليلهم في المقابر والكهوف متّخذين منها متراساً. ويستأنفون العمل نهاراً، لأنّ الرهبان أصرّوا على بناء ديرهم في داخل بيوت المتاولة لمنعهم من التفكير بالعودة[2]. «وأصرّ أصحاب البيوت على منع تحويلها إلى أديرةٍ قهراً». ولطالما سبّب استيلاء الرهبان على بيوت المتاولة وأملاكهم بوجودهم

(1) مجتمع جبل لبنان، شوفالييه، ص 69.

(2) لويس بليبل، تاريخ الرهبانية المارونية، المجلد الثاني، فصل 12، عدد 69. والملاحظ أن الأب لم يلتفت إلى معاناة أصحاب الأملاك وهم يرون من يهدم بيوتهم أمام أنظارهم ويقيم مكانها ديراً.

وأمام أعينهم وإقامة الأديرة مكانها لتثبيت هذا الاستيلاء وتكريسه بعض المتاعب، خصوصاً بعد أن تكاثرت أملاك الرهبان إلى درجة أنّه لم يعد بالإمكان استغلالها وإدارتها، إلا بتقسيمها على أديرة جديدة يتم إنشاؤها خصّيصاً لمثل هذه المهام[1].

ويقول الخور أسقف يوسف داغر،تبعاً لما توافر له من نقولات شفوية، كان الحمادية يعيشون في البلاد فساداً ولبثوا من سنة 1763م يشنون الغارات ويحرقون القرى وكانت تنورين من جملة المراكز التي أقام فيها حكامهم ومنها كانوا يبثون الجواسيس ويعرقلون الأحكام. فأشار سعد الخوري وسمعان البيطار على الأمير يوسف بأن يمكن الرهبان من البناء في حوب ويعضدهم بقوة، لأنهم قوة معنوية لا يستهان بها ولما باشروا في البناء كان المتاولة آل حمادة يهدمون في الليل ما يبنيه الرهبان في النهار ولكن في آخر الأمر فازوا وبقي المتاولة في تنورين وفي بلعا حتى عهد أنطون بو طربيه فأخذ أملاكهم في بلعا وتنورين التحتا[2].

وقد سبّبت هذه الأمور أحياناً مشاكل وصدامات بين الفلاحين المتاولة والرهبان وأعوانهم وأجرائهم أوقعت بعض القتلى من الطرفين، وقادت إلى إحراق الدير المستولي على الأملاك المصادرة بموجب صكوك وهبات سمعان البيطار، أو غيره من جماعة الأمير يوسف أو بصكوك مشابهة ولاحقة[3].

الشيعة والأمير بشير

لم يكتف الأمير بشير بخلافة قريبه يوسف في حكم بلاد الشوف، بل استطاع أن ينتزع من أولاده بعد مدة حكم المقاطعات الشمالية واستمر فيها حاكماً حتى انهيار الحكم المصري ونفيه إلى خارج البلاد. وقد ارتفعت مبالغ الالتزام على هذه المقاطعات ارتفاعاً هائلاً تعود أسبابه إلى التنافس الحاد بين الأمراء الشهابيين على شراء رضا الوالي العثماني وفرمان الولاية بمبالغ خيالية انعكست على الأهلين فقراً وسخطاً فجّر ثورات يائسة ومتوالية استدعت تدخّل العساكر العثمانية التي دأب الشهابيون على الاستنجاد بها فزادت من معاناة الناس بما كانت تقوم به من أعمال النهب والتدمير.

---

(1) إن أملاك بعض الأديرة توسعت وتكاثرت حتى لم يعد يتمكن الرهبان من ضبط مداخيلها فاتخذ هذا التدبير في مجمع دير طاميش سنة 1847م. إيليج، ص 174.

(2) تنورين في الحقبة العثمانية، شربل داغر، ص 26.

(3) مثل حادثة إحراق دير عنايا على أثر خلاف بين المالكين الشيعة من أهل حجولا مع الرهبان في هذه الفترة.

عام 1803م، تلقّى بشير خلعة الولاية على أن يدفع للجزّار ماية ألف غرش في مدّة أربعة شهور وخمسة وعشرين ألف غرش كل شهر وعشرة آلاف غرش عن بلاد جبيل كلّ شهر[1] بعد أن كان المبلغ المفروض على المقاطعة نفسها أيام الحماديين لا يتجاوز نصف هذا المبلغ عن عامٍ كامل، ومع ذلك، فنادراً ما وصل هذا المبلغ إلى خزينة الوالي رغم محاولاته المضنية. وفي سنة 1820م. طلب عبدالله باشا والي عكار من الأمير بشير صكاً يتعهّد فيه بدفع مليون غرش تدفع في مدّة شهرين، فوجّه الأمير بشير ابنه قاسم إلى بلاد جبيل ليجبي الأموال الأميرية. فلمّا وصل إلى لحفد، رفض الأهالي دفع الأموال مسبقاً أو دفع أكثر من مال واحد في العام[2]. ثمّ تحزّب أهالي كسروان وجبيل والبترون والجبة وأظهروا العصيان وعدم الطاعة وتجمّعوا بمكان يقال له لحفد[3]. فوصل بشير إلى هناك على رأس حملة لتأديب العصاة وقمع التمرّد.

«في أثناء ذلك اجتمع إلى حاقل أهل بلاد جبيل وبلاد البترون وبعض أهالي كسروان واجتمع إلى إهمج أهل جبة بشري واجتمع إلى رام مشمش متاولة بلاد جبيل وأقاموا لهم وكلاء يدبرونهم»[4].

«في أثناء المفاوضات بين الطرفين، ظهر على سفح الجبل المقابل لمعسكر الأمير نحو ألفي نفر حضروا من حاقل. وظهر مقابلهم إلى الجنوب جماعة من المتاولة. وبدأ إطلاق الرصاص، واستمرّت المعركة حتى الليل قبل أن ينسحب الأمير إلى عمشيت ينتظر النجدة ليقوم بالهجوم الساحق على الثوار ويغرّم الأهالي بـ 250 ألف غرش نفقة عسكر. كما فرض مبالغ كبيرة على سائر المقاطعات حتى اضطرّ الفلاحون أن يبيعوا أملاكهم من الأديرة لتسديد الضرائب والغرامات الباهظة»[5].

شارك المتاولة في هذه الانتفاضة باندفاع وحماس وقاتلوا عساكر السلطة الشهابية لأول مرّة ربّما بالتعاون مع إخوانهم الفلاحين من الموارنة، إلا أنّهم كانوا مستقلّين بتشكيلاتهم القتالية ويحاربون كمجموعة واحدة في معظم الحالات. لقد عانوا من قساوة السلطة وضرائبها وغراماتها وتنكيلها قبل إخوانهم الثائرين من الموارنة. لذلك،

(1) الانتفاضات اللبنانية، مسعود ضاهر، ص 64.
(2) أخبار الأعيان، الجزء الثاني، ص 407.
(3) الانتفاضات اللبنانية، مسعود ضاهر، ص 72 وهي الحركة المعروفة بعامية لحفد.
(4) أخبار الأعيان، الجزء الثاني، ص 408.
(5) الانتفاضات، ص 74. كان رجال الكنيسة المارونية يملكون أراضٍ كثيرة ويستغلون الفلاحين على غرار الإقطاعيين الدنيويين، تاريخ الأقطار العربية الحديث، لوتسكي، ص 16.

وثيقة F15: تعهد شيعي بالحفاظ على جمهور العامية ومن يخالفه يخرج عن دين محمد.

كان اندفاعهم وحماسهم متّقداً وعنيفاً بعد أن وقّع مشايخهم نداءً يطلبون فيه من الجميع الانضمام للثورة، ويتعهّدون بالحفاظ على جمهور العاميّة يداً واحدة ودماً واحداً وصيانة عرض واحد وصالح واحد كايناً من كان[1].

أخذ الشيعة المبادرة بالدعوة إلى مواجهة السلطة الشهابية في عامية لحفد وتعهّدوا بمناصرتها وحفظ المشاركين فيها، لأنّهم كانوا في مقدّمة المعانين من ظلمها وتسلّطها، وهم الفئة المسحوقة التي اختصّها الشهابيون بما لم يختبره جيرانهم الموارنة من الاضطّهاد والتنكيل. فكانوا ينتظرون أي مناسبة للتمرّد والمواجهة والدفاع عن وجودهم المهدّد في الوقت الذي كان فيه التهديد لا يطال أكثر من أموال الباقين وأملاكهم.

الشيعة ونابليون

كان المتاولة مستعدّين للتحالف مع أيٍّ كان يعادي العثمانيين خصوصاً في عهد نكبتهم أيام الجزّار وجباته يوسف وبشير. لذلك لم يكد نابليون يصل إلى أسوار عكا، حتى تقاطروا بدون دعوة من منافيهم وأرض الشتات التي تخفوا فيها، وخرجوا إلى معسكر الفرنسيين للقتال معهم إن لم يكن حباً لهم، فكرهاً بالجزار[2]. فساعدوا نابليون نكايةً به[3]. أمّا الموارنة فلم يجرؤوا على حمل السلاح إلى جانب الفرنسيين، بل اكتفوا بمدّهم بالمؤونة في أثناء حصار عكا[4]، وكان يوجد أناس من الجبل وغيرهم يبيعون المسكرات لأجل ربحهم الخاص بهم[5].

ولو فعل الجميع مثل ما فعل المتاولة، لوصل نابليون إلى حلب دون أن يكون للدفاع عن عكا نتيجة حاسمة[6].

الشيعة في عهد المصريين

من النادر أن يجتمع الشيعة والعثمانيون على موقف موحّد مثل ما فعلوا في مواجهة الحكم المصري الذي اعتمد الأمير بشير حاكماً على معظم المقاطعات اللبنانية. وربّما هذا هو السبب الرئيسي في وقوف الشيعة في جميع ديارهم ومناطقهم في مواجهة

(1) راجع الوثيقة F15.
(2) بازيلي، ص 98.
(3) المقاطعات اللبنانية، سويد، ص 222.
(4) لبنان في تاريخه وتراثه، ص 323.
(5) منتخبات، مشاقة، ص 30.
(6) بازيلي، ص 99.

الحكم المصري والمبادرة إلى الثورة عليه ومقاتلته قبل أيّ فريق لبنانيّ آخر.

قاتل الشيعة المصريين في جبل عامل والبقاع والهرمل وجبل لبنان بعد أن تفرّد الأمير بشير بحكم لبنان حكماً استبدادياً مطلقاً. وجاء الحكم المصري يطلق يده في جميع المناطق، ويخضع لبنان بشقيه وجبل عامل وبعلبك والبقاع إلى سلطته وتسلّط أفراد أسرته الذين كانوا مكروهين جداً من سكّان الجبل، ويتحيّنون الفرصة للتخلّص منه. فكان الشيعة أول من ثار بوجهه وقاتله. وتبعتهم بقية الطوائف قبيل انحسار الحكم المصري وعند بدء التدخّل الدوليّ لإعادة حكم السلطان إلى كامل مقاطعات برّ الشام.

«وقع الأمراء خنجر الحرفوش وعلي فارس وعلي قايدبيه على الشروط العشرة المرسلة من الأمير بشير إلى محمد علي باشا، والتي يرضون عند تحقيقها الرجوع إلى طاعة الدولة، والتي تنصّ على عدم أخذ السلاح والغاء التجنيد من جميع الطوائف وتخفيض الضرائب ـ إلغاء السخرة ـ فوافقه محمد علي ووزراء دول الإفرنج وجرى الاتفاق عليها مع الحكومة المصرية»[1].

كان أول من ثار ضد الحكم المصري وأعوانه من أسرة الأمير بشير هو الشيخ حسين شبيب[2] وأخوه محمد أولاد فارس الناصيف النصار شيخ مشايخ جبل عامل وقائد الثورة علي الجزّار وخلفاؤه من الولاة العثمانيين في عكا. وقد تمكّن حكمدار دمشق المصري من القبض على الشيخ حسين وشنقه قبل اندلاع الثورة في سائر المناطق. هذه الثورة العامة التي كان الشيعة من أول القائمين بها قادةً ومقاتلين.

قاد الثورة في جبل عامل حمد المحمود بعد القضاء على ثورة حسين الشبيب، والأمير خنجر الحرفوش في بعلبك والبقاع يعاونه شقيقه سلمان وأبناء عمه مجيد ومحمد وجواد ومحمود. وكان الاتفاق المبرم بين عبد الله باشا والي عكا والشيخ فارس الناصيف والذي أعاد إلى العامليين حكم بلادهم كما كان في السابق ساري المفعول إلى حين احتلال ابراهيم باشا كامل بلاد الشام 1832م. فدخل جبل عامل عندئذ في الحكم المصري الذي ألحقه بالإمارة الشهابية تحت حكم بشير وأولاده. وكان هذا الإلحاق أحد أهم الأسباب التي دعت العامليين للثورة على المصريين وحليفهم الشهابي[3].

«ثمّ قاد خنجر معظم معاركها في بعلبك ووطا الجوز ضدّ مجيد ابن الأمير

(1) المقاطعات اللبنانية، سويد، ج2 ص 454.
(2) تفاصيل هذه الثورة في أخبار بني وائل.
(3) لبنان في تاريخه وتراثه، ص 331.

بشير وزحلة وجبل لبنان، وأرسل رجالاً لدعم الثائرين في جبل عامل[1]، وسيطر على بعلبك حتى نصّبته الدولة العثمانية رأساً على كامل أمراء مشايخ ورجال مقاطعات بلاد جبيل والكورة وجبة بشري وتوابعها»[2].

كتب أهالي جبل لبنان (دروزاً ونصارى) إلى المشايخ الحمادية وباقي طوائف بيت حمادة يحرضونهم على الثورة ضد الحكم المصري والخضوع إلى أوامر الدولة العثمانية الرؤوفة[3].

ولكن الحماديين لم ينتظروا هذا النداء العامّ للتحرّك؛ لأنّ ثورتهم على المصريين والمواجهات معهم قد بدأت قبل ذلك ممّا دفع ابراهيم باشا إلى الكتابة في 5 حزيران 1839م. إلى الأمير بشير يطلب منه إرسال ألف من اللبنانيين، وكتب في الوقت نفسه إلى اللواء عثمان بك في كلس يأمره بالقيام إلى طرابلس بحراً ليتعاون هو وبشير في ضرب الحماديين وأتباعهم بعد أن قتلوا متسلم عكار ونهبوا بيته واستولوا على خزينة عكار[4]. وامتدّت ثورة الحمادية إلى جبل لبنان، فانحدر مشايخهم بمائتي نفر من جماعتهم المتاولة ومعهم أبو سمرا غانم من جبة المنيطرة إلى جبيل، فاجتمع إليهم رجال من تلك البلاد وقاتلوا العسكر المصري في زغرتا ثمّ في إيعال ثم انفض اللبنانيون عن أبي سمرا بعد انتصارهم فسار بعشرين نفراً من المتاولة إلى الضنية[5].

قام الحماديون بالاشتراك مع الحرافشة بعصيان في وجه الحكم المصري[6]. وقامت الدولة العثمانية باتصالات سرية معهم تحثهم على تحرير بلادهم من هذا الحكم. وقدمت لهم اغراءات بالحكم ووعوداً بالمساعدة العسكرية.

وقع في يد المصريين وثائق صادرة عن محمد رشيد باشا، والهواري باشي. موجهة إلى الأمير سلمان الحرفوشي وثلاثة من أعيان بعلبك الحماديين تدعوهم إلى مقاومة المصريين وقتالهم.

جاء في رسالة أحمد أغا الهواري باشي إلى المشايخ الحماديين الثلاثة سعد الدين وأبي نصر ومحمد كنج.

«أفندينا دستور الوقور محمد رشيد باشا صار عنده تفهيم الذي يخصكم.

(1) إلى حسين الشبيب، سبق تفصيل ذلك.
(2) بيورلدي صادر عن عزت محمد باشا، سر عسكر الشام في 1 تشرين أول 1840.
(3) المقاطعات اللبنانية، الجزء الثاني، سويد، ص 451، نقلاً عن رستم.
(4) بشير بين السلطان والعزيز، أسد رستم، ص 162.
(5) أخبار الأعيان، ج2، ص 460.
(6) الإمارة الشيعية ص 177.

وبلادكم وما جدّ بها من أمور وصلت إلى مسامعه.

فأعطانا سعادته قولاً على بلادكم وردها عليكم وفوّض أمورها بيدكم.

المراد منكم يا اخوتنا تشدوا همتكم بالمجاسرة على بلادكم. أنتم وأهل بلادكم. ولا يكون لكم تفكر في شيء، فسعادة الدستور الوقور عن قريب ينهض لكم بالعساكر المشهورة[1]».

صدر حكم بالإعدام على الثائرين الشيعة ولكن رسالة من محمد علي باشا إلى ابنه إبراهيم لم تر مبرراً لتنفيذ هذا الحكم، وهو يرى أن رسائل محمد رشيد باشا مزورة، ويترك الأمر إلى ولده ليفعل بهم ما يشاء[2].

وفي رسالة جوابية حول هذا الموضوع يبلغ إبراهيم باشا والده أنه أخلى سبيل المتهمين[3].

بعد فشل المفاوضات بين الثوار والحكومة المصرية والأمير بشير، تم انعقاد مجمع في انطلياس انبثقت عنه لجنة من اثني عشر شخصاً شكّلوا ديواناً عسكرياً أقسم أعضاؤه رغم اختلاف طوائفهم على مذبح القديس مار الياس انطلياس على عدم الخيانة والاتفاق على الرأي والقول. وممّن عرف من الأشخاص الموقّعين اثنان من المتاولة، وهما أحمد داغر[4] وفاعور حمادة[5].

شارك من بقي من الشيعة في جبل لبنان ـ وهم أقلية مشرذمة مبعثرة استطاعت الصمود في قراها رغم ما تعرّضت له من محن وعسف وإكراه لدفعها إلى الهجرة في معظم الانتفاضات والثورات التي قامت ضدّ التسلّط الشهابيّ المرتكز على الفرمانات العثمانية في البداية أو الجيش المصري المنتصر بعد ذلك.

إن سياسة الشهابيين المتنصرين ومساعي القنصل الفرنسي وجهود التنظيمات

(1) المحفوظات الملكية المصرية أسد رستم المجلد الثاني عدد 3915 - ص 499.

(2) المصدر السابق عدد 3924 وص 501.

(3) المصدر السابق عابدين محفظة 250 رقم410 ومحمد رشيد باشا وهو قائد الجيوش العثمانية في مواجهة المصريين والهواري أحد مساعديه.

م.م.م.، المجلد الثاني، أسد رستم، رقم ،3915 ص 498.

(4) أحمد داغر ثائر متوالي من برج البراجنة. كان من رؤساء عامية ،1840م وأحد أعضاء مجلس قيادتها، قاتل في جنوب بيروت ومع ثوار المتن ودير القمر. قاد المقاومة في صيدا حتى 24 تموز 1840م يوم مقتله على يد حسين السلمان حليف المصريين وصديق الأمير بشير.

(5) المقاطعات اللبنانية، غنام، ص .145 وهناك من يشكك في صحة هذه الوثيقة لا في مضمونها. راجع انقلاب على الماضي، عادل اسماعيل، ص .70

الكهنوتية والإرسالية حاولت بعد نجاح تجربتها في الشمال، تعميمها على الشوف أيضاً مما ساهم في ما بعد بانهيار الإمارة الشهابية، وقيام الفتن الطائفية على أثرها ونشوء تنافس دوليّ حاد على التدخّل في لبنان واقتسامه طوائف ونفوذ وسياسات ودخول البلاد في دوّامة من الانقسام الطائفي والتجاذب الدولي جعلت منه مشكلة دولية، فسارعت الدول الأوروبية بمشاركة الدولة العثمانية إلى البحث عن حلّ لها في ظلّ الأحقاد الداخلية والأطماع الدولية. فكانت الأمور تسير في اتّجاه صدام دمويّ ما لبث أن انفجر بين الموارنة والدروز.

الشيعة والفتنة الطائفية

لم يتورط الشيعة بشكل عام في الأحداث الطائفية الخطيرة التي عصفت بلبنان في أواسط القرن التاسع عشر وإن كانوا يميلون غالباً إلى مساندة النصارى. فدور الحرافشة في إنقاذ زحلة من الهجوم الكبير حفظ كافة النصارى ومنع الدروز من إذلالهم[1] وشارك بعض المشايخ الحمادية وفرسانهم في الدفاع عن دير القمر إبان حصارها المشهور، كما شارك ثلاثة من المشايخ الحماديين في مجتمع النصارى في بعبدا مع فرسانهم للنظر في أمور الدفاع عن النصارى المهددين. وكان فرسان الحمادية في مقدمة النصارى في هجومهم على الشويفات[2] ومنع بكوات بيت علي الصغير حدوث قلاقل في بلادهم وحالوا دون كل شر على النصارى.[3] وبالرغم من ذلك فقد تعرض بقايا الحمادية في جبل لبنان إلى اعتداءات شاملة نتج عنها هجرة شيعية شبه كاملة معظمها نحو البقاع والقليل من المهاجرين كانت وجهتهم نحو جبل عامل.

إن ما يهمنا من هذه الأحداث الدامية هو إلى أي حدٍّ ساهمت في تهجير البقية الباقية من الشيعة الحماديين الذين تخلفوا عمن سبقهم من إخوانهم في السنين السابقة. إذا وضعنا المصادر والمرويات والكتابات التي تفصل أحداث هذه الفترة بين الحمادية الجبلية وجيرانهم من النصارى جانباً فإن الوثائق الرسمية التي صدرت في الفترة نفسها كثيرة جداً نكتفي ببعضها لاختلاف الجهات التي ضمنتها رأياً ووصفاً

(1) حول حصار زحلة راجع فصل إمارة بعلبك وهذا القول لشاهين ابكاريوس حسر اللثام عن نكبات الشام ص 12.

(2) الشدياق، ص483 و 487 و488.

(3) حسر اللثام، ابكاريوس ص ،209 طبع مصر ، 1895.

يمثل كل الأفرقاء.

الوثيقة الأولى: عريضة مرفوعة إلى السلطات وموقعة من طائفة الحمادية المتاولة أهالي بلاد جبيل تتحدث عما تعرض له موقعوها من أعمال الغدر والتعدي والسلب من أهالي كسروان وجبل الفتوح بهدف إكراههم على تغيير الدين والملة[1].

والوثيقة الثانية رسالة من والي صيدا إلى البطريرك الماروني جاء فيها.

«بهذا النهار تسامح وتحقق وقوع التعدي من طائفة النصارى أهالي جبل كسروان وأهل مقاطعة الفتوح وناحية جبيل بحق طائفة المتاولة الساكنين بتلك النواحي، ومد يد الاغتصاب إليهم، وطردهم من محلاتهم وإحراقها بالنار الأمر الذي أوجب حضور أكثر أهل الإسلام المقيمين في جبيل لهذا الطرف بعيالهم وأولادهم»[2].

وتنتهي الرسالة بالحض على تدارك الأمور لمنع وقوع ردات فعل في أماكن أخرى وهو أمر حذر منه الكثيرون وخصوصاً القائمقام بشير أبو اللمع فهو يبدأ إحدى رسائله إلى البطريرك محذراً من أن «قضية المتاولة عاقبتها وخيمة على النصارى **المشتتين في بلاد بشارة بنوع لا يحد. وأن يبقى النصارى في محلات مقفية (مستترة) عن المتاولة ويعطوا قول للمتاولة بأنه لا يصير حرب وابلاغ طانيوس شاهين بعودة الأمير محمد الحرفوش إلى بلاده»**[3].

ولا تبتعد عن هذا المعنى رسالة كتخدا ولاية صيدا إلى قائمقام النصارى اللمعي.

«إن طائفة النصارى أهل كسروان ومقاطعة جبيل ابتدروا لإجراء التعديات بحق طائفة المتاولة الساكنين بتلك النواحي بطردهم من محلاتهم ونهبها وإحراقها بالنار ويومياً تزداد جموعهم بقصد نية السوء بحق الطائفة المرقومة».

أما الوثيقة الأخيرة فهي رسالة من الأب بطرس أبي صعب إلى البطريرك، ويبدو أنه أحد مبعوثيه لمعالجة الفتنة، وإبلاغه عن حقيقة الأوضاع والمستجدات وتاريخها 26 حزيران 1860م.

---

(1) وثيقة E1.

(2) رسالة والي صيدا إلى البطريرك مؤرخة في تشرين أول 1860.

(3) رسالة بشير أحمد حول التعدي على المتاولة مؤرخة في 27 حزيران 1860، أرشيف بكركي، أوراق البطريرك الحويك.

«حضرنا عن أمر غبطتكم إلى بلاد جبيل لمداركة منع أسباب الفتنة فيما بين النصارى وطائفة المتاولة، ومنع حرق المحلات والقرى المختصة بالطائفة المذكورة.

وبوصولنا لمزرعة كفرشلي وجدنا جميع محلات المتاولة الذي بمقاطعة بلاد جبيل محروقة. من محلات بيت عمر وبيت بلوط وصاعداً. وانتهى الحال ولم يبقَ للمتاولة محل بلا حريق، وجميعهم نزحوا. وهذا تأكدناه من الذين كانوا مع جماعة النصارى كهنة وعوام. فلأجل ذلك بطل كل عمل قصدنا إعراضه لديكم. وبتاريخه متوجهين لمحلاتنا بالمزرعة لمداركة الأشياء حيث يوجد بجيرتنا بيت الحاج يوسف وخلافهم من الطائفة المذكورة، كي لا يحصل عليهم مثلما حصل هنا[1].

من الواضح من خلال هذه الوثائق، وخصوصاً تقرير الموفد البطريركي، أن الشيعة الجبليين كانوا في هذه الأزمة مخيرين بين أمرين كلاهما مر وهما القتل أو الهجرة، بعد أن أحرقت قراهم، وسلبت ممتلكاتهم. فلا بدَّ من أن يكون لما جرى في منطقة جبيل صدى بليغ الأثر عند أقاربهم وإخوانهم في البقاع والهرمل وسائر بلاد الشيعة. ومع ذلك فليس هناك ما يدل على حدوث أكثر من أعمال فردية متفرقة لا أهمية لها جرت في مدينة بعلبك وعدد قليل من القرى.

إن شاهد عيان أرسل إلى البطريرك تقريراً عن أوضاع المسيحيين في بعلبك وكذلك أحوال المهجرين والشيعة الجبليين ومعاناتهم.

«في 27 أيلول من نفس العام وكان وضع المتاولة في الجبل قد ازداد دقة وحرجاً وازدادت أعداد المهاجرين منهم إلى بلاد بعلبك، أنيط بمبعوث النظارة الجليلة عمر باشا بتسوية مهام مسيحيي بعلبك بواسطة المطران المحلي ملايتوس وإعادة بعض المسلوبات إليهم، ومباشرة تعمير القرى المتضررة، أما المهاجرون الحمادية والمتاولة، فقد صرف لهم إحسان من حنطة الميري ويجري تدبير محلات في لواء بعلبك يمضون فيها فصل الشتاء الذي يبدأ عادة في مثل هذا الوقت. وقد تقدم حسن همدر[2] بعريضة

(1) راجع صورة عن أصل الوثائق الأربع، F16.

(2) حسن صالح همدر من وجهاء الشيعة في بلاد جبيل والمستشار في مجلس قائمقامية النصارى (1845)م.

وثائق F16:

رسالة من القائمقام بشير أحمد إلى البطريرك حول وضع المتاولة في فتنة 1860م.

رسالة الخوري أبو صعب الى البطريرك حول أوضاع التاولة في الجبل في فتنة 1860م.

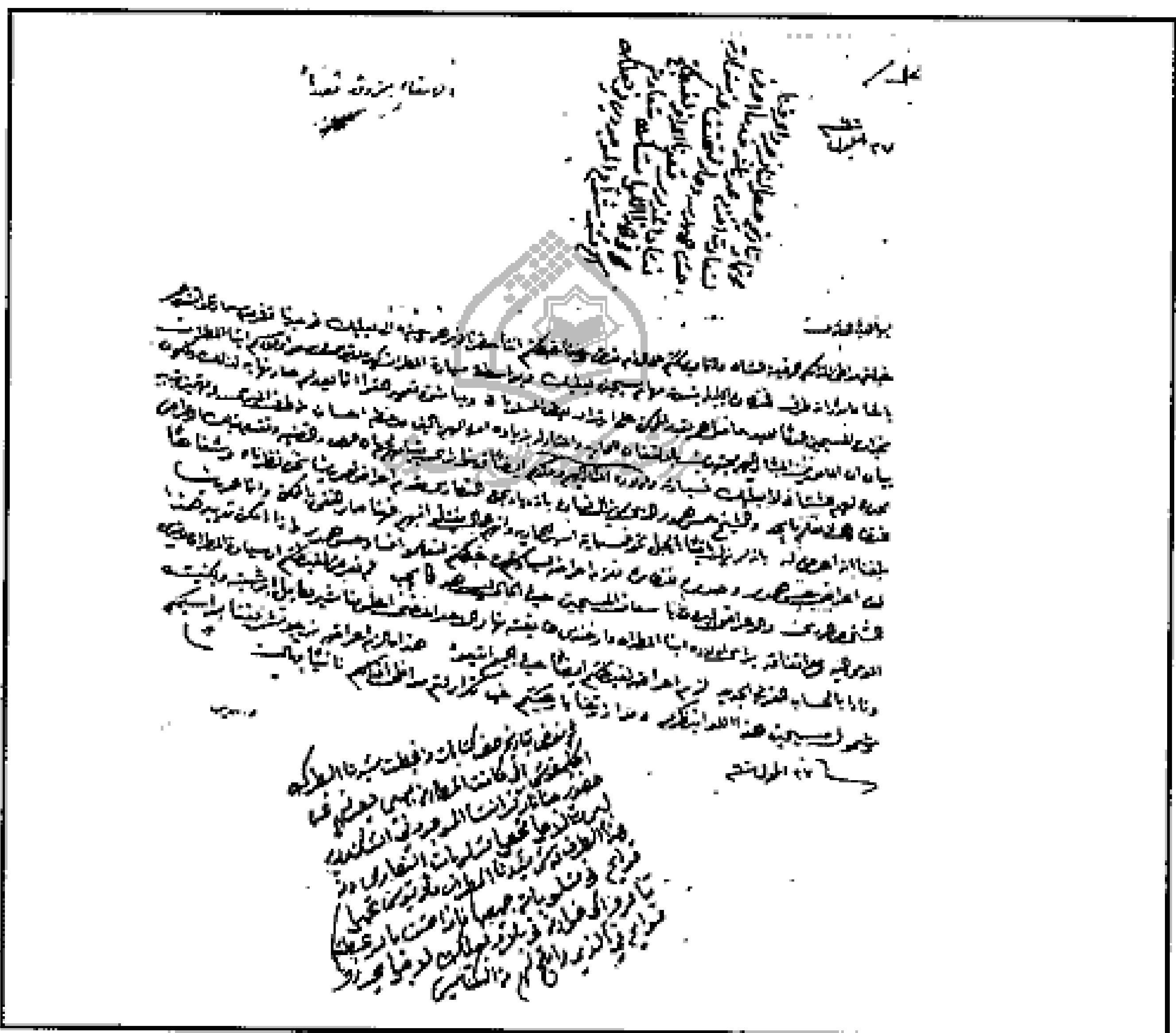
رسالة من والي صيدا الى البطريرك.

رسالة من كتخدا ولاية صيدا إلى القائمقام بشير أحمد.

إلى عمر باشا عرض له بأنه لم يبقَ في الجبل إلا نحو خمسماية أسرة حمادية يجري قتلهم «عما يقتلوا فيهم»[1].

كانت ردة الفعل الشيعية في البقاع على مأساة إخوانهم في الجبل متأنية ورزينة، فأرسل زعماء الحمادية في بلاد بعلبك المشايخ عبد السلام وطعان ومحمد عباس وأمراء الحرافشة فدعم ومحمد[2] رسالة مشتركة إلى البطريرك الماروني في محاولة جريئة لمعالجة الأمور.

تتسم هذه الرسالة التاريخية بقدر كبير من الاعتدال والحكمة والحنكة، وتشدد رغم



وثيقة F17: رسالة إلى البطريرك تفيد أنه.. لا يزال في كل جبل لبنان خمسماية عائلة حمادية من المتاولة معرضين للقتل.

---

(1) وثيقة رقم F17.

(2) آخر أمير على بعلبك وقد ورد ذكره مراراً في هذا البحث.

مرارة الظروف على الحب والسلام ومنع الفتنة وتقترح حلاً متوازناً وموضوعياً ومتسامحاً بإرسال رسولين من وجهاء النصارى الذين شاركوا في المداولات التي سبقت إرسالها.

«غير خافي الجناب التعدي بسلب بعض مواسم الساحل خاصة البعض من بيت حمادة من بعض جهال كسروان والفتوح بدون سبب. وكل ذلك انعرف من حضرتكم ورجع الجواب. وبتاريخه تقرر لنا على أن البعض من الفتوح تعدوا على أولادنا وأولاد عمنا مشايخ بيت عمر وبلوط[1] وأخذ منهم سلاح وذخاير ودراهم وحاجز بينهم عن الخروج بدعوى أن جمهور بيت حمادة يعقدوا رأي لأجل مهاجمة طائفة النصارى. والحال إن هذا التصور عذر لسلب أموال عباد الله.

وجمعية بيت حمادة مجردة للحب والسلامة ومنع الفتنة فيما بين الفئتين. ورأيهم على ذلك صالح لطائفتهم.

إن المشايخ لحود البحمدوني ومنصور الترك[2] انظهروا على الجمعية ذاتها. وأكدوا العمل لأجل يتضح لديكم الكيفية وتصديق ما وضحنا منهم واصلين... ولحود المذكور من عمدة طائفة النصارى فلا يقبل الغش. فهو وكيل من طرفنا وطرف المشايخ بيت حمادة وكل ما يربطه قابلين فيه يكون بوجه السلامة ومنصور كذلك أحد أولادكم النصارى.

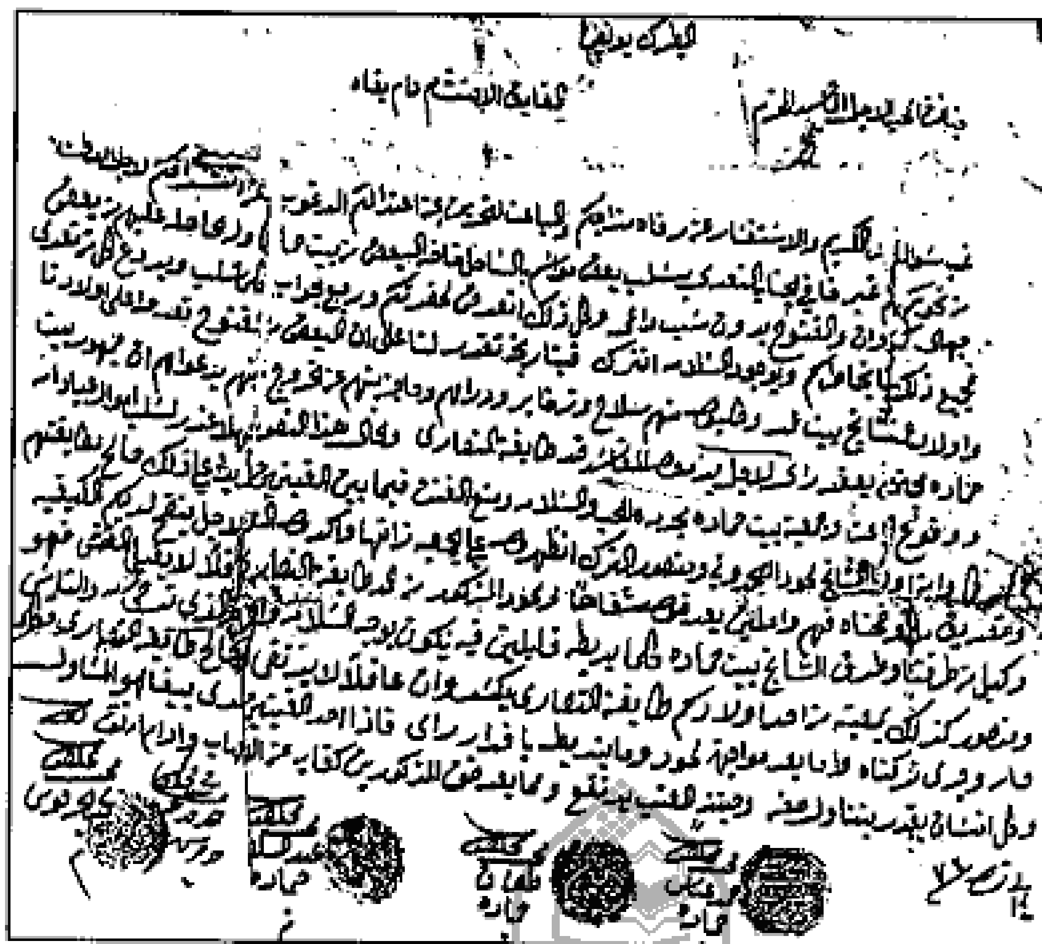
أما بعد مواجهة لحود وما يتربط إقرار رأي.... حينئذ العتب يرتفع[3]. ومما يعرض المذكورين كفاية عن الإسهاب.

إن هذه الرسالة هي وثيقة تاريخية هامة، تنبئ عن أسلوب تعاطي الشيعة بوجه عام، والعشائر خصوصاً، مع الأحداث المصيرية والهامة، التي تتطلب معالجتها الابتعاد عن الانفعال والتسرع، وتستلزم قدراً معيناً من الوعي الإنساني والسياسي والواقعية الحكيمة والمتسامحة في مجابهة مواقف مماثلة. إن الاجتماع الذي عقده زعماء الشيعة، وربما كان له صفة العمومية والشمول كما جرت العادة في مثل المناسبات، قرر أن يكون بين الحضور بعض وجهاء النصارى ـ وهم على الأغلب من أعيان زحلة ـ وذلك لتوضيح الأمور والحد من التكهن وسوء التفسير. وكلف النصرانيان بتمثيل من حضر

(1) عشيرتان من الحمادية أحرقت محلاتهما ونهبتا وهجروا منها كما جاء في تقرير الخوري أبي صعب إلى البطريرك.

(2) يبدو أن الرسولين من وجهاء مدينة زحلة.

(3) المقصود أنه إذا لم يصل المفاوضون إلى قرار ملائم فلا يحق للبطريرك أن يلوم المتضررين على ما قد يصدر عنهم من أفعال. (الوثيقة رقم F18).



وثيقة F18: رسالة مشتركة من الحماديين والحرافشة إلى البطريرك حول أوضاع المتاولة في الجبل. والعلاقات بين الشيعة والموارنة.

الاجتماع وإبلاغ البطريرك وأصحاب الشأن غايته الحقيقية، ومقرراته الفعلية، والقيام بمفاوضات لإقفال أبواب الفتنة المشروعة والدعوة إلى الحب والسلام، رغم كل ما عاناه الشيعة الجبليون وما يتهددهم من أخطار. وإن اللغة التي صيغت فيها هذه الرسالة تؤكد على سليقة دبلوماسية وتهذيب عميق لم يفارقها حتى في السطر الأخير عندما تؤكد للبطريرك أن مرسليها يحسبون لعتبه حساباً كبيراً.

إن الحرص على الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع البطريركية ورعيتها لازم الحمادية جبلاً وسهلاً في جميع الظروف.

إن رسالة كتبها إلى البطريرك شيخ حمادي آخر في الفترة نفسها تؤكد بمرارة على هذا الشعور خشية أن تؤدي الأوضاع المتردية والمواصف المتأججة إلى مس العلاقة التاريخية القديمة بين الطرفين.

«من بعد تقبيل أياديكم الكرام والدعاء بدوام بقائكم على الدوام. نعرض لديكم بخصوص الحادثة التي وقعت فيما بين الحمادية والمسيحية من المبتدئ إلى المنتهي. فليس لنا إرادة بعملها ولكن شيء لا تقدر على ردعهم من الطرفين. وأصحاب العمل طعان وحمد بن عباس وعظناهم فما قبلوا منا الوعظ. لا هم ولا الرعية الحمادية.

نترامى على غبطتكم لا تحطونا في عمل عاطل. ونحنا بعدنا ماشيين حسب أسلافنا مع أسلافكم وأطال الله بقاكم»[1].

إسماعيل كنج حمادة

أثار ما تعرض له الشيعة الجبليون شعور إخوانهم في البقاع، ومعظمهم ينتسبون إلى العشائر نفسها، فحصلت بعض التعديات المتفرقة على عدد محدود من القرى المسيحية مما أثار خوفاً وهلعاً عند جمهورهم.

إن رسالة وصلت إلى البطريرك من أهالي زحلة وأكبر البلدات المسيحية في البقاع. في ذلك التاريخ تذكر بعض المناوشات التي جرت بين طائفة الحمادية وأهالي البلدة والتي وضعت حداً سريعاً وحاسماً لها زيارة قام بها أهالي المدينة إلى الأمير الحرفوشي[2].

بعد كل ما تعرض له شيعة بلاد جبيل وكسروان حافظ الحماديون بشكل عام على حسن العلاقات بينهم وبين البطريرك وسائر النصارى رغم كل ما جرى، ففي نفس العام الذي وقعت فيه كل هذه الأحداث الخطيرة، لم تنقطع المراسلات بين البطريرك وبين الشيخ الأكبر للحمادية، حتى في أحلك الظروف. ففي 16 تشرين أول 1860م كان الرجلان يتبادلان الرسائل الودية يعرب فيها الشيخ الحمادي عن امتنانه على الحفاوة التي قوبل بها من النصارى في زيارته إلى بيروت لمقابلة فؤاد باشا رئيس اللجنة الدولية المكلفة بمعالجة الوضع اللبناني العصيب ويبادله كبير الموارنة مشاعر الصداقة الحقيقية، وعن استعداده للقيام بكل ما فيه خيركم وتوفيقكم[3].

الشرعة الشيعية الاجتماعية الشاملة لسكان بلاد جبيل وبعلبك والهرمل «الرقيمة الشرعية»

تمسك الشيعة اللبنانيون بحريتهم واستقلاليتهم المذهبية والسياسية والاجتماعية. وخاضوا من أجل ذلك حروباً قاسية في وجه جيوش امبراطورية عاتية، لعدة قرون متواصلة ولم يتراجعوا أمامها، أو يخضعوا لتحكّمها يوماً. فكما أجبرتهم جيوش الشاه

(1) الوثيقة رقم F19، والأصل في أرشيف بكركي.
(2) راجع الوثيقة رقم C3 أرشيف بكركي، ونصها في فصل الحرافشة.
(3) رسالة متبادلة بين الشيخ والبطريرك تاريخ 25 ربيع أول 1277هـ. الوثيقة رقم F20.

وثيقة F19: رسالة ود حمادية إلى البطريرك تبدي الرغبة في استمرار العلاقات القديمة كما كانت أيام الأجداد رغم حوادث 1860.

وثيقة F20: رسالة متبادلة بين الشيخ محسن حمادة والبطريرك

في الماضي على اجتياز البوادي للتحصن في مرتفعات لبنان، أكره القسم الأكبر منهم على الانحدار إلى السفوح الشرقية بعد ذلك. ولم تتمكن هذه الحروب من إفنائهم كما تنبأ الكثيرون، رغم كل معاناتهم وخسائرهم خصوصاً بعد ما تعرضوا له في أواخر القرن السابع عشر ومنتصف القرن الثامن عشر، وما جرى فيها من ملاحم ومذابح. وفي جميع هذه الظروف حافظ هذا الشعب الشبه قبلي على عاداته وتقاليده وأعرافه التي لازمته دائماً، ويكاد أن ينفرد بالتعلق بها كما تعلق بتنظيماته العشائرية، التي قلما نجد لها نظيراً في الحيز الجغرافي الذي أقام فيه أو حتى في جواره.

حافظ هذا الشعب دائماً على تراث شرعي وأخلاقي واجتماعي وإنساني على قدر كبير من الخصوصية. وتفاعل معه وأخلص له، حتى أصبح مع الوقت، وبعد التجارب الطويلة، الصفة الغالبة على شخصيته العامة، وأسلوب حياته وتفكيره وتعامله في داخل مجتمعه ومع الآخرين. وبقي هذا التراث مرعياً وحياً ومتحركاً، ينتقل من جيل إلى آخر في شكل مجموعة من المسلمات والقواعد تحكم تصرفاته الخاصة والعامة، فرداً أو جماعة، بصورة شفوية بلا حفظ ولا تدوين، على تعاقب العصور، فيتعمق في أحكامه وروحيته بعض من أفراده المميزين، فيحلهم مجتمعهم بحكم التقليد في مرتبة معرفية استثنائية لا علاقة لها بأي تصنيف اجتماعي أو عشائري أو سلطوي، فيصبحون بدون تسمية مقصداً لغيرهم، باعتبارهم من أهل الشرع، وهو غير الشريعة، وأحكام المنهجين مختلفين رغم أنهما يتكاملان في أحيان نادرة، إنما لا يجوز بحكم العرف أن يكونا متناقضين. وحرية الاختيار بينهما مطلقة لا حدود لها، وإن كان الشرع يستأثر بغالبية الحالات لبساطته ووضوحه ومرونته، ومن خصائص هذا التراث أنه يهاجر مع أصحابه حيث حلوا. وينتشر في محيط هجرته، مزيداً من المتأثرين به قليلاً أو كثيراً، اختياراً وطوعاً، وبسبب قابليته وطبيعته، التي تسهل له التمدد والانتشار. ولا نعلم يقيناً ماهية البذور التي حملها معهم المهاجرون الأولون إلى لبنان، وإلى أي حدٍّ نما وترعرع في وسط بيئة لبنانية جبلية، إلا أنه من المؤكد أنه لا يزال مرعياً في مختلف مناطق جبل لبنان ولدى سائر طوائفه، وخصوصاً الموارنة، بفعل الجوار والاحتكاك والتعامل وتلوح فيه بصمات تحمل الكثير من سماته وملامحه بادية وجلية في الأخلاقيات والأعراف والطقوس والمناسبات وسائر الطبائع والمظاهر الإنسانية والاجتماعية. أما في سفوح البقاع وسهوله كما في الهرمل وجرودها ووديانها، فأصبح ولا يزال إلى حدكبير في مقدمة القوانين الوضعية والشرائع الدينية فاعلية وتأثيراً. ويشغل حيزاً مهماً في

السلوك الأخلاقي والاجتماعي لسائر الفئات والطوائف.

إن كثافة الهجرة الشيعية إلى البقاع، التي أعقبت حرب التهجير في العقد السابع من القرن الثامن عشر وما تبعها من سياسة مبرمجة لتهجير الباقين، أوجدت طابعاً ديمغرافياً مستحدثاً، انقسم فيه السكان إلى فئتين كبيرتين، من حيث أصولهما الجغرافية، فأصبح هناك المهاجرون الذين يتكاثرون باستمرار وتعود أصولهم إلى مختلف مناطق جبل لبنان وكسروان والفئة الثانية تشمل سكان بلاد بعلبك الأصليين. فاحتفظ الأولون باسمهم القديم «الحمادية» وهذا الاسم يضمهم مع كامل سكان الهرمل باعتبارها من جبل لبنان ومع الشيعة الجبليين الذين لم يتركوا ديارهم الأولى. والآخرون هم البعلبكيون أو سكان قرى بلاد بعلبك.

اجتمع كافة الشيعة على اختلاف بلادهم من جبل لبنان والهرمل ولواء بعلبك. وتركوا لنا وثيقة موقعة، تتضمن مبادئ هامة من تراثهم الاجتماعي والإنساني، تعهدوا باحترامها، والعمل بأحكامها، وحددوا الأصول الواجبة لمراعاتها وتحقيقها. إن هذه الوثيقة سجل تاريخي واجتماعي وتشريعي، تبرز فيه أهم الملامح الإنسانية في سلوك هذه الجماعة وأهدافها وتطلعاتها نحو العدالة والرقي والتقدم، إضافة إلى فائدتها التاريخية والسياسية والتوثيقية. وأطلقوا عليها اسم «الرقيمة الشرعية» في 11 ربيع أول 1275 هـ 1858م[1].

«نحن الواضعين أسماءنا وأختامنا بذيل هذه الرقيمة الشرعية عموم أمراء آل حرفوش وكامل مشايخ آل حمادة ووجوه وعمد واختيارية وعقلاء وأفراد طوائف بيت حمادة القاطنين في جبل لبنان، وقرى لواء بعلبك، وعمد ومشايخ ووجوه، واختيارية اللواء المرقوم، من رفيع ووضيع. قد توافقنا على بركات الله خاضعين من كلا الطرفين لجناب أفندياتنا آل حرفوش وجناب مشايخنا آل حمادة في الإدارتين جبيل وبعلبك وتوابعهما، الواضعين أسماءهم وأختامهم بصحيفتنا هذه، المشتركين معنا بهذا الصنيع. وأنه بقوة هذه المعاهدة والرابطة الشرعية المرعية أن تكون جميعاً كشخص واحد (لأجل؟...) المجد والوطنية والغيرة والمحبة منضمين بوحدة الإنسانية لما تقتضيه حقوق النسابة والأصول المرضية ما هو من عند الله جل وعلا عاقدين الأيامين الشرعية بالارتباط القويم. بأنه متى حصل مقدور أو تعدي من شخص على آخر بدون استثناء البتة، حمادياً أو بعلبكياً، في جبيل والهرمل

(1) الوثيقة F21.

وتوابعهما أو من ساكنين اللواء كبيراً كان أو صغيراً، فقيراً أو غنياً. فبدون الالتفات إلى الغاية والتعصب، ينظر ماذا يقتضي لمنع ورد ذاك المعتدي، وبالحال من طرف المأمورين المقررة أسماؤهم يجري إيجاب منعه وترتيب جزاؤه حسب ما يقتضيه الحال والاستدلال. وهكذا من بعد الآن كامل الحقوق تحفظ بالتساوي، غير مجاز لأحد بأن يتميز بقوله حمادياً أو بعلبكياً، بل الجميع باليد الواحدة كما تقدم آنفاً كشخص واحد. كما وأنه إذا صار غدر على أحد الإدارتين أو على أحد أفراد أهاليها أو من يلوذ بهما كبيراً أو صغيراً، فملزومون ومضطرون بحق الحقوق الدينية الشرعية الذي صار بتها وتأسيسها الآن. إن جميع الجمهور من كلا الطرفين معاضداً له ومؤازراً إياه لأجل استخلاصه..... مما هو فيه؟ ومكلفين أن تكون يد واحدة .... لصالح الجميع......

بل مجندين ومجدين، لكافة ما شأنه أن يفيد جمهورنا المتفق نجاحاً وتقدماً وكمالاً واستكمالاً، حالاً واستقبالاً. ولقد انتزع بعونه جل جلاله من بيننا كل روح معاندة ومضادة ومماحكة وانقسام ولم يبق سوى المحبة والمودة والانضمام، تاركين كل تحيز وضغينة وتحزب وجمهورية، عند وقوع أمر ما كلي أو جزئي حتى لارتكاب جريمة القتل القطعية، فوض الأمر لرأي وادارة ولاة أمورنا جناب أفندم الأمير سلمان المأمور حالاً. ولجناب المشايخ السابق الإيحاء إليهم، كي يتدبروا بما يروه موافق للعدل والاستقامة. ولا يحق لنا معارضتهم بذلك، طالما هم يحكمون بموجب الحقانية الملتزمة وعندما أحد منهم يتراضى بمأموريته، ويبطئ عن إجراء وظيفته السياسية، ولا يتدارك منع المهيجات والحركات الردية عند وقوعها، أو يستعمل عدم الراحة العمومية بوسائل تدخيل أساليب الفتن المزعجة، فنكون جميعاً بوحدة الحال لمنعه ورفعه من مأموريته.... قطعاً وقاطبة كما أنه يحق بعدل لجناب الأمير سلمان الحرفوش أحد مشاركي هذا الجمع الرضا. بأنه عندما يحصل اختلاف ما فيما بين كلا الطرفين الذين هم نحن وبعضنا الواضعين أختامنا بذيلها المتوطنين بلاد بعلبك أن يستعمل أمر السياسة مع الأشخاص المجنوحين بحسب عوايد أسلافه، دون مراعاة. ولجناب المشايخ المقررة أسماؤهم عندما يحصل من بعضنا الذين نحن تبعتهم من أحد أو تعدي فبدون فتور يقتضي منا عقاب، ذاك المعتدي غب الفحص المدقق عن مقدار استحقاق جنحة. كي بهذا تدوم سلاسل المودة، المأثورة، والمحبة المرموقة، لا يحق التحشد والتعصب ولولاي كان، رفيعاً أو وضيعاً. وهكذا الجمهورية

والهيجان المذموم بل حتى حصل سبب فيما بين البعض منا ممضوض أمرها لمن سبق الإيحاء عنهم، ولهم الحق بترتيب الجزاء حيث إنه استلزم بشأن توطين وتجديد مألوف الطبائع الإنسانية، هو قائم بتوطيد أمر أساس المحبة، ولا سيما من الرفيع إلى الوضيع. وهذا الأمر من خاصيته أن يرقينا لدرجة التمدن الممدوح. فما يوجد أمر مهم بأكثر من انضباط الحركات المغايرة أو المحازرة من الأسباب التي نؤمل بحمده تعالى مساعدة عزمنا الضعيف لإيجاد الراحة والأمنية والسلامة.

ولما تم الحال على هذا المنوال، تحررت هذه الوثيقة الشرعية نسختين لتحفظ بيد كل من جناب أفندم الأمير سلمان، والنسخة الثانية بيد جناب المشايخ مأمورين آل حمادة. وبموجبه يكون نهج العمل الخالي من كل شين وملل. حرر وجرى في اليوم الحادي عشر من شهر ربيع أول الذي هو من شهور سنة خمسة وسبعين ومائتين بحضور شهود ذيله أدناه.

عموم آل إسماعيل وعموم الحمادية سلمان الحرفوش وعموم أهالي لواء بعلبك

طعان حمادة ـ محسن حمادة

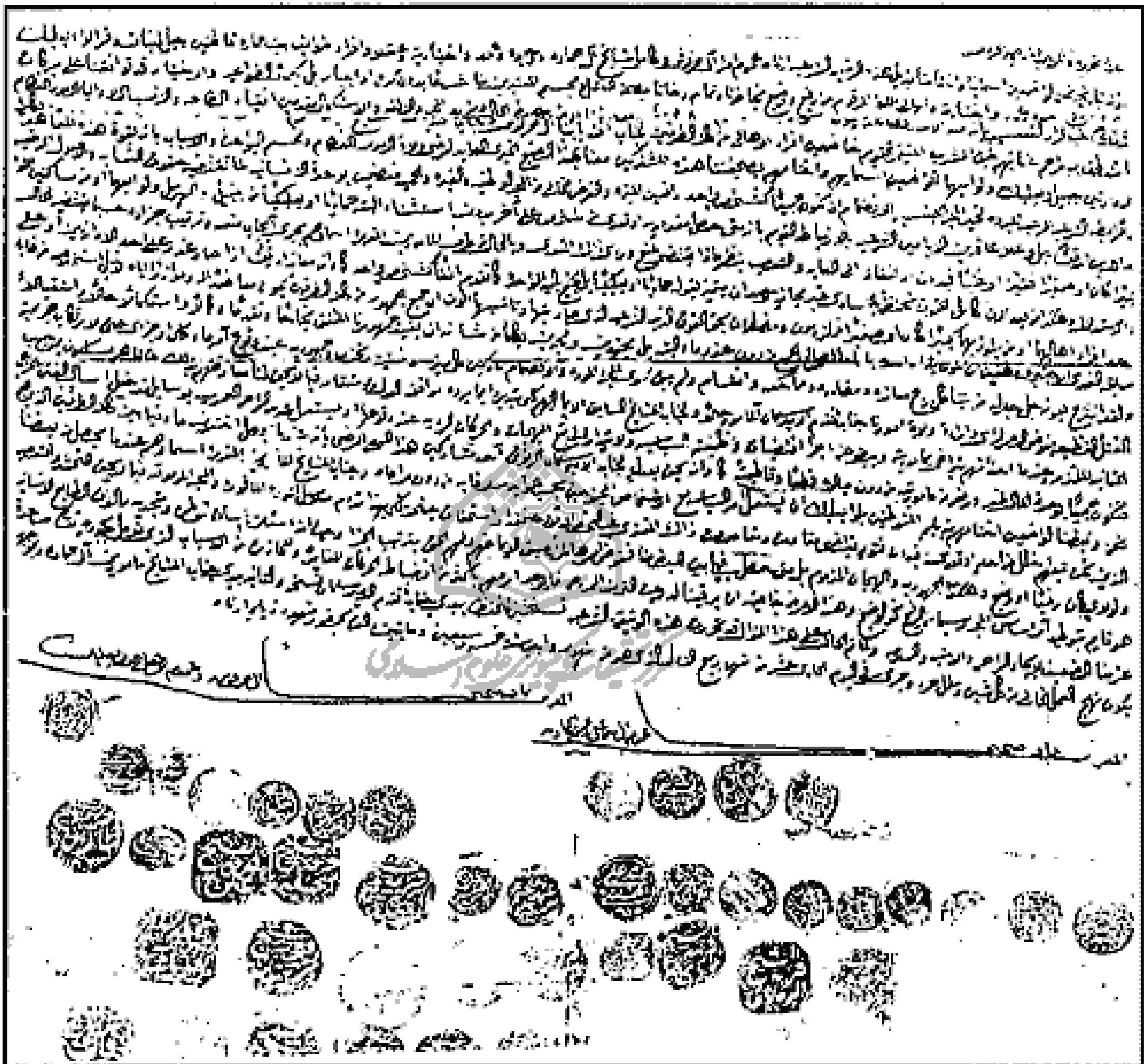
ويليه أختام مشايخ القرى في المقاطعات المذكورة في الوثيقة ومنها: بعلبك ـ نحلة ـ طاريا ـ العين ـ الفاكهة ـ بريتال ـ الحدث الخ... وسائر التجمعات السكنية في بلاد الشيعة.

تزخر هذه الرقيمة الشرعية، بأفكار متقدمة على أدبيات عصرها. وتبدو كأنها نتاج فكر مدني وحضاري راق ومتقدم. وهي أبعد ما تكون عن خطاب عشائري يجمع بين تكتلات متباينة الأهواء والعصبيات.

إن الوطنية والمساواة والمحبة والتقدم والرقي والنجاح والاتحاد ونبذ التعصب والتحزب والضغينة كلها عبارات لا تزال تتقدم أكثر الشرعات العصرية حتى في يومنا الحاضر.

إن هذه الرقيمة بالمعنى العصري تعالج المشاكل القضائية وأصولها، والأمن الاجتماعي. وترتكز على المساواة بين الجميع. والأخذ بيد الضعيف، ووضع حد لصلف القوي.

وهي تتكلم بثقة عن الطبائع الإنسانية، وتوطيد المحبة من الرفيع إلى الوضيع،



وثيقة F21: شرعة اجتماعية وقانونية وضعها الشيعة في بعلبك والهرمل وجبل لبنان سنة 1275 هـ - 1858 م.

والأخذ بناصر المضطهد لتحقيق الراحة والأمن والسلامة للجميع.

إن غاية هذه الوثيقة الاستثنائية كما تفيد عن نفسها هي الارتفاع بهذه الجماعة وترقيتها حتى تصل إلى التمدن الممدوح، وقد عيّنت بثبات الطريق المؤدية إلى هذا الهدف.

إنها بدون شك تراث عريق من الفضائل الفطرية، حولتها تجارب المعاناة والحروب والنكبات، وأيضاً السلطة والانتصارات إلى مشروع متكامل سياسياً وعسكرياً وتشريعياً للنهوض بجماعة ما في الظروف والمفاهيم والمعارف التي كانت سائدة في العصر الذي وضعت فيه وفي النطاق الجغرافي الذي تنتمي إليه.

المحاولة الأخيرة

على أثر معاهدة لندن 15 تموز 1840م، خرج محمد علي من بلاد الشام ضعيفاً منهزماً مكتفياً بعد آماله العريضة بالبقاء حاكماً على مصر تحت راية السلطان، المدين باستعادتها لدول الحلف الرباعي ولبريطانيا على الأخصّ. وفرض على فرنسا حليفة محمد علي القيام بتعديلٍ جذريٍ في سياستها الخارجية وفي أجهزة الحكم فيها. وخرج لبنان بعد نصف قرن من السياسة الطائفية والوصولية التي كان يعتمدها الأمير بشير المعزول[1] منقسماً على نفسه، تهرع كل من طوائفه إلى التجاوب مع عروض الحماية المقدّمة إليها من القناصل الأوروبيين تشبّهاً بالحماية الفرنسية على الموارنة؛ فاحتضن البريطانيون الدروز، والروس الأرثوذكس، وتأرجح الروم الكاثوليك بين النمسا وسردينيا.

وقد وصف القنصل الفرنسيّ في تقرير إلى حكومته بتاريخ 28 كانون الأول 1841م. هذا الوضع بقوله: «إذا انحدر اليوم شيخ معمم أو غير معمم من قريته الجبلية ودخل بيروت فكل إنسان يعرف إلى أي قنصل هو ذاهب وماذا هو آت ليقول»[2].

كانت جهود المرسلين والرهبانيات والإكليروس المارونيّ بوجه عامّ قد نجحت في دفع

(1) ذكر في عريضة موقعة من عدد من الأمراء والمشايخ اللبنانيين أن مجموع ما اغتصبه الأمير من العائلات الثرية يقارب 141668 كيساً أي 70834000 قرش، اقتلع أعين ستة أمراء وقطع ألسنتهم. قطع رؤوس 67 أميراً وشنق أميرين وقتل حرقاً بالنار 70. لن تجد في جبل لبنان شخصاً واحداً قادراً على القول أنه لم يصب بسوء من قبضة الأمير. لبنان في السياسة الأوروبية، منير اسماعيل، ص 23 .
(2) D.D.C. T7, P70.

باريس وروما منذ سبعين عاماً إلى تبنّي سياسة الكيان المارونيّ في جبل لبنان. وقد بدا أنّ هذه السياسة قد قطعت شوطاً بعيداً على طريق التحوّل إلى واقع قائم على الأرض بعد تهجير البنية الأساسية للوجود الشيعيّ وإسناد الولاية إلى شهابيٍّ متنصّر يسيّره مجموعة من المدبّرين الموارنة. فلمّا آلت الإمارة إلى الأمير بشير بقي الموارنة والقوة الدولية المساندة لهم يرون في وجود أمير متنصّر على رأس السلطة في دير القمر وفي جبيل معاً ضمانة للمسير قُدُماً في تحقيق هذا الهدف بعد إضعاف الطوائف الأخرى التي قد تقف حائلاً أمامه، وخصوصاً الدروز. ولكن بعد إلغاء الإمارة الشهابية، وجد لبنان نفسه وسط تجاذب دولي حاد تلعب فيه بريطانيا الدور الأول بعد تراجع النفوذ الفرنسي، وبروز مطامع دول أوروبية أخرى كالنمسا وروسيا. فنشطت الجهود لإحياء الحلم القديم الذي قوّضت المستجدّات الأخيرة كلّ أسسه السابقة. وقد حمل لواء هذه الدعوة القنصل الفرنسيّ بوريه (Eugéne Bourée) ساعياً إلى قيام إمارة مسيحية في لبنان، تكون مرتبطة بفرنسا، وتؤمّن بالإضافة إلى مصلحة المسيحيين وتطلّعاتهم المصالح الفرنسية، وتضع حداً لانتشار النفوذ البريطانيّ في بلاد الشام، الذي بدأ يشكّل عن طريق الإرساليات الإنجيلية خطراً حقيقياً على مصالح فرنسا في الشرق[1]. وقد تحمّس لتنفيذ هذا المشروع كما في القرن الماضي فريقٌ من المرسلين اليسوعيين وفي طليعتهم الأب ريلو (بونا منصور) الذي راح يحثّ زعماء الموارنة على إعلان الدولة المسيحية على أنّها الضمان الوحيد لسلامة مسيحيي الشرق[2]. ولكنّ دعوات الأب ريلو وجهود القنصل الفرنسيّ والإرساليات الكاثوليكية أيقظت الشكوك لدى المسلمين عامّةً والدروز خصوصاً، وأثارت لدى الباب العالي والحكومة البريطانية نقمة كبرى تجاه السياسة الفرنسية وخططها.

فرضت معاهدة لندن معادلات دولية جديدة وضعت بريطانيا في مركز الدولة الأكثر نفوذاً في الآستانة بعد وقوفها إلى جانب السلطان في صراعه مع محمد علي، وكرست روسيا والنمسا بوصفهما قوّتين أساسيّتين في الصراع الدولي على لبنان. وقد أوجز

(1) نشب خلاف بين القنصل بوريه وفريق من الناشطين في العمل للكيان الماروني وأهمهم الأب جان عازار رئيس مدرسة عين ورقة وقريبه جوزف كونتي (Conti) القنصل الفرنسي في صيدا والمطران عبد الله البستاني. وكان الأب عازار من أصحاب النفوذ في بعض الأوساط الملكية الفرنسية في باريس. وقد اشترك في الخطة الهادفة إلى توطين الموارنة في الجزائر. مجتمع جبل لبنان، دومينيك شوفالييه، ص 114.

(2) الأب ريلو، Rillo، يسوعي لاتيني شارك في حملة بولونيا 1830م حكم بالإعدام في روسيا يقول عنه أحد القناصل إنه كفوء ونشيط وحائز على كامل ثقة الأمير بشير D.D.C., V6, P30.

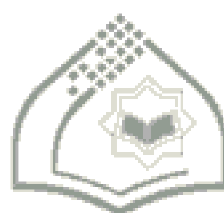
القنصل النمساوي العام في بيروت سياسة حكومته بإعلانه أنّ حماية الكاثوليك في الشرق أصبحت الآن من حقّ النمسا، أمّا فرنسا القوية في عهد نابليون الأول، فلم تعد سوى دولة ضعيفة منعزلة عن العالم الأوروبي تعصف بها أزمات داخلية مستعصية أفقدتها كلّ حق في أن تستقلّ بحماية الكاثوليك في الشرق. واستطاع القنصل الروسيّ العام «بازيلي» أن يوجد عند الطائفة الأرثوذكسية مطامح للقيام بدورٍ سياسيّ أكثر أهميّة استناداً إلى عظمة الكنيسة الروسية التي لا ملجأ للأرثوذكس في لبنان، إلا في حمايتها تحت راية القيصر. أمّا القنصل البريطانيّ العامّ في سوريا، المقيم في بيروت، فكان يعتبر أنّ مهمّته الرئيسة هي محاربة النفوذ الفرنسيّ في الشرق والتقرّب من زعماء الدروز والاستعانة بحجّة حمايتهم للكيد لفرنسا وجماعاتها في لبنان.

إنّ الموازنات الدولية الجديدة في الشرق دفعت تيار رئيس الحكومة الفرنسية إلى استبدال القنصل بوريه ـ بعد أن اقترح عليه خلق إمارة مسيحية مرتبطة بفرنسا ـ بقنصل جديد هو دي ميلواز الذي فوجئ لدى تسلّمه منصبه في بيروت بعمق تغلغل الإرساليات الكاثوليكية وخصوصاً جمعية اليسوعيين في الأوساط المسيحية في لبنان، ومدى تسلّطها على الإكليروس المسيحيّ؛ فطلب من حكومته التدخّل لدى الكرسيّ الرسوليّ لمنع هذه الإرساليات من التدخّل في شؤون السياسة وسحب الأب ريلو من لبنان لأنّه بات يشكّل خطراً على المصالح الفرنسية.

إنّ انكفاء النفوذ الفرنسيّ أمام السياسة البريطانية في الدولة العثمانية وظهور دول أوروبية جديدة على مسرح الأزمة اللبنانية تعمل لمصلحة كيانات مسيحية خاصّة للطوائف المشمولة بحمايتها كالروم الكاثوليك والأرثوذكس، والمعادلات السياسية في أوروبا نفسها أفشلت الجهود الإرسالية والفرنسية لبعث الكيان السياسيّ المارونيّ الموعود. وجعلت من سقوط آخر شهابيّ متنصّر بشير الثالث فشلاً كاملاً لمشروع إنشاء الإمارة المارونية في لبنان، وأعادت الحكم العثمانيّ المباشر بشخص عمر باشا النمساوي.

وهذه كانت نهاية فصل في تاريخ التدخّل السياسيّ الفرنسيّ والرسوليّ في لبنان، ابتدأ بتنصيب يوسف الشهابيّ حاكماً على شمال لبنان وانتهى بسقوط آخر أمير على الجبل من سلالته، وابتدأ فصل جديد آخر في ظلّ معادلات قوى دولية مختلفة سيكون ربّما أشدّ تعقيداً وأكثر دمويّة.

المصادر والفهارس


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

مصادر ومراجع الكتاب

ـ الحلقة الضائعة من تاريخ جبل عامل، علي داوود جابر، دار الهادي.
ـ جبل عامل السيف والقلم، حسن الأمين، دار الأمير.
ـ دائرة المعارف الإسلامية الشيعية، حسن الأمين، دار التعارف.
ـ عصر حمد المحمود، حسن الأمين، دار التراث الإسلامي.
ـ صفحات من تاريخ جبل عامل، المجلس الثقافي للبنان الجنوبي.
ـ أعيان الشيعة، محسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات.
ـ خطط جبل عامل، محسن الأمين، دار المحجة البيضاء.
ـ الشيخ أحمد رضا، فايز ترحيني، دار الآفاق الجديدة.
ـ معالم الأدب العاملي، عبد المجيد الحر، دار الآفاق الجديدة.
ـ جبل عامل في التاريخ، محمد تقي الفقيه، دار الأضواء.
ـ صفحات من تاريخ جبل عامل، نوال فياض، دار الجديد.
ـ حسام الدين بشارة، جعفر المهاجر، دار الهادي.
ـ التأسيس لتاريخ الشيعة، جعفر المهاجر، دار الملاك.
ـ الهجرة العاملية إلى إيران، جعفر المهاجر، دار الروضة.
ـ جبل عامل بين الشهيدين، جعفر المهاجر، المعهد الفرنسي للشرق الأدنى.
ـ جبل عامل 1516 - 1697 م، علي درويش، دار الهادي.
ـ جبل عامل تاريخ وأحداث، رامز رزق، دار الهادي.
ـ ميس الجبل، رامز رزق، دار الهادي.
ـ تاريخ الشيعة في ساحل بلاد الشام، هاشم عثمان، مؤسسة الأعلمي.
ـ نحو تاريخ فكري ـ سياسي لشيعة لبنان، حسن غريب، دار الكنوز الأدبية.
ـ صفحات من ماضي الشيعة وحاضرهم في لبنان، يوسف عمرو، دار المحجة البيضاء.
ـ حصن الشقيف، عباس وهبي، المؤلف 2006.
ـ تاريخ جبل عامل، محمد جابر آل صفا، دار النهار.
ـ تاريخ الشيعة، سليمان الظاهر، مؤسسة الأعلمي.
ـ قلعة الشقيف، سليمان الظاهر، الدار الإسلامية.
ـ الأمة القلقة، وضاح شرارة، دار النهار.
ـ أمل الآمل، الحر العاملي، مكتبة الأندلس بغداد.
ـ تاريخ صيدا، أحمد عارف الزين، العرفان 1913.
ـ صيدا عبر حقب التاريخ، منير الخوري، المكتب التجاري 1966.

ـ للبحث عن تاريخنا، علي الزين، المؤلف 1973.
ـ فصول من تاريخ الشيعة، علي الزين، دار الفكر الحديث.
ـ العادات والتقاليد في العهود الإقطاعية، علي الزين، دار الكتاب اللبناني.
ـ تاريخ جباع، علي مروة، المؤلف 1967.
ـ تاريخ تبنين، حسن محمد صالح، دار الجمان.
ـ الحركة الفكرية والأدبية في جبل عامل، كاظم مكي، دار الأندلس 1967.
ـ مشغرة في التاريخ، حسين الخشن، دار القماطي.
ـ العقد المنضد، شبيب باشا الأسعد، نزيه الأسعد 1990.
ـ جبل عامل في قرن، حيدر الركيني، دار الفكر اللبناني.
ـ لمحات من تاريخ الأسرة الوائلية، أنطون شعبان، جمعية بني وائل 2003.
ـ الحرافشة، فؤاد خليل، دار الفارابي.
ـ العشيرة، فؤاد خليل، دار الفكر اللبناني.
ـ تاريخ بعلبك، ميخائيل ألوف، المطبعة الأدبية 1889.
ـ بعلبك في التاريخ، قاسم الشماع الرفاعي، المكتب الإسلامي.
ـ تاريخ بعلبك، حسن نصر الله، مؤسسة الوفاء.
ـ تاريخ الأزمنة (طبعة توتل)، البطريرك الدويهي، المطبعة الكاثوليكية 1951.
ـ تاريخ الأزمنة، البطريرك الدويهي، دار لحد خاطر.
ـ أخبار الأعيان في جبل لبنان، طنوس الشدياق، دار عبود.
ـ أخبار الأعيان في جبل لبنان، طنوس الشدياق، الجامعة اللبنانية.
ـ لبنان في عصر فخر الدين، أحمد الخالدي الصفدي، الجامعة اللبنانية.
ـ لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، حيدر الشهابي، الجامعة اللبنانية.
ـ تاريخ ابن سباط، تحقيق عمر تدمري، جروس برس.
ـ تاريخ سوريا الدنيوي والديني، المطران يوسف الدبس، دار عبود.
ـ الجامع المفصل في تاريخ الموارنة المؤصل، المطران يوسف الدبس، دار لحد خاطر.
ـ تاريخ سوريا، جرجي يني، دار لحد خاطر.
ـ تاريخ الرهبانية المارونية اللبنانية، الأب لويس بليبل، الأب بطرس سارة 1959.
ـ زجليات ابن القلاعي، بطرس الجميل، دار لحد خاطر.
ـ تاريخ الموارنة ومسيحيي الشرق عبر العصور، عبد الله ابي عبد الله، دار ملفات.
ـ جبيل والبترون والشمال في التاريخ، عبد الله ابي عبد الله، مطبعة دكاش 1987.
ـ تاريخ الموارنة، الأب بطرس ضو، دار النهار.
ـ مختصر تاريخ الرهبانية اللبنانية المارونية، الأب يوسف محفوظ، الكسليك 1969.
ـ مجمع اللويزة، غسان العياش، المركز الوطني للمعلومات والدراسات.
ـ البراهين الراهنة، المطران دريان، دار كنعان.
ـ أصل الموارنة، المطران دريان، دار بيبلوس.
ـ البطريرك ميخائيل فاضل، الأب بطرس صفير، الكسليك 1994.
ـ مجموعة اللبودي، الأب توما اللبودي، الكسليك.
ـ التاريخ اللبناني، الأب غسطين زنده، الكسليك.

- الموارنة في التاريخ، متى موسى، قدمس للنشر والتوزيع.
- مختصر تاريخ جبل لبنان، أنطونيوس أبي خطار العينطوريني، دار لحد خاطر.
- لبنان مباحث علمية واجتماعية، لجنة من الأدباء بهمة اسماعيل حقي بك، الجامعة اللبنانية.
- المدن والقرى والعائلات اللبنانية، ميشال أبي فاضل، مؤسسة المحفوظات الوطنية.
- تاريخ بجة وأسرها، صقر صقر، دار عشتار.
- تاريخ الكفور - كسروان، الخوري يوسف أبي صعب، المؤلف 1985.
- المقاطعة الكسروانية، الخوري منصور الحتوني، دار كنعان.
- فلاحو ناحية البترون في القرن السادس عشر، عصام خليفة، المؤلف 2003.
- لبنان في أرشيف اسطمبول، المؤلف 1996.
- لبنان في القرن السادس عشر بلدان وأوقاف، عصام خليفة، المؤلف 2007.
- الضرائب العثمانية في القرن السادس عشر، عصام خليفة، المؤلف 2000.
- نواحي لبنان في القرن السادس عشر، عصام خليفة، المؤلف 2004.
- شمال لبنان في القرن السادس عشر، عصام خليفة، المؤلف 1999.
- المسلمون الشيعة في كسروان وجبيل، علي حيدر أحمد، دار الهادي.
- تاريخ حدتون بالوثائق، شوقي خليفة، المؤلف 2006.
- تنورين، شربل داغر، دار الفرات.
- تاريخ إهدن، سيمون معوض، جروس برس.
- تاريخ بيروت، صالح بن يحيى، دار المشرق.
- تاريخ بيروت، صالح بن يحيى، دار الفكر الحديث.
- ولاية بيروت، رفيق التميمي ومحمد بهجت، دار لحد خاطر.
- تحقيق في تاريخ عكار والقبيات، جوزف عبد الله، مكتبة السائح.
- عندقت وقراها الخمس، مطانيوس غريبة، المؤلف 2004.
- الإمارة المرعبية، خالد مصطفى مرعب، دار البخاري.
- تاريخ عكار، فاروق حبلص، دار لحد خاطر.
- تاريخ الضنية، قاسم الصمد، المؤسسة الجامعية.
- تاريخ بشري، الأب فرنسيس رحمة، سان باولو 1956.
- تاريخ شمال لبنان، بطرس كرم، دار بيبلوس.
- دير أنطونيوس قزحيا، الأب أنطوان مقبل، المؤلف 2000.
- خبايا الزوايا في تاريخ صيدنايا، حبيب الزيات، الكرسي الملكي الأنطاكي.
- سلمية في خمسين قرنا، محمود أمين، المؤلف 1983.
- شكا دراسة عامة ، بردليان طربيه، المؤلف 1986.
- آل طربيه في التاريخ، بردليان طربيه، دار لحد خاطر.
- تاريخ بسكنتا وأسرها، الخورأسقف بطرس حبيقة، الحركة الثقافية - بسكنتا.
- تاريخ بشعلي وصليما، الأب أسطفان البشملاني، دار صادر.
- تاريخ الماقورة، الأب لويس الهاشم، مطبعة العلم 1930.
- إيليج من الماضي إلى الحاضر. كميل سلامة. المؤلف 2005.

ـ نيابة طرابلس في عهد المماليك. الياس القطار. الجامعة اللبنانية.
ـ تاريخ طرابلس. سميح الزين. دار الأندلس.
ـ طرابلس في التاريخ. محمد كامل بابا. جروس برس.
ـ التشيع في طرابلس وبلاد الشام. الشيخ علي الطرابلسي. دار الساقي.
ـ فخر الدين المعني الثاني، الأب بولس قرألي، دار لحد خاطر.
ـ تاريخ الأمير فخر الدين، عيس اسكندر المعلوف، دار الحمراء.
ـ تاريخ زحلة، عيسى اسكندر المعلوف، زحلة الفتاة 1977.
ـ دواني القطوف، عيسى اسكندر المعلوف، دار حوران دمشق.
ـ التنوخيون تاريخ وحضارة، أبو مصلح، ملاعب، يحيى، المركز العربي للأبحاث والتوثيق.
ـ تاريخ الإقطاع في لبنان، عبد المجيد عبد الملك، المركز العربي للأبحاث والتوثيق.
ـ الإمارة الشهابية والإقطاعيون الدروز، نسيب نكد، دار النهار.
ـ التنوخيون، نديم حمزة، دار النهار.
ـ بنو سيفا، جوزف اليان، دار لحد خاطر.
ـ المقاطعات اللبنانية ، رياض غنام، بيسان.
ـ مقاطعات جبل لبنان، رياض غنام، بيسان.
ـ التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية، ياسين سويد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
ـ الآثار المطوية، الأب أنطونيوس شبلي، الكسليك.
ـ لبنان من قيام الدولة العباسية إلى سقوط الدولة الأخشيدية ، عمر عبد السلام التدمري، جروس برس.
ـ وثائق نادرة، عمر عبد السلام التدمري، مؤسسة المحفوظات الوطنية.
ـ أعلام في ذاكرة لبنان، عمر عبد السلام التدمري، مؤسسة المحفوظات الوطنية.
ـ منتخبات من الجواب على اقتراح الأحباب، ميخائيل مشاقة، المكتبة البوليسية.
ـ حوادث بلاد الشام، حسن آغا العبد، دار دمشق.
ـ حوادث لبنان وسوريا، الأب ميخائيل كرامة الحمصي، جروس برس.
ـ الدر المرصوف في تاريخ الشوف، حنانيا المنير، جروس برس.
ـ الدر المرصوف في تاريخ الشوف، حنانيا المنير، دار الرائد «نص مختلف».
ـ حوادث الشام ولبنان، ميخائيل الدمشقي، دار قتيبة.
ـ الحركات في لبنان، يوسف أبو شقرا، تحقيق عارف أبو شقرا.
ـ السياسة الدولية في الشرق العربي، إميل خوري وعادل اسماعيل، دار النشر للسياسة والتاريخ، الجزء الأول.
ـ تاريخ لبنان الحديث، إميل خوري وعادل إسماعيل، دار النشر للسياسة والتاريخ. القسم الأول.
ـ إنقلاب على الماضي، عادل اسماعيل، دار النشر للسياسة والتاريخ.
ـ لبنان في السياسة الأوروبية، منير اسماعيل، دار النشر للسياسة والتاريخ.
ـ أبو سمرا غانم، ابراهيم غانم، دار لحد خاطر.
ـ الحملة الفرنسية على مصر والشام، نقولا الترك، دار الفارابي.
ـ أزمة الحكم في لبنان، أحمد طربين، دار الفكر دمشق.
ـ بيت بمنازل كثيرة، كمال الصليبي، دار نوفل.
ـ تاريخ لبنان الحديث، كمال الصليبي، دار النهار.

ـ منطلق تاريخ لبنان، كمال الصليبي، منشورات كارافان نيويورك.
ـ الجذور التاريخية، مسعود ضاهر، معهد الإنماء العربي.
ـ الإنتفاضات اللبنانية، مسعود ضاهر، دار الفارابي.
ـ تاريخ لبنان الإجتماعي، مسعود ضاهر، دار الفارابي.
ـ تسريح الأبصار فيما يحتوي لبنان من الآثار، الأب هنري لامانس، دار الرائد اللبناني.
ـ الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي، محمد ترحيني، دار الآفاق الجديدة.
ـ قراءة إسلامية في تاريخ لبنان، محمد علي الضناوي، دار الإيمان.
ـ أبعاد التاريخ اللبناني الحديث، نقولا زيادة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
ـ تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، فيليب حتي، دار الثقافة.
ـ مختصر تاريخ لبنان، فيليب حتي، دار الثقافة.
ـ التاريخ السياسي للإمارة الشهابية في جبل لبنان، عباس أبو صالح، بيروت 1984.
ـ لجنة بيروت الدولية، الأب أنطوان ضو، مختارات.
ـ حسر اللثام عن نكبات الشام، شاهين مكاريوس، طبع مصر 1895.
ـ نوادر الزمان في وقائع جبل لبنان، اسكندر أبكاريوس، رياض الريس للنشر.
ـ لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني، محمد علي مكي، دار النهار.
ـ العادات والتقاليد اللبنانية، لحد خاطر، دار لحد خاطر.
ـ لبنان في تاريخه وتراثه، بإشراف عادل اسماعيل، مركز الحريري الثقافي.
ـ الأيدولوجية المجتمعية، جان شرف، الجامعة اللبنانية.
ـ لبنان في القرن الثامن عشر، الجمعية اللبنانية للدراسات العثمانية، دار المنتخب العربي.
ـ المؤتمر الأول لتاريخ ولاية طرابلس إبان الحقبة العثمانية، كلية الآداب، الجامعة اللبنانية.
ـ لبنان والإمارة الدرزية، عبد الرحيم أبو حسين، دار النهار.
ـ إشكالية الملكية وأنواع الأراضي، عبد الله سعيد، بيسان.
ـ العلاقات الإجتماعية والإقتصادية، عبد الله سعيد، دار الفارابي.
ـ قضايا من تاريخ المماليك، أحمد حطيط، الفرات.
ـ ذخائر لبنان، ابراهيم الأسود، المطبعة العثمانية بعبدا 1896.
ـ مؤرخون من لبنان، الياس القطار، المؤلف 1998.
ـ مؤرخو بلاد الشام في القرن الثامن عشر، حياة أبو علوان، الفرات.
ـ معجم الفرق الإسلامية، عارف تامر، دار المسيرة.
ـ معجم الفرق الإسلامية، شريف الأمين، دار الأضواء.
ـ طبقات أعلام الشيعة (الحقائب الراهنة، في المائة الثامنة ـ القرن الثامن)، أغا بزرك الطهراني، دار الكتاب العربي.
ـ عودة النصارى إلى جرود كسروان، الخوري جرجس زغيب، جروس برس.
ـ التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث، إيليا حريق، الأهلية للتوزيع والنشر.
ـ أصدق ما كان عن تاريخ لبنان، فيليب دي طرازي، بيروت 1948.
ـ آل السعد في تاريخ لبنان، لحد خاطر، دار لحد خاطر.
ـ معجم أسماء الأسر والأشخاص، أحمد أبو سعد، دار العلم للملايين.
ـ بطاركة الموارنة وأساقفتهم، الأب بطرس فهد، دار لحد خاطر (القرن 15 ـ 16 ـ 17 ـ 18).

ـ علاقة الطائفة المارونية بالكرسي الرسولي، الأب بطرس فهد، دار لحد خاطر.
ـ معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر.
ـ معجم الأدباء، ياقوت الحموي، دار الكتب العلمية.
ـ الخطط المقريزية، المقريزي، دار صادر.
ـ السلوك لمعرفة دول الملوك، المقريزي، دار الكتب العلمية.
ـ الضوء اللامع، السخاوي، دار الكتب العلمية.
ـ الدرر الكامنة، العسقلاني، دار الكتب العلمية.
ـ سلك الدرر، المرادي، دار الكتب العلمية.
ـ خلاصة الأثر، المحبي، دار صادر.
ـ حوادث الزمان، ابن الحمصي، المكتبة العصرية.
ـ حوادث الزمان، ابن الحمصي، دار النفائس.
ـ البداية والنهاية، ابن كثير، مكتبة المعارف 1966.
ـ مفاكهة الخلان، ابن طولون، دار الكتب العلمية.
ـ اللمعة البرقية في الكتب التاريخية، ابن طولون، دار ابن حزم.
ـ أعلام الورى، ابن طولون، دار ابن حزم.
ـ صبح الأعشى في صناعة الانشا، القلقشندي، المؤسسة المصرية العامة 1963.
ـ فوات الوفيات، شاكر الكتبي، دار الكتب العلمية.
ـ بدائع الزهور في وقائع الدهور، ابن اياس، دار إحياء الكتب العربية القاهرة 1972.
ـ نهاية الإرب في معرفة أنساب العرب، القلقشندي، دار الكتب العلمية.
ـ المختصر في أخبار البشر، أبي الفداء، دار المعرفة.
ـ المحررات السياسية، فيليب وفريد الخازن، الطبعة الثانية 1984.
ـ تاريخ مختصر الدول، ابن العبري، دار الرائد اللبناني.
ـ خطط الشام، محمد كرد علي، دار العلم للملايين.
ـ الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، نجم الدين الغزي، دار الآفاق الجديدة.
ـ مجموعة الرسائل الكبرى، ابن تيمية، دار إحياء التراث العربي 1973.
ـ شيخ الإسلام ابن تيمية، بهجت البيطار، دمشق.
ـ العقود الدرية، محمد بن عبد الهادي، دمشق.
ـ تارخ نظام المسؤولية عند العشائر العراقية، جامعة بغداد.
ـ أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، المقدسي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
ـ رحلة ابن بطوطة، ابن بطوطة، المكتبة العصرية.
ـ سفرنامة، ناصر خسرو، دار الكتاب الجديد.
ـ ناصر خسرو ويأقوتة بدخشان، اليس هنزبيرغر، دار المدى.
ـ رحلة ابن جبير، ابن جبير، دار صادر.
ـ رحلتان إلى لبنان، عبد الغني النابلسي، المعهد الألماني.
ـ الرحالة الشامية، محمد علي باشا، دار الرائد.
ـ المنازل المحاسنية، ابن محاسن، دار الآفاق الجديدة.

- الحقيقة والمجاز، عبد الغني النابلسي، دار المعرفة، القسم الأول.
- الرحالة الفرنسيون في موطن الأرز، أميرة جبر، مؤسسة خليفة 1993.
- بين الدروز والموارنة، جيراردو نرفال، منشورات اسمار باريس.
- المحفوظات الملكية المصرية، أسد رستم، المكتبة البوليسية.
- الأصول العربية لتاريخ سوريا، أسد رستم، المكتبة البوليسية.
- بلاد الشام في عصر محمد علي باشا، أسد رستم، المكتبة البوليسية.
- بشير بين السلطان والعزيز، أسد رستم، الجامعة اللبنانية.
- حروب ابراهيم باشا المصري، أسد رستم، المكتبة البوليسية.
- رسالة تاريخية، ناصيف اليازجي، تحقيق الباشا وغنام، دار معن.
- مشاهدات في لبنان، لويس لورته، دار عبود.
- مجتمع جبل لبنان في عهد الثورة الصناعية في أوروبا، دومنيك شوفالييه، دار النهار.
- مصطفى أغابربر، الأب أغناطيوس الخوري، دار الخليل.
- تاريخ ولاية سليمان باشا العادل، المعلم ابراهيم العورة، دار لحد خاطر.
- تاريخ لبنان العام، يوسف مزهر، المؤلف.
- تاريخ لبنان الحضاري، يوسف السودا، دار النهار.
- صديقة ومحامية، الأب بطرس غالب، المطبعة الكاثوليكية 1924.
- تقاليد فرنسا في لبنان، ترجمة عبود.
- لبنان بين مشرق ومغرب، محمد جميل بيهم، دار الريحاني.
- قوافل العروبة ومواهبها، محمد جميل بيهم، المؤلف 1950.
- التراث الثمين في إمارة الشهابيين، جامعة الأمراء الشهابيين.
- تاريخ الأمراء الشهابيين، أحد أمرائهم، دار لحد خاطر.
- سوريا في العهد العثماني، يوسف الحكيم، دار النهار.
- لبنان واللبنانيون، بتكوفيتش، دار المدى للطباعة والنشر.
- فخر الدين أمير الدروز، فوستنفلد، دار لحد خاطر.
- تاريخ فخر الدين، جيوفاني ماريتي، الدار اللبنانية للنشر الجامعي.
- الدروز والموارنة، تشارلز تشرشل، دار لحد خاطر.
- جبل لبنان، تشارلز تشرشل، دار الفارابي.
- سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، بازيلي، دار الحداثة.
- رحلة إلى جبل لبنان، ماغري، دار لحد خاطر.
- بيروت ولبنان، هنري غيز (ترجمة عبود) دار المكشوف 1950.
- الإقطاعية في مصر وسوريا، بولياك (ترجمة كرم) دار المكشوف 1948.
- رحلة في لبنان، جون كارن (ترجمة رئيف خوري) دار المكشوف 1948.
- مشاهدات في سوريا، كارستن نيبوهر (ترجمة الجميل والخوري) 1931.
- تاريخ الدروز، جان ميشال فنتور دي بارادي، دار معن.
- تاريخ الأقطار العربية الحديث، لوتسكي، دار التقدم موسكو.
- البدو، أو بنهايم، دار الوراق للنشر.

ـ آخرة المماليك، ابن زنبل الرمال، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
ـ تاريخ غزوة السلطان سليم، الأشبيلي، دار الكتب العلمية.
ـ تاريخ الشعوب الإسلامية، بروكلمان، دار العلم للملايين.
ـ تاريخ الدولة العلية العثمانية، محمد فريد بك، دار النفائس.
ـ تاريخ الدولة العثمانية العلية، ابراهيم بك حليم، مؤسسة الكتب الثقافية.
ـ العرب والعثمانيون، عبد الكريم رافق، مكتبة أطلس دمشق.
ـ الفتح العثماني للشام ومصر، أحمد فؤاد متولي، الزهراء للإعلام العربي.
ـ معجم الدولة العثمانية، حسين المصري، الدار الثقافية للنشر.
ـ الفتح العثماني للأقطار العربية، إيفانوف، دار الفارابي.
ـ تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني، عادل مناع، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
ـ تاريخ أحمد باشا الجزار، عادل مناع، مكتبة أنطوان 1955.
ـ تاريخ العلاقات العثمانية الإيرانية، عباس صباغ، دار النفائس.
ـ الأقليات والقوميات في السلطة العثمانية بعد 1516، مجموعة باحثين، الجمعية التاريخية اللبنانية.
ـ الشيعة والحاكمون، محمد جواد مغنية، الجمعية التاريخية اللبنانية.

مصادر أخرى

ـ محكمة طرابلس الشرعية، م. ط. ش، السجل الأول عام 1667.
ـ محكمة صيدا الشرعية، م. ص. ش، السجل الأول عام 1699.
ـ أموري مهمة دفتري، أ. م. د، السجل الأول عام 1553.
ـ شكاية دفتري، أرشيف رئاسة مجلس الوزراء في اسطمبول.
ـ بعض النبذات المنقولة عن مصادر عثمانية مكتوبة مثل تاريخ محمد أفندي راشد ومحمد آغا سلحدار وعبد القادر أوزكان، تاريخ راشد، تاريخ سلحدار، تاريخ أوزكان.
ـ مجموعة عادل اسماعيل D.D.C.
ـ دار الوثائق القومية في باريس A.I.B .
ـ أرشيف غرفة التجارة والصناعة في مارسيليا.

مخطوطات

ـ تاريخ ما تواقع في لبنان، القاضي أرسانيوس فاخوري، الجامعة الأميركية، مكتبة يافت Mi C.A 449/24.
ـ مختصر تاريخ الدويهي، طنوس شدياق، خاص.
ـ ناصيف النصار في جبل عامل، محمد سعيد بسام، رسالة لنيل شهادة الكفاءة في التاريخ، كلية التربية.
ـ مجلات وصحف مختلفة منها المشرق، العرفان، أوراق لبنانية، النهار، الديار، المستقبل، ومواقع إلكترونية أشير إلى جميع هذه المصادر في الهامش.
- Arabica - Revue géographique du lyon.

Les Traditions Française au Liban, René Ristelhueber, Paris 1918.
Histoire Du Liban G.Nantet.
Voyage en Syrie et en Egypte, Volney, Paris 1959.
Voyage en Orient, Lamartine, 1903.
Introduction à L'Histoire Urbaine de la Syrie ottomane. Antoine Abdel Nour, Librairie Orientale, 1986.
Paysans et institutions Féodoles chez les Druses et les Maronites du Liban, Toufic Touma, Librairie Orientale.
Beyrouth et le Liban, Henri Guys, Dar Lahad Khater.
Voyage de Syrie et du Mont-Liban, Jean De La Roque, Dar Lahad Khater.
Memoires, Laurent D'arvieux, Dar Lahad Khater.
Documents Diplomatiques et Consulaires relatifs à L'histoire du Liban, D.D.C, Adel Ismail.
La vérité sur la Syrie, B.Poujoulat, Dar Lahad Khater.
Une Histoire du Liban à lépoque des Emirs, Michel Chebli, Librairie Orientale, 1984.
Un Lys dans des Epines: Maronites et Shiites, au Mont-Liban, Stefan Winter, Université de Quebéc à Montréal.
Mémoires pour le roi relatif aux Maronites, aux Druses et aux Amédiens (Shiites) Habitants du Liban.
La société de Bilad Jebayl à lépoque de Muttassarifiya رباح أبو حيدر
La Syrie, précis historique, H.Lammens, Dar Lahad Khater.
Recueil des traités de la porte Ottomane avec les puissances étrangères. Baron De Testa.
Evolutions Historique de Liban, N Dadah.
Travels in Syria and the Holy land, John Lewis Burckhardt.
The Shiite Emirates of Ottoman Syria, University of Chicago 2002, Stefan Winter.
Shiite Emirs and Ottoman authorities: The campaign against the Hamadas of Mt Lebanon, 1693-1694, Stefan Winter.
Provincial Leaderships in Syria: 1575-1650, Abu-Hussayn, American University of Beirut.

فهرس أسماء الأماكن

المجلد الأول

حرف الألف

حرف الباء

حرف التاء

حرف الجيم

حرف الحاء

حرف الخاء

حرف الدال

حرف الراء

حرف الزين

حرف السين

حرف الشين

حرف الصاد

حرف الطاء

حرف العين

حرف الغين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف الميم



حرف النون

حرف الهاء

حرف الواو

حرف الياء

المجلد الثاني

حرف الألف



حرف الباء

حرف التاء



حرف الجيم

حرف الحاء

حرف الدال

حرف الزين

حرف السين

حرف الشين

حرف الصاد

حرف الضاد

حرف الطاء

حرف العين

حرف الغين



حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف الميم



حرف النون

حرف الهاء

حرف الواو

فهرس الأسماء

المجلد الأول

حرف الألف

حرف الباء

حرف التاء

حرف الجيم

حرف الحاء

حرف الدال

حرف الراء

حرف السين

حرف الشين

حرف الصاد

حرف الضاد

حرف العين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الميم



حرف النون

حرف الهاء

حرف الياء

المجلد الثاني

حرف الألف

حرف الباء

حرف التاء

حرف الحاء

حرف السين

حرف الشين

حرف العين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف الميم

حرف النون

حرف الياء

فهرس الوثائق

المجلد الأول

المجلد الثاني

فهرس الخرائط

المجلد الأول

المجلد الثاني

فهرس الصور والرسوم

المجلد الأول

المجلد الثاني

فهرس الجداول

المجلد الأول

المجلد الثاني

الفهـرس

الباب الأول

الباب الثاني

المصادر والفهارس